إستراتيجية القواعد العائمة والدعائم المزدوجة

أزمات خليجية ويمنية ومحصلة خلفتها الإستراتيجية

الدكتور / محمود محمد جمال الدين



اهداءات ٢٠٠٤

الدكتور / محمود محمد جمال الدين
القاهرة

إستراتيچية القواعد العائمة والدعائم المزدوجة

أزمات خليجية ويمنية ومحصلة خلفتها الإستراتيچية

١٩٥٦ - ١٩٧١

اهداء من المؤلف
الى مكتبة الاسكندرية
اسمى اماكن الفكر
مع تقديري واحترامي
١١/٨/٢٠٠٤

الدكتور

محمود محمد جمال الدين

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

بكلية الآداب - جامعة أسيوط

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م



ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

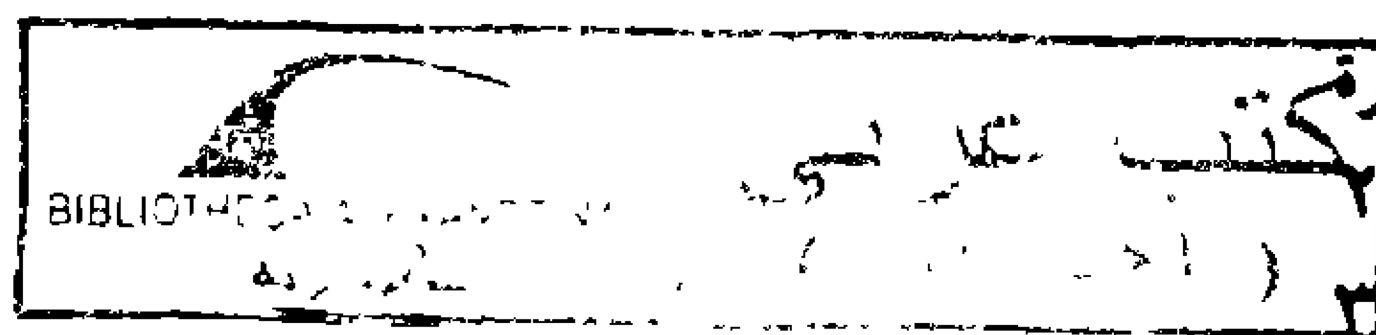
٩٤ شارع عباس العقاد- مدينة نصر- القاهرة

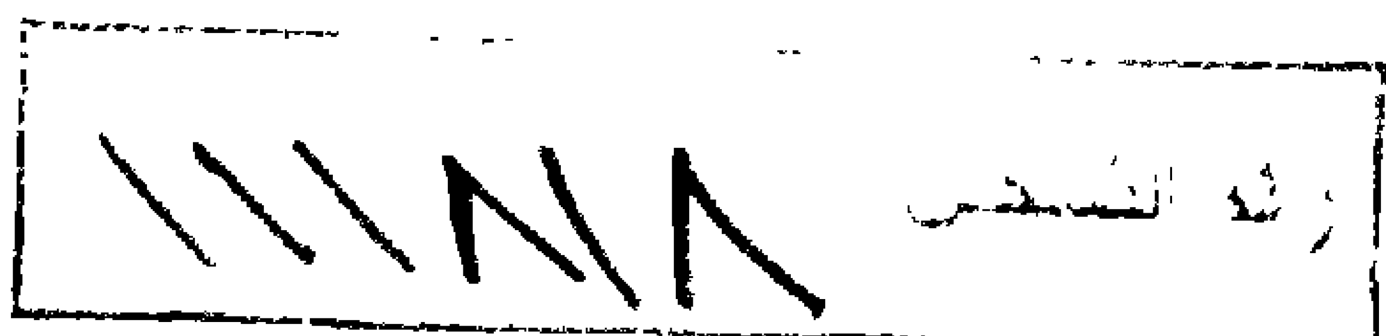
ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

٦ أ شارع جواد حسني - ت: ٣٩٣٠١٦٧

www.darelfikrelarabi.com

INFO@darelfikrelarabi.com





٣٢٧,٤٢	محمود محمد جمال الدين.
م ح ا س	إستراتيچية القواعد العائمة والدعائم المزدوجة: أزمات خليجية ويمنية ومحصلة خلقتها الإستراتيچية/ محمود محمد جمال الدين. ـ القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٤.
	٤٠٠ ص: جد؛ ٢٤ سم.
	ببليوجرافية: ص٣٨٩ - ٤٠٠
	يشتمل على قائمة بالمختصرات
	تدمك: ٦ - ١٨٥٦ - ١٠ - ٩٧٧.
	١ ـ بريطانيا - تاريخ - العصر الحديث. ٢ ـ بريطانيا - المستعمرات. ٣ - بريطانيا - علاقات خارجية. أ ـ العنوان.

التصميم والإخراج الفنى

محيى الدين فتحى الشلودى

رقم الإيداع: ٧٥٥٧/ ٢٠٠٤

تنفيذ وطباعة الكتاب: مطبعة البردى بالعاشر من رمضان

رقم الإيداع	٧٥٥٧/ ٢٠٠٤
I. S. B. N الترقيم الدولى	977 - 10 -1856 - 6

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم المؤلف

بنيت هذه الدراسة حول فكرة أساسية دارت حول طبيعة المتغيرات للقوى والعلاقات والأحداث التى أثرت على واحدة من أكبر إمبراطوريات العصر الحديث، وهى الإمبراطورية البريطانية، مما كان من شأنه أن قلصت توسعات تلك الإمبراطورية إلى حدها الأدنى فيما بين سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٧١، وحيث كانت نهاية تلك الإمبراطورية قد جرت من بين ما جرت على واحد من المسارح الحيوية فى العالم، وهى منطقة الجنوب العربى والخليج، ومن ثم فإن اتخاذ إستراتيجية شرق السويس، إستراتيجية القواعد العائمة والدعائم المزدوجة، بأطراف قواها وعلاقاتهم وأحداثها، مثالا وموضوعا للدراسة، جاء نموذجا مثاليا لتتبع طبيعة تلك المتغيرات التى أدت إلى تلك النهاية، والذى أتاح أيضًا رصد ما تمخض عن تلك الإستراتيجية من آثار على طرفى تطبيقها الأساسيين على المستوى المحلى داخل بريطانيا، وفى إمارات الخليج والجنوب العربى.

ونقاط الدراسة بتلك الأبعاد المنوه عنها استلزم بحثها، بدءًا من وصول تلك المتغيرات إلى حالات تفاعلها النشطة أى منذ سنة ١٩٥٦، إلى ظهور نتائج واضحة لتلك التفاعلات، أى حتى سنة ١٩٧١، وهى قيود أبرزت بداية ونهاية واضحة لموضوع الدراسة.

ومن المرجح أن الوقوف على طبيعة المتغيرات لتلك الفترة، وخاصة فى العلاقات بين بريطانيا وبين بلدان منطقة الخليج والجنوب العربى، مما أدى إلى استقلال تلك البلدان بعد احتلال دام أكثر من قرن ونصف من الزمان، وفى ضوء توازنات دولية مستقرة كانت قد بدأت بعد الحرب الثانية، وجاءت مغايرة لما كان عليه الحال قبلها، وأدت إلى اضمحلال تلك الإمبراطورية، مع ما أضافه لها اتخاذ تلك الإستراتيجية، إنما هى أمور تهم الباحثين والدارسين لتاريخ المنطقة المعاصر، كما أنها ايضا لا بد وإن كانت

أمورا شغلت أذهان عامة القراء، خاصة مع ما ورد بتلك الدراسة من رؤى جديدة لدلالات أحداث تلك الفترة، وذلك مع ما توافر من وثائق لم تكن متيسرة قبلاً.

وأمثلة لتلك النقاط: هل كان القرار السياسى والعسكرى شرق السويس فى الفترة محل الدراسة بريطانيا كلية، أم أنه كان أمريكيا فقط؟ ومتى بدأ الاتجاه إلى سياسة جديدة شرق السويس؟ هل جاء بعد سقطة السويس، أم أنه بدأ مبكرًا بعد قرار الحصر والاحتواء الامريكى؟ وكذلك ما هو حجم دور أمريكى إن وجد فى إنهاء المكانة البريطانية؟ وفى اتصال مع السؤال السابق، أى العوامل كانت أكثر تأثيراً لتتخذ بريطانيا إستراتيجية جديدة شرق السويس؟ هل هو العامل التقنى، أم العامل الاقتصادى، أم كل الظروف الداخلية والخارجية البريطانية مجتمعة؟.

وقد اعتمد فى هذه الدراسة على عدد من المصادر العربية والأجنبية، ونخص بالذكر منها الوثائق العربية المصرية، وخاصة الموجودة بدور الوثائق، التى أفادت فى الاطلاع على بعض القرارات الدقيقة التى نوقشت داخل وزارة الحرب البريطانية، من حيث تقريرها للمقترحات والخطط المفروض اتباعها فى إطار الإستراتيجية الجديدة للدفاع عن منطقتى الخليج والجنوب، كذلك أفادت فى الاقتراب إلى نبض وطبيعة العمل الوطنى وخاصة فى الجنوب اليمنى، ولثوار «ردفان» ممن كانوا فى الشمال، وكذلك وثائق وزارة الخارجية الأمريكية والتى أوضحت دون لبس دور الولايات المتحدة الدفاعى شرق السويس، وهو ما أكد أنها لم تترك الدفاع عن شرق السويس لبريطانيا كلية، ثم وثائق وزارتى المستعمرات والخارجية البريطانيتين والتى أفاد المتيسر منها فى فهم طبيعة العلاقات بين الجانبين البريطانى الخليجى، وكذلك البريطانى الأمريكى، وكذلك وثائق غير منشورة لمنظمة الصحة العالمية أفادت إلى حد بعيد فى التعرف على الوضع الصحى وتطوراته داخل منطقة الخليج والجنوب، وكذلك الاعتماد على تقارير وإحصائيات وكتب سنوية رسمية، ذلك بالاضافة إلى المراجع والدوريات العربية والأجنبية.

وفى هذا المقام كان واجبا أن أتقدم بخالص شكرى وإعزازى وتقديرى إلى أستاذى الكريم، الأستاذ الدكتور جمال الدين زكريا قاسم، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة عين شمس، أولا لمثله ومبادئه التى كانت ولازالت نبراسًا لنا، ولكونه

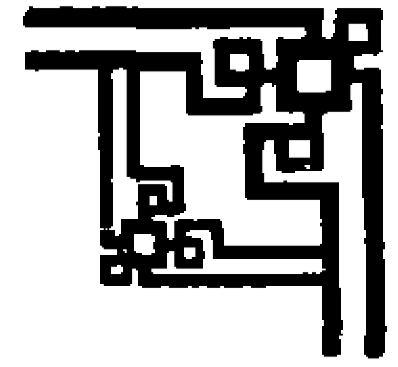
أستـاذا جامعـيا علمنا ما مـعنى العلم، والقيمـة فى احترام الرأى والرأى الآخـر، ثم ثانيًا وخصـوصًا لتوجـيهاته القـيمة لى من خـلال دراستى للحصـول على درجتى الماچستـير والدكتواره.

كـما أننـى تكريمًا ووفـاءً لجـهـده أرجو أن أكـون ممن وعى تلك القـيم والمبـادئ العلمية فيـما قدمته فى ذلك الكتاب الماثل بين أيديكم من حـيث الالتزام بأسس ومبادئ البحث العلمى فى نقد وتحليل أحداث تلك الدراسة.

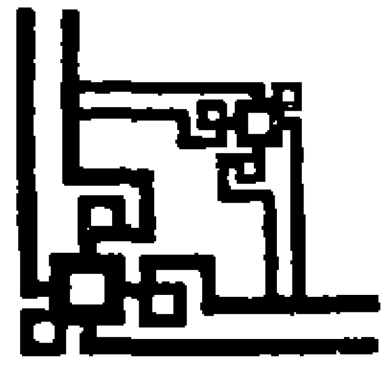
من جـانب آخر أتوجـه بالتـقدير والشكر لكل مـن قدم لى المسـاعدة والعـون فى تسهيل الحصول على مادة تلك الدراسة.

والله ولى التوفيق،،،،،،

المؤلف



محتويات الكتاب



الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

قائمة المختصرات

LIST OF ABBREVIATIONS

ABM, Anti Ballistic Missile .

C.O., Colonial Office.

COIO, Central Office of Information.

Debtel, Department of State Telegram.

Embtel, Embassy Telegram.

EMRO, Regional Office For the Eastern Mediterranean.

F.O., Foreign Office.

HMSO, Her Majesties Stationary Office .

IFS., International Financial Statistics .

IMF., International Monetary Fund.

NAC., North Atlantic Council .

N.S.C., National Security Council .

NATO, North Atlantic Treaty Organization .

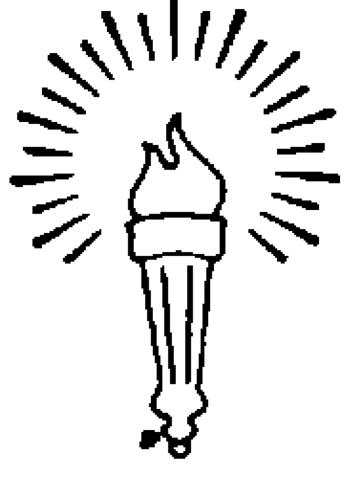
NORADS, Northern Air Divisions.

OECD, Organization For Economic Co- operation and Development.

SACEUR, Supreme of the NATO Headquarter in Europe .

SALT, Strategic Arms limitation Talks.

WHO, World Health Organization.



مقدمة

فى تلك الدراسة يتضح أنه دائما ما اعتمدت بريطانيا فى تحقيق قدر غير قليل من احتياجاتها الأساسية والاستهلاكية على التجارة الخارجية، ثم ومن بعد، لتحقيق أمنها الاقتصادى، وبالتالى أمنها القومى، اعتمدت على التجارة والاستثمارات الخارجية، وذلك بالتوسعات الاستعمارية، وقد وصلت بذلك الأسلوب إلى ذروته حول منتصف القرن التاسع عشر، وهى فترة ذروة توسع الإمبراطورية الڤيكتورية ١٧٨٣ - ١٩٦٥، وهو توسع استتبعه فى نفس الوقت تعاظم دور بريطانيا العالمى، من حيث تأثيره فى السياسات والتوازنات الدولية.

ولقد جاء اكتشاف البترول فى منطقة الخليج العربى، وهى واحدة من مناطق التوسع البريطانى، تتويجا لجهود بريطانيا الاستعمارية الاستثمارية هناك، ومحققا إلى حد بعيد لأهداف السياسة الخارجية البريطانية، من حيث ضبطه للاقتصاد البريطانى، وخاصة لميزان مدفوعاته، والذى كان فى حالة تدهور ناتج عن تكلفة وخسائر الحرب العالمية الأولى، وبسبب الأزمات العالمية الاقتصادية المتتالية، وبسبب تكلفة وخسائر الحرب الثانية، وهى كلها أمور أبرزت أهمية تلك الإسهامات على المدى الطويل، وخاصة مع التزامات الإنفاق الدفاعية البريطانية المتزايدة.

وقد زادت الحاجة إلى التمسك بإصرار بالاستثمارات البريطانية فى منطقة الخليج، وخاصة أنها كانت تمثل أفضل المناطق لعوائد الاستثمار، وقد نُظمت تلك العمليات الاستثمارية هناك وفقا لتعاقدات تعاهدية، على أسس من الصداقة أو الحماية أو الاستشارة، وكان ضمان تحقيقها الوجود البريطانى ذاته، والذى كان قائما فى أغلب إمارات المنطقة منذ بداية القرن التاسع عشر، ثم القوة العسكرية البريطانية المتواجدة فى الجنوب العربى، وخاصة فى عدن منذ سنة ١٨٣٩، وهى الميناء الذى دائما ما كانت قيمته حيوية مسبقًا، إذ مثل مرفئًا للتموين والمراقبة على الطريق البحرى لقوافل التجارة والاستثمار والاستعمار البريطانى للهند، واكتسب

قيمة أكثر حيوية بتفجر بترول الخليج، وبفقدان القواعد البريطانية غرب السويس، وكانت عدن ذاتها قد حولت سنه ١٩٣٧ إلى واحدة من المستعمرات البريطانية.

استحوذت الخزانة البريطانية على أكثر من ثلثى عائد استثمارات بترول الخليج، وذلك حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، ورغم أن ذلك الوضع قد تغير بعد الحرب لصالح الشركات الأمريكية، وتحولت النسبة البريطانية إلى ثلث تلك الاستثمارات حتى سنة ١٩٧١، فإن قيمة الأرباح البترولية والتى دخلت الخزانة البريطانية إضافة لعائدات الصادرات الخدمية فى المنطقة، والاستثمارات المالية الخليجية داخل بريطانيا، كانت أكثر من مليار جنيه إسترلينى سنويا ما بين سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧١، لم يكن ينتقص منها أبدًا قدر من مساعدات مالية قدمت للجنوب والخليج فى نفس الفترة وقُدرت بمبلغ (٣٥ مليون جنيه) كانت فى الأصل من أرباح البترول.

على أنه من جهة أخرى رغم أن مناطق السيطرة البريطانية كانت تجرى بها استثمارات أيضا، فان بريطانيا كانت قد قررت منذ بداية الخمسينيات التخفف من أعباء التزاماتها إزاء تلك المناطق كلها والتى كانت مرهقة لاقتصادها الضعيف، لأنها لم تكن تدرُ عائدا فى مقابل تلك الالتزامات، بمثل ما كان عليه الحال فى منطقة الخليج، وهو ما أدى باتجاه عام لدى بريطانيا بنبذ أساليبها الاستثمارية التقليدية فى كل تلك المناطق، ومن ثم كان إخلاء تلك المناطق فى فترات مختلفة قد تم بوجه عام لضبط الاقتصاد البريطانى بتخفيف القيود الإنفاقية عليه، كما طبقت إستراتيجية شرق السويس أيضا لضبط ذلك الاقتصاد لكن عن طريق المدخولات الخليجية، وهو ما جرى فعلا لذلك الاقتصاد طوال فترة الستينيات.

والواقع أن وضع بريطانيا العالمى كقوة مؤثرة فى السياسات والتوازنات الدولية لم يكن مقدرا له أن يستمر بأى شكل من الأشكال فى ظل صراع العملاقين من أجل تلك المكانة، وكان تقليص الاستثمارات البريطانية واحدا من أهداف الأمريكيين لزعزعة المكانة البريطانية فى العالم عموما لكى لا تتعارض مع تلك المساعى الأمريكية، وقد جاءت التطوارات التقنية الهائلة لأسلحة الردع النووى للقوتين عاملا أساسيا هاما وفعالا فى تحقيق ذلك الهدف، وهو أمر دفع بريطانيا

إلى تقليل التزاماتها العالمية، خصوصا فيما وراء البحار، حتى وصلت إلى حدها الأدنى.

لقد اضُطرت بريطانيا من واقع تخلفها التقنى لقبول الحماية النووية الامريكية فى مواجهة السوفييت، شأنها فى ذلك شأن دول أوربا الغربية، وقد نظم تلك العلاقة تعاهد شمال الأطلنطى ٤ أبريل ١٩٤٩، والذى كان من متطلبات أعبائه المفروضة على بريطانيا، إبقاء نصف قواتها المسلحة تقريبا، فى ألمانيا الغربية لتحقيق خطط التحالف، وكذلك خضوع قيادات النصف الآخر لتلك القوات، لقيادة شمال الأطلنطى، ثم كان من المتطلبات أيضا تطوير القوات المسلحة البريطانية لتتمشى مع متطلبات إستراتيچية شمال الأطلنطى، وعلاوة على حجم الإنفاق الضخم على ذلك التطوير، كان لابد من الإنفاق على القوات البريطانية المُمركزة فى ألمانيا الغربية بعملة ألمانية لم تكن متوافرة للخزانة البريطانية، وكلها كانت مسائل معُوقة لقدرة بريطانيا على الاضطلاع بمهام خالصة فيما وراء البحار، أو الاستمرار بقوات لفترة طويلة لتحقيق مهام من ذلك النوع، وذلك من واقع تكليف أغلب قواتها لصالح الحلف، ومن واقع عدم قدرتها على الإنفاق على تلك العمليات، تحت ظروف عجزها عن الإنفاق على الإستراتيچية البريطانية الكلية.

ولما كانت الولايات المتحدة هى التى سعت إلى دفع بريطانيا إلى تلك الخطوات، فقد كان للأولى بذلك الدور الأساسى فى دفع الثانية إلى تغيير سياستها التقليدية فيما وراء البحار، سياسة الاحتلال وفرض القوة فى مناطق الاستثمار، وبالتالى تغيير تلك السياسة فى منطقة الخليج والجنوب العربى، وكانت الأساليب الأمريكية متنوعة وعن طريقها نجحت فى رسم إستراتيچيتها لنصف الكرة الغربى، ووضعتها موضع التنفيذ، وقد انهارت فى مواجهتها كل الإستراتيچيات التقليدية القديمة، لتعمل بريطانيا خاصة نحو مناطق سيطرتها بإستراتيچية جديدة هى إستراتيچية شرق السويس، والتى كانت - إن جاز القول - واحدة من فرعيات إستراتيچية حلف الأطلنطى، وكانت تلك الأخيرة مستمدة أسس تكوينها من إستراتيچية الردع النووى الأمريكية.

تلك الظروف من خلل اقتصادى بريطانى إلى بروز قوى عظمى ذات تطور تقنى عال، حتمت على بريطانيا أن تغير من سياستها الخارجية وسياستها الدفاعية،

وفيما يخص الدراسة، فى منطقة الخليج والجنوب العربى، وقد تناسب الاتجاه إلى الأخذ بسياسة خارجية ودفاعية جديدة فى المنطقة، طرديا، مع نجاحات السوفييت المضطردة، سياسيا فى منطقة الشرق الأوسط منذ سنة ١٩٥٦، وعسكريًا فى مضمار التطور النووى بداية من سنة ١٩٥٥، ومع إجراءات الولايات المتحدة المتصاعدة بسبيل دفع بريطانيا إلى إخلاء المنطقة، ومع استمرار عجز بريطانيا عن تحقيق تكلفة إنفاق للإستراتيجية الكلية، ومع الرغبة فى احتواء القوى الوطنية فى منطقة الخليج والجنوب خوفا من تأثرها بتيارات عربية ثورية، وخاصة مع ما اكتنف بعض أعمال تلك القوى من كفاح مسلح وتوجهات قومية.

اتجهت بريطانيا إلى الأخذ بالإستراتيجية الجديدة ما بين سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٥٧، وأصبح من المسلم به تنفيذ حرفيات تلك الإستراتيجية فى الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٦، ومع وصول المؤثرات السابقة إلى أعلا درجات تأثيرها، وكان هذا يعنى أنه على بريطانيا أن تحقق متطلباتها الاستثمارية فى المنطقة دون ضرورة للاعتماد الموسع لقواتها على قواعد ثابتة فى المنطقة، وبالتوازى كان عليها أن تعد كيانات سياسية خليجية وجنوبية يمنية قادرة على التعامل مع الوضع الجديد، وقادرة - ولو مرحليا - على التصدى للقوى المحلية المحيطة بها، ثم إقرار ملكية تلك الكيانات السياسية لحقول بترولهم، والمساعدة مع كل ذلك بإجراء تطويرات للأجهزة الخدمية والإنشائية، وتقديم الخدمات ذاتها، وقد وضعت بريطانيا تلك الإجراءات موضع التنفيذ طوال الفترة محل الدراسة وحتى خروجها من المنطقة.

كان تنفيذ إستراتيجية شرق السويس يعنى أيضا إنهاء الوجود البريطانى بشكله المتعارف عليه، فى منطقة الخليج والجنوب العربى وهو ما تم فعلا لكل إمارات المنطقة، حيث نالت استقلالها بعد إنهاء ذلك الوجود سنة ١٩٧١، وفى المقابل نالت بريطانيا حقوق الاستثمار التى كانت تطمع فيها بقدر أكبر مما نالته طوال العشرين سنة السابقة على إعلان نيتها فى الانسحاب من المنطقة.

مما سبق إيضاحه يمكن أن نقر أن البداية الفعلية للعمل بإستراتيجية شرق السويس، أو بمعنى آخر الاتجاه إلى إخلاء المنطقة من الوجود البريطانى التقليدى، إنما جاء مع الخطوات الأولى للتطور الصاروخى النووى السوڤييتى، ومع تفاقم

المشاكل الاقتصـادية البريطانية، والذى صعد من حدة تأثيرها التصـرفات البريطانية العشوائية مما نجم عنها من سـقطة السويس سنة ١٩٥٦، كانت تلك السنة بأحداثها المتعددة والصاخـبة، مميزة، بما جعله ممكنا اتخاذها بداية مناسبة لفـترة دراستنا، أما نهايتها فقد حُددت بانتهاء الوجود البريطانى من منطقة الجنوب والخليج العربى سنة ١٩٧١.

لم تكن الفتـرة موضوع الدراسة تتسم بأهمية خـاصة كونها احـتوت على البدايـة الفعليـة لتغيـير أسـاليب وطرق السيـاسة البـريطانية فى منطقـتى الجنوب والخليج، وإنما لاحتواء تلك الفترة أيضًا على مـتغيرات هامة، جرت على توازنات القوى السـياسيـة، والعسكرية النووية، وكان رصـدها هامًا من حيث تفـاعلها مع قرارات صانعى السـياسة البريطانيـين، بما سيفسر مـعنى السياسة البـريطانية شرق السويس، وكذلك لاحتواء تلك الفترة على متغيرات سـياسية واقتصادية واجتماعية فى الخليج والجنوب العـربى، كان إيضاحـها هاما لتـبين مدى الإيجـابية فى تلك المتغيـرات، وتحديد دور بريطانيا فيـها، وخاصة أنها قـد أصبحت أساسـا ومنهاجا لكل النظم التى لا زال العمل جاريا بها فى منطقة الخليج.

من جانب آخـر احتوت أحداث تـلك الفترة على بعض النقـاط التى كانت تحتاج إلى أيضاح، يُرجح أنها شكلـت تساؤلات دارت بأذهان الدارسين، مثلا هل كان القـرار السياسي والدفـاعى شرق السويس فى الـفترة محـل الدراسة بريطانى كلية؟ أم أنه كان بريطانيـا أمريكيا؟ أم أنه كان أمريكيا فـقط؟ ومتى بدأ الاتجاه إلى سياسة جديدة شرق السويس؟ هل جـاء بعد سقطة السويس، أم أنه بدأ مبكرا بعد قرار الحصـر والاحتواء الامريكى؟ ومن ثم ما هو حـجم الدور الأمريكى فى إنهاء المكانة العالمية البـريطانية إن وُجد، وفى اتصال مع ذلك السـؤال أى العوامل كانت أكثر تاثيراً لتتخذ بريطانيا إستـراتيچية جديدة شرق السويس؟ هل هو العامل التقنى أم العامل الاقتصادى، أم كل الظروف الداخلية والخارجية البريطانية مجتمعة؟

إن ما احتوته فترة الدراسة من تغـيرات هامة للأحداث، علاوة على ما كان مطلوبا تفسيـره من مفاهيم لبعض النقاط التـى أثرناها فى تساؤلات، إنما هى أمور

توضح لنا ما يتسم به موضوع فترة الدراسة من أهمية خاصة، وهو الأمر الذى استدعى ضرورة البحث الدقيق للوصول إلى النتائج المرجوة، وقد تم التركيز فى هذه الدراسة على الأسباب الحقيقية والقوى الفعلية الدافعة لاتخاذ إستراتيچية شرق السويس، وبفهم هذه الأسباب وبتحديد تلك القوى أمكن تفسير وإيضاح معنى القرارات السياسية البريطانية، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، والدفاعية، والتى لم يظهر للسياسة الخارجية منها، خاصة خطوط واضحة نحو تلك المنطقة إلا بعد سنة ١٩٥٨، كما أنه وبرصد المؤثرات والدوافع أمكن تفسير طبيعة تطور العلاقات بين الجانب البريطانى والجانب الخليجى والجنوبى العربى، ثم الجانب البريطانى والجانب الأمريكى.

ولقد عولجت نقاط الدراسة تفصيلا وإجمالا بأسلوب موضوعى زمنى، وإن كانت الموضوعية كأسلوب معالجة هى الأغلب فى الدراسة بوجه عام، وقد ساعد قصر فترة الدراسة على استخدام ذلك الأسلوب، وقد اشتملت الدراسة على سبعة فصول منها فصل تمهيدى.

اختص الفصل الأول بعرض لسياسة بريطانيا الخارجية منذ سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٧١، وقد تضمن ذلك الفصل النقاط الأساسية التالية، أولاً العوامل التى أثرت فى بناء وتكوين سياسة بريطانية جديدة فى تلك الفترة، ثم تعرض نقطة تالية للمقترحات المتتالية غير الرسمية والرسمية لخطوط تلك السياسة نحو منطقة الخليج والجنوب العربى، والتى اتضح أنها جميعا تتفق فى أنه لا اختلاف حول ضرورة الاهتمام ببترول الخليج العربى كواحد من موارد ضبط الاقتصاد البريطانى، وحول أهمية الدفاع عنه، على ألا يتم ذلك الدفاع إلا بطلب من الإمارات مالكة الآبار وبرضائها، هذا مع ضرورة تهيئة تلك الإمارات للاستعداد لتمديد الاستثمارات البريطانية لبترولها، وذلك بوسائل عدة، لم يكن من بينها ضرورة وجود القوات البريطانية لضمان تمديد تلك الاستثمارات، والفصل فى مجمله يُلقى الضوء على ما استقر عليه صانعو القرار البريطانيون من سياسة نحو منطقة الخليج والجنوب العربى، وطرق تحقيق تلك السياسة، وكذلك يعرض لمدى نجاح تلك السياسة على المستوى التطبيقى.

أما الفصل الثانى فيعرض للسياسة الدفاعية البريطانية فى منطقة الخليج والجنوب العربى، ويوضح المراحل التى مر بها فكر صانعى القرار الدفاعى، من حيث تحقيق أنسب طرق ووسائل الدفاع عن المنطقة فى أسلوب جديد مُقلا من الاعتماد على القواعد الأرضية ومعتمدا على قواعد عائمة، كما يعرض الفصل أيضًا لمتطلبات تحقيق تلك السياسة من خطط ووسائل، ويعرض الفصل لحدثين واقعيين كنموذج لأسلوب تطبيق تلك السياسة فى الكويت وعمان، وتتتابع نقاط الدراسة فى ذلك الفصل لتوضح الأبعاد الكلية للسياسة الدفاعية فى المنطقة حتى سنة ١٩٧١، وما استقر عليه وضع القوات البريطانية المحققة لتلك الأساليب والخطط الدفاعية الخاصة بها، والفصل فى مجمله يعرض لأحد الجوانب الأساسية المكونة لإستراتيچية شرق السويس، وهو الجانب الدفاعى، بما يوضح هدف تلك الإستراتيچية، ومدى نجاح تحقيق ذلك الجانب منها فى المنطقة.

ويعرض الفصل الثالث أهم العوامل المؤثرة على بريطانيا بما دفعها لتغيير سياستها شرق السويس، وكذلك يعرض لأهم القوى الدافعة لنفس الاتجاه، ويُعنى به عامل التطور النووى، والذى كان حكرًا حينئذ على الولايات المتحدة الأمريكية، ويوضح ذلك الفصل المُعنون بـ«إستراتيچية الردع النووى وإستراتيچية شرق السويس» نقاطا عدة، من بينها مضمون العقيدة الإستراتيچية الأمريكية، والحجم المفترض للتأثيرالنووى، ثم صراع القوتين، وسعى الولايات المتحدة للتفوق العسكرى عن طريق تطوير أسلحتها والاستيلاء على أكبر كم من القواعد العسكرية فى العالم، ثم ما فرضه ذلك ضمنيا على بريطانيا للعمل فى إطار المخطط الأمريكى لمواجهة احتمالات هجوم سوفييتى أو لتثبيت قوته، وهو الأمر الذى فرض على بريطانيا أن تُعدِّل من خططها وأساليب توسعها فى مناطق سيطرتها لتكون متفقة مع الإستراتيچية العامة لحلف الأطلنطى، وللردع النووى، ويوضح الفصل أيضًا الأساليب السياسية الأمريكية فى احتواء القوى المحلية الخليجية لصالح أهداف السياسة الأمريكية، وكذلك يوضح أساليبها فى مواجهة السوفييت، والفصل فى مجمله يوضح أثر إستراتيچية الردع النووى فى اتخاذ بريطانيا لإستراتيچية شرق السويس، كما أنه يوضح أن العامل التقنى كان بلا شك عاملا

أساسيا وحيويا من أهم الظروف التى تعرضت لها بريطانيا وأدت إلى دفعها لإخلاء منطقة الخليج، بل وأغلب مناطق توسعاتها فى العالم، من قواتها العسكرية.

أما الفصل الرابع فيعرض لدور القوى الوطنية فى التأثير على اتجاه القرارات السياسية والدفاعية البريطانية إزاء منطقتى الخليج والجنوب العربى، وقد تسلسلت نقاط الدراسة فى ذلك الفصل موضحة طبيعة وأهداف وقوى العمل الوطنى فى اليمن الجنوبى وفى منطقة الخليج، والفصل يقدم تقييما لدور تلك القوى بين العوامل التى واجهها صانعو القرار البريطانيون ودفعتهم لاتخاذ أساليب جديدة.

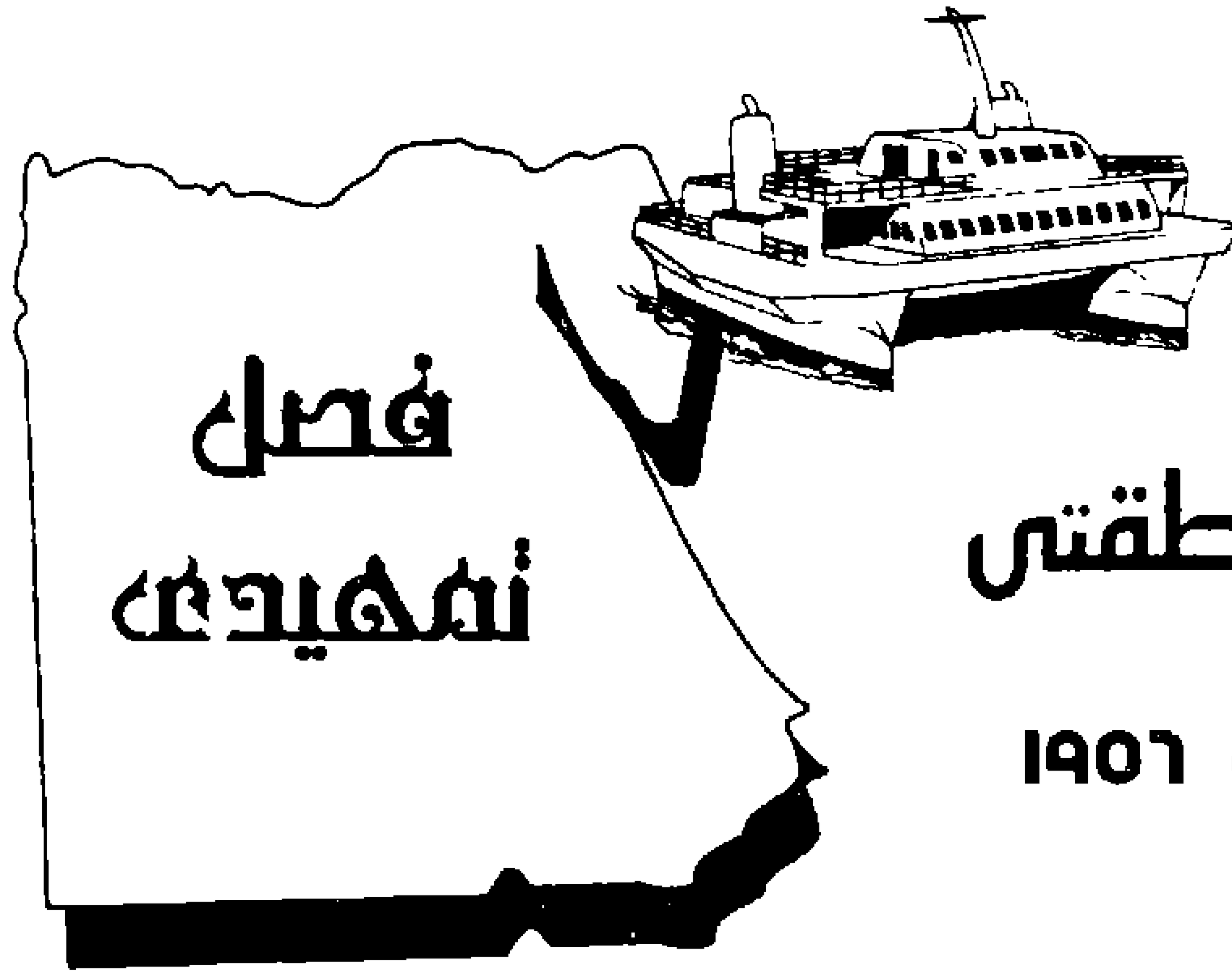
ويعرض الفصل الخامس للآثار الناجمة عن تطبيق إستراتيجية شرق السويس على الاقتصاد البريطانى، وتوضح نقاط ذلك الفصل حالة الاقتصاد البريطانى طوال فترة الدراسة، ثم أثر تطبيق إستراتيجية شرق السويس على الاقتصاد، ودور العامل الاقتصادى فى الاتجاه إلى تلك الإستراتيجية، وفى اتصال مع النقطة السابقة، قدرة ذلك الاقتصاد فى الأصل على الإيفاء بمتطلبات التوسع فيما وراء البحار، بل والإنفاق على تكلفة الإستراتيجية الكلية البريطانية، وبالتالى دور المساعدات والإنفاق العسكرى على منطقة الخليج والجنوب اليمنى فى التأثير على الاقتصاد البريطانى، وذلك فى ضوء الأرباح البترولية والعوائد الاستثمارية الأخرى من المنطقة، ويرصد الفصل فى مجمله حالة الاقتصاد البريطانى على ما هى عليه، والسبب الحقيقى وراء تلك الحالة، ثم أثر اتخاذ الإستراتيجية على ذلك الاقتصاد، وحجم ذلك التأثير، وبشكل خاص أثر الاستثمارات البريطانية فى الخليج والجنوب على ذلك الاقتصاد، وقد اتضح أن تلك الإستراتيجية قد أفادت الاقتصاد، وأعادت إليه توازنه.

أما الفصل السادس فيعرض للجانب الدبلوماسى من جوانب الإستراتيجية الجديدة، وذلك من واقع تطبيقه عمليا، ومن حيث تطويره للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى منطقة الخليج والجنوب العربى، وقد تسلسلت نقاط الدراسة بحيث أوضحت ما تم من تطورات سياسية، وتشريعية وقضائية وتنفيذية فى أنظمة الحكم، مع إيضاح المعنى الحقيقى لتلك التطويرات، ومن المسئول عن إجرائها، وقد عرض الفصل لتطور الأجهزة التنفيذية فى المجال المالى، والإنشائى،

والخدمى، صحى وتعليمى وثقافى، ثم عرض لمسئولية بريطانيا بالتحديد فى إجراء تلك التطويرات، والفصل فى مجـمله يمثل وحدة دراسة مستقلة لتـقييم أثر اتخاذ الإستراتيجـية على الحياة السياسـية والاقتصادية والاجتمـاعية فى الخليج والجنوب العربى.

وفصـول الدراسة الأربعـة الأُول بترتيـبها المنوه عنه، تـقدم عرضـا لطبيـعة وأهداف وقوى الإستراتيـچية، كما أنها توضح أكثـر العوامل تأثيرا فى حسم فكر صانعى القـرار البريطانيين للاستـقرار على الخطوط الرئيسيـة لتلك الإستراتيـچية، وكذلك توضح خطوات تنفيذ تلك الإستراتيچية عمليا على مسرح الأحداث.

أما الفـصلان الآخران فقد عنيـا بإيضاح أثر اتخاذ تلك الإستراتيچـية شرق السويس على إمارات الخليج والجنوب العربى، وعلى بريطانيـا، وخاصة فيما طرأ على اقتصادها، علاوة على ما تقدمه الدراسة فى مجملها من نقاط بحـــث أخرى تتسق مع عناصر الدراسة الأساسية.



الوجود البريطانى فى منطقتى عدن والخليج حتى سنة ١٩٥٦

- الوجود البريطانى فيما وراء البحار:
  - الشرق الاقصى - الشرق الأوسط - أفريقيا - أستراليا.
- الوجود البريطانى فى الجنوب العربى وفى منطقة الخليج.
  - أهمية ذلك الوجود البريطانى.
- أساليب دعم ذلك الوجود:
  - تطوير سياسى - ثقافى تعليمى - صحى - حل المشاكل القائمة - القوة العسكرية.
- أثر الأوضاع العالمية فى اتخاذ إستراتيچية شرق السويس.
  - بروز القوة الألمانية فى أوربا.
  - مؤتمر تقسيم النفوذ وهيمنة العملاقين.
  - الصراع الممتد أو الوفاق أو الحرب الباردة.
- الخلاصة.

وصف المؤرخون إمبراطورية العهد الڤيكتورى، وهى الإمبراطورية البريطانية الثانية، بالإمبراطورية العظمى، وقد اتسم عهد تلك الإمبراطورية منذ بدايته فى أواخر القرن الثامن عشر بتطوير أساليب وتعدد أماكن تحقيق أهدافها الخارجية، فبعد أن كان بناء الاقتصاد البريطانى فى عهد الإمبراطورية الأولى يتم عن طريق عمليات التبادل التجارى فى أمريكا، تحول الأسلوب فى عهد تلك الإمبراطورية إلى نمط المقايضة الحرة، وشملت أنشطتها كل أنحاء العالم، ووصل ذلك النشاط إلى قمته مع أوج توسع الإمبراطورية فى القرن التاسع عشر وعلى الأخص بين سنتى ١٨٥٠ و ١٨٨٠[(١)].

لقد قرر صانعو القرار فى تلك الإمبراطورية وفيما يتعلق بتأمين توسعاتهم اتباع نفس النهج القديم الذى سار عليه البرتغاليون، من حيث تحقيق الظروف الملائمة لتأمين طرقهم البحرية إلى مناطق استثماراتهم، وهى استثمارات كانت قد بدأ إجراؤها منذ بداية توسعاتهم الاستثمارية، وقد تمثل ذلك فى الاستناد إلى نقاط ارتكاز فى مضائق أو خلجان، أو على نقاط حيوية، وكان لهذه النقاط عدد من المهام، هى تأمين خط الملاحة المحدد، ومن هذه النقاط يمكن اكتشاف مناطق أخرى ذات أهمية حيوية عسكرية واقتصادية، ثم استخدام تلك النقاط عند الحاجة للقيام منها بعمليات برية وبحرية.

---

(1) Naidis., Mark, The Second British Empire 1783 -1965, A Short History, pp.89 ff, U.S.A.,1970.

- نظام المقايضة والذى اتُّبع فى فترة التوسعات البريطانية يعنى استيراد أكثر ما يستطاع من المواد الأولية من مناطق الاستغلال فى مقابل تصدير تلك المواد بعد تصنيعها فى بريطانيا إلى تلك المناطق أو حتى صناعات أخرى غيرها، كما أن رءوس الأموال المستخدمة فى هذه المناطق لم تكن إلا بغرض إنتاج المواد الأولية، وأما عوائد تلك الأموال فإنها كانت تستثمر فى البلاد المنتجة الصناعية.
- توازى مساحة الإمبراطورية الثانية مائة وثمانين مرة مساحة بريطانيا ذاتها، وقد استمرت تلك الإمبراطورية من سنة ١٧٨٣ إلى سنة ١٩٧١.

كان طبيعيا أن خلص الأمر بتلك الإمبراطورية ومع تلك السياسة أن توسعت بشكل منظم وفى نطاق واسع من العالم، وقد حددت الإمبراطورية الثانية توسعاتها فى أشكال واضحة، فكانت هناك المستعمرات الإستراتيچية، ومستعمرات المناطق الحارة، ومستعمرات الإسكان.

ساعد تلك الإمبراطورية فى توطيد وجودها خارج أوربا استغلال فترة أحداث الثورة الفرنسية، وكذلك الحروب النابوليونية حتى سنة ١٨١٥، والتى أعاقت الجهود الاستعمارية الفرنسية والهولندية فى ذلك المجال، ولم تعدم تلك الإمبراطورية الطرق والوسائل فهيأت ذلك بالمفاوضات والمعاهدات، سواء بينها وبين الأطراف الاستعمارية الأخرى المتنازعة، أو بينها وبين مناطق الاستغلال والتى لم يكن استخدام القوة فيها لتحقيق وجودها إلا أمرًا مؤكدا [١].

وإذا كانت بريطانيا قد وسعت طموحاتها فى كل أنحاء العالم، ولم تعد تركز استثماراتها فى أمريكا، فذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد دأبت على شراء المناطق التى كان الأوربيون لا يزالون يمتلكونها هناك، كما كانت توسعاتها الكبرى فى غير الولايات المتحدة ذات أهمية عظمى لها، فهى قد ركزت على مناطق استثمار أكثر أهمية، وكانت مناطق احتكاك كبرى بينها وبين الدول الاستعمارية الأخرى، وكان أهمها بالترتيب من الشرق إلى الغرب، من مضيق جبل طارق إلى المحيط الباسيفيكى الغربى، وذلك على جنبات البحار الداخلية والبرازخ والمضائق التى تتيح انتقالاً بين القارتين الأوراسية والأفريقية، ثم على الأراضى الساحلية الجنوبية والجنوبية الشرقية من آسيا[٢].

الوجود البريطانى فيما وراء البحار:

تركزت المستعمرات الإستراتيچية البريطانية فى معظم الجزر المتناثرة أمام شاطئ الأطلنطى فى العالم الجديد، والتى كانت بمثابة ركائز لجسر عظيم يصل

---

(١) روبير شنيرب ترجمة يوسف أسعد داغر وآخر، تاريخ الحضارات العام، جـ٦، ط٢، ص ٢١٣، ٢٢٣، بيروت ١٩٨٧.
(٢) نفس المرجع، ص ٢٢٤.

أوربا بأفريقيا الجنوبية، وكذلك الجزر المتناثرة فى المحيط الهندى أو المحيطة به، والجزرالتى تسيطر على بحر الصين، وقد أضافت بريطانيا بريم إلى عدن وذلك لإحكام المراقبة على باب المندب، ثم السيطرة على هونج كونج مع سنغافورة لاستقطاب تجارة الصين، والاستيلاء على جزيرة لابوان والتى كانت موطئ قدم مهد لاحتلال بورنيو الشمالية البريطانية[1].

استولت بريطانيا كذلك على قبرص، وذلك بسبب التنافس على المصالح بينها وبين روسيا، وتحسبا لأية احتمالات من جانبها، وأنزلت القوات البريطانية فى جزر «البحرين» و«كشم» لمراقبة الخليج العربى، وأضافت إليهما «رأس جارك» وجزر «كوريا موريا»، ثم جزيرة «سوقطرة»، والاستيلاء على جزر «فيجى» كواحدة من المحطات الحيوية على الطريق البحرى عبر الباسيفيكى الشمالى الجنوبى[2].

تعددت أدوار هذه المواقع الإستراتيجية، فعلاوة على كونها نقاط مراقبة وسيطرة، فقد مثلت نوافذ على الأراضى المجاوره، إذ كانت سنغافورة نافذة مفتوحة على الدول الماليزية، ولابوان على بورنيو، وعدن على مؤخرتها العربية، ولاجوس على نيجيريا، وممبسة على أفريقيا الشرقية، بالإضافة إلى زنجبار.

أما مستعمرات المناطق الحارة فقد تمثلت فى الهند الغربية والشرقية، وكذلك الهند ذاتها بملحقاتها، وهى مستعمرات دلت دائما على الممتلكات البريطانية الكبرى فى المناطق الحارة، كذلك كانت هناك بعض المستعمرات ليست لها أهمية كبيرة فى أفريقيا، مثل جامبيا وسيراليون ونيجيريا وغانا، لكنه وعلى العموم انحصر الاهتمام كله بالهند، كمستعمرة حارة وإستراتيجية أيضًا سواء لاهميتها الاقتصادية أو العسكرية، والتى كانت دوما بالسيطرة عليها تعنى تحقيق التوازن بين بريطانيا وروسيا.

ثالثا مستعمرات الإسكان، وهى بشكل عام لم تكن تحقق السمات الإستراتيجية للمستعمرات الأخرى، وإنما اعتد بها لمساحتها الواسعة، وقد تمثل

---

(١) نفس المرجع، ص ٢٣٠.
(٢) نفس المرجع، ص ٢٣١.

التوسع البريطاني في تلك المستعمرات في كندا وفي أفريقيا الجنوبية وفي أستراليا[١].

علاوة على ما سبق زاد التوسع البريطاني على نطاق واسع في أفريقيا بين سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٩٠٢، كذلك كان هناك توسع في الشرق الأوسط، وعلى العموم لم تكن تلك التوسعات كلها تتم بسهولة فقد كانت هناك أطراف أخرى مترقبة على الدوام، كاليابان في الشرق الأقصى مثلاً[٢].

لم تستدم الأحوال الطيبة لتلك الإمبراطورية، فقد جرت أحداث كبيرة زعزعت أركان البناء الأوربي عمومًا، وخاصة البنيان الاقتصادي، فقد كانت الحرب الأولى حربًا طويلة استنزفت القوى البشرية، مما أدى إلى تناقص الإنتاج والاستهلاك، ثم نقص حركة التبادل التجاري، وبالتالي اهتزاز البنيان الاقتصادي، كما أن الأزمات المتتالية ومنها الأزمة الاقتصادية بين سنوات ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢، والنكسة الاقتصادية التي وقعت سنة ١٩٣٨، كلها أثرت في قوة الاقتصاد العالمي ككل. من جهة أخرى، ومع تحول الأمر بعد ذلك إلى تضخم في الإنتاج مع وجود أجيال بشرية جديدة دون طلب على هذا الإنتاج، سبب ذلك بطالة ضخمة، وخاصة في بريطانيا[٣].

أثرت تلك الأوضاع أولاً في تدهور إسهام أوربا في الاقتصاد العالمي بشكل واضح، كما أن الاستئثار بديناميكية توجيه العلاقات الدولية لم تعد نابعة من أوربا بقدر ما أصبحت صادرة من قارات أخرى في العالم، وانخفضت نسبة التجارة الأوربية في مجموع التجارة العالمية، وقلت نسبة الصادرات، وترتب على ذلك مزاحمة شديدة في مواجهة التجارة والصناعة الأوربية في الأسواق العالمية، وضمن من تأثر عانت بريطانيا من عجز متزايد بميزان مدفوعاتها[٤].

---

(١) نفس المرجع، ص ٢٣٤.

(2) Naidis., Op.Cit , pp.136 - 146.

(٣) موريس كروزيه، ترجمة يوسف أسعد وآخر، تاريخ الحضارات العام، جـ٧، ط ٢١، ص ٢٣٠، بيروت ١٩٨٧.

(٤) نفس المرجع، ص ١٧٩.

فقدت أوربا إذن أسواقها الخارجية وعجزت عن أن تستعيدها كلها، كما أن الأزمات الاقتصادية ضخمت حجم ديونها الخارجية، وكذلك تصفيات الحرب الأولى، هذا مع الاستعداد للحرب الثانية، كانت مسائل حمَّلتها خسائر مالية فادحة، كما أن بهاظة الدين العام والضرائب التى فُرضت بالتالى نظير ذلك، إضافة إلى الانصراف إلى صناعات التسليح العسكرى، رفع كل ذلك من أسعار المنتجات[١].

فرضت كل هذه المسائل شكلاً جديدًا معقدًا على الاقتصاد العالمى، فقد تم اللجوء إلى أسلوب المقايضة الحرة لإتمام العمليات التجارية، وأصبحت الحكومات هى التى تتفاوض وتساوم بعضها بعضًا بدلاً من مجهودات الجماعات أو الأفراد، ولجأت بعض الدول إلى سياسة الاحتكار الشامل أو الجزئى للتجارة الخارجية، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية كانت الأزمة الاقتصادية لا تزال تظلل الوضع بشكل عام، وأبرز ما كان واضحًا حينئذ هو ارتفاع نسبة البطالة إلى حد كبير، فقد كان هناك الملايين من العمال العاطلين عن العمل والذى تعذر إدماجهم فى عملية الإنتاج.

لم يكن هناك من طريقة حاسمة لمواجهة ذلك الموقف من وجهة النظر الاوربية إلا بتكثيف أوربا لاتجاهها التوسعى الاستغلالى بالتوسع الاستعمارى، وذلك بمنظور إضافة مستعمرات وأسواق نائية وجديدة إلى وسائل إنتاجها، وقد سعت بريطانيا إلى ذلك التوسع من واقع تأثرها بنفس العوامل، كما أنها كانت قد أعدت منذ وقت مبكر خططها الخاصة لدعم كيان توسعات إمبراطوريتها الثانية، وذلك فى صورة شبكة كثيفة من الأسواق التجارية ونقاط المساندة ومرافئ التموين، بل وقواعد للعمليات البحرية والبرية، من ثم كان توسعها المشار إليه تكملة لخططها العام المبكر فى التوسع[٢].

---

(1) Naidis., Mark, Op. Cit, pp. 213 - 215 .

(٢) روبير شنيرب، مرجع سابق، ص ٢٣١.

الوجود البريطانى فى الجنوب العربى وفى منطقة الخليج:

لجأت بريطانيا إلى استثمار جهودها فى مستعمراتها ثم وفى مناطق جديدة، أولا للجانب الزراعى وخاصة بعد ما أصبحت لا تعوّل على محاصيلها الزراعية إلا بنسبة ٦٠٪ بين سنتى ١٩١٠ و١٩١٤، وثانيا فى الجانب البحثى التنقيبى وذلك مع نقص المتوفر لها من حاجتها من الخامات الهامة لها، من ثم كان استثمار باطن الأرض حيويا، وقد تركز الانتباه حول الأقطار التى تستطيع تقديم الخامات والمواد الأولية، ومنها أقطار الخليج والتى زادت أهميتها بدرجة قصوى مع اكتشاف البترول، وكذلك اليمن الجنوبى.

وفرت منطقتا الخليج العربى واليمن الجنوبى قيمة إستراتيجية كبيرة، اقتصادية وعسكرية، فبترول الخليج أصبح أحد مصادر الطاقة الرئيسية للوسائل القتالية والتى دعت الحاجة الماسة إليها مع ظروف الحرب العالمية الثانية، علاوة على ماله من خاصية حاسمة فى ضبط ميزان مدفوعات الدول الواضعة يدها عليه، كما أنه وبنفس المعيار كانت الأهمية الإستراتيجية على العموم والعسكرية خاصة تستدعى الارتكاز إلى قاعدة حيوية فى المنطقة وهو ما توافر فى عدن كقاعدة هامة وفرت القدرة على متابعة المصالح البريطانية فى العالم العربى وفى أفريقيا وفى آسيا، علاوة على قدرتها فى تحقيق مصالح حلف الأطلنطى فيما بعد، كما أن اليمن الجنوبى ذاته وفر فرصًا استثمارية سواء فى القطاع الزراعى أو التعدينى[1].

توافرت فى عدن إذن ميزتان اقتصادية وعسكرية، فقد كان الميناء العدنى مُعدا لاستقبال أكبر السفن، ومستودعات تجارة العبور، وبإمكانيات تموين السفن بالوقود، وبه مصفاة لتكرير البترول بحيث يمكن تصديره إلى الموانئ الأوربية، كما مثلت عدن سوقًا لاستيعاب واردات سلعية بما قيمته مائتا مليون جنيه إسترلينى سنويا، كانت توزع على المناطق المحيطة فى شبه الجزيرة العربية، وتلك كلها كانت

---

(1) C.O. 1015 / 823, Kamaran Island, May 16, 1956, also, Hansard, P . D., Commons, Vol 537, March 2, 1955, Abyan / Scheme, pp. 2052 - 2053, and also,

أميرة الشنوانى، دكتوراه، سلاح البترول العربى رآثاره على أزمة الشرق الأوسط، ص٢، القاهرة ١٩٨٢.

ميزات اقتصادية. أما العسكرية فقد بدت واضحة بعد إخلاء القواعد غرب السويس، وخاصة للقاعدة المصرية فى منطقة القناة، إلى حد أن حُولت القاعدة العدنية إلى قاعدة إستراتيچية، لتحقيق الأهداف البريطانية، لتنفيذ مخططات حلف الأطلنطى، ومخططات الولايات المتحدة(١).

كذلك أسهمت أقطار الخليج بقدر معقول جدًا فى ضبط الاقتصاد البريطانى، فقد عاد استثمار البترول منها بدخل كبير على الخزانة البريطانية، كما أصبحت تلك المنطقة من أكبر مناطق الاسترلينى فى العالم، كما أنها وفرت فرص عمالة متعددة للإنجليز، كما استطاعت بريطانيا أن تُعد عددا من القواعد العسكرية الهامة هناك.

كان الوجود البريطانى فى منطقتى الخليج واليمن الجنوبى قد بدأ منذ وقت مبكر. ففيما يتعلق باليمن الجنوبى تركز اهتمام الحكومة البريطانية على عدن بمينائها الهام. ومع أن باقى مناطق الجنوب اليمنى كانت ذات أهمية أقل من عدن، فإن بريطانيا استولت عليها أيضًا لتجعل منها حزامًا واقيًا لعزل المخارج البحرية إلى المحيط الهندى عن تطلعات اليمن الشمالى والسعودية، وقد استولت بريطانيا على عدن فى سنة ١٨٣٩، كما استولت على باقى المناطق المحيطة بها فى الجنوب منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، كذلك كان الحال بالنسبة لمشيخات وإمارات الخليج فقد بدأ الوجود البريطانى هناك حول بدايات القرن التاسع عشر(٢).

أساليب دعم الوجود البريطانى فى منطقتى الخليج والجنوب العربى:

لجأت بريطانيا إلى عدد من الأساليب لدعم وجودها فى اليمن الجنوبى ومنطقة الخليج العربى، تمثلت فى عقد المعاهدات والاتفاقيات مع إجراء بعض من التطويرات السياسية بما يتناسب والخطط البريطانية هناك، وكذلك إجراء بعض التطويرات التعليمية والثقافية والصحية وذلك بالقدر المناسب لمعاونة ذلك الوجود،

(١) أميرة، مرجع سابق، ص ٦٦ - ٦٧.

(٢) عبد القوى مكاوى، اليمن الجنوبى - إلى أين، ص ٣٥، القاهرة إبداع ١٩٨٧، كذلك، فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨، ص١٣٢ - ١٣٣، بدون تاريخ.

كما عملت على حل المشاكل القائمة بيت تلك الإمارات والمحميات إما وديا أو بالقوة، أو ربما اختلقت هى مشاكل لتقوم بحلها، وذلك لإظهار أهمية دورها فى تلك المناطق، وفى النهاية لتوفير الاستقرار والهدوء لوجودها، وأخيرًا كانت هناك الطريقة الاستعمارية التقليدية وهى فرض ذلك الوجود بالقوة العسكرية[1].

فيما يتعلق بالإجراءات السياسية التى اتُّخذت لدعم الوجود البريطانى فى تلك المناطق، أولا فيما يتعلق باليمن الجنوبى، اختصت عدن بوضع المستعمرة، فأصبحت جزءًا من مستعمرة الهند البريطانية وذلك منذ سنة ١٩٣٧، ثم أصبحت بعد ذلك مستعمرة منفصلة تابعة للحكومة البريطانية مباشرة، واحتفظت بوضعها المنفصل هذا عن اتحاد الجنوب العربى وذلك حتى سنة ١٩٦٣، أما باقى مناطق الجنوب اليمنى فقد عقدت بريطانيا معها المعاهدات التى كفلت مصالحها بينهم، والتى عملت بموجبها بالسيطرة على العلاقات الخارجية لتلك المناطق، وعلى شئونها الداخلية، وذلك باختصاصها بالتشريع والإدارة، فى مراحل وجودها المبكر، ثم ومنذ سنة ١٩٣٧ بالسيطرة على نظمها السياسية بالتدخل أو التطوير لصالح وجودها الاستعمارى.

تطورت المعاهدات المبرمة بين بريطانيا ومشيخات الجنوب العربى، من معاهدات ود وصداقة، إلى معاهدات حماية فمعاهدات استشارة، وقد ساعد فى إبرام تلك المعاهدات منذ البداية تخوف حكام الجنوب من مطالبات إمام اليمن الشمالى بحقوق له فى الجنوب، كما أن بريطانيا أرادت أن تسبغ الصفة الشرعية على وجودها هناك، ومن ثم كان التقاء رغبات بريطانيا برغبات الحكام المحليين هو الدافع لإبرام تلك المعاهدات، والتى استمر العمل بها ÷ وخاصة معاهدات الصداقة والحماية ÷ حتى سنة ١٩٣٩، ثم بدأ العمل بمعاهدات الاستشارة بعد ذلك التاريخ، وكانت تلك المعاهدات مُكملة لمعاهدات الحماية ومُكرسة لشروطها[2].

(١) محمد حافظ غانم، العلاقات الدولية العربية، ص ١٦٤ - ١٦٥، القاهرة ١٩٦٧، انظر أيضا، عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية، ص ٢١٠ - ٢١١، القاهرة إيداع ١٩٧٠.

(٢) أحمد عطية المصرى، دكتوراه، الحركة الوطنية فى اليمن الجنوبى، ص ٧٢ - ٧٥، القاهرة ١٩٧٤.

كانت أبرز سمات معاهدات الصداقة أو الحماية أنها أبدية، كما أنها كانت تُقيد حرية الحكام فى إدارة شئون مشيخاتهم، وفى كثير من الأحيان لم يكن الحكام يوقعون على تلك المعاهدات، وكان يُدفع مقابل نقدى زهيد للحاكم لا يتعدى سبعة دولارات شهريا فى مقابل استمرار العمل بها، أما معاهدات الاستشارة فقد كرست شروط الحماية بل أجازت تعيين مستشار بريطانى مقيم ليساعد الحاكم، وكان هو الحاكم الفعلى، كما كانت تلك المعاهدات أبدية أيضًا، وقُصد بها دعم موقف الحكام المحليين أمام رعاياهم، وعُنى بها أن تؤدى دائمًا بهؤلاء الحكام إلى رأى موحد يجمع مشيخاتهم ليمكن بها تكوين إطار واقٍ فى مواجهة اليمن الشمالى(١).

قامت بريطانيا أيضًا بالعمل على توفير الاستقرار لوجودها فى الجنوب، وذلك فى مواجهة مطالبات إمام اليمن بحقوق له هناك، عن طريق إبرام عدة اتفاقيات مع الدولة العثمانية ثم مع الإمام، فقد استطاعت الاتفاق مع الدولة العثمانية قبل الحرب الأولى على تخطيط الحدود التى تفصل بين اليمن الشمالى «ولاية اليمن» واليمن الجنوبى «المقاطعات التسع»، وتم التصديق على المعاهدة عام ١٩١٤، ولكن مع رفض الإمام لذلك الأتفاق، حاولت بريطانيا الاتفاق معه منذ عام ١٩١٩ حتى نجحت فى ذلك عام ١٩٣٤، وكان أهم ما جاء فى اتفاقها معه هو إبقاء الوضع على ما هو عليه كما تقرر فى اتفاق ١٩١٤، على أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق الأخير لم يتم إلا بعد عناء، فقد أُرسلت عديد من البعثات لإقناع الإمام بالاتفاق، بل استُخدمت القوة، بالقصف الجوى وذلك سنة ١٩٢٧ و١٩٢٨ حتى وافق فى النهاية(٢).

اتضح مما سبق عرضه أن بريطانيا تدخلت كلية فى أمور عدن، وجعلت منها مستعمرة منفصلة عن باقى المستعمرات بل وعن الجنوب العربى ذاته، كما أبرمت

---

(١) نفس المرجع، ص ٧٦ - ٧٩.

(1) F.O. 371 / 82036, Anglo Yemeni Conference, Aug. 29, 1950, pp. 1 - 4 .
تركت هذه الاتفاقية التى عقدت مع الإمام الحدود مجمدة بين البلدين لمدة اربعين عامًا مع عدم المساس بالوجود البريطانى، واستخدمت القوة أكثر من مرة لكى لا ينقض الإمام الاتفاق.

اتفاقيات أغلبها غير صحيح بالمعنى الدولى المتعارف عليه، وذلك لعدم أهلية أطراف الاتفاق العربية، وقد أتاحت تلك الاتفاقيات لها، السيطرة على شئون المحميات، من حيث إدارة شئونها الخارجية، والإشراف على مواردها الطبيعية وشئونها الداخلية، وهذا يعنى أيضا أنها مارست التشريع والإدارة هناك دون الاستناد لرأى تنظيمات محلية قائمة.

ومثل ما حاولت بريطانيا تكوين رأى موحد بين شيوخ المحميات عن طريق نظام الاستشارة الذى فرضته منذ سنة ١٩٣٧، فإنها دعت منذ سنة ١٩٥٤ إلى إدماج بعض المحميات التى ترتبط معها بمعاهدات حماية واستشارة، فى اتحاد فيدرالى كان الهدف منه أيضًا حماية الوجود البريطانى، ومواجهة تيار القومية العربية السائد حينئذ فى بعض الدول العربية(١).

ثانيا فيما يتعلق بالإجراءات السياسية التى اتخذت لدعم الوجود البريطانى بين مشيخات وإمارات منطقة الخليج أُبرمت المعاهدات والاتفاقيات، وكانت كلها تتفق فى تحمل بريطانيا لعبء الدفاع عن الإمارات والمشيخات مقابل حق استغلال أراضيها دون أن تسمح بانتقال هذا الحق لأية دولة أخرى أو أفراد دون موافقة الحكومة البريطانية، هذا بالإضافة للتمتع بحقوق أخرى ينص عليها الاتفاق ولصالح بريطانيا بما يمكنها من تنظيم وجودها هناك، مثلاً بأن يكون من حقها الانفراد بإدارة العلاقات الخارجية للإمارة أو المشيخة، كما يرجع الرأى فى اغلب الشئون الداخلية للمقيم البريطانى دون غيره(٢).

أُبرمت تلك التعاهدات فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وكانت كلها بغرض تحقيق أفضل استثمار لبريطانيا للخامات الموجودة فى باطن الأرض من معادن مختلفة أو لخام البترول، وذلك فى مقابل الدفاع عن المشيخات والإمارات ضد أى اعتداء محتمل، وقد سبق تلك التعاهدات تعاهدات أولية كانت بمثابة تمهيد لاقتراب بريطانيا لتحقيق أهدافها فى تلك المنطقة،

(1) Hansard, P. D., Commons, Vol 554, June 20, 1956, Aden Constitution, pp. 1422 - 1423.

(٢) سيد نوفل، الخليج العربى، ص ٣٨٨ - ٤١٩، بيروت ١٩٦٩.

مثل ما تم إبرامه من اتفاقيات بدعوى منع القرصنة بين إمارات الساحل المهادن وذلك سنة ١٨٠٦، أو الاتفاق بين سلطان مسقط وشركة الهند الشرقية سنة ١٧٩٨، وغير ذلك من الاتفاقيات التى عُقدت مع إمارات الخليج الأخرى(١).

تمكنت بريطانيا عن طريق تلك التعاهدات من السيطرة على المسائل الحيوية المتعلقة بالإمارة والمشيخة، سواء فى مجال العلاقات الخارجية أو الشئون الداخلية الهامة، وقد تم ذلك فى إطار قانونى مقبول بين الطرفين وهو الحماية، وقد وضعت بريطانيا إمارات ومشيخات منطقة الخليج تحت الحماية كلٌ فى توقيته المناسب، وذلك تمشيا مع أهدافها السياسية نحو المنطقة، وإن كانت سلطنة مسقط قد سعت، ومبكراً من جانبها، لإجراء ذلك النوع من العلاقات مع بريطانيا.

بعد أن حققت بريطانيا شروطًا مناسبة لها من خلال التعاهدات، عملت على السيطرة على النظم السياسية هناك إما بالتدخل أو بالتطوير، فقد عينت الوكلاء السياسيين وأعدت الوكالات السياسية بكل إمارة أو مشيخة واقعة تحت حمايتها، وكان الوكيل السياسى بمثابة مستشار هناك، كانت تلك الوكالات تتبع المقيمية السياسية والتى نقلت من «بوشهر» إلى البحرين سنة ١٩٤٧، هذا وقد تأخر العمل بنظام الوكيل السياسى فى منطقة الساحل المهادن حتى سنة ١٩٥٤، وكان قد اكتُفى بوكيل وطنى قبل ذلك(٢).

أدارت الحكومة البريطانية العلاقات الخارجية هناك عن طريق وكلائها السياسيين، كذلك أدارت بعض الشئون الحيوية الأخرى المتعلقة بالطيران المدنى والبريد والبرق، كما عملت فى الواقع على الانغماس فى الشئون الداخلية وذلك بطريق مباشر أو غير مباشر، إذ إنه ورغم أن التعليمات البريطانية فيما يتعلق بشئون الإدارة الداخلية للإمارة أو المشيخة كانت تقدم فى شكل نصيحة إلا أنه كان يتحتم العمل بها، كما كان دور المستشارين والموظفين البريطانيين إحدى طرق التدخل غير المباشر بنفس الصدد(٣).

---

(١) عائشة راتب، مرجع سابق، ص ٢١٦ - ٢١٨.
(٢) جمال زكريا، الخليج العربى ١٩٤٥ - ١٩٧١، ص ٢٧ - ٣٠، الكويت ١٩٧٨.
(٢) نفس المرجع، ص ٣٠ - ٣١.

اتضح مثلاً فى البحرين، والتى كانت قد وضعت تحت الحماية البريطانية منذ سنة ١٨٩٢، أن المستشار المالى المعين منذ سنة ١٩٢٣ وهو «تشارلس بلجريف» قد طور من صلاحياته كمستشار مالى إلى مستشار سياسى وإدارى وقضائى وعسكرى ومالى، أى استحوذ على السلطتين التنفيذية والقضائية فى آن واحد، فكان رئيسًا للحكومة وقائدا عاما للشرطة، وبالتالى فقد تركزت فى يده مقاليد السلطة للإشراف على جميع مرافق البلاد، لكن هذا كان أمرًا له مساوئه فقد قل الإشراف لتعدد المسئوليات، وبدا القصور واضحًا، ولم يحدث تطوير محدد واضح لجميع المرافق الحكومية، فمثلا فى قطاع التعليم لم تطور الوسائل والطرق لتهيئة فرد مناسب متعلم لخدمة بلاده، واستمر هذا الوضع حتى أُبعد «بلجريف» عن مناصبه سنة ١٩٥٧[١].

استطاع المعتمد السياسى فى الكويت أن يؤدى دوره كما هو محدد له، إذ أنه رغم أن التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية للكويت لم يكن واضحا وخاصة فى الفترة ١٩٢١ - ١٩٥٠ وهى فترة جفاء بين الحكومة البريطانية وأمير الكويت - فقد كانت عملية إدارة الشئون الداخلية لا تجاز إلا بموافقة المعتمد الإنجليزى، وذلك مع إنتاج البترول بكميات تجارية هناك سُمح للكويت بممارسة بعض من علاقاتها الخارجية، وكذلك إبرام بعض الاتفاقات المتعلقة بالبترول مع دول غير بريطانيا إلا أن كل هذا لم يكن يتم أيضا إلا بموافقة الحكومة البريطانية وعن طريق معتمدها السياسى هناك[٢].

طُورت النظم السياسية فى الكويت فى حدود ضيقة وبما يضمن ألا يحدث تعارض فى السلطة بين الأنظمة السياسية هناك والسلطات البريطانية، من ثم كان المجلس الأعلى للشيوخ هناك بمثابة مجلس الوزراء وكان هو الحاكم والمدير لشئون الكويت، وغالبا ما كانت الإدارة تتم فى هذه الفترة بالأسلوب الأبوى، ومع محاولة كسر احتكار شيوخ الأسرة الحاكمة للسلطة من جانب أثرياء التجار، فقد

---

(١) نفس المرجع، ص ١٣١.

(٢) نفس المرجع، ص ٥٤ - ٥٦.

استحدثت ثلاثة مجالس منتخبة، أحدها للمعارف والثانى للشئون البلدية والآخير للإعمار [1].

ويتضح أن النظام الحاكم، ممثلا فى مجلس الشيوخ وبالاضافات التى استُحدثت ممثلة فى المجالس المنتخبة، قد صمم بحيث تكون عناصر إدارته مستمدة بقاءها بالاتفاق مع بريطانيا باعتبارها حامية للشيوخ ومحققة المناخ الطيب لاستثمارات التجار، ومع هذا فقد جرت محاولة من جانب هؤلاء التجار لتوسيع سلطاتهم، لكن الصدام كان عنيفا بينهم وبين الشيوخ، كذلك وفيما بعد ومع إدارة الحكم بمؤسسات دستورية ومع ثانى محاولة لتطبيق الديمقراطية أجهضت تلك المحاولة بلا هوادة، بعد أن أجهضت المحاولة الأولى عام ١٩٣٨.

طبقت بريطانيا نفس الأسلوب فى مشيخات الساحل المهادن، من حيث إيجاد وكيل لها هناك، لكنها اكتفت فى البداية بوكيل وطنى، لكنه مع ازدياد أهمية تلك الإمارات استُبدل الوكيل الوطنى بضابط سياسى، ثم بوكيل سياسى وذلك منذ سنة ١٩٥٣، ومع إنشاء وكالة سياسية بدبى تحول مركز إقامة الوكيل السياسى من الشارقة إلى هناك منذ سنة ١٩٥٤، تم ذلك فى ظل علاقه قانونية مقبولة من الطرفين وهى الحماية التى فرضت هناك منذ سنة ١٨٩٢، بل إنها شكلت عنصر سيطرة آخر، وجب ذكره فى هذا الموضع، وهى تلك القوات التى عرفت بـ «كشافة ساحل عمان» وذلك منذ سنة ١٩٥١، وكانت تبعيتها المباشرة للضابط السياسى ثم للوكالة السياسية، ومع أنه أُعلن أن هدفها هو المحافظة على الأمن العام والنظام داخل المشيخات، إلا أنها هدفت للحفاظ على الوجود البريطانى هناك دون منغصات[2].

حصل الوكيل السياسى على صلاحيات قضائية، بموجبها كان له الحق فى الفصل فى قضايا تخص مسلمين وغير مسلمين، بل إن المستشارين والموظفين الإنجليز كانوا يفرضون التنظيمات الإدارية للمشيخات دون مواربة، أكثر من ذلك

---

(١) نفس المرجع، ص ٥٨ - ٥٩.
(٢) مكتب أمير دولة قطر، دليل الخليج، جـ ٧، ص ٣٩٣٠ - ٣٩٣١، قطر بدون تاريخ.

استطاعت الحكومة البريطانية أن تحصل على تعهدات من شيوخ تلك المنطقة بأحقيتها فى تسوية منازعات الحدود فيما بين مشيخاتهم، أو بينها وبين بلاد أخرى متاخمة لهم، وقد تم ذلك منذ سنة ١٩٥٢[١].

ساعدت النزعات الانفصالية لمشيخات الساحل المهادن فى بروز مشيخات جديدة للوجود، وفى اختفاء مشيخات بانضمامها لمشيخات أخرى، أفاد ذلك بريطانيا، فقد تمشى ذلك الوضع مع مخططاتها السياسية، وبالإضافة إلى أن سياسة التفكيك تلك كانت بداية مناسبة لإقرار الوجود البريطانى هناك، فقد كان عزل حكام المشيخات المناوئين للسياسة البريطانية أمراً ميسوراً لم تكن السلطات البريطانية تعدم الوسيلة لتنفيذه [٢].

جاءت التنظيمات الداخلية سياسية وإدارية محققة للمصلحة البريطانية فى مشيخات الساحل المهادن، فعند بداية الوجود البريطانى هناك لم يكن لهم تنظيم سياسى واضح، كما جاءت التنظيمات الإدارية بدائية، وعمدت بريطانيا فيما بعد ومنذ سنة ١٩٥٢ إلى تكوين مجلس من حكام المشيخات المهادنة بهدف حث الحكام على اتباع سياسة موحدة فى الشئون الداخلية، وكانت الدعوة إلى تشكيل هذا المجلس قد بدأت منذ وقت مبكر[٣].

فرضت بريطانيا كذلك حمايتها على قطر منذ سنة ١٩١٦، فأصبح لها حق تعيين معتمد سياسى هناك، وكذلك مستشار لمعاونه شيخ قطر، هذا وقد طُورت الإدارة بمعاونة مستشارين إنجليز بشكل مُرضٍ وذلك منذ سنة ١٩٤٩[٤].

عقدت بريطانيا كما هو الحال فى باقى الإمارات والمشيخات معاهدة مع سلطنة مسقط، أتاحت للسلطنة من الناحية النظرية حق إقامة القناصل، وجعلت من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية حقًا متبادلاً بين الطرفين، كما أقرت المعاهدة ممارسة بريطانيا للسلطة القضائية على رعاياها داخل السلطنة، وقد تم ذلك بواسطة

---

(١) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٣١ - ٣٣.
(٢) نفس المرجع، ص ١٨٥.
(٣) نفس المرجع، ص ١٩٠ - ١٩١.
(٤) عائشة راتب، مرجع سابق. ص ٢١٣.

القنصل البريطاني هناك، كذلك تم تعيين موظفين إنجليز فى الإدارة الحكومية، وعسكريين للإشراف على القوة العسكرية للسلطان، وقد جمع المنصب السياسى لممثل بريطانيا هناك بين المعتمد السياسى والقنصل العام[1].

يتضح مما عرض وفيما يتعلق بالإجراءات السياسية التى اتُّخذت لدعم الوجود البريطانى فى منطقتى الجنوب والخليج العربى، أنهما متشابهة فى كلتا المنطقتين، فالتعاهدات ألزمت بريطانيا كطرف أول بالدفاع عن الطرف الثانى للتعاهد، كما ألزمت الطرف الثانى بالموافقة للطرف الأول على استثمار إمكانياته لدى ذلك الطرف، مع إيكال أمر العلاقات الخارجية لتتولاها بريطانيا، ذلك بالإضافة لبعض السلطات الأخرى والحقوق اختلفت وتفاوتت نوعيتها وحجمها من منطقة لأخرى.

لكن إطار الوجود البريطانى القانونى والذى فُرض فى كل من الخليج والجنوب العربى وهو الحماية، جاء فى اليمن الجنوبى أكثر وضوحًا، فقد كانت مظاهر الحماية متعددة فى منطقة الجنوب العربى عنها فى منطقة الخليج، أى أن بريطانيا لم تطبق كل مظاهر الحماية ومتطلباتها بين إمارات ومشيخات الخليج، كما أن ادعاءها لحق التشريع فى الخليج كان أقل أيضًا عنه فى منطقة الجنوب العربى.

كان التشريع والتنفيذ داخل أية إمارة أو مشيخة فى كلتا المنطقتين وحتى مرحلة زمنية معينة يجرى بصورة غير مباشرة أو مباشرة من جانب الإنجليز، وكان التدخل غير المباشر يتحقق عن طريق الوكيل أو المعتمد أو المستشار الإنجليزى، ثم فى مرحلة تالية ومع خضوع المنطقتين مباشرة للخارجية البريطانية بعد الحرب الثانية، طورت بريطانيا من أساليبها، ومن ثم جاءت التطورات المسموح بها بين تلك الإمارات متقدمة درجة من حيث الشكل لكن مضمونها لم يختلف فيما هدف إليه، فاتحاد الجنوب العربى أو مجلس حكام المشيخات المهادنة جاء مكرسا للمصلحة البريطانية.

وضح أيضًا أن اغلب العناصر المحلية الحاكمة فى الإمارات أو المشيخات كانت فى اتفاق مع الحكومة البريطانية، إما للحفاظ على ميراثها فى الحكم، أو

(١) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٣١٢ - ٣١٣.

لاشتراكـها فى مصلحة اقـتصادية أو سيـاسية مع بريطانيا، وعلى العـموم لم يكن مسموحًـا لتلك العناصر بتخطى حدود مرسومـة لها فى الحكم والإدارة، حتى أنه مع أية محاولة للتوسع فى الصلاحيات أو الاصـلاحات كان يتم إجهاضها فورًا أو عزل القائمين عليها.

كانت النظـم السياسـية كلها فـى مستـوى متواضع، كـما أنهـا طُورت بقدر محدود جدًا للتمشى مع الأوضـاع الجارية فى العالم، لكن فى كلتا الحالتين روعى أن تحقق الاسـتقـرار والهدوء للوجـود البريطانى هناك، ومع ذلك يمكـن القول أن هذه البدايات لنظم أو تنظيمات اتخذت فيـما بعد من جانب القوى الوطنية نموذجا لبناء نظم سياسية متطورة وهامة.

حول التطوير الصحى الذى أُجرى فى الجنوب اليمنى، ومما تيسر جمعه من مادة علمية، قـدمت الحكومة البريطانية أكثر من نوع من الخدمـات الصحية هناك، فقد قـدمت الخدمات العلاجـية وطورتها وذلك عن طريق المسـتشفيـات وغيرها، وقامت بـعمليـات المسح الطبى للمناطق والأفراد، ودربت الأفـراد على عمـليات العـلاج السريع وذلك فى بعض المناطق.

أنشأت بـريطانيا المسـتشفـيات وزودتهـا بالمعدات والأطبـاء، كـمـا أنشـأت الصـيدليات، وفى نفس الوقت اهتمت بعمليات المسح الـطبى، للمحميات الغربية خاصة، والشرقية بصورة أقل، وقامت بتوجيه المختصين لتدريب أفراد وطنيين على عمليات التمريض، كما قامت بإعداد المرضات سواء داخل مستشفيات الجنوب أو فى مستشفيات بريطانيا[١].

فيما يتعلق بالمستشفيات، كان هناك المستشفى المدنى بعدن، ومستشفى «كيث فالكونيـر» التابعة لكنيـسة البعثـة الأسكتلندية فى الشيخ عـثمان، كمـا كان هناك مستشفى عسكرى صغيـر خارج «مكلا»، وعملت القوات الجوية الملكية ببعض من وحدتها كـمستشفى متنقل، كـانت تعالج المرضى، وتنقل الأطباء من المستشـفيات إلى المناطق المنعزلة، أو تنقل المرضى من تلك المناطق إلى المستشفيات الكبيرة، كما

(1) Ingrams., Dorren, Social and Economic Condition in Aden Protectorate, p.74, London, 1949 .

كانت هناك مستشفى طوارئ فى «مُكلا»، ومستوصف افتتح هناك مع انتشار أوبئة وأمراض ووفايا عديدة وذلك بسبب مجاعة حلت سنة ١٩٤٤[١].

أما عن الصيدليات وهى ما كانت تتمثل فى مبنى صغير كان الحاكم يهبُه لإقامة فرد من الوطنيين المدربين على إجراء المساعدة الطبية البسيطة، كانت تنتشر فى المشيخات المبرم بينها وبين بريطانيا معاهدة، وكان العبء الأساسى فى إعداد وإمداد هذه الصيدليات بالاحتياجات الطبية يقع على الحكومة البريطانية، على العموم تركز العدد الأكبر من تلك الصيدليات فى عدن دون باقى الجنوب[٢].

أما عن الصيادلة فهم أفراد وطنيون مرشحون من كل منطقة قبلية، كان يتم تدريبهم لمدة ثلاثة أشهر فى مستشفى الإرسالية بالشيخ عثمان، على موضوعات علاج الجرحى، والتعرف على الأمراض الرئيسية مثل الملاريا والدوسنتاريا، كما دُربوا أيضًا على إجراء التخدير البسيط، وتحديد حالات الاحتياج لعلاج مستشفى.

كان هؤلاء الصيادلة يعينون من قبل الحاكم أو ممثله والوكيل البريطانى، وكان الإنجليز يعاونون أو يقومون بالتدريب، وكانت الحكومة البريطانية تسهم فى جزء من مرتباتهم، والمساعدة فى إيجاد الإمداد الطبى للصيدليات، لكن هذه العملية لم تنجح بصورة فعالة، حيث كان من المطلوب الإسهام بالجهود الذاتية فى هذه العملية، ولم يكن أهل المنطقة لفقرهم على استعداد لذلك، كما أن المعاونة البريطانية لم تكن بالقدر الكافى.

قامت السلطات البريطانية المختصة أيضًا بإعداد متطوعات لمهنة التمريض، وذلك استمرارًا لسياستها فى هذا المجال، وقد تقدم سبع وعشرون فتاة نجح منهن اثنتى عشرة تلميذة، وقد خططت تلك السلطات لإيفاد عدد من الناجحات للتدريب الإضافى فى المملكة المتحدة للتأهيل لمركز مساعدة ممرضة أو ممرضة أو رئيسة ممرضات[٣].

---

(1) Ibid. pp.74- 76.

(2) C.O , Colonial Report, Aden, 1957 -1958 , p. 77, also, Ingrams, p. 76.

(3) Hansard, Commons, Vol 636, March 16, 1961, Health and Welfare, pp. 1731 - 1732 , see also, U. N. Statistical Year Book 1949 - 1950, p. 488 .

قُدمت خدمة إضـافية ملحقة بالتطوير الصـحى وإن كانت قد تمت فى نطاق ضيق، وهى إمـداد الفصول الدراسيـة فى عدن بنظام شرب وصـرف صحى، من خلال حمـالات مياه ونظام صرف، وعلى العمـوم لم يعمم هذا النظام على باقى المناطق.

يتضح مما سبق عرضه حول التطوير الصحى، أنه أولاً وفيما يتعلق بالخدمات العلاجية ممثلة فى المستشفيات والصيدليات، أنها جاءت متأخرة نسبيا، فالمستشفيات تم إنشاؤها فى وقت متأخر نسبيا بالقياس إلى بدء الوجود البريطانى هناك، فقد تم البدء فى بنائهـا وتجهيـزها منذ سنة ١٩٣٩، أى بعد الاحـتلال بمائة عام، كـما أن الخدمات المقدمة من تلك المسـتشفيات وخاصة فى المحميـة الغربية كانت تُقدم من مستشفى واحدة مدنية وهى تخصصية، ومستشفى صغيرة هى مستشفى الإرسالية، بالإضافة لما أسهم به السلاح الجوى الملكى، وهى كلهـا لم تكن كافية تماما لعلاج مواطنى المحمـية كلهم، أما المسـتشفيات فى المحـمية الشرقيـة فكانت مستشـفيات ميدانية عسكرية أو طوارئ سريعة الإسعاف، وهى لم تكن كذلك كافية، كما جاء إنشاؤها متأخرًا وذلك فى سنة ١٩٤٤[١].

وإذا كانت مستشـفيات غرب المحمية متـخصصة مع قلتها، فإن مسـتشفيات شرق المحمية كـانت صغيرة غير متخصصـة، ومن ثم فإنه ومع مجاعة سنة ١٩٤٤ لم يمكن تقديم الخدمـات العلاجية الكافية، فكان هناك مـئات من الرجال والنساء الموتى[٢].

الخلاصة أنه ومع هذا النشاط فى مجال التطوير الصحى، فإنه لم تكن تقدم للغالبيـة العظمى من مواطنى الجنوب العربى أية مـساعدات طبيـة، ومع شعورهم بالإعياء فإنهم غالبا ما كانوا يلجأون إلى عاداتهم العلاجية القديمة، أسهم فى ذلك انصراف الوطنيـين الصيادلة عن مـهمتـهم تلك لأن مرتباتهم لم تكن مـجزية، أو لارتباطهم بأعمـالهم الأصلية، ولانصراف الوطنيين من أهل المنطقـة عن المساعدة فى إنجاح تلك العملية، فلم تنجح إلا فى حدود ضيقة[٣].

(1) Ingrams., Dorren, Op . Cit., pp. 74 - 75.

(2) Ibid. pp. 75 - 76.

(3) Ibid . p. 74, sea also, Statistical Office of the U.N. Op. Cit, p. 483.

أما فى منطقة الخليج يتضح مما تيسر من مادة علمية حول التنظيمات الصحية لتلك المنطقة أنه ومع ما لوحظ من انتشار للأمراض الوبائية فى آسيا وانتقالها منها إلى جهة العرب وهو ما لفت أنظار الدول الأوربية، ومع كون منطقة الخليج قد مثلت طريقا ممكنا لانتشار العدوى من شرق القارة إلى غربها، فقد أصبح من الأهمية بمكان أن تتبع إجراءات صحية صارمة تجاه تلك المنطقة، لكنه ومع الأخذ فى الاعتبار بتعدد السلطات السائدة فى الخليج، علاوة على المنافسات السائدة حينئذ بين الدولة العثمانية وإيران والدول الأوربية، فقد كانت مسألة الاحتياطات الصحية ذات صبغة سياسية أكثر منها مسألة إدارية أو تكنيكية بحتة(١).

اتُّخذت بعض القرارات المتعلقة بالجانب الصحى نحو الخليج من هذا المنطلق وذلك لحماية أوربا ضد وباءين أساسيين وهما الكوليرا، والطاعون، ففيما يتعلق بوباء الكوليرا الآسيوية، جاء فى مؤتمر الكوليرا فى القسطنطينية سنة ١٨٦٦ أن الخليج مجرد طريق يمكن أن تنتقل بواسطته الكوليرا من إيران إلى العراق التركى، فأوصى بضرورة الإشراف الدقيق عند منطقة «الفاو» و«البصرة» على القادمين إلى العراق من الخليج. ووضع المشتبه فى حالاتهم بالحجر الصحى المناسب، مع تزويد جميع السفن العابرة للخليج بأوراق صحية(٢).

فيما يتعلق بوباء الطاعون الدُملى والذى ظهر فى الهند سنة ١٨٩٦ نادى ميثاق البندقية الذى صدقت على مقرراته عدة دول منها بريطانيا، بضرورة إقامة مركز صحى فى مدخل الخليج وكذلك فى عمان والبحرين(٣).

تكررت مثل تلك المؤتمرات لكن نتائجها لم تكن مجدية بشكل فعال، مرد ذلك إلى التناقضات القائمة بين الأهداف البريطانية والعثمانية والإيرانية وأحيانا بين بعض الإمارات أو السلطنات، على أنه ومنذ سنة ١٩٠٧ فإن التنظيمات الصحية خارج مناطق السيطرة العثمانية كانت تخضع للممثلين السياسيين للحكومة البريطانية، وكان يجرى تنفيذها بتوافق تام مع مقررات المؤتمرات السابقة(٤).

---

(١) ج. ج لوريمر، جـ ٦، مرجع سابق، ص ٣٦٤٥ - ٣٦٤٦.
(٢) نفس المرجع، ص ٣٦٥٠ - ٣٦٥١.
(٣) ج. ج لوريمر، جـ ١، مرجع سابق، ص ٥٠٦ - ٥٠٧.
(٤) ج. ج لوريمر، جـ ٦، مرجع سابق، ص ٣٧٠٨ - ٣٧٠٩.

فى مجال التطوير التعليمى والثقافى، أولاً فى الجنوب اليمنى، ما توضحه المراجع أنه منذ سنة ١٩٣٥ حتى سنة ١٩٤٠ تم افتتاح مدرستين إحداهما لتعليم أبناء شيوخ محمية عدن الغربية، والأخرى للعامة، كما تم إيفاد دارسين إلى السودان وذلك سنة ١٩٤١، أما فى محمية عدن الشرقية فقد تم افتتاح أول مدرسة بنات ابتدائية، وكذلك مدرسة عسكرية وذلك سنة ١٩٤١، ووصل عدد المدارس الابتدائية سنة ١٩٤٢ فى تلك المحمية إلى عشر مدارس(١).

كما وصل عدد المدارس فى المحمية الغربية سنة ١٩٤٦ إلى مدرسة واحدة ابتدائية وتسع مدارس أهلية، وكانت هذه المدارس باستثناء مدارس «لحج» تدار بإشراف الحكومة البريطانية، أما عدد مدارس المحمية الشرقية سنة ١٩٤٥ فكان عشرين مدرسة ابتدائية فى مشيخة القعيطى بها ٢٣٩٦ تلميذا، ثم ١٧٣ تلميذا فى قرية الأطفال، و١٤٩ فى مدرسة مُكلاّ للبنات، و٨٥ فى مدارس أخرى، و٥٦ تلميذا فى مدرستين لتحفيظ القرآن الكريم(٢).

كانت هناك خطة لتدريب مدرسى الابتدائى، وكذلك لإعداد مدرسين للتدريب على تدريس المراحل التالية من التعليم، وقد تم إعداد أربع دارسين للتدريب على هذا النوع من التعليم فى مدرسة عرفت باسم «مدرسة جوردون» كذلك افتتح فصل دراسى إنجليزى فى المحمية الشرقية للتدريس لمن هم لديهم الاستعداد للتدريب العسكرى(٣).

أوضح إمرى «EMRY» وزير المستعمرات البريطانية، أن التطور الذى وصل إليه التعليم الابتدائى خلال السنوات الخمس من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ يبدو من تزايد عدد تلاميذ المدارس الابتدائية فى مستعمرة عدن، فقد زاد العدد من ٤٧١٤ تلميذا إلى ٧٦٨٠ تلميذا، أما فى المحميات فقد زاد من ٥٤٥٦ تلميذا إلى ١١٥٥٥ تلميذا(٤).

---

(1) C.O., Report, Aden Blue Book 1945, pp.63 - 64, also, Ingrams, Op.Cit ,pp 71 - 73.

(2) Ingrams,Op. Cit, p. 72 .

(3) C.O., Colonial Office List, 1962.

(4) Hansard, Commons, Vol 608 , July 7 , 1959 , Education, p. 1106.

وحول تطوير التعليم فى مشيخات وإمارات الخليج يتضح الآتى:

أولاً مرّ التعليم هناك بمرحلتين واضحتين: المرحلة الأولى وهى مرحلة ما قبل التعليم النظامى، والمرحلة الثانية مرحلة التعليم النظامى، وقد بدأت فترة التعليم النظامى منذ نهايات العقد الرابع للقرن العشرين، وإن كانت تلك البداية قد اختلفت من إمارة لأخرى، لكنها بدأت مبكرة نسبيا فى كل من الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية(١).

بدأت مرحلة التعليم غير النظامى منذ مطلع القرن التاسع عشر، وقد تأخرت فى قطر والإمارات وسلطنة عمان عنها فى بعض الإمارات الأخرى كالبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، وقد اتخذ التعليم فى تلك المرحلة طابعًا واحدًا فى إمارات الخليج، إذ بدأ فى المساجد وبيوت المطوعين والكتاتيب، كما دُرست بعض المواد الأخرى مع مطلع القرن العشرين، مثل مبادىء الحساب، ومسك الدفاتر، ومبادئ الفلاحة، ثم بعض مواد الأدب والفقه والنحو والتفسير وكانت هذه العملية كلها قد تمت بجهود نابعة من الأهالى(٢).

بدأت مرحلة التعليم النظامى فى الكويت سنة ١٩١٢، وفى البحرين سنة ١٩١٩، وفى الإمارات سنة ١٩٥٣، ويتضح أن نشأة التعليم النظامى بإمارات الخليج قد تواكبت مع ظهور البعثات التعليمية كالبعثة المصرية بالكويت والسعودية والبحرين وقطر، والبعثة الكويتية والقطرية بالإمارات، وكان لهذه البعثات الفضل فى إرساء بدايات التعليم النظامى على أسس قوية بين إمارات منطقة الخليج(٣).

على أنه مما تجدر الإشارة إليه أن حكومة البحرين كانت قد استقدمت الخبير الإنجليزى «أندريان فالانس» وذلك سنة ١٩٣٨ لدراسة أحوال التعليم هناك، وقد أعد هذا الخبير تقريرا حول كيفية تحسين وتطوير التعليم، وأشار فى تقريره إلى ضرورة تنظيم التعليم فى مراحل ثلاث؛ مرحلة تحضيرية، ومرحلة متوسطة،

---

(١) عبد الرحمن حسن الإبراهيم وآخرون، التعليم العام فى دول مجلس التعاون الخليجى، ص ٩٤٨، الكويت ١٩٩٠.

(٢) نفس المرجع، ص ٩٤٨.

(٣) نفس المرجع، ص ٩٤٩.

ومرحلة نهائية، فأقرت حكومة البحرين تلك الاقتراحات سنة ١٩٣٩، كما عيّنت «فالانس» مديرا لمعارفها، وقد تتابع المدراء الإنجليز حتى سنة ١٩٤٥ وذلك حتى مجيء أول بعثة مصرية هناك، عين على أثر وصولها مديرا وطنيا للمعارف[١].

ويرصد أنه بحلول سنة ١٩٥٠ بلغ عدد الطلبة فى البحرين ٤٩٦٨ طالبا، بينما كان ٦٢٠ طالبا سنة ١٩٢٨، كما بلغ عدد الطلبة المقيدين فى نهاية الخمسينيات حوالى ١٨٠٠٠ الف طالب[٢].

يتضح أيضًا أن الإرسالية الأمريكية للتبشير فى الكويت أنشأت مدرسة لتعليم اللغة الإنجليزية سنة ١٩١٧، وألحقتها بالمستشفى الأمريكى، وتولى أمر التعليم فيها أحد القساوسة يساعده رجل مسيحى من الموصل[٣].

كانت الحياة الثقافية فى فترة ما قبل التعليم النظامى منحصرة فى بعض المهرجانات المدرسية فى آخر العام، والاطلاع على المجلات والصحف الواردة من دول عربية أخرى، ثم افتتحت فيما بعد المكتبات والنوادى، وكانت النوادى الوسيلة الأساسية للاطلاع على أخبار الوطن العربى، وجاءت تلك الأنشطة بمساهمة وطنية تماما.

مما سبق عرضه حول الإجراءات السياسية والصحية والتعليمية والثقافية التى اتخذتها بريطانيا لدعم وجودها فى منطقة الخليج يتضح أنها - فيما يتعلق بالإجراءات السياسية - عنيت بإيجاد علاقة قانونية كإطار هام لحماية ذلك الوجود ممثلا فى اتفاقيات أو معاهدات كانت فى الأغلب برضاء طرفى التعاهد، إلا فى حالات محدودة، كما جاء بناء عليها التطوير السياسى ملتزما بأبعاد تلك الاتفاقيات والمعاهدات، أى أنه لم يكن من الممكن أن يُجرى تطوير سياسى ما يناقض أهداف التعاهد، سواء بأحقية بريطانيا فى استثمار طاقاتها فى تلك المناطق، أو الالتزام بعدم تدخل طرف ما غير بريطانيا فى تسيير أبعاد وأهداف العلاقات الخارجية لأية إمارة أو مشيخة أو محمية أو مستعمرة.

---

(١) نفس المرجع، ص ١٦٧.
(٢) نفس المرجع، ص ١٦٧.
(٣) نفس المرجع، ص ٧٣٥.

لكن ما بدا من بعض التساهل فى الإخلال بتلك الشروط الصارمة، كأن سُمح للكويت مثلا بممارسة بعض من علاقاتها الخارجية، فإن ذلك كان بسبب الوضع المتميز للكويت كونها أكبر مصدر استثمارى بترولى لبريطانيا، وكونها أكبر منطقة استرلينى فى الشرق الأوسط، ومع هذا كان ذلك الوضع فى حدود وتحت السيطرة، وعلى النقيض بقدر ما سمح ببعض التجاوزات للكويت، لم تراع بريطانيا إلا مصالحها فى إمارات الساحل المهادن، فقد رجحت المصلحة البريطانية هناك أكثر مما رجحت التزامات التعاهد لصالح إمارات الساحل المهادن، ويرجع ذلك بالطبع إلى حالة الوعى الوطنى الكائنة بين القائمين حينئذ على شئون تلك المناطق

طُبق ذلك الأسلوب أيضا فى الجنوب اليمنى كما طُبق فى إمارات ومشيخات الخليج، غير أن الاختلاف كان من تطبيق أشكال الحماية بمستتبعاتها فى الجنوب العربى بشكل أوسع مما طبقت عليه بين إمارات ومشيخات الخليج.

بالتالى لم يكن تطوير النظم السياسية أو ما ترتب على العلاقات التعاهدية بين بريطانيا والجنوب اليمنى وإمارات الخليج خطوة إيجابية فى اتجاه تطوير حقيقى لصالح أهالى تلك المناطق، إنما هو فى الأساس جاء لتدعيم الوجود البريطانى والمصالح الغربية، غير أنه يمكن القول - مع مراعاة الحيدة - أنها كانت خطوة فى سبيل الاستفادة من الخبرات الإنجليزية فى فن إدارة الشئون السياسية والاقتصادية والعسكرية لإمارات المنطقة، مثلت نواة لانطلاقات القوى المحلية هناك وفيما بعد فى تلك المجالات.

أما فيما يتعلق بإجراءات التطوير الصحى فإنه يتضح فيما يتعلق بالجنوب اليمنى أن هناك خطوات إيجابية اتخذت بالفعل من جانب بريطانيا بشأنه، لكنها لم تكن بالقدر الكافى، وخاصة فيما يتعلق بتقديم المعونة الطبية والخدمات العلاجية لأبناء الجنوب، ومع ذلك كانت تلك الخطوات تمثل بداية حقيقية لما تم اتباعه فى تحقيق تطويرات صحية فيما بعد فى تلك المناطق، لكن لا يمكن إغفال الحقيقة الواضحة من أن بريطانيا قد ركزت رعايتها الصحية أولاً لصالح قواتها، وثانيًا للمستعمرة عدن، وفى هذا الشأن توضح المراجع الإنجليزية أن الرعاية الصحية لم تكن كافية على الإطلاق سواء لمحمية عدن الغربية أو الشرقية.

أما التطوير التعليمي والثقافي فقد تم بشكل محدود، حيث تدخلت بريطانيا بشأنه في حدود ضيقة وبعد مدة طويلة من احتلالها لتلك المناطق، فمثلا بدأت بالاهتمام بهذا الجانب بعد احتلالها للجنوب بما يزيد على المائة عام، وقد تركت المنطقة لأساليبها المتبعة من تعليم في المساجد وبيوت المطوعين والكتاتيب، إلى قصر التعليم على المراحل الابتدائية، ولم تطور المراحل التعليمية إلى مراحل متقدمة كالتعليم الثانوي أو الجامعي، واقتصرت مناهج الدراسة على موضوعات مبسطة.

اختلف الحال نسبيا بين إمارات ومشيخات منطقة الخليج، وإن كان تدخل بريطانيا قد جاء متأخرًا كذلك، فقد خُطط لإنشاء المدارس الأساسية والمتوسطة والنهائية، واتضح أن أكثر المناطق التي نالت اهتمام السلطات البريطانية، وبناء على دعوة السلطات المحلية لها، كانت البحرين والتي شغل الإنجليز فيها مناصب مدراء المعارف من سنة ١٩٣٨ إلى ١٩٤٥، هذا بالإضافة لبعض النشاط التعليمي بواسطة الإرسالية الأمريكية في الكويت.

وعلى العموم فإن تجارب التطوير السياسي مهما كانت غير مكتملة، وعمليات التعاهد مهما كانت غير عادلة، وكذلك خبرات التطوير الصحي، والتعليمي، لا بد أنها كانت مقدمات مع ما تراوحت بينه من خطأ وصواب كافية لتنبيه أبناء تلك المناطق لما يدور في العالم حولهم من تطور، وخاصة إذا ما كانوا هم في الأصل في حاجة شديدة إلى ذلك التطور.

أما عن الأسلوب الأخير من أساليب دعم بريطانيا لوجودها في الجنوب أو في منطقة الخليج فكان ذا شقين؛ الأول استخدام القوة العسكرية لردع الخارجين على الأطُر السابق عرضها. والشق الآخر هو حل المشاكل القائمة في تلك المناطق، أو إثارتها وحلها، أو خلقها وحلها، إما وديا أو بالقوة أو بمجرد التلويح بها، وذلك لتوفير الاستقرار للوجود البريطاني، ولإشعار السلطات المحلية بمدى الحاجة لذلك الوجود.

كانت الأمثلة على ذلك عديدة، ففي الجنوب العربي كان استخدام القوة أمرًا واضحًا لتنفيذ المخططات البريطانية قسرًا وعلى غير رغبة الوطنيين

هناك. كذلك لتذمر مواطنى الشمال اليمنى بسبب الأوضاع السارية فى الجنوب[١].

كانت مشكلة البوريمى على سبيل المثال مشكلة قائمة، غير أن الحكومة البريطانية - وبدون دعوة - وجهت سلطاتها للتدخل هناك، ووجهت أحداثها لصالحها فى النهاية بل واستخدمت القوة العسكرية فى ذلك السبيل، كذلك الإصرار على ضم إمامة عمان لسلطنة مسقط، فاستُخدمت القوة مراراً لحسم تلك المشكلة لتحقيق المصلحة البريطانية، وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة التى سنوردها فى مواضع تالية فى الدراسة[٢].

اتضح من كل الإجراءات البريطانية التى جرت فى هاتين المنطقتين أن صانعى القرار البريطانيين طوروا أساليبهم السياسية فى الجنوب اليمنى سواء بتطوير المعاهدات من صداقة إلى حماية فاستشارة، وكذلك طوروا من النظم السياسية المحلية إلى حد أدى إلى تدخلهم المطلق هناك، وكذلك فعلوا بالمثل فى منطقة الخليج رغم منحهم الاستقلال لإحدى الإمارات فى فترات لاحقة، كان الشكل دون المضمون هو الحد الأقصى المسموح به للتمشى مع الظروف المحيطة ببريطانيا.

كان ذلك بالطبع له مسبباته، التى ترجع لظروف عديدة تحكمت فى القرارات البريطانية، مثل الظروف الدولية، وظروف بريطانيا ذاتها، وأما عن ظروف بريطانيا ذاتها فسنعرض لها بالتفصيل فى الفصل التالى، وأما الظروف الدولية المحيطة بها حينئذ ولإيضاح أثرها على السياسة الخارجية البريطانية فهى محل العرض والبحث فى الصفحات التالية لتفسير معنى ظواهر عديدة ضمن أحداث فترة الدراسة.

---

(1) F.O. 371/ 74495, Yemen Fronteir Incidents, Oct. 27, 1949, pp.1 - 2, also, 74975, Notes on Aden Yemeni Fronteir, Oct., 1949, pp .1-4, see also, Hansard, P.D., Commons, Vol 543, July 13, 1955, Aden Protectorate, pp.1931 - 1932, and also, Vol 551, Apr. 18, 1956, Commission of Inquiry, pp.1011 - 1012, and, Vol 552, May. 7, 1956, Aden - Yemeni Fronteir Incidents, pp. 822 - 823, and, Vol 557, Aug. 1, 1956, Aden "Demonstration", pp.1392 - 1393.

(2) F.R.U.S., Vol XIII, No 145, Muscat and Oman, Dec. 15, 1955, pp. 222 - 223

أثر الأوضاع العالمية في اتخاذ إستراتيجية شرق السويس:

يتضح أن الظروف الدولية التي أحاطت ببريطانيا كانت آخذة في التغير لغير صالحها وذلك مع الثلث الأول لهذا القرن، وخاصة بعد أن أصبحت ألمانيا قوة عسكرية لا يستهان بها، وفقدت بريطانيا القدرة على القيام كليةً بدور اضطلعت به طويلا، فمسألة تحقيق التوازن الأوربي الذي كان يحققه نقل ثقل بريطانيا من جانب أوربي إلى آخر لم يعد أمرا متاح التنفيذ، ومع تغير أوضاع القوى بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تزايد النفوذ السوفيتي الكائن شرق أوربا، أصبح تحقيق التوازن الأوربي في حاجة إلى وجود الولايات المتحدة كندٍّ قوى للاتحاد السوفيتي في المنطقة الأوربية، والذي أبرز الحاجة إليه أيضًا رغبة دول غرب أوربا في تجنب وقوع النفوذ السوفيتي عليها.

عنى هذا تخلي بريطانيا عن هدف رئيسي من أهداف سياستها الخارجية، وهو الهيمنة الدولية أو الدور العالمي، ممثلاً حينئذ في التخلي عن أوربا، ولم يكن التهديد السوفيتي هو العامل الوحيد الضاغط على بريطانيا ضمن عوامل ومؤثرات الظروف الدولية لتتخلى عن هذا الدور، وإنما جاء أيضًا للضغط الواقع عليها في الشرق الأقصى من جانب اليابان القادرة على إملاء شروطها فيما يتعلق بمصالحها هناك، حيث إن مؤتمر تقسيم النفوذ في «يالتا» لم يكن قد تم، كما أن القنبلة الذرية لم تكن قد اختُرعت لإملاء الشروط على اليابان، ومن هنا كان تخلي بريطانيا عن دورها للولايات المتحدة شبه حتمي، ومع الانتصار على ألمانيا واليابان سنة ١٩٤٥، ومع تقاسم النفوذ بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قنعت بريطانيا فقط بمحاولة ربط الولايات المتحدة بالدفاع مع دول غرب أوربا الضعيفة، مع محاولة تخفيف التوتر بين القوتين العظميين(١).

كان الخوف الدائم لصانعي القرار البريطانيين من احتمال مواجهة بريطانيا لضربة ذرية من جانب الاتحاد السوفيتي دافعًا أقوى لجدها في طلب مساعدة الولايات المتحدة، واعتمادها عليها، ومن ثم التخلي عن دورها التقليدي، الدور العالمي الذي كانت تتمسك به دائمًا، وقد ساعد على مزيد من التداعيات، ما ألمح

(1) Northedge., Editor, The Foreign Policies of the Powers, p.162, London, 1968 .

إليه السوفييت بمقترحات جديدة لمستقبل ألمانيا، ومحاولتهم تقسيم الغرب، ونجاحهم فى غلغلة الشيوعية فى الشرق الأقصى أكثر مما كان عليه الوجود الأوربى هناك(١).

كانت الولايات المتحدة قد وصلت إلى طور تقنى هائل التطور، وذلك من واقع رغبتها فى كسر التكافؤ العسكرى الموجود بينها وبين الاتحاد السوفيتى، فهى لم تكن تسعى لمجرد الاستقرار الإستراتيجى، وإنما كان يعنيها الحصول على التفوق العسكرى، أغرى ذلك بريطانيا بقوة على الالتجاء إلى الولايات المتحدة، وضاعف من اعتمادها عليها.

ومع تطور الصراع بين القوتين العظميين، ومع انعكاسات ذلك الصراع على القوى الدولية، تأثرت بريطانيا بشدة باعتبار أنها كانت القوة الأساسية القائمة بالدور الذى تسعى إليه كل من القوتين الجديدتين، وخاصة أن أيا منهما لن يسمح لها ثانية بالقيام بذلك الدور، ومن ثم تبرز أهمية دراسة أبعاد الصراع بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة من حيث أسبابه ونتائجه، والذى سيوضح دور الظروف الدولية فى التأثير على قرارات بريطانيا إزاء سياستها الخارجية،وخاصة إزاء منطقة الجنوب اليمنى والخليج العربى.

ولما كانت حركة الأحداث، قد ارتبطت - فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وإلى حد بعيد - بأهداف السياسة الخارجية الأمريكية والسوفيتية، وبالطبع على ما وُضع منها موضع التنفيذ، من ثم سيتم عرض أهداف السياستين والنتائج المترتبة على ما تحقق منهما.

توضح المادة (٢٨) من الدستور السوفيتى أن أهداف السياسة الخارجية السوفيتية كانت مع سعيها دومًا إلى تحقيق مهام ذات تأثير مباشر على مصالح الدولة السوفيتية، سعت إلى تحقيق مهام ذات طبيعة دولية، مثل تدعيم مواقع الاشتراكية العالمية، ومساندة الشعوب من أجل التحرر الوطنى، والتقدم الاجتماعى، والدعوة إلى السلام والأمن والتعايش السلمى والنضال من أجله، والعمل على مساواة جميع الدول فى المشاركة فى السياسة الدولية، والعمل على

---

(1) Rotbalt., C . J ., British Foreign Policy in the 2oth Centurey , p.106, London,1989.

المساواة فى عملية التطوير الاقتصادى لجميع الدول خاصة النامية منها، ولقد حققت الحكومة السوفيتية تلك الأهداف عمليا سواء فى سنوات ماقبل الحرب الثانية أو ما بعدها، خاصة فيما يتعلق بتحقيق مبدأ المساواة فى العلاقات الاقتصادية، والعمل على تحقيق السلام والأمن والتعايش السلمى[1].

إذ إنه وفيما يتعلق بمبدأ المساواة فى عملية التطوير الاقتصادى، قدم الاتحاد السوفيتى مساعدة اقتصادية لعدد من الدول قبل الحرب الثانية، بإقامة بعض المشروعات الاقتصادية القومية لها، وكذلك فعل بعد الحرب، كما أنه ومن أجل تحقيق السلام والأمن والتعايش السلمى تآلف مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ضد ألمانيا الهتلرية أثناء الحرب العالمية الثانية، كما كان سعيه دائبا للوصول إلى صياغة ما لتحقيق أمن وتعاون أوربى، وقد نجح فى الإعداد لمناقشة هذا المبدأ فى فترات لاحقة، كما جاءت تحركات الحكومة السوفيتية بعد الحرب تسعى لنفس الهدف حول ما سيستقر عليه وضع ألمانيا بعد الحرب، بما يحقق الأمن الدولى ومصلحة الشعب الألمانى، وقد تمخض عن ذلك تكوين جمهورية ألمانيا الديمقراطية أهم حليف حقيقى للاتحاد السوفيتى فى أوربا[2].

وتحقيقا لنفس المبدأ دعت الحكومة السوفيتية منذ أبريل ١٩٥٥ إلى التسوية فى منطقة الشرق الأوسط بما يحقق أمن وسلام المنطقة خاصة مع التوقعات القوية باستخدام قوة الغرب العسكرية لضرب القوى القومية هناك، وقد أكدت أحداث حرب السويس تلك التوقعات، كما أنها وفى نفس الاتجاه وبعد صدور مشروع «أيزنهاور» حاولت أن تمنع اتجاه الولايات المتحدة الصريح للقيام بدور الشرطى الرئيسى فى المنطقة، فأعلنت برنامجا واضح المعالم فى أبريل ١٩٥٧، مقترحًا حل

---

(١) إيجور أوساتشيف ترجمة سعد رحمى، مبادئ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى، ص ٢٥ - ٢٦، ٢٨، ٣٠ - ٣٦، ٤٤، ٥٧، القاهرة إيداع ١٩٨٥.

(2) Glenon., John and Other, F.R.U.S., 1955 - 1957, Vol XXIV, p.89, U S. A., 1980, see also, . .

ليونتى كوتوف، أكاديمية العلوم السوفيتية، نضال الاتحاد السوفييتى من أجل السلام والأمن، ص١٣١ - ١٣٤، ٢٠٨ - ٢٠٩، موسكو ١٩٨٤، وكذلك إيجور أوساتشيف، مرجع سابق، ص ٤٦ - ٤٧.

قضايا المنطقة بالتفاوض، وعدم التدخل فى شئون بلدانها، والبعد عن جرها إلى تكتلات عسكرية، وإلغاء القواعد الأجنبية، والمساعدة فى تطور تلك البلدان، اقتصاديا دون قيود عسكرية أو سياسية، غير أن قوى الغرب الثلاث: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا تجاهلت تلك المقترحات وسلكت مسلكًا سلبيا إزاءها(١).

على الجانب الآخر كانت أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تعنى أولاً بتحقيق نجاح لأهدافها فى القارة الأوربية، وذلك لعدة أسباب هى كون تلك القارة تحتوى تركيز على قوى اقتصادية وتكنولوجية، كما أنها اعتبرت موطن الأجداد الأول ومصدر الثقافة للأمريكيين، ولكونها أكبر شريك تجارى لهم، وتجدر الإشارة إلى أن تلك القارة قد حظيت بنفس الاهتمام من الجانب السوفيتى كون الجانب الشرقى منها يمثل خط دفاع أمامى للسوفيت، كما أنها كانت تمثل مصدر تلوث أيديولوچى ضد الاتحاد السوفيتى، ومن ثم نشط الجانبان الأمريكى والسوفيتى بإنشاء الحلفين المتضادين وكان أساس تكوينهما أوربا، وكانت أكثر المناطق حساسية تلك التى تمر بألمانيا المقسمة(٢).

كان أكثر ما شغل الساسة الأمريكيين - غير التناقضات الحادة فى الأهداف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - هو رغبتهم فى التفوق العسكرى دون الاستقرار الإستراتيجى أو التعايش السلمى، وخاصة أن الاتحاد السوفيتى كان يملك أيضًا قوة تدميرية نووية، تمامًا مثل الولايات المتحدة، والذى رجح حينئذ ألا تصل بينهم الحالة إلى حرب فعلية، وإنما عداء يُدار على أسس مختلفة، فى صورة نوع من الوفاق، أو التعايش التنافسى، أو الصراع الممتد، لكن أبدًا دون الوصول إلى حد القتال الفعلى بينهما.

---

(1) U. S. A . Senate Staff Study, Study No 13. June 9. 1960. p 1294. see also. Gromyko and Other, Editors, History of Soviet Foreign Policy. 2 nd edn. . p 73. London. 1974, also.

ستيبانوف وآخرون، دار التقدم موسكو، سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية، ص١٣٢، موسكو بدون.

(٢) والاس إيروين الصغير ترجمة نور الدين الزرارى وآخر، أضواء على السياسة الأمريكية فى العالم، ص ١٣٠ - ١٣١، القاهرة إبداع ١٩٨٦.

بلورت على ذلك الولايات المتحدة أهداف سياستها الخارجية فيما عرف بسياسة الاحتواء، وذلك بعد الحرب الثانية، وقد برر صانعو القرار السياسى وعلى رأسهم «هارى ترومان» اتخاذهم لهذا المبدأ بأن الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم وخاصة دول أوربا معرضة لخطر حقيقى من جانب الشيوعية وكانت أهداف تلك السياسة ترمى إلى مقاومة أى توسع شيوعى إضافى وراء الخطوط التى وصل إليها بعد الحرب الثانية، كذلك تقليص القوة السوفيتية العسكرية، وإن كانت الدعوة إلى ذلك الاتجاه الأخير كانت بغرض إعلامى عُمد إلى نشره بين المناطق الواقعة تحت سيطرة الشيوعية(١).

عملت الولايات المتحدة الأمريكية فى اتجاهين، الأول ربط الدول ذات السيادة فى نصف الكرة الغربى فى تحالف معها، وحل مشاكلهم معًا دون تدخل ممن هو خارج تلك المناطق، ثم مساعدة كل من لديهم القدرة على الحكم الذاتى سواء فى أوربا أو آسيا أو أفريقيا باختيار شكل حكومتهم بحرية وبدون تدخل خارجى، وقد عزمت الحكومات الأمريكية المتتالية على تقديم المعونات الاقتصادية والفنية والعسكرية لكل هؤلاء لكى تساعدهم على التطورات المطلوبة لهم، وقد حققت الولايات المتحدة خططها تلك بنجاح، وترتب على ذلك نتائج من بينها تكون الأحلاف العسكرية، وتحقيق الوجود العسكرى لها فى أوربا والشرق الأوسط وأفريقيا ومنطقة الخليج، ومن ثم فقد نجحت فى تحقيق أحد أهداف سياستها الاحتوائية(٢).

كان من الطبيعى أن يدلل كل جانب سواء السوفيتى أو الأمريكى على صحة أهدافه وسلامة توجهاته، كما حاول بكل الطرق إظهار السلبيات فى سياسة وأهداف الجانب الأخر، فقد أوضح السوفيت أنه وبترتيب زمنى برهن الغرب والولايات المتحدة بعد الحرب الثانية على عدم رغبتهم فى التعاون السياسى مع

---

(1) Furer., Howard B., Harry S. Truman 1884 - 1945, Chronology Documents,pp. 61 - 62 . U .S. A., 1970 .

(2) Ibid. p.68, see also

بسيونى محمد الخولى، دكتوراه، ظاهرة الأحلاف العسكرية، ص ١٠٤ - ١٠٧، القاهرة ١٩٨٨ .

الاتحاد السوفييتى، بل تطور الأمر إلى تعارضهم مع الاتحاد السوفيتى فى كل المسائل الحيوية المتعلقة بالقضايا الدولية، كما خاض الغرب صراعًا تنافسيا اختلقه أساسًا تقويض سياسة التعايش السلمى، والذى عنى به إعطاء فرصة أطول للغرب لاستغلال الشعوب المتخلفة، بل وتحميلهم نتائج ذلك الصراع التنافسى، أو الحرب الباردة، مع واقع السماح بإجراء حروب إقليمية نثرت الدماء بين شعوب تلك المناطق[1].

أوضح الجانب السوفيتى أن بريطانيا والولايات المتحدة قد عملتا أيضًا على زعزعة التحالفات التى نجح الاتحاد السوفيتى فى تكوينها فى وسط وجنوب شرق أوربا، فمثلاً عملت أجهزة الدولتين على إقامة حكومة رجعية فى بولونيا - أحد أعضاء التحالف مع السوفييت - وذلك مع ممثلى البرجوازية المقيمين فى لندن، كما جاءت القرارات التى أُجيزت فى مؤتمر لندن لدول الغرب فى فبراير ١٩٤٨ لتوفر دليلا قويا على أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إنما يعملون فى تناسق قوى مضاد للاتحاد السوفيتى، وكانت النتيجة الأولى لذلك التنسيق هو أول تحالف بينهم وهو «الناتو»، كما عملت الولايات المتحدة عن طريق أجهزة مخابراتها على زعزعة المكانة السوفيتية فى إيران وتثبيت نفوذها هى، ونجحت فى ذلك سنة ١٩٥٣[2].

عملت بعد ذلك الولايات المتحدة على أن تحل محل بريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط وخاصة بعد فشل عملية السويس، وجاء مبدأ «ايزنهاور» ليؤكد ذلك الاتجاه، وكان واضحًا أن هذا المبدأ إنما يحث الدول العربية على قطع اتصالاتها بالاتحاد السوفيتى، وقد بُذلت أقصى الجهود من الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف، وحينما حاولت الحكومة السوفيتية الحد من ذلك الاتجاه الخطر بإعلانها برنامجا واضح المعالم فى ١١ أبريل سنة ١٩٥٧ والذى

(١) إيجور أوساتشيف ترجمة سعد رحمى، مرجع سابق، ص ٦٣ - ٦٤.
(2) Gromyko and Others, Op . Cit., p.167, see also,
سرغييف ترجمة دار التقدم، وكالة المخابرات المركزية بدون قناع، ص ٦٠ - ٦١، موسكو ١٩٨٨.

يقضى برسم أسس العلاقات بين الدول الكبرى ودول المنطقة، تجاهلت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ذلك البرنامج، وتصرفوا بسلبية تجاهه(١).

أما الدوائر الحاكمة الأمريكية فقد كانت ترى أن كل الأفعال السوفيتية التى جرت مباشرة نحو أوربا بعد الحرب، وخاصة نحو قلبها الإستراتيجى، لم تكن تجرى بسلامة نية تمامًا كما صورها السوفيت، فقد قامت حكومة «ستالين» بمد تفوقها العسكرى والسياسى فى منطقة تمتد من بولندا إلى بلغاريا، وذلك بإنشاء حكومات موالية هناك يغلب عليها الطابع الشيوعى، وخاضعة لموسكو، وهكذا عمد الاتحاد السوفيتى أثناء الحرب وبعدها إلى مد حدوده غربا، بضم أراضى كانت فيما مضى خاضعة لحكم القياصرة، منها أجزاء من فنلندة، وجمهوريات البلطيق الثلاث: لاتفيا، وأستونيا، ولتوانيا، وجزء من روسيا الشرقية الألمانية، وكذلك مناطق صغيرة من تشيكوسلوفاكيا(٢).

أوضحت تلك الدوائر أن غرض السوفيت لم يكن فقط إقامة نطاق عريض من الأراضى الموالية حول الاتحاد السوفيتى، أو الوصول للدردنيل والبحر المتوسط، أو استخدام الأحزاب الشيوعية فى فرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول لصالح الشيوعية، وإنما أيضًا بشكل أساسى السيطرة على دول أوربا الشرقية ومنها خاصة ألمانيا، ثم من بعدها اليونان وتركيا، تمهيدًا للسيطرة على أوربا كلها(٣).

كانت الدوائر الأمريكية ترى أن الاتحاد السوفيتى مع قوته العسكرية الضخمة غير الساكنة لم يكن يعنى فقط بأوربا، وخاصة بعد أن اقترن طلب «ستالين» بنصيب فى الإشراف على الدردنيل، بالعمل على التدخل باستتار فى شئون

---

(1) Ibid. pp. 318 - 320

(٢) آلان نيفنز وآخر، ترجمة محمد بدر الدين خليل، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ص٤٢٩ - ٤٣٠، ايداع ١٩٨٣، انظر أيضا، والاس إيروين الصغير، مرجع سابق ص١٣٢ - ١٣٣.

(3) F.R.U .S., No. 4, N A C On Agenda Item II, May 9, 1955,p.10, also ,
آلان نيفنز، مرجع سابق، ص ٤٣٢ - ٤٣٦.

اليونان، ثم العمل على تأخير القوات السوفيتية فى الانسحاب من إيران، بل كان يعنى أيضًا بالاستعداد للتوغل فى الشرق الأوسط(١).

اتهمت تلك الدوائر السلطات السوفيتية بالعمل على عدم انتعاش ألمانيا، وذلك عن طريق امتصاص كميات كبيرة من السلع الألمانية المُصنعة، مقابل تعويضات مقررة فُرضت على ألمانيا بعد الحرب، ثم بعد ذلك شكلت الهجرة المستمرة من ألمانيا الشرقية إلى الغربية ضغوطًا اقتصادية على الثانية، كذلك حاول السوفيت أيضا دفع الشعب الألمانى للتحول إلى الشيوعية، كما عملوا على إثارة القلق فى الجانب الغربى بمحاولة السيطرة على برلين الغربية بعد عدد من الإجراءات العنيفة، وذلك لتحويلها عاصمة لدولة شيوعية ألمانية قوية(٢).

وتوضح تلك الدوائر أن الشيوعية عملت على إثارة العنف والقلق فى آسيا، وجاء وقت كان يمكنهم أن يملأوا قلوب جميع الشعوب الآسيوية برهبتهم، وذلك بعد أن عملوا على مد نفوذهم إلى كوريا الجنوبية فى يونيو ١٩٥٠، وعلى ماليزيا البريطانية، والفلبين، ثم كان لتصرف «ماو»، الزعيم الصينى فى مفاجأته للعالم بعقد معاهدتين قريبتين للتحالف مع الاتحاد السوفيتى أواخر سنة ١٩٤٨ أثرًا بالغ السوء، وقد سببت كل تلك الأوضاع تعقيداً وإضعافًا لموقف الغرب فى آسيا، وكان ذلك بالطبع بسبب التخطيط الشيوعى(٣).

وقد أكدت مصادر المخابرات الأمريكية أنه برغم الإقرار من جانب الزعماء السوفيت بأن التعايش السلمى هو البديل الوحيد للحرب النووية، ورغم أنهم طالبوا بتطوير علاقات الصداقة بين دول العالم وخاصة البلدان النامية، ودول الغرب أيضا، إلا أنهم أكدوا فى نفس الوقت أنه لن يتم التنازل عن قضايا الشرق والغرب الرئيسية، كما صرحوا بشكل رسمى فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى بأن العداوة لم تنته تجاه الاستعمار والغرب على العموم، وتجاه الولايات المتحدة على الخصوص(٤).

(1) Freedman., Robert B., Soviet Policy Toward the Middle East Since 1970, pp. 11-12, U. S. A., 1978.

(٢) آلان نيفنز، مرجع سابق، ص ٤٣٢ - ٤٣٦.
(٣) نفس المرجع، ص ٤٦٠.

(4) Glennon., Op. Cit., Report by C.I A., July 18, 1956, p. 131.

تعددت علـى ذلك مساعى وحـجج الجانبـين، الدوائر الحاكـمة الأمـريكية ونظيرتها السوفيـتية، وكان أغلبها باعثًا للأحداث الكبيـرة فى فترة الحرب الباردة، كان أهم تلك المسائل ما سيستقر عليـه الوضع فيما يتعلق بأوربا وخاصة ألمانيا، ثم كيفيـة مواجهة تغلغل الشيـوعية فى آسيا، وكذلك كـيفية تحقيق التـفوق العسكرى للولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتى، ثـم مسألة سباق التسلح النووى، وكذلك الحد من التسلح.

عكست سياسـة التهدئة تلك آثارها على تحركـات كل من القوتين، فنظمت كل منهما سياستها بما يحقق أمنها القومى أولاً، وبما يمكنها من التعامل مع المسائل ذات الطبيـعة الدولية، ووضعت السـياستين مـوضع التنفيذ، فكان سبـاق التسلح النووى، والإكثار من تكوين الأحلاف، وتوزيع الأسلحة فائقة القدرة لدى القوتين فى مناطق متعددة من العالم، هذا مع معالجة المسائل ذات الطبيعة الدولية ولكن بما يحقق إستراتيجيتها العامة وأمنها القومي[١].

فالاتحاد السوفيتى كان قد قرر إبقاء قواته فى الجزء الشرقى من ألمانيا مستوليًا عليه، وهو الجزء الذى عرف فيما بعد بألمانيا الشرقية أو الديمقراطية، وحاول مرارًا جعل برلين الغربية مقرًا لذلك الجزء المستـولى عليه، أو تكوين دولة ألمانية شيوعية مقرها برلين الغربية، لكنه فشل، ومع ذلك استمرت الهجرة من الشرق إلى الغرب حـتى أقيم سـور برلين، ومن واقع تلك المسـألة ومع النوايا الأخرى العـديدة من جانب السوفيت نحـو دول شرق أوربا بل وغربها، ونحو تركيـا واليونان، وآسيا، والشرق الأوسط، أعلنت الولايات المتحدة اتخاذها لسياسة الاحتواء والتى أعتقدت أنها ستقدم الردود الحاسمة على تصرفات الزعامات السوفيتية.

كانت الولايات المتحـدة بسياستـها تلك قد تمكنت من احتـواء أوربا الغربية سيـاسيا واقـتصاديا، وهو ما كـان يهمهـا فى المقام الأول، فمـقترحـات المعونات الاقتـصادية الأمريكـية التى تقررت أسـهمت فى رفع مسـتوى دول أوربا الغـربية صناعيا وزراعـيا عما كانت عليـه قبل الحرب الثانية، ومـهدت لاتخاذ تلك الدول أجراءات لتكوين ودخول سوق أوربية مشتركة[٢].

---

(1) F.R.U.S., No. 3, NATO Ministerial Meeting, May 9, 1955, pp. 9 , 11 .

(2) Rubin., Jacob A., Your 100 Billion Dollars, pp. 221- 222, U.S.A., 1964.

بروز القوة الألمانية فى أوربا:

كما سعى الغرب إلى إعـادة ألمانيا الغربية إلى قوتها الصناعيـة وإلى انتعاشها ورخائها، وتدريب الشعب الألمانى على الديمقراطية السياسية، فُقدمت لها الأموال والموارد، كمـا سُمح لها بانتخـابات أسفرت عن حكومـة معتدلة برئاسـة «كونراد أديناور» وذلك فى أغـسطس ١٩٤٩، كـما اسـتُبـدلت فى نفس الوقت السـيطرة العسكرية الغربية هناك ببعثة مدنية، ثم وفى خطوة وافقت عليها فرنسا بصعوبة فى سنة ١٩٥٥ ضُمت ألمانيـا الغربية إلـى دول تحالف الأطلنطى، وأصبـحت القوات الألمانية أقوى قوة عسكرية وطنية للحلف[١].

تحركت الولايات المتـحدة لتحـقيق أهدافها فى آسـيا، فعـملت على إيقاف السيطرة الشـيوعية هناك، وإن كانت قـد عجزت عن مواجهـة نجاحاتها المتـتالية، وخاصة تجاه خطوة «ماوتس تونج» والتى اقتـربت إلى حد التحالف مع السوفيت، لكن بالفعل كانت محاولة استيلاء الشيوعية على كوريا، وتطهير جنوب شرق آسيا من قوى الغرب، تعنى السيطرة الكاملة للسوفييت، من ثم قررت الولايات المتحدة توظيف إمكانيـاتها بتحـريك كل أنواع القوات المسلـحة الأمريكيـة لمساعـدة كوريا الجنوبية، ولحـماية فورمـوزا، وإن كان القتـال الذى دار فى كوريا قـد انتهى دون تسوية نهائية، وذلك بقبول التهادن فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٣[٢].

ولما كان الجزء الشمالى الشرقى لآسيا ممثلا فى الصين واليابان قد مثل موقعًا حيـويا للتـوازن بين القوتين العظـمـيين، وفى المرتبة الثـانية من حـيث الأهميـة الإستراتيجـية بعد أوربا، فقد سعت الولايات المتـحدة بمجهودات كبيـرة لاستمالة الصين إلى جـانبها، خـاصة بعد الموقـف الذى اتخذه «ماو» من الغـرب ولصالح الشيوعـية، وقد نجحت الدبلوماسـية الأمريكية فى مسـاعيها بعد فـترة، لكن كان هناك قناعة مع ذلك لدى المسـئولين الأمريكيين بأن الصين فى الأغلب قـد تتحول نحو موسكو ثانية، أو ستلجأ للمناورة بين القوتين من أجل مصلحتها، أما موقف اليابان فقد كان غامضًا من حيث إمكانية كسبها فى صفوف الغرب من عدمه[٣].

(1) F.R.U.S. , No. 1, N.S.C. Memorandum of Discussion, Apr. 21. 1955 , p. 6.

(٢) والاس إيروين، مرجع سابق، ص ١٣٧ - ١٣٩.

(٣) آلان نيفنر، مرجع سابق، ص ٤٦٠.

أما عن الاتحاد السوفيتي فقد قرر زعماؤه خلال فترة الصراع الممتد والتنافسى بين البلدين أن يقدموا دليلا لتحسين صورتهم خاصة بعد وفاة «ستالين» فى مارس ١٩٥٣، فسمح بالانفراج، بالاتفاق على إنهاء الحرب الكورية فى صيف ذلك العام، كما أنه وفيما يتعلق بالمنطقة الأوربية قرروا تعديل صورة العداء «الستالينى» المرير للعالم الرأسمالى، فعقدوا معاهدة صلح مع النمسا فى عام ١٩٥٥، والتى قضت بإنهاء الاحتلال السوفيتى، وإقرار حيدتها بين الشرق والغرب، كذلك شاركوا فى أول مؤتمر قمة تم عقده منذ انتهاء الحرب الثانية، والذى ضم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتى وذلك سنة ١٩٥٥، والذى على أثره خُففت القيود القاسية على أوربا الشرقية، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مسألة الانفراج فى العلاقات موضوعًا متكررا[١].

أما منطقة جنوب شرق آسيا فقد كان ثقلها ذا أهمية أقل لدى الدوائر الحاكمة الأمريكية عن شمال شرق آسيا، لكنها ومع توسع الشيوعية فى مناطق متعددة من بينها الهند الصينية، قررت أن تنفذ سياسة الاحتواء هناك، فعقدت المعاهدات وقدمت المساعدات العسكرية والاقتصادية، لكن لا يمكن القول أن سياستها تلك نجحت فى جنوب شرق آسيا حيث توجد فيتنام ولاوس وكمبوديا والمعروفة كلها بالهند الصينية، ثم فى شبه جزيرة الملايو، وسلسلة جزر إندونيسيا، والفلبين[٢].

فشلت أيضا الولايات المتحدة الامريكية فى أن تحقق علاقات مستقرة بالجزء الجنوبى لآسيا حيث الهند وجاراتها، مع أن أهمية تلك المنطقة كانت تلح باستمرار على صانعى السياسة الأمريكيين بعقد صلات طيبة هناك، وهو الأمر الذى لم يمكن تحقيقه[٣].

أما عن منطقة الشرق الأوسط، فقد قررت الدوائر الحاكمة الأمريكية ولنفس الأسباب التى دفعتها لتوجيه اهتمامها لجنوب شرق آسيا أن توجه اهتمامها لتلك

---

(١) والاس إيروين الصغير، مرجع سابق، ص ١٦٢ - ١٦٣.
(٢) والاس ايروين الصغير، مرجع سابق، ص ١٧٣.
(٣) نفس المرجع، ص ١٨٢.

المنطقة، فلجأت إلى عقد معاهدات الدفاع المشترك وتقديم المساعدات والمعاونات الاقتصادية والعسكرية، مع الحرص على تحقيق علاقات طيبه مع بلدانها[1].

لقد أدرك صانعو القرار الأمريكيون أن تحقيق أقل قدر من الأمن للشعب الأمريكي يتوقف بصورة أو بأخرى على التعاون بين الولايات المتحدة وباقى دول العالم، ويصدق هذا القول على أهدافها الضرورية الأخرى، فلم يعد فى مقدور الحكومة الأمريكية أن تحقق الرفاهية للمواطنين الأمريكيين دون التعاون الدولى، وهو لازم لحماية ميزان مدفوعات الدولة الأمريكية، وضمان ذلك فى الحصول على المواد الخام، والأسواق، وغيرها، وهى كلها يمكن توفيرها فى بيئة عالمية مناسبة، وما ينطبق على مناطق عديدة فى العالم لهذا الغرض، يتواءم بشدة مع منطقة الشرق الأوسط، وخاصة منطقة الخليج، فهى منطقة ملتقى طرق إستراتيجية فريدة، ومنطقة موارد أهمها البترول، ولهذا فهى أيضا منطقة ارتباط وثيق بأوضاع الصراع الدولى[2].

قبل الإسهاب فى عرض تحركات الولايات المتحدة فى تلك المنطقة، تجدر الإشارة إلى نقطة حيوية، فقد فرضت متطلبات الحرب الباردة على القوتين العظميين أن يحقق كلٌ أهدافه فى منطقة ما، كواحدة من الطرق، بايجاز إجراء صراع عسكرى أو اقتصادى فى تلك المنطقة، أى باختلاق صراع إقليمى أو محلى، ولكى تحقق الولايات المتحدة ذلك فقد ساعدت على تكوين إسرائيل فى المنطقة العربية وذلك لمهمة ذات شقين، أولاً لخلق الصراع المطلوب، والثانى وهو مرتبط بالأول للحفاظ على الاستثمارات البترولية الأمريكية هناك، ولتحجيم دور العرب المعوقين لتحقيق تلك الأهداف[3].

---

(1) Rubin., jacob A., Op. Cit, pp. 290 - 291, see also, Day., Alan j., Editor, Treaties and Alliances of the World, 3 rd edn, pp. 307 - 317 , U. S. A., 1974.

(٢) ريتشارد جاردنر ترجمة أحمد شناوى، نحو نظام عالمى، ص ٢٠ - ٢١، الولايات المتحدة ١٩٦٤.

(٣) أميرة محمد الشنوانى، مرجع سابق، ص ٣٨، ٦٢، انظر أيضا، بونداريفسكى ترجمة خيرى الضامن، سياستان إزاء العالم العربى، ص ٢٥٤، موسكو ١٩٧٥.

وهناك إشارة بالفعل إلى مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على تكوين إسرائيل، وعلى إبداء رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامهم الكبير بإنشاء وطن لليهود فى فلسطين[١].

أما إسرائيل ذاتها فمع أنها أكدت استعدادها فى خطوات عملية لخدمة أهداف القوى الغربية، فى المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالمحافظة على استمرار خططها الاستثمارية، أو بالعمل على أن تكون حلقة اتصال بين المحيط الهندى والبحر المتوسط بما يحقق الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، يساعدها فى ذلك تملك أسلحة متفوقة، ومحققة بها درجة من الإعاقة للأسطول السوفيتى فى المحيط الهندى، فقد كانت لها أهدافها الخاصة بها التوسعية والاستثمارية فى تلك المنطقة، والتى عملت على تحقيقها.

جاء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط مواكبا لاحتمالات تهديد دول المحور لمناطق إنتاج البترول العربى، وذلك عندما تغير ميزان القوى فى منتصف سنة ١٩٤٠، وقد عبرت عن اهتمامها بابقاء أوضاع القوى الاستعمارية القديمة على ما هى عليه، خاصة البريطانية فى تلك المنطقة مع دعمها قدر الإمكان، إلى حين للتصدى لتلك التهديدات، لكنها ومنذ سنة ١٩٤٢ بدأت تفكر جديا فى التدخل المباشر هناك وذلك مع إغلاق الغواصات الألمانية الممر البحرى عبر البحر المتوسط فى وجه إمدادات البترول الوارد من منطقة الشرق الأوسط لأوربا، ومع تزايد الاستهلاك للبترول الأمريكى، فقررت الاستغلال المكثف للدول الغنية بالبترول فى الخليج[٢].

تتابعت الخطوات الأمريكية فى مجال السيطرة على بترول المنطقة، خاصة مع بروز دوره الهام فى التأثير على الأمن القومى الأمريكى، من ثم فقد أعلن الرئيس الأمريكى «روزفلت» سنة ١٩٤٣ أن السعودية أصبحت ذات ضرورة حيوية للأمن القومى للبلاد. وفى خطوات متتالية، رفعت درجة التمثيل الدبلوماسى فى جدة،

---

(١) بونداريفسكى، مرجع سابق، ص ٢٥٥ - ٢٦٠.

(٢) عصام نومان الدليمى، ماجستير، السياسة الخارجية الأمريكية فى الخليج العربى، ص ١٤ - ١٥، القاهرة ١٩٨٨.

وتوسعت الحكومة الأمريكية فى مد السعودية بالمعونات فى إطار قانون الإعارة والتأجير، وأوفدت البعثات التجارية إلى المنطقة، وتم الاتفاق فى أوجه عديدة ومُنحت الولايات المتحدة اثر ذلك حق إنشاء قاعدة جوية عسكرية فى منطقة «الظهران»، وكان هذا الامر يعنى أنه أصبح للولايات المتحدة نفوذ سياسى وعسكرى فى ذلك البلد، بعد أن كانت دولة بعيدة ذات مصالح اقتصادية فقط(١).

صعَّدت الولايات المتحدة من اهتمامها بالمنطقة على مستوى الحكومتين، هى والسعودية، فبعد أن قامت بتوطيد علاقتها بالمملكة، وبعد اتخاذ «الظهران» قاعدة لقواتها، نسقت العمل بتلك القاعدة مع القواعد الأخرى التابعة لبريطانيا فى عدن والخليج، كما جاء إنشاء قيادة خاصة بخدمات الخليج معبرا عن ذلك الاهتمام، بل ويرجع البعض أن صدور مبدأ «أيزنهاور» إنما جاء تعبيرا آخر لنفس الاتجاه (٢).

لقد تفاوتت درجة الاهتمام الأمريكى ببترول المنطقة بدءًا من طلبها من بريطانيا العمل بمبدأ «الأبواب المفتوحة والفرص المتكافئة» وذلك بسماح بريطانيا لشركات البترول الأمريكية بالتنقيب عن البترول فى الأراضى العربية الواقعة تحت الحماية والانتداب البريطانى منذ سنة ١٩٢٠، حتى سيطرت هى فى النهاية على ذلك المجال، وكان مبدأ «ايزنهاور» بادرة واضحة للإذن بتنحية بريطانيا فعلاً عن السيطرة فى منطقة الخليج، ساعد على ذلك تدهور موقف بريطانيا ذاتها داخليا، وللظروف الدولية، ولتحركات القوى القومية الموجودة بالمنطقة(٣).

أما عن دور الاتحاد السوفيتى فى تلك المنطقة، فقد اجتهد فى إحراز نجاحات فى الشرق الاوسط، كانت فى الأغلب كلها ذات طابع سياسى، فلم يكن يهمه بقدر كبير تحقيق نجاحات اقتصادية مثل ما كان الغرب فى حاجة إليها، وعلى ذلك فقد كان يستخدم كل وسائله الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية لتصدير مبادئه وأفكاره، ولتحقيق نجاح سياسى(٤).

---

(١) نفس المرجع، ص ٣٧.

(٢) جمال زكريا، الخليج العربى ١٩٤٥ - ١٩٧١، ص ١١ - ١٦، الكويت ١٩٧٨.

(3) F.R.U.S. , No. 114, Editorial Note, Aug. 11, 1955 , p. 169.

٤) والاس إيروين، مرجع سابق، ص ١٦٨ - ١٦٩.

وجه الاتحاد السوفيتى عناية خاصة لبسط سيطرته على كل من إيران وتركيا، وذلك لظروف تاريخية وجغرافية، أهمها حدودهما الطويلة معه، وحروبها الممتدة لأزمنة طويلة ضد بعضهم، ومع ذلك فإن السياسة الستالينية نجحت فى إلقاء البلدين فى أحضان الغرب بلا عناء، وهكذا فشل الاتحاد السوفيتى فى أن يحقق نجاحًا مع دول الحزام الشمالى ايران وتركيا بما يحقق أمنه[1].

كان الاتحاد السوفيتى قد اتخذ جانب العرب فى صراعهم مع إسرائيل وذلك منذ سنة ١٩٥٤ فى ظل «مالينكوف» رئيس الوزراء، إلا أن ذلك جاء متأخرًا، ذلك أنه طوال فترة حكم «ستالين» لم يكن يُعنى بقدر كافٍ وواعٍ بدول العالم الثالث وخاصة بالمنطقة العربية، لكن تغييرا فعليا قد حدث بتولى «خروشوف» الرئاسة، فقد وجه اهتمامه لدول العالم الثالث وذلك بأمل كسبها وضمها إلى الشيوعية، مستخدما دعم الاتحاد السوفيتى السياسى والعسكرى لتلك البلدان لتحقيق هدفه.

فشل الاتحاد السوفيتى مع ذلك فى أن يحقق نجاحات واضحة سواء فى سوريا أو فى العراق، كما أن علاقاته مع الرئيس «جمال عبد الناصر» لم تكن على قدر كبير من الصفاء وذلك رغم تقديم صفقة الأسلحة الشهيرة سنة ١٩٥٥، كما نجح الغرب فى إضعاف العلاقات السوفيتية ببلدان شبه الجزيرة العربية ودول الخليج العربى وذلك منذ منتصف الثلاثينيات، وكان أقصى ما توصل إليه الأمر أن لجأت دول الحزام الجنوبى - وأغلبها من دول العالم الثالث - إلى الوقوف على الحياد من المعسكرين اللذين تم تكوينهما[2].

وبعد فقد حاول كل من الجانبين الأمريكى والسوفيتى أن يحقق أهدافه السياسية فى العالم، وقد حقق كل منهما أهدافه بالقدر الذى أتيح له، لكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ذات خطوات أجدى وأسرع فى تحقيق أهدافها، كما ساعد القوتين على ذلك توافر مناخ روعى فيه خاصة تجنب ما من شأنه أن يؤدى إلى حرب فعلية نووية بينهما، وذلك بالتوصل إلى قدر معقول من الانفراج حول المسائل الجوهرية مثار الحرب الباردة[3].

(1) Freedman.,Op. Cit, p. 12. (2) Ibid. pp.12 - 13

(3) Day. , Alan j., Editor, Op Cit, pp. 307 - 349 .

روعى مثلاً من جانب السوفيت عدم محاولتهم إسقاط طائرة غربية واحدة رغم قدرتهم، وذلك عند محاولة الغرب فك حصار برلين الغربية سنة ١٩٤٨، كما اتفق الطرفان على ضرورة إجراء هدنة للقتال الكورى الأمريكى فى أبريل سنة ١٩٥٣، وكذلك توجيه السوفيت من جانب حكومتهم بعدم التَّزمت وعدم فرض قيود صارمة فى أوربا الشرقية وذلك منذ سنة ١٩٥٥، كما أن الغرب لم يتحرك عندما سحقت الدبابات السوفيتية الانتفاضة الشعبية فى المجر سنة ١٩٥٦، كذلك تراجع السوفييت عما سببوه من أزمة مخيفة فسحبوا قذائفهم النووية من كوبا مقابل تعهد أمريكى بعدم غزوها، أما مسألة الحد من التسلح فقد نشط البحث فيها فى فترات سيتم العرض لها لاحقًا، كما أنه وفى أسوأ فترات الحرب الباردة لم تتوقف الاتصالات بين سفارات البلدين ووزيرى خارجيتهما.

ما هى إذن انعكاسات سياستى القوتين العظميين والتى أثرت بالضرورة على فكر صانعى القرار البريطانيين، وبالتالى على أهداف وأساليب السياسة الخارجية البريطانية، لقد اتضح أن ضغوطًا متتالية ارتبطت بالتطورات الدولية قد وقعت بشكل مباشر على بريطانيا، إذ حقق الاتحاد السوفيتى نجاحات واضحة لأهداف سياسته الخارجية وذلك فى مناطق حيوية، فقد نجح فى الاستيلاء على مناطق هامة فى أوربا الشرقية وخاصة ألمانيا، ثم التوسع فى مناطق نفوذ بريطانية فى الشرق الأقصى، كذلك تمكنه بشكل أو بآخر من تدعيم الحركات القومية فى الشرق الأوسط، وعلى المستوى الداخلى نجح فى اختراع القنبلة الذرية، من جانب آخر فإن الولايات المتحدة نجحت فى تحقيق تطورات تقنية هائلة داخليا، أما خارجيا فقد كان لها التزاماتها فى احتواء مناطق التوسع الشيوعى، وإجراء تحالفات مضادة له، وأخيرًا كان من ضمن أهدافها انتزاع مناطق السيطرة البريطانية لصالحها ولإكمال مخططاتها الأمنية، ثم وفى مجمل الضغوط ما واجهته بريطانيا من حركات تحررية فى البلدان الواقعة تحت سيطرتها.

كان على بريطانيا أن تواجه كل تلك الضغوط، إذ إنها وبسبب الضغوط السوفيتية كانت فى رعب هائل من التفوق الذرى للاتحاد السوفيتى مما دفعها للبحث بكل السبل لمواجهة ذلك الخطر، كما أن تضاؤل سيطرتها على مناطق

انتشرت فيها الشيوعية كان باعثا للبحث عن حل، كذلك كان عليها أن تتحمل الضغوط الأمريكية والتى تمثلت فى ضرورة مشاركتها فى تحمل أعباء سياسة الاحتواء، وما ترتب عليها من تحالفات، والمشاركة فى أعباء تحالف الأطلنطى، وفى تقوية ألمانيا الغربية فى مواجهة احتمال توسع سوفيتى هناك، وفى ضرورة تخليها عن مناطق سيطرتها فى مناطق احتاجتها الولايات المتحدة لتكمل حلقات خططها السياسية، هذا مع تخلفها تقنيا عن تطورات العصر وبالتالى حاجتها إلى تقنية الولايات المتحدة، ثم كان عليها أخيراً أن تواجه مطالب القوى القومية فى مناطق سيطرتها.

لم يكن أمام بريطانيا فى مواجهة الضغوط الواقعة عليها ناتج سياسة الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة إلا أن تواجه الامر بنفسها وهو ما لم يكن ممكنا، أو أن تهادن الاتحاد السوفيتى وهو ما تم، أو تتحالف مع الولايات المتحدة وبشروطها، وقد تم ذلك بالفعل، وكان ذلك يعنى التخلى ولو جزئيا عن أهداف سياستها الخارجية، وتعديل أساليب تنفيذها، أو بمعنى آخر التخلى جزئيا أو كليا عن دور عالمى اضطلعت به فيما سبق ولفترات طويلة.

كان على بريطانيا وتمشيا مع شروط التحالف، أو بالأحرى شروط الولايات المتحدة أن تقيم علاقاتها الخارجية وحاصة مع الدول التابعة لمناطق الاستغلال البريطانى بشكل ينطوى على الود والصداقة لمنع التغلغل الشيوعى، ولامتصاص غضبة القوى الوطنية بتلك المناطق، وهو أمر عملت على تنفيذه.

فى ظل تلك الضغوط ورغبة فى مواجهتها جاءت التطورات على حالتها السابق عرضها فى ذلك الفصل، سواء كانت تطورات سياسية أو صحية أو ثقافية فى منطقة الخليج والجنوب العربى، لكنها تطورات تمت معالجة للمظهر دون أن تمس الجوهر.

وإذا ما استعدنا أساليب السيطرة البريطانية فى هاتين المنطقتين نجد أنها تمثلت فى عقد المعاهدات والاتفاقيات، ثم إجراء تطورات سياسية وتعليمية وثقافية وصحية، وأيضًا حل المشاكل القائمة أو المفتعلة بين إمارات ومشيخات ومحميات تلك المناطق إما وديا أو بالقوة أو حتى بالتظاهر بها، وأخيرا استخدام القوة العسكرية مباشرة.

ويتضح لدينا فيما يتعلق بكل المعاهدات والاتفاقيات التى أبرمت هناك أنه لم يطرأ تغيير جوهرى على الأهداف التى كانت ترمى إليها بريطانيا طوال فترة الوجود البريطانى. ففى اليمن الجنوبى كانت اتفاقات الود والصداقة المبرمة فى القرن التاسع عشر لا تختلف كثيرا عن معاهدات الاستشارة التى عقدت فى القرن العشرين، وكانت الاستشارة مكملة لمعاهدات الود والحماية ومكرسة لشروطها، كذلك كل المعاهدات التى عقدت فى منطقة الخليج لم يطرأ عليها تغيير ما طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، وكأنما كان هناك قناعة بها، غير أنه فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين كان التغيير حتميا من وجهة نظر بريطانيا لتلك المعاهدات وذلك لتحقيق أفضل شروط للاستثمار هناك.

كما اتضح أن التطويرات السياسية ومع قيود المعاهدات والاتفاقيات المبرمة قد أصبحت غير فعالة، ومع ذلك لم تجر تطورات حاسمة لتحقيق أهداف قومية، فمثلا التطورات السياسية لليمن الجنوبى فى أعلى درجاتها والتى تمثلت على وجه التحديد فى الاتجاه إلى تكوين اتحاد يضم محميات الجنوب ومستعمرة عدن، فى محاولات استمرت من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٦٣، إنما كانت كلها محاولات حُكم عليها بالفشل، لخلل فى شروط تكوين ذلك الاتحاد فلم تشكل مؤسساته بانتخاب حقيقى أو ممثلين لقوى وطنية، كما حددت المعاهدات من صلاحياته.

انطبق نفس الوضع على التطويرات السياسية فى منطقة الخليج، وإن كان قد تم استثناء إمارة الكويت لحدود تطوير معينة، فقد جاء ذلك فى النهاية تحت السيطرة ودون إخلال أو تعارض مع الأهداف البريطانية.

الخلاصة:

بقى أن نوضح أن تدخل السلطات البريطانية لحل المشاكل القائمة فى إمارات الخليج ومحميات الجنوب إنما كان لتوفير الهدوء للوجود البريطانى هناك، ومن جانب آخر عملت على أن تستخدم تلك المشاكل كوسيلة ضغط لإظهار حاجة آهل تلك المناطق لوجودها بينهم، وفى النهاية فإنها كانت تستخدم القوة العسكرية حالة خروج إحدى الإمارات عن الحدود المرسومة لها.

يمكن أن يقـال مع ذلك عن تلك الإجـراءات أنها وفـرت تجـربة وخبـرة، تكرست لدى السلطات المحليـة الحاكمـة فى الجنوب العربى وفى منطـقة الخليج، وكانت أنوية لخطوات أخـرى فى نفس الاتجاه من جانب السلطات الوطنيـة لإجراء نظمها وتطوراتها بأخذ الإيجابى منها ونبذ السلبى.

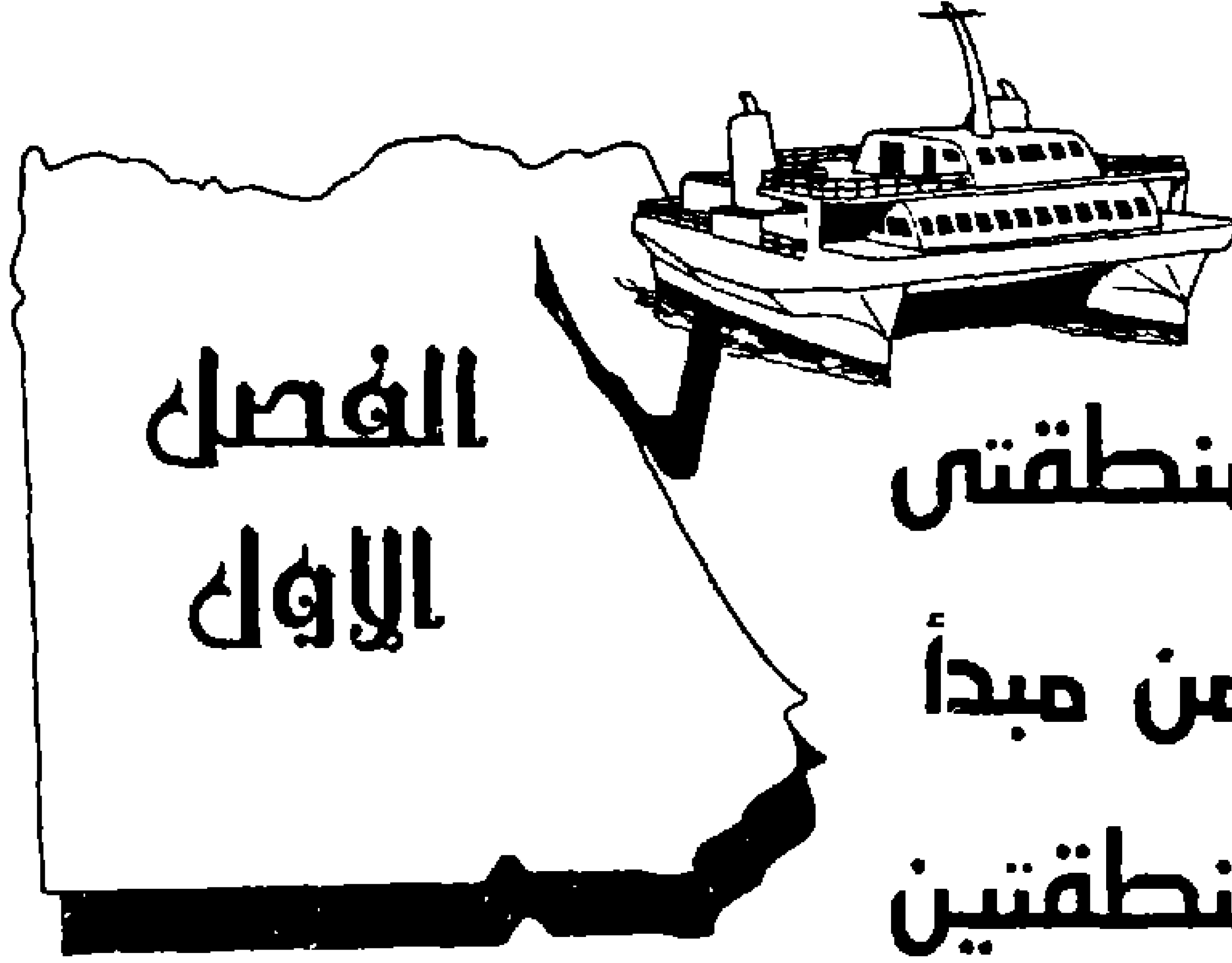
كان على بريطانيا أن تنفـذ شروط الولايات المتحدة، لكنها نفذتهـا بطريقتها محافظة على تحقيق أهدافها، وهى أفضل الاسـتثمارات هناك، كذلك تحقيق أفضل استخدام للقيمة الإستراتيجية للمنطقة لصالح حلفائها، لكنها طورت من أساليبها، وتخلت عن أحد أهدافها الخارجية الهامة وهو هـيمنتها الدولية، أو وضعها العالمى المتميز.

إن التغيرات التى طـرأت على أهداف وأساليب السياسة الخارجيـة البريطانية فى منطقـة الجنوب الـيمـنى والخليج العـربى جـاءت على ذلك مـتـفـقـة تمامـا والإستراتيـجية التى وصفهـا بعض السياسييـن بإستراتيجيـة شرق السويس، والتى تمثلت باختصار وكما يرجح فى المعانى التالية:

أولاً - التركيز على اتخاذ الترتيبات اللازمة لتـحقيق الاستثمارات البريطانية شرق السـويس وذلك سواء فى حـالة وجود القوات العـسكرية فى المنطقة أو بدونها.

ثانيا - الاعتماد كـأسبقية أولى على القواعد البـحرية العائمة على الأسطح البـحرية العـربية أو فى المحـيط الهندى مع الاسـتناد على القاعـدة العدنية وذلك لتـحقيق مخططات الاحتواء الشامـل الأمريكية، وقد طبـقت تلك الإستـراتيجـية بـعد إخـلاء القواعـد العسكرية غـرب السويس.

ولعله يمكن بما يتم عـرضه من فـصول تاليـة فى دراستنا أن تتـضح الأبعاد الكاملة لتلك الإسـتراتيجـية، كذلك مـا وصلت إليه بريطانيـا حتى خروجـها من المنطقة واندثار دورها العالمى.



السياسة البريطانية نحو منطقتى الخليج والجنوب العربى من مبدأ أيزنهاور وحتى استقلال المنطقتين

- أسس بناء السياسة الخارجية البريطانية بعد [illegible] ١٩٥٧:
  - متغيرات المحيط العالمى.
  - المتغيرات الداخلية.
- **مقترحات للسياسة الجديدة غير رسمية ورسمية:**
  - **مجموعة شاتهام هاوس - وزارة ماكميلان.**
- **السياسة البريطانية فى منطقة الخليج والجنوب العربى:**
  - **تأمين الاستثمارات البترولية - تحقيق الإستراتيجية البريطانية.**

أسس بناء السياسة الخارجية البريطانية بعد سنة ١٩٥٧:

تعرضت السياسة الخارجية البريطانية لتغيرات حاسمة فى جوهرها تمت على المدى البعيد، منذ سنة ١٩٤٧وحتى بما يطول عن نهاية الفترة محل الدراسة وربما إلى الزمن الحالى. لقد حدثت تلك التحولات نتيجة مجموعة من العوامل، منها ما هو مرتبط بالمحيط الداخلى، محيط تشكيل تلك السياسة، أى داخل بريطانيا، ومنها ما تكوّن فى محيط أوسع، وهو المحيط العالمى، مجال ممارسة تلك السياسة، وليس من شك فى أن رصد تلك العوامل أو المتغيرات وأثارها المباشرة على الجانب البريطانى يُعد أمرًا على جانب كبير من الأهمية لفهم معنى التحولات التى جرت، وبالتالى لسهولة تفسير معنى قرارات صانعى السياسة البريطانيين، ففى الواقع كانت آثار تلك المتغيرات تمثل الأساس القوى لبناء سياسة خارجية بريطانية جديدة.

من الأوفق التحدث عن المحيط العالمى بمتغيراته، مجال عمل السياسة الخارجية البريطانية، على اعتبار أن بريطانيا كان لها وضع خاص، أولاً كونها جزيرة مكشوفة، تطلب أمنها القومى أكثر من نطاق أمن عميق حولها، وثانيا لتعيشها على بيع صناعاتها وخدماتها للعالم، مما تطلب منها حماية طرق تجارتها، وأخيرا ونتيجة لما سبق، لوجود أكثر من ٥٠٠ مليون فرد خاضعين لها فيما وراء البحار، تناقصوا منذ سنة ١٩٤٥ إلى حوالى (١٨) محمية أو مستعمرة، وهى كلها أوضاع ثباتها أو عدم استقرارها متعلق فى الأساس بمدى استقرار أو تغير الأوضاع فى المحيط العالمى[١].

تركزت تلك المتغيرات فى ثلاث مجموعات رئيسية، الأولى ممثلة فيما طرأ من تغير على تكوين أسرة القوى العظمى، والثانية التغير فى حجم وتوزيع القوى الدولية السياسية، والثالثة وهى ذات درجه خاصة وعالية من الأهمية، وهى التغيرات التقنية،/ خاصة فى مجال تطور أسلحة الردع النووى.

---

(1) Northedge., F. S. , The Foreign Policies of the Powers, p. 102, London , 1968.

فيما يتعلق بالمتغير الأول، يتضح أنه قد تبين أولاً فى تضاؤل دور بريطانيا فى أوربا، خاصة بعد أن أصبحت ألمانيا أعظم قوة عسكرية هناك، وبعد هزيمة ألمانيا، ومع امتداد النفوذ السوفيتى إلى ألمانيا الشرقية، ومع رغبة دول أوربا الغربية فى البعد عن النفوذ السوفيتى، كان لا بد من الوجود الأمريكى فى غرب أوربا، وهو أمر قبلته حكومات بريطانيا المتعاقبة مضطرة، اذ كان خوفها من حرب ذرية واضحًا، كما كانت قناعتها كاملة بأن دول أوربا الغربية لم تكن لتصل إلى الكفاءة المناسبة بدرجة كافية ولمدة عشر سنوات على الأقل بعد الحرب الثانية للتصدى لهجوم سوفيتى، من ثم قبلت بريطانيا الوجود الأمريكى فى أوربا، وتنازلت عن دورها التقليدى المنفرد هناك[١].

عمل صانعو القرار البريطانيون حينئذ على تحقيق مزيد من التقارب مع الولايات المتحدة، لأنه كان لدى الإنجليز بطبيعتهم شك متأصل فى دول أوربا، دفعهم دلك إلى ترتيب أسبقيات اهتماماتهم، فأصبحت أطلنطية شرق أوسطية، وقد دفع إلى مزيد من التقارب مع الولايات المتحدة رغبة بريطانيا فى الحصول على عون الأمريكيين لحماية مصالحها فى جنوب شرق آسيا فى مواجهة التوسع الشيوعى والذى كان منتظرا هناك[٢].

من جانب آخر عملت الحكومة البريطانية على تسوية خلافاتها مع الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية كلما كان ذلك ممكنا، وهو ما سعت إليه بريطانيا وفرنسا حينما سنحت أول فرصة لذلك، وبالتوازى عملت بريطانيا على أن تقوم بتخفيف التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى[٣].

---

(1) Bartlett., C. J ., British Foreign Policy in the 20 th Centurey, pp. 85 - 86, London, 1989, see also , Rotbalt., Joseph and Other, Editors, Nuclear Strategy and World Security, p. 4 , London, 1985, and, Northedge, Op. Cit., p. 162 .

(2) Rotbalt., Op. Cit., pp. 85 - 86 , 101 , 105 , 106 .

(3) Hansard, House of Commons, Vol 589, June 11, 1958 , Summit Conference. p.200. see also, The Manchester Guardian, No. 33, 813, March 14, 1955, Second Fronts, Editor, p. 6, and, No.33, 814 , March 15.1955, Mr Attlee's All for Speed in Seeking Talks, Parliamentary Correspondent, p. 1, and also, No 33, 803, March 2, 1955, Talks Continue in Disarmament, Editor, p.15, also, Times Weekly News Magazine, Jan .11, 1954, Relaxation of Tension , Editor, p.15.

حينئذ وفى محاولة من دول غرب أوربا للتكيف مع المتغيرات العالمية الجديدة - خصة بعد أن أعاد مشروع مارشال لهـا حيويتها - قامت باتخاذ اتجاه لها، تمثل فى إجراء بعض التجـمعات الصناعية والاقـتصادية، مثل تجمعـات صانعى الفحم والصلب، والتى انتهت فى مراحلها المتطورة إلى منظمـة السوق الأوربية المشتركة، وكان غرضهم من تلك المحاولات هو توحيد ودمج دولهم معًا.

غير أن الحكومـات البريطانية سواء من المحافظين أو العـمال عملت على أن تكون بريطانيا بمعـزل عن تلك التجمعـات لأسباب عديدة، من بينـها، أولاً لعدم ثقتها فى أى اتحاد أوربى، وثانيا للخوف من أن يؤثر مثل هذا الاتحاد على ارتباطها بدول الكومنولث، ثم ثالثًـا لأنها أرادت أن تنفـرد بمكانة خاصة لهـا فى واشنطن بمعزل عن أوربا(١).

لكن يتضح أن الحكومـة الأمريكية كانت حالتـها المزاجية سيـئة إزاء صانعى السياسة البريطانيين، فقد أصابهـا الملل والضيق من كثرة تدخل الساسة البريطانيين فى توجيـه السياسة الأمـريكية، كمـا لم يكن يروق للحكومة الأمريكيـة أساليب الابتزاز التى تتبعها الحكومة البريطانيـة من حيث تقربها للجانب السوفيتى فى وقت كانت الولايات المتحدة فى حاجة إلى وقفة واضحة من جانب بريطانيا، من ثم فقد بدأت فى العمد إلى إقصائها عن اتفاقاتها الكبيرة، فقد تصرفت واشنطن فى الأزمة الكوبية بمعزل عن لندن، كما خططت سياستها مع الروس - الحرب الباردة - دون أن يكون هناك دور ما خُصص من جانبها لبريطانيا(٢).

---

(1) The Times Weekly Review, No. 63, March 12, 1953, Anglo - American Unity, Times Review Correspondant in Washington, p.11, also, No. 131, July 1, 1954, Friendly and Fruitful Talks, p. 8, also, Manchester Guardian, No. 33, 802, March 1, 1955, Letters to Editor, George Wigg, p. 6.

(2) The Times, No. 55,588 Jan. 2, 1963, Tough Leadership Resolution by President Kennedy, Times Own Correspondent, p. 8, see also, Northedge, Op. Cit., pp 163 - 164 .

مما سبق وفيما يتعلق بالمتغير الأول، وهو التغير فى تكوين أسرة القوى العظمى، يتضح أن بريطانيا قد تنازلت عن الانفراد بدور لها فى أوربا للعملاقين السوفيتى فى أوربا الشرقية والأمريكيين فى أوربا الغربية، كما أنها بالإصرار على دور لها هناك وهو محاولة التوفيق بين الروس والأمريكيين غرست شكًا فى نفوس الأمريكيين تجاهها، من واقع تقربها للسوفيت بهذا الخصوص، علاوة على ما كان يعانيه الأمريكيون نفسيا بإقحام سياسييها عليهم، وهى أمور دفعت الأمريكيين إلى السعى إلى تحديد كل عوامل النجاح التى كان من الممكن أن تحقق لبريطانيا وضعها القديم فى العالم، كما أن بريطانيا ذاتها من جانبها عملت على أن تنأى بنفسها عن دول أوربا، وذلك بعدم تدعيم روابط معها.

فيما يتعلق بالمتغير الثانى، تمثل فى تلك الزيادة السريعة فى أعداد الدول التى نالت استقلالها، وخاصة تلك التى كانت ضمن الإمبراطورية البريطانية، وقد تزامن مع ذلك الاستقلال ضعف اقتصادى واضح لبريطانيا، وكذلك بالتالى نوع من التبعية للولايات المتحدة من واقع إسهامها فى إصلاح ذلك الاقتصاد، وهذان العاملان بقدر ما عجلا باستقلال مزيد من الدول، بقدر ما أضعفا من دور خارجى ما لبريطانيا[1].

فبريطانيا بضعفها الاقتصادى لم تعد قادرة على تقديم دعم اقتصادى مناسب من بين التزاماتها العالمية، كما أن تبعيتها النسبية للولايات المتحدة أفقدتها ميزة القدرة والصلاحية الكاملة لتقليل التوترات الدولية، فها هى الحرب بين الهند وباكستان سنة ١٩٦٥ قد خرجت عن إمكانية بريطانيا فى وضع حد لها، كما أصبحت رابطة الشعوب البريطانية من الضعف بحيث إن الدول الجديدة بالرابطة لم تجد غضاضة فى رفض نصح وتأييد بريطانيا لمعظم أنشطتها السياسية الحساسة، لقد أصبحت بريطانيا من وجهة نظر تلك الدول غير قادرة على اتخاذ التصرف المناسب من واقع مؤازرتها للسياسات الأمريكية التى اعتبروها فى غير صالحهم، ومن واقع قصور بريطانيا أيضًا عن مساعدتهم اقتصاديًا.

(1) Northedge, Op. Cit, pp. 105 - 106.

أما فيما يتعلق بالمتغير الثالث من متغيرات المحيط العالمى، فقد تمثل فى التغير التقنى، ولإيضاح أبعاد هذا المتغير وحجمه كعبء أثقل فكر صانعى السياسة البريطانيين، نوضح النقاط التالية، بعد استخدام القوات الجوية أصبحت مسألة أرض تختار لمعركة فاصلة مسألة لا معنى لها، وبالتالى أصبحت الجزر البريطانية كلها معرضة للضرب المؤثر بقنابل قوات جوية معادية، كما كان لاختراع الغواصات، ميرة القدرة على تحييد الأساطيل، من ثم فقد حُيدت قدرة الأسطول البريطانى فى مسائل الغزو والحصار البحرى، ومع الاختراعات الذرية، ومع فشل بريطانيا فى ملاحقة تطوراتها المتابعة، كان لزاما أن يكون هناك تبعية من جانب بريطانيا للولايات المتحدة بالذات فى المجال النووى، وخاصة مع خطوات الاتحاد السوفيتى الواسعة فى مجال القدرات النووية عموما، وخصوصًا فى مجال القدرة على تدمير الغواصات[1].

لقد حاولت بريطانيا حينئذ ان تساير تلك التطورات التقنية، خاصة فى مجال التطور النووى، وهو الأمر الذى أكدت عليه الورقة البيضاء لسنة ١٩٥٧، لكن إمكانياتها الاقتصادية، وقدراتها الفنية، لم تساعدها على ذلك التطور، من ثم فقد لجأت بريطانيا بالضرورة للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة للتزود بسلاحى الردع النوويين الصواريخ والغواصات، كما وصل الأمر إلى حد اعتماد الإنجليز ليس فقط على التقنية والخبرة الأمريكية، وإنما على العقول الأمريكية أيضًا[2].

أُبرمت اتفاقية «ناسو» فى ديسمبر ١٩٦٢، والتى تقرر بناء عليها تزويد القوات البريطانية بأسلحة أمريكية، خاصة فى مجال الصواريخ، وذلك بإحلال الصاروخ «بولاريس» تسليح غواصات من ضمن نظام «تريدنت» بدلاً من الصاروخ ذى المدى المتوسط «بلو سترايك»، من جانب آخر اعتمدت الخزانة البريطانية مبلغ

---

(1) Rotbalt., Op . Cit, p.4, see also, Northedge, Op. Cit., pp. 167 - 168. also.

فى منشور أصدرته وزارة الدفاع الأمريكية تبين أن الصاروخ السوفيتى (SS - 18) موديل (٤) والمنتشر حينئذ، وحاليا، لديه القدرة لتدمير أكثر من ٨٠٪ من منصات إطلاق الصواريخ الأمريكية عابرة القارات وذلك باستخدام رأسين نوويتين ضد كل منصة أمريكية، كما أن الروس لديهم قدرة عالية لتدمير الغواصات.

(2) Bartlett., Op . Cit ., p.100, see also, Northedge., pp.167 - 168.

٦ مليون جنيه سنويا، تم البدء فى صرفها على الدفاع المدنى للوقاية من ضربات نووية، بل إنه كان هناك رأى بنزع السلاح النووى وانسحاب بريطانيا من ترتيبات الدفاع الجماعية أبداه بعض الإنجليز، مع إعلان المدن البريطانية مُدنًا مفتوحة، لكن الرأى استقر فى النهاية على مزيد من تدعيم الارتباط بقوات «الناتو» النووية [١].

نتج عن هذا المتغير التقنى نتيجتين سلبيتين أساسيتين، الأولى اقتصادية، والثانية سياسية اتضحت فى طبيعة العلاقات البريطانية الأمريكية، وحول النتيجة الأولى، وبإعطاء بعض الأمثلة، يمكننا أن نتبين مدى العبء الواقع على الخزانة البريطانية من جراء الإنفاق الدفاعى، وفيما يتعلق بابحاث التطوير النووى مثلاً، وبالتالى على إجمالى الإنفاق العام للدولة البريطانية، فمثلاً فيما يتعلق بالتطوير البحرى، من حيث سعر معدات راديو «إرسال - استقبال» فى مدمرة استخدمت سنة ١٩٣٨ نجد أنه أكثر من «٥٠٠٠ جنيه» إسترلينى قليلاً، لكن نفس المعدات سنة ١٩٦٠ تكلفت ٢٥٠٠٠ ألف جنيه إسترلينى، أما معدات حاملة الطائرات «ارك رويال» القديمة سنة ١٩٣٨ تكلفت ١٠٠٠٠ آلاف جنيه إسترلينى وسنة ١٩٦٢ تكلفت نصف مليون جنيه إسترلينى[٢].

أما تكلفة تطوير نفس الحاملة ما قبل الحرب الثانية كانت ٣,٢١٦ مليون جنيه، وكانت التكلفة لها سنة ١٩٥٥ تساوى ٢١,٥٠٠ مليون جنيه؛ أما التكلفة الشاملة لإصلاح وتطوير الحاملة «إيجل» سنة ١٩٦٤ كانت أكثر من ٣٠ مليون جنيه إسترلينى، وهو ما يعادل أكثر من ضعف سعرها الأصلى من ١٨ سنة سابقة وهو ١٤ مليون جنيه.

فى مجال الطائرات تبين أن ثمن الطائرة «لايتننج ٣» أكثر خمس مرات من ثمن الطائرة «هنتر ٦» وأكثر ثلاثين مرة من الطائرة «سبتفاير».

أما عن أمثلة تكلفة التطوير فى الجيش يتضح أن البندقية «F.N» سعرها ٣٥ جنيها بينما «لى أمفلد» ١٦ جنيها، والبندقية الآلية ٤٠٠ جنيه مقابل ٦٢,١٠

---

(1) Ibid., pp. 98-100, see also, Northedge, p.168.

(2) Darby., Phillip, British Defence Policy East of Suez 1947 - 1968,p. 249 , London,1973.

جنيهـا للبندقية «البرن»، أمـا جهاز اللاسلكى الخـفيف المحمول يدويا فـقد ارتفـع سعره من ٨٠ جنيها سـنة ١٩٤٤، ثم إلى ٦٠٠ جنيه سنة ١٩٦٣، كما أن تكلفـة تسليـح كتيبة مشاة زاد ستة أضعاف ما بين سنة ١٩٦٣ و١٩٦٨(١).

الأمثلة السـابقة توضح تكلفـة وحدة واحدة من المعُـدة أو السلاح، ويمكن قيـاسًا عليها تقـدير القيمة الـكلية للتسليح، كمـا يمكن حصر مـعدل التطور فى الإنفاق الدفـاعى من بيان مـيزانية الدفـاع فى سنوات مختلفـة، والتى توضح كم كـانت أبحاث الـتطوير، والتطوير ذاته مكلفًـا والتى انصـبت كلهـا على النواحى الدفاعية، مثـلاً كانت ميزانية الدفاع لسنة ١٩٥٣ تستهلـك نسبة ١٠٪ من إجمالى الناتج المحلى، وفى سنة ١٩٥٥ قُدر الإنفاق بـ ١,٥١٧ مليار جنيه إسترلينى، وفى سنة ١٩٥٧ قـُدر بـ ١,٥٥٣ مليـار، وفى سنة ٦٨ - ١٩٦٩ كـان ٢,٢٢٧ مليـار إسترلينى. وفى سنة ٦٩ - ١٩٧٠ قدر بـ ٢,٩٣٤ مليار، وفى سنة ٧٠ - ١٩٧١ قدر بـ ٢,٩٩٧ مليار جنيه إسترلينى(٢).

فيما يتعلق بالنتيجة السلبـية الثانية للتطور التقنى والتى انعكست على طبيعة العلاقـات البريطانية الأمـريكية، تبين أن الولايـات المتحدة الأمريكيـة ومن جراء حاجـة بريطانيـا الفنية العـسكرية لهـا، فرضت عليـها مطالب صـعبـة، ممثلة فى اعتمـادها باضطراد على القواعد الجوية البريطانيـة داخل بريطانيا وفى مستعـمراتها بالطبع، وبالتالى بعـد ذلك التوسع العسكرى الأمريكى داخل بريطـانيا، أوضحت الولايات المتحدة أن بريطانيا ليست فى حـاجة إلى التقنية النووية من واقع وجودها بينهم، وأثبـت الأمريكـيون أنهـم ليسـوا سـذجـا كـمـا بالغ الإنجليـز فى الرأى نحوهم(٣).

الأمر اللافـت أن الأمريكييـن حققـوا تلك المكاسب دون اتفـاقيات منـظمة لأبعاد الاستخدامات العسكرية التدريبـية أو العملياتية للقواعد التى داخل الأراضى

(1) Ibid. pp. 250 - 254 .

(2) Military Balance, 1969 - 1970 . Britain, p.19, see also, Diamond . Lord, Public Expenditure in Practice , pp. 184 - 189 . 194 , London, 1975, and, An Official Handbook , Britain - 1971 , pp. 115, 120 , and also, Darby., Phillip, Op. Cit , P101, also , Bartlett, Op. Cit, pp. 92 - 94 .

(3) Bartlett., Op Cit, pp. 89 - 90 .

البريطانية، فقد فشل من البداية «ونستون تشرشل» فى تحقيق اتفاق شامل مشترك لكل ظروف الاستخدام العسكرى الأمريكى داخل بريطانيا، وهكذا كان العنان مطلقًا لاستخدام قاذفات القنابل «ب ٥٢» ومن بعدها صواريخ جيل أول منذ سنة ١٩٥٧ من قواعد بريطانية، ثم من بعد استخدام الغواصات النووية منذ سنة ١٩٦٠ للعمل من «الهولى لوش» فى أسكتلندا[١].

تلى ذلك أن أعلنت الولايات المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٧ عن بدئها فى بناء دفاعات مضادة للصواريخ بمعزل عن مشاركة الإنجليز، كذلك فإن الاتفاقات التى جرت فيما بعد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى نحو الحد من خطورة الأسلحة النووية، إنما نصت على ألا يشمل الاتفاق دولا أقل درجة من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، مثل بريطانيا مثلاً[٢].

ثار حينئذ جدل عنيف بين القوى السياسية البريطانية؛ عمال، ومحافظين، وأعضاء مجلس وزراء، حول أهمية الردع النووى بمعزل عن الأمريكيين، فقد رأى حزب المحافظين وجناح العمال اليسارى ضرورة اعتماد بريطانيا على نفسها فى هذه المسألة، أو حتى بمشاركة دول أوربا الغربية، أما «هارولد ويلسون» وباقى حزب العمال فكانوا يقرون بضرورة متابعة برنامج «تريدنت - بولاريس»[٣].

اشتدت المعارضة منذ سنة ١٩٦٠ من جانب اليسار العمالى المتطرف ومن بعض أعضاء مجلس الوزراء، كانت تلك الأصوات ترفض فكرة الخضوع الإنجليزى للولايات المتحدة، كما دعت إلى توجيه النفقات الدفاعية المتزايدة إلى الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى، لكن حكومة العمال لسنة ١٩٦٤ لم تأبه لكل تلك الأصوات، فقد كان هناك إصرار من جانبها على أن تصبح بريطانيا قوة ذرية كبيرة، وكان هناك إصرار على ألا يقل دورها عما كان عليه فى الماضى، كانت أمانى الحكومات البريطانية المتعاقبة حتى ذلك الحين أكبر بكثير من القوة الفعلية المكفولة للبلاد، ويبدو أن الساسة البريطانيين كانوا لا يزالون يعيشون مع مآثر

---

(1) Ibid. pp. 98 - 100.

(2) Northedge, F.S., Op. Cit, p. 168 .

(3) Bartlett., Op. Cit, p.100, see also, Northedge, Op Cit . p. 168 .

الماضي وذكريات الأمجاد السابقة دون تقدير دقيق للمتغيرات التي تعيشها بريطانيا[١].

إذا كانت بريطانيا قد اعتمدت بشكل أساسى على التزود بنظم التسليح المتطورة من جانب الولايات المتحدة، فإن هذا لم يعن أنها لم تحاول أن تطور صناعتها حينئذ بنفسها، وذلك من واقع فشل تجربتها السابقة مع الولايات المتحدة فى مجال التعاون التقنى؛ ذلك أن الولايات المتحدة كانت قد ألغت من جانبها برنامج التعاون الذرى الذى كان قائما بينها وبين بريطانيا وذلك منذ سنة ١٩٤٥، وكذلك لعدم قناعتها بفكرة تعاون أوربى وهو الاتجاه الذى رجحه العمال فى النهاية، ثم لأنها اعتبرت مسائل العلم والتقنية - بعد أن كانت شأنًا من شئون الدولة الداخلية حتى سنة ١٩٥٠ - إحدى مسائل الاهتمام القصوى للسياسة الخارجية، كما كانت رمزًا للمكانة القومية البريطانية، علاوة على أن تقنية عالية كانت تعنى من جانب آخر نموًا اقتصاديًا أيضًا[٢].

نتج عن هذا الاتجاه، صناعات ضخمة فى مجال تصنيع وتطوير الطائرات، وكذلك سلسلة من الأبحاث الحكومية والخاصة فى مجال الطاقة النووية، بل إن الأمر فى اتجاه متعلق بنشاط التصنيع العسكرى تطور إلى قيام الحكومة البريطانية بانتهاج سياسة بيع السلاح، ومع أن هذه العملية كانت ذات اثر جيد فى ضبط ميزان المدفوعات، إلا أنها شكلت ضغطًا على بريطانيا وخاصة منذ سنة ١٩٦٠ بعد أن حلت تجارة السلاح الأمريكى فى الأسواق المفضلة لبريطانيا، وخاصة فيما يتعلق بالطائرات[٣].

مما سبق عرضه لمتغيرات محيط السياسة الخارجية البريطانية، العالمى، وعن الآثار الناجمة عن تلك المتغيرات، والتى وُضعت بالضرورة فى حسابات صانعى السياسة البريطانية، اتضح أن تلك الآثار هى: **أولاً** وبناء على التغير فى تكوين

---

(1) The Times, No. 55, 522, Jan. 7, 1963, Back European- Deterrent , Editor, p. 5 .

(2) Wallace., William , The Foreign Policy Process in Britain , pp. 140 - 141 , 144 , London, 1975 .

(3) F. O. 371 / 10419 , F. O. and Quai D'Orsai, Arms Supply to MEC., June16, 1953, also , Kupchan., Charles A., The Persian Gulf and the West, pp.27 - 28, U.S.A., 1987, also, Wallace. ,William, Op. Cit , p.149 .

أســرة القوى العظمى، أن تخلت بـريطانيا عن دور منفرد لها فى أوربا للسـوفيت والأمريكيين، ومع أنها ضـحت منذ نهاية الحرب الثانية وحتى منتـصف الستينيات بروابطها مع دول أوربا الغربية، فى سبيل عـلاقات خاصة بالولايات المتحدة، فإن نتج ذلك التغير علاوة على الحالة النفسيـة للأمريكيين إزاء الساسة الإنجليز، جعل من غيـر الممكن وصف العلاقات الإنجليزيـة الأمريكية بأنها ودية خـالصة، بل إن الولايات المتحدة بدأت فى السعى لتقليص دور بريطانيـا العالمى الذى كانت تتشبث به.

ثانيا وبناء على حجم التغير فى حجم وتوزيع القوى الدولية السياسية، ومع استقلال عـديد من دول كانت ضمن الإمبراطورية البـريطانية، ومع تزامن ضعف بريطانيا الاقتصـادى، واعتمادها إلى حد كبير على الولايات المتـحدة بما مثل أحد أشكال التبعية، وبالتالى مؤازرتها للسياسات الأمـريكية، فقدت بريطانيا مصداقيتها لدى الدول التى كانت تأخذ بنصـحها، وبالتالى تقلص دورها أو وضعـها العالمى، والمثل القوى على ذلك واضح بضعف روابطها مع دول الكومنولث الجديدة.

ثالثا وفيما يـتعلق بالتطور التقنى الهائل، ومع اعتـماد بريطانيا بشكل واسع على الدعم الأمريكى، تأكد تبعـيتها بشكل كبير للولايات المتحـدة، فأصبح القرار السـياسى البـريطانى مرتبطًا إلى حـد كبـير بالقـرار الأمريكى، وبـخاصة الـقرار الدفاعى، بعكس ما كـان يحدث فى الماضى تمامًا وقبل الحرب الثـانية، ثم أبيحت الأراضى الإنجليزية لتكون قواعد للقوات الأمريكـية المسلحة للتدريب وللعمليات، دون اتفاقـات منظمة لحقـوق أبعاد الاسـتخدام، من جـانب آخر فإن تقـربها هذا للولايات المتحـدة أبعدها راغبـة عن ارتباط مع دول أوربا الغـربية، إلا عن طريق إشراف أمريكى من خلال «الناتو» بل أوجد خلافًـا حادا بينها وبين فرنسا، لتخلى بريطانيا عن برنامج تعاون ذرى كـان معدا بالفعل للتعاون بينهمـا، مفضلة اللحاق ببرامـج أمريكا المتطورة، وكـان هذا الأمر له أثره بدرجـة أو بأخرى، فقـد تمسك «شارل ديجول» بإصرار بعدم التحاق بريطانيا بالسوق الأوربية المشتركة حينما ألحت على ذلك.

المتغيرات الداخلية:

أما عن متغيرات المحيط الداخلى، داخل بريطانيا، فقد تمثلت فى اتجاهين، أولاً للمتغيرات بين القوى الوطنية سياسية وشعبية، ثم للمتغيرات الاقتصادية، وفيما يتعلق بمتغيرات القوى الداخلية فقد كانت التحولات بينها محدودة، وربما يحقق عرضها تعديلا لمفهوم بعض الدارسين حول وزن وقيمة دور تلك القوى فى تشكيل أهداف السياسة الخارجية.

يتضح أن أمر تنفيذ السياسة الخارجية البريطانية كان دائمًا من اختصاص رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ثم تطور الأمر، وأصبحت الحكومة كلها مسئولة عن رسم السياسة الخارجية، هذا مع إشراك البرلمان فى التعرف على الحد الأدنى من خطوط تلك السياسة والمتعلق منها بقضايا أساسية، مثل علاقات الشرق والغرب، والموقف البريطانى تجاه البرامج النووية، وواجب بريطانيا كقوة عالمية، ولم تجد الحكومة أى حرج فى عدم الالتزام بأى شىء أمام الرأى العام سواء داخل البرلمان أو خارجه، وتوضح الدراسات الإنجليزية أنه مما رسخ ذلك الاتجاه التقاليد الخاصة للحكومة البريطانية، مع الأصل المتجانس للإنجليز، والاستقرار العميق للمؤسسات، مع وجود نظام أساسى للاتصالات مثل الصحافة والراديو والتليفزيون ساعد أيضا صغر حجم الجزيرة وانفصالها عن قارة أوربا، على تقليل إحداث الشقاق العنيف فى الرأى (١).

كانت المعارضة داخل بريطانيا منصبة أساسًا على مسائل لا تتغير، وهى الأجور والبطالة، ونادرًا لأحداث دولية هامة، وإن كانت هناك جماعات شكلت نفسها مع الحركات الثورية الدولية، كالحزب الشيوعى أو الاتحاد الفاشيستى، فإن دورها أثناء الحرب الثانية أو أثناء الحرب الباردة لم يكن له تأثير يذكر، كانت معارضتها موجهة أساسًا لمعارضة ألعنف، أو لتقليل مخاطر الحرب، وعلى العموم كانت معارضة القوى الشعبية إذا ما تمت لمسائل داخلية أو خارجية، فإنما كانت تلك المسائل فى المقام الأول متعلقة بمصالحها الخاصة واستثماراتها(٢).

---

(1) Northedge., Op. Cit, pp. 169 - 170.

(2) The Times Weekly Review, No .133 , July 15, 1954 , Negotiations in Egypt , p.8, also , No. 136. Aug. 5,1954 , Crucial Year, p. 2, and, Northedge., Op Cit , pp. 171 - 172

وتوضح المراجع الإنجليزية أيضًا، أنه ومع اختصاص صانعى القرار البريطانيين دون مشاركة باقى القوى داخل بريطانيا، بصنع السياسة الخارجية، فإنه كان هناك التزام تقليدى بتحقيق عدد من الأسس والسمات لتلك السياسة، مع الاجتهاد فى تحقيق مصالح حيوية محددة لها.

أما عن الأسس والسمات، فقد روعى عند رسم السياسة الخارجية أن يكون هناك تقدير أصيل للقانون الدولى، وتقديس للمعاهدات المبرمة بينها وبين الأطراف محل تنفيذ تلك السياسة، مع مراعاة ألا تكون المعاهدات صارمة، كذلك تخطيط سياستها لتحقق الاستقرار والأوضاع القائمة مع عدم الاكتراث بالأوضاع والشئون الداخلية لتلك الأطراف[١].

أما عن المصالح الحيوية فقد تمثلت فى الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسى لبريطانيا، والتى تطلبت فى الأساس تحقيق الأمن القومى لبريطانيا ضد غزو أجنبى، ثم إحلال السلام لمصلحتها ولمصلحة حلفائها، والسيطرة على جوهر النظام الدولى أو على الأقل تمثيل بريطانيا فى المنظمات والمجالس العليا للأمم المتحدة، ثم تحقيق مصالحها الاقتصادية فى العالم.

توسع مفهوم الأمن القومى لبريطانيا وخاصة بعد تعهداتها الجماعية، فهى ومع استعدادها للقتال من أجل أمنها القومى مستخدمة كافة مصادرها القومية بمفردها أو بالتعاون مع حلفائها، بالإضافة لاستعدادها للدفاع عن مصالحها فيما وراء البحار، كانت مستعدة للتعاون مع حلفائها طبقًا لما أملته عليها تعهداتها المختلفة، والواقع هنا أنها كانت تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق أمنها القومى، وتوفير القدرة المناسبة لممارسة سياستها فى اعالى البحار حيث تركز اهتماماتها.

من ثم كان لابد من تطوير قدرات الدفاع البريطانية لتوفر القدرة على حماية أمن بريطانيا القومى، ثم لحماية مصالحها فى أعالى البحار، وهنا يجب الإشارة إلى أنه كانت هناك علاقة وثيقة بين الدفاع والسياسة الخارجية، فالدفاع بإمكانياته ومع تطوير قدراته يمكن أن يُطور أهداف السياسة الخارجية، كما أن أهداف السياسة الخارجية تُحدد بالضرورة الحجم والتطوير المطلوب للقدرات الدفاعية[٢].

(1) Northedge., Op. Cit , pp. 176 - 177 .

(2) Ibid . pp. 183 - 185 , see also, Wallace., William , Op. Cit, p. 119 .

لكن تلك العلاقة، بين الدفاع والسياسة الخارجية لم يمكن تحقيقها بشكل كامل، فيما بعد الحرب الثانية، وطوال خمس وعشرين سنة تالية، ومن ثم كان التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة أمرًا ضروريا، بتنسيق أعمال التعاون بين القوات المسلحة للبلدين فى مجال المخابرات، والتدريب، والإستراتيجية، والمعدات، وذلك طوال العشرين سنة التالية للحرب الثانية، فتوسعت عمليات التدريب فى ماليزيا وأستراليا ونيوزيلندا، وبرونى وفيجى وكينيا، والخليج العربى، وقبرص وچامايكا، كما تم تدريب القوات الجوية وبعض قوات الجيش فى عمان، وسفن البحرية جرى تدريبها فى البحر الكاريبى والخليج العربى.

لكن مع كل تلك المحاولات المتحمسة لرفع المستوى للقوات والمعدات البريطانية بقيت القدرة الدفاعية لبريطانيا وحتى الانسحاب النهائى من شرق السويس بعيدة عن التوازن المطلوب، ذلك أن التعديل المطلوب فى السياسة الدفاعية لتحقيق ذلك التوازن لم يجر كما يجب، فقد كان التعديل الدفاعى يعنى بالضرورة تعديل مستوى الإنفاق الدفاعى، وتعديل لقدرات القوات المسلحة، لكن هذه التعديلات ظلت ناقصة غير مكتملة حتى سنة ١٩٧١، وكانت العوائق الأساسية فى سبيل تلك المحاولات ترجع إلى عدم قدرة بريطانيا على تحمل أعباء تكلفة عالية، وخاصة أعباء الإستراتيچية الكلية لبريطانيا، ثم القيود السياسية والسياسيين أنفسهم، والذين كانوا متأثرين إلى حد بعيد برموز ومآثر الماضى الإنجليزى، مما عتمّ الرؤيا الصحيحة أمامهم، عنى كل هذا الفشل للجانب الدفاعى رؤيا مبهمة لخطوط السياسة الخارجية، وما يعنينا، فى مناطق أعالى البحار(١).

من ثم فإنه عند إعادة النظر فى السياسة الدفاعية سنوات ٥٦ - ١٩٥٧، ٦٣ - ١٩٦٤، ٦٥ - ١٩٦٦، يتضح أنه لم يطرأ تغيير يذكر فى الإنفاق الدفاعى، إنما طرأ تغيير طفيف فى الإنفاق عند إعادة تنظيم الدفاع سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤، وخاصة فيما يتعلق بالالتزامات البريطانية فيما وراء البحار (٢).

كان هذا الإنفاق ضروريا حيث إن التقارير الدفاعية أوضحت أن النفقات الاستثمارية فيما وراء البحار، خاصة فى عدن بين سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٦٦

(1) Wallace., William , Op. Cit , p. 120 .

(2) Ibid. pp. 121 - 122 .

كانت (٣٠ مليون) جنيه إسترليني، وفى كينيا (٧,٥ مليون) جنيه إسترليني حتى قبل الانسحاب منها فى بدايات سنة ١٩٦٤، لكنه مع هذا الإنفاق فى عدن وكينيا كان العائد الاستثمارى من قواعد البلدين أفضل من مردوده بكثير مقابل ما أنفق على قواعد بريطانيا فى المحيط الهندى، أو فى سبيل التسهيلات الممنوحة من أستراليا(١).

لذلك، وبمناقشة حكومة العمال ١٩٦٤ - ١٩٧٠ لحدود أبعاد تحقيق أمن بريطانيا القومى، فيما يتعلق بالدفاع، تبلورت لسياسييها نقاط واضحة، هى التركيز على القواعد العسكرية فى عدن وكينيا، والدفاع عن استثماراتها والتزاماتها فى الخليج العربى، تطلب ذلك تعديل وتطوير للقوات والمعدات، بما يسمح بتحقيق تلك الأهداف، لكن برز الخلاف حينئذ بين المحافظين وبين العمال، فقد كان المحافظون يميلون إلى تحقيق التزام بواجب أوربى مشترك، وتحقيق صلات برابطة الشعوب البريطانية، وتقليل دور عالمى لبريطانيا بما يخفف أعباء إضافية على ميزانية الدولة، وهو الأمر الذى عنى من جانبهم تبنى فكرة إلغاء مهام بريطانيا فى أعالى البحار، وبالتالى شرق السويس(٢).

لكن حكومة العمال لم تعن بأى رأى معارض، لذلك استمر نشاط التنظيم الدفاعى، وكانت أكثر السنوات نشاطًا فى عهد تلك الحكومة، وخاصة مع وجود وزير الدفاع النشط «دنيس هيلى» إذ تمت تطورات دفاعية لقوات البحرية والطيران، وهو ما عنى فى نفس الوقت بعض الوضوح النسبى لخطوط السياسة الخارجية نحو مناطق تطبيق تلك السياسة(٣).

ومع توافق نشوب الأزمة الاقتصادية الحادة فى بريطانيا فى يوليو ١٩٦٦، ومع قيام المعارضة بنقد علنى وواضح، ومع ضعف «هارولد ويلسون» رئيس الحكومة بسبب فشله فى معالجة المشاكل الاقتصادية، ومع تصويت حزب العمال ضد البيان الدفاعى الصادر فى مارس ١٩٦٧، ومع اتفاقهم مع المعارضة ضد هذا

---

(1) Ibid . p. 133 .

(2) Ibid. p. 133 .

(3) Ibid. p.124 .

البيـان، نحو ضرورة تـقليل النفقات الدفـاعية، وبـضرورة الانسحـاب من شرق السـويس، ومع إظهار دول الكومـنولث عدم تعـاطفهـا مع بريطانيـا، ومع ازدياد الحركـات الوطنية فى كل من عدن والخليج، هذا مع وجـود مؤثرات دولية قـائمة أكبر تأثيـرًا، أصبح واضحا أن هناك ضـرورة فعلية لانسحـاب عسكرى من شرق السويس[١].

على ذلك فى تلك الفتـرة من الستينيـات ترسخ مفهـوم الأمن القومى لدى صانعـى القرار البريطـانيين، بأنه تحـقيق أمن بريطانيـا ذاتها، وتنفـيذ الالتـزامات البـريطانية من خـلال مخـططات منظمة دول شـمال الأطـلنطى، كمـا أصبـحت التزاماتهـا ومصالحها فى ثانى ميـادينها فيما وراء البحـار، ويُعنى الشرق الأقصى، أصبحت مجرد التزامات نظرية.

المصلحـة الحيوية الثـانية لبـريطانيا هى تحـقيق السلام، وتـوضح الدراسات البريطانيـة أن هذه المصلحة لا تكون حيويـة إلا عندما تكون المصالح الحيـوية كلها لبريطانيا ولحلفائها مهددة، ويتحقق هذا النوع من السلام، باستعداد بريطانيا للقتال بأسلحتهـا التقليدية والنووية ضد هجـوم كبير، ليس داخل جزيـرتها فقط، ولكن لمصلحة حلفائها وعلى أراضيهم، وقد ركزت على هذا المعنى الورقة البيضاء للدفاع لسنة ١٩٥٨، من جـانب آخر اهتـمت بريطانيـا بالحد من العنف ونزع السـلاح، اتضح ذلك من واقع رفضها لعمليات سباق التسلح بين القوتين العظميين[٢].

تأتى المصلحة الثالثة، والتى كانت تمثل واحدة من السمات الرئيسية لأهداف السياسه الخارجية البـريطانية، وهى العمل على السيطرة على جوهر النظام الدولى لتحقيق دور عالمى لبريطانيا، والواقع أنه قد بدا تناقض واضح فى اتجاهات الساسة البريطانيين عند العمل على تحقيق تلك المصلحة.

---

(1) Clark, Micheal,and Other, Editors,Policy Implementation, p.37, london, 1985, see also, The Times, No. 56, 714, Aug. 19, 1966 , Unemployment Goes Up, Times Labour Correspondent,p. 10, and , Wallace., William, Op. Cit.,pp. 135 - 137.

(2) The Times, No.54,041,Jan . 6, 1958 , Britain to Go on SeeKing Way to Peace Agreement, Mr. Macmillan , p.5, see also, Northedge, Op. Cit., pp. 185- 186.

يتضح أنه باستثناء اليسار المتطرف سعى العماليون إلى رفض فكرة اتحاد أوربى دفاعى أو تجارى، لاعتقادهم أن مثل هذا الاتحاد سوف يتخذ أرضية للمشاركة فى تهديد أمن الجزر البريطانية، وفضلوا الاستمرار فى التعاون من خلال منظمة تتزعمها الولايات المتحدة، فى نفس الوقت استمر السعى للتوفيق بين السوفيت والأمريكيين لتحقيق سلام يمكن أن يحقق أمن بريطانيا من خلاله[1].

رجح العمال فكرة تصفية اتجاه لوحدة أوربية سواء دفاعية أو اقتصادية، وفضلوا تحقيق أى تعاون أمنى من خلال منظمات الأطلنطى عن مؤسسات أوربية، لكنهم أوضحوا أنه من الممكن أن يتعاونوا أوربيا إذا ما تم دمج المنظمات الأوربية مع منظمات الأطلنطى خاصة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، والمثير أنه بعد أن أخذت فكرة تنظيم اقتصادى أوربى شكلها النهائى، تمشت الحكومة الأمريكية مع المناخ العام للرأى الأمريكى بهجر فكرة تقاسم الأعباء الاقتصادية بينهم وبين الأوربيين عن طريق عملية دمج مثل هذه، وإنما تم الاقتصار على التنسيق الإدارى فقط، وبقى العمال مع فكرتهم دون تحقيق[2].

كان ذلك الاتجاه البريطانى على قناعة من أنه لم يعد هناك دور فعلى لبريطانيا فى أوربا، حيث تستطيع بريطانيا ممارسة عملية توازن القوى التى مارستها طويلا هناك، كذلك كان هناك الخوف من أن توجه جهود تجمع أوربى ضد بريطانيا، ومن ثم كان اتجاه رفض وحدة أوربية واضحًا، كذلك كان هناك اتجاه بريطانى لتشجيع مسألة تقسيم أوربا بين الشرق والغرب، لعل ذلك يُمكن بريطانيا من الاضطلاع بدور جديد، وهو مشاركة القوى العظمى فى تخطيط شئون العالم، لكن التصرفات الأمريكية إزاء بريطانيا وكذلك موقف بريطانيا المتدهور اقتصاديا، جعل الأمر واضحا فى ان فكرة السيطرة على جوهر النظام الدولى أصبحت فكرة قديمة، ولا بد لها من التوافق بين مفهوم التوازن الدولى والمفهوم الذى يرى التوفيق بين مصالح الدول[2].

(1) Northedge, Op. Cit.,pp. 178 - 179 .

(2) Beloff., Max, New Dimensions in Foreign Policy, pp.58, 63 - 65, Britain, 1961, see also, Northedge, Op. Cit., pp.178- 179.

(3) The Manchester Guardian No. 35 , 802 , March 1, 1955, Going Alone, Editor, p.6, see also, The Times, No. 2, 825, April 20, 1956, A legal View of Germany, p. 230, and , Northedge, Op. Cit., pp.180- 182.

لم ينبع ذلك الاتجاه لدى كل الأطراف السياسية البريطانية من واقع قناعة ذاتية، وإنما كان على وجه الخصوص نتيجة للإجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة - والتى بلغت درجة عالية مع وفاق القوى العظمى - عاملا أساسيا فى ذلك، ومن ثم فقد كانت هناك محاولة من جانب حكومة المحافظين بغية الضغط على القوى العظمى للسماح لها بمكانة تعادل قوتهم، وهو ما تمثل فى الدعوة لاتجاه مسبق منذ سنة ١٩٦٠ بضرورة توحد دول غرب أوربا فى أوربا موحدة، وتقدمت بالفعل حكومة «هيث» فى بداية الستينيات بطلب عضوية فى السوق الأوربية المشتركة[١].

لكن اعتراض «شارل ديجول» بإصرار على عدم التحاق بريطانيا بالسوق سنة ١٩٦٣ قوى الشعور المضاد للأوربية لدى الإنجليز، ومن ثم فإن حكومة «هارولد ويلسون» التالية لحكومة المحافظين حينئذ قنعت بوضع بريطانيا الجديد، وهو اتجاهها الذى قنعت به دائما والذى تركز معها منذ بداية حكمها سنة ١٩٦٤ وحتى سنة ١٩٧٠، وكان السعى حينئذ إلى تقليص دورها العالمى إن حاولت الاستحواذ على مقعد متميز فى مجالس منظمات المجتمع الدولى، مع ذلك استمر «هارولد ويلسون» فى التأكيد بإصراره على التمسك بدور عالمى لبريطانيا، ولم يكن هذا إلا مؤشرا إما على أنه مستغرق فى وهم عميق، أو أنه كان يزايد فى مواجهة الأمريكيين لكن حتى تلك الأخيرة لم يكن لها أساس تبنى عليه تلك المزايدة[٢].

فقد بدأت الأحداث تؤكد أن بريطانيا لم تعد لديها القدرة على القيام بأعباء دور عالمى، فهى لم تستطع حسم الحرب بين الهند وباكستان بقدر ما حسمها توسط الحكومة السوفيتية، كما كانت قاعدة عدن غير مؤمنة فى مواجهة المعارضة المحلية، وأوضحت الحرب العربية الإسرائيلية سنة ١٩٦٧ مدى انكشاف تمديدات مصادر البترول فى الشرق الأوسط، رغم الوجود البريطانى فى الخليج العربى،

(1) The Times , Aug.1, 1960, Unity in Europe First Task for Home, Times Correspondent in Bonn, p.6, see also, No. 55,590, Jan. 4, 1963, Mr. HEATH to Visit Paris, Times Diplomatic Correspondent, p.6.

(2) Life, Vol 35, No. 2, July 29, 1963, Campaign for European Unity , Editor, p.17, see also, Bartlett, Op. Cit., pp. 117- 118, and , Northedge, Op. Cit., pp.180 - 190 .

وخيّم شبح التدهور الاقتصادى مع كل ذلك، كما أنها فشلت فى التوفيق بين بكين وواشنطن لإحداث استرخاء فى الشرق الأقصى، كان يعتمد عليه استرخاء مماثل بين الشرق والغرب، ومن ثم لم تنجح من جانبها فى التوفيق بين الأمريكيين والسوفيت، وضح ذلك فى الانهيار المؤكد لأهداف مؤتمر القمة الباريسى سنة ١٩٦٠[١].

الخلاصة أن بريطانيا فى سعيها لتحقيق المصلحة الثالثة من مصالحها الحيوية فشلت إلا فى أن تنال غضب الأمريكيين، وعدم تعاطف المجتمع الأوربى معها، ومقعد متميز من مقاعد هيئة الأمم المتحدة.

المتغير الثانى من متغيرات المحيط الداخلى هو المتغير الاقتصادى، وهو يعنى بالتحولات التى جرت على الاقتصاد البريطانى، وهذا المتغير على وجه الخصوص من المتغيرات بعيدة الأثر على بريطانيا عموما، ثم على سياستها الخارجية خصوصا، فقد كانت مؤثراته ضاغطة بشكل فعال على فكر صانعى السياسة البريطانيين، وكانت كل المتغيرات الأخرى فى ارتباط مضطرد مع حركة تغير هذا العامل، وخاصة المتغير التقنى والذى كان أكثر المتغيرات تأثرًا وتأثيرًا بالتغير الاقتصادى.

كانت بريطانيا تتعيّش من بيع صادراتها سواء زراعية محدودة الأنواع، أو صناعية ممتازة الإنتاج، أو حتى بيع خدماتها كصناعة السفن، وأعمال البنوك والتأمين وهى عمليات تخصصت فيها، لكن لما كان الاستهلاك الداخلى قد وصل إلى نسبة ٤٠٪ طوال الستينيات وحتى ١٩٧٠ بما أدى إلى خلل فى العلاقة بين الصادر والمستهلك، علاوة على سحب الأسواق المفضلة لبريطانيا من جانب الولايات المتحدة والدول المتطورة الأخرى والتى كانت صناعتها قد تطورت إلى حد لم تستطع بريطانيا مجاراتها فيه، ثم بالإضافة إلى أعباء الحرب الثانية وما أحدثته من خلل فى ميزان المدفوعات، أدى ذلك إلى صعوبة موازنة المدفوعات والذى كان من بين مسبباته مشاكل الموازنة بين الصادرات والواردات، والذى حافظت بريطانيا على توازنه بالكاد حتى سنة ١٩٥٩[٢].

---

(1) Bartlett., C. j ., Op. Cit., p.118

(2) Northedge., F. S ., Op. Cit.,pp. 172 - 178

كـانت الموازنة بين الصـادرات والواردات إحـدى المشـاكل الهـامـة لميـزان المدفوعـات، وكانت مـشاكله عديدة، لعـبت تلك المشاكل دوراً كـبيرا فـى تنسيق سياسـة بريطانيا مع الولايات المتحدة، من واقع تدخل الولايـات المتحدة لحل تلك المشاكل، نتج عن ذلك أن أقنعت الحكومة الأمريكية الحكومات الـبريطانية المتعاقبة بعد الحرب الثانية بالعمل على تقليل التزامـاتها فيما وراء البحار، ومنح بلدان تلك المناطق الواحدة تلو الأخرى استقلالهـا، ثم انتزاع السيطرة الكاملة منها على ألمانيا الغربية، كذلك تحديد الالتزامات العـسكرية البريطانية نحو أوربا فى البحر المتوسط وذلك منذ ديسـمبر سنة ١٩٧١، ثم تـقليل القوات البـريطانية فى سنغـافورة إلى حجم رمزى، والمثـير أنه مع كل هذا أوضحت الولايات المتحدة لبـريطانيا أنها إنما وافقت على الحـرب الباردة لتُحقـق أحد أهدافها وهى التـمنيات البريطانيـة بتقليل نفقات الدفاع البريطانى(١).

وقد تم التـحذير مـراراً على المستـوى المحلى من ذلك الوضع الاقتـصادى المتدهور، فقد أوضحت الخزانه البريطانية أنه لكى تتـابع بريطانيا التزاماتها الخارجية فعليها أن تزيد صـادراتها بنسبة ٥ : ١ فمتطلبات الإنـفاق الدفاعى كانت فى تزايد مضطرد، بينمـا كانت المعدات الجـديدة للقوات المسلحة يتم إنـتاجها من مـدخول الصادرات الهندية الإنجليزية والتى كانت فى تناقص كبير، كما حذرت من التهديد الموجه لقـوة الجنيه من واقع عدم ثبات مـوقف عديد من دول منطقة الإسـترلينى، كما حـذرت من الأخطار الواقعة على الصناعة، ومن الضـغوط الاجتمـاعية، فى حالة الاستمرار فى الإنفاق الدفاعى بشكل مضطرد(٢).

(1) The Manchester Guardian, No. 33, 320 , March 23, 1955, Imports Up More Exports, Strike Effects Still fleet, Editor, p.1, see also, No .33 , 827, March 30, 1955, lesson of the 1954, Boom Future Bright if Exports Increase, Financial Staff, pp.1,3, and also, Life, Vol 34, No .7, April 22, 1963, Where the Money Went, Editor, p.28, also. An Official HandBook, Op. Cit., p.380. also, Northedge, Op. Cit., pp 173 - 174.

(2) The Tımes Weekly Reviw, No. 57, Jan. 29, 1953, Big Bills for Defence, Parliamentary Correspondent, p.6, see also, The Times No. 55, 752, Oct .3, 1966, European Future for Britain , Mr. Myhew Says, Editor, p.10, and also, Military Balance, Op. Cit., p.19, also, Darby Phillip, Op. Cit., pp.159- 160.

كانت هناك تساؤلات عديدة داخل بريطانيا حول جدوى السياسة الجارية حينئذ. ولماذا كان يجب مواصلتها، وهل كان على الضغوط الاجتماعية أن تستمر بهذا الشكل. والواقع أن الحكومة البريطانية كانت متشبثة بأى دور يحقق وضع متميز لبريطانيا فى العالم، وأوضحت أنه على الأقل ما لم يكن لها دور فى أوربا أو فى كل مناطق سيطرتها ما وراء البحار، فإنها لا يمكن بأية حال من الأحوال أن تتخلى عن التزاماتها فى منطقة الشرق الأوسط، وفى الخليج، وفى عدن قاعدة انطلاق عمليات لحماية إمارات ذلك الخليج[١].

كان بترول الخليج العربى ضروريا لكل من اقتصاد وأمن بريطانيا، وكان من أرخص المصادر المتاحة لها، بعكس المصادر الاخرى فى العالم والتى لم تكن متاحة لها لفترة طويلة، كما كان التعامل مقابل بترول تلك المناطق بالدولار، حتى أن الخلل الكبير الناشئ فى توازن الذهب والدولار بعد أزمة السويس حدث لشراء بريطانيا بترولها من غير الشرق الأوسط، من جهة أخرى كانت منطقة الشرق الأوسط والخليج خاصة هامة كونها منطقة رئيسية الصلة بالإسترلينى، وأغلب بلدانها أعضاء فى منطقة الإسترلينى، ولهم أرصدة إسترلينية فى بنوك بريطانيا الغنى والفقير من تلك الدول على حد سواء، ولو أن الثقة اهتزت بين تلك البلدان وبين بريطانيا، أو نشبت ثورة هناك، كان تدهور الإسترلينى سيتم بشكل أكثر فداحة مما كان عليه، ومن ثم كان التمسك حينئذ بتلك المناطق حيويا[٢].

من العرض السابق للمتغيرات الاقتصادية، وهو موضوع يتم عرضه بتفصيل فى فصل مستقل، اتضح وهو ما يهم فى هذا الموضع أنه من ناتج التحولات الاقتصادية أن قللت من الالتزامات البريطانية فى العالم، مع أن بريطانيا كانت تسعى بكل الطرق للاحتفاظ بوضع عالمى، فعلى المستوى المحلى حاولت الموازنة بين الصادر والوارد، وعالميا حاولت تقليل التوتر الدولى لتوفير مناخ مناسب لعملياتها التجارية، والذى سيؤدى أيضًا إلى تقليل ميزانية العالم العسكرية لتوفير

(1) Hansard, House of Commons, vol 637, March 28, 1961 , Grants and Loans pp. 1125 - 1126, sea also , Bartlett, Op. Cit., pp. 92 - 94 .

(2) Chatham House Study Group,British Interests in the Mediterranean and Middle East, p. 25, London, 1958.

قوة إنفاق عالية توجه لاستثماراتهـا غير الدفاعية وامتنعت فى البداية عن الالتحاق بوحدة مع أوربا لتوسيع نطاق تجارتها فى كل العالم بدلا من أوربا فقط[1].

لكن الخلل الاقتصادى فى بريطانيا كانت مسبباته عديدة، وكان أكبر من كل تلك المحـاولات، علاوة على أن متطـلبات الأمن مع حلفـائها وخاصـة الولايات المتحدة، فـرضت عليها أن توافق على مـزيد من القيود التجـارية مع كوبا والكتلة السوفيتية والصين الشيوعية.

ولما كان الدعـم الاقتصـادى الكبيـر لبريطانيـا قد جاء من جـانب الولايات المتحدة، فقد وافـقت الحكومات البريطانية المتعاقبة - ما بعد انتـهاء الحرب االعالمية الثانية وحـتى انتهاء فترة الدراسة - مضـطرة على مطالب الولايات المتحدة، وعلى تنسيق سياستها مـعها خاصة الدفاعية، واضطرت لتركيز مصـالحها واهتماماتها فى الخليج وعدن ولكن مع أقل النفقات الدفاعية هناك[2].

من المتغيرات السابقة اتضح أن هنـاك تحولات بعيدة الأثر جرت فى تأثير تام على بريطانيـا، وكانت تلك التـحولات مـتفاعلة بـاضطراد إيجابى، وفى عـلاقة مبـاشرة مؤثرة على السـياسة البـريطانية، الخارجـية خاصة، على اعـتبار مـا كان لبريطانيا من علاقات تعاهدية عالمية.

وقبل أن نوضح الأثر المباشـر لتلك التحولات على السياسة البـريطانية نحو عدن ومنطقة الخليـج، تجدر الإشارة إلى أن كل القوى السيـاسية حتى والشعـبية، كان هدفهـا موحدا ومصالحـها واضحة، لكن الاختـلاف بين تلك القوى جاء فى الطريقة والوسـيلة، وفى الحد الأدنى والأقصى الجـائز من الأساليب لتحـقيق تلك

---

(1) An Official HandBook , Op. Cit., p.109.

(٢) منذ ١ يوليو سنة ١٩٤٥ إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ قدمت الولايات المتحدة لبريطانيا منحا وقروضـا ما هو إجـمالى ٨,٧١٣,٢ مليـار دولار، منها ٧,٦٦٨,٢ مليـار دولار منح وقروض أقتـصادية، ١,٠٤٥ مليار منح وقـروض عسكرية، كانت المساعـدات العسكرية أقل على اعتبار أنه كان هناك تواجد عـسكرى أمريكى داخل بريطانيا، ثم لبرامج التعاون العسكرى بينهـما غير النووية، علـى العموم بقدر مـا كان هذا الدعم هامًا لبريطانيـا فإنه بنفس القدر كان قيدا عليها.

المصالح والأهداف الحيوية، فمسألة الإصرار على دور عالمى لبريطانيا فى حدها الأدنى أو الأقصى عُنى بها تحقيق تلك المصالح[1].

إذ يتضح أن فريقًا من الساسة الإنجليز، تمثل فى العمال عادة، فضل أن يحقق ذلك الدور من خلال علاقات خاصة بالولايات المتحدة، ومن خلال منظمة (الناتو)، وبذلك أغفلوا روابطهم بدول أوربا الغربية، وفقدوا عطفها بذلك على بريطانيا، وكانت دول أوربا الغربية قد بدأت فى التحرك الجاد نحو وحدة أوربية، بدأت بتجمعات صناعية محدودة، ثم تلاها تكوين منظمة السوق الأوربية المشتركة بست دول كنواة لتلك المنظمة، وذلك منذ سنة ١٩٥٧[2].

حينما سلك هذا الفريق ذلك المسلك كان يعتقد أن وحدة مع أوربا أو التشجيع على شىء من هذا القبيل ربما سيقلل ويحد سوق الصادرات البريطانية على أوربا وحدها، وكان الإنجليز يفضلون أن تكون أسواقهم واسعة تشمل كل العالم، وذلك فى سبيل ضبط اقتصادهم، كما كانوا يعتقدون أن مثل هذا التجمع الأوربى ربما يضر بالأمن القومى البريطانى، فقد كان الوضع الجغرافى لبريطانيا واحدًا من مصادر قلقهم الأساسية، وكانوا يعتقدون أن مثل هذا التجمع قد يوجه ضدهم، وأخيرا فقد فطن ذلك الفريق إلى أنه لم يعد لبريطانيا دور منفرد فى أوربا، فكان تفكيرهم مرنا نحو أفضلية تقسيم أوربا، والتحاق دول أوربا الغربية فى نظام تتزعمه الولايات المتحدة.

كان الدافع القوى فى الواقع لاتجاه ذلك الفريق إلى الولايات المتحدة، هو أن بريطانيا كانت تعلم أن الجهة التى يمكن أن تعاونها فى ضبط اقتصادها المتعسر ودعمها فى مواجهة الردع النووى السوفيتى، وفى الحفاظ على مصالحها فى الشرق الأقصى كانت هى واشنطن، لكن بريطانيا قدمت فعلا الكثير من التنازلات للعمل على تحقيق تلك الأهداف.

---

(١) دار المحفوظات، ملف ٦٥٢ / ٧١، ٢٧ اكتوبر ١٩٦٤، تقدير موقف رقم (٢٠)، ص٢ - ٦.

(2) Hansard, House of Commons,Vol 753, Oct. 31,1967, Oueen's Speech, pp.4 - 5 .

فقد قامت من جانبها بمبادرات لإحلال السلام، والحد من العنف وتقليل التوتر فى العالم، فهى حاولت أن توفق بين العملاقين السوفيتى والأمريكى، وحاولت أن تضيق فجوة الخلاف بين بكين وواشنطن، وذلك لإرضاء الولايات المتحدة، لكنه من جانب آخر، كان فى الواقع لتجنيب بريطانيا مخاطر حرب نووية، ولتحقيق هدوء عالمى يمكنها من ممارسة مصالحها التجارية فى العالم، ولتقليل الإنفاق الدفاعى عالميا بما يحقق دخلاً فائضًا يمكن أن يوجه للاقتصاد القومى البريطانى، لكن بريطانيا فشلت فى إجراء ذلك الوفاق من جانبها، وكان فشلها واضحا خاصة سنة ١٩٦٠[١].

وفى سبيل تحقيق أمنها القومى، برفع قدرتها الدفاعية، ومع اقتصادها المتدهور، وحالتها التقنية غير المسايرة للتطورات السريعة فى العالم، فقد سمحت بالتعاون العسكرى مع الولايات المتحدة، فجرى تدريب مشترك على أغلب أراضى العالم، وعلى أرض بريطانيا، دون اتفاقيات ما توضح أبعاد الاستخدام.

لم يحقق ذلك الفريق التعاون النووى الذى كان يرجوه من الولايات المتحدة، وتزامن أن جاءت مساعيه قبل وفاق القوتين العظميين مثارًا لقلق واشنطن من حيث صعوبة تقييم حقيقة وجدوى التحرك البريطانى لها، خاصة مع سعى بريطانيا لتسوية مشاكلها مع السوفيت مما باعد بينها وبين الولايات المتحدة، والتى أخذت فى معالجة مشاكلها السياسية حينئذ بمعزل عن بريطانيا.

حينئذ لجأ الفريق السياسى الآخر بزعامة «إدوارد هيث» ووراءه حزبه - فى إطار خطهم السياسى السابق - ومنذ سنة ١٩٦٠ بإيضاح أهمية إحياء الروابط الأوربية، وبأهمية الانضمام للسوق الأوربية، والواقع أن «هيث» أيضا أراد أن يشكل مناخا ضاغطا على القوى العظمى لإعطاء بريطانيا مكانة مناسبة تمكنها من متابعة مصالحها الحيوية[٢].

لكن إصرار «شارل ديجول»، الرئيس الفرنسى، ومن البداية على عدم دخول بريطانيا السوق، وهو ما استمر فيه، كما تبين بوضوح فى تصريحه

---

(1) Ibid. p.5, see also, Vol 623, May 16, 1960, Middle East , Nuclear Weapons ,p .908.

(2) Ibid. p.6.

الصحفى سنة ١٩٦٧، جعل الحكومة العمالية ومعها الرأى العام البريطانى - وهو ما كان اتجاهًا له على الدوام - تصر على الاستمرار فى اتجاهها نحو توثيق الصلة بالولايات المتحدة وتحديد تعاونها ليتم فى اطار منظمة دول شمال الأطلنطى، غير أن الأزمة الاقتصادية الحادة فى يوليو ١٩٦٦، أضعفت رئيس الحكومة، وانشق العمال فيما بينهم تجاه رئيسهم، وترجح الاتجاه إلى أوربا، وبدأت المناداه بجدية للتخلى عن مناطق سيطرتها خاصة فى الخليج العربى وعدن، ولتوفير الإنفاق الدفاعى، والأهم من ذلك التعامل الواقعى مع الظروف العالمية المتغيرة والتى هزت مكانتها بعنف(١).

ومع أن كل الفرق السياسية فى بريطانيا كانت تسعى كلٌ بدرجة أو بأخرى لتحقيق وضع متميز كانت بريطانيا تسعى إليه، إلا أنها فشلت فى تحقيق ذلك الوضع كما كانت ترجو، فقد كان لجوؤها للولايات المتحدة لطلب الدعم إحدى نقاط البداية فى تدهور وضعها العالمى ومتساويا مع سلبياتها الداخلية فى إحداث نفس الأثر، ونتج عن تقربها لواشنطن تقليل روابطها بأوربا وخاصة فرنسا، كما كان لذلك التقارب ولضعفها الاقتصادى أثر فى إضعاف روابطها مع دول الكومنولث الجديد، كما أخضعت سياستها خاصة الدفاعية إلى حد كبير للقرار الأمريكى، ولكنه كان يعنى مزيداً من تقليص لوضعها العالمى، بل إنها فى سبيل تحقيق أمنها القومى لم تستطع أن ترفض مطالب الولايات لمتحدة بمنح الاستقلال لأغلب من هم تحت سيطرتها من الدول فيما وراء البحار، بل إنها قبلت تحديد التزاماتها العسكرية البحرية نحو أوربا فى البحر المتوسط منذ ديسمبر سنة ١٩٧١، والاحتفاظ بقوات رمزية فى سنغافورة.

---

(1) Ibid. Vol 748, June 12, 1967 , Parsian Gulf, pp. 76 - 78, see also, The Times, No.55, 612,Jan .30, 1963, Collapse of Brussels Negotiations, Common Market Correspondent, p.10, and also, No. 65, 752, Oct .3, 1966, Cabinet Still Divded, Times Labour Correspondent, p.1, also, No .56, 752 ,Oct. 3, 1966, Muddle and Panic , Mr. Heath Says, Reuter, p.1, and also, No.56, 647, July 4, 1966, Clash on Incomes Policy, Times Political Correspondent, p.1, also, No .56, 687,Opposition to back Economic Cut, p.1, and , No. 56, 685, Pound Wilts as Market Falts, p.1,

وبهذه الطريقة اتضح أن صانعى السياسة البريطانيين قد تخلوا عن أسس هامة التزمت بها بريطانيا عند صنع سياستها الخارجية، والتى كان «تشرشل» قد بلورها فى نظريته الشهيرة التى ابتكرها والتى عرفت بنظرية الدوائر الثلاث، والتى تمثلت فى الاهتمام بتحقيق روابط بأوربا وبدول الكومنولث، وتحقيق صلات بالولايات المتحدة، ثم ذلك فى الأساس لتحقيق نفوذ عالمى لها.

أما أكثر القوى تأثيرا على بريطانيا والتى كان مفترضا أنها فى علاقات حميمة معها، وهى الولايات المتحدة، فقد تحركت بعد الحرب الثانية ولديها وضوح رؤية تامة لأهدافها، لقد أرادت أن تتفوق على الاتحاد السوفيتى بضم أكبر قطاع من الكرة الأرضية إلى جانبها، كما أرادت أن تسيطر على أكبر مصادر الطاقة والاستثمارات فى العالم، خاصة فى منطقة الشرق الأوسط، والخليج خاصة، وبالتالى فهى لم تكن على استعداد لأن تنافسها قوة ثالثة تسعى إلى دور ووضع عالمى(1).

علاوة على أن الأمريكيين كانت لديهم حساسية عالية تجاه البريطانيين، لتميز الإنجليز بفن إدارة شئون الدولة البريطانية بصورة تفوقوا فيها عن الأمريكيين فى بلادهم، كما كان تسلل الإنجليز خفية وبكفاءة لصنع القرار الأمريكى، عملية لا يمكن تجاهلها نفسيا من جانب الأمريكيين.

كما أن بريطانيا أثبتت فشلها بالاضطلاع بدور عالمى، فلم تستطع تهدئة التوترات فى مناطق تحت سيطرتها، ولم تستطع التوفيق بين الأمريكيين وبين الصين أو السوفييت، فكان دور بريطانيا إزاء الولايات المتحدة مشكوكا فيه من حيث تقربها للأتحاد السوفيتى.

تحركت واشنطن نحو المطالب البريطانية وأهدافها تحكمها، وفى وعيها تقدير تام للأوضاع الداخلية والخارجية البريطانية، وكان يحكم مشاعرها إلى حد ما حالتها النفسية تجاههم، وفى تقديرها حجم دور يمكن أن تضطلع به بريطانيا.

---

(1) محمود محمد كامل، رسالة ماجستير، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١- ١٩٥٦، ص٤٤، القاهرة ١٩٨٩.

لقد عاونتها اقتصاديا، فبلغت قيمة مساعداتها لها، سواء منح أو قروض حوالى ٨,٥ مليار دولار بين سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٦٢، لكن ما كان متناقضًا مع هذا الاتجاه هو ما نتج عن حصول الولايات المتحدة على امتيازات بترولية فى منطقة الخليج أدت إلى إرباك الاقتصاد البريطانى، تم ذلك عن طريق منافسة شركات البترول الأمريكية للشركات البريطانية، ثم اقتسام الامتيازات هناك مع الشركات تلك، بل نقلت بعض امتيازاتها إلى الشركات الأمريكية، يتضح ذلك من نسبة تواجد الشركات الأمريكية العملاقة وهى خمس، إلى شركتين واحدة بريطانية وأخرى بريطانية هولندية، وهى الشركات السبع الكبرى المستغلة لبترول الخليج، وهذا باستثناء الشركات الوافدة الصغيرة فى أواخر الخمسينيات، وقد استطاعت الشركات الأمريكية فرض هيمنتها الاستثمارية فى منطقة الخليج العربى، بعد رحلة طويلة بدأت جديا منذ ١٩١٩، واستمرت حتى خروج بريطانيا من عدن والخليج(١).

ساعد الشركات الأمريكية على اكتساب ثقة حكومات إمارات الخليج البترولية، سياسة بريطانيا ذاتها هناك، حيث كانت بريطانيا تسعى للحصول على امتيازات البحث والاستغلال، دون البحث الفعلى، فقد كانت مكتفية ببترول إيران والعراق، وإنما كان سعيها للحصول على تلك الامتيازات لمجرد تحديد توسع الامتيازات الأمريكية، هذا فى الوقت الذى أبدت فيه الشركات الأمريكية نشاطًا واسعًا فى اكتشاف حقول جديدة، فى البحرين مثلا سنة ١٩٣٢، ثم لشروط الاستثمار الأفضل مما حددته الشركات البريطانية فيما يتعلق بتحديد نسب الأرباح العائدة لحكام تلك المناطق(٢).

أدى نشاط الشركات الأمريكية إلى إحجام بعض حكومات الخليج عن منح امتيازات جديدة للشركات البريطانية، وإنما تم التركيز على الشركات الأمريكية، من جانب آخر كانت الشركات الأمريكية قد نجحت فى الاستئثار ببترول السعودية،

---

(1) Middle East Studies Committee, University of Toronto, TheMiddle- East : Oil, Politics and Development, pp.6 - 8, U.S. A., 1976.

(2) Ibid. p.5.

مع عدم السماح بأية استثمارات بترولية بريطانية هناك، كما كان لسياستها المبكرة والتى كان مبدؤها المشاركة فى الأرباح - ثم ولما أوضحته بعض المصادر - من تشجيع بعض الدوائر الأمريكية «مصدق» لتأميم بترول بلاده، وكان لذلك أثره فى أن قامت الحكومة الإيرانية بتأميم البترول الإيرانى، فكانت حقوق استغلاله لشركة إنجليزية بنسبة ٥٤٪ من باقى الشركات، أدى كل ذلك إلى تراجع الاستثمارات البريطانية، وكان واضحا أن هناك إصراراً على توسع الاستثمارات الأمريكية فى الخليج، وهو أمر اتضح تماماً من خلال بيان الرئيس «أيزنهاور» عند إعلان مشروعه المعروف سنة ١٩٥٧[١].

إذن فقد أدت سياسة التنافس الاستثمارى البترولى، بين الولايات المتحدة وبريطانيا على منطقة الخليج العربى، والتى بدأت من جانب الشركات الأمريكية منذ سنة ١٩١٩، وخاصة منذ سنة ١٩٢٨، والتى استمرت حتى انسحاب بريطانيا من المنطقة، أدت إلى تناقص الأرباح البترولية التى كانت تعود للخزانة البريطانية إلى النصف على أحسن تقدير، وهو أمر أثر على الاقتصاد البريطانى بشكل واضح، فلم تكن المساعدات سواء منح أو قروض أمريكية لتعادل أبداً حجم العائد لبريطانيا من استثماراتها المنفردة لبترول تلك المنطقة[٢].

مثلا كانت بريطانيا تحصل على ٥٠٪ من الإنتاج النفطى للخليج العربى، ٣٥٪ للولايات المتحدة، وذلك قبل الحرب الثانية، لكن بعد انتهاء الحرب كان الربح الصافى للشركات الأمريكية فى خمس سنوات (١٩٥٦- ١٩٦٠) هو ٤,٩٢٠ مليار دولار، بينما كان صافى الربح العائد لبريطانيا فى نفس المدة هو

---

(١) عصام نومان الدليمى، ماجستير، السياسة الخارجية الأمريكية فى الخليج، ص ٣٦- ٣٨، القاهرة، ١٩٨٨.

- رجعت الحكومة الإيرانية فى قرار التأميم سنة ١٩٥٤، وكان ذلك ـ وكما توضح المراجع ـ لعدم قدرتها الفنية إداريا.

(2) Hansard, House of Commons, Vol 644, July 17, 1961, Ministry of Power, p 875, see also, The Economist, Vol CXCL, No. 6036, May 2, 1959, The British Petroleum Company, Facts on the 50 - 50 Profit, pp.459 - 461, Oct.8, 1960, New Figures, p.172.

واحـد مليار جنـيه إسـترلـينى أو ما يعـادل ٢,١٣٧ مليـار دولار، ومع كل تلك التغيرات فى الربح أو نسب الاستثمار، فقد كان سعر برميل الخام من البترول حتى سنة ١٩٦٣ هـو دولارين، وصل إلى ١٢ دولارا سـنة ١٩٧٣، وهو أمـــر عنى استمـرار تصاعد الأرباح بالرغم أيضـا من تغير قيمـة النقد وهو ما عوّض عـملية اختلاف نسب المشاركة أو شروط الاستـثمار، لكن من جانب آخر فرضت تكاليف التقنية وغيرهـا على بريطانيـا حرجًا للوضع الاقتصادى هناك بشكل أسرع[1].

كما عاونتـها عسكريا، لكنها وتمشيـا مع المزاج الإنجليزى، صاغت أسلوب ذلك التـعاون، بأنه تعـاون فنى متبـادل، والذى من خلالـه على وجه التـحديد، أصبح القرار الدفـاعى البريطانى تابعا للقرار الدفـاعى الأمريكى، وذلك من واقع ضرورة تنسيق التدريـب العملى، وتنسيق الاستخدام للأسلحـة والمعدات الأمريكية الجديدة، ومع وجود القوات العسكرية الأمريكية على الأراضى الإنجليزية دون قيود ولا حدود.

وقد أمدت الولايات المتـحدة بريطانيا بنظم تسليح صاروخـية متطورة، ليس فى إطار التبادل الفكرى التـقنى، لكن فى إطار الدعم من جانب واحد، ودون أن تشركها فى أفـكارها التقنية عالية التطور، ثم هى ألغت تعاونـها الذرى معًا وذلك بإلغاء مشروع «مـانهاتن» والذى كان قد بدأ تنفيذه فى الثـلاثينيات من هذا القرن، وأقنعت البـريطانيين بأن وجـود القوات العـسكرية الأمريكيـة فى قواعد بريـطانية بمعداتها وأسلحتها أمرا كافيا لعدم التفكير فى التعاون التقنى النووى.

وحتى الأسلحة التى أمدتها بها وهى نظام «بولاريس - تريدنت» للغواصات - وكانت بريطانيا قد أوضحت أنه من بين أسباب طلب تلك الأسلحة هى التعاون مع الولايات المتحـدة فى مواجـهة مشـاكل الشرق الأقصى - لـم يكن مداها فى

---

(١) شارل عيسوى ترجمة صليب بطرس، تاريخ اقتـصادى للشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ص ٣٥١، الولايات المتحدة ١٩٨٢، انظر أيضا، البـترول، ج. ع. م، المؤسسة المصرية العامة للبترول، السنة الاولى، العدد الأول ١يناير ١٩٦٣، ص ٢٧، ٣٠، وكذلك، عبد الحميد أحـمد أبو سليمان، ماجستيـر، السياسة البريطانية فى عـدن والمحميات ١٧٩٩ - ١٩٦١، ص ٢٤٧-٢٤٨، القـاهرة ١٩٦٣، وكـذلك البـتـرول، السنة الأولى، العـدد الثالث، يوليو، ١٩٦٣، ص ١٩.

الواقع يمكن أن يصل إلى المراكز الصناعية فى الصين من مكان تمركزها فى المحيط الهندى، وهو ماعنى أنها كانت على الأرجح لخدمة أهداف المخطط الدفاعى الأمريكى فى العالم، بالطبع من خلال منظمة شمال الأطلنطى[١].

ثم عملت الولايات المتحدة على تشكيل سياستها مع الاتحاد السوفيتى فيما يتعلق بشئون العالم بمعزل عن بريطانيا، وهو ما يعنى أن الولايات المتحدة أخذت فى إقصاء بريطانيا عن دور عالمى، وذلك منذ انتهاء الحرب الثانية، وفى السنوات الأخيرة لحكم «ونستون تشرشل»، وفى فترة رئاسة «جون كيندى»، وفى سنة ١٩٦٧، وحتى نهاية الستينيات من هذا القرن[٢].

أما عن الأثر المباشر للمتغيرات على السياسة البريطانية نحو الجنوب والخليج العربى نرجح المفهوم التالى، وهو أن تحقيق المصالح والاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار خاصة كان أحد الأركان الأساسية لتحقيق الأمن القومى البريطانى، وبالتالى دعم أساسى للإستراتيجية البريطانية، كما جاء سعى بريطانيا لتحقيق مكانة عالمية فى المرتبة التالية من الأهمية، بعد مصالحها الاستثمارية والتجارية، بمعنى آخر جاء توسع بريطانيا فى العالم فى المقام الأول لتحقيق المصالح التجارية، ونتج عنه أن اكتسبت مكانة عالمية.

وربما وضح هذا المفهوم فى مناطق ما وراء البحار بهذا التسلسل، لكن الوضع كان مختلفًا فى فكر الساسة البريطانيين عند تخطيط سياستهم نحو أوربا، فقد كان المعنى بها هناك تحقيق توازن للقوى بين أطراف القارة، بتحقيق الهدوء بداخلها، وهو ما كان يعنى أيضًا تحقيق الامن القومى البريطانى، كما أنه نتج عنه أيضًا تميز لمكانة بريطانيا بين دول تلك القارة.

---

(1) Brune., Lestr H., Editor, Chronologicol History of U. S .A. 1776 - 1981, Vol II, pp.945, 973 - 974, see also, Stone., Ralph A., Editor, john. kennedy, p.65, U. S. A . 1971, also.

الأمر المثير أن الصواريخ التى قدمت لبريطانيا كانت بدون رؤوس نووية، فقد كانت شروط تزويدها بتلك الرؤوس أن تقبل بريطانيا وفرنسا والدول الأوربية أن تكون الغواصات حاملة هذا النوع من الصواريخ تحت سيطرة الأمريكيين، وهو الأمر الذى وافقت عليه بريطانيا وحدها فيما بعد.

(2) Bartlett., C.J., Op. Cit., pp.95 - 97.

وبما يرجح، أن أسبقية ترتيب الاهتمامات كانت مختلفة لدى الولايات المتحدة، عنها لدى بريطانيا، فقد كانت المكانة العالمية هي هدفها الأول الذى ركزت عليه بعد الحرب الثانية، واستخدمت كل الطرق لخدمة ذلك الهدف، مثل توسيع استثماراتها الخارجية، وخاصة فى منطقة الخليج العربى، وهو ما كان سيؤدى إلى دعم تلك المكانة التى تسعى لها، ودعم لاقتصادها القومى، كما سيؤدى لإضعاف اقتصاد بريطانيا وبالتالى إضعاف لمكانتها، وكذلك بالسيطرة على نقاط إستراتيجية.

من واقع هذا المفهوم لكل من صانعى القرار البريطانيين والأمريكيين نحو دور المكانة العالمية والاستثمارات، فإنه مع استطاعة الولايات المتحدة انتزاع مناطق الاستثمارات تدريجيا من مناطق ما وراء البحار، الخليج خاصة، ومع كل العوامل الجديدة الضاغطة بشكل فعال على بريطانيا وعلى أمنها القومى، ومع وعد الولايات المتحدة لها بالدعم الاقتصادى والعسكرى، ومع تخييرها المسبق بالانضمام إلى منظمة «الناتو» لتحقيق توازن أوربى، قبلت بريطانيا التخلى عن دور عالمى، فى نفس الوقت أوضحت الأحداث الجارية حينئذ أنه من الممكن لبريطانيا أن تحقق استثماراتها فيما وراء البحار دون الحاجة إلى الوجود فى تلك المناطق، كما كان عليها أن تحقق دفاعا عن نفسها وعن أوربا ضمن قوات «الناتو» وهى افضل أهداف يمكن أن تحققها من خلال وضعها الجديد، عرض أحد الكتاب الإنجليز هذه الحالة فى تعبير واضح حينما ذكر انه فيما يبدو كان محتمًا على بريطانيا أن تنهى هذا القرن وهى إلى حد ما منعزلة ووحيدة(١).

ترسخ هذا المفهوم بوضوح لدى صانعى القرار البريطانيين مع بداية الستينيات من القرن الحالى، إذ إنه ومع السنوات الأولى من تلك الفترة اتضح أن الصلات الحميمة لبريطانيا مع الولايات المتحدة لم تعد كما هى، كما فقدت عطف أوربا عليها، وأصبحت روابطها بالكومنولث الجديد ضعيفة، وازداد الشعور القومى بين سكان مناطق الخليج والجنوب العربى، وكانت بريطانيا دون المستوى التقنى

(1) John ., Keegan, World Armies., 2 nd edn, p .609, U.S.A., 1983, see also, Northedge, Op. Cit. p. 200.

المعاصر، واقتصادها يحتاج إلى إصلاح، هذا فى الوقت الذى تم فيه الوفاق بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بمعزل عن بريطانيا.

مع تزايد وضوح هذا المفهوم بمرور الوقت، كانت المسألة الحيوية حينئذ لدى بريطانيا هى إنجاز ما يمكن إنجازه فى عدن والخليج، وكان الهدف المطلوب تحقيقه هو العمل على محاولة استمرار المصالح الاستثمارية، فى تلك المناطق إن أمكن، ذلك علاوة على تنسيق جهودها لصالح منظمة «الناتو» وعلى الأرجح عن طريق استمرارها فى صيانة القاعدة عدن العسكرية لتكون معدة كإحدى النقاط الحيوية ضمن النقاط المحققة للخطط الإستراتيجية لدول الأطلنطى والولايات المتحدة فى مواجهة المعسكر الشيوعى، فمن المعروف أن القاعدة العسكرية فى عدن هى إحدى نقاط الربط الأساسية بين جنوب شرق آسيا، وغرب آسيا، وشرق وغرب أفريقيا، اى محور الربط أو المعبر لحركة القوات التقليدية من الغرب إلى الشرق خاصة بعد ضياع القواعد البريطانية، فى مصر والأردن والعراق وتركيا واليونان[1].

لم تأت أهمية ذلك الهدف الثانى لمجرد دعم دورها ضمن دول منظمة شمال الأطلنطى، وإنما كانت لها مصالح استثمارية فى عدن ذاتها، سواء لاتمام عمليات تكرير البترول الخليجي والذى كانت تتاجر به مع أوربا، أو لتموِّن به السفن المارة فى الميناء العدنى، كما كانت تستغل الحركة التجارية التى خدمها ذلك الميناء على أحسن الوجوه، بالإضافة لاستغلال أراضى المحميات فى الحصول على منتجات زراعية أهمها القطن.

كانت القاعدة البحرية والجوية فى عدن مركزًا لإخضاع قبائل الجنوب العربى، وبمثابة قاعدة أخيرة فى المنطقة العربية لحماية مصالح بريطانيا فى الخليج، إذن فقد عنى الهدف الثانى علاوة على ما سبق عرضه من تحقيق تعاون ودعم لدول الأطلنطى، بدعم القاعدة لانها مركز هام لحماية بترول الخليج، ثم مركز للتموين بالبترول ولتصفيته، وأخيرًا لأنه كان من المنتظر أيضًا العثور على البترول فى منطقة المحميات وكمران[2].

---

(١) عبدالحميد أحمد أبو سليمان، مرجع سابق، ص ٢٤٥.
(٢) نفس المرجع ص ٢٤٩.

كان على بريطانيا لتحقيق استثمارات لها هناك، أن تقوم بحماية الحكام والنظم الحاكمة داخل مشيخات وإمارات الخليج، وكان واقع تلك المشيخات قد فرض عليها أن تطلب حماية القوات البريطانية، فقد كانت الإمارات والمشيخات فى نزاع مع بعضها، كما كرست المشاكل الحدودية تلك المنازعات سواء بين السعودية وجاراتها الملاصقين لواحات البوريمى، كذلك بسبب المطالبات الإيرانية فى البحرين، ثم كانت هناك المشاكل الحدودية بين الكويت والعراق، ورأى حكام الإمارات والمشيخات أن بريطانيا سوف تحسم وتفض تلك المنازعات(١).

ولما كانت الحكومة البريطانية قد سمحت بهجرة اعداد كبيرة من الايرانيين إلى البحرين فقد أصبحت مشكلة المطالبة بحقوق تاريخية من جانب إيران فى البحرين أكثر خطورة، كما كانت المشاكل الحدودية بين السعودية وبعض جاراتها تؤرق عددا من الإمارات والمشيخات، كذلك كانت الحشود العراقية على الحدود الكويتية دافعًا لأمراء ومشايخ الخليج بمطالبة بريطانيا بالبقاء هناك بعد التاريخ الذى حددته لانسحابها، فى مقابل تعهدهم بسداد بريطانيا ضعف ما تنفقه سنويًا فى تلك المناطق(٢).

من جانب آخر كان على بريطانيا أن تستمر فى تطوير النظم السياسية لتلك المناطق بدرجة أو بأخرى بما فى ذلك التطوير الثقافى والتعليمى والصحى، فهى يعنيها أن تمارس صلاحياتها بين أناس أصلح لمعاونتها، أفضل من أن تتعامل فى وسط غير قادر وعائق لكل تحركاتها هناك، ومع افتراض أن تلك الإصلاحات كانت صحية، وهو الافتراض الذى لم يكن صحيحًا كلية، حيث جاءت بعد الثراء البترولى معنية فى الأساس بدعم أهداف السياسة البريطانية هناك(٣).

وعلى ذلك فقد كانت الفترة ما بعد الحرب الثانية وحتى بداية الستينيات من هذا القرن تعنى للساسة البريطانيين مجرد تنويع فى أساليب ووسائل السياسة

---

(١) جمال زكريا قاسم. الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر، ص ٣٤٦، القاهرة ١٩٧٤.
(٢) علما بأن ما كانت تستثمره بريطانيا حينئذ من منطقة الخليج كان قد وصل إلى ما يقرب من مليار دولار سنويا.
(٣) عبدالحميد أبو سليمان؛ مرجع سابق، ص ١٣١ - ٢٠٥.

البريطانية تجاه منطقة عدن والخليج، لكن مع وصول المؤثرات الكلية إلى أعلى درجات تأثيرها حول منتصف الستينيات، بدأ التغير تدريجيا بالفعل لجوهر تلك السياسة، وقد طُبقت بمفهومها الجديد كله نهاية تلك الفترة تقريبا، ويُرجح أن قرار الانسحاب استغرق من صانعى القرار طوال الفترة بين ١٩٦٤ - ١٩٧١، وهى فترة كانت كافية لتحقق بريطانيا كل ما يمكن أن تنجزه من مصالح أو اتفاقات.

حول تلك الأبعاد السابق عرضها، وبذلك المفهوم، استمر دوران عجلة السياسة البريطانية لتحقق أهدافها فى المنطقة، وكما اتضح معنية بالوسائل والأساليب المتنوعة، كانت الأسبقيات، فى تحقيق مصالحها الاستثمارية والتجارية، كما كانت حدة إصرارها على دور عالمى قد خفت إلى حد كبير، من ثم اقتصر الأمر على القيام ببعض أعباء دورها فى منظمة «الناتو» وذلك بتحقيق الاستخدام الكفء للقاعدة العسكرية فى عدن.

توضح الدراسات الإنجليزية أنه بعد أزمة السويس خاصة، لم يكن هناك سياسة موحدة من جانب الحكومة البريطانية، إنما تمثل الأمر فى خطوط سياسية تمت متابعتها باستقلال من جانب الوزارات المختلفة والتى لها اهتمامات هناك، سواء كانت وزارتى الخارجية أو المستعمرات، لقد كان هناك غياب واضح لإشراف وتوجيه حكومى[١].

بل إنه لم يكن هناك اتفاق حول أسلوب التعامل مع المنطقة ككل، فوزارة المستعمرات تعمل فى اتجاه، والخارجية فى اتجاه آخر، وكانت هذه الوزارات غير متفقة مع بعضها، كما كان تقسيم المسئولية لعلاقات بريطانيا فيما وراء البحار قد أبرز صعوبة صياغة سياسة واضحة لتلك المناطق، فقد كان التنسيق بين تلك الوزارات معاقًا باختلاف أسلوب كل منها فى التفكير لمعالجة القضايا السياسية، كما كانت هناك حلول متعددة فرضت من جانب تلك الوزارات، بالإضافة لحلول ومقترحات قيادات القوات المسلحة وكلها أعاقت الاتفاق على صياغة ما[٢].

---

(1) Darby., Phillip, Op. Cit ., pp. 137 .

(2) Ibid. p. 139.



مقترحات للسياسة الجديدة غير رسمية ورسمية:

والواقع أنه كانت قد جرت مجموعة من المحاولات لتحديد أفضل الأشكال لسياسة جديدة يجب ممارستها نحو الخليج وعدن، جرت تلك المحاولات عن طريق دراسات تمت بين المستويات غير الرسمية والمستويات الرسمية، فمثلاً على المستوى غير الرسمي جرت دراسة تولتها مجموعة عرفت بمجموعة «شتهام هاوس» الدراسية، كما جرت دراسات على المستوى الرسمي، مثل ما تمخضت عنه دراسات «دنكان سانديز» وزير الدفاع والتى عرفت «بمشروع سانديز» او الورقة البيضاء لسنة ١٩٥٧، كذلك الدراسات المتتالية بتكليف من «هارولد ماكميلان» ودراسات أجرتها القوات المسلحة بأفرعها الثلاثة.

مجموعة شاتهام هاوس:

فيما يتعلق بالدراسات غير الرسمية، فقد تمت دراسة أجرتها مجموعة من المتخصصين؛ سياسيين، وأساتذة جامعات بدراسات الشئون الدولية والتاريخية، وضباط قادة بريين وجويين وبحريين، وكتّابا سياسيين، وصحفيين، وقد تمت تلك الدراسة بناء على دعوة مما عرف بمجموعة «شاتهام هاوس» وقد بدأت تلك المجموعة بحثها فى فبراير ١٩٥٦، وانتهت تلك الدراسة بعد انتهاء أزمة السويس[(١)].

لم يكن التقرير الناتج من تلك الدراسة معبرا عن رأى رسمى لسياسيى الدولة البريطانية مع أنه شارك فيه بعض الشخصيات الرسمية، لكنه كان يحمل أهمية كبيرة من واقع ثقل الوزن الفكرى للشخصيات المشاركة فى إعداده، كما كان من بعض الشخصيات التى شاركت فيه من شغل مناصب هامة فيما بعد فى الحكومة البريطانية، مثل «دنيس هيلى» الذى شغل منصبين متتاليين على جانب كبير من الأهمية وهما منصب وزير الدفاع ووزير الخارجية فى وزارة العمال ١٩٦٤ - ١٩٧٠.

كان على تلك المجموعة أن تعد دراستها حول المسائل التى تشغل بريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط، غير أنها ركزت اهتمامها على المسائل المتعلقة بمنطقة

---

(1) Royal Institute of International Affairs, Op. Cit., p . Preface.

الجنوب والخليج العربى، وقد أكملت المجموعة جزءًا كبيرًا من تقريرها بعد أن أمم الرئيس عبد الناصر شركة قناة السويس، وبالطبع وجهت عنايتها للدروس المستفادة من تلك الأزمة، وقد أتمت تلك المجموعة تقريرها كله بعد انتهاء الأزمة تستتبعاتها[١].

أوصحت تلك المجموعة فى تقريرها أن أية مسئولية للحفاظ على الأمن والسلام فى الشرق الأوسط لم يعد اقتصارها على بريطانيا وحدها، كما أن حماية المصالح هناك ومع كونها أصبحت مشتركة يجب أن تستمر بالتوافق مع دول أوربا الغربية، سواء من خلال تجمعاتها أو من خلال «الناتو» هذا باستثناء اهتمام بريطانيا الخاص ومصلحتها الثابتة فى مشيخات الخليج العربى وفى الجنوب العربى، والتى لا يجب أن تندرج تحت مسئوليتها الجماعية[٢].

أوصت تلك المجموعة بعديد من التوصيات، أولها أن هناك موضوعات ذات أهمية مُلحة فى حاجة لإيجاد حلول لها، مثل مدى إمكانية تقليل اعتماد بريطانيا على بترول الشرق الأوسط، وذلك بتقليل الاستهلاك، أو بإيجاد مصادر بديلة، ثم البحث عن إمكانية تنويع أساليب نقل البترول من الشرق الأوسط إلى غرب أوربا.

جاءت باقى توصيات التقرير كلها لمقترحات حول افضل الطرق لتحقيق المصالح البريطانية فى الخليج والجنوب العربى، وعلى ذلك فقد كانت التوصية الأولى بضرورة انتباه الحكومة البريطانية أن مسائل الشغب السياسى أو التغير لملكية حقول البترول والتى قد تحدث فى منطقة الخليج يمكنها أن تعطل إلى حد كبير الإمداد بالبترول لبريطانيا ولأوربا بل وللولايات المتحدة، من ثم كان على الحكومة وفى المقابل أن تعمل على تحقيق الاستقلال أو حتى تحقيق شكل من أشكال الحكم الفيدرالى خاصة للكويت والبحرين وقطر، وذلك لتحديد ملكية حقول البترول بوضوح لهم، ومن جانب آخر لإيقاف أية محاولة من جانبهم لأية حركات وحدوية تحررية[٣].

---

(1) Ibid. Preface.

(2) Ibid. pp. 101 - 102 .

(3) Ibid. pp. 104 - 105 .

كمـا أوصى التقرير على الرغم مـن أن هناك التزامات تؤكـدها المعاهدات، والتى كـانت تقضى بتـدخل القـوات البريطانيـة لمسـاعدة حكومـات وحكام تلك المشيخات فى حالة التهديد لهـا داخليا، إلا أنه كان من الضرورى إيجاد معاهدات جديدة، توضح مـسئولية بـريطانيا هناك بشكل أدق، وذلك للظروف المستـمرة فى التغير. كمـا أن صلاحية المعاهدات القديمة محدودة، وبـهذا الصدد أوصى التقرير أنه للإبقـاء على وضع بريطانيـا المؤثر بين هؤلاء الشـيـوخ عليهـا ألا تتـدخل فى شئونهم الداخلية والأمنية إلا إذا رغبوا فى ذلك.

أوصى التقـرير بأنه ومع حالة الارتفاع الضخم لـثروات مشيـخات وإمارات الخليج. فلا بد وأن يكونوا مطمعًا لجيرانهم، من ثم وجب تركهم ليتطوروا بشكل منظم ومسالـم ودون تضارب، مع التمكين للاستقـلال المستمر أو لاتحـاد فيدرالى سلمى. ويمكن أن يتم ذلك بتجمع مشيخـات الخليج فى أية تنظيمات شبه دائمة، وبهذا الصدد أوصى التقرير بأهمية انتبـاه صانعى السياسة البريطانية أن يجعلوا أهم خطوط سيـاستـهم هناك هى حل مشـاكل النزاع الحدودية بين العـراق والكويت، والمشاكل المثـارة حول الحدود السعـودية بجيرانها، وذلك لتـوفير الاستـقرار لتلك المشيخات والحفاظ على ثرواتها[1].

وفيما يتعلق بالاستثمارات البـريطانية هناك، كان لابد من تشجيع الاستثمار فى البتـرول، ومن ثم كان ضروريا تأمـين تلك المصادر الاسـتثمـارية من إمكانية التأميم، ويتأتى ذلك بالتنسيق بين بريطانيا وحكام المنطقة، لتكوين حالات أمن هى ضرورية للاسـتثمـارات المجزية، وقد أوصى التـقرير لهذا بضـرورة عدم تصعـيد الصراع وأهميـة الاستقرار السيـاسى، وتشجيع الاستثـمار المحلى من خلال النظام العـادى لسوق رأس المال والبنك الدولى، والإسـهام الغنى بأحـسن الصور إيـفاء لمطالب الحكومات المحلية، وذلك من خلال الوكالات التجارية والاستشارية القائمة هناك[2].

وقد أوصى التـقرير بأنه ومع وضع توصيـات التطوير للجوانب الاقتـصادية والسياسـية، لا بد من احتفاظ بريطانيـا بالاتصال بالعناصر المختـصة والفنية، ومع

(1) Ibid. p. 106 .

(2) Ibid. pp. 116 - 118 .

القطاعات المتبنية لأفكار التحديث والميل للغرب فى المجالين الصناعى والسياسى، ومع وجوب إتمام تلك الاتصالات بلباقة، فالاتصال بممثلين رسميين مكروه من الحكام لأنها مسائل قد يُساء فهمها من جانبهم، من ثم يمكن الاتصال من خلال قنوات خاصة تجارية أو عن طريق رعايا إنجليز يعيشون هناك للعمل، أما الاتصال بالجيش فهو هام ولكن فقط يتم أثناء ثورة محلية، كذلك يمكن الاعتماد على حركة العمال الإنجليز فلديها خبرة جاهزة لها تقديرها، من حيث قدرتهم على الاتصال بنظرائهم هناك، كما أن الفرصة متاحة لهم لزرع عملاء عماليين جدد فى تلك المناطق(١).

ولما كانت هناك بعض الالتزامات العسكرية البريطانية لحماية عدد من الحكام المحليين فى الخليج وفى الجنوب العربى، ومع احتمال استخدام قوات لتحقيق هذا الغرض، أوصى التقرير بأن تلك القوات يجب أن تكون متاحة فى مكان قريب مثل عدن، مع توفير الوسائل الكافية لنقلها إلى مناطق التوتر(٢).

أوصى التقرير أيضًا بضرورة المحافظة على سمعة بريطانيا التجارية، وخدماتها المتميزة، وكذلك العمل على الاحتفاظ بمركز ثقافى متميز هناك، وفيما يتعلق بوضعها الثقافى فى الخليج أوصى التقرير بضرورة تصدير الكتب الإنجليزية بأسعار رخيصة، فهى مطلوبة للمدارس والمدرسين فى تلك المنطقة حيث إنه سيبدو من الخطأ ومن غير الضرورى أن تتطلع تلك المناطق للمدرسين المصريين لتدريس اللغة الإنجليزية لهم.

وأخيرًا أوصى التقرير بضرورة تلافى الخلل، مثل ما حدث فى السويس، وذلك بتجنب الأفعال الفردية، كذلك تجنب مقاومة التيارات القومية بحلول غير تحررية، فقد أصبح ذلك أمرًا غير مقبول، ومن ثم يقترح التقرير أنه لا بد أن يتم التعامل على أساس منَ الاحتياجات المتبادلة، فبريطانيا فى حاجة للبترول، وإمارات الخليج فى حاجة للأسواق والمساعدات الفنية والمشورة.

أما عن الدراسات الرسمية، فكانت أولاها سنة ١٩٥٧ وهى التى قدمها «دنكان سانديز» وزير الدفاع البريطانى، لحكومته، والواقع أن دراسة «سانديز»

(1) Ibid. p. 118 .

(2) Ibid. p. 111 .

عملت على التجسيد الفعلى لدور السياسة الدفاعية فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية، على اعتبار أن هناك تلك العلاقة الوثيقة بين الدفاع والسياسة الخارجية، وكان «سانديز» يعلم أنه من الممكن لكليهما السياسة والدفاع خدمة أهداف الآخر، لكن ما كان واضحًا له أيضًا أن نظما دفاعية قادرة يمكنها أن تحدد للسياسة الخارجية أهداف ما، يمكن ان تكون ناجحة، وهى الحالة على وجه التحديد التى كانت مطلوبة فى الخليج بعد أزمة السويس بمستتبعاتها[1].

من ثم كانت أهم مقترحات «سانديز» هى إمكانية تقديم الحماية فى منطقة الخليج لكن دون التورط فى عمليات واسعة تضطر بريطانيا لمواجهة قوى كبيرة، وهو ما يعنى التدخل عند الضرورة فقط، وذلك مع أهمية التطوير التقنى الكبير للقوات البريطانية من حيث النقل والتسليح وخطط العمل، ودون الإطالة فى تلك المقترحات التى سيتم عرضها فى الفصل التالى، فإن الأفكار البريطانية كلها رسمية أو غير رسمية كانت متفقة على قيمة المصالح البريطانية فى الخليج، وعلى ضرورة الحفاظ عليها، مع توفير الحماية لحكام ونظم حكم تلك المناطق، بالتدخل عند الضرورة عند أية تهديدات مباشرة لهم، وتحقق تلك الحماية باستناد القوات البريطانية على قواعد عمليات قريبة للانطلاق منها إلى مناطق التوتر سواء من كينيا أو عدن أو سنغافورة وحيث أصبح بعد استقلال كينيا سنة ١٩٦٤، أهم القواعد المناسبة هى عدن[2].

وزارة ماكميلان:

توضح التقارير الرسمية أن أول محاولة جرت لتحديد خطوط سياسة متكاملة موحدة قد بدأت فى سنة ١٩٥٨ بتوجيه من «ماكميلان» رئيس الوزراء، بتشكيل مجموعة من الوزارات المعنية، وذلك بغرض تحديد أبعاد دور بريطانيا لعشر سنوات تالية، وكانت توصية اللجنة قد أكدت على أهمية المصالح البريطانية فى العالم وفى المحيط الهندى، وعلى ضرورة تطوير قوات منقولة من حيث

---

(1) Darby., Phillip., Op. Cit ., pp. 106 - 108 .

(2) Royal Institute of International Affairs ., Op . Cit., pp. 104 - 105 , also. Darby . Op. Cit., pp. 146 - 148 .

الوسائل والمعدات والأفراد، وضرورة الإنفاق الدفاعى، كما كانت هناك توصية أيضًا بضرورة التريث قبل التحرك السياسى المخطط فى تلك المناطق لحين فحص متضمنات السياسة الجديدة فيما وراء البحار بدقة أكثر، تم لتعديل وتطوير جوانبها المختلفة لما يجب أن تكون عليه[1].

ولقد أكدت الحشود العراقية على الحدود الكويتية فى يونيو ١٩٦١ قناعة لدى الساسة البريطانيين بضرورة التواجد الواسع شرق السويس، كما نبهت إلى ضرورة تطوير القوات البريطانية المنقولة جوا مع إعدادها إعدادًا عاليا جدًا، وهو الأمر الذى ركزت عليه الورقة البيضاء لسنة ١٩٦٢، لكن الأمر الذى أصبح مؤكدًا لدى الساسة البريطانيين هو الامتناع عن إقحام القوات البريطانية فى أية عمليات مقبلة دون تعاون باقى قوى غرب أوربا العسكرية معها، وذلك لاحتمالات الصدام بقوى كبرى، وكذلك لظروف بريطانيا الاقتصادية المتعثرة، وكذلك اشترطت بريطانيا لتقديم مساعدتها، تقديم كل التسهيلات من جانب الدولة الطالبة للمساعدة العسكرية، كما ترسخ قناعة لدى صانعى القرار البريطانيين بعدم طلب أية تسهيلات دفاعية من أية دولة هناك ضد رغبتها، وهو ما ركزت عليه الورقة البيضاء لسنة ١٩٦٦[2].

السياسة البريطانية فى منطقة الخليج والجنوب العربى:

إذا ما انتقلنا لبحث المفهوم السابق للسياسة البريطانية فى الخليج والجنوب العربى من مستواه النظرى إلى مستواه التطبيقى، يتضح أن المفهوم الأساسى والذى كادت أن تجمع عليه المستويات الرسمية سواء فى توصيات الأوراق البيضاء من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٦، أو فى توصيات مجموعة شاتهام هاوس غير الرسمية، وهو ما سبق وانتهينا إليه من حيث أسبقية ترتيب الأهداف البريطانية الملحة فى الخليج يشير إلى أنه كان هناك إجماع نحو أهمية تحقيق تلك الأسبقيات، كما كان الاتجاه نحو ذلك الإجماع قد بدا على الأرجح منذ وقت مبكر.

(1) Ibid. pp. 143 - 145 , 201.

(2) Darby, Phillip., Op. Cit., pp. 304 - 305.



أولاً فيما يتعلق بتحقيق الاستثمارات البريطانية فى منطقة الخليج، يتضح أن ذلك قد استدعى اتفاقات منظمة لأسلوب ممارسة تلك الاستثمارات، لكن وكعادة الساسة البريطانيين كانوا يوضحون للطرف المُستغل حتمية الوجود البريطانى فى الأساس لمصلحة ذلك الطرف لحمايته من أخطار عادة ما كانت بريطانيا تعدها لهذه الظروف، ولذلك كانت دائمًا تسبق الاتفاقات الاستثمارية والتجارية اتفاقات حماية والتى من خلالها كانت تحقق استثماراتها، وكان يدعم ذلك الهدف اتفاقات منفصلة أيضا، ولذلك فإن المحور الأساسى لتفهم السياسة البريطانية فى تلك المناطق يمكن أن يتضح بصورة أفضل بعرض وتحليل العلاقات التعاهدية لتلك المناطق، ثم الإجراءات التى اتخذت كضمان لتحقيق تلك التعاهدات مع القوى المحلية. والتى بعرضها تكتمل لدينا صورة السياسة البريطانية هناك، وخطواتها فى تنفيذ تلك السياسة.

أدت العلاقات التعاقدية بين بريطانيا وبين إمارات ومشيخات الخليج والجنوب العربى، إلى وقوع تلك الإمارات والمشيخات تحت حماية بريطانيا، حققت تلك العلاقات لبريطانيا صلاحية التحكم فى الشئون الداخلية والخارجية لها، من جانب آخر أدت تلك التعاهدات إلى تقييد حرية وتصرف حكامها فى أراضيهم لصالح أية دولة أو لرعاياها أو لأى شخص أو جهة اخرى إلا بموافقة الحكومة البريطانية، كما قيدت استغلال البترول لبريطانيا أو لمن تحدده، كذلك أتاحت تلك المعاهدات وجود القوات البريطانية فى تلك المناطق للدفاع عنها(1).

لكن هل استمرت العلاقات على طبيعتها تلك؟ وخاصة أن الاتجاه الملح لدى الساسة البريطانيين بترك تلك المناطق، كانت النوايا متفقة عليه وكما تبين منذ بداية الستينيات، الواقع أن بريطانيا بدأت بالفعل فى اتخاذ بعض الإجراءات فى هذا السبيل، وجاء توجيه خبرائها السياسيين معنيًا بضرورة تركيز تلك الإجراءات

---

(1) سيد نوفل، الخليج العربى أو الحدود الشرقية للوطن العربى، ط ١، ص ٣٦١ - ٣٦٩، ٤٢٠ - ٤٢٥، القاهرة ١٩٧٩، انظر أيضا

King.,Gillian, Imperial Out Post Aden Its Place in British Strategic Policy, pp. 21 - 22. London., 1964 .

خاصة مع إمارة الكويت والبحرين وقطر، لأهميتها الخاصة لبريطانيا، وخاصة الكويت الأكثر تعرضًا لتهديد خارجي(١).

فيما يتعلق بالكويت، يتضح أنها أنهت معها العمل بالاتفاق المبرم بينهما سنة ١٨٩٩، وذلك فى ١٩ يونيو سنة ١٩٦١، والذى عنى لها الاستقلال، وكانت مذكرات الاستقلال المتبادلة بين الجانب الكويتى والبريطانى هى نفسها بمثابة اتفاق جديد عُرف باتفاق المساعدة، وبموجبه أصبحت الكويت تتمتع بالحصانة، من واقع إمكانية استجابة بريطانيا لحاكم الكويت إذا ما طلب مساعدة القوات البريطانية لبلاده سواء فى حالة شغب داخلى، أو فى مواجهة أية أعمال أو أنشطة هدامة أو هجوم من خارج الكويت.

فيما يتعلق بهذا الاتفاق يتضح فى إحدى مناقشات مجلس العموم، أنه لم يُجر تحقيقه بناء على طلب من حاكم الكويت، من ثم كان هناك رأى فى تلك المناقشة أوضح أنه لم يكن هناك مبرر للإسراع بتحقيقه، لكن المصادر البريطانية توضح أن هذا الاتفاق جاء بناء على قناعة من جانب صانعى القرار البريطانيين بأهمية إعطاء الكويت استقلالها، وبأهمية التحاقها بالمنظمات الدولية - الأمم المتحدة - وبأهمية أن تكون تحت حصانة بريطانيا لتقدم لها المعونة العسكرية وقتما تطلبها، فالوقت والظروف لم تعد تسمح بالحماية لتحقيق المصالح، وكان لابد من أن يكون أكبر ممول بترولى لبريطانيا تحت رعاية المجتمع الدولى، وتحت حصانة بريطانيا، وخاصة أن حدود ذلك الممول مهددة بقوات نظامية حديثة مدربة، كما أن بريطانيا قررت أن تنفذ استثماراتها بطرق شرعية لن تخشى معها الأمم المتحدة(٢).

---

(١) دار المحفوظات، ملف ٣٢٤/٣٨ جـ ٤، المخططات البريطانية تجاه الدول، ص ٧٦.
- كانت نسبة رأس المال البريطانى المستثمر فى الكويت هى ٥٠ ٪ بالنسبة للشركات الأخرى، كما كانت بريطانيا تتحصل قبل الحرب الثانية على أكثر من ٥٠٪ من بترول الخليج المنتج، منها ٤٠٪ من الكويت، كما كان حجم الاستثمارات البريطانية الهولندية مشتركا فى قطر يمثل ٤٧,٥٪ بالنسبة للشركات الأخرى، علاوة على ٥٢,٥ ٪ الباقية لبريطانية وحدها.

(2) Hansard., House of Commons., Vol 642, June 19, 1961, Kuwait Transfer of jurisdiction, pp. 933 - 935., see also, King Gillian., Op. Cit. p. 28 .

وقد أوضح رئيس الحكومة البريطانية «هيث» أن قرار منح الكويت استقلالها كان قد اتخـذ منذ سنة ١٩٥٩، كما أوضح أن التنفـيذ تم فى سنة ١٩٦١، ولكن مع تحقيق أكبر قدر من التعاون من جانب بريطانيا مع حاكم الكويت، وبالطبع مع تحقـيق أكبر قدر مـن التعاون المتبـادل بين بريطانيا والكويت فى إطار من الصـداقة الوثيقة، كمـا أوضح المستر «هيث» حينئذ أن كل ما تم جاء تمشـيا مع واقع حقائق النصف الـثانى من الـقرن العشرين(١).

أوضح المستر «هيـث» أيضًا فى جلسة مجلس العمـوم تلك وردًا على سؤال حول نوايا الحكومة الكويتية لتبادل البعثات الدبلوماسية مع البلاد الأخرى، وخاصة مع الجمـهورية العربـية المتحـدة، أوضح أن للكويت أن تقوم بما تراه مناسـبا، لكن بالطبع لن يتم ذلك إلا بعـد إعداد المنظمـات الضرورية، وبـعد تدريب مـوظفيـها الرسميين للقيـام بتلك الأعمال، كما أنه سيتم الإبقاء على وظيـفة الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت تحت نفس الاسم للمسـاعدة فى تحقيق تلك التطورات بالطبع إذا طُلبت منه، كـما أن الحاكم لم يرفـض ذلك مطلقا، وأوضح المسـتر «هيث» أن حدود التـفاهم بين الحكومـتين قـد وصلت إلى حد اسـتعـداد الحكومة البريـطانية للمساعدة ضد الشغب والاعتداء الداخلى، بل العناية والإشراف هناك، وأخيرًا وردًا على سؤال حـول أسس التعاون المالى، أوضح «هـيث» أنه ليس هناك تغيـير حول أساس التعامل المالى بين بريطانيا والكويت، كما أنه ليس لديهم النية لذلك(٢).

كما يتضح أن التـوصيات التى قُدمت فيما يعـد نوايا الاعتداء العراقى على الكويت إنما جاءت متـفقة مع طبيعـة وأهداف اتفاق الاستقلال الممنوح لهـا، فقد جاءت مـوضحة للخط الواجب عليـها أن تلتزم به سيـاسيًا، كـعامل مساعـد قد يؤمنها، بالإضافة للتأمين العسكرى الممـكن تقديمه لها بواسطة بريطانيا، وقد أعد هذه التوصيات الليفتنانت كولونيل (ج. ب. ليندسى) كـبير ضباط مخابرات قيادة الشرق الأوسط(٣).

(1) Ibid. House of Commons, p. 935 .

(2) Ibid. p. 956.

(٣) دار المحـفـوظات، ملف ٤٤٨ / ٢٠٠، مـخططات بريطانيـة تجـاه الشـرق الاوسـط / ١٩٦٥، هـ. ع، ص ١١١.

والذى يوضح أنه بالرغم من أن العلاقات الكويتية العراقية أصبحت ودية ظاهريًا، إلا أن الكويتيين كانوا فى حالة قلق مستمر، على اعتبار أن العراق شعب متغير المزاج، كما أن الضغط سوف يكن قويًا من جانب العالم العربى على الكويت طالما بقيت أسرة «الصباح» فى الحكم، لكن إمكانية وقوع انقلاب للإطاحة بها مستبعدة، على اعتبار أنه من صالح الجمهورية العربية المتحدة أن تستمر الكويت مستقلة، من ثم فإن الكويت ستكون مضطرة لإدماج نفسها بدرجة أكبر فى العالم العربى، كما أنه يجب عليها أن تعمل ظاهريا بعيدا عن توجيه حكومة جلالة الملكة، وبالتالى يجب على أمير الكويت القادم أن يتبع سياسة أكثر عروبة[١].

ويوضح أنه مثل ماهو الحال عليه فى الكويت، فإن الخطر الرئيسى بالنسبة لحكام الإمارات فى الخليج هو القومية العربية، من حيث تعرضهم لضغوط القاهرة وبغداد، غير أنهم يفضلون ويقرون الحماية البريطانية [٢].

بالتوازى ومع تحقيق ذلك الوضع التعاقدى المتعلق بطبيعة العلاقات السياسية بين بريطانيا والكويت، كانت هناك اتفاقات منظمة لأسلوب الاستثمارات البريطانية بينهما، فقد عقد اتفاق فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ بين شيخ الكويت وشركة بترول بريطانية منحها هذا الاتفاق حق الكشف والاستغلال للغاز الطبيعى والأسفلت والبترول الخام ومنتجاته، وذلك لأراضى الإمارة كلها بما فى ذلك الجزر والمياه الإقليمية التابعة للكويت، عدا المساجد والأماكن المقدسة والمقابر، ومدة الاتفاق ٧٥ سنة، أمدت ١٧سنة أخرى عام ١٩٥١، حيث ينتهى الامتياز بذلك عام ٢٠٢٦ [٣].

مرَّ حق الامتياز هذا ببعض التعديلات سواء على مساحة المناطق التى يجرى بها البحث و التنقيب، أو على مدة الامتياز، أو على طريقة اقتسام الأرباح بين

---

(١) نفس المصدر، ص ١١١.

(٢) نفس المصدر، ص ١١٣.

(٣) محمد لبيب شقير وآخر، وثائق ونصوص ٤، اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية، حـ٢، ص٩٣، القاهرة ١٩٦٠، انظر أيضا،

Hay Robert, The Persian Gulf State, p.103, U. S . A., 1959.

الشـركات المستـغلة والكويت، ومع أنه تم التنازل عن مـساحـات من أراضى من جانب الشركة المستغلة للكويت، ومع أنـها عملت بمبدأ مناصفة الأرباح، بل تطور الأمر إلى المشـاركة من جـانب الإمارة فى تكوين وملكيـة أصول الشـركة، وصل الأمر أحـيانا إلى حد السـيطرة الكاملة فى بعض الحالات بنسـبة ١٠٠ ٪، إلا أنه بإلقـاء الضوء على البـيانات التـالية يمكن أن يتـضح لنا إلى أى حد كـانت تلك الاستثمارات مجزية فى كل الأحوال [١].

مثلا كان إجمالى دخل الخزانة البريطانية من استثماراتها البترولية فى الكويت تقـريبـا ٢٦٠ مليـون دولار سنة ١٩٥٦، ٢٨٠ مليـون دولار سنة ١٩٥٧، ٢٥٥ مليون دولار سنة ١٩٥٨، ٢٦٥ مليون دولار سنة ١٩٥٩، ٢٦٦ مليون دولار سنة ١٩٦٠، أما إجمالى اسـتثماراتها من منطقة الخليج فى مـجمل نفس السنوات كان حوالى مليارى دولار، أى بمتوسط ٤٠٠ مليـون دولار سنويا، وإذا ما تبين لنا أن سعر البرميل من الزيت الخام كان حينئذ هو (٢دولار)، وكانت الأسعار فى ارتفاع بعد ذلك التاريخ، ففى سنة ١٩٧٣ وصل السـعر إلى ١٢ دولارًا للبرميل، فلنا أن نتـصور من حـجم ذلك الفـرق فى السعـر كم الربح الهـائل ناتج الاستـثمـارات البريطانية، والذى لم يكن ليؤثر فـيها كثيرا اختلاف أسس المشـاركة والاستغلال، هذا مع وجوب الانتـباه إلى أن إحصاءات الاسـتثمار النفطى البريطـانى فى عمان وفى بعض إمارات الساحل المهادن لم تدخل ضمن هذه الإحـصائيات، حيث كان إنتاجها للتصدير متأخرا بين ١٩٦٣و ١٩٦٧[٢].

الخلاصة أنه وبالتـوازى مع معاهدة الاستقـلال بملابساتها السابق عـرضها، نظمت بريطانيا أسلوب استـمرار تحقيق استثمـاراتها فى الكويت، وقد أوضح هذا

---

(١) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٤٢٩ - ٤٣٢، انظر أيضا، عادل أمين خاكى، دكتوراه، منظمة الأقـطار العـربية المصدرة للبـترول ودورها فى العلاقات الدولية ١٩٦٨ - ١٩٧٧، ص ٢٧ - ٢٩، القاهرة ١٩٧٩.

(٢) البترول، ج. ع. م، المؤسسة المصرية العـامة للبترول، السنة الأولى، العدد الاول، يناير ١٩٦٣، ص ٢٧، ٣٠، أنظر أيضًـا، العـدد الـثـالث، يوليـو ١٩٦٣، ص ١٥، ١٩، وكذلك، شارل عيسوى ترجمة صليـب بطرس، مرجع سابق، ص ٣٦٣، وكذلك، The Economist, Vol CXCL, No. 6036 , May 2,1959, The British Petroleum Company, Facts On the 50 - 50 Profit, pp.459- 461.

المعنى رئيس الحكومة البريطانية فى رده على استفسار أحد أعضاء مجلس العموم يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٦١، كما توضح المصادر أنه قد تبودلت مراسلات رسمية بين وزارة الخارجية الكويتية والسفارة البريطانية فى الكويت عام ١٩٦٢ وذلك كإجراء وقائى لحماية التعهدات والارتباطات السابقة، خاصة فيما يتعلق باستمرار استغلال الشركات البريطانية لموارد الثروة الطبيعية، وأهمها النفط(١).

تأمين الاستثمارات البترولية:

كانت الكويت تمثل حالة نالت عناية خاصة من جانب صانعى القرار البريطانيين، فهى تمثل منطقة استثمار كبيرة لبريطانيا وللولايات المتحدة، كما أن حدودها كانت بالفعل مهددة، وذلك من واقع المنظور البريطانى، ومن جانب جيرانها الذين يملكون قوات نظامية حديثة متطورة، كالعراق مثلاً، ومن ثم رأت الحكومة البريطانية أن تأمين ذلك الموقف ضرورى فى ذلك الوقت، وطالما أن بريطانيا قررت سحب قواتها من المنطقة، فقد كان عليها بالتالى أن تؤمن استثماراتها؛ ولذلك قررت أن تتم تلك الاستثمارات فى ظل معاهدات قد يكون استمرارها أطول فى ظل استقلال ممنوح من جانبها للكويت.

وفيما يتعلق بباقى إمارات ومشيخات الخليج العربى فقد ساعدت بريطانيا أو على الأقل لم تعارض فى استقلالها، إذ إنه من واقع اتفاق بين إمارات الساحل المهادن بتشكيل اتحاد عُرف باتحاد الإمارات العربية وذلك فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨، أصبحت تلك الإمارات من واقع بنود ذلك الاتفاق، مستقلة، ولم تعارض بريطانيا، كما أن أبوظبى بزعامتها لذلك الاتحاد ترتب عليه انتهاء علاقاتها التعاقدية مع بريطانيا فى أول ديسمبر ١٩٧١ وقد كانت قطر والبحرين قد انضمتا إلى مباحثات هذا الاتحاد ومع خروجهما من المباحثات أعلن استقلالهما بالتالى، فقد أعلن استقلال البحرين فى ١٤ أغسطس ١٩٧٠ وقطر فى سبتمبر ١٩٧١، كما ساعدت بريطانيا على قمع ثورة جبهة ظفار ومكنت لحاكم مستنير فى سلطنة

---

(1) House of Commons, Op.Cit., p. 935, see also.

جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٦٢.

مسقط وعمان وهو السلطان «قابوس» من الوصول إلى الحكم فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠، وذلك للقضاء على تلك الاتجاهات الثورية[١].

فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية البريطانية فى تلك الإمارات والمشيخات التى سمحت بريطانيا باستقلالها أو لم تعارض فيه، كانت حقوق امتيازها لاستغلال البترول فى قطر لمدة ٧٥ سنة بدءا من ١٧ مايو سنة ١٩٣٥، وقد بدأ الإنتاج الفعلى هناك سنة ١٩٦٤، كما كانت هناك شركات تنقيبية فى أبوظبى، والتى أكتشف فيها البترول ووصل إلى حجم إنتاج تجارى سنة ١٩٥٩، وحجم تصدير سنة ١٩٦٣، وكان هناك بحث فى دبى وفى الشارقة، كما عثرت سلطنة عمان على البترول بكميات تجارية فى أواخر سنة ١٩٦٤، وبدا تصديره عام ١٩٦٧، وكانت مدة الامتياز للشركات ٧٥ سنة[٢].

كانت قيمة الاستثمارات البترولية كما توضحه المصادر، أولا هى وبالاشتراك مع هولندا، بنسبة ٥٤ ٪ من قيمة الاستثمارات البترولية فى إيران، وبنسبة ٤٧,٥٪ فى العراق، وبنسبة ٥٠ ٪ لبريطانيا وحدها فى الكويت، وبنسبة ٤٧,٥ ٪ لبريطانيا وهولندا فى قطر، وقد استمرت تلك النسب على ما هى عليه حتى سنة ١٩٦١ تقريبا وذلك حتى تم العمل بمبدأ المشاركة بين تلك الشركات وشركات وطنية، كالكويت كبداية مثلا، كما أنها تغيرت نسبيا بالنسبة لإيران والسعودية منذ سنة ١٩٥٧ باستقدام ما عرف بالشركات الوافدة، إيطالية فى إيران، ويابانية فى السعودية، أو حتى فى الإمارات العربية بعد ذلك، وإن كانت الولايات المتحدة كان لها السيطرة الاستغلالية الكاملة، للبحث والتنقيب والاستغلال لبترول السعودية [٣].

---

(١) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ١٨٠، انظر أيضا، سيد نوفل، مرجع سابق، ص ٤٩٩.

(2) Hay., Robert, Op.Cit, pp . 106- 109, see also,
جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٤٤٧ - ٤٥٠، وكذلك، محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص ٤٦.

(3) Middle East Studies Committee, Op. Cit, p. 5,see also,
البترول، يوليو ١٩٦٣، مصدر سابق، ص ١٥.

حققت الحكومة البريطانية مع استقلال إمارات ومشيخات الخليج عدداً من الاتفاقيات الجديدة، فقد الغيت معاهدة بريطانية فى البحرين فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٧١، واستبدلت معاهدة الحماية تلك بمعاهدة صداقة نصت على التشاور المتبادل بين البلدين، كما تم انتهاء العلاقات التعاقدية بين بريطانيا وقطر تلقائيا فى سبتمبر سنة ١٩٧٠، وذلك منذ انضمامها إلى مباحثات الاتحاد التساعى فى عام ١٩٦٨ ثم مع انفصالها عنه عام ١٩٧٠، وفى سبتمبر ١٩٧١ أُعلن بيان استقلال قطر، وبعد هذا البيان بيومين فى ٣ / ٩ / ١٩٧١ عقدت بريطانيا مع قطر معاهدة صداقة والتى بدورها ألغت معاهدتها السابقة معها، كما أُنهيت العلاقات البريطانية مع واحدة من أغنى إمارات الساحل المهادن بالبترول وهى «أبوظبى» فى أول ديسمبر سنة ١٩٧١، ليحل محلها اتفاق لا يتعارض مع وضع «أبوظبى» كعنصر مؤسس لدولة الإمارات العربية، وقد مكنت تلك المعاهدات الجديدة بريطانيا من التأكيد على متابعة استثماراتها هناك [١].

هكذا ساعدت بريطانيا إمارات ومشيخات الخليج فى الحصول على استقلالها، ولم تقف عائقا فى سبيل هذا الاستقلال، بل الأكثر من ذلك، أنها كانت توجه إلى تكوين تجمعات شبه دائمة أو دائمة، حقا كان هناك فارق زمنى بين اتفاق استقلال الكويت ١٩٦١ وباقى الإمارات والمشيخات ١٩٦٨ - ١٩٧١، وكان ذلك لاعتبارات خاصة ببريطانيا، لكنها على العموم أرادت إيجاد توازن بشكل أو بآخر مع خروجها من تلك المناطق، وذلك بعد التحقق بوضوح من إقرار ملكية حقول البترول لاصحابها والذين ستتعامل معهم لفترات تالية، وهو الأمر الذى سيضمن استمرار استثماراتها هناك، ومن واقع اتفاقات مؤكدة لهذا الوضع، والتوازن هنا والذى تسعى إليه إنما كان لإطاله أمد استثماراتها وليس لأى سبب آخر.

وإن كانت بريطانيا قد أكدت استثماراتها فى تلك المناطق بمفهوم جديد ارتبط بتحقيق الاستقلال لإمارات ومشيخات تلك المناطق، فقد كانت لها أساليبها للوصول إلى تلك النتائج، فقد قامت ببعض الإجراءات الداخلية سواء سياسية أو

(١) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٢١٥.



ثقافيــة أو تعليمية، أو تــقديم خدمات صناعيــة وتجارية وإدارية متطورة، كـما أنها وفـيمـا تم التـوجيـه إليـه، عملت عـلى حل المشاكل الحـدودية لتلك الإمـارات والمشيخات، ولكن بطريقتها الخاصــة، وأخيرا التزمت بالتدخل والدفاع عن الإمارة أو الحاكم ضد أى توترات داخلية أو تهديدات خارجيه.

المهم هنا هو أولاً تبين طبيعة تلك الإجراءات الداخليــة السياسية سواء كانت سلبية أو إيجابية، وأثرها على تحقيق الســياسة البريطانية فى تلك المناطق، وكذلك تبين دور بريطانيـا الحقيـقى فى حل المشاكل الحدودية، وأثره على ســياستهــا، أما التزامهــا الدفاعى والذى رأت أنه يمكن تحقيــقه بالاستناد على قاعــدة عمليات هى عدن، فما يهمنا أيضــا هنا هو أسلوبها فى تهيئة القاعدة لهذا الأمر، أمـا سياستها الدفاعية فـقد عمدت إلى تهيئــة عدن كقاعدة عسكرية كمـا عنيت بإنشاء أو تجديد قواعد أخرى عديدة داخل منطقة الخليج.

تنوعت طبيعة وحجم الإجراءات البريطانية والتى أتخذت داخليا فى إمارات ومشيخات الخليج لتحـقيق الأهداف البريطانية، ففيما يتعلق بتـحقيق متابعة وإدارة ناجحة لتـلك المناطق التى تحت حمايتهـا، نجدها قد نقلت مقـيميتهـا والتى كانت دائمة فى إيران، إلى البحرين منذ سنة ١٩٤٦، وذلك بعد أن كانت تمارس مهامها هناك من "بوشهر" ولمدة ١٥٠ عامًا، كانت تلك المقيمية مسئولة مباشرة أمام وزارة الخارجية البريطانية، وكانت تتبع حكومـة الهند قبل الاستقلال، كما افتتح فى كل إمارة ومشيخة وكـالة سياسية، كانت مهمتها استـشارية على المستوى الرسمى، أما فعليا فكانت تتدخل فى كل الشئون الداخلية للإمارة أو المشيخة [1].

على ذلك كـانت شئـون تلك الإمـارات والمشيـخات فـى الحقـيقـة يديرها مجــموعة من الوكـلاء السياسيـين من واقع معاهدات الحـماية، وفى تبعـية إدارية للمقـيم السياسى، وكلهم تابعون لـوزارة الخارجية البـريطانية، والواقع أنه تم نقل المقيمية سنة ١٩٤٦ إلى البحرين مع ازدياد القيمة الحيوية لتلك المناطق بعد اكتشاف

---

(1) Hay ., Op. Cit, p .92, see also

جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٢٧.

البترول بها، وكذلك مع اتخاذ البحرين منطقة قواعد عسكرية برية وجوية وبحرية مشتركة لقوات الأسطول الأمريكى والبحرية البريطانية.

كما يتضح أن مسألة الوكالات السياسية والوكلاء السياسيين لم تكن تُطبق مبكرا فى إمارات الساحل المهادن، وإنما أُكتفى هناك بوكيل وطنى، لكن مع زيادة قيمة تلك المناطق عسكريا بإنشاء مجموعة من القواعد العسكرية هناك طبق النظام السابق الذكر، واختلف الأمر بعض الشىء بالنسبة لسلطنة مسقط وعمان فقد كان الوكيل السياسى يتبع جهتين هما حكومة الهند ووزارة الخارجية، ثم أصبح الوكيل السياسى ومعه قنصل عام يتبعان الخارجية البريطانية سياسيا، وإداريا يتبعان المقيم السياسى فى البحرين، وذلك بعد آستقلال الهند والباكستان فى عام ١٩٤٧ .

وقد اختلفت نظم وأدوات الادارة السياسية فى بعض الإمارات الهامة عن باقى الإمارات والمشيخات، ولكن كانت السمة العامة لادارة الشئون الداخلية هى وبشكل غير رسمى اعتمادها إلى حد كبير على الوكلاء السياسيين، والمستشارين الإنجليز، سواء فى الطب أو الهندسة أو النقل، والزراعة، والأعمال العامة، والجمارك، وفى الأغلب كانت تدار تحت رئاسة إنجليز، كذلك إدارة الأمور العسكرية والأمنية، فكانت قوات البوليس تحت قيادة ضباط إنجليز(١).

وفى أغلب الإمارات لعب المستشارون أدواراً حاسمة، وخاصة مستشارى الحكام وذلك من حيث تدخلهم فى شئون الإمارة الداخلية، فقد كانت التنظيمات الإدارية تفرض صراحة من قبل الموظفين البريطانيين، لقد بدأ التحكم بوضوح من قبل المستشارين فى الشئون الداخلية فى كل من البحرين، وقطر، وإمارات الساحل المهادن، والكويت، وسلطنة مسقط وعمان، وجاء الاهتمام من جانب بريطانيا بمسائل التحكم تلك أولاً تجاه الإمارات التى أكتشف فيها البترول مبكرا، مثل الكويت، ثم تلتها كل من قطر وأمارات الساحل المهادن (٢) .

ومع ذلك يتضح أنه كان لإمارة الكويت وسلطنة مسقط وعمان مكانة متميزة لدى بريطانيا بدا ذلك من سماحها بقدر من حرية التصرف لكل من الإمارة

(1) Hay., Op.Cit, p.93.

(2) Ibid. pp.92, 101, 109, 115, 139.



والسلطنة فى شئونها السياسية الداخلية والخارجية، لكن كان ذلك بقدر انحصار صدور تلك التصرفات والقرارات فى دائرة حاكمى البلدين، ويبدو أن ذلك يرجع فيما يتعلق بالحالة الأولى للولاء الكامل من جانب حكام الكويت لبريطانيا، أما الحالة الثانية فقد كان سلطان مسقط يميل بطبعه إلى إدارة علاقات سلطنته الخارجية بنفسه، كما لم يجد غضاضة فى قيام البريطانيين بالتصرف نيابة عنه فى بعض علاقاته الخارجية، أو بمعنى آخر كان التفاهم بين سلطان مسقط والإنجليز قائما، ولم تكن المسألة فى حاجة لإثبات حسن الولاء الكامل من جانبه تجاههم[(١)].

كانت نسبة البترول المصدرة إلى بريطانيا من الكويت تمثل ٤٠٪ من قيمة احتياجاتها من تلك المادة، كما أصبحت الكويت باكتشاف البترول، وتدفق النقد الأجنبى إليها، قلعة رئيسية لمنطقة الإسترلينى فى الشرق الأوسط، من جانب آخر كان الكويتيون بطبعهم منصرفين بشكل أساسى لاستثماراتهم وتجارتهم دون أن ينغمسوا فى الحياة السياسية، لذلك كانت بريطانيا تفضل التعامل مع الكويت بما يرضى حكامها ما داموا متفاهمين ومستعدين لتحقيق أهداف سياستها هناك، كما أنه لا ضرر من العمل على تطويرها خارجيا وداخليا، لكن كل ذلك بالطبع فى حدود سيطرتها، كما ارتبط هذا التطور بوجود أسرة «الصباح» الحاكمة، أو فى حيز الشيوخ الحاكمين، وبدليل أنه مع أول تجربة حقيقية وديمقراطية سنة ١٩٦٥ وفى نقاش حول بعض مسائل الاقتصاد القومى الكويتى حاولت بريطانيا تصفية تلك التجربة، كما أنه وأخيرا لم تكن أى من حريات التصرف السياسية تلك داخلية أو خارجية يمكن ممارستها إلا قبل موافقة المعتمد البريطانى فى الكويت عليها، وخاصة فيما يتعلق بأية اتفاقات بترولية [(٢)].

---

(1) Ibid. p. 139 .

(٢) دار المحفوظات، ملف ٤٤٨ / ٢٠٠، مخططات بريطانيا تجاه الشرق الأوسط ١٩٦٥، هـ. ع، ص ١٣٣، انظر أيضا،

Hansard, House of Commons, Vol 644, July 17, 1961 , Ministry of Power, p . 875, see also,

جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٥٣، ٥٦ .

على العموم مارست الكويت بعض حقوقها الدولية، وذلك بعد إنتاج النفط، فقد وقّعت معاهدة للدفاع المشترك بينها وبين السعودية سنة ١٩٤٧، ثم عقدت عدداً من الاتفاقيات التجارية منها اتفاقية بترولية مع شركة يابانية سنة ١٩٥٨، فمارست بذلك علاقات خارجية، كما أنها وفى مجال إعداد أجهزتها الحكومية سُمح لها بهذه الحرية، فُشكلت من الأسرة المالكة والتجار، وتطورت هذه الأنظمة الحكومية طرديا مع اقتراب موعد استقلال الكويت، فبدأ الإعداد للمؤسسات الدستورية الحديثة، فبدلا من مجلس الشيوخ الأعلى، تم الإعداد لتشكيل مجلس وزارى كان المجلس الأعلى نواته بالطبع، وتشكيل مجلس وطنى هو مجلس الأمة، ذلك بالطبع فى إطار دولة دستورية برلمانية، لكن كل ذلك كان فى إطار الرغبة الأكيدة للتعاون الصادق من جانب بريطانيا تجاه الكويتيين، إلى حد أن الكويتيين لم يفكروا فى إثارة مسألة الاستقلال، بل إنهم حينما علموا مع بقية إمارات الخليج بنية بريطانيا الخروج من هناك طالبوها بالبقاء فى مقابل دفع مبلغ لها للبقاء والدفاع عنهم.

أما فيما يتعلق بسلطنة مسقط وإمامة عمان فقد ساعدت بريطانيا فى ضم الامامة إلى السلطنة من واقع النزاعات الحدودية بين السعودية وبين سلطنة مسقط وعمان، بشأن واحات البوريمى وعلى الخصوص منطقة «فهود» الغنية بالبترول الواقعة بين المملكة والإمامة، والتابعة للإمامة، ومن ثم فقد ساعدت فى قمع ثورة للعمانيين سنة ١٩٥٥ واستولت قوات مسقط على عاصمة الإمامة «نزوى»، وفى سنة ١٩٥٧ تجددت الثورة وتم إخمادها نهائيا سنة ١٩٥٩ بمعاونة الضباط الإنجليز والتسليح الإنجليزى المعاون، واستمرت المشكلة، وتابعت التنظيمات الوطنية فى ظفار الكفاح المسلح، لكن تم السيطرة عليها مؤقتًا، وقامت بريطانيا بتولية السلطان قابوس، والذى بدا فى إصلاحات جديدة فى سلطنته، والتى سماها بسلطنة عمان، كان هدف بريطانيا من وراء كل ذلك ضم عمان غير الموالية لها بما تحويه من مناطق غنية بالبترول إلى مسقط الموالية لها(١).

(١) نفس المرجع، ص ٢٨٠ - ٢٨٣.

كانت العلاقات البريطانية مقصورة على سلطنة مسقط حتى سنة ١٩٥٨، فى حدود علاقات تجارة وصداقة، إلى أن ضُمت عمان إلى مسقط من واقع احتلال عاصمتها «نزوى» وتأكيد تلك السيطرة نهائيا سنة ١٩٥٩، فقد ضُمت «نزوى» بشكل نهائى فى تلك السنة مع تحطيم المقاومة العمانية، وكانت العمليات المعاونه الإنجليزية لمسقط قد استدعت إبرام أول اتفاق عسكرى بين البلدين سنة ١٩٥٨، والذى تم إعلانه سنة ١٩٦٣ بعد أن كان سريا، وهذا وقد تم الإشراف على أمور تلك السلطنة من جانب بريطانيا بنفس الأسلوب المتبع مع باقى إمارات ومشيخات الخليج[١].

إذن كانت السمة العامة للسياسة البريطانية لتحقيق أهدافها فى الخليج، هى فى الواقع وبشكل غير رسمى التدخل بأكبر قدر ممكن فى الشئون الداخلية لإمارات ومشيخات الخليج، وكانت من ضمن التوصيات التى مرت بنا، ضرورة تسوية المشاكل الحدودية لتلك الإمارات والمشيخات، وكانت بالطبع لها إجراءاتها بهذا الصدد، والتى سنذكر منها على سبيل المثال واحداً من الأمثلة، وذلك بالقدر الذى يلزم دراستنا، وبما يوضح معنى ذلك التدخل ونتائجه.

يتضح ذلك المثال من مشكلة البوريمى بملابساتها، والتى يجدر إيضاح النقاط الأساسية التالية لفهم الأهداف البريطانية من التدخل فى تلك المشكلة، أولاً تمت إثارة تلك المشكلة من جانب بريطانيا وليس من أى جانب من أطراف المشكلة، ثانيا تم ذلك بعد ظهور مؤشرات عن وجود بترول فى منطقة النزاع وهى منطقة فهود، ولذلك كان الأشكال حول أى الأطراف مسقط وعمان وأبوظبى - وهم أغلبهم تحت النفوذ البريطانى - أحق بالبوريمى، أم للسعودية والتى هى أيضًا تحظى بتعاطف من الولايات المتحدة، ثالثا استمرت تلك المشكلة من سنة ١٩٤٩ وحتى سنة ١٩٧١ انتهاء فترة دراستنا دون حل معقول، بل عنوة، بفرض الأمر الواقع باحتلال بريطانيا للواحات وذلك أواخر سنة ١٩٥٥[٢].

---

(١) نفس المرجع، ص ٢٩٧.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٥٦، وكذلك استمر النزاع على تلك الواحابت حتى سنة ١٩٩١، والذى لم يتم حله إلا مع بدايتها.

إذًا فقد فُرضت هذه المشكلة من جانب بريطانيا، وكان الهدف الأساسى هو تأمين مناطق استغلال البترول لبريطانيا، ومرت المشكلة بأطوار، نزاع من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٤، واتفاق تحكيم، فى فترة تهادن سنة ١٩٥٤، كان أهم ما فى اتفاق التحكيم هذا السماح باستمرار التنقيب عن البترول فى مناطق النزاع مناصفة بين الشركات البريطانية والأمريكية، حتى يتم حل المشكلة، ثم الاستيلاء على الواحات بشكل مؤقت لصالح أبوظبى ومسقط، بل أُدخلت قطر ضمن الاستشكال وذلك بضم «خور العديد» الواقع بين قطر وأبوظبى لمناطق النزاع.

ترتبط بهذه القضية قضية أخرى متعلقة بضرورة ضم إمامة عمان - والتى لم تكن على تفاهم مع بريطانيا - إلى مسقط، والذى كان بدون هذا الضم لا معنى لإثارة مشكلة البوريمى من الأصل، ولاتجاه إمام عمان "غالب بن على" تحت سيطرة وتوجيه شقيقه للجانب السعودى، وهو ما يعنى خروجه عن السيطرة أو النفوذ البريطانى، وكان لا بد من ضم الإمامة سريعًا، وتم ذلك فيما مر من احداث تم عرضها(١).

من الإجراءات التى اتخذتها بريطانيا إزاء الشئون الداخلية للأمارات والمشيخات، وما قامت به من تسويات حدودية، يمكن أن نلمس بوضوح، أنها عمدت إلى التدخل فى الشئون الداخلية لتلك الإمارات والمشيخات، ولكن كل بقدر طبقا لأهميته الاستثمارية لديها، وكلٌ طبقا لوضعه الحيوى العسكرى، كذلك كل من كان قانعا برعايتها أضفت عليه مزيدًا من الرعاية والحصانة، كما أن كل من كان غير مهدد فعليا بقوات نظامية حديثة على حدوده، لم يكن يستحق إلا قليلا من المتابعة فيما يتعلق بدعمها العسكرى له(٢).

من ثم يمكن القول مجازا أن هناك أمارات تم تطويرها داخليا أسبق من غيرها، بينما تأخر تطوير بعض الإمارات الأخرى لأنه لم تكن لها نفس درجة

---

(١) فشلت الشركات فى اكتشاف البترول فى منطقة فهود حتى سنة ١٩٦٧، حتى نجحت كل من شركة «شل» و«بارتكس» العالميتين فى أكتشافه فى تلك السنة، انظر إبراهيم شداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية، ط١، ص١٦٥، قطر ١٩٨٥.

(2) Hansard, House of Commons , Vol 633, Jan 30, 1961, Persian Gulf Protectorates, pp. 592 - 593 .

الأهمية، تمثل ذلك فى إمارات الساحل المهادن، كما برزت مشكلات فى مناطق أخرى بمجرد بروز احتمال تفجر البترول بها، كإمامة عمان، ومن هنا يثار تساؤل حول معنى تلك التسويات، سواء تسويات البوريمى، أو غيرها، فهى مشاكل لم تبرز إلا مع احتمالات أو وجود البترول، كما كان إبرازها يعنى إثارة مشاعر انعدام الثقة بين تلك الإمارات، كما أنها من ناحية أخرى كانت إحدى عوامل الضغط على كل أطراف المشكلة، السعودية، وأبوظبى، ومسقط، وقطر، وقت احتياج الضغط عليها للمساومة، ولكن كلٌ فى توقيته المناسب، وكان الضغط سيأتى من جانب بريطانيا ولمصلحتها بالطبع.

على هذا النحو عملت بريطانيا على إعداد القاعدة «عدن» كقاعدة عمليات لتنفيذ عملياتها العسكرية، فى كل أنحاء الخليج، وقد قوى هذا الاتجاه بالطبع بعد فقدان قواعدها فى منطقة القناة، خاصة أنه صاحبها تدفق تيار القومية العربية فى أنحاء العالم العربى، ونعنى هنا بإجراءات الإعداد، الإجراءات التى اتخذتها نحو الأوضاع الداخلية فى المستعمرة وفى محميات الجنوب بل ونحو اليمن الشمالى، وخاصة نحو النظم السياسية القائمة هناك فى سبيل إقرار سيطرتها على تلك القاعدة أولاً لإدارة الاستثمارات البريطانية فى الميناء العدنى، ثم لتحقيق الاستقرار للقاعدة العسكرية(١).

اتضح أن بريطانيا عملت على أن يكون وجودها فى اليمن الجنوبى شرعيا، وذلك عن طريق معاهدات أبرمتها مع الحكام المحليين، وتطورت بمعاهداتها من معاهدات صداقة وتجارة، إلى معاهدات حماية، ثم معاهدات استشارة، أما عدن فقد ضمتها إليها ضمّاً مباشراً باعتبارها مستعمرة بريطانية.

استطاعت بريطانيا أن تعقد معاهداتهابسهولة مع حكام الجنوب من واقع إقناعها لهم بمطامع إمام اليمن فى ضم الجنوب إلى الشمال، كانت معاهدات الحماية تلك أبدية، مُقيدة للمحمية أو الإمارة بعدم الدخول فى أية علاقات خارجية، مع سلبها تحكمها فى أراضيها، وعدم الدخول فى اتفاقيات عدا مع

(1) Hickinbotham, Tom , Aden, p. 231, London, 1958, see also, Hansard, House of Commons, Vol 569, 1957, Aden Colony, p. 974.

بريطانيا أو بعلمها، وذلك مقابل راتب سنوى يدفع للحاكم أو شيخ القبيلة، وتطورت الأمور إلى العمل بنظام الاستشارة، على أساس تعيين مستشار بريطانى مقيم له أن يتدخل فى كل الأمور عدا ما هو متصل بالديانة الإسلامية والعرف القائم، وكان المستشار هو الحاكم الفعلى للمحمية، وكانت معاهدات الاستشارة تلك أبدية[1].

إذن فقد طورت بريطانيا من علاقاتها بمحميات ومشيخات الجنوب العربى، من علاقات صداقة وتجارية، إلى حماية فاستشارة، بالطبع كل ذلك وعدن لها وضع منفصل إذ إنها مستعمرة كانت تحت الضم والحكم المباشر لحكومة الهند، ثم من بعدها أصبحت تبعيتها مباشرة للحكومة البريطانية، ثم جاءت الصورة التالية للعلاقات، بأن حاولت بريطانيا تشكيل اتحاد يضم كل تلك المشيخات والمحميات لتتعامل معه على أساس معاهدة تعقد بين الطرفين حول العلاقات المستقبلية، وقد بدأ الاتجاه إلى تنفيذ تلك الفكرة منذ سنة ١٩٥٤ لكنها توقفت، وكانت هناك محاولة لإحيائها سنة ١٩٥٦ وتوقفت بسبب أحداث السويس، وفى المرة الثالثة تم تحقيق هذا الاتحاد، فى شكل اتحاد فيدرالى يضم كل المشيخات والمحميات المرتبطة مع بريطانيا بمعاهدات وقد قوبلت تلك الإجراءات باستحسان كبير من بعض مواطنى عدن والمحميات، وقد أُعلن هذا الاتحاد باسم اتحاد إمارات الجنوب العربى وذلك فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٩[2].

نص دستور هذا الاتحاد على إنشاء مجلس اعلى يختص بالشئون التنفيذية الاتحادية، كذلك إنشاء مجلس للاتحاد يختص بالمسائل التشريعية بالاشتراك مع المجلس الأعلى، حيث يقوم المجلس باقتراح التشريعات ويجب موافقة المجلس

---

(1) The Royal Institute of International Affairs, A Documentary Record, The Western Powers and the Middle East, pp.33 - 34 , London, 1959,see also,
أحمد عطية المصرى ، دكتوراه، الحركة الوطنية فى اليمن الجنوبى، ص ٧٢ - ٧٥، القاهرة ١٩٧٨.

(2) Hansard, House of Commons, Vol 584 , March 20, 1958, Aden , p.1417, see also.
عبد القوى مكاوى، اليمن الجنوبى إلى أين، ص ٥٥، القاهرة، إيداع ١٩٨٧، وكذلك، محمد حافظ غانم، العلاقات الدولية العربية، ص ١٥٣ - ١٥٤، القاهرة، ١٩٦٧.

الاتحادى عليها، كما أنه على المجلس الاتحادى أن يعدها بطريقة مقبولة، على أنه قد طرأ تعديل جديد على الدستور، خاصة بعد إعلان ضم عدن لذلك الاتحاد فى ٢٨ يناير سنة ١٩٦٣، وقد قضى هذا التعديل بأنه يجوز لبريطانيا أن تقرر فى أى وقت إخراج عدن أو أى جزء منها من نطاق الاتحاد، كما جرى تعديل على تشكيل المجلس الأعلا طبقا لهذا الضم، بحيث يكون به ممثل لكل ستة أعضاء من المجلس الاتحادى، كما يُشكل المجلس الاتحادى من ستة ممثلين عن كل عضو فى الاتحاد، فيما عدا عدن التى يُمثلها ٢٤ عضوا، يختارهم المندوب السامى البريطانى[1].

أما دستور مستعمرة عدن فكان قد أقر أن المندوب السامى البريطانى لعدن ومحميات الجنوب العربى، هو الرئيس الإدارى الأعلى، وتجب موافقته على كل تشريع يُنفذ فى المستعمرة، كما نص دستور المستعمرة على تكوين مجلس وزراء من سبعة وزراء، يُسمى أحدهم رئيس الوزراء، يُعيِّنه المندوب السامى، كما يقوم بتعيين باقى الوزراء بترشيح من رئيس الوزراء، كذلك تكوَّن مجلس تشريعى، من ١٦ عضوا، يعين المندوب السامى ستة منهم، ويقوم المندوب السامى بالتشريع بموافقة المجلس التشريعى، لكن ليس من اختصاص هذا المجلس مطلقا بحث قضايا المرافق العامة، والسياسة الخارجية، والدفاع، والأمن، والمسائل التى هى من اختصاص النائب العام[2].

كانت تلك هى طبيعة التنظيمات السياسية حينئذ، وكان أسلوب الإدارة يجرى بالطبع تبعا لما تم من تنظيم لسلطات الاختصاص، ولكن كيف نُظمت العلاقة بين بريطانيا وبين ذلك الاتحاد، سواء قبل أو بعد انضمام عدن له، لقد تم ذلك طبقا لمعاهدة حماية وصداقة أبرمت مع بريطانيا سنة ١٩٥٩، ومعاهدة أخرى بعد انضمام عدن للاتحاد وقعت فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٢[3].

---

(1) C.O., Accession of Aden to the Federation of South Arabia, Aug ., 1962, also, Economist, Air Edition, Aug. 25, 1962, Base of Trouble, p.670.

(٢) محمد حافظ غانم، مرجع سابق، ص ١٥٠ - ١٥٥

(٣) أحمد عطية المصرى، مرجع سابق، ص ٨٦.

أكدت كل من المعاهدتين على اختصاص بريطانيا بإدارة العلاقات العامة الخارجية للاتحاد، وأكدت لها حق الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فى عدن، وبوجوب تنفيذ الاتحاد لنصائح الحكومة البريطانية، فى مقابل تقديم بريطانيا المعاونة فى الدفاع والتنمية، وتحقيق الاستقلال للجنوب العربى كله، كذلك تصريف شئون الاتحاد الداخلية من تنمية اقتصادية وإدارة قوات، كذلك إعطاء بريطانيا الحق فى الموافقة على دخول أية محمية من عدمه فى الاتحاد، وخاصة المحميات الشرقية، وذلك تحسبًا لاكتشاف البترول بها، بحيث يكون من الممكن لبريطانيا جعلها بمعزل عن الاتحاد للاستفادة منها بمعزل عن أى قيود، كما أكدت الاتفاقية الثانية على عدم الانتقاص من سيادة بريطانيا على عدن والتى ستبقى مستعمرة كما هى رغم انضمامها للاتحاد(١).

بقى أن نوضح أن ٧٦٪ من أهل عدن قد قاطعوا انتخابات المجلس التشريعى للمستعمرة، كما أن المباحثات حول الاتحاد الفيدرالى تمت فقط مع السلاطين والأمراء والشيوخ، وليست مع ممثلى الشعب العدنى، كما أن بادرات الاستحسان لهذا الاتحاد جاءت من جانب الوزراء الفيدراليين فقط، لهذا فإن النقابات فى عدن، من خلال اتحاد عدن التجارى كانت فى سبيلها إلى الدعوة لمظاهرة ضد المقترحات الدستورية والتى وافق عليها وزراء المستعمرة، كما أن القيادة البريطانية فى عدن أستخدمت أقصى وسائل العنف على الحدود بين الشمال والجنوب لاقرار الهدوء بين محميات الجنوب ودعما لتلك القيادة فقد أدمج معها مركز قيادة قبرص، ليصبح مركز قيادة عمليات الخليج مقره الرئيسى عدن(٢).

---

(١) نفس المرجع، ص ٨٤، أيضًا،
قُصد بحدود محميات عدن فى العرف البريطانى، شرقًا سلطنة مسقط وغربا عمان وشمالا اليمن والمملكة السعودية،
أما محميات الجنوب العربى فهى ٢٥ محمية هى المحميات الشرقية ومنها حضر موت الساحل والداخل والسلطنة الكثيرية، والمحميات الغربية، ومنها لحج والعوالق السفلى والعليا.

(2) Hansard, House of Commons, Vol 584, March 20 , 1958, Aden, p. 1417 see also,Vol 640, May, 1961, Aden Protectorate Federation pp.228 - 229, and also, Vol 650, Nov. 30, 1961 , Aden Constitution , pp .609- 610, and , Vol 663, July 17, 1962, Federation of South Arabia , pp. 213- 214, see also, Darby., Phillip, Op- Cit, p125.

وبمثل تلك الأساليب نفذت بريطانيا سياستها فى الجنوب العربى، وطورت من أساليبها التى أستخدمتها فترة طويلة هناك مُسيطرة على الأوضاع، فحولت شكل الحماية الأبدية لتتمشى مع ظروف العصر، وذلك كما تبين من خلال تشكيل إتحاد فيدرالى يضم كلا من محميات الجنوب والمستعمرة بعدن بشروط مكنتها بنفس القدر من السيطرة على الوضع الداخلى هناك، كما أن الأمر لم يخل من استخدام العنف أحيانا لفصل الشمال عن الجنوب، وتوفير المناخ لها لتتحرك بهدوء بين مشيخات ومحميات الجنوب العربى.

مع كل ذلك فإن الساسة البريطانيين لم يكونوا متغافلين عن الأوضاع الحقيقية التى فرضت نفسها على مسرح الأحداث فى اليمن سواء شماله أو جنوبه وخاصة منذ ثورة الشمال، ومن ثم فإن القرارات البريطانية عمدت إلى إيجاد البدائل الممكنه لتحقيق مصالح بريطانيا الحيوية فى الخليج، ومنها إعداد القواعد العسكرية التبادلية بحرية وجوية وبرية، أو تجديد بعض القواعد القديمة، وذلك فى البحرين، وفى الشارقة، وفى مسقط، وفى قطر(١).

مما سبق عرضه حول السياسة الخارجية البريطانية، اتضح أنها كانت تعنى خاصة بتحقيق أكبر قدر من النجاح التجارى والاستثمارى فى كل أنحاء العالم، ثم تحقيق دور عالمى متميز لها بين الدول الكبرى، وكلا الهدفين كان مرتبطا فى نجاحه بنجاح الهدف الآخر، ومع نهاية أربعينيات القرن العشرين، وضعت بريطانيا نصب عينيها أن يتم تحقيق هذين الهدفين من خلال تقوية روابطها بالولايات المتحدة الأمريكية، والعمل على إحياء ارتباطها على الدوام بدول الكومنولث، مع عدم قطع صلتها بأوربا، لكن، وفيما يبدو، أنها لم تنجح فى تحقيق ذلك إلى حد كبير.

كان لمتغيرات المحيط الداخلى مجال تشكيل تلك السياسة، وللمتغيرات العالمية، آثار حاسمة فى تغيير أهداف السياسة البريطانية، وقد تبين أن تلك الأهداف قد تقلصت إلى الحد الأدنى منها مع نهاية فترة الدراسة، فهى قد بدأت فى التنازل مضطرة عن دور عالمى، ولفشلها عن الاضطلاع بهذا الدور، ظهر ذلك

(١) سيد نوفل، مرجع سابق، ص ٤٢٩، وكذلك، جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٣٣١.

فى تخليهـا عن مناطق شاسعـة كانت تحت سيطرتهـا، ثم اتجاهها لتـقليل روابطها بدول أوربا ودول الكومنولث، بل أن قيـمة وجود دور لها من خـلال «الناتو» كان أمرًا مشكوكا فى جدواه.

لكنها كانت مصرة من بين كل ذلك على إطالة أمد وجودها فى منطقة شرق السويس، فى الجنوب العربى وفى الخـليج، على الاقل لتنظيم علاقاتها المستـقبلية مع دول تلك المنطقة، أو بمعنى آخر تنظيم استثـماراتها هناك، والذى كان مردودها يمثل جـزءا هاما من دخلها الـعام، والذى كان يعنى أيضـا عاملاً هامـا مؤثرًا فى تحقيق الأمن القـومى البريطانى، وقد اتضح مما سبق عرضـه أن الأمن القومى كان يستلزم دفـاعًا قادرا، والذى تطلب اقتصـادًا قويا، كان العمل على ضـبطه يجرى بإصرار طوال فترة دراستنا، كما استلزم الأمر أيضا تطورًا تقنيا عاليا، تبين أنه ليس على المستـوى المطلوب، وحتى لو أن بريطانيا أملت فى تغـطية سلبيتـها تلك عن طريق الولايات المتحدة، فلـم يكن هذا أمرًا مؤكدا؛ لأن معنى الدعم هنا مـساعدة بريطانيا على مشاركة الولايات المتحدة سيطرتها المنفردة على شئون العالم.

وقد رجحنا أن الساسة البريطانيين كانت قد ترسخت لديهم القناعة بضرورة تغيير أهداف سياستهم الخارجيـة، وقد كانت تلك سياسة عامة طبقت على مناطق السيطرة البريطانية فى العالـم، ومن بينها بالطبع منطقتى الجنوب والخليج العربى، وهو ما يعنى أن ما أعلنتـه عن نيتها فى سحب قـواتها من الخليج العربى فى سنة ١٩٦٨ مع فترة سماح حتى نهاية سنة ١٩٧١، كـان قد تقرر قبل ذلك بفترة، منذ بداية العقد السابع، وربما تقرر قبل ذلك بفـترة ليست بالقليلة مايُهم أن تلك الفترة من بداية السـتينيات وحـتى خروجهـا من الجنوب والخليج العربى كـانت متـاحة لتحقيق أكبر قدر من الاستثمار الجـارى والمستقبلى، وهى فترة سمح لها بها تحديدا - من جانب الولايات المتحدة - لترتيب شئونها المستقبلية استثمارية أو غيرها.

وقد أوضحت بعض المصادر أن الوجود البريطانى فى منطقة الخليج والجنوب العربى ترتب لخدمة أهداف المخطط العام لقوات شمال الأطلنطى من خلال القاعدة العسكرية فى عـدن، وهى فكرة معقولة إلى حد كـبير، ذلك إضافـة لأهمية ذلك الوجود فى عدن باتخاذها قاعدة انطلاق لردع أى توترات فى الخليج.



لقد تبين لنا أن قيمة الدخل السنوى للخزانه البريطانية فيما بين سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٠، كان بمتوسط ٤٠٠ مليون دولار سنويا، وهو ما تم رصده من إحصائيات، وذلك بخلاف الاستثمارات البريطانية فى بترول سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى باقى الاستثمارات الأخرى وعمليات التجارة.

كما أن الاستثمارات فى المستعمرة عدن، والميناء العدنى، لم تكن قليلة، فمع ما تبين من أنه كان يمُر على ذلك الميناء حوالى ٤٧٠ سفينة نقل شهريا، وهو معدل ثابت تقريبا، لم يقل إلا مع أزمة السويس، إذ وصل فى ذروة الأزمة إلى ٩٣ سفينة، كانت السفن المارة تلك فى حاجة إلى تموين بترولى، ويتم عن طريقها عمليات التبادل التجارى، كما أن عملية نقل المسافرين كانت تمثل استثماراً، بالإضافة لزراعة الأراضى هناك بالمحاصيل النقدية مثل القطن الذى استُغل جيدا، لاتضح أنها كانت استثمارات ذات قيمة كبيرة فى الجنوب العربى[1].

وهنا بالضرورة يثار سؤال، وهو لماذا خرجت بريطانيا من الخليج وعدن، وللإجابة على ذلك السؤال يمكن القول أنها قبل خروجها استخدمت كل حنكتها السياسية فى التأكيد على استمرار استثماراتها هناك، ذلك من جهة، والأهم من ذلك، من جهة أخرى، أنها لوكانت استمرت فى اصرارها على تحقيق دور عالمى بوجود قواتها موزعة فى كل أنحاء العالم، فإن تكلفة ذلك الوجود، مع تكلفة الإستراتيچية الكلية لها، كانت ستجهضها لتهبط بها من قوة من الدرجة الثانية أو الثالثة إلى قوة من درجة متدنية، خاصة مع المتغيرات السابق عرضها، ومع افتراض الغرب لتهديد قائم من جانب الاتحاد السوفيتى، ومع تطور السوفيت التقنى السريع، كان على بريطانيا إما أن تستمر فى عدن والخليج، أو القول الاصح، فى مناطق سيطرتها التقليدية كلها وتخسر كل شىء، أو أن تُلملم شتات ذاتها وتتساير مع الوضع الجديد.

على ذلك وكما اتضح كانت أهداف السياسة البريطانية فى الجنوب والخليج العربى إنما تعنى بتحقيق أستثمارات لها هناك، ثم القيام بدور مؤثر لخدمة أهداف

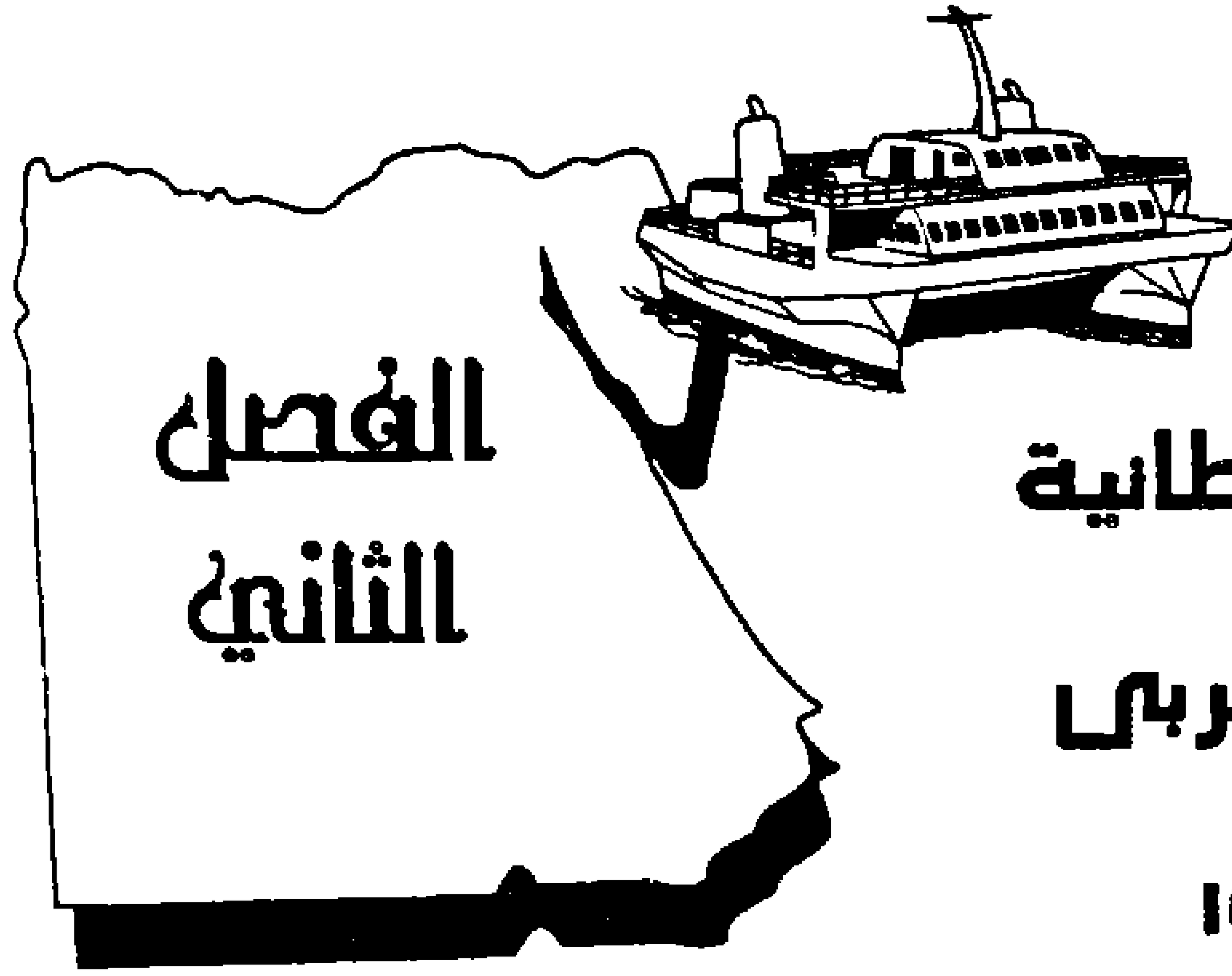
---

(1) C.O., Colonial Report, Aden, Abyan Scheme, 1951, p. 84.

قوى شمال الأطلنطى، أما الحديث عن تطورات لـلنظم السياسية هناك، وحتى لو كانت فى أعلى درجـاتها، وهو أمر غيـر حقيـقى، فلا غرابة أن تم بدرجة مـعينة وبقدر توفير المناخ المناسب لتحقيق وتنفيـذ السياسة البريطانية هناك بسهولة، بدليل أن أى تنظيم أو إجـراء سياسى، لـم تكن تـتم إجازته فى النهايـة إلا من حاكم أو مستـشار أو وكيل سياسى أو مـعتمد سياسـى إنجليزى، وإلا لن يُجاز أى تطور أو تنظيم.

بعد ذلك العرض والتقييم، يثـار عديد من التساؤلات، أهمها، إلى أى حد كان الاقتصاد البريطانى قاصـرًا عن أن يُعد بريطانيا للقيام بدور عالمى كانت ترغب فى تحقـيقه، وهو ما سـيقود إلى البحث بـالتالى عن حجم الخلل الاقتـصادى فى بريطانيا، ثـم آثاره المباشرة على ذلك الاقـتصاد، ومـا هو انعكاس ذلك إذن على قراراتهـا الخارجية الـكلية، وعلى ذلك ومرتبطا بالعـامل الاقتصـادى ما هو شكل السياسة الدفـاعية، وأهدافها، وتطبيقـاتها،والتى أدت إلى قرارات من النوع الذى عرض فـى السيـاسة الخـارجيـة، وما هو أثر دور الولايات المتـحدة الفـعلى على السياسة الخارجية البريطانية، ثم ما هو دور الاتحاد السوفيتى؟.

وهل كـان للقـوى الوطنيـة فى منطقـة الخليج والجنوب العـربى، والقـوى العربية، دور مؤثر على قرارات صانعى السيـاسة البريطانية، تلك كلها تساؤلات، بالإجابة عليها يُرجى أن تُكوَّن وجهات نظر متفقة أو متضادة حول طبيعة ما حدث فى شرق السـويس فيما بين سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٧١ من جـانب بريطانيا ومن جانب كل من له صلة بالأحداث التى جرت هناك،والتى من خلالها يمكن عرض محصلة تلك الأحداث على وجهها الصحيح.



السياسة الدفاعية البريطانية في منطقة الخليج العربي وعدن من ١٩٥٧ - ١٩٧١

- الدراسات غير الرسمية لرسم سياسة دفاعية جديدة.
- المرحلة الأولى من مراحل بلورة السياسة الدفاعية:
  - مشروع «دنكان سانديز» الورقة البيضاء لسنة ١٩٥٧.
- المرحلة الثانية:
  - مقترحات اللجنة الحكومية في وزارة ماكميلان سنة ١٩٥٨.
  - مقترحات رئاسة أركان حرب الإمبراطورية البريطانية ١٩٥٩.
  - الدروس المستفادة من عملية الكويت يونيو ١٩٦١.
  - الأوراق البيضاء من سنة ١٩٦٢-١٩٦٦.
- المرحلة الثالثة:
  - استمرار إجراءات تطوير القوات المسلحة البريطانية.
  - اتفاقيات ما يتعلق بنظام الدفاع بعد الانسحاب.
  - الانسحاب من عدن ومن منطقة الخليج.
  - أوضاع القوات البريطانية والأمريكية في المنطقة قبيل الانسحاب - وبعده.

جاء الاتفاق على تحقيق سياسة بريطانية موحدة من جانب الحكومة البريطانية متأخراً وذلك تجاه مناطق سيطرتها فيما وراء البحار وخاصة فى منطقتى الخليج والجنوب العربى بعد أزمة السويس وكما ترجح جاء حول منتصف فترة الستينيات من هذا القرن فقد تم تحقيق الأهداف السياسية هناك وقبل ذلك التاريخ فى خطط مستقلة اضطلعت بها الوزارات المعنيه وهى وزارتا المستعمرات والخارجية.

الدراسات غير الرسمية لرسم سياسة دفاعية جديدة:

غير أن الوصول إلى تحديد متطلبات وأهداف سياسة دفاعية تجاه تلك المناطق والسعى إلى تنفيذها جاء أسرع على اعتبار أن النجاح فى تنفيذ أهداف بريطانيا فى منطقة الخليج كان يحققه الدفاع فى المقام الأول وذلك على الأقل فى فترات ما قبل الاستقرار على سياسة عامة إزاء تلك المناطق كما أنه من جانب آخر كانت هناك علاقة وثيقة بين الدفاع والسياسة الخارجية من واقع توافر أدواته لتحقيق أهدافها فرض ذلك الحاجة إلى المساعدة العسكرية من جانب بريطانيا وذلك مع أحوال الإمارات والمشيخات والحكام والأمراء والنزاعات بينهم والمشاكل الحدودية القائمة بل والأحرى مع احتياجات خطط الدفاع الأمريكية فى تلك المناطق من خلال الوجود البريطانى الذى كان قائمًا حينئذ هناك.

من ثم كانت الحاجة إلى خطط دفاعية محكمة تنفذها أسلحة ومعدات قادرة ألزم للوصول إلى أهداف السياسة الخارجية البريطانية فى تلك المنطقة والتى شملت بالطبع تحقيق دور بريطانيا ضمن التزامات دول منظمة شمال الأطلنطى وبالتإلى رغم كل الإجراءات الأخرى المصاحبة للدفاع من تحرك سياسى أو ثقافى أو تعليمى أو صحى فإن الدفاع كان هو الأقدر على تحديد المدى الذى يمكن أن تصل إليه أهداف السياسة الخارجية وتنفيذ تلك الأهداف.

على ذلك تتابعت خطوات الإعداد لسياسة دفاعية إزاء تلك المناطق من خلال محاولات أولا من جانب المستويات غير الرسمية البريطانية اتضح ذلك من الدراسة التى أجرتها مجموعة «شيتهام هاوس» وكانت مقترحاتها فيما يتعلق بالدفاع تتلخص فى أنه لكى تتم حماية المصالح الأوروبية والبريطانية فى الشرق

الأوسط إنما يجب أن يكون ذلك بالاشتراك بين بريطانيا ودول أوربا الغربية هذا باستثناء مناطق الخليج والجنوب العربى والتى يجب أن يكون الدفاع عنها مقتصراً على بريطانيا باعتبارها مناطق مصالح خاصة بها والتى يستلزم لحماية حكامها ومشيخاتها ضرورة وجود قوات جاهزة فى مكان قريب للأحداث مثل عدن.

قبل الانتقال لإيضاح السياسة الدفاعية البريطانية فى منطقة الخليج والجنوب العربى يجدر أن نوضح أنه يتلاحظ من تلك الدراسة والتى سبق أن تم عرضها فى الفصل الأول أنها افردت مساحة ضئيلة بين صفحاتها لمسألة المقترحات الدفاعية بينما وضح العكس فيما يتعلق بمقترحات أخرى غير الدفاع، تمثلت فى أهمية الانتباه لحل المشاكل الحدودية وأهمية إعطاء الاستقلال لإمارات ومشيخات المنطقة وأهمية التواجد البريطانى ثقافى وتجارى فى المنطقة ثم لأهمية إبرام معاهدات جديدة توفر صلاحيات أكبر دفاعية واستثمارية وهى بترتيبها وبحجمها هذا إنما كانت تعنى التوجيه إلى تحقيق أهداف بريطانيا إما عن طريق القوة أو عن طريق التلويح بتلك القوة فى الأغلب وذلك مع تقديم خدمات مطلوبة من جانب حكومات المنطقة.

المرحلة الأولى من مراحل بلورة السياسة الدفاعية:

ثانيا فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية فى مستوياتها الرسمية فقد تبلورت وكما سيتضح لاحقًا فى مجموعة من الخطوط الأساسية اتخذت شكلها الواضح بعد مرورها بمجموعة من المحاولات خلال عدد من المراحل الزمنية ومع أن سمات ماتبلور فى كل مرحلة كان متناقضًا مع سمات المرحلة التى تليها إلا أن فكر صانعى القرار فى كل مرحلة أضاف أساسًا فى بناء تلك السياسة مضافًا للمرحلة التى تليها بل إن الأحداث التى جرت فى كل مرحلة فرضت مزيدًا من الإضافات فالسياسة الدفاعية شأنها شأن السياسة الخارجية وإن كان السعى إلى تحقيق متطلباتها تم أسرع إلا أنها لم تتخذ شكلها النهائى إلا بعد اتخاذ الحكومة البريطانية قرار الجلاء عن مناطق الجنوب والخليج العربى وتفسير ذلك واضح سبق أن تم إيضاحه فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد استقرت سياسة بريطانيا العامة بعد اطمئنانها إلى

أن استثماراتها مؤمنة وبعد تطور الوضع فى تلك المناطق ليكون متمشيا مع مخططاتها الآنية والمستقبلية.

فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من مراحل تشكيل تلك السياسة كان هناك اتجاه يعمل بضرورة تحقيق الأهداف فى تلك المناطق بالعمل العسكرى مع نبذ أسلوب العمل من خلال حرب تقليدية وهو الأمر الذى كان يعنى بضرورة استخدام وسائل غير تقليدية من صواريخ وغيرها بالتنسيق مع عمليات القصف الجوى على أن تتم عمليات برية فى أضيق الحدود مع ذلك الاستخدام وقد استدعى ذلك الأسلوب ضرورة تخفيف حجم القوى التقليدية ورؤى أن يتم ذلك عن طريق إلغاء نظام الخدمة الإجبارية وفى المقابل كان لا بد من توافر قوات مع صغر حجمها على درجة عالية من الكفاءة مع نقل جوى كفء وبعيد المدى وقد كانت أهم مبررات اتخاذ ذلك الاتجاه هو محاولة توفير النفقات الدفاعية(١).

شغل هذا الاتجاه مرحلة قائمة بذاتها بدأت فى يناير ١٩٥٧ ويمكن اتخاذ سبتمبر ١٩٥٨ نهاية لها مع أن آثار هذا الاتجاه امتدت لفترة طويلة اما الاتجاه الآخر والذى كان متناقضًا مع الاتجاه الأول فقد رَفض تمامًا الأخذ بفكرة التخلى عن القوى التقليدية خاصة الأرضية وبضرورة العمل كاملا بالأسلوب التقليدى للعمليات وإن كان هذا الاتجاهَ قد اتفق مع الاتجاه الأول فى أهمية إلغاء الخدمة الإجبارية كما تراجع الاتجاه الأول لصالح الاتجاه الثانى فى أهمية استناد العمليات والقوات على قواعد فى المنطقة سواء كان ذلك فى عدن أو فى منطقة الخليج وذلك حتى الوقت الذى يجب فيه التخلى عن تلك القواعد وقد شغلت تلك المرحلة الفترة من سبتمبر سنة ١٩٥٨ إلى يوليو ١٩٦٦.

من هنا برز الاتجاه الثالث أو المرحلة الثالثة التى بدأت مباشرة بعد المرحلة الثانية وحتى الانسحاب من منطقة الخليج العربى وقد تمثلت فى التوجيه إلى تحقيق الأهداف البريطانية بالعمل العسكرى عن طريق الإقلال الكبير من الاعتماد على قواعد أرضية مع الاستناد إلى قواعد عائمة مع استخدام احتياطى مركزى أعيد

---

(1) Darby., Phillip, British Defence Policy East of Suez 1947 - 1968, p. 101, London, 1973.

تنظيمه وتمركزه فى بريطانيا ومتمركز هناك، أو من بعض القوات البريطانية المخصصة لجيش الراين وذلك باستخدام وسائل نقل ذات مدى بعيد، وبالاعتماد أيضًا على قواعد ارضية فى منطقة الخليج عند اللزوم طبقًا لترتيبات جرت بين بريطانيا وبين حكام تلك المناطق[1].

اتضحت ملامح السياسة الدفاعية للمرحلة الأولى بعد أن منح «هارولد ماكميلان» السلطة لوزير الدفاع «دنكان سانديز» لاتخاذ القرار فى كل الشئون السياسية المؤثرة على حجم وشكل وتنظيم واستكمال كفاءة القوات المسلحة البريطانية بما فى ذلك من تشجيع البحوث والتطويرات فى مجال الدفاع، وذلك فى ٢٤ يناير سنة ١٩٥٧ بغرض توفير قوة للعمل العسكرى مع تقليل فعال فى الإنفاق العسكرى.

مشروع دنكان سانديز:

كان «سانديز» مهتما بفكرة الردع النووى وقد اتفق معه «ماكميلان» فى هذا الأمر، كما كان وزير الدفاع مهتمًا اهتمامًا بالغًا بالأسلحة اللاتقليدية كما وثق بقوة فى مستقبلها وكان فى نفس الوقت مهتمًا بمستقبل الاقتصاد القومى من واقع تحقيق ذلك عن طريق تقليل القوى التقليدية على هذه الأسس شرع «سانديز» فى إعداد مشروع لتحديد سياسة دفاعية لكنه منذ بدأ فى إعداد هذا المشروع ثار جدل عنيف ومستمر بينه وبين قيادات القوات المسلحة وغيرهم حول أفضلية الردع النووى أو العمل العسكرى التقليدى على أنه فى النهاية أعلن مشروعه فى ١ أبريل سنة ١٩٥٧[2].

أهم ما يعنى دراستنا من نقاط هذا المشروع هو النص على ضرورة تطوير المعدات والأسلحة للقوات المسلحة مع تحقيق قدرة عالية لتلك القوات على المرونة والانتقال هذا مع تصغير حجمها عما هى عليه بتعويض ذلك عن طريق استخدام أسلحة ذرية تكتيكية والعمل على تقليل الإنفاق العسكرى.

---

(1) Hansard, House of Commons., Vol 773, Nov. 13, Persian Gulf Area, Defence, pp. 397 - 398.

(2) Darby., Phillip, Op . Cit., pp. 106 - 108.

استدعى نجاح تلك القرارات خاصة مع تقليل القوى التقليدية أن يتم تقليل الوجود العسكرى فيما وراء البحار على أن يتم إيفاد مساعدات عسكرية من بريطانيا للاشتراك فى عملية ما خاصة فى مناطق الخليج والجنوب فقط حين يطلب منها ذلك مع إتمام عملية من مثل هذا النوع فى فترة قصيرة ويكون ذلك من قوات الاحتياطى العام الذى تم تجميعه ومركزته فى بريطانيا على أن يكون فى خدمته أسطول نقل جوى على درجة عالية من الكفاءة[١].

عنيت سياسة «سانديز» تلك بضرورة تطبيق نظرية الحرب المحدودة للطيران والبحرية وذلك بدرجة أكبر مما كانت تطبق فى الماضى حيث كانت البحرية خاصة تنتشر مهامها على كل الأسطح البحرية فى العالم وعلى ذلك جرت تطورات واضحة للبحرية وكذلك القوات الجوية بعكس الجيش والذى جاء إنهاء الخدمة الإلزامية فيه مزعزعًا لجذوره الأساسية[٢].

وضع مشروع «سانديز» حيز التطبيق ومن ثم فقد برزت النتائج التالية أولا فيما يتعلق بالقوات البحرية فقد بدأت تركز على دور لها لتحقيق الالتزامات البريطانية فى الشرق الأوسط بدلا من دور لها مع أوربا مع إعادة حساباتها للعمل كقوات حرب محدودة المهام على أنه حينما أراد «سانديز» إلغاء فكرة اعتماد القوات البحرية على حاملات الطائرات الموجودة فى الخدمة فعلا لتحقيق ذلك الدور المحدود فإن القادة البحريين أصروا على استخدام الحاملات ومرجع إصرارهم الواقع الذى أكدته حرب السويس من حاجة إلى طائرات مقاتلة ومروحية محمولة على أسطح عائمة خاصة مع غياب مطارات الأردن وليبيا عن الاستخدام ومع غياب المساعدات التكتيكية من قاعدة قبرص حينئذ أيضًا[٣].

نجحت القيادة البحرية بإنفاذ فكرتها فى استخدام الحاملات وقد تمشى ذلك مع فكرة «سانديز» بتقليل الاعتماد على القواعد الأرضية وقد قدمت مشروعًا بهذا

---

(1) Ibid. p. 109 .

(2) Ibid. pp. 112 - 113 .

(3) Ibid. p. 109. see also, Wallace., William, The Foreign Policy Process in Britain, p. 134, London, 1975 .

الصدد يقضى بتكوين عـدد صغير من مجموعات الحـاملات كلٌ يتكون من حاملة وطوافة «سـفينة سريعة» وعـدد من المدمرات وعدد من البـوارج بحيث يمكن لأى مجموعـة من تلك المجموعات وهى بهذا الشكل متكاملة الاحتـياجات أن تتدخل تدخلا سريعًا وفعالا فى أى من مناطق النزاع(١).

اقتـرح القادة البحـريون تمركز مجمـوعة من أى من هذه المجمـوعات وفى الظروف العـادية فى المحيط الهندى بـحيث يمكن تدخل الطائرات المحـمولة فـوق الحاملة فى مناطق العمليات وما وراء تلك المناطق وقد قُدم هذا المشروع من جانبهم فى أواخر أبـريل سنة ١٩٥٧ وهو ما عـرف «بمشروع Autumn Naval Rethink» وقد رحب به «سانديز» ووافق على مقترحات البحرية(٢).

سارعت قـيادة القوات البحـرية بتشكيل تلك المجـموعات المقتـرحة وبدأت تظهر إحدى تلك المجموعات المقاتلة فى المحيط الهندى بل إنها مدّت تحركاتها إلى البحـر الأحمر فقـد أبلغت إدارة المخابرات الحربيـة - البحرية - المصـرية بدخول الحاملة «البـيون» البحـر الأحمر فى ١/١١/١٩٥٨ هذا بالإضـافة إلى طراد وأربع فرقاطات وثلاث غواصات من نوع «آلاتيك» من ٦/٥ إلى ٧/١٠ وست كاسحات من ٣/١٠ إلى ٢٩/١٠/١٩٥٨ وتوالى دخول بعض القطع البحرية الأخرى حتى ٢١/١١/١٩٥٨ وقد جاء ذلك التشكيل وتلك التحركـات متمشية مع الدور الذى اضطلعت به بريطانيـا إزاء «الناتو» وإزاء الولايات المتحـدة، وذلك لواقع الأحداث التى كـانت تجـرى فى لبنان وكـان ربط المسالـك البحـرية فى المنطقـة هامًـا لأية احتمالات منتظرة(٣).

فيمـا يتعلق بالقوات الجوية لم يكن هناك اختـلاف على الحاجة إلى أسطول جوى على درجـة عالية من الكفاءة وهو مـا بدأ بالفعل الإعداد له حـيث شرعت قيادة القوات الجوية الملكية فى بناء ذلك الأسطول.

---

(1) Ibid. p.113 .

(2) Ibid. p.114 .

(٣) دار المحفوظات، ٣٥١/٤١/٥، عام دول أجنبية، ٢/ ١٩٦٠، مخ١٥٠، ص٤- ٦.

أما الجيـش فقد نال نجاحًا فـى تطوير قواته أقل من البحرية والطيـران حيث جاء قرار إنهاء التجنيد الإلزامى مـؤثرًا على كل نظمه القديمة، وقد أدى هذا القرار والذى تم تطبـيقه فى سنـة ١٩٦٢ إلى تخفيض حـجم القوات المسلـحة من ٦٩٠ ألف فرد إلى ٣٧٥ ألف فرد منهم ١٦٥ ألف فـرد قوات برية وصلت أعدادهم فى نهاية فترة الدراسة إلى ١٩٨ ألف فرد(١).

أوضح «سانديز» أيضًـا ضمن مـشروعه أنه يجب أن يكون هـناك التزام من جانب القوات البريطانيـة بالدفاع عن عدن تمامًا مثل ما أكـده المشروع من التزامات تجاه منطقة الخليج مع الالتزام بالمساعدة فى استقرار منطقة الشرق الأوسط والأقصى هذا بالإضافة للاهتمام بالالتزامات البريطانية إزاء تحالفات بريطانيا القائمة.

مع تلك النظريات الدفاعـية الجديدة وتلك التطورات الإيجابيـة والتى نجمت عن ذلك المشروع فـإن العوائق والاعتـراضات التى واجهتـه وفشل بعض تطبيـقاته على الواقع العملى أدت إلى تجـاوزه والانتقال إلى فكر آخر أو مرحلة أخـرى فهو رغم ما وفـره من الإقناع من حيث اقـترابه المعـقول والمتـرابط من مشـاكل الدفاع البريطانية إلا أن أول الأمـور التى كان مشكوكًا فى مدى جـدواها هى مسألة تقليل حجم القـوات التقليدية بشكل حاد كـما أنه اعتمـد بدرجة أساسيـة على عدد من الافتراضات لقدرات لم تكن موجودة بالفعل أو حتى ظاهرة فى الأفق وهى القدرة على الردع النووى.

كـما كـانت هناك بعض المشاكـل والتى برزت بوضوح فى مـواجهـة ذلك المشـروع طوال سنتى ١٩٥٨، ١٩٥٩، مـثل عدد طـائرات النقل المطلوبة للعـمل ومدى القدرة على توفـيرها والمصاعب المنتظرة من حيث الموافـقة على التحليق فى ممرات جوية حتى الوصـول إلى مناطق العمل ثم الحاجة إلى نقاط هبـوط متوسطة

(1) Keegan., John, World Armies, 2 nd edn, p. 608, Britain, 1983, see also, Darby., Phillip, Op. Cit , pp. 117 - 118 , and also, Military Balance 1969 - 1970 , Op. Cit, p.19 and also, Sellers C. , Robert, Armed Forces of the World, 3 rd edn , p. 255 , U.S.A., 1971, also, Depuy TN., Colonel & Others, The Almanc of World Military Powers, 2 nd edn, p. 121, U . S . A. , 1972 .

فى خط التحرك لإعادة ملء الوقود للطائرات وكذلك الحاجة إلى قواعد لتخزين المعدات الثقيلة(١).

وفى محاولة من «سانديز» لإنجاح مشروعه وبعد خمسة شهور من إصدار الورقة البيضاء وبناء على عدد من المقترحات أعلن بتوزيع الاحتياطى المركزى الكائن فى بريطانيا فى عديد من المناطق المختلفة مع تشكيل مركز قيادة مناسب فى منطقة البحر المتوسط كما أعلن أن عناصر من ذلك الاحتياطى سوف تتمركز فى كينيا على ان يتم دعمها عند الحاجة بالمعدات الثقيلة من عدن أو سنغافورة كذلك أعلن عن تشكيل قيادة منفصلة مركزها عدن بدلا من قبرص كما تم أيضًا توزيع القوات البحرية فى الخليج(٢).

لكن يبدو أن ثغرات هذا المشروع لم تقتصر فقط على موقف القوات من حيث مناطق تمركزها إنما امتدت إلى أسلوب العمل ذاته فقد أظهرت عمليات الردع التى جرت فى عمان - الثورة الإباضية - أن قصفًا جويا صاروخيا لم يكن فعالا دون مساعدة قوات أرضية كافية خاصة بعد أن ظهر أن ذلك القصف قد ساعد على استمرار أمد المقاومة العمانية نسبيا.

وعلاوة على النقد المستمر منذ صدور المشروع إزاء السياسة المالية الدفاعية شاركت الصحافة البريطانية فى شن حملات مكثفة تجاه تلك السياسة وذلك إلى الحد الذى وضع الحكومة فى حرج بالغ إزاء هذا المشروع(٣).

الخلاصة أن هذا المشروع قد حقق بعضًا من الإيجابيات الهامة أهمها تخصيص دور محدد وواضح للقوات البحرية وجديد والذى عملت بسببه على تطوير أسلوبها بشكل كان فعالا فى تنفيذ المهام البريطانية فى الفترات التالية لكنه أثبت قصوره من واقع الحاجة إلى العمل بقوات برية فى الأساس وتعاونها قوات جوية مع ضرورة الاعتماد على نقاط أرضية متوسطة وتحت خطوط المسارات الجوية

(1) Darby phillip., Op. Cit , p. 122.

(2) Ibid. p. 125.

(3) The Times., No. 53, 985, Oct .30, 1957, Chancellor Lists in Capital Investment, Opposition Acuse Government of " Wage- War " , Parliamentary Correspondent, p. 10 .

مع الحاجة إلى القواعد الأرضية حيث تُشون معدات ثقيلة لخدمة الاحتياطيات المدفوعة كذلك ضرورة الاحتفاظ ببعض القوات فى تلك الأراضى.

المرحلة الثانية:

مقترحات اللجنة الحكومية فى وزارة ماكميلان سنة ١٩٥٨:

بدأت المرحلة التالية من مراحل تشكيل السياسة الدفاعية الجديدة مع نهاية سنة ١٩٥٨ وقد تزامنت بداية تلك المرحلة مع رغبة الحكومة البريطانية فى تحديد دور واضح أو سياسة عامة لبريطانيا تجاه مناطق ما وراء البحار خاصة فى مناطق الخليج والجنوب العربى وذلك لمدة عشر سنوات تالية، وقد تم ذلك بتكليف من رئيس الوزراء «ماكميلان» لمجموعة من موظفى الوزارات المعنية وعلى رأسها «نورمان بروك» سكرتير مجلس الوزراء(١).

جاءت توصيات تلك اللجنة مؤكدة على أهمية الدفاع عن المصالح البريطانية فى العالم وفى منطقة المحيط الهندى بالذات وجاء فيما يخص الدفاع، أنه يتطلب ضرورة تطوير قوات منقولة إستراتيجية، مع التوجيه باستمرار الإنفاق الدفاعى على معدله العادى من ٧ إلى ٨٪ من الموازنة العامة سنويا وقد فضلت الحكومة التريث فيما يتعلق بسياستها من حيث إعلان تلك الخطوط الأولية لها تمهيدًا لبلورتها وذلك بفحص متضمناتها بعمق أكثر ولتحديد علاقاتها المتشابكة، وتطوير جوانبها المختلفة للوصول بها إلى ما يجب أن تكون عليه كما أنها تعمدت مع ذلك أيضًا أن تترك الأحداث الجارية فى المنطقة لتحدد لها نوع الإجراءات الدفاعية الواجب اتخاذها(٢).

على ذلك اكتملت صورة تلك المرحلة على نحو ما تم عرضه فى بداية ذلك الفصل بعد فترة من التريث والانتظار تم فيها إجراء مزيد من التطويرات للقوات المسلحة وكذلك أجريت دراسات لتحديد أنسب الطرق لتنفيذ المهام فى منطقة الخليج والجنوب العربى ولقد جرت تلك الدراسات على المستويين السياسى والعسكرى هذا مع قناعة تامة باتفاق من الجانبين حول أهمية الاستناد على قواعد أرضية شرق السويس فى عدن أو سنغافورة أو فى كينيا ومع الاتفاق أيضًا على أهمية تخفيض الإنفاق.

---

(1) Darby., Phillip, Op. Cit, pp. 123 - 125 .

(2) Ibid. pp. 201 - 203 .

وفيما يتعلق بإجراءات التطوير التى تمت للقوات المسلحة يتضح وفيما يتعلق بالقوات البحرية أنها سارت فى اتجاهين، الاتجاه الأول متعلق بالعمل من جانب قياداتها على تحريك حدود التزاماتها الحربية المحدودة شرق السويس وذلك خلافًا لما طالب به «سانديز» أما الاتجاه الثانى فقد كان متعلقًا بتطوير المعدات والأسلحة.

وقد جرى تطوير القوات البحرية للعمل فى تلك المناطق بما يحقق نظرية القواعد العائمة، بما يحقق معاونة سريعة بأكبر قدر من النيران والقوات، اتضح هذا خاصة من تطوير الحاملات، فقد تم تطوير حاملات الطائرات الموجودة بالخدمة بالقوات المسلحة البريطانية وذلك حتى سنة ١٩٦١، لتصبح حمولة الحاملة «هرمز» ٤٥ طائرة مقاتلة، كما صارت حمولة أى من الحاملتين «ارك رويال» أو «إيجل» ٥٠ طائرة فى وقت السلم، كما أصبحت «بل وارك» ذات حمولة ١٦ طائرة هيلوكوبتر، «والسنيتور» ٤٥ طائرة مقاتلة منها طائرة هيلوكوبتر، والحاملة «فيكتوريوس» حُملت ٥٤ طائرة مقاتلة فى وقت السلم[١].

ولتوفير النيران والصدمة طُورت حمولة سفن إنزال الدبابات فى نفس الفترة لتتراوح حمولة أنواعها المختلفة ما بين ٣٠ دبابة + ١٥ لورى إلى ١٠ دبابات وخمس عشرة عربة مدرعة، وخدمة لذلك طُورت قوارب الإنزال - وهى الناقلة للدبابات والجند من سفن الإنزال للشاطئ - ليحمل القارب ٩ دبابات أو ٥٠ مقاتلا بكامل معداتهم[٢].

ولتوفير وسائل نقل القوات والمعدات طورت سفن القتال لتحقيق عديد من المهام المختلفة فيمكنها أن تحمل ٨ قوارب إنزال مع ١٥ دبابة + ٤ عربات بالإضافة إلى ٥ إلى ٦ هيلوكوبتر + ٤ صواريخ «أ. أ سى كات» كما أنها مزودة بحاملات للفدائيين، وأهم أنواعها «Fearless Intrepid» وتكلفة الواحدة منها ١١,٢٥٠ مليون ومائتين وخمسين ألف جنيه إسترلينى.

---

(1) Blackman., Raymond V . B., Jane's Fighting Ships, 1960 - 1961, pp. 7 - 13 .

(2) Ibid. p. 62 .

أما فيما يتعلق بنقل القوات إلى مسرح العمليات فقد طورت أيضا سفن حمل القوات لتتراوح حمولتها من الأفراد كاملى المعدات الفردية والأسلحة مابين ٦٠٠ إلى ٧١٠ فرد(١).

أما القوات الجوية فإنها لم تحقق تطوراً واضحًا إلا بعد ذلك التاريخ، وهو ما سيتم إيضاحه فى موضع لاحق مع باقى التطورات التى كانت مستمرة، وخاصة فى القوات البحرية(٢).

مقترحات رئاسة أركان حرب الإمبراطورية البريطانية سنة ١٩٥٩:

وفيما يتعلق بثانى الإجراءات التى جرت فى فترة الانتظار المنوه عنها، كان إعداد دراسات مستفيضة حول أنسب طرق لتنفيذ المهام القتالية، من حيث تكوين أنسب التشكيلات لتنفيذ المهام المحتمل مواجهتها، وكذلك الاستقرار على وإعداد أنسب مناطق لتمركز أو انطلاق القوات منها، وقد أجريت تلك الدراسات من جانب قيادات القوات المسلحة، وذلك بدءا من سنة ١٩٥٩.

توضح أوراق المخابرات المصرية أن هناك دراسة أُجريت من قبل هيئة أركان حرب الإمبراطورية البريطانية من كل من الأدميرال «مونتباتن» رئيس أركان حرب الإمبراطورية والجنرال «فرنسيس فستنج» والجنرال «ج بايل» وذلك فى ربيع سنة ١٩٥٩ وقد قدمت تلك الدراسة إلى وزير الدفاع بغرض تحديد الإستراتيجية العسكرية البريطانية للفترة بين سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٧٠(٣).

---

(1) Ibid. p. 337 .

(2) Taylor ., W . R., Jane's, All TheWorld Aircraft , 1960 - 1961, p.15 .

(٣) دار المحفوظات، ملف ٣٢٤ / ٣٨ جـ٤، المخططات البريطانية، ١٩٥٩، ص ٧٢-٧٨، وكذلك، هذه الوثيقة كانت ضمن مجموعة وثائق أخرى ، تم الإعلان عن فقدها بواسطة الإذاعة البريطانية وذلك في ١٧/ ٣/ ١٩٦٥ ، على أساس أنه تم سرقتها بواسطة رقيب بريطانى، وسلمها لشخص مصرى مجهول الهوية ، كانت المخابرات المصرية تعتقد أنه تم تسريب تلك الوثائق من جانب أجهزة الأمن البريطانية بغرض التأثير بما تحويه على الدول العربية المتحررة فى إطار مخطط بريطانيا للحرب النفسية تجاه تلك الدول ، حُفظت تلك الوثائق فى دار المحفوظات بالتوثيق التالى : ٤٠٤/ جـ ٦ ، موضوع اعتقال جاويش بريطانى ، ٢/ ١١/ ٦٥ ، مخ ١٥ ، ص ٥٥ - ٧٠ .

أوضحت مقترحات هيئة الأركان، وفيما يخص موضوع دراستنا، بأنه يجب عدم دخول القوات البريطانية فى عمل عسكرى يؤدى إلى الاحتلال المستمر لإقليم ما، كما يجب الحذر المطلق بعدم إشغال القوات بأكثر من عملية واحدة فى كل مسارح ماوراء البحار الثلاثة، وبشرط ألا تؤثر مثل تلك العملية على قدرة القوات المسلحة فى الدخول فى عملية أخرى كبيرة وقد اقترح أن القوات المناسبة لعملية من هذا النوع فى منطقة الخليج هى لواء تشكيل مدعم مع دعم بحرى وجوى[1].

أوضحت المقترحات أنه ومع القوات التى سيتم توفيرها فى منطقة العمليات سواء فى قواعد أرضية أو عائمة، فانه يجب أن يعد احتياطى لها وبالتالى السماح باستخدامها، قوات بريطانية من المخصصة للعمل مع حلف الأطلنطى، أو مع جيش الراين، فى حدود من لواء إلى لواءين، على أنه يجب ولتلك الترتيبات ألا تطول فترة إعادة التجمع والتدخل بتلك القوات فى العمليات عن ٤ - ٦ أيام كما لا يجب أن تستمر العمليات فى تلك المنطقة أكثر من عدة أسابيع[2].

أوضحت المقترحات أيضًا أنه لكى يتم تنفيذ تلك العمليات، فإن الأمر يستلزم بالضرورة الاستمرار فى الاستفادة من القواعد الارضية الكائنة وذلك حتى يصبح استخدامها مقيداً أو غير مُجد، كما أنه ومع إمكانية فقد تلك القواعد كان من الضرورى الاستمرار فى تطوير القوات والمعدات لتكون قادرة على العمل بدون الاعتماد على تلك القواعد، وذلك يتطلب زيادة المرونة التكتيكية للقوات الجوية، مع القدرة على إمداد جوى يصل إلى مسافات ٢٠٠٠ ميل تقريبًا[3].

أوضحت الدراسة أن أهم التزام فى منطقة الخليج هو التدخل السريع فى الكويت عند الحاجة إلى ذلك، ويلزم لذلك قوات مختلطة صغيرة من البحرية ومن القوات المنقولة جوًا، ثم كعنصر أساس قوات الفدائيين المحمولة بحرًا، مع تسلسل العمل بالأسلوب الموضح أعلاه إذا احتاج الأمر قوات أكبر، وفى مثل ذلك الاتجاه

(١) نفس المصدر ، ص ٧٥ .
(٢) نفس المصدر ، ص ٧٥ .
(٣) نفس المصدر ، ص ٧٦ .

- فى الكويت - يلزم أن يكون هناك دعـمًا نيرانيًـا جويا مناسبًـا أو بحريًا مع نقل القوات إلى أهدافها بسرعة، ويحقق ذلك استخدام طائرات هيلوكوبتر لنقل القوات من على الحاملات أو لتقديم معاونة نيرانية(١).

حددت مـقترحات رئـاسة الأركان أن تكون قوات الـتدخل فى الكويت من جانب كتـيبتى الكوماندوز والمحملـين على حاملات والمتواجدة إحـداهما فى عدن والأخرى فى مـالطة ويكون فى خدمتـهم مجمـوعة المحيط الهندى الـسابق التنويه عنها هذا مع مركـزة كتيبة مظلات فى عـدن يخدمها كل الترتـيب الدفاعى السابق ذكره(٢).

يتضح مما تم جـزئيا من دراسـات او إجراءات تطوير فى فتـرة الانتظار التى حددتها الحكومة البريـطانية لبلورة سياستها، أن كلا من سيـاسيى الدولة البريطانية والعسكريين هناك، كانوا مصرين على استمـرار المصالح البريطانية وعلى التزاماتهم فى منطقـة الخليج، كمـا اتضح أن تحقيـق تلك المصالح إنما كـانت النية لإتمامـها ستتحقق إما باستخدام القوة أو فى التظاهر بها، وقد رأى العسكريون إتمام مهامهم بالاستناد أساسًا على القوات البرية ثم وفى معـاونتها القوات البحرية والجوية، مع عدم إغـفال أهمـية الاستناد إلى القـواعد العـسكرية الهامة هـناك إلى أطول مدى ممكن، لكن مع استمرار تقليل الوجود بها عما كان عليه مسبقا، على أن يتم ذلك تدريجيـا مع إجراءات التطوير المضطردة والتى ستـؤثر على إمكانية عدم الاعتـماد على تلك القواعد.

---

(١) نفس المصدر ، ص ٧٨، وكذلك،
مما سيتم إيضاحه من تطويرات للقوات البـحرية بعد سنة ١٩٦٢ سيتبين أن عدد الطائرات المقاتلة على الحاملات قد قل بنسبة ٢٠ - ٣٠ ٪ عـما كان عليه، وتحول بنفس النسبة إلى زيادة الحمولة من طائرات الهليوكـوبتر، حيث كانت الحاجة إليها أكثـر، لتحقيق الوصول إلى الهدف بأقصى سـرعة من على سطح الوسيلة البحرية إلى هناك، أو للقـيام بالمعاونة النيرانية كقوة خفيفة متحركة سهلة الاستخدام.

(٢) يمكن لسفن الحـراسة أو حاملة الطائرات أن تقدم مـعاونة نيرانية فـعالة، أولاً من مدفـعية بعض السفن ذات الأعيرة الكبيرة من مناطـق ثباتها، أو بدفع عدد من الطائرات المروحية من الحـاملات، كـما سبق عرضـه، وتقديم مـعاونة في الأغلب صـاروخيـة من تلك الطائرات.

من التطويرات السابق عرضها يتضح أنه قد عُنى وفيما يتعلق بالبحرية بإدخال وسائل بحرية جديدة ذات كفاءه وقدرة كبيرة متعددة المهام تمثل ذلك فى حاملات الطائرات وسفن القتال وقوارب الإنزال، ثم سفن نقل الجنود، وهو الأمر الذى كان يعنى نية الاتجاه إلى استخدام الوسائل البحرية كقواعد عائمة لتنفيذ المهام وهو ما يعنى النية للتخلى التدريجى عن القواعد الارضية ومما أكد تلك النوايا بشكل واقعى هو تواجد مجموعة عمل بحرية فى المحيط الهندى للقيام بدوريات مستمرة بين الخليج العربى والمحيط الهندى، وهى تلك المجموعة التى سبق تقريرها بناء على مشروع الأدميرالية "Autumn Naval Rethink" لسنة ١٩٥٨، وكان ذلك التشكيل يشمل كل تلك العناصر من حاملات إلى سفن نقل إلى سفن سريعة ومدمرات وبوارج، وكلها مُحققة لتلك النوايا.

من جانب آخر فإن الدراسات التى جرت من جانب رئاسة أركان حرب الإمبراطورية أوضحت تفصيلات النقاط الفنية لجوانب تحقيق تلك المهام من حيث القوات المشتركة وأماكن تواجدها، وقدرات القتال والتى حُددت بألا تستمر أكثر من أسابيع فى عملية واحدة وفى مسرح عمليات واحد، لكن ما يهم أنها أوضحت أن الاعتماد على القوات البرية أمر أساسى ثم يأتى بعد ذلك الدعم الجوى والبحرى النيرانى فى مرتبة تالية، كما أكدت على الاستمرار فى الاستناد إلى القواعد البرية، وأوضحت أن أهم واجب للقوات هو التدخل لحماية الكويت.

بالإضافة لما حددته قرارات الحكومة البريطانية سنة ١٩٥٨ لخطوط السياسة الدفاعية، وما أضافته توصيات قيادات القوات المسلحة لتشكيل تلك السياسة فى منطقة الخليج والجنوب العربى، فإن الأحداث التى جرت هناك فى تلك الفترة أضافت رؤى جديدة لصانعى السياسة البريطانيين، تبلورت على أساسها بشكل أدق جوانب تلك السياسة، كان أهم تلك الأحداث هو تهديد «عبد الكريم قاسم» بضم الكويت إلى العراق، وذلك فى يونية سنة ١٩٦١.

الدروس المستفادة من عملية الكويت يونية ١٩٦١:

مما نتج عن أحداث عملية الكويت وما يهم عرضه فى هذا المقام، بروز نتيجتين هامتين من جراء هذا التهديد وما ترتب عليه من أحداث، أولاهما ما

خلفته من دروس مستفادة، وأثر تلك الدروس فى بلورة السياسة الدفاعية وثانيتهما إيضاح كيف أن السياسة الدفاعية تمكنت من الإسهام فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وذلك من واقع الأساليب والأدوات التى استخدمتها السياسة الدفاعية. والتى كان لديها القدرة الأسرع عن أدوات السياسة الخارجية.

رغم أن التهديد الذى أطلقه «عبد الكريم قاسم» فى يونيو سنة ١٩٦١ كان فارغ المضمون، فرغم تحرك لواء تشكيل من قواته والتى كانت فيما يبدو تظاهرية على الحدود العراقية الكويتية، حيث إنه لم ينشب قتال فعلى من جراء ذلك التهديد، إلا أن ذلك الأمر خلف تحذيرات هامة لأطراف المصالح فى المنطقة، والأصح كان تكأة مناسبة لممارسة القيادات العسكرية البريطانية ومما يرجح لبرامجها المخططة المرتبة تجاه تلك المناطق(١).

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، أكدت خلاصة الدروس المستفادة من تلك المظاهرة من الجانبين العراقى والبريطانى، وبصورة أكثر وضوحًا، الحاجة إلى التوسع بشكل أكبر لدور بريطانيا شرق السويس، وبالتالى الحاجة إلى حجم أكبر من القوات البرية، وذلك من واقع إمكانية تعدد المهام هناك، أولا لاحتمال مواجهة قوى ضخمة مضادة، وهو ما عنى تأكيد الحاجة لوضع مقترحات رئاسة هيئة الأركان موضع التنفيذ، وذلك فيما يتعلق باستخدام قوات من الاحتياطى الاستراتيجى المنتشر فى بريطانيا وقبرص وكينيا، وسنغافورة، وأيضا بالاعتماد على قوات محمولة على الوسائل البحرية، خاصة من قوات الكوماندوز، وقد دعا ذلك بالتالى إلى مزيد من التطوير للقوات البحرية والبرية، وبعض الاستخدامات للوسائل الجوية، ومع ضرورة إشراك جهد الحلفاء مع بريطانيا(٢).

ومما برز من عامل الصعوبة فى مسائل القيادة والسيطرة خاصة للقوات البحرية،وضعف الاتصالات بين القوات الارضية والطيران والذي كان متمركزًا فى مطار الكويت أثناء الأزمة، كان التنسيق ضروريا بين قوات الجيش الثلاث، مع ضرورة إيجاد قيادة موحدة للسيطرة على أعمالهم(٣).

---

(1) Hansard, House of Commons, Vol. 644, July 20, 1961, kuwait, p. 1461.

(2) Ibid. July 19, pp. 1221-1226.

(3) Darby Phillip, Op.Cit., p. 247.



على ذلك جاءت متضمنات الورقة البيضاء لسنة ١٩٦٢ متمشية ومؤكدة على تلك الاحتياجات، من حيث التوجيه إلى استمرار تطوير القوات المسلحة، رغم محظورات الإنفاق الدفاعى، والذى تغلبت عليها الحكومة البريطانية، عن طريق الحصول على موافقة الولايات المتحدة على تحمل عبء الإحلال للأسلحة والمعدات الأساسية للقوات البريطانية، كذلك أوضحت تلك الورقة ضرورة إشراك قدرات الحلفاء العسكرية مع بريطانيا فى أى مهام منتظرة بذلك المنظور الجديد، هذا بالإضافة إلى الاستمرار فى إيضاح أهمية القواعد الأرضية، مع ضرورة وجود قوات شرق السويس(١).

لقد بلورت عملية الكويت ما عرف لدى البريطانيين بإستراتيجية الأزمات، وضمنوها سياستهم، وذلك فى مضمون يعنى ضرورة التعامل بقوات متطورة محمولة منقولة بحريا، ثم الجديد فى الأمر، أن تكون بأحجام كبيرة، وبتوسع أكبر فى المهام، لكن بضرورة إشراك حلفاء بريطانيا معها، وقد استمر العمل بتلك الإستراتيجية ما بين سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٦٤، وهى فترة كانت حرجة فيما يتعلق بما ينتظر من أحداث فى منطقة الخليج، أو أحداث كانت تجرى بالفعل فى الجنوب العربى وفى اليمن الشمالى.

لكن هل تمت الاستفادة من دروس عملية الكويت، أى هل تمت ملاشاة نقاط الضعف التى ظهرت أثناء وبعد العملية، فيما يتعلق بخطط وبرامج السياسة الدفاعية، ثم لأدوات تحقيق تلك السياسة، على الخصوص فيما يتعلق بالقوات المسلحة، وكذلك درجة التنسيق فى العمل بين تلك القوات وقوات الحلفاء، وكذلك مدى النجاح فى الاعتماد على قواعد أرضية، وأخيراً مدى القدرة على مواجهة متطلبات الإنفاق الدفاعى دون مشاكل أكبر لتوازن ميزان المدفوعات البريطانى.

---

(1) Wallace. , William, Op. Cit., p.138, see also, Darby. , Op. Cit, p. 299.

المرحلة الثالثة:

استمرار إجراءات تطوير القوات المسلحة البريطانية:

فيما يتعلق بتطوير أفراد ومعدات وأسلحة القوات المسلحة وذلك فى الفترة من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٦٦ كان كالتالى: أولا فيما يتعلق بالقوات البحرية، فإن أهم التطويرات جاءت فى تسليح حاملات الطائرات، فتحولت حمولة «ارك رويال» من ٥٠ طائرة مقاتلة إلى ٤٠ طائرة مقاتلة + ٨ طائرات هيلوكوبتر، وكذلك الحاملة «إيجل» إلى ٣٤ مقاتلة + ١٠ طائرة هيلوكوبتر، ثم الحاملة «فيكتوربوس» من ٥٤ طائرة مقاتلة إلى ٢٣ مقاتلة وثمان طائرات هليوكوبتر، والحاملة «سنيتور» من ٤٥ مقاتلة إلى ١٨ مقاتلة + ٨ هيل، كما طورت حمولة «البيون» إلى ١٦هليوكوبتر، هذا وكانت الحاملة البيون قد خُصصت لمجموعة دورية المحيط الهندى، والتى كانت تقوم بدوريات منظمة بين الخليج والمحيط، وكما سبق عرضه طبقًا لقرار قيادة القوات البحرية[١].

طُورت أنواع من قوارب الإنزال من نوع خاص لتحمل قوات الكوماندوز، والتى يمكن للقارب الواحد منها أن يحمل مائة طن من المركبات أو أثنين دبابة قتال بالإضافة إلى ٢٠-٢٥ فردا، ويمكن حمل ثمانية قوارب من هذا النوع بسفينة القتال السابق وجودها بالخدمة، كذلك فقد طُورت حمولة سفن نقل القوات، كما طُورت حمولة سفن إنزال الدبابات من ١٠ دبابات + ١٥ عربة مدرعة إلى ٣٥ دبابة + ١٥ مقطورة[٢].

كان فى خدمة القوات البحرية عدد ٤٨٤ طائرة هيلكوبتر أنواع مختلفة، وصواريخ متعددة الأنواع منها الصواريخ النووية «بولاريس»[٣].

فيما يتعلق بالقوات الجوية، فقد وصل مجهود النقل الجوى بها، وهو مايهمنا سواء طائرات نقل معدات أو أفراد أو تموين إلى ١٦٦ طائرة أنواع مختلفة الحمولات والمدى[٤].

---

(1) Blackman, Raymond V. B., Op. Cit, 1964 - 1965, pp.10- 13, 284.

(2) Ibid . 1967, pp. 321, 369.

(3) Sellers, Robert C, Op. Cit, pp. 255 - 259 .

(4) Ibid. pp.257 - 258 .

فيما يتعلق بتدريب القوات البرية، فقد جرى تدريبها تدريبا مشتركا مع قوات الولايات المتحدة الأمريكية، في مناطق متعددة من العالم، كذلك فقد دُربت القوات البريطانية العاملة بجيش الراين، وقد أجرى تدريبها على عمليات الابرار الجوى، والإسقاط، والانزال البحرى، والعمليات الخاصة، كذلك التدريب على القدرة على التكيف مع الظروف المناخية لمناطق العمليات المنتظرة[1].

عنيت تلك التطويرات بتحقيق هدفين أساسيين، الأول القدرة على تنفيذ عمليات خاصة صغيرة، وعمليات كبيرة، في منطقة الخليج والجنوب العربى، وذلك بكفاءة وبسرعة، مع القدرة على إخلاء منطقة العمليات بسرعة بعد الانتهاء من تنفيذ المهام، والثانى الإسهام في مخططات حلف شمال الأطلنطى الدفاعية وفي المخططات الدفاعية للقوات الأمريكية ضمن نظام دفاعى شامل.

وقد تحقق الهدف الأول من واقع التعديلات التى جرت بالقوات البحرية، وذلك بتحميل عدد أكبر من طائرات الهليوكوبتر على الحاملات، وقد حقق هذا التطوير خاصة عامل السرعة في التنفيذ والإخلاء، كما جاء التطوير في السفن والقوارب لتحقيق كبر حجم القوات وتحقيق السرعة في العمل والإخلاء في آن واحد.

من جانب آخر فقد عنى بتخفيض حمولة الحاملات من طائرات مقاتلة وإحلال طائرات هيلكوبتر بدلا منها على أن يتم إجراء تخفيض في الإنفاق الدفاعي البحرى، حيث إن تكلفة الطائرة الهيلكوبتر أقل من تكلفة الطائرة المقاتلة بكثير، وإن كان هذا الإجراء جزءاً من الكل الذى لم يؤت ثماره بشكل كاف لتقليل الإنفاق الدفاعى.

تحقق الهدف الثانى من واقع الإحلال الذى تم فعلا بالإسهام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية للأسلحة الأساسية للقوات البريطانية، اتضح ذلك في تقديم نظم صاروخية متطورة نظام «تريدنت» المحتوى صواريخ «بولاريس» النووية، ولم يكن هناك تهديد نووى من جانب بلاد المنطقة ضد بريطانيا إلا أن يكون

(1) Mcintosh., Malcolm, Arms Across the Pacific, p.142, London , 1987.

تسليحها النووى ذلك لخدمة أهداف أكبر ضمن مخطط دول شمال الأطلنطى أو الولايات المتحدة.

أما ما حققه أسطول النقل الجوى فهو العمل بكفاءة لنقل لواء إلى منطقة العمليات، مع الاستعداد لنقل لواء آخر إلى كينيا وذلك عند اللزوم، وقد أظهرت المناقشات التى جرت حينئذ فى مجلس العموم أن التطوير الذى تم لم يكن كما يجب، فقد كانت هناك الحاجة إلى طائرات نقل إستراتيجية من حيث الحمولة والمدى، ومن ثم فقد سعى البريطانيون لتحقيق برامج تعاون مع الأمريكيين فى مجال إنتاج الطائرات الضخمة، وقد تحقق ذلك متأخراً منذ سنة ١٩٧٠[١].

فيما يتعلق بالإجراءات التى اتخذت إزاء واحد من الدروس المستفادة من عملية الكويت وهو ضرورة الاستناد إلى قواعد أرضية سواء فى الجنوب العربى أو فى منطقة الخليج، ومن الإجماع على تلك المسألة سواء من جانب «دنكان سانديز» أو طبقا لتوصيات الدراسة التى أجرتها رئاسة أركان حرب الإمبراطورية أو مما تقرر فى الورقة البيضاء لسنة ١٩٦٢ متفقا مع تلك الآراء، فلقد كان الإجماع على ضرورة الاستناد إلى القاعدة العسكرية فى عدن.

ومع ما أوضحته المراجع الإنجليزية من أنه وبعد أن أوضح الوطنيون الكينيون رغبتهم الملحة فى استقلال بلادهم، وما سيترتب على ذلك من فقد القاعدة العسكرية فى كينيا، وكذلك مع احتمال إنهاء التسهيلات البحرية الممنوحة لبريطانيا فى البحرين، فقد أصبح الاعتماد على قاعدة عدن ضروريا إلى درجة كبيرة، من ثم فقد كان هناك اتجاه قوى إلى اعتبار عدن قاعدة إستراتيجية أساسية وذلك منذ سنة ١٩٦٢، وذلك بدلا من قبرص، خاصة بعد أن تحسن الوضع فى تلك القاعدة مع توصيات «سانديز» بإنشاء مركز قيادة رئيسى مندمج مع القيادة الأصلية بالقاعدة، وقد تم إنشاؤه فعلا وإعداده، ومع استمرار التحسينات المتعلقة بإعداد مناطق إيواء صالحة للقوات، ولأسرهم[٢].

---

(1) Hansard, House of Commons, Vol 644, july11, p.214, also, july 19, pp.1225- 1226.

(2) Ibid. Vol 614, Nov. 25,1959, Aden Accomodation, p.364, see also, King, Gillian , Imperial Out Post - Aden, p.17, London, 1964, also, Darby,Op. Cit,p.202.

أعتبـرت عدن قاعدة عـسكرية رئيسية، وعـلاوة على القيادة الرئيسـية التى أُعدت هناك، تم تمركز حـوالى ٨٠٠٠ رجل من القوات البرية البريطانيـة بالقاعدة وذلك فى سنة ١٩٦٣، هذا بالإضـافة إلى تكديس مخـزون من المعدات الثـقيلة، بالإضافة لما كان مخزونا هناك من الألغام الـبحرية فى القاعدة، علاوة على تواجد مجـموعة من كاسـحات الألغام بالميناء البـحرى، وتوضح المراجع العربيـة استنادًا لحديث أجراه «جون بروفومو» فى مؤتمر صحفى سنة ١٩٦٢، أن القاعدة أصبحت واحدة من أربع مـحطات بريطانية عـالمية لتـخزين القنابل الذرية والهـيدروجـينية البريطانية[١].

يتضح مما عُرض أن القاعدة أُعـدت بهذا الشكل، بعد عملية الكويت، ومع بوادر انتفـاضات منتظره لثـورة فى الجنوب اليمنى تحت تأثيـر مقدمـات الثورة فى الشمال، أو حـتى لانتفاضات قـد نشبت فى منطقة الخليج ذاتها، أُعـدت القاعدة لتوفر قوة جاهزة لتنفيذ العمليـات ومدربة على طبيعة العمل فى تلك المناطق، كما أعدت بمخزون من المعدات الثقـيلة ليكون نقلها أسهل لمناطق العمل المنتظرة وذلك بمصاحبة القوات الموجودة بالقاعدة، أو قـوات الاحتياط المنقولة من مناطق التمركز السابق ذكرها، كما وفرت القاعدة مركز قيادة وسيطرة كبير يمكن به تلافى القصور الواضح فى التنسيق بين القوات والذى ظهر فى عملية الكويت، وذلك فيما يتعلق بقوات الجيش الثلاث الأساسية.

قبل الانتـقال إلى نقطة أخرى، هناك مفـهوم تجدر الإشارة اليه عـلى وجهه الصحـيح عن القاعدة العـسكرية فى عدن، وهو أن كل التـغييـر الذى جرى على القاعدة بعد سنة ١٩٥٧، هو زيادة حـجم مركز القيادة عما كان عليـه مسبقا، مع بعض الإنشاءات لإيواء القوات وعائلات الضباط، أما الإضافة الحقيقية التى طرأت على القاعدة فقـد جرت بعد عملية الكويت، ومن حيث تـشوين مخزون دائم من المعـدات الثقـيلة أو تمركز لواء تشكيل مـشاة، والـنقطة الثانيـة أن عمليـات الدفع

---

(1) King., Gillian, Op. Cit, pp.10 - 11, see also,

عبد القوى مـكاوى ، اليمن الجنوبى - إلى أين ، ص ١٠٩ - ١١٠ ، القاهرة ، إيداع ١٩٨٧.

والانتشار لعملية الكويت لم تجر من جانب قوات موجودة فى عدن، وإنما جاءت من بريطانيا مباشرة، فقد كانت القوات الموجودة فى القاعدة قبل سنة ١٩٦١ أقل من تلك القوات المدفوعة بكثير.

يرجع ذلك إلى أن عمليات الردع التى كانت تجرى إما فى الجنوب العربى أو فى البوريمى أو فى عمان لم تكن تستدعى من وجهة نظر صانعى القرار الدفاعى الاحتفاظ فى عدن بقوات ضخمة، لكن الدروس المستفادة من قمع الثورة الإباضية والتى جاءت مؤكدة لعدم صحة نظرية «دنكان سانديز» فى أسلوب التعامل مع تلك الاحداث، كذلك دروس عملية الكويت، ثم احتمالات حدوث مواقف مماثلة فى منطقة الخليج، وللتحولات التى كانت تجرى فى الجنوب بالإضافة للثورة فى شمال اليمن، كلها كانت عوامل حتمت وجود أعداد كبيرة من القوات فى عدن، مع معدات جاهزة لاستقبال قوات إضافية للعمل بها[١].

ولا يعنى أن الحكومة البريطانية بتحويلها القاعدة العسكرية فى عدن إلى قاعدة رئيسية أنها توقفت عن توفير قواعد تبادلية، وخاصة بعد أن تخلت عن قاعدتها فى كينيا، وكان الاحتمال بالتخلى عن قواعد أخرى واردا، كما أن الميناء العدنى ذاته كانت به قيود فنية على الإستخدام، من ثم فقد عملت بريطانيا على إحياء قواعدها القديمة فى منطقة الخليج، وتوسعت فيها، بل أنشأت قواعد جديدة هناك، وخاصة مع الاقتناع الكامل من جانب حكومات الخليج بأهمية التواجد البريطانى هناك[٢].

يتضح أنه بعد سنة ١٩٥٦ جرت توسعات فى عملية تجديد وإنشاء القواعد العسكرية فى منطقة الخليج العربى، برية وجوية وبحرية، فقد تم توسيع قاعدة الشارقة بعد الاتفاق مع حاكمها على حق الاستخدام والتوسع وذلك مقابل منحة مقدارها ستمائة ألف جنيه إسترلينى، كما بدئ فى إنشاء مطار مدنى فى قاعدة المحرق سنة ١٩٥٦، كما أنشئت فى سنة ١٩٦٢ قاعدة الهملة والتى تقع فى الجزء الجنوبى الغربى من مدينة المنامة، واستمر استخدام مطار الصخير، كما أقيمت

(1) Hansard , House of Commons, Vol 644, july 19, 1961, Kuwait, p.1224.

(2) Hansard, Vol 739, Jan. 18, 1967, Persian Gulf " commitments", pp.402 - 404.

قاعـدة جوية وبرية فى جـزيرة مصـيرة على ساحل عـمان، واشـتركت البـحرية البريطانية والأمـريكية فى استخدام قـاعدة الجفير فى البحـرين، هذا بالإضافة إلى قواعد أخرى أنشأتها بريطانيا فى قطر، فى مسيعيد وفليحة ودخان، وقد روعى أن تحقق تلك القـواعد إشرافًا مـباشرًا على منطقة الخليج، وقـد أعتُبرت القـواعد فى مصيرة وفى الشارقة وفى البحرين من أهم القـواعد الحيوية، من حيث إنها حققت تغطية لمنطقة الخليج، من مدخله إلى نهايته[١].

بذلك تكون بريطانيا قد وفرت القدرة على حيوية العمل بالاستناد إلى قواعد من واقع أعدادها الدائم لقواعد تبادلية، وقد تابـعت سياستها تلك منذ وقت مبكر خاصة بعـد فقد قاعدتها فى قناة السـويس، ومع احتمال تخليها عن قـاعدتها فى عدن، بالإضـافة للقواعـد الأخرى التى تتخلى عنهـا، مصداق ذلك قـدرتها على المناورة بقواتها دون قيود حين قررت التخلى عن القاعدة العدنية سنة ١٩٦٦، بنقل عمليات تلك القاعدة إلى البحرين[٢].

توضح المراجع الإنجليزية أن الوجـود البريطانى فى تلك القواعد الخليـجية، سواء إن كـان بصفة دائمة، وهو مـاكان مرغـوبًا من حكام الخليج، أوفى حالات خاصة عند اللزوم مستقبلا، وهو ماكـانت تقره بريطانيا، كان مرحبا به إلى أقصى حد، حـيث إنه قد جـرت اتفاقات سـياسـية وعسكـرية كانت قابلة للـتوسع فى صلاحياتها بين بريطانيا وبين حـكام الخليج نحو ترتيب الدفاع عن تلك المنطقة بعد سنة ١٩٧١، كانت أكثر مما جرى من اتفاقات تمت فى العشرين سنة الأُخيرة، وقد تم ذلك فور إعلان بريطانيا عن نيتها بالانسحاب من هناك[٣].

فـيمـا يتعلق بالاجـراءات التى أتخـذت نحو الدرس الثـالث، من الدروس المستفادة من عملية الكويت، من حيث التنسيق بين بريطانيا وحلفائها للاشتراك فى أية عمليـة مقـبلة فى منطقة الخليج، فـإنه وتمشيـا مع خطوط السياسـة الخارجـية

(١) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٣٣١.

(2) Hansard, Vol 730, June 22, 1966, Ministry of Defence, pp.549- 550.

(3) Ibid. Vol 742, March1, 1967, British Forces, pp .501 - 502, see also, Vol 739, jan 18, 1967, Persian Gulf Commitments, p .404, and also, Vol 775, Dec. 18 ,1968, Withdrawl, p.1334.

البريطانية قد تم تأجيله لمرحلة تالية، وهى المرحلة الاخيرة من مراحل بناء السياسة الدفاعية، فقد خُطط لها بالضرورة مع أستعداد انسحاب القوات البريطانية من الخليج، وبضرورة التزام بريطانيا بمهامها ضمن حلف الاطلنطى نحو تلك المنطقة، وتحقيقًا لأهداف المخططات الدفاعية الأمريكية.

أبرز العرض السابق نتائج عديدة نجمت عن عملية الكويت، كانت أولاها ما أسهم به ذلك الحدث من بلورة لجوانب السياسة الدفاعية، أما النتيجة الثانية فهى متعلقة بمدى نجاح السياسة الدفاعية فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وبهذا الصدد يمكن بإعادة عرض ترتيب الأحداث التى جرت قبل وأثناء تلك العملية تحديد ذلك المدى، إذ توضح المصادر أنه نتيجة لطلب حاكم الكويت المساعدة العسكرية من بريطانيا عن طريق قنصلها العام فى الكويت فى صباح الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٦١، وفى ضوء معلومات خرجت من الكويت بتجمع قوات عراقية فى منطقة البصرة، خاصة بعد تهديد «قاسم» بضم الكويت فى ٢٥ يونيو ١٩٦١، كانت هناك إستجابة سريعة من الحكومة البريطانية بدفع قوات بريطانية لنجدة الكويت[١].

كان للآلية التى سمحت بها السياسة الدفاعية البريطانية من استجابة للعمل فى هذا الاتجاه، الذى تمثل فى سرعة انتقال القوات البريطانية إلى مسرح العمليات وسرعة انتشارها فيه، ما مهد الكثير لتحقيق أهداف السياسة الخارجية هناك، لقد نجحت الخطط العسكرية البريطانية فى احتواء الموقف، حيث تم نقل لواء مدعم إلى الكويت، وهو ما يعادل ٧٠٠٠ رجل إضافة إلى ٧٠٠ طن أجهزة ومعدات وتموين، مع انتشارهم فى مدة ستة أيام وذلك منذ اليوم التالى لطلب حاكم الكويت، أى صباح السبت ١ يوليو ١٩٦١[٢].

ومع أنه لم يدر قتال بين الجانبين البريطانى والعراقى، حيث كانت القوات العراقية متمركزة فى منطقة الشعيبية قرب البصرة، ومع أنه كان واضحًا أن النية لدى الحكومة البريطانية كانت متجهة إلى تجنب أى اشتباك محتمل بين تلك القوات

---

(1) Ibid Vol 644, july 11, 1961, Kuwait, p.210.

(2) Ibid .p.210, also, July 19, p.1221 .



وبين القوات العراقية، فقد كـان ناتج رد الفعل السريع من الجانب البريطانى لطلب الحكومة بسرعة قدوم القوات وانتشارها، أن تكوّن لدى حاكم الكويت اطمئنان ثم امتنان عميق لتلك الاستجابة(١).

ترتب على ذلك الموقف البريطانـى قناعة ليست قاصـرة على حاكم الكويت فـقط، وإنما امتـدت لكل حكام الخليج، بـضرورة الاعـتمـاد على ذلك الصـديق المتجاوب، وهو ما أدى إلى سلاسة كاملة فى التعاون من جانبهم إزاء بريطانيا، بل إلى الدرجة أنه عـندما أعلنت بريطانيـا نيتهـا بالانسحاب النهـائى مع سنة ١٩٧١ طالبها هؤلاء الحكام بعدم الانسحاب من أراضيهم فى مقابل مبلغ مالى يدفعونه لها على سبيل التعـويض عما تنفقه هناك، مع العلم أن دخل بريطانيا من استـثماراتها البترولية وغـيرها من قبل المنطقة كان يتراوح حينئـذ ما بين ١ إلى ١,٥ مليار جنيه إسترلينى سنويا ما بين سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧١(٢).

أما عن بريطانيا فقد استثـمرت ذلك الموقف بشكل جيد، فهى بالضرورة قد أوضحت للحكام الخليـجيين أنه لولا تدخلها هناك لكان هناك احتـمال كبيـر بقيام «عبد الكريم قاسم» بتنفـيذ تهديده فعلا، مقابل ذلك كانت هناك سـهولة فى تنفيذ أهداف السياسة الخـارجية البريطانية فى تلك المنطقة، وهى دوام الاسـتثمارات، ثم الاستمرار فى تحقيق التزاماتـها إزاء حلفائها فى «الناتو» من واقع الموافقة أيضًا على استخدام قـواعد خليجية عند اللزوم وذلك بعد خروجـها من المنطقة، أى بعد سنة ١٩٧١، وهو ما سنوضحه بعد قليـل(٣).

من ثم يتضح أن الساسـة البريطانيين قد أجادوا فى توجيه أسـاليبهم المنحى المثمر لتحقيق أهداف بريطانيا، ذلك أنه ومع أن المراجع قد بينت أن الرئيس «جمال عبدالناصر» قد أوضح من واقع تقرير عملاء مخابراته فى العراق أن تهديد «قاسم» لم يكن جادًا، ويؤكد نفس المعنى دلالات مسيّر الأحداث ذاتها، إلا أن البريطانيين نجحوا فى تصوير الموقف على أنه عمليـة فعلية تهدد الكويت، من جانب العراق،

(1) Ibid. pp.1461 - 1462.

(2) Ibid. Vol 642, june 19, 1961, p.935, see also,

جمال زكريا ، مرجع سابق ، ص ٦٢

(3) Ibid. Vol 759, Feb. 62, 1968, Persian Gulf , British Forces, p.935.

مع أنه ليس من المستبعد أن يكونوا هم وراء حـوافز إصدار هذا التهديد من جانب حـاكم العـراق، فـذلك هو أسلوبهم، ألم يثـيـروا من قـبل أزمـة البـوريمى من جـانبهم، ،وهم الـذين أدخلوا قطر طرفًـا فى نزاع لا ذنب لهـا فيـه، وهم الذين شجعـوا الهجرة الإيرانيـة إلى إمارات الخليج لوضع حكامها تحت تهـديد وضعف دائم قِبَل المطالب الإيرانية لايعادله إلا رضوخهم لمطالبها، ألم يروِّجوا باستمرار بأن مصـر والعراق تطمعـان فى ثروات تلك الإمارات ولن يحـقق حمايـتهم من تلك المطامع إلا وجـودها فى المنطقة، من ثم فـالشك معـقول فى أن تكون أسـاليبـها ملتوية، وأن تكون هى وراء تلك التداعيات[1].

تأكيدًا لذلك ما سيـتم ترجيحه فى الصفحات التاليـة من عدم جدية التهديد العراقى، وبمناقشة العامل الآتى وهو أحد العوامل الهامة فى بناء تلك العملية وهو توقيت تنفيذ الأحداث، يتضح أنه بالتسلسل قد وردت معلومات من مصادر داخل الكويت إلى عناصر تلـقى المعلومات البريطانيـة، بأن لواء «الزبير» الدائم التمـركز بالبصرة قـد دُعم بدبابات وعناصر مدرعة، وذلك قـبـيل بيان «قاسم» بوقت قليل، وحين أعلن ذلك البـيان فـى ٢٥ يونيو سنة ١٩٦١، ترتـب عليه أن طلب حـاكم الكويت المساعده العسكرية البريطـانية، وذلك فى ٣٠ يونيو من نفس الشهر، وفى ١ يوليـو أى بعـد يوم واحـد وصلت طلائع القـوات البـريطانـيـة إلى أراضى الكويت[2].

خلال ستـة أيام من ١ إلى ٦ يوليو بلغ حجم القوات المنتشرة فى الأراضى الكويتية ٧٠٠٠ رجل، وفى استعـداد لدعم القوات البريطانية على أرض الكويت إذا ما دعت الحـاجة لذلك تم نقل بعض عناصـر اللواء ١٩ بريطانى إلى كـينيا فى نفس التـوقيت، على أنه من الجـدير بالذكر أن انسـحاب بعض من القـوات التى

---

(1) Ibid. Vol 644, July 10, 1961, pp.32- 34, see also,

أنتونى ناتج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد ، ناصر ، ص ٣٢٩ ، القاهرة ١٩٨٥.

(٢) تضاربت البـيانات حول حـجم ونوع ومكان القوة العراقـية ، هل هى لواء مشـاة مدعم شوهـد فى مناطق تمركزه الدائمـة فى البصـرة ، وأضيـفت إليه بعض عناصـر الدبابات والمدرعات ، أم هو لواء دبابات مدعم تحرك من بغداد إلى الشعيبة قرب البصرة ، وتحديد ذلك هام فهناك فرق كبير بين الحالتين مع حجم المساحة الزمنية لتلك الأحداث.

وصلت الكويت في الستة أيام تلك قد بدأ منذ يوم ١٠ يوليو ١٩٦١، أي بعد أربعة أيام من وصولها إلى مناطق العمليات المفترضة، بعد أن طالبت الحكومة البريطانية في نفس التاريخ بتحديد منطقة عازلة بين الكويت والعراق، من قبل الأمم المتحدة يشرف عليها مراقبون دوليون(١).

يشير البيان أعلاه إلى دالتين هامتين، الأولى هي جريان الأحداث بسرعة متلاحقة مع تقارب كل حدث من الآخر، وبشكل غير منطقي من حيث عدم اتفاقها مع المساحة الزمنية المطلوبة للمهمة التي جاءت من أجلها القوات البريطانية إلى الكويت، إذ كيف تتحرك قوات لنجدة بلد ما ثم تنسحب مقدماتها بعد أربعة أيام من وصولها لمناطق العمليات ربما يبدو أن هذا الإجراء قد جاء بهذا الشكل ليتفق مع الأساليب البريطانية والتي سبق أن عرضناها بسرعة العمل والانسحاب، أو كما توضح المراجع أن هذا الإجراء إنما جاء بهذا الشكل لمشاكل الحرارة و المشاكل الصحية والغذائية التي واجهت الجنود، أو حتى جاء ليتفق مع رغبة الدول العربية المحيطة بسرعة انسحاب تلك القوات، ولكن أليس لدى القيادة البريطانية الفطنة الكافية لتعلم أن نتيجة تصرف مثل هذا وخاصة إذا ما كان «قاسم» جادا ونجح في تحقيق تهديده ستؤدي إلى إنهاء المصالح البريطانية في تلك المنطقة، الأكثر ترجيحا كانت لبريطانيا تجارب وفطنة كافية، كما أن النتائج التي كانت منتظرة من جراء هذا التهديد كانت أخطر بكثير من مشاكل إدارية أو مطالب عربية أو أساليب قتالية يمكن تحريكها.

الأصح أن القيادة البريطانية العسكرية كانت تعلم أن النية غير متوفرة لحاكم العراق بالهجوم على الكويت، فالقوات البريطانية لديها أفضل وسائل اتصال واستطلاع حينئذ من أكفأها بين جيوش العالم كله، كما أن هناك ثماني عشرة طريقة استطلاع يمكنها أن تؤكد نوايا الخصم وإلى حد كبير مهما كانت درجة كفاءته في إخفاء التحركات والأحجام والتسليح الدالة على النوايا، كيف مع كل هذا تأتي قوات بريطانية إلى المنطقة وبعد أربعة أيام فقط ينسحب قدر لا يستهان به من قواتها، وقد تتالى الانسحاب بعد ذلك في فترات متفاوتة، وهي تعلم أن

(1) Ibid. July 10, 1961, pp.32 - 34, see also , july 11, 1961, pp210- 212, and also , july 12, 1961, pp.333- 391.

قوات العـراق قد تهاجم الكويت، وفـى هذه الحالة ستكون مـقارنة القوات لغـير صالحها.

كيف لبريطانيا وهى التى أحترفت التعامل مع مواقف مماثلة كثيرة أن تقع فى مثل هذا الخطأ، ويُدَّعى أن ظروف المنطقـة ورغبة حكام العرب القـوميين هى التى دفـعت لهذا الانسـحـاب، الأرجح أنها كـانت مظاهرة عـسكرية، أدت أهدافهـا بنجاح، فقد مُنحت الكويت استقلالها فى ١٩ يونيو ١٩٦١، وذلك فى ظل تهديد بتجمع قوات عراقية رأت وسائل الاسـتطلاع البريطانية أنه أمر غير طبيعى، ورأت الحكومـة البريطانيـة أنه أمر يشكل تهـديدا للكويت، وكـان هناك قلق عمـيق من جانب حكام الكويت، فحققوا لبريطانيا هدفها الحيوى الأساسى وهو الاتفاق على استمـرار استثمـاراتها هناك، وترسخ الشعـور بالقلق لدى هؤلاء الحكام وطالبوها باستمرار وجـودها، وفعل مثلهم باقى حكام الخليج، ومنحوها اتفاقـيات بإمكانية التواجد فى أراضيـهم عند اللزوم، وهو ما لم تستطع أن تحققـه من اتفاقيات طوال السنوات السابقة.

أما النـقطة الثانيـة والدالة على ترجيح عـدم جدية التـهديد العراقـى، فهى التضارب فى المعلومات حول حجم ونوع ومناطق تمركز القوات العراقية قبيل ذلك التهديد، وهل كانت متمـركزة فى البصرة بشكل دائم، هل هى لواء «الزبير» المشاة الدائم التمركز فى البـصرة، أم أنها كانت لواء دبابات تحرك من بغداد إلى الشـعيبة على الحدود الكويتيـة، وقد تواردت تلك المعلومات المتضاربة فى يومين مـتتاليين، كما وضح من مـضابط جلسات مجلس العمـوم البريطانى يومى ١٠، ١١ يوليو، وكان الرأى النهائى فـى تلك المسألة قد أقر على أنه لواء مشـاة مدعم بدبابات فى مكان تمركزه الدائم فى البصـرة، وهو ما أوضحته مضـابط الجلسات يوم ١١ يوليو ١٩٦١، هذا التضارب فى المعلومـات ومع وسائل رصد معلومات فـائقة الكفاءة، فى حد ذاته أمراً يُثير شكّا مقبولا فى معنى الارتكان اليه باتخاذ قرارات، وما تلاها من تداعيات[1].

(1) Ibid . july 10, 1961, pp.32- 34, see also , july 11, 1961, p.214, also,

كانت مـصادر تلك المعلومات هى مصـادر إنجليزية أولاً وأخيرا، ليـست كويتيـة مثلاً أو خليجية، وقـد بنيت أحداث تلك العملية كلـية على تقـارير تلك المصادر .

الخلاصة أنه ومع افتراض جدية ذلك التهديد، وهو أمر قد يكون جائزا، فإن عدم كياسة حاكم العراق، وقلق حكام الخليج، وكفاءة الساسة البريطانيين قد أوصلت إلى ما تم الوصول إليه من نتائج، فبريطانيا ولدعم ما حصلت عليه كثيرا ما اتبعت أساليب أخرى، فهى كثيرا ما حذرت حكام الخليج من مصر والعراق بغرس فكرة سعيهما إلى ثرواتهم، وكثيرا ما كررت التحذير من دور مصر السياسى والثقافى والتعليمى أو غيره، ومن إمكانياتها بالاضطلاع بدور قد يحول مجرى الأحداث فى اتجاه قومى هو لغير صالحهم، ثم ليكمل الساسة البريطانيون دور بلادهم أوضحوا أنه من الممكن عرض المشكلة الكويتية العراقية على جامعة الدول العربية، لكن فريقًا منهم رفض تلك الفكرة بدعوى أن الكويت لم تكن عضوا بالجامعة، ومن ثم فقد عرض الأمر على الأمم المتحدة لتخطيط الحدود وقبل انسحاب القوات البريطانية من هناك، وقد جاء ذلك الأمر مناسبا لتحقيق الأهداف البريطانية فمع إمكانية دعوة تلك القوات مستقبلا لفض نزاعات عربية، ستكون القرارات الدولية مبرراً لذلك التدخل، وفيما يتعلق بالكويت مثلا لحماية حدود أقرتها الأمم المتحدة، وهى لا تريد أكثر من ذلك مبرراً لتدخلها لحماية استثماراتها[1].

اتفاقيات ما يتعلق بنظام الدفاع بعد الانسحاب:

كانت أحد القيود الهامة، والتى فُرضت بالحاح على صانعى السياسة الدفاعية فى المرحلة الثانية من مراحل بلورة تلك السياسة، هى عملية الإنفاق الدفاعى، إذ إنه وطوال سنوات ١٩٦٣ حتى سنة ١٩٦٦ كانت المسألة هى كيفية جعل الأهداف الدفاعية فى توافق مع القدرة على تحقيق إنفاق لتنفيذ تلك الأهداف، وهى مسألة طالما أثارت نقاشا قبل وأثناء وبعد فترة الانتظار التى حددتها الحكومة لبلورة سياستها الدفاعية[2].

---

(١) دار المحفوظات ، ملف ٤٤٨/ ٢٠٠ ، مخططات بريطانيا تجاه الشرق الاوسط ، ١٩٦٥ ، ص ٣٩ - ٤٠، أيضًا،

Ibid. Vol 749, Feb. 26, 1968, p.404.

(2) Wallac, William Op.Cit., pp. 120-121.

كان هناك فريق من الساسة البريطانيين يرى ضرورة توفير الإنفاق الدفاعى، وكان هناك فريق آخر يرى ضرورة الإنفاق على الدفاع خاصة شرق السويس، على اعتبار أن مقدرة القوات البريطانية كانت محدودة فى المحيط الهندى، ومن ثم جاءت محاولات الفريق الأول لتقليل القوات التقليدية والتى كانت ذات حجم ضخم، وفى حاجة إلى تدريب مكلف للغاية، فكانت الدعوة وكما مر بنا إلى إلغاء التجنيد الإجبارى، والذى أُلغى بالفعل، كما اتُّخذت بعض الإجراءات الأخرى لتوفير الإنفاق، وذلك بتقليل طائرات القتال الرئيسية فى سلاح الجو الملكى للعشر سنوات التالية، وهو أمر أعلنه وزير الخزانة عند إعلان ميزانية سنة ١٩٦٥، هذا بالإضافة إلى عدد من مشروعات أخرى بصدد هذا التوفير[١].

أما الفريق الثانى فقد نجح فى تحقيق الإنفاق المناسب لتحقيق التطوير المطلوب، فأدخل إلى الخدمة للعمل بمنطقة شرق السويس حاملات القوات الخاصة، وسفن القتال المتلاحم، واعتمد بشكل موسع على المساعدة البحرية العائمة فى استعداد للتخلى عن العمل من القواعد البرية، كما أشرك الطيران للعمل من على حاملات بدلا من استخدام قاذفات القنابل الاستراتيجية، كما أدخل نظام «بولاريس» للعمل بالغواصات للقيام بدوريات فى المحيط الهندى[٢].

أدى ذلك التناقض ما بين عدم القدرة الكاملة على الإنفاق لمواكبة الالتزامات، خاصة مع تغير وضع بريطانيا العالمى إلى الأسوأ، ومع مواجهة الاقتصاد البريطانى لواحدة من أزماته فى يوليو ١٩٦٦، ومع الرغبة الملحة فى مواكبة تلك الالتزامات، إلى اعتماد بريطانيا على الولايات المتحدة بشكل واضح فى عمليات التسليح سواء أن كان ذلك عن طريق منح أو قروض[٣].

---

(1) Hansard, Vol 644, july 11, 1961, p.212, see also , Darby - Phillip, Op. Cit., p. 165.

(2) Wallace.,William, Op. Cit, p. 134, also,

عُرفت الطائرات العاملة مع القوات البحرية، بالراف البحرى (RAF).

(3) The Times, No . 56, 698, Aug. 1,1966, Washington Supports British Measures, Time Correspondent, p.7, see also , No.56,701, Aug.4, 25 M.P.s Rebel, Prices Bill Blow for Government, Times Political Correspondent, p.1.

من ثم فقد أعتمد بدرجة يُعتد بها على الولايات المتحدة لإنتاج كل أو أجزاء من عديد من أغلب أنظمة الأسلحة غالية الثمن، وقد سمحت الحكومة الأمريكية ببيع الاسلحة والمعدات لبريطانيا، بل إنها قامت بالإحلال للأسلحة والمعدات الأساسية للقوات البريطانية، وذلك لموازنة ميزان المدفوعات البريطانى، فى صورة منح وقروض ما قيمته تقريبا ١,٥ مليار دولار وذلك حتى سنة ١٩٦٢[١].

وفى نتيجة تالية للاعتماد على الولايات المتحدة برزت نقطتان أساسيتان، كانت الاولى متعلقة بصورة العلاقات الأمريكية البريطانية بعد ذلك الدعم، والثانية وكما توضح المراجع الإنجليزية ارتبطت بتحول فكر الساسة البريطانيين نحو العمل بثقل أكبر نحو مهام بريطانيا الأوربية الأمريكية، مع التقييم الجديد لمدى الحاجة إلى القواعد الأرضية فى المنطقة[٢].

فيما يتعلق بالنقطة الاولى فإن الدعم الذى قدمته الولايات المتحدة لبريطانيا كان بقدر ما تسمح به هى وليست بريطانيا، وبالطبع، فقد فرض هذا على القوات البريطانية قيودا ما على الاستخدام، بل إنه حدد نوع المهام التى تصلح لها الأسلحة والمعدات، وبالتالى تحديد الالتزامات البريطانية، بل وصل الأمر إلى حد أن تكون العقيدة الإستراتيجية البريطانية وتحديد التكتيكات، وتوزيع القوات والمعدات لم يكن تقريرها يتم فى (هوايتهول) إلا بعد التفكير فيما يفضله حلفاء بريطانيا، بل وفى أغلب الأحوال إلا بعد أن يتم استشارتهم، وخاصة مع أكبر حليف وهو الولايات المتحدة، برز هذا الأمر واضحًا ومتحكمًا فى بلورة الشكل النهائى للسياسة الدفاعية شرق السويس فى المرحلة الأخيرة والثالثة من مراحل تحديد تلك السياسة[٣].

كانت النتيجة الثانية والمتعلقة بتعديل جوهر السياسة الدفاعية، هى الاتجاه بشكل فعلى إلى التخلى عن القواعد الارضية شرق السويس، فى الجنوب العربى ومنطقة الخليج، أو بمعنى آخر تحقيق المصالح دون الحاجة إلى وجود مكثف دائم

(1) Depuy .,T. N . & Other ,Op.Cit , p . 122 .

(2) Wallace., William, Op. Cit:, pp.136 - 137.

(3) Ibid. pp.121 - 122, 134.

هناك، وقد برز هذا الاتجاه فى عهد حكومة العمال وخاصة مع أزمة يوليو الاقتصادية، ومع تزايد النقد لسياسة الإنفاق الدفاعى، على ذلك جاء الكتاب الأبيض لسنة ١٩٦٦وسنة ١٩٦٧، مؤكداً ذلك الاتجاه، هذا، وقد تركز هذا الاتجاه مع وجود قناعة من جانب تلك الحكومة بالعمل من خلال نظام تحالف قائم وخاصة مع الولايات المتحدة فى مواجهة السياسة الشيوعية التى بدأت توسع أهدافها بتلك المنطقة[١].

يستخلص مما سبق عرضه عما تبلور من السياسة الدفاعية فى منطقة الجنوب والخليج العربى، فى المرحلة الثانية، وفيما يتعلق بطرق تحقيق الأهداف، أنها تركت لتتحدد بشكل أساسى وفقًا لمتطلبات أحداث تلك الفترة، أما فيما يختص بتطوير أدوات تحقيق تلك السياسة فإن التطوير فى القوات المسلحة قد خضع لمدى القدرة على توفير إنفاق دفاعى، ثم على مدى النجاح فى كسب دعم عسكرى أمريكى.

كان هناك اتفاق بين صانعى القرار البريطانيين على الدفاع عن المصالح البريطانية فى الخليج وفى الجنوب العربى، كما اتفقوا على أهمية التمسك بالقواعد الأرضية، مع العمل من قواعد عائمة يمكنها أن تعمل فى توازن مع القواعد الأرضية، إن لم تتفوق عليها من تقديم المعاونة، وإن كانت أحداث تلك الفترة سواء كانت عملية الكويت أو ثورة اليمن الشمالى قد حددت طرق تنفيذ المهام، فإنه مع تطوير أسلحة ومعدات القوات المسلحة كان هناك إصرار من جانب البريطانيين على أن يتم تحقيق الأهداف البريطانية سواء داخل تلك المنطقة أو خارجها تحت أى ظروف، ومن ثم يتضح أنه ومع كل ما تقدم من قيود فقد خصص جزء كبير من الإنفاق لتطوير القوات البحرية، إذ بلغ حجم الإنفاق سنة ١٩٦٥ -١٩٦٦ مبلغًا قدره ٥٨٩,٤٠٠ مليون جنيه أى ما يمثل ربع قيمة ميزانية الدفاع كلها، والتى كانت مخصصة للقوات البرية والجوية،والبحرية، والبحوث والتطوير، والبرامج النوويه، والإنفاق على القواعد البرية[٢].

---

(1) Darby ., Phillip, Op. Cit, pp.156- 158.

(2) Blackman., Raymond V.B, p. 319. London , 1970.

فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة من مراحل بلورة السياسة الدفاعية حددت مجموعة من العوامل سمات واضحة لتلك السياسة، وتوضح بعض المصادر الإنجليزية أن سبب هذا التغير فى الأساس كان مرجعه إلى أزمة يوليو الاقتصادية ١٩٦٦ ، كانت أهم السمات التى استقر عليها صانعو السياسة هى التمسك بتحقيق مصالحهم ولكن ليس بالضرورة أن يتم ذلك من خلال وجودهم فى منطقة المصالح، إنما من الممكن أن يتم من خلال تواجد عائم على الأسطح البحرية المحيطة بتلك المناطق، ومن خلال الاتفاق على استخدام بعض القواعد الأرضية الهامة فى منطقة المصالح وذلك عند اللزوم، مع تطوير القوات المحلية لتكون قادرة على الدفاع عن نفسها أو بالأحرى الدفاع عن ثرواتها لأن فقدانها أو تلفها فيه تهديد للعالم الغربى، وقد جرت تلك التغيرات بعد الأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٦٦ ، أو فى المرحلة الثالثة طبقًا للتقسيم الذى اقترحناه(١).

يتضح انه فى عهد حكومة العمال وخاصة منذ سنة ١٩٦٦ اصبح هناك شك فى مدى النفع العائد من وراء الإنفاق الدفاعى فيما وراء البحار، كما تحددت الالتزامات بمهام رئيسية يجب ألا تتم إلا فى تعاون مع الحلفاء ويُرى أنها هامة لهم، من ثم كان اتجاه حكومة العمال ألا تقبل أى التزام دفاعى نحو بلد إلا أن يكن هذا البلد مستعداً لتقديم تسهيلات مناسبة، كذلك عدم الاحتفاظ أو طلب تسهيلات دفاعية من أى بلد مستقل من بلاد المنطقة دون رغبته، كما تقرر عدم استمرار وجود اتفاق دفاعى بين بريطانيا والاتحاد العربى اليمنى، مع الاستعداد لإخلاء القاعدة العسكرية فى عدن(٢).

الانسحاب من عدن ومن منطقة الخليج:

فيما يتعلق بالنقطة الاساسية محل التغيير الهام، وهى إخلاء القاعدة العسكرية فى عدن، توضح المراجع أن السبب الرئيسى لهذا الاتجاه هو حجم الإنفاق المرهق على القاعدة، مع أنها كانت بالإضافة إلى كينيا أكثر القواعد عائداً استثماريا مما تمَ الحصول عليه من تسهيلات من أستراليا رغم حجم الإنفاق الكبير

(1) Hansard, Vol 644, July 20, 1961, Kuwait, p.1461.

(2) Wallace., Op. Cit, pp.135 - 136, see also, Darby, Op. Cit, pp.304- 305.

عليهـا، كما تعود نفـس المراجع لتوضح عكس ما أوضحـته مسـبقًا حول أهمـية القاعدة العدنية، فتذكر أن الميناء العدنى كانت تسـهيلاته غير كافية، وخاصة الفنية إذ كان إصلاح السفـن يجرى فى سنغافورة لعدم صلاحـية ذلك الميناء، لكنها على الأقل اتفقت أخيـرًا على أثر تطور الأوضاع السياسـية وتطور المشاعر القـومية فى تغيير الأوضاع فى تلك المنطقة بما لم يعد مناسبًا للتواجد البريطانى هناك[1].

أما فيمـا يتعلق بتغيير فى السـياسة نحو إمارات الخليج، من حـيث أقتصار تحقيق التـزام لبريطانيا هناك فى حالات محـدودة جدا، فهو قدر كان مناسـبًا جدًا تضـمنته خططـــها السـيـاسيـة التى تمشـت مع مـا أنجـزته فى تلك المناطق من أهداف، ويوضح جدل أعضاء مجلس العمـوم البريطانى أن تحديد الالتزامات كان مرجـعه توفـير الإنفـاق الدفاعى، والواقـــع أنه كان جدلا إمـا من قبـيل التناور السياسى أو لمجـرد حرية التعبـير عن الرأى، فالقضـيـــة الأساسية لبريـطانيا كانت استثـماراتها فى الخليج، وكانت استـثمارات كبيـرة، ربما لم يعلم هؤلاء الأعضاء حقائق الأمـور، أو أنهم قصدوا بجدلهم هذا حث الولايات المتحـدة على المساعدة فى تكلفة الإنفـاق، أو هى دعوة من جانبهم كـما كان شأن السـاسة لتهيـئة المناخ لنظام جديد[2].

وعلى ذلك أخليت القاعدة العـدنية سنة ١٩٦٧، ونالت كل إمارات الخليج استـقلالها بنهـاية سنة ١٩٧١، وقد عـقدت بريطانيا الاتفـاقات التى تضـمن لها استمرار الاستثمار، وتحقيق الدفاع عند اللزوم، وبدأت فى تنظيم سياستها العامـة خارجية ودفاعية لتتمشى مع الوضع الجديد.

جرت فى تلك المرحلة الأخيرة مجموعة من الإجراءات فيما يتعلق بالدفاع، وكمـا يوضح وزير الدفاع «دنيس هيلى» فـقد أُعطيت الفـرصة للقوات الـعسكرية لبلاد المنطقـة لتتطور، خاصـة تلك التى لبريطانيا التـزامات تجاههـا، وقد تم ذلك الأمر بشكل جيد، فقد تم توجيه حكام منطقة الساحل المهادن بتخصيص إمكانيات مناسبة، مالية وغيرها للحفاظ على المسـتوى الجيد الذى وصلت إليه قوات «كشافة

---

(1) King Gillian., Op. Cit, pp.10 - 12.

(2) Hansard, Vol 644, july 20, 1961, Kuwait, p.1461.



ساحل عمان» والتى كان منتظراً لها القيام بدور كبير فى الحفاظ على الأمن الداخلى لتلك المناطق(١).

من جانب آخر فإنه ما بين ١ يناير ١٩٦٨ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٨ تم التوصل من الجانب البريطانى إلى اتفاقات وترتيبات سياسية وعسكرية مع حكام منطقة الخليج، وخاصة مع حاكم الكويت وذلك حول ترتيبات الدفاع البريطانية فى المنطقة وحول غيرها من الموضوعات، وضمن ما سمحت به تلك الترتيبات إبقاء قوات بريطانية صغيرة فى المنطقة حتى يتم الانسحاب النهائى، كذلك الاتفاق على استخدام القواعد الخليجية الهامة عند طلب المساعدة من جانب حكام المنطقة، أو لصالح أهداف حلف الأطلنطى، وكانت تلك الاتفاقات جزءاً من الاتفاقات الكاملة التى جرت مع حكام الخليج قبل منح بلادهم استقلالها، ومقدمة لها(٢).

أجريت بعض الترتيبات الدفاعية فى تلك المرحلة، والتى بنيت على تقديرات القادة العسكريين لاحتمالات عمليات مقبلة، وقد تمثلت تلك الاحتمالات فى أن هناك تهديداً للكويت، خاصة، ممثلا إما فى انقلاب داخلى قد يحدث بتوجيه من العراق أو مصر، وتوضح المصادر أنه الاحتمال الأرجح، أو بهجوم عراقى يتمثل فى قوة لواء تشكيل «زبير» والمرابط عادة فى البصرة، وقد يطور هذا الحجم ليصل إلى فرقة مشاة ولواء مدرع وكتيبة مظلات، بالإضافة إلى ٤٨ طائرة «ميج» + ٢٤ طائرة «اليوشن» ٢٨، وزوارق طوربيد. وعلى ذلك جاءت ترتيبات دفاعية مستقبلية بناء على اتفاقيات جرت مع حاكم الكويت، بأن تقوم قوات بريطانية مكونة من كتيبة فى حالات استعداد للدفع من بريطانيا بسرعة من قواعدها ببريطانيا، ورفع درجة استعداد لواء مدرع عدا كتيبة، كان قد تقرر الاحتفاظ بدباباته فى مخازن القوات الكويتية وكتيبة الدبابات من ذلك اللواء نصفها محمل على السفن مع أفرادها. والنصف الآخر فى البحرين، بالإضافة إلى مركزة صواريخ «مالكارا»

---

(1) Hansard, Vol 762, April1, 1968, British Forces, pp.2-3, see also, Vol 773, Nov.13, Persian Gulf Area "Defence," pp.397- 398.

(2) Ibid. Vol 773, pp.397 - 398.

مضادة للدبابات وشـديدة الفاعلية فى البحرين ومعـها كتيبة مـشاة بريطانية، وكل هؤلاء على استعداد لمرحلة تدخل تالية[١].

بالإضافة إلى الوجود البحرى القائم ممثلا فى دوريات فى البحر الأحمر وفى المحيط الهندى، ومُشكل من مجموعة متكامـلة الاحتياجات، توفر العنصر النيرانى سطح سطح، وعنصـر القوات سـواء كانت عـادية أو خاصـة، ثم وسائل تحـقيق عمليات الإنزال البحرى من قوارب سريعة متطورة منها حاملات الفدائيين.

من جانـب آخر عملـت القيادة الـعسكرية البـريطانية على مـزيد من تطوير قواتها المسلحـة، من حيث زيادة كثافة النيران سطح سطح، ثم توفـير القدرة على الانتقال السريع بوسائل نقل بعيدة المدى إلى الهـدف مباشرة، وبشكل خاص توفير الوسائل المحـققـة لمهام حلف الأطلنطى وخطط الدفـاع الامريكيـة، وكذلك زيادة قدرة المسـاعدة الجـوية الملحقـة على البحـرية، بالإضافـة إلى تطوير سـلاح الجو الملكى، مع تطوير عادى فى أسطول النقل الجوى، وقـد أسهم بشكل ملحوظ فى تلك التطـويرات وخـاصـة سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ إجـراءات الوزير الـنشط «دنيس هيلى»[٢].

إذ يتضح أنه وفيـما يتعلق بتطوير وسائل لتحـقيق سرعة الحركـة والانتقال، طورت حمولة بعض سفن الدوريات السريعة، بتعديلها للعمل مع ولحمل طائرات هليوكـوبتر، وقد جـرى ذلك التعديل عـلى ثلاث طوافات (سفن سـريعة) هى «لايون» و«تايجر» و «بلـييك»، كمـا عدلت السفـينة «لوفوتون» من سـفينة إنزال دبابات إلى حاملة طائرات هليوكوبتر[٣].

---

(١) دار المحفـوظات ، ٤٤٨/ ٢٠٠ ، مخطـطات بريطانيا تجـــاه الـشرق الأوسط ، هيـئة العمليات ، ١٩٦٥، ص ٣٩ - ٤٠، وكذلك،
من المعروف أن أتفاق الكويت مع بريطانيا كان قد تم في وقت مبكر منذ يونيو ١٩٦١ من ثم فإن إجراءات الدفاع تلك جرت فى وقت مبكر على اعتبار أن تكون دائمة من ثم فقد وضحت فى المصادر سنة ١٩٦٥م.

(2) Blackman., Raymond, Op. Cit, p.319, see also, Sellers, Robert., Op. Cit, p. 257. and also, Depuy,T.N and Other, Op. Cit, p.122, also, William, Op. Cit, p.124.

(3) Blackman, Op. Cit., 1970- 1971, P319.

وفى الوقت نفسه دخلت الخدمة أسلحة جديدة، وهى حاملات الصواريخ الموجهة طُرز حديثة، كذلك أجريت تطويرات هامة لأسطول الغواصات النووية، واستخدم بانتظام فى الخدمة منذ سنة ١٩٦٩[١].

استقر الرأى أن تكون الأوضاع قبيل خروج القوات البريطانية من منطقة الخليج كالآتى، فى سنة ١٩٧٠ تقرر استمرار تمركز عناصر من القوات البرية المشاة والمدفعية والمهندسين مع عربات مدرعة فى البحرين والشارقة، كما تمركزت عناصر من قوات الطيران الملكى فى قواعد البحرين والشارقة، وكانت تتكون من طائرات هجوم أرضى ومقاتلات استطلاعية، وطائرات استطلاع، وطائرات نقل تكتيكى، أما البحرية فقد تمركزت عناصر منها فى البحرين وخاصة كاسحات الألغام، كذلك تمركزت بعض الوحدات الأخرى فى عمان[٢].

هذا بالإضافة إلى مجموعة عمل المحيط الهندى والتى سبق التنويه عنها، غير أنه وفيما يبدو قللت وحداتها إلى ٢ مدمرة وسفينة مساعدة على اعتبار أنه يمكن استدعاء حاملة عند اللزوم، كما استمرت الوحدات المتمركزة من بحرية ومشاه أسطول على ما هى عليه فى«دييجوجارسيا» بالإضافة إلى وحدات من القوات البرية والاستطلاع والمهندسين وعناصر من القوات الجوية فى قبرص[٣].

كانت هناك مجموعة عمل بحرية أخرى فى البحر المتوسط، مكونة من حاملة طائرات، يمكن أن يحل محلها سفينة قيادة أو سفينة هجوم سريعة، واثنين فرقاطة ومدمرة صواريخ موجهة، مع قوات جوية تتكون من أسراب مقاتلة وأسراب نقل، وصواريخ أرض جو، وأسراب من "الراف" البحرى وقد تمركزت هذه القوات فى قبرص ومالطا[٤].

حققت تلك الوحدات علاوة على أهدافها الخاصة ببريطانيا، تعاونا واتصالا بالوحدات البحرية الأمريكية والتى كان عملها مركزاً أساسًا فى البحر المتوسط

(1) Ibid. p.1.

(2) H. M . S . O, An Official Hand Book, Britain, p.115, London,1971.

(3) Cordsman., Anthony H., The Gulf and the West, p.126, London, 1988.

(4) An Official HandBook, Op . Cit , p . 114 .

بواسطة الأسطول السادس، والذى كان على اتصـال منسق بالأسطول السابع غرب المحيط الأطلنطى، هذا بالإضافه إلى بعض الوحدات الأمريكية الجوية التى شاركت فى تحقيق ذلك الاتصال وكانت قد تمركزت فى البحرين[1].

مع نهاية سنة ١٩٧٠ وما بعـدها، بدأت القوات المسلحة فى ممارسة مهـامها من خلال خُطط معدَّة من قبل قيادة حلف شمـال الأطلنطى، ففيما يتعلق بالقوات البحرية فإن السفن الكبيرة تكفلـت بمهام خصصت لها فى القنال الإنجليزى وشرق الأطلنطى والبحر المتوسط والبحر الأحمـر، كما تكفلت الغواصات النووية بإجراء دوريات اعتراض لمناطق منـها البحر الأحمـر، وقد كانت السفن الصغـيرة إما فى صيـانة أو فى تدريب، وكذلك خصـصت القوات الجوية الموجـودة داخل بريطانيا سواء قتـال أرضى أو اعتراض جوى أو أعـمال تكتيكية، خـصصت كلها رسـميا للناتو، واستقر مـوقف توزيع القوات كـالآتى ٢٣٧,٥٠٠ فرد داخل بريطـانيا، ٦٠,٢٠٠ داخل ألمانيا[2].

وبعد إخلاء القواعد الخليجية وعدن من قبلهـا، أُعتبرت قواعد دائمة رئيسية للأسطول حـينئذ، هى «بورتـسمـوث» «وديفون بورت» «وشـاتهام» «وروسـيث» «وجبل طارق» «وهونج كـونج»، أما مناطق تمركز القواعـد الجوية فقد ركز عـليها بالمثل داخل بريطانيا مع وجود قيادة متقدمة فى قبرص[3].

أوضاع القوات البريطانية والأمريكية فى المنطقة قبل الانسحاب وبعده:

مع تلك اللمسـات البريطانية الأخـيرة قبل الانسـحاب، حاول الأمـريكيون إجراء ترتيبـات خاصة بهم فى هذا الصدد، فهم ومع ما كـان لهم من قواعد، فى البـحرين، وفى مـصيرة، فـقد أعـادوا تنظيم الاستـخدام لهـا عند الحاجـة، هذا بالإضافة للمتُـواجد من بعض أراضى الهبوط - هبوط جوى - غـير المناسبة على سـواحل المحـيط الهندى، وفى «دييـجوجـارسـيـا»، لكنه قُضـى على أملهم فى

(1) Hurewitz., J.C., Middle East Politics : The Military Dimension , p . 78, U.S.A., 1969.

(2) An Official HandBook, Op . Cit, p . 113.

(3) Depuy T.N and Others, Op . Cit, pp . 124 - 125.

استخدام القاعدة الإنجليزية سابقًا فى «چان» فى جزر المالديف بتحويلها إلى مطار مدنى من جانب السلطة المحلية، ومن ثم فقد رأى الأمريكيون أن ينظموا عملهم فى منطقة الخليج، من خلال الإعداد لزيارات سنوية فى صورة تدريب أو دوريات، أو من خلال وجود دائم لبعض القطع البحرية الأمريكية فى المحيط الهندى، هذا بالإضافة لبعض التسهيلات التى سمح بتوفيرها للولايات المتحدة ولقوى أخرى باستخدام قواعد عسكرية، وذلك من جانب الدول المطلة على الخليج العربى أو المحيط الهندى[١].

حتَّم ذلك على الولايات المتحدة اتخاذ «دييجو جارسيا» قاعدة أساسية لنشاطها فى تلك الاتجاهات خاصة مع عدم ثبات موقف القواعد فى الخليج بشكل واضح، وذلك على الرغم من العيوب الفنية بها من قلة الغاطس البحرى وغيرها، لكن ذلك كان ضروريا أيضًا فى مواجهة الوجود الناجح للاتحاد السوفيتى فى المحيط الهندى وفى العراق وفى جنوب اليمن وفى الصومال[٢].

الخلاصة ومما سبق عرضه فى هذا الفصل يتضح أن السياسة الدفاعية وطوال الفترة محل الدراسة كانت لها أهداف ثابتة لم تتغير، وهى تحقيق المصالح البريطانية فى محميات الجنوب وعدن ومنطقة الخليج العربى، وكذلك تحقيق دور يحققه وجود القوات البريطانية هناك لصالح تحالف دول شمال الأطلنطى، ولصالح أهداف الولايات المتحدة.

وقد عُنيت السياسة الدفاعية بتطوير وسائل تحقيقها، وخاصة فيما يتعلق بالقوات المسلحة، ولم يُقبل أن تُخضع تلك التطورات لأية عوامل أو أحداث تؤثر على معدلات التطوير، أما ما سُمح فيه بالتغيير فقد جاء فى أسلوب تحقيق الأهداف، من حيث أسلوب تنفيذ المهام، ومن حيث حجم القوات المنفذة لها ومن حيث مكان وجود تلك القوات حين دفعها للاشتراك فى تنفيذ تلك المهام.

ترك صانعو القرار السياسى والدفاعى الأحداث الجارية فى منطقة الجنوب والخليج العربى لتحدد أسلوب تنفيذ المهام وحجم القوات المطلوبة لتنفيذها

---

(1) Cottrell., Alvins J., and Other, U.S. Overseas Bases, Vol No.47, p.31, U.S. A., 1977.

(2) Ibid. p.33.

ومكانهـا، وبدرجة أقل تأثيراً تأثرت بالمقترحـات المعدة بهـذا الشأن من جـانب المستويات غير الرسمية، مجموعة «شاتهام هاوس»، والرسمية، من جانب «دنكان سانديز»، واللجنه الحكومية لسنة ١٩٥٨، ورئاسـة أركان حرب الإمبراطورية لسنة ١٩٥٩.

وقد اخـتلفت الآراء حول تلك المتـغيرات، إذ اتضح أن كـلا من مجمـوعة «شـاتهـام هاوس» و«دنكان سـانديز» ولجـنة الحكومـة ورئاسـة أركـان حـرب الإمبراطورية، ومما جاء بالأوراق البيضاء من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٦٧، مع أنهم كانوا جميعًا متفقين حول أهمية المصالح البريطانية فى منطقة الخليج وفى عدن، إلا أنهم اختلفوا فيما يتعلق بطبيعة الأساليب ونوع الوسائل.

فقد جاءت مقـترحات «سانديز» مختلفة مع باقى الآراء الرسميـة التى سبقته والتى تلته، حـول أسلوب تحقيق الأهداف، وحـول نوع القوات المطلوبة لتحـقيق المهام، على أساس استخدام قوات غـير تقليدية ودون الاستناد إلى قواعد، مع أنه عاد بعد ذلك ليؤكـد أهمية القوات التقليدية وأهمية القـواعد الأرضية، لكنه يمكن القول أنه قد أُخذ من تلك المقترحات ما يفيد الأهداف الأساسية لبريطانيا، ونُبذ ما كان فى غير تحقيق تلك الأهداف، غير أنه مرت سنتان ما بين صدور المشروع وبين صدور مقترحات اللجنة الحكومية، ما بين اختلاف ثم جاء اتفاق.

كمـا يتضح أنه على العكس من مـقترحـات «سانديز» والتى جاءت لتـحدد استخدام القوات الأرضية فى أضيق الحدود للعمل بتلك المناطق، جاءت مقترحات رئاسة أركان حرب الإمبراطورية والدروس المستفادة من عملية الكويت لتؤكد أهمية التوسع فى استخدام القوات الأرضية مرة ثانيـة، وأهمية القواعد الأرضية، وأهمية التواجد بشكل موسع فى تلك المناطق.

لكنه يجـدر أن نشـير أنه وبالتـوازى مع كل هذه الاخـتـلافات، لم تُحـد الحكومة رغم غموض سياستها من حيث تحديد أساليب العمل، لم تُحد عن خطها الثابت فى العمل على تطوير قواتها المسلحة، حيث إن تلك القوات وذلك التطوير كان فى الواقع لا يمس الحـاجة فقط إلى العمل فى تـلك المناطق، إنما كان مطلوبا للتعامل مع أحداث خارج تلك المنطقة.

وقد جاء أول رأى رسمى صريح من جانب الحكومة البريطانية فى سبتمبر سنة ١٩٥٨ واضح الهدف، غامض الأساليب، فقد كان من الممكن رغم تعددالمقترحات الواضحة التراجع عنها، مرجع ذلك أن الظروف أصبحت لا تسمح بفرض أسلوب واضح أو حجم أو مكان يمكن أن تُحقق من خلالها تلك المهام، وخاصة أن تلك الظروف تركزت ووصلت إلى ذروتها حينئذ ممثلة فى مؤثرات عالمية وداخلية فى بريطانيا، ولظروف التطور السياسى وتطور تيار القومية العربية فى منطقتى الجنوب والخليج العربى.

لكن هذا لم يعن أن السياسيين البريطانيين لم يحرصوا على توجيه الأحداث الجارية إن أمكن لتحقيق أقصى حد من الاستفادة من تلك الأحداث، وهو ما حدث بالفعل من واقع نتائج العمليات فى عمان من سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٥٩، وعملية الكويت ٢٥ يونيو ١٩٦١ إلى أن انسحبت القوات البريطانية من هناك.

إذ إنه وفيما يتعلق بعملية الكويت مثلا، ومما ترجح، لم يكن مستبعداً أن يكن الجانب البريطانى واحداً من العوامل المحفزة «لعبد الكريم قاسم» للاندفاع بالشكل الذى جرى، كما أن مسيَّر ما عرض من الأحداث يبين أن تهديده بضم الكويت لم يكن جاداً، من ثم فإن كل التداعيات التى حدثت، والمكاسب التى ترتبت عليها لصالح بريطانيا، لم يكن فى تحقيقها بهذه السرعة تناسق مع الأحداث، فإنه وبناء على تلك العملية حصل البريطانيون على ما كانوا يطمحون إليه بسهولة بل وبترحيب كامل من جانب حكام منطقة الخليج.

وإذا كانت عملية الكويت واحدة من الأحداث التى جرت تحت السيطرة البريطانية فإن الأحداث التى جرت مؤثرة على الجنوب العربى من داخله أو من جانب اليمن الشمالى لم تكن تحت تلك السيطرة، غير أن الذى استطاعت بريطانيا أن تستفيد منه فى هذه الحالة هو استخدام كل الأساليب الممكنة إلى حد المعارضة الصريحة لقرارات الأمم المتحدة بتقصى الحقائق فى الجنوب العربى وفى عدن، وذلك من جانبها فى سبيل إطالة بقائها حتى الحد الذى ترى فيه أنها مستعدة للخروج من هناك، وذلك بعد تحقيق التزاماتها المحققة لمصالحها، بدليل إعلانها فى سنة ١٩٦٣ نية الخروج من الجنوب، لكنها هى التى قامت وحدها بإنهاء وجودها

هناك سنة ١٩٦٧، موضحة أن ذلك إنما جاء لفقد القاعدة لأهميتها، ولتزايد كم الإنفاق الدفاعى هناك بما أرهق ميزانيتها.

إذا ما تم تجاوز المكاسب المادية البريطانية من واقع نجاح صانعى قراراتها من جراء استغلال نتائج الأحداث الجارية حينئذ ومن وراء استمرارهم فى تطوير قواتهم المسلحة، فقد اكتسبت القوات البريطانية القدرة على تنفيذ مهام داخل وخارج المنطقة، ولكن بأساليب جديدة، وفيما يتعلق بموضوع دراستنا، فقد أفرزت بناء على ذلك أساليب جديدة تمثلت فى الإعداد لتواجد بحرى عائم دورى أو عند اللزوم مع عدم الاستناد على عدن كقاعدة فى المنطقة، يحقق ذلك أسلحة ومعدات متطورة بحرية وجوية وبرية أساس عملها منسقًا مع القوات البحرية مع بعض التيسيرات الأرضية التى وافق عليها حكام الخليج.

لكن ما معنى اتفاق صانعى السياسة الدفاعية حول أحد جوانب سياستهم، وهى أهداف تلك السياسة، ثم اختلافهم حول جانب آخر وهو أسلوب تحقيق تلك الأهداف، مما عرض واوضحته المصادر يتضح أن ذلك الاختلاف حول الأسلوب إنما جاء لأنه كان هناك أكثر من جهة لاتخاذ القرار، فقد عملت هناك وزارتا الخارجية والمستعمرات فى دون اتفاق على خطوات محددة، وفى تناقض معًا، بدليل أنه رغم توجيه «سانديز» بإمكانية تنفيذ المهام عند الضرورة القصوى فقط وفى تعاون مع الحلفاء، فقد تم تحقيق بعض المهام دون التقيد بتلك المبادئ، كما حدث فى عمان والكويت، كما أرجعت المصادر ذلك التناقض فى القرارات وعدم الاتفاق على أسلوب موحد إلى السياسيين أنفسهم حيث كانت تعوق قراراتهم رؤاهم غير الواقعية تحت تأثير ذكريات بطولات ومآثر الماضى.

ولكل ما سبق من إيضاحات لم يكن معنى تغير أساليب السياسة البريطانية - رغم ثبات أهدافها طوال الفترة محل الدراسة - ترجيحا إلا أن تكون بريطانيا قامرت بالأساليب لأنها تحتمل التغير والتراجع والتعديل، لكنها لم تستطع التخلى عن أى من أهدافها وإلا لسبَّب ذلك إعاقة لاحتياجاتها الأساسية، لقد استخدمت بريطانيا كل الأساليب لتحقيق كل الأهداف، وبذلك كانت كل الأساليب أو الوسائل جائزة لتحقيق غاياتها أو أهدافها.

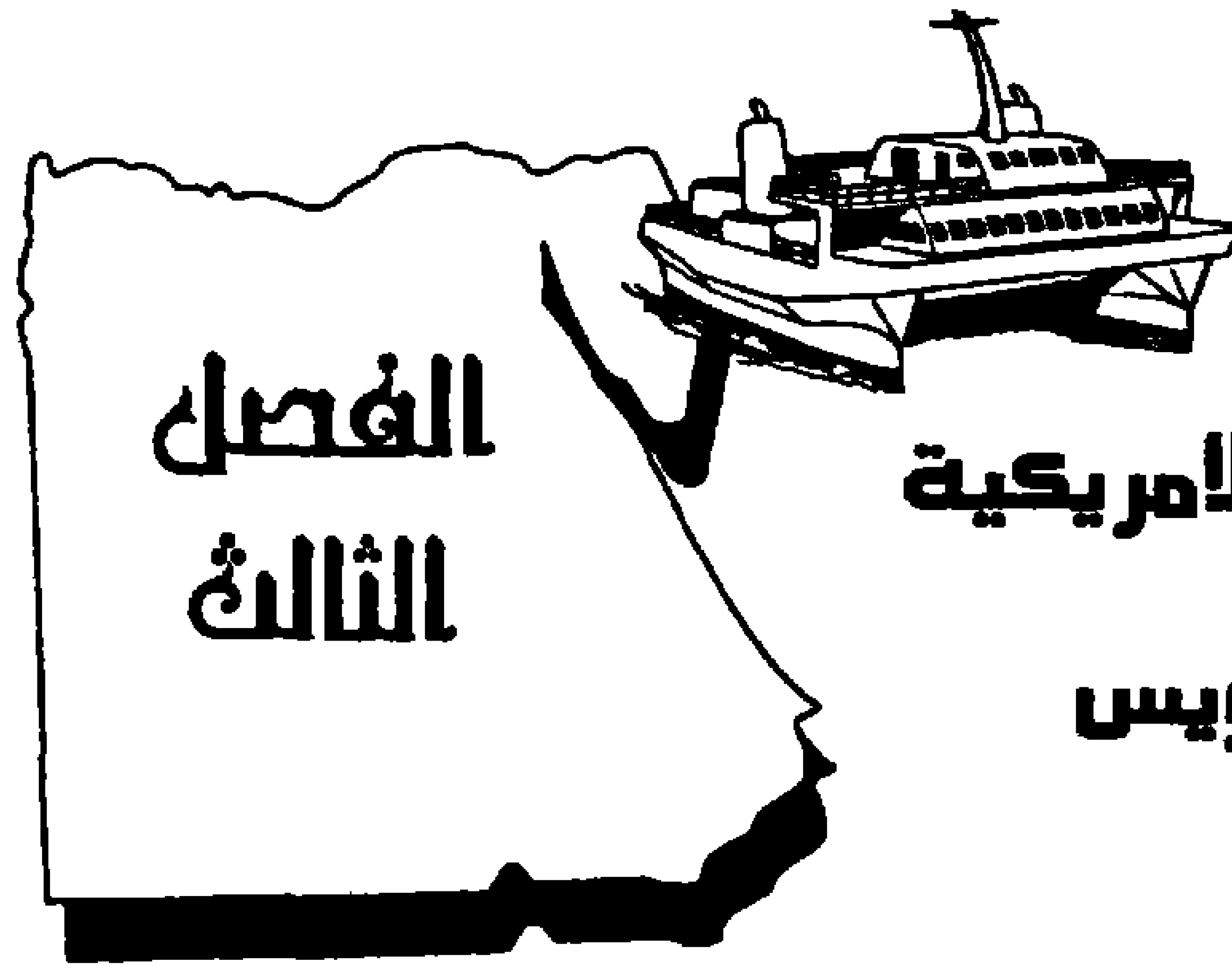
لقد قصدت الحكومة البريطانية بتركها لمستويات أدنى غيرها اتخاذ قرارات نحو تلك المناطق، أو جعل سياستها غامضة تحركها الأحداث، أن توفر خطوط رجعة لما يتضح أنه خطأ من أساليب، وضح هذا بسماحها لوزارتى الخارجية والمستعمرات باتخاذ قرارات مستقلة، وبإعلانها هى سنة ١٩٥٨ بأنها لن تحدد إلا القدر اليسير من سياستها تاركة الأحداث لتبلور تلك السياسة، لم يكن توفير خطوط رجعة فى ظل ظروف متغيرة فى العالم وفى المنطقة هو الهدف الوحيد لتلك الحكومة، وإنما لا مانع فى ظل هذا التباين والغموض أن يُستهلك وقت لا بأس به كانت هى فى أمس الحاجة إليه لتحقيق أهدافها، وضح ذلك من استهلاك كل مُقترح فترة زمنية، بعدها تُهجر مقترحات ويُوافق على مقترحات، وبالتدقيق فى تلك التصرفات السياسية بتعمق يمكن أن نلمس كل تلك الأهداف الحكومية المنوه عنها، وما يؤكد ما خلصنا إليه من تحليل حول تلك التصرفات أنه إذا لم يكن الحدث متفقًا مع اتجاهاتها العامة فى تلك المناطق، كانت تلوى نتائجة لتتفق مع سياستها، وضح ذلك من رغبتها فى مد بقائها فى الجنوب بمعارضة قرارات الأمم المتحدة.

يستنتج من كل ما سبق أن أهداف السياسة الدفاعية اتفقت مع ولصالح أهداف السياسة الخارجية، والمدقق يجد أن السياسة البريطانية الخارجية قد خدمت أهدافها بتنوع أساليبها، لكن الأدوات أختلفت بالطبع، إذ كانت الأدوات للسياسة الخارجية هى تسخير خبرتها السياسية والثقافية والطبية والتعليمية والتجارية والدفاعية فى الأساس، لصالح أهداف سياستها.

نجحت السياسة الدفاعية إذن فى تحقيق أهدافها، وكانت من جانب آخر فى خدمة أهداف السياسة الخارجية، وقد حقق ذلك الاستخدام الفعلى لأدوات تلك السياسة والتى كانت أقدر حينئذ على تحقيق أهداف السياسة البريطانية فى تلك المناطق.

مع ما سبق عرضه فى ذلك الفصل يبقى تساؤل هام، ماهو الدافع الحقيقى من ألا تحدد سياسة متكاملة واضحة لبريطانيا نحو منطقة الخليج وعدن، لم يتم

الاستقرار عـليها وبلورتها إلا بعد الخروج من تلك المناطق، وخـاصة أن ذلك كان هو نفس الحال إزاء تشكيل سيـاسة عامة إزاء المنطقة، ومع كل مـا تقدم من عرض للأحداث، ومـا ترجح بشأنهـا، حول السيـاسة الدفاعـية البريـطانية، إلا أنه من الأرجح أنه كانت هناك قوى أكـثر تأثيراً لما كان عليه صانعـو القرار البريطانيين من غموض وتباطؤ فى تحديد سياستهم العامة إزاء تلك المناطق.



استراتيچية الردع النووى الامريكية وإستراتيچية شرق السويس

- العقيدة الاستراتيچية الأمريكية.
- استراتيچية الردع المباغت العميق، واستراتيچية الردع المضاد.
- مراحل تطوير أسلحة الردع النووى.
- القواعد الأمريكية العسكرية فيما وراء البحار.
- السياسة الأمريكية نحو منطقة الخليج حتى سنة ١٩٧١:
  - بريطانيا - إيران والسعودية - الاتحاد السوفيتى.
- محصلة الإستراتيچية.

كان لحسابات النتائج المفترض حدوثها عن استخدام أسلحة الردع النووى الأمريكية والسوفيتية الدور الحاسم فى إذعان بريطانيا للحماية النووية الأمريكية فى مواجهة تهديد نووى قائم من جانب السوفيت، والذى كان من جرائه أن التزمت بريطانيا بمخططات الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حلف الأطلنطى فى مواجهة الخطط السوفيتية، وهو أمر دفعها إلى تغيير إستراتيجياتها التقليدية تجاه مناطق سيطرتها فى العالم، ولتتخذ فى منطقة الخليج والجنوب العربى استراتيجية اتفق الباحثون على أنه بدأ تطبيقها منذ سنة ١٩٥٦، ولعله من المناسب التعرف على طبيعة الخطط الأمريكية وبقدر محدود الخطط السوفيتية، من حيث ظروف تكوينها وطبيعة أهدافها، وذلك فى محاولة لإرجاع النتائج، إستراتيجية جديدة شرق السويس منذ سنة ١٩٥٦، إلى العوامل الأصلية المسببة لها، لتتكوّن بذلك رؤية مكتملة لمعنى ما طرأ من تطور على أهداف وأساليب السياسة الخارجية والدفاعية البريطانية شرق السويس منذ بدأ ذلك الاتجاه بالفعل.

تشكلت الأهداف السياسية والعسكرية الأمريكية والسوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية من واقع سعى كل من القوتين إلى تحقيق أمنها القومى، وقد اتسم ذلك الأمن بإبعاد مختلفة لكل من القوتين، كذلك طرق تحقيقه، فقد مثل العاملان الدفاعى والاقتصادى أهم عوامل تحقيق الأمن القومى للولايات المتحدة.

العقيدة الإستراتيجية الأمريكية:

كان الأمن القومى الأمريكى معنيًّا بتأمين مواطنى وأراضى الولايات المتحدة «Physical Security» ثم تطور الأمر منذ بداية الحرب الباردة وبداية المخترعات النووية إلى الاهتمام بتحقيق أمن الولايات المتحدة من داخلها، وتأمين اهتماماتها القومية أو مصالحها الحيوية «National Interests» وذلك فى مفهوم شامل هو تحقيق أمنها القومى داخلى وخارجى National Security[1].

(1) Reichart ., John . & Other , Editors . American Defence Policy , 5 th edn , pp . 94 - 95 , U . S. A ., 1982 .

وقد تبلور في هذا الإطار جوهر العقيدة الاستراتيجية الأمريكية التى كانت تعنى بمنع حدوث حرب نووية مركزية، أولا فوق أراضى الولايات المتحدة، وثانيا إن أمكن فوق أوربا، وذلك بتوفير أكبر قدرات مادية لإيقاع أقصى إيلام للعدو - السوفييت - على بلاده، وكانت قوى الارتكاز لتحقيق ذلك هى القدرات النووية للولايات المتحدة الأمريكية، ثم قوات غرب أوربا المسلحة التقليدية، وأخيرا مواقع ارتكاز حيوية[1].

إستراتيجية الردع المباغت العميق وإستراتيجية الردع المضاد:

عرفت تلك الاستراتيجية عسكريا باستراتيجية المباغته - المبادرة - العميقة، وكانت وسائل وقوى تحقيقها ممثلة فى الأسلحة النووية، والقوى التقليدية الاوربية والمستنفرة فى دفاع نشط مستمر، تنشطه قوات جوية تقليدية لمنع هجمات مفاجئة للسوفيت وحلفائهم، وقد تطلب ذلك الدفاع النشط تغيير طبيعة تكوين ونظام انتشار تلك القوات فى غرب أوربا فى مواجهة ألمانيا الشرقية[2].

يكمل إستراتيجية الردع النووى، العميق المباغت، ما عرف بإستراتيجية الردع المضاد، وقد استهدف بها منع الحرب الذرية، وذلك بإقناع السوفيت أن أى هجوم بواسطتهم على أية واحدة من الترسانات الذرية الأمريكية سوف يكون مكلفا لهم كثيرا، وخطيرا جدا، ويتم ذلك بكشف وتهديد أهداف السوفيت العسكرية، ومراكز قياداته، وموارده الاقتصادية، ومواطنيه، بصفة مستمرة[3].

كانت أهداف إستراتيجية الردع والردع المضاد هى تحقيق أمن الولايات المتحدة، وأمن مصالحها الحيوية، وفى سبيل تحقيق تلك الأهداف لم يكن ضروريا شن حرب نووية شاملة، وإنما محدودة، لكنها يمكن أن تحول إلى حرب نووية شاملة إذا ماجاء وقت يمكن للسوفييت أن يهددوا - بإمكانيات متاحة - الأمن القومى للولايات المتحدة بشكل كلى[4].

(1) Ibid . p . 62

(2) Elliot . , Jeffrey M ., The Arms Controll , Disarmament and Military Security Dictionary, p . 221 , U . S . A ., 1989

(3) Ibid . p . 226 .

(4) Ibid . pp . 226 - 227 .

أما العقيدة السوفيتية فقد عنيت بالحفاظ على وحدة الاتحاد السوفيتى، وذلك بتملك قوى ردع مضادة لقوى الأمريكيين، وبذلك يمكن إجهاض المحاولات الأمريكية لإجراء ضربة نووية، وكذلك يمكن منع حرب نووية.

وقد عنى هذا بالضرورة أن تُحاول كل من القوتين أن تتكافأ على الاقل مع القوة الأخرى، أو أن تتفوق عليها، وهو أمر تطلب استمرار تملك وتطوير أسلحة عالية الردع، ونقاط استراتيجية حاكمة، متفقة مع طبيعة ومدى تأثير تلك الأسلحة، بحيث تكون منتشرة فى العالم كله، وبالتوازى ومن مستلزمات الدفاع أيضًا تحقيق توازن اقتصادى يفى بمتطلبات الإنفاق الدفاعى دون أن تتأثر بنود الإنفاق الأخرى داخل الدولة.

والواقع أنه بدأ سباق تنافسى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، ولم يكن ناشئا من فراغ، حقيقة أن الولايات المتحدة سعت منذ قررت الاشتراك فى الحرب الثانية للاضطلاع بدور سيادى مؤثر، وسعت إلى التفوق الإستراتيجى العسكرى خاصة، ولكن نتائج كل من مؤتمرى «دومبرون أوكس - نيويورك» سنة ١٩٤٣ ومؤتمر «يالتا» بما تمخض عنهما من جمود فكرى لدى الروس وتحفز لدى الأمريكيين كانت كافية لبدء ذلك السباق، وليُعلن «ترومان» بعد سنتين من «يالتا» مبدأ الحصر والاحتواء، وهو الأمر الذى أدى بشكل واضح إلى اتجاه الولايات المتحدة قبل الاتحاد السوفيتى بلا تردد إلى تملك أسلحة ردع نووية، على الخصوص هجومية، والسيطرة على نقاط إستراتيجية فى العالم، مع إزاحة كل من يعترض طريقها فى سبيل تحقيق خططها، كل ذلك فى توازٍ زمنى مع تطوير مواردها داخليا وخارجيًا.

لكن هل كانت نتائج عمليات الردع النووى المنتظرة مع التطور فى وسائله بتلك الأهمية من التأثير ؟ وهل كان الاحتياج إلى نشر وسائل الردع النووى فى العالم ضروريا ؟ لعل الإجابة فيما يلى من صفحات بما سيتبين من أمثلة لآثار الردع النووى. ولتطور وسائله، وما ترتب عليه من حاجة ملحة لنشر تلك الوسائل فى العالم كله، لعلها توضح دور كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى الدفع إلى تشكيل إستراتيچية عالمية جديدة، كان من مستلزماتها بالضرورة تغيير الإستراتيچيات التقليدية القديمة.

من أمثلة آثار الاستخدام الذرى، يتضح أن حـجم القتلى من جراء استخدام القنبلة الذرية «ليتل بوى» الأمريكية، الملقاة على «هيروشيما» وكذلك نظيرتها على «ناجازاكى» ربع مليون فرد، وبالقـياس إلى ذلك تسبب (١٠٥٤) صاروخ (ف-٢) كانت ألمانيـا قد ألقتهـا على لندن أثناء الحرب الثانية فى قـتل (٩٢٧٧ فردا)، وفى تطور للقنبلة الذرية المختبـرة بواسطة السوفيت سنة ١٩٦٢ كانت آثارها الافتـراضية أكثـر (٣٠٠٠) مرة عن القنبلة «ليتل بوى» وأكـثر مائة مـرة عن آثار القنبلة الذرية السوفيتية المختبرة سنة ١٩٤٩[1].

كما ينـتج عن التسلسل الذرى أو الانشطار النووى أكثـر من (٣٠٠) موجة إشعاعية، بعد انفجار قنبلة ذرية نووية، كلها مدمرة، وآثارها الإشعاعية أكثر تدميرا ولسنوات طويلة، أما الغبار الذرى المفترض نشـوئه عن قنبلة قوة «واحد ميجاتون» منفجرة على سطح الأرض فى «مانشيستر» مثلا فيمكن أن يقضى على السكان من جنوب مانشيستر إلى جنوب «لندن» وحـتى بحر الشمال، أى أكثر من ثلثى سكان المملكة المتحدة، وذلك فى فترة محـدودة، حالة إذا ما تم توقيت إسقاط القنبلة مع رياح قادمة من الشـمال إلى الجنوب الشرقى، علمًا بأن الاتحاد السوفـيتى قد تمكن سنة ١٩٦٢ من اخـتراع قنـبلة ذرية قوة (١٠٠ مـيجـا تون)،ومع تطور القـدرات التدميرية السوفـيتية، فإن ما كان ممكنا إيقاعه على بريطانيـا منها، كان ممكنا إيقاعه على الولايات المتحدة، إذا ما تملك الاتحاد السوفيتى تقنية مناسبة لشن هجوم نووى عليها، وإذا ما تمكن من التوسع فى مناطق قريبة منها[2] .

تلك الأمـثلة للآثار التدمـيرية الضـخمة ناتج تـقنيات وسائـل وقوى الردع النووى، إضـافة لبوادر الخـلاف بين القوتين العظـميين، حتـمت على كل منهـما الحفاظ على أمنها القومى بكل الطرق، وقد عنيت الولايات المتحدة فى سبيل ذلك بالعمل فى مـحاور ثلاثة، **أولا** ضبط الاقـتصـاد القومى الأمريكى بمـوارد داخلية وخارجية، **وثانيا** تطوير وسائل وقـوى الردع النووى والتقليدى بـنظام تقنى دقيق لإحداث أكـبر آثار تدمـيرية بالطـرف المضاد، **وثالثًا** السـيطرة على أغلب المناطق الإستراتيجية فى العالـم، وذلك من خلال التعاقدات التعاهدية، وبالمثل فعل الاتحاد

---

(1) Hamlyn Publishing Group , Nuclear Weapons, p . 10, England , 1984 .

(2) Ibid . p . 12 .

السوفيتى، فقد عمل على أن تصل قوى الردع النووى والتقليدى لديه لمعدل مكافئ أو متفوق على الولايات المتحدة، غير أن احتياجه للموارد الاقتصادية لم يكن ملحًا لكفاية موارده، كما جاءت توسعاته فى البداية بهدف أساسى لإعاقة نجاحات الولايات المتحدة وتوسعاتها العالمية[1].

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية فى تحقيق خططها تلك بخطوة جوهرية، مهدت فى الواقع لكل نجاحاتها المتتالية، كما أنها كانت بالأخص فى اتصال وثيق بكل التداعيات التى لحقت ببريطانيا وقلصت إمبراطوريتها إلى الحد الأدنى، ويعنى بها تلك الخطوة الهامة فى كل تعاقداتها التعاهدية، وهى إبرام معاهدة شمال الأطلنطى، وقد أدت تلك الخطوة إلى آثار مماثلة لما حدث لبريطانيا بدول أوربا الغربية الاستعمارية منها، وتجدر الإشارة إلى أن الداعى إلى ذلك التعاهد كان الولايات المتحدة، وقد كيف ميثاق ذلك التحالف، ثم المواد (٥ و ٦) من المعاهدة بصيغ ساعدت إلى حد كبير فى المناورة الأمريكية لتحقيق تلك النجاحات، وهى مسائل سيتم عرضها لاحقًا[2].

كانت الولايات المتحدة وبالتوازى مع ما نجم عن ذلك الإجراء التعاقدى تعمل على ضبط اقتصادها بموارد داخلية وخارجية، وكواحد من الإجراءات ركزت ثقل استثماراتها فى منطقة الخليج العربى، أولا بواسطة شركاتها، ثم هيمنت الحكومة بعد ذلك على تلك الاستثمارات، فقطعت شوطًا طويلا من النجاح أدى بالضرورة إلى الإضرار بالاستثمارات البريطانية هناك، وهو أمر كان من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الخلل فى الاقتصاد البريطانى، وفى نفس الوقت عملت الولايات المتحدة على التطوير المنظم لوسائل وقوى الردع النووى والتقليدى، مع نشر تلك القوات فى أوربا، بل وفى العالم كله.

ففيما يتعلق بتطوير قوى ووسائل الردع يتضح أنه جاء لأفرع الجيش الثلاثة، غير أن ما سيتم التركيز عليه هو تطوير الصواريخ العابرة للقارات من بين القوى البرية، وتطوير الغواصات النووية من بين القوى البحرية، حيث كان ذلك التطوير

(1) Reichart ., John F ., Op . Cit ., p . 62 .

(2) Senate of U.S.A., No . 48 , 1 st Session . 11 - 12 April , 1949 , North Atlantic Teaty , pp . 1 - 2 .

هو العامل الفيصل فى تحديد شكل خطة الردع النووى، وإيراد تلك المعلومات العسكرية هنا هام لأن قدرة الوسيلة ومدى ومسافة التأثير مرتبطة بمدى الحاجة إلى مواقع مؤثرة أو بالأحرى نقاط استراتيجية، هى من جهة فى ارتباط مباشر مع صلب موضوع الدراسة، ومن جهة أخرى ستوضح إن كانت تلك الحاجة متعارضة مع احتياجات قوى أخرى، مثل ما كان محتملا من تعارض لتلك الحاجة والوجود البريطانى فى الخليج والجنوب.

مراحل تطوير أسلحة الردع النووى:

مر التطور التقنى لقوى ووسائل الردع النووى للولايات المتحدة، من حيث ارتباطه بالحاجة الموضوعية للانتشار فى نقط حيوية على سطح الكرة الأرضية، فى فترتين زمنيتين واضحتين، الأولى منذ سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٦٠، والثانية من سنة ١٩٦٠ وحتى سنة ١٩٧١، وكانت كل فترة ذات سمات متعلقة بوسائل للردع مختلفة عن الأخرى، أما الاتحاد السوفيتى فيمكن تقسيم خطوات وأهداف التطوير فيه إلى فترتين زمنيتين، الأولى منذ الحرب الثانية وحتى سنة ١٩٦٤، والثانية منذ سنة ١٩٦٤ وحتى سنة ١٩٧١ وقد اختلفت سمات كل فترة عن الأخرى[١].

جاء تطور وسائل الردع الأمريكى فى الفترة الأولى كالتالى، أولا فيما يتعلق بالصواريخ أرض/ أرض والتى تمثلت فى صواريخ «تيتان، وريدستون، وبيرشينج، وثور، وجوبيتر» ذات المدى المتوسط تطور مداها من (٣٠٠ كم) فى سنة ١٩٤٥ إلى (٢٥٠٠ كم) فى سنة ١٩٥٨، أما تطور الفترة الثانية والذى بدأ مع نهاية سنة ١٩٦٠ فقد تمثل فى الصواريخ التى أصبحت عابرة للقارات أنواع «مينوت مان» إلى «مينوت مان ٣، وتيتان معدل» بمدى من (١١,٠٠٠ كم) إلى (١٥,٠٠٠ كم)[٢].

---

(1) Hamlyn Publishing , Group , Op . Cit , p . 60 .

(2) Harkavy ., Robert E ., Great Power Competetion for Overseas Bases , The Geopolitics of Access Diplomacy , p . 117 , U.S.A, 1982 , see also , Hamlyn Op . Cit , pp . 37 - 40 ,and Worly ., Jr - Marvin L ., A., Digest of New Development , 2 nd edn , pp . 30 - 38 , U.S.A., 1959 , also , Pretty ., R.T& Other , Editors , Jane's Weapons System , 1973 - 1974 , pp . 6 - 7 , U.S.A, 1975 .

أما تطور الغـواصات الأمريكية فى الـفترة الأولى، يتضح أنه قـد عمل فى خدمـة البحرية عدد من الغـواصات النووية ذات صواريخ «مـينـوت مان» أقل فى دقتهـا عن مثيلتهـا الأرضية، ولم يكن فى مقـدرتها التأثـير على أهداف ضـخمة «Hard Targets»، وإنما أهداف صغـيرة «Area Targets»، أى مجرد مـدن، وأما فى الفترة الثانية ومنذ سنة ١٩٥٩ فـقد طرأ تطور على المدى وعلى القدرة، إذ كان فى مقدرة صواريخ الغـواصات « بولاريس، وبوسيدون » بمدى (٣٠٠٠ كم) سنة ١٩٥٩ و« تريدنت » بمدى (٩٠٠٠ كم) سنة ١٩٧١ ضرب أهداف ضخمة(١).

كانت وسائل الردع تلك مـعدة لأغراض الهجوم، وقـد وفرت لها الولايات المتحـدة نظام إنذار مبكر «NORADS» والذى سمى بـاسم قيادة الجـو الدفاعـية لشمال أمـريكا، وكان ذلك النظام تطوراً للنظام الاستطلاعى الـقديم والذى شغَّل عـمله الفتـرة الأولى وتكون من طائرات (U 2) لإجـراء استطلاع منخـفض بمدى قصـير بالإضافـة للرادارات، أما ذلك النظام المتطور فـقد جاء فـى الفترة الثـانية، مكونا من نظم الصواريخ المندمـجة للاستطلاع، ورادارات ذات تقنية عـالية جدا، وقد برمـجت تلك النظم الاستطلاعـية المتطورة لرصد الحـالات المحتملة التـالية، لصواريخ مطلقة من قـلب الاتحاد السوفيتى، أو من غـواصاته فى المحيط الهندى، أو الأطلنطى، وصواريخ وطائرات قادمة من غرب الكاريبى أو عـبر بحر الشمال، أو هجوم صـاروخى خاطئ بعـد دورة حول الكرة الأرضـية، كذلـك سمح ذلك النظام ببعض التسهـيلات لمتابعة النشاط العسكرى السوفيـتى فى الفضاء الخارجى، وقد دعم كل ذلك، من قـوى هجوم وإنذار، بدفاع قوى مضـاد للصواريخ مكون من صواريخ «نايك أجاكس، ونايك هركيوليس، وهوك»(٢).

أما الاتحاد السوفيتى فقد جاءت تطورات صواريخه فى الفترة الأولى من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٦٤ بـالتـسـلسل الموضح من الـصـواريخ (ف١) المـطورة عن الصـاروخ الألمانى (ف٢) بمدى يصـل إلى (٢٥٠٠كم) ذاتيـة الحـركـة لكن بدون رؤوس نووية، وذلك حـتى سنة ١٩٥٥، وفى تلك السنة تـوفر للصـاروخ (ت١)

(1) Obern ., Richard Sharps ,Editor , Jene's , Fighting Ships , 1990 - 1991 , pp . 721 - 727 , U.K., 1990 , also, Harkavy Op . Cit, pp . 62 - 67 , also , Hamlyn , Op . Cit , pp . 39 - 40 .

(2) Hamlyn ., Op . Cit , pp . 60 , 78 , also , Worly ., Marvin , Op . Cit , pp . 39 - 40 .

رأس نووية بمدى يصل إلى (٤٥٠كم)، وكانت الصواريخ ذاتية الحركة غير النووية ذات دقة محدودة فى إصابة أهدافها، إذ كان بها نسبة خطأ فى السقوط على الهدف زائد أو ناقص (٥ كم)، وقد شهدت تلك الفترة فى سنة ١٩٥٧ تطوراً هاماً إذ أطلق القمر الصناعى السوفيتى «سبوتنيك» والذى كان له تأثيره فى رصد تحركات ومواقع قوى غرب أوربا، وفى سنة ١٩٦١ تطور مدى الصاروخ النووى أنواع (SS - 4 إلى SS -14) إلى (١٥٠٠ كم)، أما فى الفترة الثانية دخلت تلك الانواع خطوط الإنتاج وتطور مداها ليصل إلى (١٠,٠٠٠كم) سنة ١٩٦٤ وإلى (١١,٠٠٠كم) سنة ١٩٧١[١].

أما عن تطور الغواصات السوفيتية فى المرحلة الأولى، فلم تكن هناك غواصات ذات صواريخ نووية، وإنما كانت قدراتها محدودة بأقصى مدى عمل يصل إلى (٦٠٠ كم)، وبدأ إنتاج الغواصات «جوليم» تسليح صواريخ ذات رؤوس نووية منذ سنة ١٩٦٢ لمدى صاروخى يصل إلى (٢٥٠٠ كم)، وفى سنة ١٩٧١ بصاروخ (SS - N. 8) بمدى يصل إلى (٧٨٠٠ كم)[٢].

كان عدد الصواريخ السوفيتية نووية أو غير نووية أكبر من مثيلتها الأمريكية وذلك فى منتصف الفترة الثانية للتطور، غير أنها لم تكن فى دقة الصواريخ الأمريكية، وكانت أقل مدى وأقل تدميراً، كذلك وإضافة لما سبق فإن عدد القنابل الذرية السوفيتية كان أكبر من نظيرتها الأمريكية، غير أنه فى مقابل ذلك طُبق نظام إنذار ودفاع جوى أمريكى لا يسمح مطلقًا بوصول الطائرات حاملة تلك القنابل إلى الولايات المتحدة وطبقًا للبيانات الأمريكية نحو تلك النظم.

مما سبق عرضه من تطور للأسلحة الصاروخية البرية يتضح أنه كان هناك سبق نووى للولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتى بحوالى عشر سنوات، إذ إن

---

(1) Campbell ., Christopher , Naclear Weapons , pp . 37 - 40 , England , 1984 , also , Obern , Richard , Op . Cit , pp . 582 - 593 , also , Pretty ., R . T & Other , Op . Cit , pp . 9 - 14 , and also , Lee Asher ., Editor , The Soviet Air and Rocket , pp . 150 - 159 , U . K . 1959 , see also,

لم يكن سبوتنيك (الرفيق المسافر) مجرد قمر صناعى يدور فى مدار ثابت حول الأرض لتحقق اكتشافات فضائية أو أرضية وإنما كان أيضًا صاروخا عظيما يمكنه أن يحمل بسهولة قنبلة نووية ليدور بها حول العالم وليزيل مدينة أمريكية من الوجود عند الحاجة.

(2) Campbell ., Op . Cit ., p . 114 ,also ,Lee Asher ., Op . Cit , pp . 150 - 159 .

الولايات المتحدة تملكت صواريخ نووية صغيرة ومتوسطة المدى ما بين (٣٠٠ إلى ٣٠٠٠ كم) طوال الفترة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٦٢، ولم يكن لدى السوفيت فى تلك الفترة إلا صواريخ ذات رؤوس تقليدية غير نووية بمدى (٢٥٠٠ كم)، ما عدا نوعا واحدا ذا رأس نووى تواجد بالخدمة سنة ١٩٥٥ لم يكن مداه يصل إلى أكثر من (٤٥٠كم) فقط، أما عن التطورات الصاروخية للفترة الثانية، فقد توازنت القوتان وخاصة منذ سنة ١٩٦٤، إذ تملكت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى صواريخ عابرة للقارات بأقل مدى (١٠,٠٠٠ كم) وبأقصى مدى (١٥,٠٠٠ كم).

مع ما حظى به الأمريكيون من تفوق نووى فى الفترة الأولى، فإن هناك حدثين هامين جريا على الجانب السوفيتى، ولا بد أنهما نالا اهتمام واضعى خطط الأمن القومى الأمريكيين، وهما أولا بداية اتجاه السوفيت منذ سنة ١٩٥٥ إلى تملك صواريخ ذات رؤوس نووية رغم قلة مداها، وثانيا إطلاق القمر الصناعى «سبوتنيك» سنة ١٩٥٧، وكلاهما كان ينبئ ببوادر ردع سوفيتى على الطريق الصحيح، وقدرة عالية على الكشف بالاستطلاع.

ومما سبق عرضه من تطور للغواصات الأمريكية يتضح أنه كان هناك سبق نووى لذلك السلاح عن نظيره السوفيتى، ورغم ذلك فإنه مع نهاية سنة ١٩٧١ كان هناك تفوق فى عدد الغواصات النووية السوفيتية والذى بلغ (٦٠) غواصة، بينما كان عدد الغواصات الأمريكية فى نفس السنة (٤١) غواصة، لكن تميزت الغواصات الأمريكية كوسيلة قتال بحرية فوق وتحت السطح بقدرة تقنية عالية من حيث المدى والقدرة على الوصول لأعماق بعيدة، والبقاء لمدد طويلة تحت السطح، كما كانت صواريخها ذات مدى أكبر بدقة أكبر وتأثير تدميرى أكبر، مما جعلها وسيلة لترجيح القوى حتى بعد توازن القوتين نوويًا، من حيث القدرة على ضرب المدن السوفيتية فى الفترة الأولى، وضرب أهداف ضخمة بعد فترة التوازن النووى.

على ذلك وطبقًا للتطورات السابق عرضها تطورت حاجة الجانبين الأمريكى والسوفيتى إلى مواقع إستراتيجية بشروط معينة، وفيما يتعلق أولا بالولايات المتحدة، تطورت حاجتها إلى مواقع حيوية طبقًا لتطورات أسلحتها وتطورات

أسلحة السوفيت، وقد تبدلت تلك الحاجة من حيث كمية ومواصفات المواقع فى مراحل ثلاث محددة، الأولى ما بين سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٥ وهى فترة التفوق المطلق الأمريكى عن نظيره السوفيتى من حيث الردع، والثانية من سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٦٤ وهى بداية فترة التطور النووى السوفيتى وإطلاق قمرهم الاستطلاعى، والثالثة من سنة ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٧١ وهى مرحلة حاسمة كانت ذات احتياجات خاصة لتوازن القوتين ولتملك كل منهما صواريخ عابرة ألغى معها فاعلية قواعد ما وراء البحار إلى حد كبير.

القواعد الأمريكية العسكرية فيما وراء البحار:

يستنتج مما سبق وتنفيذا للعقيدة الاستراتيجية الأمريكية، وتحقيقًا لأمنها القومى، ومع التفوق الامريكى المطلق على السوفيت مابين ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥، ان الولايات المتحدة خططت لاستخدام كل أنواع قواتها لتحقيق الردع والردع المضاد للسوفيت، سواء باستخدام قوات تقليدية فى ألمانيا الغربية فى مواجهة قوى السوفييت التقليدية فى ألمانيا الشرقية، أو باستخدام طائرات (ب ٤٧، ب ٥٢) من بريطانيا أو إسكندافيا أو من قواعد ماوراء البحار، لإسقاط قنابل تقليدية أو نووية لن يستطيع أن يؤثر فيها دفاع جوى سوفيتى ضعيف حينئذ، وكذلك اعداد استخدام صواريخها النووية (٣٠٠ إلى ٣٠٠٠ كم) فى محاولة تظاهرية للردع، ثم التوسع المتاح فى قواعد ما وراء البحار لتوفير الاستطلاع والردع فى آن واحد.

غير ان الوضع قد تغير مع تلك الخطوة الجوهرية ببدء السوفيت فى برامجهم النووية الصاروخية، ومع إطلاق القمر الصناعى السوفيتى «سبوتنيك» مما دفع الأمريكيين إلى تقليل اعتمادهم على القواعد الأرضية فيما وراء البحار، لسهولة كشفها وسهولة ضربها حتى بالصواريخ التقليدية السوفيتية رغم عدم دقتها، وكان البديل هو الانتشار الواسع فى القواعد البحرية لتشتيت جهود السوفيت ولتقليل الخسائر، هذا مع الاعتماد على القواعد العائمة باستخدام حاملات الطائرات، من جانب آخر كانت القواعد الأرضية قد فقدت أهميتها لثبوت عدم فاعلية طائرات (ب ٤٧، ب ٥٢) مع تطور الدفاع الجوى السوفيتى وإضافة للقواعد العائمة، زيادة استخدام الغواصات الأمريكية.

تطلب الوضع بعد سنة ١٩٥٥ وحتى سنة ١٩٦٤ إلى تقليل الأمريكيين من اعتمادهم على القواعد الجوية إذ ركزوا على البحرية، وعلى القواعد العائمة، باستخدام حاملات الطائرات وبتنشيط عمل الغواصات، هذا مع تكثيف الرؤوس النووية فى غرب أوربا، ولكن تلك التحولات لم تُفقد القوات التقليدية فى غرب أوربا قيمتها، من حيث تمركزها فى ألمانيا الغربية لاحتمالات لجوء السوفيت فى كل المراحل إلى ضربات نووية يصاحبها زحف قوات تقليدية من ألمانيا الشرقية، ورغم رغبة الأوربيين الملحة فى تقليل قواهم التقليدية فى ألمانيا، فإنه أمر لم يستجب له بسهولة.

أما المرحلة الثالثة فقد اختلفت سمات احتياجاتها من المواقع ومن أساليب العمل، لأن كلتا القوتين كانتا قد توازنت مع الأخرى ولأن أحداثًا جرت أثرت فى قدرة الجانب الأمريكى على اتخاذ القرار المناسب بما كان فى صالح السوفيت، ومن بين تلك الأحداث حرب فيتنام ١٩٦٥ - ١٩٧٣ المرهقة ماديا ونفسيا للأمريكيين، ومنها توسع السوفيت فى مواقع جديدة فى منطقة الشرق الأوسط، ولم يكن ذلك التوسع بطبيعة الحال فى صالح الأمريكيين.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل فى وضع إستراتيجيتها محل التنفيذ، وقد ارتكزت على تكريس الوجود القائم لقوات الغرب فى ألمانيا الغربية، معتمدة على شروط تحالف معاهدة الأطلنطى، وذلك بعد أن اُتفق بين ستة عشر دولة أوربية ومعها الولايات المتحدة على تنظيم الأمن الدفاعى للمنطقة فى مواجهة مقدمات السوفيت المتمركزة فى ألمانيا الشرقية، كما أنه بين سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٤، تم نشر حوالى (٧٠٠٠) رأس نووية فى أوربا الغربية، هذا مع الانتشار المتاح فى قواعد ما وراء البحار طبقًا للتسهيلات الممنوحة من بريطانيا للولايات المتحدة أو من غيرها من دول أوربا، أو بمعاهدات مباشرة بين الولايات المتحدة والدول المضيفة لها[١].

بدأ التفكير قبل بدء المرحلة الثانية فى التقليل من القوى التقليدية فى غرب أوربا والتخطيط للاعتماد على القواعد العائمة بدلا من القواعد الأرضية مع

---

(1) Ibid . p . 37 .



الانتشار الموسع على سطح الكرة الأرضية، سواء على أسطح البحار أو فى حدود ضيقة على الأسطح البرية، وقد تم تنفيذ تلك الإجراءات تدريجيا بالفعل مع بداية المرحلة الثانية، سواء للقوات الأمريكية أو لقوى «الناتو»، وقد استخدمت الغواصات الأمريكية من مواقع قريبة ما أمكن للاتحاد السوفيتى كمصدر تهديد للمدن السوفيتية، إضافة لذلك رُكز على إيجاد قوة بحرية منها الغواصات كقوة مضادة لاحتمالات توسع منتظر للبحرية السوفيتية فى المحيط الهندى(1).

دعمت الولايات المتحدة تلك النظم الدفاعية، بنظام من التحالفات لتضييق الخناق على الاتحاد السوفيتى وخاصة مع بداية الفترة الثانية، كان أساسه وحتى سنة ١٩٦٤ نظرية العمل من المركز (Core)، أى الدفاع عن المنطقة من داخلها، سواء بقواتها أو بقوات حلفائها، وقد تغير ذلك النظام بالطبع فيما بعد إلى نظرية العمل من الأطراف، وهو ما سيوضح لاحقًا، وذلك لمنع انتشار السوفييت أبعد من الحدود التى وصلوا إليها بنهاية الحرب الثانية، وذلك لتقليل خطورة القوى النووية السوفيتية مع احتمالات تطورها، من ثم وإضافة «للناتو» شكل الحلف المركزى وحلف جنوب شرق آسيا.

على ذلك متزامنا ومتمشيا مع التطورات السابقة عملت الولايات المتحدة على اكتساب أكبر قدر من التسهيلات داخل أوربا منذ الحرب الثانية لتحقيق أمن القتال التقليدى، وأكبر قدر من التسهيلات فيما وراء البحار منذ بداية الفترة الثانية ١٩٥٥ لتلاشى الرصد والتدمير السوفيتى، فجاءت توسعاتها مؤكدة لذلك الترجيح بوضوح.

إذ يتضح أن التسهيلات الممنوحة للولايات المتحدة قد وصلت إلى حدها الأقصى طوال الفترة من سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٦٥، فانتشرت القوى العسكرية الأمريكية فى اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، ولاوس، وفيتنام، والفلبين، وتايلاند، وميكرونيسيا، ورونيون، ومدغشقر، ونيوزيلندا، وأستراليا، وسنغافورة، وأنتاركتيكا، وسيشل، والمالديف، وإيران، وتركيا، واليونان، وأثيوبيا، وكينيا، وليبيريا، والسنغال، وليبيا، والمغرب، وشمال أفريقيا، وقبرص(2).

---

(1) Olson ., W.M.J., U.S. Strategic Interests in the Gulf Region ., p . 83 , London , 1987.
(2) Harkavy ., Op . Cit , pp . 135 - 140 .

كما انتشرت فى جزر البهاما، وأسكينسون، وأنيتجوا، وترينداد، وتوباجو، وجراند تيرك، وبربادوس، وأكوادور، والأرجنتين، وبنما، وكندا، وكوبا، وجرينلاند، والنرويج، والدينمارك، وإيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا، وألمانيا الغربية، وفرنسا، وبريطانيا، وكانت بالطبع هناك تسهيلات أخرى تم الحصول عليها قبل الفترة المنوّه عنها[1].

كان هناك أيضًا عدد غير قليل من القواعد والتسهيلات العسكرية واقعًا تحت السيطرة البريطانية، وكانت الحكومة البريطانية قد سمحت منذ الحرب الثانية بمنح بعضها للقوات البحرية والجوية الأمريكية، فى البحرين ومسقط وعدن، كما حصلت الولايات المتحدة بناءً على اتفاق مبرم بينها وبين المملكة العربية السعودية على تسهيلات هامة فى منطقة الظهران، كذلك فإن الولايات المتحدة وبناءً على اتفاق مبرم بينها وبين بريطانيا كان لها حق استخدام قواعد داخل المملكة المتحدة ذاتها.

غير أن قيمة القواعد الأرضية فى تلك المناطق قد فقدت أهميتها خاصة مع تطورات الردع للفترة الزمنية الثانية ١٩٥٥ - ١٩٦٤، لكن قيمتها كمواقع بحرية ظلت ضرورية، من ثم استمرت أهمية «مصيرة» ملحة لتمركز الأسلحة الأمريكية المضادة للغواصات بها، كذلك استمرت الحاجة إلى تسهيلات الرسوّ والإبحار فى ميناء «جدة» بقدر ما قلت الحاجة إلى قاعدة الظهران فى أواسط تلك الفترة، ليتم الاتجاه إلى العمل بالقواعد العائمة، والذى كرس الاتجاه إلى استخدامها عدم فاعلية الطائرات الثقيلة حينئذ،لكن قيمة القاعدة العدنية ظلت على أهميتها كقاعدة بحرية، لصالح الاستراتيجية العامة لحلف الأطلنطى، وكقاعدة جوية وبرية وبحرية بتواجد قوات بها عند الضرورة لحماية الأنظمة المحلية فى الخليج[2].

أما عن التسهيلات التى منحت للاتحاد السوفيتى فلم تكن بنفس الدرجة، إذ إن ما منح له فى شنغهاى، ومنغوليا، وسلوفاكيا، وبلغاريا، ولاتفيا، وأستونيا، ولتوانيا، وألمانيا الشرقية، وذلك فى الحرب الثانية لم يضف له شيء مثل ما تم وأدى إلى ذروة التوسع الأمريكى، إنما نال بعض التسهيلات البحرية فى بوركالا،

(1) Ibid . p . 136 .

(2) Ibid . p . 136 .

وفنلندا، وبورت آرثر فى منشوريا الصينية، كما أنه بين سنة ١٩٥٨ إلى سنة ١٩٦١ . كانت هناك بوادر انتشار بعض الغواصات والقطع البحرية الأخرى فى المحيط الهندى والأطلنطى وذلك طوال فترة الستينيات(١).

هكذا كان الحال تطوراً أسرع وأكبر للولايات المتحدة عن الاتحاد السوفيتى فى مناطق فيما وراء البحار، ولكن هل تمكنت الولايات المتحدة من اكتساب تلك التسهيلات والقواعد بسهولة؟ وقبل ذلك كيف تمكنت من بناء قوة الردع المذهلة تلك مع كلفتها الغالية جداً هل اعتمدت على مواردها الاقتصادية فى بناء قوتها؟ أم أنها كانت فى حاجة ماسة لموارد خارجية! كيف حققت كل ذلك؟ ألم يتعارض هذا الأمر مع مصالح بريطانيا حين قدمت فى أغلب مناطق سيطرتها، بل وأراضى وطنها تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة، بل قلصت استثماراتها إلى حد كبير لصالح الأمريكيين أيضًا، وهل وقف الاتحاد السوفيتى متفرجًا من هذه التطورات؟ أو تلك التوسعات؟ ماذا فعلت الولايات المتحدة إزاءه، وهل كان هناك دوراً ما لإمارات الخليج فى إطار تلك الأحداث، تلك تساؤلات لعله بالإجابة عليها يمكن إيضاح العلاقة بصورة أوضح بين إستراتيجية الردع النووى الأمريكية، والسوفيتية، وإستراتيجية شرق السويس.

قبل عرض حلول تلك المسائل يجدر أن نوضح أن التوسعات الأمريكية السابق الإشارة إليها إنما تمت بعد محاولات جادة من جانب الولايات المتحدة لإقرار وجودها فى تلك المناطق سواء فى قارة آسيا، فى الجزء الشمالى الشرقى أو الجنوبى الشرقى، كما سمحت لها تحالفاتها الأوربية بالسيطرة على مناطق فى افريقيا والشرق الأوسط، وقد عملت على ربط بعض تلك المواقع بالإكثار من عقد التحالفات كما تبين، بل إنها حاولت التغلغل إلى مناطق التحالفات السوفيتية(٢).

فى الإجابة على التساؤلات السابقة وفيما يتعلق أولا ببريطانيا يتضح أن شروط معاهدة تحالف الأطلنطى كانت قد أقرت التعاون المتبادل بين أعضاء التحالف لتوفير أمن المنطقة، من ثم وبناء على ذلك، من جانبها قدمت الولايات

(1) Olson ., W.M.J., Editor , Op . Cit . p . 83 . see also , Harkavy ., Op .Cit , p . 164 .

(٢) انظر فصل التمهيد.

المتحدة مساعدات اقتصادية لدول التحالف فى صورة منح وقروض، كما يسرت الحصول على أسلحتها المتطورة، ممثلة فى صواريخ «بولاريس» غواصات سنة ١٩٦٢ لها، ولكن كلها بدون رؤوسها النووية، وقد اشترطت الولايات المتحدة حين تقديم مساعداتها المادية ألا تقدم إلا للأعضاء المتقدمين للالتحاق بالتحالف الجديد(١).

أما بريطانيا وفى إطار التعاون المتبادل المشترك سمحت للولايات المتحدة ببعض التسهيلات العسكرية فى قواعدها فيما وراء البحار، وفى الخليج العربى، وذلك منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما أنه وبناء على اتفاق بينها وبين الولايات المتحدة سنة ١٩٥٠ خاص بتبادل المساعدات الدفاعية سمحت لها بمزيد من الاستغلال للقواعد والتسهيلات، كذلك وبناء على الإعلان الرسمى الصادر من الرئيس «ترومان» ورئيس الوزراء «تشرشل» فى ٩ يناير سنة ١٩٥٢ تبين أن بريطانيا سمحت للولايات المتحدة باستخدام بعض القواعد العسكرية داخل المملكة المتحدة(٢).

حقق ذلك التعاون الأمنى مخططات الاستراتيجية الأمريكية فى تلك المناطق، فإنها بمساعدتها الاقتصادية للأوربيين أحيت الأمل فى نفوسهم فى مستقبل اقتصادى مزدهر، لكنها بذلك فى نفس الوقت هيأتهم للتعاون معها طبقا

---

(1) Life , Vol 34 , Apr . 22 , 1963 , U.S.A Aid programme , Editor , p . 28, Stebbins . , Richard P .& Other , Editors , Documents on American Foreign Relations , 1963 , p . 510 , U . S . A . , 1963 , also , Furer . , Howard B. , Editor , Lyndon B. Johnson , p . 112 , New York 1971 , also , American Foreign policy , Current Documents , Feb . 22 , 1958 , Secretary of State to British Ambassador , pp . 227-228 , American Archives , also , Zinner ., Paul E ., Editor , Documents on American F. Relations , pp . 65-67 , U . S . A ., 1959 , also , Brune ., Lester H ., & Other , Editors , Vol II , Chronological History of U . S . A ., p . 945 , U . S . A ., 1985 ., and also , Department of State , U . S . A ,. The North Atlantic Pact , p12 . March , 1949 .

(2) F.R.U.S., Vol VI , part 1 , 1954 , No . 353 , Western Europe and Canada , June 9 , 1952 , p . 837 , See also , Day ,. Allen J., Treaties and Alliancies of the World , 3rd edn , p . 316 , U . S . A ., 1974 .

لمخططاتهـا، من حيث قبـولهم على الأخص لوجود قـواتها على أراضـيهم وفى مناطق سيطرتهم لتحقيق التفوق على السوفيت، وذلك بالردع الممكن تحقيقه ضمن خططها من داخل الأراضى البريطانية، أو مـن مناطق سيطرتها فى الخليج وعدن، من حيث تـهديد المدن السوفـيتـية، أما بالصـواريخ وبالطائرات الثقـيلة وذلك فى المرحلة الأولى، أو بالصواريخ والغواصات والحـاملات فى المرحلة الثانية، وكذلك بتحييد قدرة البحرية السوفيتية المرابطة فى المحيط الهندى.

من ثم فقد توزعت القوات وأسلحـة الردع الأمريكية والأوربية فى الأراضى الإسكندنافية والبـريطانية، علاوة على وجودها الأصلى فى ألمانيا الغـربية، وكانت تلك الأراضى سـواء داخل بريطانيـا أو فى الدول الأوربيـة المذكـورة تمثل مـواقع مناسبة لأسلحة الردع من حيث تحقيقها للاستـخدام الأنسب فى التأثير على المدن السوفـيتيـة بواسطة الصواريخ مـتوسطة المدى البـرية والبحرية، أو حـتى بطائرات قاذفـات القنابل «ب ٥٢» فى المرحلة الأولى والتى لم تكـن وسائل الدفـاع الجوى السوفيتى حـينئذ قادرة على إسقاطها، من ثم وبانتشـار قاذفات القنابل فى كل من «ابرهايفورد» و«بريدج» و«ويزرس فيلد»، وبتوزيع الصواريخ النووية متوسطة المدى فى «الهولى لوش» وكـذلك بتمركز الغـواصات النووية هناك منذ سنة ١٩٦٠، ثم بإعداد ومركزة الوسائل الاستطلاعية فى «الكونبـرى» و«يوركشاير»، وبتمركز قيادة تلك القـوات فى «جرينهـام» و«بريز نورتون» و«كروجـتون» و«روزيسليب» تحـقق بالانتشار فى تلك المواقع المخطط من الاستخدام الأمثل لأسلحة الردع(١).

كما وفرت أسـاليب الاستخدام المختلفة للقوات البـريطانية أو الأمريكية فى منطقة الخليج وذلك فى كل فترة من فـترات تطور أسلحة الردع، وفرت للولايات المتحـدة ميـزة القدرة على اسـتخـدام أسلحتـها فى إطار تطوراتهـا المختلفـة ضد السوفيت، وفى مواجهة قوة المحيط الهندى السوفيتية، كذلك وفرت حماية مستمرة لمصادر البترول.

لكن إذا كان ارتباط الولايات المتحدة بدول غرب أوربا فى ميثاق أمنى واحد قد حـقق لهـا تلك النجاحـات، فمـاذا عنى ذلك الارتباط لبـريطانيا ضـمن تلك

(1) Brune ., Lester H ., Op . Cit , p . 973 . see also , Harkavy ,Op .Cit , p .137.

الدول؟ أو يمكن صياغة السؤال بصورة أخرى: ما هى آثار المخططات الأمريكية أو الردع النووى الأمريكى ويشاركه بالطبع فى التأثير الردع السوفيتى، على الخطط الأوربية، البريطانية خاصة، أو على السياسة البريطانية بالأخص شرق السويس؟.

الواقع أن السياسة الخارجية البريطانية تأثرت كثيرا لأسباب عديدة تم عرضها فى الفصل الأول، لكن تأثرها الناتج عن انتهاج استراتيجية الردع النووى جاء للأسباب الآتية، أولا لتبعية القرار الدفاعى البريطانى فى مرحلة ما لقرار الناتو، والذى كان على رأسه الولايات المتحدة، وكان ذلك العبء قيدا على حرية تشكيل سياسة دفاعية إنجليزية صرفة، ثانيا لاستقطاع حجم من القوات العاملة البريطانية للتمركز بصفة دائمة فى ألمانيا الغربية، لتحقيق مهام الإستراتيجية الجديدة، مما أثر فى حجم المهام البريطانية فيما وراء البحار، وثالثا لاستمرار الإرهاق الاقتصادى الواقع على الخزانة البريطانية من جراء الإنفاق على قواتها فى ألمانيا، ومن جراء الإنفاق على تملك أسلحة ردع نووى، ومن جراء تطوير قواتها كلية للتمشى مع الإستراتيجية الجديدة، وهو عامل حتم عليها ضرورة تغيير سياستها التوسعية لتقليل الإنفاق، فما هو تفصيل ذلك؟.

لما كانت معاهدة شمال الأطلنطى قد حتمت على أعضاء التحالف ضرورة التعاون لتحقيق الأمن المتبادل لدول الغرب، كما نصت المادتان (٢، ٣) منها على ضرورة اعتماد هؤلاء الاعضاء على قدراتهم الذاتية لتطوير إمكانياتهم، فقد ترتب على ذلك أن قامت الولايات المتحدة بالإمداد بالسلاح، والمنح والقروض المالية، كما كان على بريطانيا ومن منطلق ذلك التعاون أن تضطلع بأعباء الدفاع عن نسق الدفاع الأول فى ألمانيا، شأنها شأن باقى دول التحالف، وكان عليها فى نفس الوقت أن تنمى قدراتها بذاتها فيما يتعلق بتطوير قواتها للتمشى مع متطلبات إستراتيجية التحالف الجديدة[1].

ويتضح أنه من واقع التزام الولايات المتحدة طبقًا للتعاون الأمنى أن قدمت أسلحة لبريطانيا لكن دون رؤوسها النووية، وهو الأمر الذى استدعى وجود

(1) Senate., Op. Cit, p . 10 .



القوات النووية للولايات المتحدة داخل القارة الأوربية للدفاع عنها، وذلك على الأقل فى المرحلتين الزمنيتين الأولى والثانية السابق التنويه عنهما، وهو أمر تم بالفعل، لكن واقع ذلك الوجود مكّن الولايات المتحدة من الاستئثار بقرارات «الناتو» الأساسية، وبتوجيه سياسته الدفاعية، فحتى سنة ١٩٦٠ كان الحلف قد ضم كل القيادات الأرضية الأساسية لأوربا وذلك حتى مستوى مجموعة جيش، فى مجموعة مركزية محلها «هيدلبرج» تحت قيادة الجنرال «كلايد د. أديلمان» الأمريكى الجنسية، كما أنه وبإلحاح أمريكى تم تكوين قيادة دفاع جوى لغرب أوربا وذلك بنهاية سنة ١٩٦٤، كانت أهم ما ضمت، قيادة الدفاع الجوى الملكى البريطانية، وهو ما يعنى فقدان حرية قرار قيادة قوات الجو الدفاعية البريطانية لتصبح خاضعة لقرار «الناتو»، وبدرجة أخرى تقييد ممثلتها من القيادات البرية البريطانية، تلك الإجراءات شكلت قيدًا هاما لاغيًا لحرية قرار وزارة الدفاع البريطانية(١).

حاولت دول التحالف الأوربية من جانبها عدم الركون لتلك السيطرة الأمريكية كلية فقد أوضحت اجتماعات اعضاء الناتو المتتالية تبرمهم من عملية نشر القوات النووية الأمريكية فى أوربا بكثافة ودون اشراكهم فى الوقوف على تقنياتها أو المشاركة فى إدارتها، كما كان سعيهم مستمرًا للعب دور أكبر فى الاستراتيجية الجديدة، إستراتيجية الردع النووى، لكن الولايات المتحدة أوضحت أنها ستخفف من كثافة الرؤوس النووية الأمريكية فى أوربا حينما يصل مدى صواريخها إلى عمق الاتحاد السوفيتى من قواعد داخل أمريكا، واوضحت أن بقاءها فى مصلحة أوربا، كما أنها أوضحت نيتها بجلاء، وذلك فيما بين سياسييها، أنها لن تسمح للأوربيين بتخطى مراحل معينة من حيث الاشتراك فى بناء قرارات تلك الإستراتيجية(٢).

---

(1) F.R.U.S., Op . Cit, 1955 ,Memorandum NSC., p.2, also, New York Times, Sep. 24, 1960, Air Defence Unity Achived by NATO, William Jorden, p .13, and also, Brune., Lester H., Op. Cit, p . 965, and, Campbell., Christopher, Op . Cit, p. 39 .

(2) Brune., Op. Cit , pp. 943, 973, see also, Stone., Ralph A ., Editor, John F. Kennedy, p. 65, U.S.A., 1971.

تلك القيود حتمت على صانعى القرار الدفاعى البريطانيين أن يغيروا من خططهم والتى لم تكن فى الواقع قبلا متطابقة مع قرار (SACEUR) قيادة الناتو، كما أنها حتمت تغيير السياسة الخارجية البريطانية، والتى كانت فى ارتباط وثيق مع سياستها الدفاعية، ذلك جانب من القيود، وقد أضاف قيوداً جديدة، حتمت التغيير، اقتطاع قوة بريطانية ليست بالقليلة تمركزت فى ألمانيا الغربية بالإضافة إلى متطلبات الإنفاق عليها، ولتنفيذ خطط التحالف الغربى بدءًا من الإنفاق على تلك القوات إلى عمليات الإنفاق الواسعة على تطوير القوات المسلحة البريطانية.

يتضح بهذا الشأن أنه رغم كبر حجم المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة فى صورة منح وقروض لدول أوربا الغربية، فإن تلك الدول قد قامت بإنفاق ما يعادل خمس مرات مما قدم لها من مساعدات عسكرية على الإنفاق الدفاعى، بحيث زادت قيمة الإنفاق الدفاعى لدول أوربا المتحالفة عن ١٥ مليار دولار سنة ١٩٦٣، كما زادت قيمة الإنفاق الدفاعى لبريطانيا عن ١,٥ مليار جنيه إسترلينى سنه ١٩٥٥، و٣ مليار جنيه إسترلينى سنه ١٩٧١[١].

كان هناك قناعة لدى البريطانيين بأن مسألة تطوير قواتهم المسلحة رغم أنها ستشكل عبئًا ماديًا كبيراً على الخزانة البريطانية، إنها فى النهاية كانت لتطوير تلك القوات ولمصلحة بريطانيا، أما الأمر الذى لم يكن مقبولا من جانب الحكومة البريطانية فهو استمرار اقتطاع جزء كبير من القوات البريطانية متمركز فى ألمانيا مع تكلفة إنفاقية مرهقة، رغم توافر القوى البشرية الألمانية، وتطور الاقتصاد الألمانى إلى حد بعيد، ولم تحاول ألمانيا أن تيسر حلا لتلك المسائل وهو أمر سيحقق مع استمراره إعاقة لقدرة بريطانيا على استمرار توسعاتها ومهامها فيما وراء البحار وخاصة بعد تطبيق قانون الخدمة التطوعية والذى تم فعلا سنه ١٩٦٢.

ولعله باتخاذ مسألة تضخم حجم القوات البريطانية العاملة فى ألمانيا وحجم الإنفاق عليها، مثالا، يمكن أن يتضح منه أثر تلك المشكلة فى تقييد حرية بريطانيا فى التوسع أو الاستمرار بقواتها فيما وراء البحار، وذلك فى إضافة للمثال السابق من تقييد قرارها الدفاعى مسهما فى نفس الاتجاه، كذلك لعله يسهم فى إيضاح

(1) American Archives, Public Paper of the President Eisenhower, pp. 32, 161, 1958, and Stone,, Op.Cit., p. 69.

دور يمكن أن تكون الولايات المتحدة قد آدته لتُفـاقم تلك المشكلة، يتضح أن مسألة تقليل القـوات البريطانيـة فى ألمانيا كـانت مطلوبة بإلحـاح من الجانب البـريطانى، وذلك من كـثرة تبادل المحـادثات والمذكرات بـين المستويـات الرسميـة البريطـانية والأمريـكية والألمانيـة، والتى كانت أطرافـها أحـيانا رؤسـاء بعض تلك الدول أو رؤساء وزرائها أو سفرائها.

إذ يتضـح من المحادثة التى جـرت بين السفـير البريـطانى ووزير الخارجـية الأمريكى، فـى واشنطن، أن البريطانيين يرغـبون فى تخـفيض حجم قـواتهم فى ألمانيا الغربية، بينما يرى الأمريكيون أن مطلبًا مثل هذا غير مناسب فى ذلك الوقت لأنه سيـقلل من ثقة الرأى العـام الأوربى فى مستـقبل التحـالف، ويرون أيضًا أن الأمـريكيين فى أمس الحاجـة لتخـفيض حـجم قواتـهم هناك، ولكن ذلك المنطق الأمريكى لم يكن مقنعًا للبريطانيين، من ثم وبعد تلك المحادثة بخمسة أيام فى ١٨ يوليـو ١٩٥٦ عبـر رئيس الوزراء البـريطانى عن رأى حكومـته من تلك المحـادثة موضحًا للرئيس الأمريكى أن طبيعة التطورات الجديدة تسمح بتغيير مناطق التمركز للقوات وبتقليل حجـمها، ولا بد من تغيير وضع القوات البريطـانية، خشية أن لا يرحم الرأى العـام البريطانى حكومـته، وأوضح رئيس الوزراء أنه يأمل أن يـتولى الرئيس الأمريكى حل تلك المشكلة، لكن ما دار فى وزارة الخارجية الأمريكية جاء مخالفًا لذلك، إذ دار النقاش حول أهمية تقليل القوات الأمريكية فى أوربا مثل ما تريد بريطانيا[١].

فى لقاء تال تم فى باريس أوضح رئيـس الوزراء البريطانى «لدالاس» أنه لو كان هناك إصرار على عـدم تقليل القوات البريطانية فى ألمانيا، فلن يتـاح لبريطانيا الإسهـام بمهام فى منـاطق أخرى، ولو طلب منهـا ذلك فلن تبقى داخل بريطـانيا قوات لها وزنهـا مع تنفيذ تلك المهـام، وأوضح أن الجانب الألمانى لا ييسر مـهمة الحكومـة البريطانيـة من حـيث عدم مـشاركـتـه حتى وقت تلك المحـادثات، لا

---

(1) F.R.U.S., Vol IV, No. 33, July 13, 1956, Secretary of State and British Ambassador "Makins" , p. 89, also No . 34, July 18, 1956, Prime Minister Eden to President Eisenhower, p. 92 , also, No. 35, Aug. 13, 1956, Memorandum of Department of State, NATO Force Levels, p.93.

بالقوات، ولا بالمساعدات المالية، للإسهام فى تحمل عبء إنفاق تلك القوات، والأهم أن عملية استبدال النقد الإنجليزى «بالدويتش مارك» لن تكون متيسرة بسهولة لبريطانيا مع فبراير ١٩٥٧ بسبب تزايد متطلبات التطوير، مما سيشكل قيود إنفاق إضافية».

«لكن دالاس أوضح ان المستشار الألمانى أديناور قد وعده بزيادة الالتزامات الألمانية، وهو يثق فى كلمته، حينئذ أوضح وزير الخارجية البريطانى أن موقف ميزان المدفوعات البريطانى سيئ للغاية، ولن يمكنه أن يتوازن، ولا بد من تصرف، فأوضح «دالاس» أن تلك المشكلة ليست قاصرة على بريطانيا، فهناك عجز كذلك فى ميزان مدفوعات الولايات المتحدة لعام ١٩٥٦، ١٩٥٧ مقداره ١,٥ مليار دولار، لكنه أوضح أنه سيعمل جديا على أن تسهم ألمانيا بالتزامات هامة، ورد الجانب البريطانى بأنه ما لم يتم ذلك فلن يستمر وجود القوات البريطانية فى ألمانيا»(١).

من المثير أنه قد تبين أنه جرى اتفاق بين «دالاس» و «أديناور» على التنسيق بالعمل بكل الوسائل على ألا يصل الأمر لقيام الحكومة البريطانية بسحب قواتها، وقد تبين أن الحكومة الألمانية قد أسهمت تمشيا مع الوضع بما يقرب من ٣٥ مليون جنيه إسترلينى عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ كمساعدة للإنفاق على تلك القوات، لكن دون أن تتم المساهمة بقوات ألمانية لتقليل حجم القوات البريطانية، أو دفع قيمة المساهمة بالعملة الألمانية لتوفير النقد الأجنبى للخزانة البريطانية، أو حتى دفع قيمة إسهام مناسبة، فقد كان حجم الإنفاق المقرر سنويا فى ألمانيا على القوات البريطانية ما بين (٧٠ إلى ١٢٠) مليون جنيه كان مطلوبًا تحويلها للعملة الألمانية، وهو ما لم تكن الحكومة الألمانية على استعداد لدفعه للخزانة البريطانية، وتأجلت المشكلة(٢).

---

(1) Ibid. No. 44, Memorandum of U.S.and U.K. in Paris, Paris, Dec. 11, 1956, pp. 123-124, also, pp. 126 - 127 .

(2) Ibid. No. 55, Secretary of State to Chancellor Adenauer, p. 165, also, No. 58, Oct. 24, 1957, Memorandum of Department of State, pp. 174 - 175, also, No . 72, Memorandum of British Embassy, Dec. 14, 1957, p. 229 .

كان عدد القوات البريطانية فى ألمانيا ٧٥,٠٠٠ ألف فرد من القوات البرية، بالإضافة لقوات جوية تكتيكية، بينما أصبح حجم القوات البرية للقوات المسلحة البريطانية بعد سنة ١٩٦٢ هو ١٦٥ألف فرد، أى أن نصف تلك القوات كان موجوداً بألمانيا الغربية حتى ذلك العام، وكانوا غير خاضعين لقرار القيادة الدفاعية فى بريطانيا، وأصبح عدد تلك القوات سنة ١٩٧٠ هو ٥٤ ألف فرد لتصل النسبة لحجم القوات الكلى وهو ١٩٨ ألف سنة ١٩٧٠ إلى ٣٠٪[1].

اتضح أنه كان من متطلبات نجاح استراتيجية الردع النووى تجميع عناصر القيادات الاوربية والأمريكية الجوية والبرية فى قيادة موحدة، وهو أمر تم تنفيذه، كما كان أحد شقى نجاح تلك الاستراتيجية إجراء حرب تقليدية فى تزامن واحد مع ضربات نووية، حتم ذلك على بريطانيا - مثلهامثل باقى دول غرب أوربا وقد وقع العبء الأكبر عليها - مَرْكزة جزء كبير من قواتها فى ألمانيا الغربية.

نجم عن تلك المتطلبات أن أصبح نصف القوات البريطانية تقريبا غير واقع تحت السيطرة المباشرة لوزارة الحرب البريطانية، وكذلك كان القرار الدفاعى لقوات الجو الملكية البريطانية صادراً عن قيادة الناتو الدفاعية، كذلك كان الحال بالنسبة لقيادة القوات البرية، من ثم وبحلول سنة ١٩٦٤ أصبحت وزارة الدفاع البريطانية فى حالة شلل جزئى من اتخاذ قرار خاص بتحقيق متطلبات سياستها الدفاعية فيما وراء البحار إلا من خلال قيادات الناتو ووفقًا لأسلوبها.

يتضح مما عرض أن السياسة الدفاعية البريطانية أصبحت حينئذ غير مستقلة، إذ كان عليها تنفيذ مقررات الناتو الدفاعية باستمرار إبقاء نصف قواتها فى ألمانيا بما قلل من قدرتها على التوسع أو الاستمرار فيما وراء البحار، إلا فى حالات خاصة جدا، مثل أن يتم إبقاء بعض القوات المقللة مثلا فى منطقة الخليج العربى، أو المناورة بقواتها، كأن تحرك قوة من قواتها المُمركزة فى بريطانيا أو حتى فى ألمانيا أو من قاعدة لأخرى لتنفيذ مهمة فى وقت قصير ثم العودة إلى قواعدها، وذلك لنجدة أهداف حيوية هى فى الأغلب مناطق بترول الخليج أو لحمايتها من عدوان إقليمى.

(1) Ibid. No . 44, p. 124, also, Brune., Lester, Op . Cit, p.937.

تطلبت عمليـة المناورة بالقوات بأن تكون محمولة بحـريا بالطبع بعد أن يتم تطويرها، وهو أمر بدأت بريطانيا فى تنفـيذه منذ سنة ١٩٥٧، لكن تكلفة التطوير كانت عاليـة، ومن ثم دُعم الاتجاه إلى عدم التمـسك بمسألة القواعد الثـابتة لتحل محلها اسـتراتيجية العمل بقـواعد عائمة، وتحقـيقًا لسياسة توفـير واحدة من بنود الإنفاق الدفاعى.

يتضح بذلك أن إستراتيجية الردع النووى الأمريكية قد فرضت على بريطانيا أن تعدل من سياستها الدفاعية والخارجية فى منطقة الخليج العربى وفى عدن، وهو ما يعنى أنه كان هناك ارتباط وثيق بين تلك الإستراتيجيـة فيما فرضته على بريطانيا وانتهاج إستراتيجية جديدة شـرق السويس، بدأت مقدمات الاتجاه نحوها منذ عقد تحالف دول الأطلنطى، من ثم يمكن القول أن إستراتيجية شرق السويس كانت ولو جزئيا واحدة من فرعيات الإستراتيجية الكلية لتحالف الأطلنطى، وفى سبيل تحقيق ذلك لجأت الولايات المتحدة إلى أساليب متنوعة تم عرضها.

أما عن التساؤل الثـانى، وهو كيف حققت الولايات المتحدة سياسـتها نحو منطقة الخليج العـربى، وبالتالى ماهو مـدى الارتباط بين مخططاتهـا واستراتيجـية شرق الـسويس من زاوية تفـاعل أهدافهـا على المستـوى الإقليمى وإمـارات تلك المنطقة، فمن الواضح أن الأهـداف الأمريكية قد شكلت طبيـعة تحركاتها لتـحقيق تلك السياسـة، هذا ومن المعلوم أن الأساليب الأمريكية فى تحقيق أهدافـها تقضى بنبذ الطرق التـقليدية العنيفة، إنما كـانت فى إطار من الصداقة لحدود تحـقيق تلك الأهداف.

كانت أهداف الولايات المتحدة بالتحـديد فى منطقة الخليج العربى مُركّزة فى اتجاهين، الأول الحـصول على تسـهيـلات فى مواقع حيـوية لتحـقيق سيـاستـها الدفاعية، والثانى وبنفس الأهمية الحفاظ على اسـتثماراتها البترولية، وكلا الهدفين كانا فى الواقع كلٌ فى ارتبـاط وثيق مع الآخر، وفيمـا يتعلق بالإسهام فى تحـقيق قدرتها على تنفيذ خططها الاستراتيجية الكلية.

ولإيضاح المعنى بـالاتجاه الأول فقـد جاء اهتمـام صانعى القـرار الأمريكيين باكتساب تسـهيـلات فى المنطقة المحصورة بين خطى طول ٥٠°. ٥٨° جنوبا منطقة

الخليج العربى، وشمالا ولأهمية ذكره فى دول أوربا الغربية وإسكندنافيا، إنما ليحقق القدرة على الردع النووى من ذلك الجنوب للمراكز الحيوية المضادة جنوب ووسط شرق آسيا، مثلما هو فى الشمال محققا للردع للمدن السوفيتية ولشمال آسيا، ثم لتقييد مدى الأسلحة البحرية السوفيتية من الوصول إلى أهداف أمريكية هامة إذا ما تواجدت مثلا فى مياه المحيط الهندى، من ثم كان اكتساب تسهيلات فى «مصيرة» وبنفس الأهمية اكتساب تسهيلات فى «بندر عباس»، وقد احتوت الأولى قاعدة دوريات بحرية لأسلحة مضادة للغواصات، كما جرى بالثانية دوريات مستمرة من قوات مضادة للغواصات، وكذلك تسهيلات فى ميناء عدن قيل أنها لأسلحة نووية، كذلك تواجد مركز قيادة قوات الشرق الأوسط الأمريكية فى «الجفير» بالبحرين، وقيادة جوية رئيسية فى «الظهران»، ثم التسهيلات الممنوحة للأسطول الأمريكى فى «جده»، وكلها وصلت إلى أفضل حالات الاستخدام لها فى الستينيات، كله كان ملحًا لتحقيق الاتجاه الأول لتلك السياسة فى المنطقة(١).

من جانب آخر حققت تلك التسهيلات الاتجاه الثانى وهو الدفاع عن المصالح الأمريكية فى منطقة الخليج، إذ يتضح أن نقاط التسهيلات المذكورة إنما كانت كلها واقعة ومشرفة على البحر العربى، وخليج عمان، ومضيق هرمز، والخليج العربى - نظرية العمل من المركز «core» - إما بإشراف جوى، أو بوجود بحرى دائم، وذلك لدعم القدرات البريطانية هناك فى مواجهة أى اضطراب إقليمى، ومنذ سنة ١٩٦٠ وإضافة لما سبق، العمل فى مواجهة قوة المحيط الهندى السوفيتية، وقد دعم كل ذلك الزيارات الدورية البحرية والتى اتفق عليها بين الجانبين الخليجى والأمريكى، للتدريب أو المتابعة فى المنطقة(٢).

إضافة لاستئثار الولايات المتحدة بالقرارات الدفاعية للناتو فى غرب أوربا، وماترتب عنه من تشكيل السياسات الدفاعية فى منطقة الخليج، من واقع تبعية تلك المنطقة لبريطانيا، والتى أصبح قرارها الدفاعى فى جزء كبير منه خاضعًا للناتو، فإن الولايات المتحدة بذلك قد استأثرت إلى حد ما بصنع القرار الدفاعى لتلك

---

(1) Harkavy., Robert E., Op.Cit., p. 136.

(2) Cotrell., Alvins J., and Other, U.S.A. Overseas Bases, p.31, U.S.A., 1977, also, Olson., Op. Cit, p . 83.

المنطقة وإلى حد كبير بعد سنة ١٩٦٢ ومع ازدياد عوامل الضغط على بريطانيا والتى كان منها تطبيق الخدمة التطوعية على قواتها المسلحة، بل كان وجودها طبقًا للتسهيلات البريطانية الممنوحة لها، وطبقا لاتفاق الدفاع المتبادل مع السعودية منذ سنة ١٩٥١، واتفاق التسهيلات بين الحكومتين الإيرانية والأمريكية منذ سنة ١٩٥٠، ما نبئ ومع تصاعد آثار تلك الإجراءات بأن القرار الدفاعى فى تلك المنطقة أصبح أمريكيًا.

ومما تقدم من واقع أماكن التسهيلات الممنوحة للولايات المتحدة فى منطقة الخليج، ومن واقع النظم الدفاعية الأمريكية - مراكز قيادات وأنواع أسلحة - هناك، وكذلك بالتبعية مسئولية الولايات المتحدة عن القرار الدفاعى فى الخليج، يتضح وهو ما يجدر ذكره، أن الولايات المتحدة لم تترك مسئولية الدفاع عن المنطقة كلية لبريطانيا بل شاركت هى فيها بدرجات مختلفة منذ إبرام معاهدة الأطلنطى، قد لاتكون تدخلت مباشرة فى توجيه الأوضاع الداخلية الخليجية سياسيًا وإداريًا، ذلك لأنه كان فى حسبانها وطبقًا لتقديراتها أن الوجود البريطانى كان فى طريقه إلى الاضمحلال والزوال، وهو ما تم، ولأن الأسلوب السياسى الأمريكى لم يكن هو نفس الأسلوب البريطانى لإدارة المنطقة، المهم أنها شاركت فى تشكيل القرار الدفاعى ولكن طبقًا لخطتها وبوجود رمزى دائم لقواتها هناك، وهو ما كان كافيا لذلك الغرض، دليل ذلك أن تلك التسهيلات قد تأكد وجودها فى منطقة الخليج منذ انتهاء الحرب الثانية، واستمرت فى تزايد مضطرد وصل إلى مداه فى منتصف الستينيات، واستمر على ماهو عليه ربما حتى وقتنا الحاضر(١).

كانت تلك المسئولية الدفاعية الأمريكية عن منطقة الخليج هامة لتحقيق خطة الردع الأمريكية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى، وقد جاءت أهميتها لمسألة أخرى، وهى الدفاع عن مصالحها الاستثمارية البترولية هناك، وبنفس القدر كانت المسألة الثانية على قدر كبير من الأهمية مثلها مثل المسألة الأولى، مرجع ذلك إلى أنه كان هناك عجز دائم فى ميزان المدفوعات الأمريكى وذلك منذ نهاية الخمسينيات، مرد ذلك إلى حجم المساعدات الخارجية، والإنفاق العسكرى الدفاعى الأمريكى، والتى

(1) Harkavy., Robert E., Op. Cit, pp. 54 ff., see also , Department of State , Treaties in Force, pp. 143 ff, U.S.A., 1990 .



أصبـحت بنوداً دائمة وأساسـية فى الميزانيـة الأمريكية وليـست اختيـارية، كذلك للإنفاق على النظام النووى الأمريكى والذى وصلت تكلفته وحده سنة ١٩٦٣ إلى ١٥ مليار دولار، وإلى ٥٨,٣ مليار دولار فى سنة ١٩٦٧، إضافة إلى ٥,٨ مليار دولار أُنفقت على العمليات الأمريكية فى فيتنام(١).

لم تكن مشكلة ميزان المدفـوعات سببها حجم الإنفـاق وحده، وإنما للتضاؤل النسبى لقيمة الصادرات الأمريكية الكلية منذ بداية الفترة المنوّه عنها بعكس ما كانت عليه قبل تلك الفتـرة، والتى كان الحجم فيها للصـادرات أكبر من حجم الواردات، وهو أمر سبب عجزاً فى حجـم النقد الأمريكى، والتى كانت الولايات المتحـدة فى حاجة إليـه خاصة لتمويـل مـشروعات تطوير العالم الحر، تـرتب على ذلك العجز زيادة فى تدفق الذهب خـارج الولايات المتـحـدة، وزيادة حادة فـى رصيـد الدول الأخرى من الدولار، شكل ذلك كله عجزاً ثابتًا فى ميزان المدفوعات الأمريكى(٢).

كانت الاستثمارات الأمريكية فى الخليج ذات أثر ضابط لتحقيق توازن ميزان المدفوعات الأمـريكى، إذ يتضح من المقال الصـادر فى مجلة الشئون العـربية التى تصدر عن جامعة الدول العربية، والمأخـوذ عن دراسة أجريت فى كل من جامعتى «هارفارد» «وجورج تاون»، أن عائد الاستثمارات البترولية، وعائد توظيف الأموال المملوكة لصاحبى الآبار، إنما كان يـمثل ما قيمته ٥٠٪ إسهامًا صـافيًا لموازنة ميزان المدفوعات الأمريكى، وهو الأمر الذى كان يعنى ضرورة وحتمية الحفاظ على تلك الاستثمارات مع ذلك العجز الدائم(٣).

السياسة الأمريكية نحو منطقة الخليج حتى سنة ١٩٧١:

من ثم جاء التركيز على الاتجاه الثانى فى نفس التوقيت وبنفس أهمية تحقيق الخطط الدفاعية الأمريكية عن طريق منطقة الخليج، وإن كانت عمليات الاتجاه إلى

---

(1) Stone.,Ralph A., Op. Cit, p . 69, see also, Furer., Howard B ., Editor, Lyndon B. Johnson, p . 111, U.S.A., 1971.

(٢) تشارلز جـاردنر ترجمة أحمد شـناوى ، نحو نظام عالمى ؛ السيـاسة الخارجية الأمـريكية والمنظمات الدولية ، ص ٢١١ - ٢١٥، الولايات المتحدة ١٩٦٤ .

(3) Arab Affairs and League of Arab States, May. , 1969, Impact of M.E.Oil Upon the U.S. and U.K. Balance of Payments, p. 2198.

الاستثمـار قد بدأت هناك منذ وقت مبكر، لكنه اتخذ قيمتـه الحيوية منذ بدأ إنتاج البتـرول بكميات تجارية وهو مـاتوافق فى التوقيت مع البـدء فى الاتجاه الأول من حيث قيمة المنطقـة دفاعيًا، المهم أن الولايات المتحدة نجحت فى الاستـئثار بحقوق الاستـثمار، كلية فى السـعودية، وحولت الدفـة لصالحها فـى باقى منطقة الخليج بمرور الوقت، فقلصت استثمارات بريطانيا هناك إلى ثلث حجمها، واستأثرت هى بنسبـة الثلثين أو أكثـر من حجم الاسـتثمار الـعام، وذلك ممـــا رصد حـتى عام ١٩٧١[1].

قـررت الولايات المتحـدة إذن مع تلك الأهمـية الحـيوية لـلمنطقة أن تنفـذ الخطوات التالية لتـحقيق سياسـتها هناك، **أولا**: الاعتمـاد على الوجود البريطانى للسيطرة على الاوضاع المحلية سياسيا ودفاعيا، والذى خطط لإنهائه فعلا منذ سنة ١٩٤٧، **وثانيا** - ومع تعدد البـدائل - الاستقرار علـى مسألة وجود وكـيل عنها بالمنطقة، وهو ما يعنى توظيف قـوى إقليمية قادرة على ضبـط مجريات الاحداث هناك، بما يضمن مـصالح الولايات المتحدة ودول الغرب، وقـد تمثلت تلك القوى من وجهة نظرها حـينئذ فى إيران والمملكة العربية السعودية ، وقـد خطط لتدعيم وتحـريك ذلك الاتجـاه جـديا وباضطراد مع الادعـاء الأمـريكى بمـسـألة الفـراغ الاستراتيجى فى منطقة الشرق الأوسط عقب حرب السويس، **وثالثًا**: دعم القوى المحلية فى المـنطقة الخليجـية بأكـبر قدر من التـسليح لإمكانية الـدفاع المؤقت عن أراضيها، **ورابعًا**: بالاعتماد على القوات الأمريكية الموجودة فعلا فى المنطقة.

توضح المراجع أن مـسألة إيجـاد وكيل فـى المنطقة فـيمـا سُمى «بسياسـة العمـودين» أو «الدعامـة المزدوجة» إنما بدأت منذ سنة ١٩٥٧ لتـخدم المنطقـة بعد خروج بريطانيا منها، ولا اختلاف حول ذلك، لكن المثـير للانتباه أن سياسة إعداد الوكيل تلك قد بدأ الاتجاه نحوها منذ وقت مبكر ومع بدايـة الخمسينيات، فقد بدأ فى إعداد إيران والـسعودية لأداء دورهمـا حول ذلك الوقت، كـما أن مسـألة بيع السلاح لدول الخليج أيضًا بدأت منذ سنة ١٩٦٠، وهو مـا يعنى أن مسألة الوكيل عنها أو البديل لبـريطانيا قد خطط لها منذ وقت اتخاذها قرار الحـصر والاحتواء،

---

(1) Kruger., Robert B. , The U.S. International Oil, p. 75, U.S.A., 1975.



وهو ما يرجح أيضًا أن النية الأمريكية كانت متجهة منذ ذلك الوقت لتصفية الوجود البريطانى فى المنطقة[1].

يتضح أن الدور الذى كان مرغوبا أن تلعبه إيران والسعودية فى المنطقة كان ممثلا فى الآتى، أولا: فيما يتعلق بإيران، كانت هناك رغبة من جانب الولايات المتحدة أن تقوم إيران بدور فعال فى سدّ ثغرة ناقصة فى الحزام الشمالى، كما كانت ترغب فى تقويتها لقواتها المسلحة ولتكون قادرة كما رأى «أيزنهاور» على الدفاع عن خط جبال «زاجروس» والممتد عبر الأراضى الإيرانية، والتى رأى أنها تعتبر الخط الدفاعى الأول عن الشرق الأوسط[2].

وقد اتفق رجال السياسة والدفاع الأمريكيون على أن إيران تمثل ميزة إستراتيجية، لكنه فى نفس الوقت لم يكن ممكنا تحديد دور لها إلا بعد إعادة تقييم للسياسة الأمريكية نحو المنطقة خاصة مع ظروف تسويات السويس ومع المفاهيم الجديدة للحرب الذرية، كما اتُفق على أن تحديد ذلك الدور وحجمه كان مرتبطًا بمدى تعاونها مع تركيا وباكستان والعراق، ومع مدى استعدادها للدخول فى تعاون عسكرى مع جيرانها، فى إطار اتفاق دفاع إقليمى مع العراق أو السعودية مثلا[3].

وقد أوضح الأمريكيون أنهم على استعداد للاستمرار فى مساعدة إيران بالمعونات الاقتصادية والعسكرية، والتى كان الدعم بها مستمراً منذ سنة ١٩٥٠، وذلك تدريبيا وتسليحيا فى المجال العسكرى، ليس فقط لإعداد تسهيلات الاستخدام العسكرى الأمريكى فى إيران، ولكن لتقوية الجيش الإيرانى ذاته، كل ذلك فى إطار خدمة الدفاع عن المنطقة[4].

---

(١) عصام نومان الدليمى، ماجستير، السياسة الخارجية الأمريكية فى الخليج العربى، ص ٥٢- ٥٥، القاهرة ١٩٨٨، وكذلك،

Kupchan., Op . Cit, p. 27 .

(2) Reichart., John F., Op. Cit, p . 676 .

(3) F.R.U.S., Vol IIX, No . 288, Policy Planning Staff "Bowei" to Under Sec. of State "Hoover" , Jan. 11, 1955 , p . 683 , also, No . 296 , Background of Information for "Allen" , Feb. 4, 1955, pp . 703 - 704 .

(4) Ibid. No. 286, Memorandum from the Acting Secretary of State for Near Eastern "Jerengan" to Deputy Under Secretary "Henderson" , Jan. 7, 1955, pp. 677- 679.

بدأ الأمريكيون تركيز جهودهم لتحقيق تقارب إيرانى سعودى وذلك بوضوح منذ منتصف سنة ١٩٥٧، خاصة وكما أوضح «دالاس» بعد توغل السوفييت بدرجة أكبر فى منطقة الشرق الأوسط، وقد اتفق معه وزير الخارجية الإيرانية «أردالان» حول أهمية تلك الجهود، والذى أضاف أن الخطر الجاثم فعلا يأتى من جانب «عبد الناصر» باتجاهاته القومية وقدراته التسليحية، ومن ثم وفى إجابة الوزير الإيرانى على تساؤل الوزير الأمريكى حول أحوال العلاقات السعودية الإيرانية، وعن مدى التقارب والتحسن الذى طرأ فى تلك العلاقات، أوضح «أردالان» أن الإيرانيين يسعون بجدية لتحقيق علاقات طيبة مع السعودية، وقد بُدئ بالفعل باتخاذ أكثر من خطوة إيجابية بذلك الشأن(١).

أوضح «دالاس» أنه لا خوف من التطور العسكرى المصرى - صفقة الأسلحة - فكله غير مُجد؛ لأن العامل الرئيسى لأمن منطقة الشرق الأوسط، وفى تحييد مواقف السوفييت، إنما يكمن فى الدور الأمريكى هناك، سواء بإعلان الولايات المتحدة استعدادها للمشاركة فى اللجنة العسكرية لحلف بغداد، أوبما صدر مسبقًا بشهور قليلة عن «الكونجرس» من تفويض للرئيس «أيزنهاور» بالتصرف لحفظ أمن المنطقة - مبدأ أيزنهاور - فى مواجهة الخطر السوفيتى، وعمومًا يدعم ذلك الدور الأمريكى ضرورة ألا تعمل إيران بمفردها لصد عدوان كبير قد تتعرض له المنطقة، وإنما يتم ذلك باتحادها مع العالم الحر، وهو ما سيحقق أمنا إضافيا لها ولجيرانها»(٢).

والواقع أن الجانب الإيرانى كان فى لهفة لتبوّء مكانة متميزة فى المنطقة، وكان على استعداد لتنفيذ كل شروط الولايات المتحدة، فى مقابل تقوية القوات المسلحة لإيران، وإعدادها لذلك الدور، يتضح ذلك من الطلب المستمر لشاه إيران بالحصول على مساعدات إضافية عسكرية حديثة تتعلق بشئون التسليح والتدريب وذلك منذ سنة ١٩٥٤، كذلك إبداءه الاستعداد لتهيئة الوسائل والطرق المناسبة لتحقيق أفضل استخدام أمريكى للتسهيلات الممنوحة لهم فى إيران، ثم إلحاحه

(1) F.O. 371 / 108380, Nutting to Secretary of State, Oct. 28, 1954, p.1, also, F.R.U.S., Vol IIX, No. 406, Middle East Situation, pp. 941 - 942.

(2) F.R.U.S., No. 406, p. 943.

على تحديد دور واضح تقوم به إيران للدفاع عن المنطقة، لكن الجانب الأمريكى لم يقدم الإجابة الواضحة لشاه إيران، أو لرجال حكومته، حول ذلك الدور، وإنما قدموا قدراً عاديا من المساعدات التسليحية والتدريبية، وحتى وقت تلك المحادثات[١].

وفى ردود أفعال كانت منتظرة تم التحاق إيران بحلف بغداد سنة ١٩٥٥، كما قامت بتنقية العلاقات بينها وبين المملكة العربية السعودية منذ سنة ١٩٥٧، كما استمرت عضواً فى الحلف المركزى بعد ذلك ومنذ ٥ مارس ١٩٥٩، كل ذلك بالطبع مقابل أن يُوكل لإيران مهمة كان شاه إيران شغوفًا بالاضطلاع بها، وقد مهدت الولايات المتحدة لذلك كله ببرامج مساعدات اقتصادية ودفاعية وتعليمية بدأت منذ سنة ١٩٥٠، ودعمت الولايات المتحدة تلك الخطوات منذ ذلك الوقت المبكر بإثارة مسألة إمكانية قيام إيران بدور رئيسى فى المنطقة. وكله على العموم كان فى سبيل تحقيق خططها فى المنطقة[٢].

يتضح مما سبق عرضه بإيجاز شديد حول العلاقات الإيرانية الأمريكية أن الجانب الأمريكى كان مهتمًا فى المقام الأول بالعمل على تحقيق خططه الأمنية فى المنطقة، وذلك بدفعه إيران للالتحاق بالاحلاف الدفاعية «بغداد» ومن بعده «المركزى»، ونجح فى ذلك بربطه تحديد دور هام لها من عدمه فى منطقة الشرق الأوسط بمدى إسهامها فى تلك الأحلاف، وكذلك وفى نفس الوقت بحصوله على تسهيلات بحرية فى أراضيها، وجاء اهتمامه الثانى بإعداد إيران فعلا للإسهام بدور أمنى مطلوب إقليميًا، اتضح ذلك من بدء برامج التدريب والتسليح الأمريكية للقوات الإيرانية، والتى وصلت إلى أعلى معدلاتها منذ سنة ١٩٦٨، وكذلك من توجيه الحكومة الأمريكية للحكومة الإيرانية بضرورة تحسين وتنقية علاقات إيران مع المملكة العربية السعودية، الطرف الثانى للدعامة المزدوجة، وخاصة لمكانتها

---

(1) Ibid. No. 286, p. 677, also, No . 296, pp. 703- 704 .

(2) 85 th Congress, 1st Session, Jan. 5 , 1957, p . 199 , also , Department of State , Op . Cit, p . 118 , also , Day., Allen j. , Op . Cit, pp. 312 - 322 , and , Kupchan., Op . Cit, p . 17 .

الدينية البارزة، وهى الأهم، ولها وزنها فى المنطقة، وقد تم التركيز على هذا الاتجاه بعد أزمة السويس.

فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية يتضح أن الأساليب السياسية الأمريكية قد أُختيرت بحرص واضح لتحقق أهدافها هناك، وقد تمثلت أهداف تلك السياسة فى الحفاظ على الاستثمارات البترولية هناك، والتى لم يكن يشاركها أحد فيها، ثم وفى استمرار تسهيلاتها العسكرية فى الظهران وفى جدة وربما فى «جزيرة خرج» أيضًا، ويتضح أنها فى سبيل ذلك شكلت علاقاتها مع السعودية باهتمام خاص، فقد أمدتها بالتسليح والتدريب، واختلفت بشدة مع بريطانيا لاستخدامها القوة فى النزاع العمانى المسقطى باستخدام قواتها مع قوات السلطان ضد ثوار عمان، وهى مسائل كانت لها حساسيتها من حيث اتصالها بمشكلة «البوريمى» غير المستقر على حل لها، كما لم تتشدد مع السعودية بشأن اتفاقات أجرتها بمعزل عن الأمريكيين، وعالجت الغضب السعودى بلباقة إزاء سماح الأمريكيين بتقوية العراق عسكريًا ولإشراكها فى تحالفات المنطقة، كما أن الأمريكيين عملوا على تنقية أجواء العلاقات بين السعودية وإيران(١).

فيما يتعلق بتسليح القوات السعودية وتدريبها، يتضح أن الولايات المتحدة كانت قد قدمت منحًا تدريبية داخل المملكة منذ سنة ١٩٤٣ وذلك للعسكريين ممن كان لديهم الاستعداد لتلقى ذلك التدريب، كما كان يجرى التدريب لبعض أفراد قوات الجو السعودية فى إطار التدريبات التى كانت تجرى فى قاعدة الظهران للعسكريين الأمريكيين، كما تمت الموافقة على بيع السلاح للجانب السعودى منذ سنة ١٩٥١ وذلك طبقًا لاتفاق الأمن المتبادل، والذى قدم من جانب آخر وفى المقابل تسهيلات للولايات المتحدة فى الظهران، ومناطق أخرى، لأهداف متنوعة، وكذلك استمرار الاستثمار، وقد استمرت تلك السياسة بين الجانبين حتى الآن(٢).

---

(1) F.O.371 / 104194, 147, 1051, 14, 53, British Embassy in Jedda to F.O., Nov. 11, 1953 , see also, Day., Allen J., Op. Cit, p.348.

(2) F.R.U.S., Vol. IX, No. 1432 , Memorandum by Robert Sturgill of the Office of Near Eastern Affairs, Jan. 21, 1952, p . 2409 , also , No . 1435, March 19, 1952, Foster to Dulles, p . 2412, also, No . 1436, Dulles to Foster, Apr. 16, 1952, pp. 2413 - 2415 . also , Zinner., Paul E. , Editor, Documents on American Foreign =

أما فيمـا يتعلق بموقف الولايات المتحدة من عملية اعتـداء القوات البريطانية والمسقطية على عمان، فقد تحركت الحكومة الأمريكية على أساس أن تلك المشكلة قـد تسـبب توترًا بين الولايات المتـحـدة وبين السعـودية، تبـين ذلك الاتجـاه من مراسـلات مسـئولى الخـارجية الأمـريكية، شـديدة اللهجـة، لمسئـولى الخارجـية البريطانية، بضـرورة إعلام الأمريكيين بما يجرى فى عمـان، والذين أوضحوا أنهم لم يكونوا على علـم بالأحداث إلا متـأخرًا، وإلا كـانوا قـد حثّوا المسئـولين البريطانيـين على عدم اتخـاذ قرار تحرك قـواتهم والقوات المسقطيـة كما تم، كـما طالبت تلك المراسلات البريطانيين بإلغاء الاستمرار فيما ترتب على ذلك القرار[(١)].

ومع أن مسئولى الخارجية البريطانية قد عبروا فى ذهول عن استيائهم الكامل من مطلب الخارجية الأمريكية بإيقاف التـقدم تجاه عمان، وعن اتفاقهم الكامل بأنه لم يعد مدركًا معنى القرارات الأمريكية لهم والتى أصبحوا فى «ظلام تام حيالها»، والتى فيما يبدو أنها كانت موجهة لإتاحة المناخ للسعودية للإشراف والسيادة، دونما مراعاة للجانب البريطانى، إلا أن الخارجية الأمـريكية تابعت مراسلاتها بهذا الشأن مع البريطانيين، وإن كان البريطانيون لم يأبهوا بها، وتابعوا خطتهم فى قمع الثورة العمانية[(٢)].

لم تكن الولايات المتحدة تُعارض فى إبقاء سـيادة سلطان مسقط على ماهى عليه، لكنها فضلت أن يبـقى الوضع كما كان عليه قبل عدوان مـسقط على إمامة عمان، وكانت ترى أن يتـم علاج الموقف بالتفاهم بين «سعيـد بن تيمور» والإمام دون اللجوء للقوة، وحينئذ نبهت الخارجية الأمـريكية مسئوليها فى المملكة المتحدة إلى المناورات التى قد يلجأ إليـها البريطانيون فى اتخاذ المعاهدة الأمـريكية المسقطية

= Policy, No . 90, Feb. 8 , 1957 , U.S.A., 1958, and also, Stebbins., Richard P., Documents on U.S.Foreign Relations, No . 44, Statement of Johnson and Fisal , June 22, 1966, p.147, see also ,

جمال زكريا ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(1) F.R.U.S., Vol XIII, No. 145, Deptel. to Emb . in U.K., Dec. 13, 1955, pp. 222 - 223.

(2) F.O. 371 / 104194, 161, 105,1,34, Minutes, British Relations with Middle East, Oct. 21, 1953, also, 104194, 147, British Embassy in Jedda to F.O., Nov. 11, 1953, see also, F.R.U.S., No. 146, Emb - in U.K. to Dep., Dec. 15, 1955, pp. 223 - 225 .

لسنة ١٨٣٣ سندًا لتحركاتهم، فأوضحت لهم أن المعاهدة فى نصها العربى والإنجليزى لم يُشر فيها إلى سلطان مسقط بأنه حاكم مسقط وعمان، وإنما سلطان مسقط فقط، وأوضحت أنه يجب اقناع البريطانيين بأن وجهة النظر الأمريكية هى تثبيت الأحداث عند الحد الذى وصلت إليه مع إيقاف عمليات العنف فى المنطقة(١).

بعد أن نفذ البريطانيون خطتهم مع سلطان مسقط بالزحف على عمان، وُجه خطاب شديد اللهجة من «أيزنهاور» لـ «ماكميلان» يبدو من لغته أن الأول يأمر الثانى بتحسين العلاقات البريطانية السعودية بأسرع وقت ممكن خاصة مع الملك، وبدأ يحذره من أنه هو وبلاده لن يعاونوا بريطانيا خاصة إزاء نتائج الأحداث الجارية حينئذ من تخريب لمنشآت البترول الإنجليزية فى عمان، والتى كانت رد فعل طبيعى لأفعالهم هناك، والتى صعد منها سقطتهم الأخيرة فى السويس(٢).

تابع الجانب الأمريكى التفاهم مع الجانب الإنجليزى لإجراء تسوية حول مشاكل الحدود خاصة بين السعودية ومسقط، وكذلك الحدود الأخرى المتنازع عليها، بمفهوم أوسع يحقق للمنطقة كلها الاستقرار، وقد أوضح الأمريكيون للجانب الإنجليزى أنه ما لم تتم تلك التسويات فإن وضع بريطانيا فى المنطقة سيستمر فى التدهور، كما أوضحوا أن الحل الفورى الأمثل يجب أن يبدأ من مسقط، وذلك بتوجيه السلطان للقاء الملك «سعود» لتصفية الخلافات، وأوضحوا انهم على استعداد للمشاركة فى تلك المسألة، وكان «ماكميلان» قد أوضح «لأيزنهاور» أنه يسعى بالفعل لإيجاد تقارب مسقطى سعودى(٣).

أما من حيث الحرص من جانب الأمريكيين على عدم إثارة مشاكل مع السعوديين بخصوص اتفاقاتهم الخاصة بمعزل عن الأمريكيين، والتى رُكز من بينها على اتفاق السعودية مع «أوناسيس»، والذى أوصى فريق العمل من الرسميين

(1) F.R.U.S., No. 145, p. 223, see also, U.S.A. Senate, Vol 1, Part 1, Treaties 1776 - 1909, U.S.A, 1910.

(2) Ibid. No. 150, Deptel . to Emb ., July 24, 1957, pp . 230 - 231 .

(3) Ibid. No . 151, Deptel to Emb. in U.K., July 25, 1957, p . 231, see also, No. 148, Macmillan to Eisenhower, July 19, 1957, p . 226.

بوزارة الخارجية الأمريكية بعدم إثارة المشكلة مباشرة مع الجانب السعودى؛ لأن ذلك قد يؤدى إلى تردى العلاقات الأمريكية السعودية وخاصة أنها تمر بمرحلة من الفتور، وذلك بسبب موقف الولايات المتحدة من مشكلة البوريمى ومن حلف بغداد، وقد ووجه الأخير بمعارضة شديدة من جانب السعودية خاصة فيما يتعلق بانضمام العراق له، وهى أمور قد يتبعها تأميم ملكية «أرامكو» أو نزع تلك الملكية، أو إلغاء اتفاق قاعدة الظهران، وقد أوصى ذلك الفريق بإقناع السعوديين بأن إلحاق العراق بحلف، أو تقديم مساعدة عسكرية له، إنما هى مسائل فى صالح المنطقة، كما أوصى بأن يستعد الأمريكيون لكل الاحتمالات، وإن كان قد أوضح أن الجانب السعودى لن يجرؤ فيما يتعلق بالتأميم أو نزع الملكية على القيام بتلك الخطوة لأنه سيفقد دخله من البترول من حيث عدم قدرته على تسويق إنتاجه[١].

المهم أن الجانب السعودى لم يعلق طويلا على المواقف الأمريكية غير المتفقة معه، بقدر ما انزعج كثيرا من المساعدة العسكرية الأمريكية للعراق، ولإشراكها فى اتفاقية دفاع الحزام الشمالى، لكن العلاقات سرعان ماتحسنت، خاصة بعد لقاء «سعود» و «أيزنهاور» فى واشنطن، واعتراف الأخير بالمكانة الدينية المتميزة للسعودية، وبالدور الذى على السعودية أن تضطلع به فى المنطقة، ومع إبداء «أيزنهاور» استعداد بلاده لتقوية القوات المسلحة السعودية تسليحًا وتدريبا بدرجة أفضل، وقد أسفر ذلك اللقاء عن تمديد تسهيلات الظهران لمدة خمس سنوات أخرى[٢].

---

(1) Ibid. Vol XIII , No . 165, U.S. Policy Toward Saudi Arabia, March 3, 1955, pp . 251 - 253, also,

فى يناير ١٩٥٤ عقد «أريستوتل سُقراط أوناسيس» مالك اسطول السفن التجارية اليونانى اتفاقا مع حكومة المملكة العربية السعودية ، وقد أجاز الاتفاق لأوناسيس تشكيل شركة خاصة لنقل البترول السعودى، وقد عارضت شركة «أرامكو» ذلك الاتفاق، على اعتبار أنه يتعارض مع شروط الامتياز الممنوحة للشركة هناك، وفى يوليو من نفس السنة أوصى مجلس الأمن القومى الأمريكى بضرورة اتخاذ الخطوات المناسبة لإلغاء ذلك الاتفاق وإبطال فاعليته بأى شكل من الأشكال، ولكن دون إغضاب السعودية، واستقر الرأى لذلك على أن تقدم بدائل للسعودية عن طريق مالكى السفن التجارية الخاصة، ليقدموا ذلك النوع من الخدمة، وفى نفس الوقت الاستمرار فى تركيز المساعدات العسكرية والتى هم فى حاجة اليها فى السعودية.

(2) Zinner., Paul E., Op . Cit, No. 90 - 91, pp.284 - 287.

أوضحت الوثائق الأمريكية والإنجليزية السابق عرضها مدى إصرار الولايات المتحدة على تطبيق خططها الأمنية فى منطقة الخليج، ذات الأهمية الحيوية ضمن منطقة الشرق الأوسط وفى الحفاظ على استثماراتها، فهى قد نجحت فى استغلال تلهف شاه إيران على الاضطلاع بدور هام فى المنطقة لُتدخل إيران عضوا في كل من حلف بغداد ثم من بعد ذلك فى الحلف المركزى، كما استغلت رغبة السعودية فى التسلح والتدريب فى الحصول على موافقة ضمنية من الملك «سعود» على مبدأ «أيزنهاور» وبالتالى على متطلبات ذلك المشروع من حيث تنسيق السياستين السعودية والأمريكية لتحقيق أمن منطقة الخليج، وفى الحصول على تمديد للتسهيلات الجوية والبحرية فى السعودية، وهو نفس ما حدث مع إيران، فجُددت تلك التسهيلات منذ سنة ١٩٥١ وحتى سنة ١٩٨٣، وربما حتى الآن، وخاصة فيما يتعلق بالتسهيلات السعودية، وقد دُعمت ت.ـث الخطط الإقليمية بإزالة الخلافات بين السعودية وإيران حول ما عرف «بخط الملاحة الوسط» فى الخليج، وأنهى الخلاف سنة ١٩٦٨.

بل إنه فى سبيل الحصول على علاقات طيبة مع السعودية خاصة، لم تأبه الحكومة الأمريكية بالتوتر الذى ساد علاقاتها مع الحكومة البريطانية بسبب الأحداث العمانية، وذلك إلى حد جعل الأولى تضع العراقيل للثانية لتعوق حركتها فى تلك المنطقة مع أنها ادعت دائما بأنها لا ترغب فى الإقلال من وضع بريطانيا فى منطقة الخليج، «فماكميلان» حينما أوضح «لأيزنهاور» أنه يخشى من تحرك عربى لدعم الموقف العمانى أثناء الأزمة المنوّه عنها، أوضح له «أيزنهاور» أن أمريكا ستستمع لشكاوى العرب بترحيب ولن تقف فى وجهها، كما أوضح له أن الولايات المتحدة لن تقدم المساعدة لبريطانيا فى مواجهة الأعمال التخريبية أو نتائجها سواء على شركات البترول الإنجليزية فى عمان، أو التخريب بين نواحى لندن، وكانت الولايات المتحدة، إذا ما أحسن الظن، على الأقل تسعى أن يكون أى تحرك بريطانى فى الخليج معلومًا للسلطات الأمريكية[1].

---

(1) F.R.U.S., Vol XIII, No. 163, Memorandum of U.S to U.K. Emb. in NewYork, Sep. 16, 1957, pp . 247 - 248 .

الخلاصة أنه وفيما يتعلق بسياسة عمود الارتكاز والتى قررتها الولايات المتحدة إزاء منطقة الخليج، وتتويجًا لها، وطبقًا لمبدأ «غوام» يتضح أن الولايات المتحدة قد ركزت أكثر على استخدام القوة العسكرية الإيرانية لتطبيق تلك السياسة، هذا مع الاعتماد على السعودية من حيث ثقل وضعها الدينى للإسهام فى نفس الاتجاه، من ثم فقد كان حجم مبيعات السلاح لإيران خلال السنوات الستة الأخيرة منذ إعلان بريطانيا انسحابها من منطقة الخليج يفوق ثلاثة امثال حجم تلك المبيعات للمملكة السعودية، ومتفوقًا على مابيع للعراق، وبالفعل مارست إيران ذلك الدور منذ خروج بريطانيا من المنطقة وحتى انهيار حكم الشاه سنة ١٩٧٨[١].

أهم ما يعنينا مما عرض حول العلاقات الأمريكية - الإيرانية السعودية، هو أساليب ونتائج تنفيذ السياسة الأمريكية نحو منطقة الخليج لتأتى متمشية مع سياستها الخارجية العالمية، وقد تبين أن تحقيق ذلك الدور قد استدعى تطبيق سياسة عمود الارتكاز، وهو وضع أعد له منذ سنة ١٩٤٧، وهو ما أوضح أن الولايات المتحدة توقعت وأعدت لخروج بريطانيا من تلك المنطقة منذ ذلك التاريخ، وذلك من واقع تجهيز البديل، وفى سبيل ذلك وعلى نحو ما تبين، وفى انتظار لمقدرات تدهور المكانة البريطانية، وبالعمل أيضًا على ذلك التدهور، حسنت علاقاتها بالسعودية، وبإيران، لأنهما هامتان لتحقيق أهدافها، ساعدها ذلك على اكتساب تسهيلات عسكرية لتحقيق سياستها بذاتها وبواسطة وكلائها، بل إنها وفى ارتباط مع كل ذلك ولإحداث التأثير المتبادل استغلت الأوضاع، وكما تبين، فى ألمانيا الغربية بحيث تمكن لسياستها فى ظل إضعاف السياسة

(١) عصام الدليمى ، مرجع سابق ، ص ٥٧ - ٦٠ ، انظر أيضا،
Department of State, U.S. Treaties and Other International Agreements , p . 7319, U.S.A, 1981, also, Department of State, Op . Cit, pp . 143 &183, see also, Marketing International Inc., U.S. Treaties , U.S.A, 1985, see also , Kubchan., Op . Cit, p . 27, also,
مبدأ «غوام» أو مبدأ «نيكسون» أعلن فى جزيرة غوام سنة ١٩٦٩ من حيث إلغاء مبدأ استخدام القوة المباشرة لتحقيق أمن منطقة الخليج، ليحل محله الاعتماد على أصدقاء فى المنطقة ليقوموا بذلك الدور .

البريطانية متـداعيةُ مقومات النجاح فى المنطقة، بل ولتـغير بريطانيا من تلك السياسة هناك.

لم تقتصر أساليب الولايات المتحدة فى تحقـيق سياستها فى منطقة الخليج على اكتساب تسهيلات عسكرية أو تطبيق مبدأ الوكيل هناك، وإنما قدمت أحسن النتائج بأفضل الشروط مقارنة بما كان يقدمه الإنجليز فى عملية استثمار البترول من حيث قيمة العائد لخزائن إمارات الخليج، وهى بذلك استطاعت أن تكتسب صداقة وتقدير العرب الخليجيين لما يخدم اهتماماتها، خدم ذلك من جانب آخر وفى دعم للاتجاه الأول العمل على إضـعاف مقومات القـدرة البريطانية على التوسع فيما وراء البحار.

كما قامت ببيع السـلاح باضطراد متزايد منذ سنة ١٩٦٠ لكل من مسقط والكويت وقطر والبحرين وإمارات الساحل المهادن، فى مـحاولة منها لاكتساب ولائهم العسكرى لها حينئذ، من واقع ضرورة الاسـتخدام، وقد حققت بذلك فى نفس الوقت قوة ما بدرجـة أو بأخرى إضافية لقوى عـمود الارتكاز، قد تسهم فى تحقيق أمن المنطقة(١).

وأقامت علاقات تعليمية وثقافية، بتقديم المنح التعليمية لكل من الكويت ومسقط وقطر، كما أجرت عدداً من الاتفاقيات مع الكويت كان من شأنها تقوية علاقات الصداقـة بين البلدين، وكانت لها علاقات صداقـة وتجارة مع عمان بمعاهدة أبرمت فى سبتمبر سنة ١٨٣٣ وجددت فى ديسمبر ١٩٥٨(٢).

ودعمًا لـذلك الاقتراب اللبق فى شئـون إمارات الخليج بدأت الولايات المتحدة وتدريجيا فى إثارة قضايا مقلقـة للبريطانيين لكى يتغاضوا عن أنشطتها بين تلك الإمارات، فقد بدأت توضح للبريطانيين أن ادعاءاتهم مثلا بأن الكويت تحت حماية بريطانيا إنما هى إدعاءات باطلة، وليس لها أساس من الصحة، ولا تدعمها وثائق قانونية، وكـانت الولايات المتحدة تخشى أيضًا ومع ازدياد تلك

(1) Kupchan A., Op . Cit, p . 27 .

(2) Department of State, Treaties in Force, pp . 143 - 144 , 182, 300 , see also, Molly., William , Treaties of U.S.A. and Other Powers , Vol 1, Part 1, p . 1228, U.S.A., 1910 .

الادعاءات، من التعارض الذى قد يحدث بين تطبيق سلطات قضائية بريطانية ومصالح الأمريكيين البترولية فى الكويت، وأوضحت حكومة الولايات المتحدة ضرورة تفاهم المسئولين البريطانين مع مسئوليها حول المشاكل المشتركة بين البلدين هناك وإلا تعرضت تلك المصالح للخطر[1].

هكذا نظمت الولايات المتحدة تحركاتها فى منطقة الخليج، لتحقيق سياستها، معتمدة على وجود عسكرى لها منذ سنة ١٩٥٠، وبإعداد وكيل لها فى المنطقة، وباكتساب صداقة حكام وشعوب إمارات الخليج، كما سلحت قوات تلك الإمارات للإسهام فى الدفاع عن المنطقة، وأقامت العراقيل لبريطانيا هناك، مع أنها أوضحت بأنها لا ترغب فى تقليل الدور البريطانى هناك، وبتلك الإجراءات التى طبقت لتحقيق السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج، كانت الاستراتيجية الأمريكية فى ارتباط مؤثر بدرجة أو بأخرى على قرارات البريطانيين ومؤثرة أيضًا على اتجاهاتهم الدفاعية والسياسية إزاء تلك المنطقة.

فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى، يتضح أن الولايات المتحدة علاوة على كل مارتبته أهداف استراتجيتها تجاهه، فإنها حرصت على أن يكون هناك اتصال مباشر، وتشاور، بين القيادات السياسية فى البلدين، وخاصة بعد ما أصبحتا قوتين نوويتين متكافئتين، وبعد ما أظهرت أزمة الصواريخ الكوبية مدى الحاجة لذلك النوع من التشاور، فعملت الولايات المتحدة من جانبها على تحقيق قدر من التفاهم مع السوفييت حول سباق التسلح النووى، وبالمثل فعل السوفييت، وقد ظهر ذلك التنسيق مكثفًا خاصة طوال المرحلة الزمنية الثالثة، أى منذ سنة ١٩٦٤، وهى فترة ببدايتها استطاع الاتحاد السوفيتى اكتساب تسهيلات عسكرية هامة فى منطقة الشرق الأوسط.

كان الاتحاد السوفيتى منذ سنة ١٩٥٥ قد بدأ يتلمس طريقه من جديد إلى الشرق الأوسط، وقد اتسم التحرك السوفيتى فى الفترة من ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٦٤ بالفاعلية، فقد نجح السوفيت فى إقامة علاقات دبلوماسية مع أغلب

(1) F.R.U.S., Vol IX, No. 1429, Memorandum of Department of State, Apr. 30, 1952, pp. 2405 - 2406, see also , Vol XIII , No. 114, Editorial Note, U.S. Interests in Kuwait, Aug. 11 , 1955, p . 169 .

دول الشرق الأوسط تقريبا، كذلك نجحوا فى إفشال بعض مخططات الغرب فى المنطقة، كأن دفعت العراق إلى الانسحاب من حلف بغداد مثلا، وبنهاية تلك الفترة وهى نهاية فترة حكم «خروشوف»، كان قرار الزعماء السوفيت «بريجينيف» «وكاسيجين» هو تركيز جهود الاتحاد السوفيتى لإجراء توسعات وإقامة علاقات مع الشرق الأوسط، ومع صرف النظر مؤقتًا عن محاولة التوسع فى أوربا الغربية أو أمريكا اللاتينية(١).

نجح الزعماء السوفييت فى استغلال الظروف السائدة لتحقيق نجاحات السوفيت العسكرية والسياسية فى المنطقة، فالمنطقة العربية كانت غير مستقرة ببداية تزعزع مركز «عبد الناصر» كما أن النزاع العربى الإسرائيلى كان مستمرا لم ينته، وكانت العلاقات المصرية الأمريكية فى أسوأ حالاتها ١٩٦٥ - ١٩٦٦، وكانت هناك ضغوط وطنية على بريطانيا فى عدن وفى ظفار، وكانت الولايات المتحدة قد تورطت فى حرب فيتنام ١٩٦٥ - ١٩٧٣ والتى أسهمت فى بلبلة أفكار القيادات الأمريكية إلى حد بعيد، كما أن الغرب ذاته كان منقسمًا على نفسه بخروج «ديجول» بفرنسا من تحالف «الناتو»، شجع كل هذا السوفيت على التوسع فى دخول المنطقة باعتبار أن أوربا والولايات المتحدة، من وجهة نظره، كانوا غير مستعدين للانغماس فى مشاكل العالم الثالث لانشغالهم فى مشاكلهم(٢).

من ثم تحرك السوفييت ونجحوا فى الاستحواذ على قواعد وتسهيلات عسكرية بحرية وجوية فى المنطقة خاصة بعد سنة ١٩٦٥، وبشكل أكبر بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ للعرب، حيث منحوا تسهيلات وقواعد فى مصر، وسوريا، وتونس، والجزائر، وليبيا، واليمن الشمالى، واليمن الجنوبى، والسودان، والصومال، وإريتريا، هذا بالإضافة لمالطا وإسبانيا واليونان ويوغسلافيا، كذلك موريشيوس، والكونغو، وأوغندا، وأنجولا، ومالى، وتنزانيا، وتشاد(٣).

(1) Freedman., Robert O., Soviet Policy Toward The Middle East Since 1970, pp . 18 - 20 , U.S.A., 1978 .

(2) Ibid. pp . 20 - 22.

(3) Harkavy., Robert E., Op . Cit , pp . 175 - 180 .

تمكن السوفيت بتلك التسهيلات من توفير غطاء حيوى لأسطولهم المبحر شرق البحر المتوسط، وذلك جويًا وبحريًا، كما كانت تلك القواعد بمثابة بدائل لحاملات الطائرات التى لم تكن البحرية السوفيتية تمتلكها حتى ذلك الوقت، كما وفرت لهم عدن خاصة تسهيلات غاية فى الأهمية فدعمت وجود قوة المحيط الهندى السوفيتية مثلا، إلا أنهم بكل تلك التوسعات، وبكسر الطوق الذى كان مضروبا حولهم، حققوا إرباكًا واضحًا للخطط الأمريكية فى المنطقة، وهى الخطط التى تم العمل بها من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٦٤، وبذلك ومع سعيهم الدائب لتطوير قوتهم النووية أصبح الإتحاد السوفيتى فى منتصف السبعينيات فى وضع نووى مساوٍ إن لم يكن أفضل كمًا من الولايات المتحدة(١).

كانت الولايات المتحدة، وكما اتضح، قد أدخلت منطقة الخليج كواحدة من المناطق الحيوية فى العالم، لخدمة مخططاتها الأمنية الكلية، كما كان الدفاع عن المنطقة ذاتها هدف فى حد ذاته للحفاظ على المصادر البترولية، لكنه وبعد توسع السوفيت بعد سنة ١٩٦٤ أصبح إسهام منطقة الخليج لدفاع الأطلنطى مسألة غير واقعية وغير مضمونة تمامًا، فالقوات السوفيتية كانت فى قواعد فى مؤخرات المنطقة الخليجية، ومن ثم أصبح الهدف الأساسى للأمريكيين هو حماية مصادر الثروة، وقد خطط لذلك بأساليب دفاعية جديدة لم تكن تعتمد على نظرية العمل من المركز، وإنما من الأطراف، وإن كان التركيز لتطبيق تلك النظرية عمليا قد بدأ فى الثمانينيات، كما أن مقدماتها بدأت تحت التطبيق منذ سنة ١٩٥٥.

كانت تلك النظرية تعنى السيطرة على مناطق بعيدة ومحيطة بمنطقة الاهتمام - بترول الخليج - ومنع أى تهديد من الوصول إليها، هذا بالإضافة إلى التمسك بقواعد حيوية جدا داخل المنطقة ذاتها، وذلك لأغراض إجراء أعمال الاستطلاع، بالإضافة لتحقيق الأمن الداخلى بواسطة الوكيل، والواقع أن نظرية الدفاع عن الهدف من داخله كانت قد فقدت أهميتها منذ سنة ١٩٥٥،

(1) Garphaff., Raymond L ., Detente and Confrontation, p .16, U.S.A., 1985, see also, Freedmen., Robert O ., Op . Cit, p . 38 .

وذلك لتطور أسلحة الردع السوفيتية من حيث إمكانية ضرب القواعد الأرضية، وخاصة للطائرات قاذفات القنابل الثقيلة، وفى تأثير عكسى مع اضطراد تطور دقة الصواريخ السوفيتية، فقدت تلك القواعد أهميتها بشكل ملح أكثر ما بين ٥٥ - ١٩٦٤، وكذلك لهجر القوات الأمريكية جزئيا لأسلوب العمل بالطائرات الثقيلة، واعتمادها على طائرات حديثة وعلى الغواصات، وعلى ذلك فقد بدأ الاتجاه نحو فكرة القاعدة العائمة ليدخل حيز التطبيق منذ سنة ١٩٥٦، وحتى أصبحت الحاجة ملحة لتطبيق ذلك الاتجاه وكلية من سنة ١٩٦٤، أى بعد أن أصبحت كل من مدن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كل فى مدى تأثير صواريخ الآخر، وبعد أن طوق الاتحاد السوفيتى منطقة الخليج بقواعده فى مصر وسوريا واليمن(١).

على ذلك تشكلت أهداف وأساليب عمل السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج بمدى نجاح الاستراتيجية السوفيتية من حيث تطور وكفاءة أسلحتها النووية، وبمدى نجاح السوفييت السياسى بين دول منطقة الشرق الأوسط خاصة العربية منها، كما كان لظروف الولايات المتحدة ذاتها، مع التسليم بقدراتها العسكرية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى، ما أثر أيضًا على قدرتها فى المبادأة باتخاذ القرار لاحتواء السوفييت.

من ثم شكلت الولايات المتحدة خطتها فى النصف الأخير من فترة الستينيات للدفاع عن مصالحها فى الخليج بالتواجد فى **أولا** نقاط سيطرة استطلاعية حول المنطقة لإعطاء الإنذار المبكر لأى تهديد سوفيتى، وقد مركزت تلك النقاط فى كل من مصيرة وكينيا، ودييجوجارسيا، وسنغافورة، وتايلاند، وأستراليا، وليرماوث، وجزر كوكوس، **وثانيا** أنها قامت بإجراء زيارات دورية بوحدات بحرية أمريكية لمنطقة الخليج، **وثالثا** القيام بالدفاع عن الأهداف المطلوب نجدتها فى منطقة الخليج بواسطة قوات محملة على وسائل بحرية

---

(١) استحوذت نظرية العمل من الاطراف على فكر صانعى القرار الدفاعى بالحاح وطبقت كلية منذ الثمانينيات ، على اساس وجود قوات أو عناصر قيادة جاهزة للعمل فى تركيا وعمان ومصر وإسرائيل للدفاع عن منطقة الخليج ، انظر:

Harkavy., Op . Cit, p . 215.

مشكلة من قوات حلف الأطلنطى - إستراتيجية شرق السويس - وتحتوى تلك القوات فى الأغلب على قوات بريطانية لخبرتها الطويلة بالمنطقة، وذلك بالطبع بعد إنهاء الوجود البريطانى هناك، رابعا الاعتماد على الوكيل لتحقيق الأمن الإقليمى، خامسا إشراك قوى المنطقة بالاستعداد للدفاع عن أمنهم من واقع تسليحهم المستمر، ووجود لبعض العناصر الأمريكية الهامة جدا داخل منطقة الخليج نفسها.

عملت الولايات المتحدة وفى نفس الفترة ومع استعداداتها الأمنية فى مواجهة السوفييت، على تحقيق اتصالات مباشرة بين زعماء البلدين للتشاور حول المسائل الهامة، فقد سعى كل من الجانبين الأمريكى والسوفيتى لضبط عملية سباق التسلح النووى بين القوتين، وبين القوى الأخرى، من ثم فقد كثرت الاتفاقيات والمعاهدات لتلك الأغراض ما بين سنة ١٩٦٢ وحتى الآن[١].

إثر أزمة الصواريخ الكوبية أبرم اتفاق عُرف باتفاق «الخط الساخن» وذلك فى يونيو سنة ١٩٦٣، والواقع أن هذا الاتفاق كان الأول لهذا النوع من الاتفاقات، والذى تلته اتفاقات ثلاثة لنفس الغرض فى سنة ١٩٧١، ١٩٨٤، وبعد ذلك، وقد عرفت مجمعة باتفاقيات «الخط الساخن» وكان السعى لعقد الاتفاق الأول قد بدأ بعد تعثر تبادل الرأى بين «كنيدى» و«خروشوف» أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، فبدأ تقديم ذلك المقترح فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٢[٢].

ومع أن «بريجينيف» قد استخدم ذلك الخط لفرض أسلوب السوفيت على الأمريكيين فى فترة الحرب الباردة، إلا أن «نيكسون» و«كيسنجر» لم يحبذا تلك الطرق فى حل المشاكل بين البلدين، وإنما أجريا محادثاتهم أو اتفاقاتهم مع السوفيت بالاتصال الشخصى المباشر، وذلك إلى حد التوصل إلى اتفاق شفوى، ثم بعد ذلك كان يتم التفاوض بشكل رسمى معلن، وقد طبق ذلك الأسلوب فى جزء من مفاوضات «سولت» والجزء الباقى أدير فى مفاوضات رسمية مُعلنة، ما يهم من ذلك كله أن أسلوب التفاهم السوفيتى الأمريكى سواء بالخط الساخن

(1) Garphaff., Raymond L ., Op . Cit, p . 16.

(2) Ibid. p . 93, also, Elliot., Jeffery M., Op . Cit, p . 280 .

أو بالتـفاوض الشـخصى السـرى المباشـر كان يعـنى أنه بدأ تفاهم الأمـريكيين والسوفيت فى المسائل الهامة والحسـاسة للغاية دون إشراك أية قوى أخرى معهم غربية وخاصة بريطانيا للتعرف على مـضمون تلك المفاوضات وأبعادها ونتائجها وخاصة ما استقر عليه من اتفاقات سرية منها[1].

تلى ذلك فى أغـسطس سنة ١٩٦٣ أن عُـقدت فى مـوسكو معـاهدة منع الاختـبارات النووية، وقد نص على أن يشـمل الحظر كل الاختـبـارات عدا تلك التى تتم تحت سطح التربة، وقد وقَّع عليهـا عدد ١٠٥ دولة، كما رفضت دول عديدة التوقيع، وكان أهم الرافضين الصين الشعبية وفرنسا، لكن المهم هنا، هو ما يوضحه «ويرنر كالتى فليتر» أحد المشاركين الرسميين الأمريكيين فى الاتفاق، بأن الهدف من ذلك الاتفـاق الذى بدأ السعى إليه من جانب السـوفيت منذ سنة ١٩٥٥ وتمت الاستـجابة له مـؤخراً، إنما كان الـعمل من جانب الفـريقين على حصـر تملك قوى الردع النووى على القـوتين السوفيـتية والأمـريكية دون باقى القوى الأخرى[2].

تلى ذلك إبرام معاهدة الفضاء الخارجى ؛ وذلك سنة ١٩٦٧، وقد سعت الولايات المتـحدة منذ سنة ١٩٥٩ لإبرام ذلك الاتفـاق، بهدف مـنع اسـتـخدام أسلحـة فى الفضـاء الخارجى، مع تنظيم الاسـتخـدام للفضـاء بما فيـه القـمر والأجسـام السماوية الأخرى، لكن المهم أن هذه المـعاهدة لم تمنع بشكل واضح ومحدد الأنشطة العسكرية فى الفضاء، حـيث وجد بالمعاهدة العديد من الثغرات اتخذت منفذاً لذلك[3].

أُبرمت بعد ذلك مـعاهدة «التحكم فى اسـتخدام أسلحـة أعماق البـحار» وذلك فى سنة ١٩٧١، بغـرض منع وجود أسلحـة ذات قوة تدمـيريـة ضخـمة بشكل دائم فى أعـماق الـبحـار أو المحيطات، أو تحت الـتربة، وكـانت النوايا الحقـيقيـة لكلا الطرفين الأمريكى والسـوفيتى من إبرام تلك المـعاهدة، هو منع أسلحة نووية من التطفل على مناطق مفترض أنها لا زالت بعيدة عن الاستخدام

(1) Elliot., p. 281.

(2) Day.,Alan J.,Op . Cit, p .70, see also, Elliot., Op .Cit, pp . 283 - 284.

(3) Elliot. Jeffrey M . , Op. Cit, p . 288 .

النووى، بغـرض منع كل طرف للآخـر من زيادة مناطق الاسـتخـدام البحـرية للأسلحـة النووية والتقـليدية، وقـد تركت مواد فى الـنص الأصلى للمعـاهدة غـامضـة، تحمل مـعانٍ مـتـعددة، بما سـمح لكل جـانب بالتهـرب من قيـود المعاهدة[1].

أُبرمت بعد ذلك أهم الاتفـاقات الخاصة بـالحد من التسلح الاستـراتيجى لكلا الجانبين السوفـيتى والأمريكـى لكلتا أسلحـتهم الهجوميـــة والدفاعيــة، وقـد أبرم اتفاق الجـزء الأول منهـا «سولـت ١» فى ٢٦ مايو ١٩٧٢، بغـرض السـيطرة على عـدد الصواريخ العـابرة للقـارات المعُدة للاسـتـخدام، وكـذلك المحمـولة على غواصات، وكانت اوجـه القصور فى ذلك الاتفـاق أنه لم يحدد أنواع الصواريخ والرؤوس النووية المحمولة عليهـا والمطلوب تحديد أعدادها، كما جاء اتفاق الـطرفين السوفيتى والأمـريكى على ألا يتدخل أى منهما للـتأكد من التزام الطرف الآخـر بتنفيـذ تلك البنود، سواء بطريق مـباشر أو غـير مبـاشر، مؤكدًا لقصور فعالية تلك الاتفاقية[2].

بدأ الاتجاه للتفاهم إلى تخفيض حجم الأسلحة الإستراتيجية لكلتا القوتين منذ سنة ١٩٦٥، إذ إنه وبتوفر الأدلة على نشر الســوفيت لصواريخهم (ABM) المضادة للصواريخ الأمريكية فى المدن السوفيـتية وحول موسكو، بدأ الأمريكيون فى الاستعداد للتفاهم مع السوفيت حول الحد من التسلح والسيطرة على سباقه، وظهـر التحـرك جديـا فى هذا الاتجاه منذ النصـف الأخيـر لسنة ١٩٦٦، لكن تأجلت محـادثات كانت مزمـعة بين السوفيـت والأمريكيين من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٦٨ وحيـث بدأت فى نوفمبـر ١٩٦٩، وكان من المفـترض طبـقًا لذلك الاتفاق ألا يمركز الطرفان الأمريكى والسوفيتى صواريخهم المضادة للصواريخ إلا لحماية عاصـمته وفى موقع آخر على بعد ١٣٠٠ كيلو متـر من العاصمة وذلك على الأكثر[3].

---

(1) Ibid. p . 291 .

(2) Labrie., Roger P ., SALT Handbook, pp . 15- 16 , U.S.A., 1979.

(3) Ibid. p . 10., see also:

بسيونى محمد الخولى ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

الخلاصة أن التفاهم المباشر بين الأمريكيين والسوفييت وما نجم عنه من اتفاقات شفوية رسمية، أو اتفاقات ومعاهدات، اختص فى الأساس بتنظيم طبيعة العلاقات بين السوفييت والأمريكيين، كما جاء ذلك التنظيم معنيا بالحفاظ على تصدر كل من القوتين لقوى الردع النووى، بل منع أى قوى أخرى من الحصول على تقنيات وسائل الردع النووى لتظل متخلفة فى هذا المضمار عن القوتين العظميين، وهى أمور كلها ألقت بظلال من الرعب على دول أوربا الغربية خاصة، والتى قبلت لهذا الغرض الحماية النووية الأمريكية عليها، وفى مقابل ذلك استجابت لكل ماتطلبه الولايات المتحدة منها.

اتضح أن التطورات السياسية والعسكرية لكلا الجانبين الأمريكى والسوفيتى خاصة بعد سنة ١٩٦٤ قد دفعت الولايات المتحدة إلى تغيير استراتيجيتها، والتى كانت أهدافها متسعة قبلا بحيث كانت منطقة الخليج والجنوب قواعد استراتيجية لتحقق أهداف الردع المباغت والعميق لها منذ سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٦٤، ولكنها وبعد سنة ١٩٦٤ نقلت مراكز تحقيق الردع إلى نقاط أخرى، مع اقتصار المهام لتلك المنطقة على توفير الحماية لمصادر البترول بها.

من ثم ترتب على تركز المهام بهذا الشكل أن وصلت الحاجة إلى تطوير أساليب تنفيذ المهام فى منطقة الخليج إلى ذروتها، والمعروف ضمنيا أن القوات البريطانية كانت أهم العناصر المحققة لذلك الاتجاه الامريكى هناك، واصبح العمل بأساليب نجده الأهداف الجديدة تلك مطلوبًا بإلحاح منذ سنة ١٩٦٤، خاصة مع تطور أسلحة الردع السوفيتية بعد سنة ١٩٦٤، وبعد تطورات توسعاتهم فى منطقة الشرق الأوسط وفى مؤخرة منطقة الخليج.

ولم يكن ذلك عن طريق القواعد الثابتة إلا فى حالات هامة جدًا فقط وإنما بقوات محملة على وسائل بحرية، وبحاملات طائرات، تأتى إلى المنطقة عند الضرورة لنجدتها، ثم العودة فى أقصر وقت لمواقعها الأصلية، وهى قوات أمريكية ومن دول تحالف الأطلنطى، بالإضافة للقوات المحلية، وكان لذلك الأسلوب ميزات عديدة، أهمها تجنب ضربات السوفيت بأسلحتهم المستحدثة، وكذلك توفير مجهود القوات والمعدات فى هذا الاتجاه بصفة دائمة، وكذلك لتوفير بنود الإنفاق المطولة على نظام القواعد الثابتة، رابعًا وطالما أنه لا ضرر من

ذلك، التمشى مع رغبات القوى المحلية رسمية وشعبية فى إخلاء المنطقة من القواعد، وقد تم الاتجاه لتطبيق تلك الأساليب منذ سنة ١٩٥٦، ولكن تأكد على ضرورة العمل بها كلية منذ سنة ١٩٦٤.

ترتب على ذلك أن أُخليت القوات البريطانية من المنطقة بحلول سنة ١٩٧١، وكانت النية لتنفيذ ذلك الاتجاه قد ترسخت منذ سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤، حيث قلت قيمة بعض القواعد الأرضية للاستخدام الأمريكى، وإن كانت الولايات المتحدة قد عدّلت من أهداف استخدامها لتسهيلات جديدة حصلت عليها فى المنطقة لأساليب ذات تقنيات استخدام عالية جداً لتلك التسهيلات بما يخدم نظرية العمل من الأطراف، الجديدة، كذلك استمرار التسهيلات فى السعودية والبحرين ومسقط وقطر والكويت بصورة أقوى مما كانت عليه فى بداياتها.

وأخيراً فقد ترتب على العلاقات السوفيتية الأمريكية بشكلها الجديد، ومع الظروف السابق عرضها، ومع ما أتيح من اتصال مباشر بين زعماء البلدين، أن عقدت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، وهى إن مهدت الطريق إلى اتجاه نووى آمن نسبيا، إلا أنها فى الواقع كرست الاتجاه إلى نجاح السياسة الخارجية الأمريكية فى احتواء أغلب سياسات الدول الأوربية، وخاصة العسكرية منها، والتى ترتب عليها بالضرورة تغير فى سياساتها الخارجية.

محصلة السياسة الأمريكية فى المنطقة:

يتضح مما عرض حول علاقة استراتيجية الردع النووى الأمريكية، واستراتيجية شرق السويس، أن الولايات المتحدة كانت تعنى فى المقام الأول بتحقيق أمنها القومى "National Security" بشقيه، أمن مواطنى وأراضى الولايات المتحدة Physical Security، والمصالح الحيوية الأمريكية "National Interests" ولتحقيق ذلك كان على الأمريكيين ألا يسمحوا بأية ضربات ذرية سوفيتية فوق الأراضى الأمريكية، وإنما عليهم الاستعداد لإلحاق أقصى إيلام للسوفييت داخل أراضيهم، مع العمل على تملك قدرات رادعة تكون كافية لإقناع السوفيت بعدم الإقدام على حرب ذرية، وقد استلزم ذلك الأمر مع تملك

القوات الأمريكية لقوات رادعة متفوقة، إيجاد المواقع المناسبة فى العالم للتمكن من تحقيق تلك الإستراتيچية

وقد تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد سبقت الاتحاد السوفيتى بعشر سنوات تقريبا فى مجال تملُّك الصواريخ ذات الرؤوس النووية، كما سبقتها أيضًا فى مجال صواريخ الغواصات النووية، وذلك بغض النظر عن عدم تساويهما فى بدء فترة تملك القنابل الذرية على اعتبار أنه تم تحييد تلك المسألة من واقع تملك الولايات المتحدة لنظام دفاع جوى أمريكى صلب لا يمكن اختراقه وذلك فى الفترة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٦٤، بالإضافة لطول المحاور بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، والتى كان على الطائرات الثقيلة أن تعبرها حاملة تلك القنابل، وقد تغيرت تلك الحسابات كلية بعد سنة ١٩٦٤ نظر للتفوق الكمى الذى جرى لقوات الردع السوفيتية عن نظيرتها الأمريكية(١).

كان لتطور أسلحة الردع دور أساسى فى تشكيل عقائد وإستراتيچيات الجانبين، كذلك فى تحديد متطلبات تحقيق الإستراتيچية العسكرية خاصة، من نقاط حاكمة وحيوية، بمعنى انه مع التفوق النووى الأمريكى من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٥، خطط لعمل قوات الغرب بحرية بمختلف أسلحتها من أوربا أو من قواعد ما وراء البحار المناسبة، سواء بالطائرات الثقيلة (ب٤٧ أو ب ٥٢) للعمل من أوربا أو منطقة الخليج، أو للعمل بالصواريخ متوسطة المدى من بريطانيا أو اسكندنافيا أو حتى من منطقة الخليج

أما بعد سنة ١٩٥٥ ومع تطور الصواريخ السوفيتية، ومع قدرات السوفييت الاستطلاعية إلى حد كبير - سبو تنيك - كان الانتشار الموسع فى قواعد ماوراء البحار هامًا لقوات وعناصر ومراكز القيادة الأمريكية، وخاصة لأهم المواقع البحرية والأرضية، وكذلك فى قواعد عائمة دائمة أو مؤقتة، وهو أمر تحقق لهم، كما أنه ومنذ أواخر الخمسينيات ومع منتصف الستينيات، كان هناك تفوق لسلاح الغواصات الأمريكى بصواريخ غواصاته النووية عن نظيره السوفيتى، من ثم فقد تركز على المواقع البحرية ما بين سنة ١٩٥٥ إلى سنة

---

(1) Military Balance, 1969 - 1970 . pp 1 - 6 , see also . 1971 - 1972, pp. 3 - 6



١٩٦٤ إلى حد أن التوسع فيها وصل إلى ذروته طوال النصف الأول من فترة الستينيات.

لكن بعد سنة ١٩٦٤ ومع تساوى القوتين فقد فقدت مواقع عديدة أهميتها، وتم الاتجاه إلى التخطيط للاعتماد على استخدام الصواريخ العابرة للقارات، نتج عن ذلك أن اتجهت الولايات المتحدة إلى تنظيم الدفاع عن منطقة الخليج بالتخطيط للعمل من الأطراف بدلا من نظرية العمل من المركز، كما ركزت اهتمامها بهذا على حماية مصالحها البترولية، وخاصة أن إسهام تلك المنطقة فى خطط دفاع نووية أصبح مشكوكا فى جدواه خاصة بعد توسع السوفيت فى مؤخرات منطقة الخليج وحولها، وهو ما أُظهر الحاجة بشدة إلى الاتجاه للعمل بأسلوب القواعد العائمة المتحركة، وهو أسلوب تم الاتجاه نحوه بواسطة دول أوربا الغربية، وخاصة الاستعمارية منها، فاعدت بريطانيا قواتها المسلحة لتتمشى مع ذلك الاتجاه الجديد لخدمة أغراض التحالف الغربى، وقد بدئ فى ذلك منذ سنة ١٩٥٦.

ولتحقق الولايات المتحدة الأمريكية أفضل استخدام لأسلحتها لتحقيق الردع المباغت العميق وذلك فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٤ كان عليها أن تمركز أسلحة نووية فى أوربا، وفى بعض المواقع الإستراتيجية المحيطة أو المؤثرة على الاتحاد السوفيتى، وكانت المواقع الأوربية الدفاعية فى ألمانيا الغربية والمواجهة لألمانيا الشرقية فى الأصل علاوة على ما توفره من استخدام مناسب للردع النووى هامة لمركزة قوى دفاع تقليدية فى مواجهة احتمال تقدم سوفيتى، وقد استدعى كل ذلك بداية ترتيب تعاقدات تعاهدية بين دول أوربا والولايات المتحدة، وقد تمخض عن ذلك معاهدة شمال الأطلنطى، وعن اتفاقات ومعاهدات مع دول أخرى عربية وغير عربية فى العالم كله.

وقد تبين أن التعهدات البريطانية إزاء تحالف شمال الأطلنطى، من خضوع نصف قواتها لقرارات شمال الأطلنطى، أو لتمركز النصف الآخر فى ألمانيا الغربية كمتطلبات التحالف للإسهام فى حرب تقليدية، وما تطلبه ذلك من حجم إنفاق على تلك القوى، تبين أن تلك التعهدات قد أثرت على الالتزامات

البريطانية فيما وراء البحار، وهو أمر حتم على بريطانيا أن تغير سياستها الدفاعية هناك، حيث تصاعدت باضطراد الحاجة إلى تنفيذ سياسة بريطانية دفاعية جديدة فى منطقة الخليج منذ سنة ١٩٥٦ وذلك مع بداية التطور الصاروخى النووى السوفيتى، وبداية نشاط السوفيت السياسى والعسكرى فى منطقة الشرق الأوسط.

وعلاوة على ماكانت تحققه النقاط والمواقع الإستراتيجية فيما وراء البحار من إكمال لسلسلة الدفاع الأمريكية، مثلت منطقة الخليج العربى، مع توفيرها لتلك الميزة السابقة، بثرواتها البترولية، مركزًا هامًا واجب الدفاع عنه، وطوال الفترة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٦٤ أمكن تحقيق خطط الردع النووى الأمريكية وتحقيق الأمن لمنطقة الخليج وللمصادر البترولية، وذلك عن طريق التسهيلات العسكرية المتحصل عليها هناك، وقد تبين أنه تم تحقيق هذين الهدفين باعتماد الولايات المتحدة على الوجود البريطانى هناك، باعتبار ما لهم من دراية واسعة بالمنطقة، وعلى القوى المحلية بدرجة أو بأخرى، وأيضًا على عناصر القيادة أو القوى الأمريكية الموجودة هناك.

وفى اتصال مباشر مع تلك الترتيبات الدفاعية، اتضح لنا فى اختلاف مع بعض الآراء، أن تولى الأمور الخليجية لم يترك كلية لبريطانيا، خاصة الدفاعية منها، إذ إنه رغم الوجود العسكرى الأمريكى المحدود فى المنطقة إلا أنه وبشكله الذى كان عليه فى مصيره وفى بندر عباس وفى البصره وفى البحرين وفى عدن وفى السعودية ومن بعد ذلك فى قطر والكويت، كان كافيا ليؤثر فى الموقف هناك كما هو مطلوب أن يكون عليه.

وتأكيد ذلك أن إكمال خطط الدفاع الغربى بهدف التأثير على وسط وجنوب آسيا، وعلى المحيط الهندى تجاوزًا، ومع عدم تملك القوات البريطانية لأسلحة تدميرية يمكنها أن تصل إلى المراكز الصناعية فى الصين أو وسط آسيا من منطقة الخليج، إنما صد قوة المحيط الهندى السوفيتية فقط، لم يكن يُحقق تلك الخطط إلا قوات أمريكية كائنة أو مستدعاة لتحقيق ذلك، لذلك فإنه وبانتهاء فترة تطور أسلحة الردع الأولى من ١٩٤٥ - ١٩٥٥ وهى التى كان يستخدم خلالها طائرات (ب ٤٧، ب٥٢) ذات القدرة على حمل القنابل الذرية

لضرب المدن السوفيتية بكفاءه، وبتطور صواريخ الردع السوفيتية فى مواجهة تلك الطائرات، فقدت قاعدة الظهران أهميتها الحيوية باضطراد منذ سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٦٤، وإن كانت المراجع تشير إلى أن التسهيلات استمرت بها ربما لأغراض أخرى، مدنية أو غيرها.

استمرت تلك القوات الأمريكية حريصة على استمرار تسهيلاتها البحرية سواء لقواعد، أو مناطق رحيل، فى مصيرة والبحرين وقطر وبندر عباس على ماهى عليه فى الفترة الثانية من التطور من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٤ وحيث كان الاستخدام الغالب المتفوق حينئذ للغواصات الأمريكية ولطائرات متطورة من على حاملات، كل ذلك كان يعنى أن مسألة الدفاع عن الخليج لم تترك كلية للقوات البريطانية من واقع ذلك الوجود الأمريكى هناك، كما أن ترتيب الدفاع الأمريكى بشكله المصُمم عليه تم ليسهم تأكيداً لتحقيق الخطط الأمريكية عمومًا وللدفاع عن مصادر البترول خصوصًا فى فترة التطور الثالثة.

وقد تبين أن الهدف الثانى للولايات المتحدة فى منطقة الخليج وهو الحفاظ على الاستثمارات الأمريكية هناك انما كان بنفس أهمية الهدف الأول، ولم تأت تلك الأهمية مجرد كون مدخولات البترول ذات أثر ضابط لميزان المدفوعات الأمريكى، وإنما لأنه كان معنى نجاح ذلك الهدف أن تتدهور القدرات البريطانية عن الاستمرار فى البقاء فى المنطقة من واقع الإسهام بتلك الخطوة فى تدهور الاقتصاد البريطانى، ولتنفرد الولايات المتحدة بتوجيه سياستها الاستثمارية فى المنطقة دون شركاء، وفى هذا الاتجاه دعم لإحكام تحقيق ذلك الهدف.

واتضح أنه فى سبيل تحقيق ذلك، ولمزيد من إغراءات مساعدة، اُتفق على شروط استثمار أمريكية خليجية أفضل من البريطانية، كما مُنيت المملكة العربية السعودية أكبر شريك استثمارى للولايات المتحدة بدور لم تلعبه أبدًا وهو دور الوكيل عن الولايات المتحدة فى المنطقة وسُلحت ودُربت لتقبل الوضع على ماكان عليه، وقد لعبت إيران ذلك الدور والذى بموجبه سدّت ثغرة هامة فى حزام التطويق الشمالى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى، ولمزيد من الدفع تجاه سياسة استحواذ أكبر على الثروات البترولية الخليجية طوّرت الولايات المتحدة باقى إمارات الخليج تسليحيًا وتعليميا وثقافيًا.

كما تبين مما مرّت به خطوات سياسة إعداد الوكيل أو تقديم الدعم لباقى دول الخليج ان الولايات المتحدة إنما كانت تعد بالفعل للحظة إنهاء الوجود البريطانى فى المنطقة، فى سبيل ذلك لم تجد غضاضة فى الاختلاف مع بريطانيا فيما يتعلق باستخدام القوة مع عمان والتى سببتها الحكومة البريطانية، بما قلل من وضع بريطانيا فى المنطقة، بل إنها وضعت العراقيل أمام تنفيذ خطط السياسة البريطانية هناك، فأوصلت الأحداث ولو ظاهريا، وهو ما كان باديا على الأقل لإمارات الخليج، إلى حد أن استمرار المكانة البريطانية بوضعها على ما كان عليه، كانت مرهونة بمدى تحسين العلاقات بالمملكة السعودية، وبمدى استجابتها لتعليمات الحكومة الأمريكية بهذا الشأن، وبمدى الكف من عدمه عن ادعاءات كاذبة باحقيات وهمية فى الكويت أو غيرها من امارات الخليج.

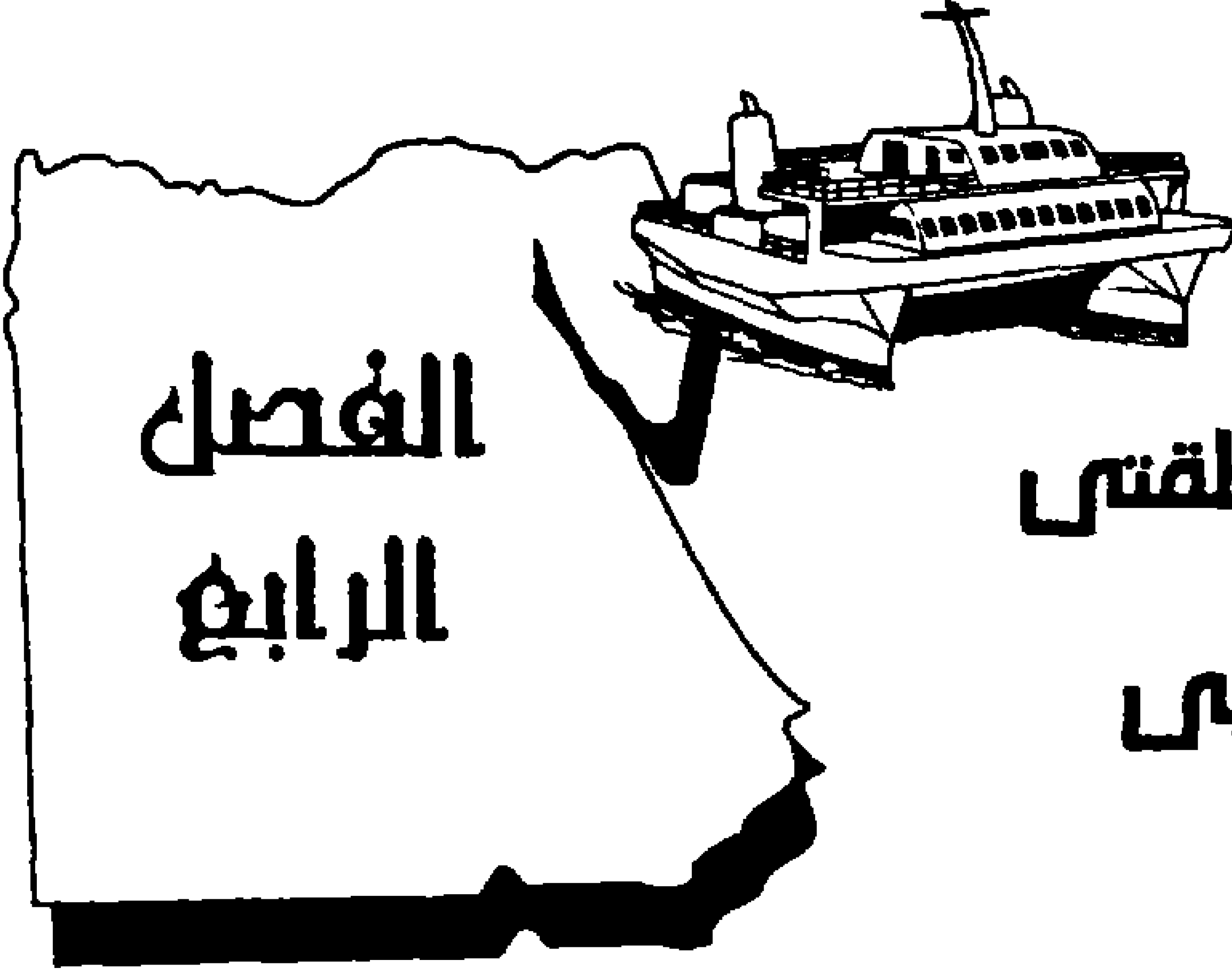
وبعد فقد اتضح مما عرض فى هذا الفصل أن تحقيق أهداف السياسة الأمريكية عمومًا، وفيما وراء البحار، قد تطلب تفوق أمريكى رادع إزاء الجانب السوفيتى، وقد اختلفت متطلبات ذلك التفوق من فترة لأخرى بمدى تطور قوى الاتحاد السوفيتى، وبقدر ماكان محققًا لأهداف إستراتيجية الردع النووى الأمريكية، كان ملحًا لتُغيير استراتيجيات دول الغرب الاستعمارية وعلى الخصوص تغيير سياسات أكبر دولة استعمارية فى العالم وهى بريطانيا.

وقد ترتب على تنفيذ خطط تحقيق الاستراتيجية الأمريكية سواء عن طريق أوربا أو عن طريق منطقة الخليج، أن ضعفت قدرة بريطانيا على التوسع فيما وراء البحار، كما ان تمصيلات التحركات الدبلوماسية الأمريكية ازاء مناطق تنفيذ تلك الخطط سواء فى ألمانيا الغربية، أو ما يهمنا، إزاء حكام إمارات الخليج كانت بدورها دافعا فى نفس الاتجاه ولترضى بريطانيا بالدور الجديد الذى حُدد لها أن تقوم به فى عالم مابعد الحرب العالمية الثانية.

وعلاوة على مانظم من خطط فى مواجهة السوفيت، فإن التقرب الأمريكى السوفيتى فى مرحلة الحرب الباردة، وخاصة فيما يتعلق بالتفاهم بين القطبين للحد من التسلح كان فى حد ذاته عاملا مساعداً لتقنع بريطانيا بضرورة تقليل اهتماماتها فيما وراء البحار، ولتكتفى بتنظيم شئونها الداخلية المتدهورة

فى ظل حمـاية نووية أمريكيـة، لم تستطع أن تحـصل إلا على جزء ضـئيل من تقنياتها مع بوادر سنة ١٩٨٣ .

ولعل مـاعرضناه يكون كـافـيا للتـدليل على أن هناك ارتبـاطًا وثيقًـا بين إستراتيجـية الردع النووى الأمريكية وإستـراتيجچية شرق السويـس، باعتبار أن الثانية كانت نتاجًـا طبيعيا لتطبيق مستلزمات تحقـيق الأولى، وقد حرص صانعو القرار الأمـريكيون بتطبيق إستـراتيجچيـتهم وما ترتب عليهـا من إستراتيـچيات فرعية أن تأتى نتـائجها فى غير تعارض بدرجة مـا مع متطلبات حكام وإمارات منطقة الخليج .



العمل الوطنى فى منطقتى الجنوب والخليج العربى حتى سنة ١٩٧١

- أولا الجنوب العربى:
  - ● التحرك الوطنى العفوى.
  - - الكفاح السلمى.
  - - الكفاح المسلح.
- ثانيًا منطقة الخليج العربى:
  - ● الكويت - البحرين - دبى.
  - ● عمان، وجبهة تحرير ظفار.

كان للظروف الداخلية والخارجية التى مرت بها بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية، وظلت متفاعلة فى تأثيرها عليها لفترة طويلة أثر كبير فى عجزها عن تحقيق أمنها القومى، بما دفعها إلى تقليص إمبراطوريتها إلى الحد الأدنى لتتمكن من تحقيق ذلك الأمر. وكان من بين المؤثرات الخارجية بدرجة أو بأخرى دور القوى الوطنية فى اليمن الجنوبى وفى منطقة الخليج، ولعل ما يلى من دراسة يوضح دور تلك القوى فى تغيير بريطانيا لأهداف وأساليب سياستها نحو تلك المنطقتين فى محاولة لإعادة تقييم وضعها، ولتحقيق أمنها.

فيما يتعلق بدور القوى الوطنية سياسية وشعبية سيبدو ذلك الدور واضحا بدرجة أكثر فاعلية فى اليمن الجنوبى عنه فى إمارات الخليج العربى، ولعل الصفحات التالية توضح طبيعة العمل الوطنى فى الفترة موضع الدراسة، أولا فى الجنوب اليمنى، وثانيا فى إمارات الخليج، وذلك من خلال عرض لقوى العمل الوطنى، من حيث تكوينها وأساليب عملها، وأثر ذلك العمل على قرارات صانعى السياسة البريطانية.

أولا: الجنوب العربى:

بدأ العمل الوطنى بأشكال عفوية تلقائية فى اليمن الجنوبى منذ سنة ١٩١٨، ممثلا فى تلك الاضطرابات التى كانت تجرى بين فينة وأخرى بين القبائل فى مواجهة الحكام المحليين أو السلطات البريطانية، وكذلك التذمر من جانب المزارعين لتحسين أوضاعهم المعيشية، ثم تلك الاضطرابات من جانب العمال الزراعيين العائدين من المهجر فى مواجهة ملاك الأرض الأوربيين، بسبب معاملاتهم السيئة، وقد استمرت تلك التعبيرات العفوية من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٥٠[١].

حينئذ وفى تطور أكثر تقدمًا نحو العمل الوطنى، وحول نهاية الفترة المنوه عنها، كانت هناك عدة تحركات وطنية باسلوب سلمى، ففى «حضرموت» تشكلت

---

(١) أحمد عطية المصرى، دكتوراة، الحركة الوطنية فى اليمن الجنوبية، ص ١٢٠ - ١٢١، القاهرة ١٩٧٤.

مجموعة كأعضاء لمؤتمر تحضيرى عقد فى سنغافورة وصدرت عنه قرارات لصالح المنطقة، كما كانت هناك محاولة لاقامة دولة "حضرموت الكبرى"، ومع أنها فشلت إلا أنها أذكت تيار التحرك الوطنى، كما دعت حركات ثلاث فى العوالق ولحج وحضرموت كلٌّ فى دعوة لوحدة البلاد، ورغم فشلها إلا أنه فى نتيجة أيجابية، تمخض عنها تكوين «حزب الرابطة» الذى قام بقيادة الحركة الوطنية لفترة طويلة، وقد صاحب تلك التحركات انتفاضة «بن عبيدات» فى حضر موت سنة ١٩٤٥، وكانت انتفاضة مسلحة فى مقاومة للسلطات البريطانية(١).

التحرك الوطنى العفوى:

كونت تلك التحركات العفوية، والسلمية، أساسا طيبا لتبلور الحركة الوطنية، الذى أسهم فى بلورتها أيضًا عودة شباب الجنوب المتعلم من الخارج حاملا كثيراً من الآراء والاتجاهات الجديدة، كما ساعدت فى ذلك أيضًا نداءات حركة الأحرار اليمنيين، وهى أحد روافد العمل الوطنى التى تكونت خارج الوطن سنة ١٩٣٦، بنداءاتها بضرورة التحرر من نظام الحكم الإمامى المتخلف، وأضاف حسا وطنيًا زائدًا قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢(٢).

بعد ذلك بدأت مرحلة العمل الوطنى المنظم، وقد مرّت بمرحلتين واضحتين من حيث التنظيم والأهداف وأسلوب العمل، فقد تكونت فى المرحلة الأولى تنظيمات واضحة بأسلوب عمل سلمى استمر فى الفترة ما بين سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٦٣، كما برزت فى الثانية تنظيمات أكثر شعبية وقيادية مع أنها انبثقت من بين تنظيمات العمل السلمى، وكانت تنظيمات سرية أدارت نضالها بأسلوب الكفاح المسلح وذلك منذ سنة ١٩٦٣وحتى استقلال الجنوب اليمنى، وقد تركزت أهداف قوى مرحلة العمل الأولى فى المطالبة بوجود دستور للبلاد، وبحق الشعب فى الحكم الذاتى، أى الثبات عند حدود المطالبة بالاستقلال السياسى، وأما أهداف عمل قوى المرحلة الثانية فقد كانت الاستقلال التام.

(١) نفس المرجع، ص ١٢١ - ١٢٢.
(٢) نفس المرجع، ص ١٢٢.

بدأت المرحلة الأولى من الكفاح الوطنى، المنظم سلميا منذ سنة ١٩٥٠ وذلك بتكون ذلك الحزب الكبير، وهو حزب رابطة الجنوب العربى، لكن من الجدير بالذكر أنه كان قد سبقه فى التكوين عدد من التنظيمات الصغيرة تكونت بالضرورة نتاجًا لحركات الكفاح الوطنى العفوية، وهى الجمعية الإسلامية، والجمعية العدنية والتى تحولت تسميتها منذ سنة ١٩٥٤ إلى المؤتمر الشعبى ثم الحزب الوطنى الاتحادى، وعدد كبير من الأحزاب الأكثر صغرًا، أغلبها تكون فى عدن بناء على دعوة المندوب السامى وذلك سنة ١٩٦٠[١].

لم تؤد تحركات تلك التنظيمات الصغيرة إلى نتائج مرصودة فى مجال محاربة الوجود البريطانى، فالجمعية الإسلامية منذ تكوينها سنة ١٩٤٩ لم تكن لها برامج مفصلة واضحة، كما انصرف عنها أعضاؤها للانضمام إلى حزب الرابطة، أما باقى التنظيمات، وهى الجمعية العدنية، والتى تكونت سنة ١٩٥٠ وتسمت سنة ١٩٥٤ بحزب المؤتمر الشعبى، وكذلك الحزب الوطنى الاتحادى الذى انبثق عن الجمعية العدنية سنة ١٩٥٤، والأحزاب المتناهية فى الصغر الأخرى، وكلها تكونت من الأسر العريقة الأرستقراطية فى الجنوب، وكانت مصالحها فى ارتباط مباشر مع الجاليات الأجنبية هناك ومع بريطانيا، وقد اقتصرت أهدافها على الإصلاح السياسى، إما لعدن فقط بمعزل عن باقى الجنوب وهى أهداف برامج عمل الجمعية العدنية، أو الإصلاح السياسى للجنوب كله وهى أهداف الحزب الوطنى الاتحادى الذى اشترط أن تبقى سلطات الحكم منحصرة فى أفراد ذلك الحزب، مع عدم نيته فى ألا تكون أهدافه فى تعارض مع أهداف القوى الأجنبية هناك[٢].

فشلت تلك التنظيمات فى تجسيد تيار فكرى صالح لقيادة حركة وطنية، وقد كمن الفشل فى طبيعة تكوينها وأبعاد أهدافها، فالجمعية العدنية كانت دعوتها محصورة فى عدن ولأجل الإصلاح السياسى فقط، كما أنها واجهت تحديا من قبل الشباب العائد من الخارج والذى مثل نوعًا من البرجوازية الوطنية، ذات أصول ريفية، أرادت المشاركة فى رسم اقتصاديات البلاد، وكذلك المشاركة فى ثرواتها،

(١) صلاح العقاد، المشرق العربى المعاصر، ص ٥٧٢، القاهرة ١٩٨٨.
(٢) نفس المرجع، ص ٥٧٥.

وذلك بالتحـالف مع الأقطاعيين من الأمـراء والسلاطين، وهم من شكلوا حـينئذ رابطة الجنوب العربى[١].

كما أن الحـزب الوطنى الاتحادى جاء ميلاده مع تخطيط بـريطانيا لضم عدن إلى المحمـيات، وليروج لهذا الهـدف بكسب أصوات عربيـة لصالح الضم، لكن الأهم أنه لم يجسـد تياراً وطنيا رائداً، وأنما كان أداة لإنجاح الأهداف الـبريطانية، كذلك فـإن الأحزاب الأكثر صـغراً لم تكن لها أهداف عـامة قوميـة، وإنما كانت أهدافًا مـحدودة لدعم مكانة تجارية أو زعامـة سياسيـة لفرد أو أسرة، وقصـد بها تفتيت جهود العمل الوطنى[٢].

رغم فشل تلك التنظيمات فى تجسيد تيار صالح لقيادة العمل الوطنى، فإنها استمرت تحت مسـميات مختلفة، أو انطوى بعضها فى طى النسـيان، وقد حققت تلك التنظيـمات، التى استـمرت، أهداف بريطانيـا فى المنطقة، فـالحزب الوطنى الاتحادى مثلا كان هو الحزب الحاكم فى عدن، بعد الاتجاه إلى فكرة ضم عدن إلى المحميـات، وحتى انضمام المسـتعمرة إلى الاتحـاد، محققًا لأبعـاد معينة وضعـتها بريطانيا لتحـقيق سياستهـا فى الجنوب، ومطالبًا بإصلاحات سيـاسية لكل الجنوب قصد أن تتم لـتحقق نفس الأبعاد، كمـا أن فكرة التمسك بمسألة العـدنية تحت أية مسـميات تنظيمية لـم يتم التخلى عنها لإضفائـها امتيازات ومـصالح على الأسر الكبيرة فى عدن من جانب الجاليات الأجنبيـة حتى بعد الاستقلال، وأما الأحزاب الأصغر فقد كان اسـتمرارها لازمًا لبريطانيا أطول فترة ممكنة لتشـتيت جهود العمل الوطنى[٣].

لم تتطرق مطالب تلك التنظيمات السابقة إلى حد المطالبة بالاستقلال التام، أو مناوأة الوجـود البريطانى فى الجنوب إلا فى حـالات محـدودة، ومن ثم فـقد فشلت فى أن تشكل تياراً قوميًا قادراً علـى قيادة الحركة الوطنية، وهى فى الغالب مثلت مصالح الرجعية العربيـة، والأجنبية، فى عدن، لكن محاولات تلك القوى

---

(١) أحمد المصرى، مرجع سابق، ص ١٢٥ - ١٢٧.
(٢) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٥٧٦
(٣) أحمد المصرى، مرجع سابق، ص ١٢٨ - ١٢٩.

فى مجالات العـمل الوطنى وإن كانت سلبية إلا أنها شكلت قـاعدة لتكوين قوى العمل السلمى، وقوى الكفاح المسلح.

الكفاح السلمى:

ففى فترة الكفاح السلمى من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٦٣ تكون تنظيم رابطة الجنوب العربى، ثم تلك التنظيـمات الثلاثة وهى الجبـهة الوطنية المتحـدة، وقيادة المؤتمر العمالى، وحزب الشـعب الاشتراكى، والمفرزة عن نشاط الحركـة العمالية، وقد اشـتملت برامج تلك التنظيـمات الأربعـة على الدعوة إلى توحـيد الجنوب، والدعوة إلى الاستقلال، وذلك من خلال تعبئة إعلامية مستمرة، وتحركات سياسية ضد الوجود البـريطانى هناك، بل نجحت الحركة العـمالية فى تعبئـة عناصر القوى الوطنية فى الشمال والجنوب معًا فى سبيل أهدافها[1].

تكونت رابطة الجنوب العـربى سنة ١٩٥٠ من تحـالف البرجـوازية الريفيـة الأصل والممـثلة فى العناصر الشـابة والمثقـفة ومن أثرياء الريف، وبعـض الأمراء والسلاطين الساخطـين أو الطامعين، وكانت تسعى إلى توحـيد الجنوب، وقد بدئ فى تكوين تلك الرابطة بعـد فشل محاولات سـابقة للوحدة فى حضـرموت وفى العوالـق وفى لحج، وحيث قـرر زعماء تلك المحـاولات فى النهايـة وفيمـا بينهم تكوين الرابطة، وذلك سنة ١٩٥٠، فـشارك فى تأسيـسها مندوبـون عن الفضلى وعدن ولحج وحضرموت والعوالق[2].

تركز برنـامج عمل حزب الرابطـة فى الدعوى إلى وحدة الجنـوب العربى، وبالتالى مـعارضة الاتجـاه الانفصالى العـدنى، وحرَّض على رفض فكرة مـشروع الاتحاد من حـيث تكريسه للسـيطرة البريطانية، وبالتـالى العمل على الحـد منها، وكذلك العمل على الصعيد الدولى للتوعية بقضية الجنوب، وقد نجح ذلك الحزب

---

(1) Hansard, P.D., Commons , Vol 551 , April 18 , Aden , (Commission of Inquiry), p . 1012 , see also Vol 557, Aug. 1 , 1956 , Aden Demonstration (Casualties) , p . 1392, and also, Vol 588 , May, 1958 , Disturbances, p . 591.

(٢) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٥٧٤.

طوال الفترة ما بين سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٦٣ فى الاشتراك فى تحالفات مع العناصر العمالية والتقدمية لإعطاء دفعة أكبر للكفاح السلمى.

ومع أن حزب الرابطة قد اتسع نشاطه ليشمل مناطق واسعة فى الجنوب، وخاصة أن أغلب عناصره القيادية ترجع أصولها إلى أغلب المقاطعات هناك، ومع أنه استطاع أن يجسد لأول مرة قبل مرحلة الكفاح المسلح حسا وطنيا واضحا شمل العديد من تلك المناطق، إلا أن دور هذا الحزب قد تضاءل تمامًا قبل الاستقلال بفترة قليلة.

مرجع ذلك التضاؤل إلى إصرار الحزب على الدعوة فقط لوحدة الجنوب قبل الوحدة الكلية لليمن، وهو ما أفقده دعم الدول العربية، كما أن ضم الحزب فى جانب من تكوينه لبعض عناصر الإقطاع أتاح الفرصة للقوى التقدمية ممثلة هناك فى البرجوازية الصغيرة باتهامه بالرجعية، وبانتزاع قيادة العمل الوطنى منه، وكانت برامج الحزب ضعيفة انحصرت فى الدعوة إلى مناوأة الاستعمار والإصلاح الاجتماعى، كذلك انسحبت من قيادة الحزب عناصره التقدمية، بل وصل الأمر أن أعتبرت العناصر الباقية فى الحزب بمثابة عناصر احتياطية للثورة المضادة.

أما عن تنظيمات الحركة العمالية، فقد تكونت الجبهة الوطنية كأولى التنظيمات السياسية لها، من العناصر التقدمية التى انسحبت من حزب الرابطة وبقية العناصر الوطنية من النقابات والجمعيات والنوادى، وقد ارتكز نشاط وحركة الجبهة أساسًا على العمال والطلبة والموظفين، وقد تبلور شكل ذلك التنظيم سياسيًا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر، وبعد زعامة «عبد الناصر»، أما تاريخ تكوينها الفعلى فقد تم سنة ١٩٥٥، والذى جرى لهدف محدد(١).

شُكلت الجبهة أساسًا لافشال انتخابات مجلس تشريعى سنة ١٩٥٥، من حيث إهماله العنصر العربى، خاصة أبناء الشمال، من التقدم للانتخاب، أو الترشيح، لعضوية ذلك المجلس، وأيضًا لإقصاء حزب الرابطة عن المشاركة فى ذلك المجلس، وقد نجحت الجبهة فى المهمتين، لكنها وحول سنة ١٩٥٩ كانت قد فشلت فى تنظيم قدرات التحرك العمالى النقابى والسياسى، كما فشلت فى

(1) Hansard, P. D., Commons, Vol552, May 7,1956, Fronteir Incidents, pp.822-823 .

استيعاب ما عداها من تنظيمات، من ثم فقد تكونت قيادة المؤتمر العمالى التى أسهمت الجبهة الوطنية فى تكوين ذلك التنظيم من واقع دعوتها لإقامة مؤتمر عمالى سنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧.

مع نهاية سنة ١٩٥٦ تم تشكيل المؤتمر العمالى من قيادات العمال الشابة ومن الجبهة الوطنية ومن العناصر التقدمية المنشقة عن حزب الرابطة، وأصبحت قيادة المؤتمر العمالى رائدة منظمة للحركة الوطنية منذ نهاية ١٩٥٦ وحتى يوليو ١٩٦٢، وهو تاريخ تأسيس حزب الشعب الاشتراكى، وكان لقيادة المؤتمر قرارات ناجحة، أدت إلى إجراءات إيجابية فى مجال العمل السلمى، من حيث تنوير الرأى العمالى بالنشرات والكتابات المضادة للوجود البريطانى والأجنبى بصفته ممثلا لنظام رأسمالى، كما اتخذت مواقف حازمة من كل أشكال الاستغلال المحلى، بل جرت صراعات دموية أحيانًا(١).

وفى سبيل الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وبعد أن جرت عمليات طرد لبعض العمال فى مارس ١٩٥٦، وقعت مصادمات دموية نظمتها قيادة المؤتمر ضد السلطات، كما اتخذت مواقف حازمة من التجار ورجال الأعمال المستغلين والشركات الاحتكارية، وكذلك ضد الإقطاع بكل صوره(٢).

نجح المؤتمر العمالى على صعيد العمل النقابى فى زيادة أجور العمال وتخفيض ساعات العمل، كما نجحت إضرابات العمال سنة ١٩٥٨ فى تخفيض هجرة العمالة إلى عدن، وبالتالى تم الحفاظ على مستوى دخولهم، وقد نجح المؤتمر فيما يتعلق بالقضية الوطنية فى توجيه النظر لمخططات بريطانيا المستمرة

---

(١) رغم أن قانون العمال، والمنازعات العمالية قد صدر سنة ١٩٤٢، فلم تشهد عدن تكوين النقابات إلا فى سنة ١٩٥٢ لعدد نقابة واحدة تطور عددها الى (١٢) نقابة سنة ١٩٥٥، وعدد (٣٢) نقابة مسجلة سنة ١٩٦٢ بعدد أعضاء (٢١٥٠٠)، ولقد تطورت أعداد تلك النقابات فيما بعد فوصل عدد أفرادها إلى ٦٢,٠٠٠ فرد، لكنها لم تكن تمثل الكم العمالى الأكبر في الجنوب، وهم عمال الصناعة.

(2) Hansard, P. D., Commons, Vol 543,July13,1956, Collective Punishment, pp.1931 - 1932, also, Vol. 551, april 18, 1956, Comm. of Inqiury, pp. 1011 - 1012.

لإقامة حياة دستورية زائفة، وكذلك تعبئة الرأى العام ضد الوجود البريطانى، ومساندة القضايا العربية، خاصة بعد العدوان الثلاثى على مصر[1].

غير أن ذلك التنظيم لم يلبث أن تعرض لصراع من داخله فى سنة ١٩٦٠، كما فشل فى استيعاب التيارات الوطنية كلها، ولم يجسد الحس الوطنى للجنوب، كما أن قاعدته الوطنية لم تكن تمثل إلا الجزء الأقل من العمال، وهم قطاع عمال الخدمات وكان عددهم (٦٢) ألف منهم (٣٨) ألف عامل من الشمال اليمنى، ودون أى تمثيل لقطاع عمال الصناعة وهم العدد الأكبر من العمال، وكلها كانت عوامل مؤذنة بانتهاء دوره القيادى، ليحل محله تنظيم آخر وقيادة جديدة للاضطلاع بمهام العمل الوطنى[2].

أما حزب الشعب الاشتراكى والذى تكون فى يوليو ١٩٦٢، فقد ضم علاوة على العمال صغار المزارعين والتجار والمثقفين، وجانبا من القطاع النسائى، وقد نشطت دعوة الحزب لتوحيد الشمال والجنوب، وقد مارس الحزب نشاطه قبل وبعد الكفاح المسلح، لكن الحزب فشل فى تحقيق تأثير واضح فى ريف الجنوب، ربما لإعلانه موقفه الصريح المضاد للإقطاع، كما فشل فى تكوين قاعدة عمالية واسعة، حيث كانت عوامل الصراع والتفكك قائمة بالفعل بين عناصر الحركة، وفشل أيضًا فى تكوين جبهة مؤثرة من باقى القوى الوطنية لمواجهة بريطانيا والرجعية لأنها كانت متنافرة، لكنه مع ذلك استطاع تحقيق قدر محدود من أهدافه المنوه عنها.

حينئذ وفى توافق زمنى مع تكوين تنظيمات العمل السلمى سياسية وشعبية، ظهرت من بين قوى الحركة العمالية ثلاثة تنظيمات هامة، وهى حزب البعث الاشتراكى فرع اليمن، وحركة القوميين العرب فرع اليمن، وقد مثل كل منهما فرعًا لحزب عربى قومى يتبع قيادة مركزية فى بيروت ودمشق من حيث

---

(1) Hansard, P.D, Commons, july 3 , 1958, Aden Incidents , p . 1968.

(2) Hickinbotham ., Aden, p . 228 , London , 1958 , also,

عبد القوى مكاوى، اليمن الجنوبى. إلى أين، ص ٥٥، القاهرة إيداع ١٩٧٨، وكذلك، برز من داخل الحركة العمالية فرع حركة القوميين العرب فرع اليمن، والاتحاد الشعبى الديمقراطى، وفرع حزب البعث فى اليمن.

التوجيه الفكرى والتنظيمى، والثالث هو تنظيم الاشتراكيين العلميين أو الاتحاد الشعبى الديمقراطى والذى كانت عناصره تنشط تحت أسماء مختلفة منذ سنة ١٩٥٠، وكانت تلك التنظيمات الثلاثة تدعو إلى الكفاح المسلح كطريقة لحل كل قضايا الجنوب(١).

على أن ما يجدر التركيز عليه من بين تلك التنظيمات، تنظيم حركة القوميين العرب فرع اليمن، لأنه كان القائد الفعلى لعمليات الكفاح المسلح، مركز رمزى وفعلى لتجمع القوى الوطنية، وقد تكون ذلك التنظيم الفرعى فى اليمن الجنوبى وفى عدن سنة ١٩٥٩ من قسم من طلبة الريف الدارسين فى عدن، وممن شكلوا العناصر القيادية للحركة من طلاب الجنوب، ومن أوساط الحركة العمالية، ومع ذلك فلا يجب اغفال دور الاتحاد الشعبى الديمقراطى الذى عاون خلال مرحلة الكفاح المسلح بصحافته وكتاباته ودعم الحركة بعد تكوينها بعناصر عمالية، لقوة نفوذه بين الحركة العمالية، وذلك عن طريق المؤتمر العمالى.

الكفاح المسلح:

نشطت عناصر الحركة منذ تكوينها فى الدعوة لحل قضايا الجنوب باسلوب الكفاح المسلح، وقدمت تصوراً واضحًا لتنفيذه، وإن كان أسلوب عملها عند بدء ظهوره قد اقتصر على الكفاح السلمى، فى نفس الوقت دعت الحركة إلى تكوين جبهة قومية تشمل كل الفئات الوطنية، مع العمل على استبعاد العناصر المعوقة والانتهازية، على أن يكون لها ميثاق قومى يُحدد التزاماتها وطبيعة تحركها، وقد عملت الحركة على الانتشار السريع بين القواعد الشعبية فى الريف والمدينة لكسب تأييد أغلب التيارات الوطنية لفكرة الجبهة، ولدعمها فى اتخاذ دور قيادى للعمل الوطنى، وقد حولت الحركة من أساليبها السلمية بعد وصول القوات المصرية إلى اليمن وتقديمها مساعدات كبيرة للحركة، إلى العمل المسلح(٢).

---

(١) احمد المصرى، مرجع سابق، ص ١٦٧ - ١٦٨.

(2) Hansard , P .D., Commons , Vol 664 , Feb. 22 , 1962 , Aden School Disturbances , pp . 617 - 618 , also , Vol , 655 , March 18 , 1962 , Aden , Strikes, pp . 1103 - 1104.

نجحت الحركة فى تكوين جبهة قومية واسعة ضمت الكثرة من أبناء ردفان، وهم من كانوا قد توجهوا إلى الشمال اليمنى لمعاونة الثورة هناك، وكذلك من باقى الجنوب من شيوخ القبائل وابنائهم، وبعض ضباط الجيش الاتحادى، ومن العمال والفلاحين، ومن عناصر حركة القوميين العرب، وبعض أعضاء حزب الشعب الاشتراكى، وقد اندرجوا جميعًا فى تنظيمات تحت مسميات مختلفة، عُرفت بالجبهة الناصرية، والمنظمة الثورية لجنوب اليمن المحتل، والجبهة الوطنية، والتشكيل السرى للضباط والجنود الأحرار، وجبهة الإصلاح اليافعية، وتشكيل القبائل، ومنظمة الطلائع الثورية بعدن، ومنظمة الشباب المهرة(١).

اجتمعت قيادات تلك التنظيمات فى ٥ مارس سنة ١٩٦٣، وأعدوا الميثاق القومى للجبهة، كما شكلت قيادة للجبهة والتى سميت «بالجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل» بممثلين لحركة القوميين، وكانوا قد قرروا أن تدار عمليات كفاحهم المسلح من الشمال، فبعثوا بخطاب فى نفس التاريخ إلى المشير «عبدالله السلال» رئيس جمهورية اليمن الشمالى، وحصلوا على موافقته بالعمل من هناك، وكذلك دعمه لهم، وفى أغسطس ١٩٦٣ صدر بيان بقيام الجبهة وأُعلن عن بدء الكفاح المسلح(٢).

كان يجرى وبالتوازى مع جهود تكوين الجبهة، تدريب قوى العمل الوطنى على أعمال الكفاح المسلح، وقد اتُخذ الشمال اليمنى مركزاً لتدريبها، واتخذت «تعز» مركزاً لقيادة الجبهة، ولقيادة تدريب القوى الوطنية وعملياتها، وقد اندرج تحت التدريب ثوار ردفان الموجودين بالشمال وغيرهم، كما أنه وبعد عودة الثوار إلى الجنوب إستمر الاتصال بهم وإمدادهم بالأسلحة والمعدات، وكذلك لباقى مناطق الجنوب.

كان قد أُنشئ فى مدينة «تعز» جهاز كلف بالإشراف على عمليات الكفاح المسلح، وقد تكون من أربعة أفرع رئيسية للعمليات والمعلومات والشئون الإدارية والتدريب، وقد نُسق الاتصال بين الأفرع الأربعة فى «تعز» مع القيادة العربية فى صنعاء، ومع قيادة المخابرات العامة فى القاهرة، وكذلك بين قيادة عمليات الكفاح

(١) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٥٨٢.
(٢) أحمد المصرى، مرجع سابق، ص ٢٢٢ - ٢٢٥.

المسلح والتى أطلق عليها كلهـا «عملية صلاح الدين» وبين نقاط العـمل الأمامية، والتى تواجد بهـا بعض ضباط المخابرات المصـريين، فى قعطبة والبيـضاء والرهدة على الحدود بين الجنوب والشمال لمراقبة عـملية إدخال الأسلحة للقوى الوطنية فى الجنوب، ثم لتلقى المعلومات الواردة عنهم، وكذلك بين قـيادة عملية صلاح الدين وقيادة الجبـهات المختلفة فى الجنوب سواء فى ردفان أو الضـالع أو الجبهة الوسطى (أبين ودثينة والعوازل)، أو بيحان أو عدن(١).

بدأ التـدريب فى المراكز المعـدة فى مـدينة «تعز» عـلى كل أنواع العمليـات الخاصـة من كمائن إلى إغـارات، ثم على أعمال المهندسين الـعسكريين من نسف وتدمير إلى رص ألغـام، كما أنه وفى مجال الإمداد تم تشـوين أكثر من (٢٠٠٠) قطعة سـلاح أنواع بالذخيرة اللازمة، عـبارة عن أسلحة خفـيفة وأسلحـة مضادة للدبابات والدشم، وقنابل يدوية، ومتـفجرات وألغام، وذلك فى مخـازن الذخيرة بتعـز، كما تصدق من القـيادة العربية (المصـرية) بمبلغ مالى شهـرى للإنفاق على احتياجات العملية فى المناطق المختلفة(٢).

استـمرت أيضًا عـملية الإمـداد وتهريب الأسلحة إلى الجـنوب، وذلك بعد تذليل عدد من الصعاب كان أهمها تجنب المراقبة المستمرة من جانب عملاء بريطانيا المنتشـرين على الحدود، كـذلك فى إيجاد الوسـيلة المناسبة لنقل تـلك الأسلحة، والتى استخـدم فى نقلها سيارات سريـعة من مقر القيـادة فى تعز إلى الحدود، ثم استخدام الدواب، أو السيارات أحيانًا، لنقلها إلى داخل الجنوب(٣).

غير أنه لإجراءات سلبية عديدة جرت فى الشمال متعلقة بتنظيم شئون ثوار ردفان هناك، فـإنهم عادوا إلى ديارهم، ثم وبعد عـودتهم إلى الجنوب ولعدد من القيود فرضتها عليهم السلطات البـريطانية، منها ضرورة تسليم أسلحتهم، وأهمها

---

(١) دار المحفوظات العسكرية، ٤٥٨ / ٥٣ / ٢٣/ ١/ ١٩٦٤، مخ / الجنوب العربى، ص ٤٨ - ٥١، وكذلـك، ملف ٤٤٨ / ٢٠٠ / مخططات بريطانيـا تجاه الشـرق الأوسط، ١٩٦٥ / هـ. ع، ص ١٤٤.

(٢) نفس المصدر، ملف ٤٥٨، ص ٤٣ - ٤٨.

(٣) نفس المصدر، ملف ٤٥٨، ص ٤٣ - ٥١، وكذلك، Hansard , Commons , Vol ,673 , March 4 , 1963 , Aden and The Yemen , pp . 27 - 28 , also , Vol 679 , June , 17 , 1963 , U . N. Observers , pp . 25 - 26 .

العمل على ضم ردفان إلى الضالع تحت رئاسة أمير الضالع المتعاون مع الإنجليز، ومع قيام الثوار بمحاولة فاشلة لاغتيال المندوب السامى فى مطار خور مكسّر قُتل على أثرها بعض معاونيه، ومع معالجة السلطات البريطانية لكل تلك المواقف بحدة، اندلعت شرارة الكفاح الأولى من ردفان فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣[١].

كانت قوى العمل الوطنى كلها مستعدة للكفاح المسلح، فمعظمهم من شباب لم يعد مستعداً لترهات أو نزاعات قبلية تفرقة، وكانوا فى ولاء لقيادة واحدة، وكانوا مدربين، وكان إمدادهم بالسلاح مستمراً من الشمال، وكان جزء منهم قد اتخذ الجبال ساتراً واقيًا لعملياتهم وذلك بعد أن ترك الفلاحون منهم حقولهم والمدرسون فصولهم والجنود ثكناتهم، والجزء الآخر تركز فى عدن باتخاذها مركزا ثانيا لعمليات قتالية وسرية، وكان المناخ العام مساعداً على النجاح، ولفعالية العمل المنتظر، فالقوى الحاكمة ضعيفة الموقف، وهناك ثورة ناجحة فى الشمال، كما أن مصر كانت تقدم مساعدتها، ودوليًا كان الاتجاه العام يدعو إلى أهمية استقلال الشعوب المستعمرة، وكانت هيئة الأمم قد بدأت فى التحرك لبحث قضية الجنوب[٢].

استمر الكفاح فى تنسيق رائع بين مقاتلى الجبل ومقاتلى عدن، وكذلك مع التنظيمات السرية فى عدن، وقيادة العمليات فى تعز، تحت إشراف القيادة العربية فى صنعاء، وفى اتصال مع قيادة المخابرات العامة فى القاهرة، فانتشر القتال من ردفان شاملا معظم اجزاء الجنوب فى وقت واحد، وذلك رغم إجراءات القمع الشديدة من جانب السلطات البريطانية، والتى استخدمت سلاحها البرى والجوى فى تلك العمليات[٣].

كانت أكثر جبهات القتال عنفًا هى جبهة ردفان، من ثم فُتحت الجبهة الوسطى لتخفيف الضغط على قوات تلك الجبهة، وزاد معدل العمل القتالى فى هذه الجبهة الأخيرة اعتباراً من يوليو ١٩٦٤، كما كان القتال يجرى فى عدن

(١) نفس المصدر، ملف ٤٠٤ / ج ٦ / ٢/١١/٦٥، ص ٤٦ - ٥١.
(٢) أحمد المصرى، مرجع سابق، ص ٢٤١ - ٢٤٥.
(٣) دار المحفوظات، مصدر سابق، ملف ٤٥٨ / ٥٣، ص ٤٣ - ٥١.

وبيحان والضـالع ولكنه كان أقل عنفًا عنه فى ردفان والجبـهة الوسطى، من جانب آخر نشط العمل السرى فى عدن، لإمداد قيـادات باقى الجبهات بالمعلومات الهامة عن تحرك القوات المضادة، وللقيام بأعمال التخريب[1].

استمر الكفاح المسلح بمعدلات عالية فى الأداء منذ اندلاع الشرارة الأولى فى ردفان وحتى أواخر سنة ١٩٦٥، تضاءل بعدهـا الكفاح لأسباب كادت أن تعصف بالعمل الوطنى كلية، كـان أهمها الاتجاه إلى دمج قوى الجبهة القومية مع جـبهة كانت قد تشكلت حينئذ وهى جبهة التـحرير، وهو أمر لم يكن مرغوبًا فيه بشكل عام من قـوى العمل الوطنى، وخاصـة من جانب حـركة القومـيين رائدة الكفاح المسلح، لكن من الجدير بالذكر أن إنجـازات العمل الوطنى فى تلك المرحلة الأولى ١٩٦٣ - ١٩٦٥ من الكفاح المسلـح كانت طيبـة، ترتب عليها منجـزات سياسـية ملموسة لصالح القضية الوطنية.

إذ إن قيادة الجـبهة القومـية قد حرصت فى تلك المرحلة أن يتـمشى الإنجاز السيـاسى مع الإنجاز العـسكرى، ومن ثم حرصت على تنظيم المظاهـرات الشاملة علاوة على العمل العسكرى، كوسائل ضاغطة لتحريك الموقف السياسى، كما أنها فى نفس الوقت نظمت جهـودها للعمل السياسى، فـهى أولا أصرت على ضرورة تفاوض مندوبى بريطانيا فى الجنوب مباشرة مع ممثلى الشعب، كما طالبت الجبهة- فى حالة التفاوض معـها من أجل الاستقلال - بالعمل وفقًا لجـدول أعمال محدد للبحث فى التفاصيل وليس الإجراءات[2].

على ذلك كان موقف الجبـهة القومية واضحًا من المقتـرحات البريطانية التى تمثلت فى تقديم بعض التسويات وذلك بدعوة ممثلى الأحزاب والهيئات الحاكمة إلى مؤتمر لنـــدن الأول ٩يونيـو -٤ يوليو ١٩٦٤ لبحث تلك التسـويات معهم، لكن الجبـهة رفضت ذلك الإجـراء وكثفت هجومـها السيـاسى وشددت من عمليـاتها العسكرية، مما أفشل ذلك المؤتمر، بل إنها دعت إلى مـقاطعة المؤتمر الثانى فى لندن ١ أغسطس ١٩٦٥ الذى كـان قد أعد لعـقده لاستكمـال بعض نقاط البحث غـير

(١) نفس المصدر، ص ٤٣ - ٥١.
(٢) أحمد المصرى، مرجع سابق، ص ٢٩١ - ٢٩٣.

المتفق عليهـا فى المؤتمر الأول، وقد نجحت أيضًا بنفس الأسـاليب فى إفشال ذلك المؤتمر(١).

جاء مـوقف الجبهـة القوميـة من موتمرى لندن ١٩٦٤، ١٩٦٥ رافضًـا لعدة أسباب، فالعناصر المتفاوضـة فى كلا المؤتمرين، لم تكن هى الممثل الحقيقى لشعب الجنوب، من وجهة نظرها، كـما أن نقاط التفاوض لم تعن بتقـديم حلول حاسمة للقضـية الوطنية، فالمؤتمر الأول بـحث عدة نقاط أولها تحـديد موعد الاستـقلال، وثانيها بحث العـلاقة بين الحكومة الاتحادية وبين حكام الولايات، وقد أقـر موعد الاستقلال ليكون قـبل عام ١٩٦٨، ووافقت حكومة الاتحاد على احتـفاظ بريطانيا بالقاعدة البحرية فى عدن، على أن يُنظم ذلك الشرط الأخير فى اتفاق خاص تقرر أن يتم بحثه فى مـؤتمر لندن الثانى، وهى كلها اتفاقـات لم تكن حاسمة لتـحقيق المطالب الوطنية حـينئذ، فالاستـقلال بذلك كان مشـروطًا، لأنه لم يحسم الوضع نهائيا بالنسبة للقاعدة العسكرية.

بالتـوازى مع موقف الجـبهة الداخـلى من التحـركات البـريطانية بشـجبـها محـاولات بريطانيـا بفرض كـيـان ذى استـقــلال منقوص، فـإنها تحـركت على المسـتوى الدولى، وبـهـذا الصـدد بذلت كل أطراف القـوى الوطنيـة متـفقـة أو متنافـرة، وكذلك رئيس الوزراء «عبـد القـوى مكاوى»، بذلوا كل مساعـيهم من أجل الاستقلال، فـتحرك ممثلوهم بالاتصال بلجنة تصفية الاستـعمار، أو مؤتمرات القمة العربية، أو هيئة الأمم المتحدة، لمواجهـة المناورات السياسية البريطانية المتعددة حينئذ.

ولأنه كان قـد توافق فى نفس الوقت أن عملت بريطانيـا على دعم حكومة الجنوب القائمة، وبمثل ما دعت إلى مـؤتمر لندن الأول فقد دعت الحكومة الاتحادية إلى قبول قرارات الأمم المتـحدة الصادرة فى ١١/ ١٢/ ١٩٦٣، وهى قرارات بنيت على تحريات غـير دقيقـة للوضع فى الجنوب من جانب لجنة تصفـية الاستعـمار،

(١) جـاد طه، سيـاسـة بريطانيـا فى جنوب اليمـن، ص ٣٩٦، القاهرة ١٩٦٩، وكـذلك، المصرى، مرجع سابق، ص ٢٨٩ - ٢٩٧.

والتى لم يحدد فيها الوضع النهائى للقواعد البريطانية هناك، من ثم دعت الجبهة القومية إلى رفض المقترح البريطانى، كما شجبت فى نفس الوقت مقترحات وزير المستعمرات البريطانى حول القضية[1].

وأوفدت الجبهة ممثليها إلى أديس أبابا فى يونيو ١٩٦٥ للالتقاء بلجنة تصفية الاستعمار - والتى كانت فى مهمة هناك - لعرض قضية بلادهم عليها، كما أنه فى ١٨ أكتوبر من نفس العام عرض ممثلو الجبهة القضية فى هيئة الأمم، وطالبوا بتعديل قرارات سنة ١٩٦٣ خاصة ما يتعلق بالقواعد البريطانية بما يفيد بضرورة سحبها فوراً دون قيود ولا شروط سواء تلك التى فى عدن، أو القواعد الفرعية فى الضالع ومكيراس، وعتق وبيحان والريان والغيضة، وكذا من جزر بريم وسوقطرة، وطالبو أيضًا بإلغاء حالة الطوارىء، وعمليات القمع الجارية.

حينئذ ومما يجدر ذكره قام رئيس الوزراء «عبد القوى مكاوى» بتحديد أهداف حكومته وذلك اثناء انعقاد مؤتمر القمة الثالث فى سبتمبر ١٩٦٥، وتلخص فى ضرورة الاستقلال التام، وحدد له مدة لا تتجاوز (١٨) شهراً، كما اقترح تشكيل حكومة اتحادية مؤقته من اثنى عشر عضوا، بمشاركة متساوية من كل من عدن والمحمية الشرقية والغربية، وطالب أعضاء المؤتمر بدعم مطالبة، غير أنه ومع تجاهل بريطانيا لمطالب «مكاوى» طالب بالاحتكام إلى قرارات الأمم المتحدة، وكان يجرى فى نفس الوقت عرض القضية على المنظمة من جانب ممثلى الجبهة[2].

مع تلك القرارات الحاسمة للجبهة القومية سواء على المستوى الدبلوماسى أو العسكرى، ومع موقف رئيس الوزراء الذى اعتبرته بريطانيا تحديا لها خاصة فيما اقترحة من تشكيل حكومة مؤقته بعض أعضائها من عدن، وكانت عدن لا تزال تحت السيطرة البريطانية، وكذلك مع تزامن الدعوة إلى تشكيل جبهة موحدة، هى جبهة التحرير، وفى إجراء سافر مُنح المندوب السامى البريطانى من قبل حكومته سلطات جميع الوزراء فى حكومة الاتحاد، وأُوقف العمل بالدستور،

---

(١) أحمد المصرى، مرجع سابق، ص ٢٩٧ - ٣٠٠.
(٢) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٥٨٤ - ٥٨٥.

وحُرم العدنيون من المشاركة فى الحكم، وأُقيلت حكومة مكاوى فى سبتمبر ١٩٦٥ ووضعت عدن كذلك تحت الإدارة المباشرة لوزارة المستعمرات فى سبتمبر ١٩٦٥م[١].

المهم أنه بعد عرض القضية على الأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٦٥ من جانب ممثلى الجبهة القومية، ومع الفشل الثانى لإحدى اللجان الفرعية للجنة تصفية الاستعمار في تحرى الوضع فى الجنوب، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٥ نوفمبر من نفس العام قراراً بإجماع الأصوات نحو حل قضية الجنوب، تجاوزت به كل ما جاء فى قراراتها السابقة، وكانت أهم توصياتها تأييد حق شعب المنطقة فى التحرر من الحكم الاستعمارى، والمطالبة بإزالة القواعد العسكرية بشكل كامل من المنطقة[٢].

نتج عن تلك القرارات الدولية ردود أفعال بريطانية، لكن قبل تبيان ذلك تجدر الإشارة إلى ما جرى من تغيرات بين القوى الوطنية فى تلك الفترة، وحيث كان هناك ارتباط واضح بين نتائج تلك التغيرات من حيث تكوين القوى الوطنية وبين أحداث الفترة التالية مُحددة طبيعة العلاقات بين الجانبين الوطنى الجنوبى وبريطانيا.

كانت قد تضافرت عدة عوامل أدت إلى ضرورة دمج القوى الوطنية كلها فى الجنوب اليمنى، والتى كان أهمها الرغبة فى توسيع قاعدة الجبهة الوطنية، وكذلك تجنب فقد تأييد القيادة السياسية فى مصر والتى كانت ترى ضرورة الدمج لأسباب عديدة، من ثم فقد اتفق على دمج الجبهة القومية لتحرير الجنوب، ومنظمة تحرير الجنوب المحتل، وهو تنظيم كان قد تشكل وتصاحب وجوده مع الجبهة القومية، لكنه لم يكن فى قوة ونشاط وتأثير الجبهة.

---

(١) نفس المرجع، ص ٥٨٥ - ٥٨٦، انظر أيضًا،
تم تعيين «عبدالقوى مكاوى» رئيسا لوزراء حكومة عدن فى ٧/٣/١٩٦٥ قبل الميعاد المفترض لمؤتمر لندن الثانى كترضية للاطراف المعتدلة من وجهة نظر بريطانيا، كما أقيلت تلك الحكومة فى سبتمبر ١٩٦٥ بعد ما اعتبرته بريطانيا تحديا لها مما جاء بمطالب مكاوى.

(٢) نفس المرجع، ص ٥٨٦.

من ثم فإنه فى ١٣ يناير سنة ١٩٦٦ وقع ممثلو تلك القــوى بيانــا بالدمج، فى جبــهة جديدة عُــرفت بجبهــة تحرير جنوب اليــمن المحتل، وقد أوضح البــيان أسلوب نضال الجبهة، بدءا من تنظيم مختلف قطاعات الجماهير المؤمنة بالثوره إلى الاستمرار فى رفع شعار المعركه «الحريه أو الموت»[(١)].

لكن ذلك الدمج كــانت له آثاره السلبيــة مثل ما كــانت له إيجابيــاته، فمن السلبيات تعميق هوة الخلاف القــائم فعلا بين أطراف القوى الوطنية، ذلك ان قوى الجبــهة القوميــة، وخاصة حــركه القومــيين لم تكن راضية عن فكرة الضم، كــما تصاعد الخلاف بين القوميين وحزب الشعب الاشتراكى، وقد نتج عن ذلك الدمج تفكك ترابط قــوى العــمــال الوطنيــة، فــانسلخت ست نقــابات هامــة عن المؤتمر العمالى، ووصل الأمر إلى حد الاغتيالات بين أطراف القوى الوطنية، بل تصاعد إلى حد الاقــتتال المسلح بينهم، وانتــهى الأمر بانفصال الجــبهة القومــية عن ذلك الاندماج الجديد، وعلى ذلك فقد ضــعف الكفاح طوال سنة ١٩٦٦، وإن كان قد عاد إلى طبيعته الحيويه لظروف جديدة فى نهاية ذلك العام[(٢)].

كان رد الفعل الإنجليزى من تحركات عناصر القوى الوطنية فى الأمم المتحدة مرنًا، إذ تابعت الحكومه البريطانية سياســتها فى استقطاب القوى الموالية لها، وفى إجراء تسويات هدفهــا استقطاب العدنيين دون غيرهم، وهو ما تمثل فى مــقترحات جاءت بناء على توصياتهــا فى فبراير ١٩٦٦ بإعطاء مواطنى عدن الفرصــة للتمثيل السياسى فى الأجهزه التــشريعية والتنفيذيه لدولة الاتحاد، كمــا قامت بنقل قاعدتها فى نفس الوقت تقريبا من عدن إلى البــحرين، وفى نهاية سنة ١٩٦٦ قبلت دخول ممثلين عن لجنة تصفية الاستعمار إلى الجنوب[(٣)].

لم تكن الأوضاع الحرجة والخلافات القائمة بين أطراف القوى الوطنية مناسبة لقدوم تلك اللجنة كــما اتفقت قيادتــا الجبهة القومــية وجبهة التــحرير على رفض

---

(١) أحمد المصرى، مرجع سابق، ص ٣٣٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٠١، ٤٠٣، ٤٣٨، أيضًا،
رغم انفصال الجــبهة القومية عن الدمج الجــديد، إلا أن عناصر منها استمرت في مــتابعة نضالها الوطنى ضمن الجبهة تحت تسمية " التنظيم الشعبى " وذلك للحفاظ على وضعها القيادى الذى كانت تسعى لتثبيته.

(٣) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٥٨٦ - ٥٨٧.

قدومها أيضا، خوفا من استثمار تلك الخلافات لصالح بريطانيا، كما كان هناك خوف من ألا تشكل تلك اللجنة من دول محايدة، من ثم فقد رُفض قدومها.

فى تلك الفترة على التحديد اشتد الكفاح المسلح، وهو الإيجابية الواضحة التى نجمت عن عملية دمج القوى الوطنية كلها، وشمل الكفاح الجنوب كله، ويتضح من المعلومات المتوافرة لدينا أن إجمالى الجرحى والقتلى فى سنة ١٩٦٦ كان عدد (١٠٨) قتيل منهم أربعة عشر من العسكريين، وخمسة من المدنيين الإنجليز، وعدد (٨٧٦) جريحًا منهم عدد (٣١٩) عسكريا، وسبعة عشر مدنيا بريطانيا، وتوضح الدوريات المعاصرة أن مسير العمليات قد جرى على النحو التالى، فى النصف الأول من سنة ١٩٦٦ فى شهر أبريل تم انفجار فى دار السينما ببيحان، وفى مايو تم انفجار واشتعال النيران فى خزانين للبترول فى عدن، وفى نفس الشهر انفجار أدى إلى تدمير جزء من خط أنابيب بترول واصل بين معمل تكرير بترول وميناء عدن، وكان على بعد ١٠ أميال غربى الميناء، كما انفجرت قنبلة فى سوق الحى القديم بعدن فى يونيو، وجرت عدة كمائن وإغارات فى حى «كريتر» فى عدن وفى «الحج»، وفى نفس الشهر نُظم هجوم واسع النطاق على الضالع[١].

استؤنفت العمليات القتالية طوال شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر من نفس العام، سواء فى حى الشيخ عثمان، أو بهجوم عام على قلعة الصانة بالضالع استخدم فيه الصواريخ والمدافع الرشاشة، كما جرى حوالى ٨١ هجوما ما بين كمائن وإغارات على القوات البريطانية فى عدن فى شهر أكتوبر، وفى حى المنصورة، وكذلك مهاجمة عدن بالقنابل فى شهر ديسمبر، وإجراء هجوم عام فى منطقة «عوابل» فى نفس الشهر، واشتدت الهجمات بشكل عام فى نهاية تلك السنة[٢].

---

(١) دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية بيروت، الوثائق العربية، أبريل - يونيو ١٩٦٦، ص ٢٢٤ - ٢٣٣، وكذلك، أحمد المصرى، مرجع سابق، ص ٤٠١ - ٤٠٣.

(٢) دائرة الدراسات السياسية، مرجع سابق، ٤ أكتوبر-ديسمبر، ١٩٦٦، ص٦٠٥-٦١٠، كذلك،

فى مواجهة القوى الوطنية قامت بريطانيا بحملة اعتقالات واسعة وارتكبت قواتها =

كانت بريطانيا قد وافقت على زيارة إحدى اللجان التابعة للجنة تصفية الاستعمار للجنوب العربى لاستطلاع الوضع هناك، غير أن أمنيات مواطنى الجنوب لم تعد مقتصرة على ما تقرره تلك اللجنة من توصيات، بل إن ذلك الأسلوب نفسه أصبح مرفوضا من جانب القوى الوطنية، فقد صعد الكفاح المسلح من حجم أمنيات القوى الوطنية لأهداف أكبر، وعلى ذلك ومع رفض قدوم تلك اللجنة، ومع مجيئها الى الجنوب، فقد قوبلت بمظاهرات عنيفة عند وصولها فى أبريل ١٩٦٧، وعادت اللجنة دون تحقيق مهمة ما، وحاولت بريطانيا تعضيد موقف حكومة الاتحاد، والسلاطين، لكن الجناح القوى فى جبهة التحرير وهو الجبهة القومية فرض قيادته، وتولى العمل حينئذ، وفى ٢٠ يونيو ١٩٦٧ جرت انتفاضة شاملة بدأت من «خور مكسر» وانتقلت إلى حى كريتر[(١)].

توافقت تلك الأحداث مع هزيمة يونيو ١٩٦٧ والتهب الشعور الوطنى فى الجنوب، وقادت الجبهة القومية الكفاح المسلح وحدث الصدام بين القوات البريطانية فى عدن وبين الوطنيين من جيش الاتحاد، ومن الشرطة، ومن الشعب، وأصبحت عدن جبهة قتال صغيرة، وفشلت القوات البريطانية فى مواجهة ذلك العمل، وتوافق حينئذ قرارها بالانسحاب عقب تلك الأحداث التى جرت فى نهاية ذلك العام، كما تُركت الحكومة القائمة المحلية بعد الانسحاب لتواجه مصيرها، انتظارا لتشكيل حكومة جديدة، طمعت بريطانيا أن تشمل عناصر قد يأتى وقت وتتعاون معها.

سيطرت الجبهة الوطنية على الأوضاع فى الجنوب بعد مفاوضات شاقة مع الإنجليز، وأُعلن الاستقلال وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية والذى تحول اسمها فيما بعد إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وتولت الجبهة القومية الحكم فى ٢ نوفمبر ١٩٦٧، غير أن الانقسامات والتيارات المضادة بدأت تفرض نفسها من داخل تلك الجبهة بعد توليها الحكم، وبشكل علنى عمل الجناح اليسارى

= أعمالا وحشية ضد المعتقلين الوطنيين، واستخدم فى استجوابهم الحرق والتشويه، مما دعا منظمة العفو الدولية إلى إصدار تقريرها بتلك الفظائع، انظر الوقائع العربية، نفس العدد ٤.

(١) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٥٨٧.

الماركسى للجبهة على فرض أفكاره وإعلان برامج خاصة حول الأسلوب المناسب للحكم(١).

نتج عن ذلك الصراع والذى بدأ يتفاقم منذ أوائل سنة ١٩٦٨ أن أُطيح بالجناح اليمينى للجبهة، وكان معظم مؤيديه من الجيش، وعلى رأسه «قحطان الشعبى» رئيس الجمهورية، وتمكن الجناح الماركسى وعلى رأسه «عبد الفتاح اسماعيل» من تولى السلطة بعد الإطاحه «بقحطان الشعبى» هو ونظامه وذلك فى ١٢ فبراير ١٩٦٩، وقام «عبد الفتاح إسماعيل» بتوليه زعيم الحركة الفلاحية «سالم ربيع» رئاسة الجمهورية فى ظل حزب اليسار، وذلك بعد أن أودع قحطان ومؤيديه السجن، وبعد أن تم تصفيه الجيش من العناصر الموالية له(٢).

حينئذ كثف الاتحاد السوفيتى من مساعداته لجمهورية اليمن الشعبية، وكانت تلك المساعدات تقدم إلى اليمن الجنوبى منذ قيام الجمهوريه فى سنة ١٩٦٧، ويتضح مما أعلنه العقيد «كوزوستى ليف» قائد القوة البحرية الزائرة لعدن من ٢-٧ يناير سنة ١٩٦٩ أن المساعدات كانت تقدم بانتظام وبشكل علنى فى المجال العسكرى والمدنى، كما أوضح أن تلك الزيارة إنما هى جزء من النشاط السوفيتى لأجل إقرار السلام فى العالم، ودليلا بشكل أو بآخر على سعى الحكومة السوفيتية لدعم الوضع فى الجنوب(٣).

بدأ الإعداد لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية السوفيتية للجمهورية الجديدة فى الجنوب، من ثم توالت زيارات السوفيت للجنوب اليمنى

---

(١) مكتبة الدراسات والفكر، التجمع القومى للقوى الوطنية، جذور الصراع الماركسى، ص ٣٦ - ٣٧، بدون.

(٢) يتضح أن عبدالفتاح إسماعيل وهو زعيم الحزب الماركسى كان يدير الصراع من بُعد وبعد نجاحه كان يولى أحد الأفراد المناسبين لتحقيق اهدافه، وكان يقوم بتصفيته عند اللزوم، وهو ما حاول أن يقوم به مع "سالم ربيع" بعد توليته، لكن سالم تصدى لتلك المحاولات أكثر من مرة، ونجح في الاستمرار فى الحكم، وكان سالم ربيع قد تزعم تمردات الفلاحين والتى بدأت منذ ١٤ مايو ١٩٦٨ ووصلت إلى أوجها في ١٩٦٩ وكانت فى صراع مع نظام قحطان الشعبى.

(3) Researsh and Publishing House, Researsh of Publishing House, The Record of Arab World, p. 260, 1969 .

لإعداد التقارير بنوع وكم تلك المساعدات، كما شُرع فى إبرام اتفاقية تعاون متبادل بين الجانبين وقد توالت الإجراءات تمهيدا لعقد ذلك الاتفاق[1].

نستخلص مما سبق أن عناصر العمل الوطنى وقواه كانت متعددة فى الجنوب، ومع ذلك التعدد كانت الأهداف النهائية متفقة، وقد خرج عن الإجماع الجمعية العدنية سواء لأهدافها أو أساليبها، وقد استطاعت بريطانيا من خلال ذلك الاختلاف خاصة فيما يتعلق بدعوة عدن الانفصالية أو من خلال الأهداف الخاصة للقوى المحافظة أن تطبق سياستها فى الجنوب إلى الحد المخطط له، لكن من الواضح أيضًا ورغم تلك الاختلافات، أن قوى العمل الوطنى وخاصة بعد توحدها بشكل فعال، أن تأثرت قرارات صانعى القرار البريطانى بشكل إيجابى لصالح الجنوب، ورغم أن الكفاح السلمى للأحزاب الصغيرة أو حزب الرابطة أو الحزب الوطنى أو مما تلى ذلك قبل الكفاح المسلح لم يحرك الموقف كما يجب، إلا أنها كانت مقدمات مهدت لتهيئة قوى الكفاح المسلح لتحريك الموقف كما تم إيضاحه[2].

لقد نجحت الجبهة القومية للتحرير والتى جمعت اغلب التيارات الوطنية وخلال أربع سنوات من أكتوبر ١٩٦٣ إلى يونيو ١٩٦٧ على الأقل فى كشف زيف الإجراءات الإصلاحية التى ادعت بريطانيا صلاحيتها للجنوب، حققت الجبهة ذلك عن طريق الكفاح المسلح، وبتحركاتها السياسية، وبوعى قيادات الجبهة للمتغيرات من حولها، نجحت فى الاستفادة إلى حد بعيد من وضع القوات المصريه فى الشمال، وكسبت دعم الجمهورية العربية المتحدة، ودليل ذلك أنها نجحت فيما فشلت فى تحقيقه جبهة تحرير الجنوب التى خسرت تعاطف قوى الجنوب، بينما استحوذت هى على ذلك التعاطف، حتى أنها فى النهاية تفاوضت للاستقلال وتولت قياداتها رئاسة الجمهورية[3].

(1) Ibid . pp . 250 - 251 .

(2) Hansard, P .D. , Commons , Vol 651 , Apr . 18 ,1966 , Aden , pp . 1011 - 1012 .

(٣) دار المحفوظات، ملف ٦٥٢ / ٧١ / مخ،، تقف رقم (٢٠)، ص ٧، وكذلك ٣٢٤ جـ ٣، بريطانيا، ١/١١/٦٥/ مخ / ١٥٠ / ١٩٦٥، ص ١١٤، وكذلك، ملف ٧٤/ ٢٠/ ١/ ١٩٦٧، مخ ١٥٠، اليمن الجنوبى والشمالى.

ثانياً: منطقة الخليج العربى:

أما عن العمل الوطنى فى إمارت الخليج، فيمكن أن يُتبين فى مرحلتين واضحتين من مراحله فى الكويت والبحرين ودبى، حيث كانت القوى الوطنية ممثلة فى المرحلة الأولى فى طبقة تكونت ناتج الاشتغال بعمليات التجارة الساحلية وبالتوسع التجارى بعد الثراء البترولى، وهى ما يمكن وصفها ببرجوازيهة تجارية صغيرة، بالإضافة لبعض أفراد الأسرة الحاكمة، أما فى المرحلة الثانية فقد أُضيف إلى القوى السابقة العمال والطلبة، لكن الملاحظ أن أهداف تلك القوى فى المرحلتين انحصرت فى المطالبة والعمل على الإصلاح الداخلى وكذلك السعى للمشاركة فى الحكم(١).

هذا بعكس الوضع فى عمان والذى كان مغايراً من حيث تكوين القوى والأهداف، فقد شاركت عناصر عديدة فى العمل الوطنى، كما أن أهدافها تخطت حد المطالبة بالاصلاح الداخلى إلى محاربة الوجود البريطانى والعمل على التخلص منه، ويمكن تبين مراحل ثلاث ذات سمات مختلفة للعمل الوطنى هناك، من حيث قوى العمل الوطنى، ومن حيث التنظيم ومن حيث الأهداف، وهو ما ستوضحه الصفحات التالية.

الكويت:

أولا فى الكويت ومع تدهور الأوضاع الداخلية إلى حد أثقل كاهل المواطنين ومع نشوء الطبقة التجارية المنوه عنها، ومع رغبتها فى المشاركة فى الحكم لتزيد من امتيازاتها، وخاصة مع المواقف السيئة التى اتخذتها بلدية الكويت فى سنة ١٩٣٤، من إثقال كاهل المواطنين بالضرائب، ومع تزييف انتخابات البلدية سنة ١٩٣٧، دفعت تلك الأوضاع مجموعات من التجار والأعيان الراغبين فى المشاركة فى السلطة إلى تقديم العرائض للشيخ «أحمد الجابر» لحثه على إصلاح أوضاع

---

(١) يمكن وصف تلك القوى وخاصة في المرحلة الأولي بالوطنية وخاصة أن أهدافها التى طالبت بتحقيقها للاصلاح كانت نتاجاً لسوء الإدارة البريطانية المتعمد هناك، وكذلك، انظر مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، عدد ٤، اكتوبر ١٩٧٥، محمد الرميحى، حركة ١٩٣٨ الاصلاحية، ص ٣١ - ٤١.

الإمارة، كما بدأوا سريا فى توريع منشورات مُطالبة بالإصلاح. وتطور الأمر فى أبريل ١٩٣٨ إلى نشر مطالبهم الإصلاحية فى الصحف العربية خاصة العراقية[١]

كشفت الصحف العراقية خاصة جريدة الاستقلال من حملتها على تلك الأوضاع موضحة أن مطالب الوطنيين فى الكويت إنما تتركز فى إصلاح أحوال التعليم والحالة الصحية، وكذلك تنظيم الإدارة خاصة ما يتعلق بالرقابة المالية، وكذلك تطوير النظام القضائى وضرورة اهتمام الحاكم بأمور رعاياه بصورة أفضل، واشتدت تلك الحملة، وحاول الأمير وقفها بالاتصال بالمسئولين العراقيين، وعلى إثر ذلك ومع ازدياد حدتها، قام الأمير بإصدار أمر بحظر دخول الصحف العراقية الكويت.

حينئذ قررت تلك الجماعات والتى أدارت أنشطتها أحيانا بشكل سرى، وأسمت نفسها «بالكتله الوطنية» قررت تقديم طلباتها بشكل علنى داخل الكويت، خاصة مع اهتمام الشيخ «عبد الله سالم» ولى عهد الكويت بالحركة وتشجيعها، فشُكل وفد منهم توجه للأمير وسلموه عريضة طالبوا فيها بتأكيد حكم الشورى وإنشاء مجلس تشريعى لحكم البلاد[٢].

وافق الشيخ «أحمد الجابر» على تكوين مجلس تشريعى، ويبدو أن ذلك القرار قد جاء بناء على نصح الوكيل الإنجليزى «دى جورى» والذى أوضح للأمير أن هناك ضرورة لبعض الإصلاحات. خاصة بعد فشل الوكيل السياسى فى الحصول على موافقة المعارضين على قبول خدمات مستشار إنجليرى للتخطيط لإصلاح تلك الأوضاع، وكذلك لعدم حصوله على موافقتهم بأن تقوم بريطانيا بوضع الكويت تحت حكمها المباشر، وتكون المجلس بعد تحديد خمس عشرة أسرة من أسر الكويت مُنحت حق الانتخاب دون باقى أهل الكويت، وقد انتخب أربعة عشر عضوا، قرروا تنصيب الشيخ «عبدالله السالم» رئيسا لهم[٣].

---

(١) نفس المرجع، ص ٣٢ - ٣٤

(٢) نفس المرجع، ص ٣٧ - ٣٩

(٣) نفس المرجع ، ص ٣٩ - ٤١

حُكم على تلك التجربة التشريعية بالفشل من واقع عوامل أربعة مؤثرة. تمثل العامل الأول فى واقع ما نص عليه القانون التأسيسى للمجلس والذى أُنجز فى ٢ يوليو ١٩٣٨ فيما يتعلق بالمادة الثالثة منه، والعامل الثانى جاء لصراع القوى داخل المجلس، والعامل الثالث جاء نتيجة تحرك القوى الشعبية مطالبة بضرورة تمثيلها فى المجلس، أما العامل الرابع فقد هيأت له القوى المضادة لإصلاحات المجلس خاصة لشئون الإدارة والمالية والجمارك، وكانت كلها إصلاحات فى تصاد مع مصالح تلك القوى، وكانت تلك القوى من أهم عوامل إفشال المجلس. ومع ذلك ورغم قصر آمد تلك التجربة يوليو ١٩٣٨ - ديسمبر ١٩٣٨ فإنه أُنجز العديد من الإصلاحات.

وقد أجهض تلك التجربة فعلا وعلى الترتيب، بريطانيا برفضها التام للمادة الثالثة من القانون التأسيسى للمجلس، والتى كان فيها تقييد لإطلاق العلاقات بين بريطانيا والحاكم فيما يتعلق بالاستثمارات النفطية، كما كان للمعارضة الشعبية التى هتفت بسقوط ذلك المجلس لرفض رئاسته تمثيلها فيه، وخاصة للشيعة منهم، والذى كان لهم دور فى التعجيل بحله، كما كان لاختلاف أعضائه حول السياسة الواجب اتخاذها تجاه العراق، وكذلك للعناصر المُضارة من إصلاحاته أثر كبير فى نفس الاتجاه، وعلى إثر أزمة دستورية بين المجلس والحاكم، وبعد حادث فردى بين الشرطة وواحد من التجار، تطور إلى اضطراب عام، قام الأمير بحل ذلك المجلس فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٨، ونجح النظام الحاكم فى الكويت فى بعثرة العناصر الوطنية خارج البلاد إثر مصادمات جرت فى ١٠ مارس سنة ١٩٣٩.

لم تشهد الكويت بعد ذلك التاريخ تحركات وطنية ملموسة إلا لمامًا، على أن العمل الوطنى قد تركز فى العقد السابع لهذا القرن مع توسع القاعدة الوطنية الشعبية، عمالية وطلابية وسياسية، فمثلا جرت انتفاضات فى الكويت أثناء وقوع العدوان الثلاثى على مصر، وقد تم إضرام النيران فى بعض آبار النفط هناك، ورغم أن هدف تلك الانتفاضات لم يُحدد بشكل أو بآخر مطالب محددة، وإنما كان تلقائيا مشاركة للمصريين ضد تلك الاعتداءات، لكنه عنى الرفض العفوى لأساليب بريطانيا فى كل منطقة عربية ومنها الكويت[1].

(١) جمال زكريا، الخليج العربى ١٩٤٥ - ١٩٧١، ص ٦٦ - ٦٨، الكويت ١٩٧٨

كما جاء موقف ممثلى الشعب من القوميين العرب الأعضاء بمجلس النواب، معبـرًا عن دور وطنى فى إطار سياسى، وذلك حينمـا طالبوا فى يناير ١٩٦٣ من خلال المجلس إلغـاء اتفاقية المساعـدة لعام ١٩٦١، كما وجـه القوميون والمثـقفون النقد والمعارضة لحكومـة الشيخ «جابر الأحمد» لمخالفتها أحـد المبادئ الدستورية، بإشراك التجار فى تلك الوزارة، ولضمها فقط تجار وأثرياء وأفراد الأسرة الحاكمة، ونجحت المعارضة فى إسقـاط تلك الحكومة سنة ١٩٦٤، وقد ضمت الحكومة التى تلتها بعض المثقفين[١].

كما رفض النواب القوميون الموافقة على اتفاقية تنفيق العائدات عندما قدمتها الحكومة للمجلس للموافقة عليها، وذلك فى أوائل سنة ١٩٦٥، ولقد أثمر إصرار القوميين ومن خلفهم جـبهتهم وبمؤازرة شعبية، حيث عُـدلت بعض بنود الاتفاقية بشكل مُرضٍ، وذلك فى دورة مجلس الأمة الجديد سنة ١٩٦٧.

لكن شـركة نفط الـكويت تساندها الحكـومة البـريطانيـة وكذلك الحكومـة الكويتية لم ترق لهم تلك الأنشطة، خـاصة من جانب جبهة القـوميين العرب، مما دفع الحكومة الكويتية وعلى رأسها «سالم الصباح» الذى تولى الحكم فى نهاية سنة ١٩٦٥، باتخاذ مجموعة من الإجراءات الرادعة تجاه الوطنيين، كما أنه وفيما يبدو نُظمت انتخـابات الدورة الثانية لمجلـس الأمة يناير ١٩٦٧ بحيث جـاء عدد ممثلى القوميين النواب فى المجلس منخفضًا إلى أربعة نواب[٢].

غيـر أن القوميين من جـانب آخر تابعوا نشـاطهم من خلال قواعـد العمل الوطنية للجبهة، من طلاب وعمال، والذين عبروا عن انتقاداتهم للأوضاع، بإلقاء المتفجرات حول السفارة الإيـرانية عند زيارة شاه إيران للكويت فى نوفمبر ١٩٦٨، خاصة مع تأكيـده للادعاءات الإيرانية حول حقوق إيران فى الخليـج بعد انسحاب

---

(١) نفس المرجع، ص٦٨، انظر أيضًا:

Political Studies Department of U.S.University,Beirut,Vol 1, No.2,Jan - April, 1963, Chronology,Arab Politics,Kuwait,p.122, see,

وهى اتفاقية قد عقدتها بريطانيا مع الكويت فى ١٩ يونيه ١٩٦١، ورغم أن هذه الاتفاقية كانت قد حددت استقلال الكويت، إلا أن العـراق لم يعترف بها وأطلق عليها اسم اتفاق المساعدة حيث كانت تتناول تعهد بريطانيا بتقديم المساعدة العسكرية للكويت عند طلبها.

(٢) نفس المرجع، ص٦٨ -٧٣.

بريطانيا، كما أعلن العمال المشتغلون بصناعة النفط إضرابًا عامًا، وقام الطلبة بإضراب مماثل، كذلك حذرت نقابة العمال فى ٢٤ يناير ١٩٦٩ من استعدادهم للقيام بإضراب كبير إذا ما قامت الحكومة بإجراء تعديلات على قانون العمل الكويتى الذى وافق عليه مجلس الأمة فى يوليو ١٩٦٨، وحذروا من إمكانية لجوئهم إلى إجراءات انتقامية فى تلك الحالة، بل بدأت بالفعل حوادث تخريب فى كثير من المؤسسات كوزارة الداخلية، والدفاع، ومجلس الأمة وذلك فى ٢٥ يناير ١٩٦٩.

كانت السلطات الكويتية قد اتخذت بعض الإجراءات تجاه حوادث العنف التى جرت فى نوفمبر ١٩٦٨، فاعتقلت عناصر أساسية فى النقابات العمالية والاتحادات الطلابية، وكانت ترى أنهما مركزان لتبنى ونشر فكر تيار يسارى فى الكويت، كما أنها وفى مواجهة أحداث يناير ١٩٦٩ وجهت مسئولية تلك الحوادث لحركة القوميين العرب، والمنظمات اليسارية المستمدة أفكارها من عدن والمكاتب المتعددة لجبهة ظفار، واستطاعت الحكومة الكويتية فى النهاية تقليل المعارضة بإفساح المجال للقوميين العرب،النواب القدامى، بالتمثيل فى مجلس الأمة لسنة ١٩٧١[١].

البحرين:

أما فى البحرين فقد تعددت قوى العمل الوطنى وذلك منذ سنة ١٩٢٧، فشملت صغار التجار والموظفين والعمال والطلبة، وقد واجهتهم الأوضاع المتردية فى البحرين، من تدفق للعمالة الأجنبية مع حرمان أبناء البلد من العمل خاصة فى شركات النفط، وكذلك فساد إدارة «بلجريف»، مع قلة الموظفين الوطنين فى تلك الإدارة، ثم تحول الأوضاع من سيء إلى أسوأ فى عهدها، وقد ركز انتباه القوى الوطنية على الأوضاع ما كان يجرى حولهم من أحداث فى الكويت وفى دبى، وكذلك ما كانت تبثه إذاعة الملك «غازى» من العراق من دعاوى إصلاح، للبحرين[٢].

---

(١) نفس المرجع، ص٨٠.

(٢) مجلة دراسات الخليج، عدد ٤، اكتوبر ١٩٧٥، الرميحى، الحركة الإصلاحية فى البحرين، ص ٤١ - ٤٣.

لجأت عناصر من تلك القوى فى سنة ١٩٣٨ بالشكوى لـلحاكم والذى لم يأبه لشكاواهم، ومع استمرار الفساد، ومع استمرار إبعاد الطبقة المتوسطة تجار وموظفين وعمال عن المشاركة فى إدارة البلاد، اجتمع السنة والشيعة لتقديم شكاواهم، وشُكلت قيادة من بينهم خاصة من التجار ممن لهم سمعة طيبة، وكان لهم مركز شبه رسمى فى تحركات وطنية سابقة، مع عناصر من الطلاب وعمال حقول النفط، وهم من كان لهم بعد ذلك دور فعال فى إنعاش الحركة الوطنية فكرًا وعملا، لجأ كل هؤلاء إلى أسلوب جديد(١).

تحرك أولا التجار متخذين من مسألة الخلاف بين الحاكم وولى عهده - من حيث عدم إعلان ولى العهد وريثا شرعيا للحكم - منطلقًا لحركتهم، فبدأوا بالدعوة لتأييد ولى العهد الشيخ «سلمان» كوريث شرعى للحكم، وفى نفس الوقت الدعوة للإصلاح الإدارى والقضائى، ولإنشاء هيئة تشريعية، وتعيين العمال البحرانيين فى شركة النفط، وقد حظى هؤلاء التجار بتأييد الشيعة، لكن هذا الاتجاه فشل لتراجع التجار عن تقديم مطالبهم رسميا للحكومة(٢).

حينئذ وبعد فشل تلك التجربة قررت العناصر القيادية طلابية وعمالية من القوى الوطنية تقديم مطالبهم للحكومة مباشرة، وذلك بعد أن ساعدت الصحف العربية بالتعريف بمشاكل المواطنين البحرانيين، وفى أكتوبر ١٩٣٨ بدأوا الاجتماعات فى الأماكن العامة وخاصة قرب مراكز العمل النفطية، وذلك لشرح آراءهم ومطالبهم، كما بدأوا منذ ٢٢ أكتوبر فى توزيع المنشورات الداعية للإصلاح، مما دفع الوكيل السياسى البريطانى إلى مراسلة المقيم السياسى فى «بوشهر» موضحا له ضرورة الإصلاح الإدارى فى البحرين ولو فى صورة مبسطة، كأن يُنشأ مجلس إدارى يُفوض بتولى الوظائف الإدارية(٣).

(١) نفس المرجع، ص٤٤.
(٢) نفس المرجع، ص ٤٥ -٤٧.
(٣) نُشرت مقالة فى مجلة "الرابطة العربية" فى مصر تهاجم الإنجليز وبلجريف، ودعت إلى القومية العربية، وإنشاء مجلس تشريعى للبحرين، وزوال النفوذ الأجنبى، وقد كانت المقالة مغفلة من التوقيع.

لكن من جانب آخر سعى «بلجريف» إلى تشتيت جهود القوى الوطنية، وخاصة أن الحكومة البحرانية لم تأبه لتحركاتهم، فعمل على عزل الشيعة عن السنة، ونجح فى ذلك، وبدأ فى القبض على زعماء الحركة من السنة دون الشيعة وذلك بعد أن رأى أن جانب الشيعة مؤمن، وقد تم ذلك فى ٥ نوفمبر ١٩٣٨، وساعدت الحكومة فى نفس الاتجاه، إذ اعتقلت عددا من زعماء الطلبة والعمال ممن كانوا يتظاهرون لإبداء استنكارهم من إجراءات بلجريف تلك.

لكن العمال والطلبة وقد تسموا حينئذ «برابطة الشباب» استمروا فى بث شكاواهم أثناء تلك الإضرابات مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين، وإنشاء مجلس للتعليم وللقضاء ومجلس عمالى، وتنظيم ساعات العمل، غير أن ذلك الأسلوب ومع غياب قيادة قادرة على اتخاذ قرار سليم قلل فاعلية جهودهم وانفض تجمع العمال والطلبة فى ١٠ نوفمبر وتوقف تحركهم منذ ذلك الوقت ولفترة طويلة نسبيًا[١].

قررت الحكومة مع تلك الأحداث، بناء على نصح الوكيل السياسى، إعادة النظر فى القوانين المنظمة للبحرين، ووافقت على تشكيل لجنة من كبار التجار للمتابعة وكذلك متابعة باقى مطالب الوطنيين، وقدمت اللجنة مطالبها للحكومة خالية من ذكر تكوين مجلس تشريعى، كما طالبت بالإصلاحات الأخرى، فوافقت الحكومة على إنشاء مجلس استشارى للتعليم شريطة ألا يكون له سلطة الإشراف المالى، أو حق تعيين وفصل أعضاء الهيئة التعليمية، كما ووفق على إصلاحات قضائية لكن شريطة اختصاص الحكومة بتعيين القضاة، غير أنه لم يوافق على إنشاء لجنة للعمال[٢].

أوصى المقيم السياسى حينئذ بضرورة تكوين مجلس استشارى لتجنب انفجار الوضع، لكن الوكيل السياسى و«بلجريف» اختلفا معه فى الرأى، وعمل «بلجريف» على عدم تحقيق تلك التوصية، ولم ينشأ المجلس، بل إن شركة

(١) نفس المرجع، ص٤٧ -٤٩.
(٢) نفس المرجع، ص ٥٠ - ٥٣.

«بابكو» تصادف حينئذ أن لجأت إلى مزيد من الإجراءات التعسفية فقامت بفصل عدد من العمال[1].

تولى المثقفون فيما بين سنة ١٩٣٨ إلى ١٩٥٢ التنبيه إلى ضرورة العمل على تحقيق المطالب الإصلاحية، بمعنى ألا تغيب عن وجدان الوطنيين وذلك لحين توافر ظروف مواتية، وقد وجهوا نداءاتهم تلك من خلال صحف تم إنشاؤها لذلك الغرض، فقد أنشأ «عبد الرحمن الباكر» أحد الزعماء الوطنيين مجلة «صوت البحرين» والتى لاقت انتشاراً فى إمارات الخليج، وكذلك «صوت القافلة»، و«صحيفة الوطن» والتى استمر دورها فعالا لفترة طويلة، وقد لعبت تلك الصحف دوراً ناجحًا، إذ حذرت من خطورة الفتن الطائفية، وخاصة أثناء أزمة مجلس بلدية المنامة ١٩٥٢، كما نشطت بشكل واضح سنة ١٩٥٤ فى دعوة المواطنين لاتخاذ موقف واضح من الفساد[2].

وقد أثمر دور الصحافة فى تحريك قوى الوطن الشبابية، فنُظم اضراب عام فى المنامة سنة ١٩٥٤ استمر تسعة أيام متتالية، وكانت أهم مطالب زعماء الحركة الوطنية هى إنشاء مجلس وطنى من خلال قانون عام للبحرين يجب وضعه، بالإضافة إلى المطالب الإصلاحية السابقة، لكن الحكومة تجاهلت كل ذلك، كما قامت شركة «بابكو» بمزيد من الإجراءات الانتقامية ضد العمال، ووجه للوطنيين تهمة العمل على إشعال فتنة طائفية، وقد أدت تلك الإجراءات إلى توتر الموقف بصورة أسوأ[3].

عملت القوى الوطنية عندئذ على تنظيم أدواتها وتحركاتها، فمن خلال مؤتمر شعبى كبير عقد فى المنامة تم تأسيس «هيئة وطنية» من مائة عضو منتخب وذلك فى ١٦أكتوبر ١٩٥٤، ليكونوا «هيئة تأسيسية» دائمة ممثلة للقوى الوطنية، كما انبثق عنها «هيئة إدارية» مكونة من خمسين عضواً، انتخبوا من بينهم هيئة تأسيسية عليا من ثمانية أعضاء، وقد فُوضت تلك الهيئة بتمثيل القوى الوطنية فى مساعيها، والعمل لكل ما هو صالح للوطن[4].

---

(١) نفس المرجع، ص ٥٧.
(٢) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ١٢٨.
(٣) نفس المرجع، ص ١٣٣ - ١٣٤.
(٤) نفس المرجع، ص ١٣٥ - ١٣٧.

قامت الهيئة التنفيذية العليا بتقديم مطالب القوى الوطنية للشيخ «سلمان بن حمد» الحاكم، لكن الحكومة أصدرت بيانًا رفضت فيه الاستجابه لتلك المطالب رغم تكرار الهيئة محاولة إقناعها، وحينئذ بدأت القوى الوطنية فى الخروج عن الأساليب الشرعية للعمل الوطنى، وتعددت الاضطربات معتمدة على الطبقة العاملة والطلاب(١).

حينئذ قررت بريطانيا مواجهة تلك القوى، وخاصة مع اشتداد مظاهر التذمر العام إثر نشاط اذاعة القاهرة بنقدها اللاذع لمسألة حلف بغداد، فاتخذت العديد من الإجراءات التعسفية ضد الوطنيين، وقبضت على زعماء الحركة الوطنية وأصدرت عليهم أحكامًا بالنفى والسجن، واستطاعت بإجراءاتها تلك تصفية تلك القوى والتى لم تستطع أن تحقق للبلاد مطلبا مرغوبًا وهو تكوين مجلس تشريعى(٢).

استمرت شركة «بابكو» فى سياستها بتسريح العمال البحرانيين على فترات بأعداد كبيرة، وهو أمر تصدى له العمال فى تضامن مع بعض مواطنى البحرين، فرفضوا تلك السياسة، وطالبوا بإصلاحات من أجل العمال، وضمّنوا مطالبهم بعض المطالب الوطنية، وقد جاءت أشد مواقفهم تعبيرًا عن رفض تلك السياسة فى ١٩ مارس سنة ١٩٦٥ عندما سرحت الشركة ما يقرب من خمسمائة عامل دفعة واحدة(٣).

نظم العمال تحركهم وقد استمدوا توجهاتهم من فكر حركة القوميين العرب فرع الكويت، كما نظموا قواهم فيما عرف «بجبهة القوى القومية فى البحرين» والتى بدأت قياداتها فى تشكيل المنظمات الفدائية بهدف «تدمير المؤسسات الاستعمارية» وإثارة الاضطراب فيها، وذلك بهدف تحسين أوضاع العمال الوطنيين وكفالة الحريات العامة(٤).

---

(١) نفس المرجع، ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٢) نفس المرجع، ص ١٤٠ - ١٤٢.

(٣) دار المحفوظات، ملف ٣٣٤ / ٣٨ حـ٧ / الإمارات / ١ / ١٠ / ١٩٦٦ مخ ١٥٠، ص ١٤ - ١٥، وكذلك، جمال زكريا. مرجع سابق، ص ١٤٢ - ١٤٥.

(٤) نفس المصدر، ص ١٥، كذلك،
تواجدت التنظيمات الوطنية التالية فى البحرين حينئذ، الاتحاد الوطنى للعمال، والاتحاد العام للطلاب، ومنظمة الشبيبة القومية، وحركة القوميين العرب، اندرجوا جميعا فى جبهة القوى القومية فى البحرين.

ومع أن شركة «بابكو» قد أعادت عدداً كبيراً من العمال المفصولين، فيما كان من شأنه تهدئة الموقف، إلا أن بريطانيا من جانبها قررت تصفية تلك التحركات، وخاصة أنها كانت تحمل طابعًا جديداً قوميا كان يمكن أن يعصف بكثير مما قامت ببنائه، وجرت عمليات الاعتقال والنفى، والقمع والقتل، فتم بالفعل تحقيق ذلك الهدف، ولم يجد الوطنيون إلا أن يتابعوا كفاحهم من خارج الوطن(١).

أما فى إمارات الساحل المهادن كان المستوى الثقافى للمواطنين والمناخ الفكرى عاملا هامًا فى تمكين بريطانيا من تنفيذ أساليبها الثابتة لتحقيق أهدافها، فقد كان الوضع فريداً فعلا، إذ سهل أفراد الأسر الحاكمة بنزاعهم الزائد فيما بينهم، وبوجود نقاط ضعف محددة فى شخوص أفراد البيوت الحاكمة، سهلوا مهمة بريطانيا هناك، غير أنه كانت هناك مع ذلك تجربة تستحق الذكر جرت فى دبى، وبقدر ما كانت مثلا مؤكداً لتلك المعانى المنوه عنها، فإنها برهنت على استعداد وطنى جدير ذكره.

دبى:

فى دبى جاءت أسباب التوتر كما هو الحال فى إمارات الخليج الأخرى ناتج حرمان الطبقة الجديدة الناشئة فى دبى - من التجارة الساحلية - من المشاركة فى السلطة، والجديد هناك ذلك النزاع الواضح والمستمر بين عائلة «آل بوفلاسة» لاستئثار «سعيد بن مكتوم» والأقربون من أسرته بكل المميزات دون باقى العائلة، ودون الطبقة التجارية الناشئة، فقد تمتع «سعيد» بعائدات عقد الامتياز البريطانى للبحث عن النفط هناك، وبعائدات تسهيلات الطيران لبريطانيا، ذلك كله فى ظل

---

(١) «جعلت بريطانيا من قواعدها فى البحرين والتى كان لها أكثر من هدف فى المنطقة، جعلت منها عامل قهر أساسى للقوى الوطنية فى إمارات الخليج العربى، فقد كانت هناك قاعدة بحرية فى الجفير ترابط بها السفن الإنجليزية طوال العام وذلك فى ميناء سليمان، وكذلك كانت الطائرات المحملة بالقنابل والمعدة للعمل رابضة فى مطار المحرق العسكرى على استعداد للعمليات، كما كان بالهملة قاعدة بها ما لا يقل عن (١٥ألف) جندى جاهزين للتحرك، علاوة على استمرار الحشد، ولم تكن معدة لمجرد التظاهر الخداعى، وإنما جرت "عمليات ذبح" واسعة النطاق بين المواطنين إثر مظاهرات مارس ١٩٦٥، بالإضافة لعمليات القمع التى استمرت حتى سنة ١٩٦٧، وهو أمر أكدته تقارير المخابرات العسكرية العراقية والمصرية.

فوضى إدارية عامة، خاصة لميناء دبى الذى كان مركزا هاما لعمليات التجارة والدخل[1].

إذن فقد تجمعت عديد من العوامل أدت إلى التوتر، كانت ممثلة فى صراع أفراد الأسرة الحاكمة فيما بينهم من أجل السلطة، وحرمان الطبقة التجارية من المشاركة فى الحكم، بل ومن ممارسة عملياتها التجارية بحرية بسبب تفضيل بريطانيا رعاياها من التجار الأجانب خاصة الهنود، وتوفير معاملة خاصة لهم بمعزل عن التجار الوطنيين، ثم ولتلك الفوضى العامة التى كانت تدار بها الإمارة، وأخيراً كان أهم عوامل التوتر الإشاعة التى كان فحواها أن بريطانيا بالاتفاق مع «سعيد بن مكتوم» ستقوم بعمليات عتق جماعى للعبيد، والسيطرة على عمليات المتاجرة بالسلاح.

وعلى إثر ذلك فى مارس ١٩٣٨ قامت مظاهرات فى دبى، كان أطرافها مؤيدو أولاد «راشد وبطى» وصغار التجار، وبعض المواطنين، لكن السلطات البريطانية سيطرت على الموقف، غير أن المعارضة قدمت عريضة «لسعيد» مطالبة بالتفاوض لإلغاء عمليات العتق الجماعى والفردى، وعدم تقييد تجارة السلاح، وفى يونيو ١٩٣٨ حدث صدام مسلح بين مؤيدى «راشد» ابن الحاكم وبين «مكتوم بن راشد» ابن عمه لمسائل خاصة بينهما، ولم يعدّل الحاكم «سعيد» فى حل المشكلة وجاء قراره لصالح ابنه[2].

حينئذ توحد «آل بوفلاسه وآل راشد وآل بطى» وأهل دبى معهم وقدموا مطالب للحاكم تتعلق بإعداد ميزانية واضحة للإمارات، وتوفير خدمات صحية، وتعيين حرس للأسواق، وإعادة تنظيم دائرة الجمارك، وتخفيض مخصصات الحاكم وعائلته وتحديدها، وإلغاء الاحتكارات الخاصة، وقد قامت تلك القوى باحتلال بعض قلاع البلدة وتحصينها وتسليحها، فيما دل على جديتهم فى مطالبهم[3].

---

(١) مجلة دراسات الخليج، مرجع سابق، عدد ٤، ص ٥٣ - ٥٦.
(٢) نفس المرجع، ص ٥٦ - ٥٨.
(٣) نفس المرجع، ص ٥٨ - ٦٠.

نصحت السلطات البريطانية الحاكم إثر ذلك الوضع بقبول بعض المطالب، فى الوقت الذى أبدى فيه حاكم الشارقة ورأس الخيمة الاستعداد لمعاونه «سعيد» ضد المعارضين، لكن «سعيد» طلب مساعدة حاكمى أبوظبى وقطر، وقد آدت التداعيات إلى انقسام البلد إلى معسكرين، معسكر الحاكم فى بر دبى، ومعسكر «بوفلاسه» فى بر «ديره» التجارى، وتمسك المعارضون بموقفهم، بل أضافوا إلى مطالبهم مطلبًا آخر بضرورة تشكيل مجلس تشريعى على غرار ما جرى فى الكويت، وأضرب التجار عن فتح محلاتهم، وتوقفت الحركة التجارية فى دبى، وبات الحاكم منعزلا عمن حوله.

قبل «سعيد» مطالب المعارضين دون شروط، وطلب وساطة بريطانيا، وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨ اتفق الجانبان على تأسيس مجلس برئاسة «سعيد» من مسئوليته تولى إصدار كل القرارات المتعلقة بالإمارة، مع الاتفاق على إنفاق دخل الإمارة باسمها وبموافقة المجلس، مع تخصيص ثمن ذلك الدخل للحاكم، والباقى للإنفاق على المدينة، وقد حقق ذلك المجلس إنجازات طيبة برئاسة «سعيد بن مكتوم» الصورية ورئاسة «مانع بن نافع» الفعلية، والذى كان ضمن أعضاء المجلس(١).

ومع أن بريطانيا قد تحفظت تجاه النقطتين الأولى والثانية من نقاط الاتفاق، إلا أن المجلس تشكل ومارس أعماله، وبدأ فى المطالبة بتقليص مخصصات الحاكم المالية، حيث كان الإصلاح فى احتياج إلى مخصصات مالية أكبر، وكانت بريطانيا قد قررت من واقع تحفظاتها التخلص من المجلس واتفق ذلك مع ميول «سعيد»، وفعلا تحطمت تلك التجربة فى مارس ١٩٣٩، وبُعثر المعارضين كلية بالقتل أو لهروبهم.

بعد ذلك التاريخ لم توضح المراجع تحركات وطنية من نوع ما، غير أن الأحداث فى إمارات الساحل المهادن كانت مشحونة بصراعات بين الإمارات من أجل ادعاءات حدودية أو ترسيم الحدود، كما نشطت السلطة البريطانية وخاصة قبل استعدادها للخروج من المنطقة بتهيئتها للتعامل مع بريطانيا، وذلك بعزل حكام معارضين لسياستها، وكانت تنفذ ذلك وديًا، أو بتشجيع القبائل على الخروج على

---

(١) نفس المرجع، ص ٦٠ - ٦٣.

الحكام كما حدث فى الشارقة قبل عزل حاكمها، أو بالضغط، كما حدث مع حاكم رأس الخيمة، للامتثال لسياستها، وذلك بعدم إمداده بدعم مكتب التطوير لإعاقة قدرته على تطوير إمارته[1].

عملت السلطات البريطانية على إحكام سيطرتها فى تلك الفترة على إمارات وحكام الساحل المهادن، وعلاوة على تحقيق ذلك بقواتها الضاربة فى منطقة الخليج، فقد نظمت مخابراتها العسكرية، والتى تشكلت فى ثلاث مجموعات، كانت أولاها تابعة لإدارة المعتمد البريطانى مباشرة، والثانية تابعة لقيادة قوة كشافة ساحل عمان، والثالثة تابعة للبحرين وكانت أنشطهم فى تجنيد عدد من أفراد الجاليات الأجنبية، وتوسيع اتصالاتهم بأهل المنطقة، وقد أذكت نيران الأحقاد القبلية، واستغلوا الأوضاع الاجتماعية السيئة والتى اتخذت مبرراً للضغط على الشيوخ، والسيطرة عليهم، كل ذلك فى محاولة لعزل تلك الإمارات عن تيارات العمل الوطنى فى المناطق المجاورة[2].

مما سبق عرضه يتضح أن المطالب الوطنية خاصة فى إمارة الكويت والبحرين ودبى جاءت معنية بالإصلاحات الاجتماعية، وأحيانا كانت ذات توجهات عربية، ووصف تلك المطالب بالوطنية يتأتى خاصة إذا ما نظر إلى ظروف تكوينها فى ضوء الظروف الفكرية المتواضعة سواء للحكام أو المحكومين، وفى ظل ضغوط لابد أنها شكلت عبئًا على كاهلهم من جانب بريطانيا سواء بقواتها الساحقة فى المنطقة أو بواقع اللياقة الفكرية العالية للساسة البريطانيين فى مواجهة خبرة خليجية سياسية غالبًا كانت منعدمة.

عمان، وجهة تحرير ظفار:

أما فى إمامة عمان فقد حتمت الظروف على القوى الوطنية ضرورة الالتحام والتحرك الوطنى، لقد كان الواقع الكئيب الذى تعيشة المناطق الداخلية من الإمامة من سوء إدارة الولاة المعينين من قبل سلطان مسقط فى منتصف القرن الحالى،

---

(١) دار المحفوظات، ملف ٣٤٤ / ٣٨ حـ٧ / الأمارات / ١ / ١٠ / ١٩٦٦ / مخ ١٥٠، ص ٢، وكذلك، جمال زكريا، مرجع سابق. ص ٥٧.

(٢) نفس المصدر، ص ٥١ - ٥٢.

وتدهور الاقتصاد خاصة مع تدهور الزراعة لندرة الأمطار، وتخلف الخدمات الاجتماعية، ومع ورود أفكار جديدة من جانب العمالة العمانية العائدة من الخارج، ومع دعم السعودية الهادف للإمامة، كانت كلها عوامل دافعة للتحرك الوطنى، غير أن العامل الأهم كان فى سقوط «نزوى» عاصمة الإمامة فى يد السلطان والإنجليز، وسيطرتهم على أغلب مناطق الإمامة والقضاء على المقاومة الوطنية فى سنة ١٩٥٩[١].

كان إخضاع الإمامة للسلطنة هاما لبريطانيا، إذ ارتبط ذلك بإمكانية استمرار الاستثمارات البريطانية فى منطقة فهود الغنية باحتمالات وجود الثروات البترولية، والواقعة بين السعودية وعمان، وقد ازدادت أهمية إخضاع المنطقة مع اتجاه رفقاء الإمام الجديد «غالب بن على» للاتفاق مع السعودية، وهو ما يعنى تسوية مشكلة فهود بين الجانبين السعودى والعمانى، والسيطرة على المصادر البترولية بمعزل عن بريطانيا أو مسقط، من ثم فقد ركزت بريطانيا على إخضاع الإمامة، فاستخدمت أساليب قتال عنيفة ضد العمانيين، وراح ضحية القصف الجوى الإنجليزى آلاف منهم، واستطاعت قوات بريطانيا وجيش سلطان مسقط من اخضاع المنطقة بالتالى فى سنوات ١٩٥٥، ١٩٥٧، . سنة ١٩٥٩[٢].

كان جيش السلطان فى الهجوم الأول قد نجح فى الوصول إلى عاصمة الإمامة «نزوى» واحتلها، لكن تجمع بعض مواطنى عمان تحت قيادة «طالب بن على» شقيق الامام، ومع الدعم بالسلاح والتدريب السعودى لبعض العناصر العمانية استطاعوا استرداد العاصمة فى سنة ١٩٥٧، وفى يوليو من نفس العام استرد الوطنيون جميع مدن عمان ومقاطعات الجبل الأخضر، بل مدوا تحركاتهم إلى الساحل، وأصبحوا مصدر تهديد للسلطان[٣].

---

(١) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٢٧٨، وكذلك، محمد رشيد عباس، ماجستير، التطورات السياسية فى عمان وعلاقاتها الخارجية ١٩٣٢ - ١٩٧٠، ص ١٠٣ - ١٠٧، بغداد ١٩٨٨.

(٢) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٢٩٥ - ٢٩٧.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٩٢، وكذلك:

F.R.U.S., Vol XIII 148, Macmillan to Eisenhower,July 19,1957, p.226.

حينئذ طلب «سعيد بن تيمور» مساعدة بريطانيا، خاصة بعد أن فشل فى قمع تلك الحركة، وجاءت استجابة الحكومة البريطانية فورية، إذ أوضحت فى ٢٣ يوليو استعدادها لمساعدة السلطان، وبالفعل مع الزحف الأرضى لقوات السلطان، ومع القصف الجوى الإنجليزى للنقاط الحيوية فى الإمامة فى الشرقية والظاهرة والجبل الأخضر، سقطت نزوى ثانية، وتمكن السلطان من السيطرة على الإمامة، وحينئذ طالب الإنجليز بوقف القتال، وبعقد اجتماع للصلح بين مسقط وعمان(١).

غير أن مطالب الإمام لم تتفق مع وجهة النظر البريطانية لحل المشكلة، وفى ذات الوقت كان الوطنيون يدعمون قواهم بالإمداد المادى المستمر من جانب السعودية، وقد قرروا استئناف القتال فور فشل اجتماع التصالح، ودار القتال واستبسلوا فى قتالهم، لكن عنف القصف الجوى الإنجليزى حطم مقاومتهم كلية وذلك فى يناير ١٩٥٩، وبسط السلطان نفوذه على الإمامة.

حينئذ ومن أقصى الجنوب الشرقى للإمامة بدأ الظفاريون فى إحياء الشعور الوطنى من جديد، فبدأ تشكيل المنظمات الوطنية، والتى نسقت جهودها فى جبهة واحدة عرفت بجبهة تحرير ظفار، وقد استمدت تلك القوى فى البداية توجهاتها وأفكارها من الحركات الوطنية المحيطة خاصة تلك التى جاءت إليها عبر حدودها مع الجنوب العربى، من عدن، وكانت تلك القوى قد حددت كفاحها فى البداية من أجل ظفار، إلا أنها مدت تطلعاتها فيما بعد لتشمل الإمامة كلها، بل وإمارات الخليج بأسرة.

تعددت التنظيمات الوطنية فى ظفار، فتشكلت حركة القوميين العرب فرع ظفار، والجمعية الخيرية الظفارية، ومنظمة الجنود الظفاريين، وقد تكونت على التتالى، الأولى سنة ١٩٥٩، وهو توقيت نشأة فرع الحركة فى الجنوب اليمنى، وتشكلت الثانية سنة ١٩٦٢، وجاء تشكيل الثالثة حول نفس التوقيت.

تشكل قوميً فرع ظفار من مواطنين ظفاريين كانوا قد ذهبوا إلى سوريا للتدريب على أعمال الكفاح المسلح، وانضم إليهم بعض مواطنيهم ممن كانوا خارج حدود البلاد، ومع أن تلك العناصر تأثرت بحركة القوميين العرب الأم، إلا

(١) نفس المرجع ، ص ٢٩٦.

أن توجهاتها كانت تدعو إلى اتخاذ القومية العربية توجها، وتدعو إلى وحدة النضال ضد الاستعمار وحلفائه فى المنطقة(١).

أما عن الجمعية الخيرية الظفارية فقد تشكلت من أعضاء منشقين عن القوميين العرب، وذلك بعد أن أنهوا علاقتهم بتلك الحركة سنة ١٩٦١، وقد خلطوا توجهاتهم بفكر قومى فرع ظفار، وبفكر يسارى، كما أنهم كانوا معارضين فى نفس الوقت للسلطان ولبريطانيا، وقدروا أن تحقيق تلك التوجهات إنما يجب أن يتم من خلال الكفاح المسلح، ونشطوا لتحقيق ذلك بجمع التبرعات للإنفاق والإعداد ولكن جاءت حملتهم تحت ستار الأعمال الخيرية(٢).

أما عن منظمة الجنود الظفاريين فقد تكونت من مواطنى ظفار ممن خدموا فى الجيش والشرطة فى مختلف الإمارات الخليجية ومنها مسقط نفسها، وإن كانوا غيرمتماسكين تحت قيادة قوية، لكن كانت تجمعهم فكرة واحدة هى إقامة دولة مستقلة فى ظفار(٣).

بدأت إرهاصات الكفاح الوطنى تعلن عن نفسها حينما نشطت عناصر الجمعية الخيرية فى توزيع المنشورات الداعية إلى الكفاح المسلح وذلك فى ربيع سنة ١٩٦٣، كما هاجمت قوى ذلك التنظيم عربات شركة النفط، وهاجمت حرس السلطان، والذى على إثرها أعتقل «مسلم بن نفل» شيخ قبيلة «آل كثير» والذى كان منضمًا لتلك الحركة(٤).

بعد تلك الأحداث مر العمل الوطنى بمرحلتين واضحتين، بدأت الأولى بتشكيل جبهة تحرير ظفار بدمج التنظيمات الثلاثة المنوه عنها، بشكل غير رسمى، وذلك سنة ١٩٦٤، ثم تلتها المرحلة الثانية فى ١٩٦٨، التى بدأت بانبثاق «الجبهة

(١) محمد رشيد عباس، مرجع سابق، ص ١٠٦.
(٢) نفس المرجع، ص ١٠٧.
(٣) نفس المرجع، ص ١٠٨.
(٤) تمكن الشيخ "مسلم" من الهرب للسعودية وانضم لمؤيدى الإمام "غالب"، ونسقوا العمل فيما بينهم استعداداً لمواصلة الكفاح بعد العودة لبلدهم، وقد تم تدريب "مسلم" وبعض مؤيديه على أعمال الكفاح المسلح فى العراق، وقد شكل هؤلاء نوية هامة لجبهة تحرير ظفار.

الشعبيـة لتحريرالخليج العربى المحتل» عن تلك القوى، وهى مرحلة حـددت فيها أهداف جديدة للعمل الوطنى، كما نظمت فيـها قوى ذلك العمل، ثم كان مكملا لتحركها تكوين الجبهة الوطنية الديمقراطية، لتحرير عمان والخليج العربى فى يونيو ١٩٧٠[١].

فيما يتعلق بالمرحلة الأولى كانت التنظيمات الوطنية القائمة حتى سنة ١٩٦٣ فى ظفار مـتفقة على هدف واحـد، وهو معاداة بريطانيا والسلطان، ومع مـساعى جبهة القوميين فرع الكويت، وبثقل مصرى مؤثر، جاء اندماج تلك التنظيمات فى جبهـة واحدة هى «جبهـة تحرير ظفار»، ولقد عـجل بذلك الدمج نشاط الجمـعية الخيرية من حيث دعوتها للكفاح المسلح، ومع الرغـبة فى تكوين أكبر قاعدة وطنية لهذا الغرض.

لم يبدأ الميلاد الفـعلى رسميا لتأسـيس جبهة تحرير ظفار الأبعـد عقد المؤتمر الأول من ١-٩ سبـتمبـر ١٩٦٥، وقد أصدر ذلك المؤتمر بيـانا أعلن فيـه الكفاح المسلح ضد الاسـتعمـار والسلاطين وتحقـيق «الحرية والوحدة والعـدالة والكرامة» وذلك لمنطقة ظفـار، وقد حظيت تلك الجبـهة منذ مولدها بتأييـد دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتى والصين[٢].

انحصـر عمل قـوى الكفاح المسلح الذى بـدأ بعد انتهـاء المؤتمر الأول، فى الشريط الساحلى الضيق لمنطقة ظفار، وكان ممثلا فى إعداد الكمائن للناقلات البرية النفطية ولداوريات السلـطنة الراكبة، وكذلك ضـد المنشآت النفطية، غـير أن تلك العمليات لم تكن بالتأثير المطلوب، وقد قلل من تـصعيد عمل تلك القوى تضاؤل المساعدات السعودية للجبهة، لتـشكك الحكومة السعودية فى توجهاتها، دعم ذلك الحظر المفروض من السلطات البريطانية، كما فُرض حظر تام على الإعلام من نشر أخبار التحركات الوطنية هناك للتقليل من فاعليته[٣].

---

(١) الجبهة الشعبية لتـحرير عمان والخليج العربى، وثائق النضال الوطنى ١٩٦٥- ١٩٧٤، جـ ١، ص ٩ - ١٣، بيروت ١٩٧٤.
(٢) محمد رشيد عباس ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ - ١١١ .
(٣) نفس المرجع ، ص ١١١ - ١١٣ .

مع ذلك تابعت القوى الوطنية عملياتها فى تنظيم عُرف «بجيش التحرير العربى فى ظفار»، فسيطر الوطنيون على شمال ظفار بمساعدة القبائل المتذمرة ضد حكم السلطان، وذلك بعد أن سيطروا على طريق صلالة، وقاموا بتجنيد بعض العناصر داخل الجيش السلطانى لاغتيال السلطان «سعيد» لكنهم فشلوا، ومع ذلك التصعيد المستمر للكفاح حتى أوائل عام ١٩٦٧ فرضت السلطات البريطانية قيودا صارمة على حركة الظفاريين، وقطعوا الإمدادات الواردة لهم من الجنوب اليمنى أيضًا[١].

حينئذ ومع ذلك الوضع السيئ الذى واجه حركة الكفاح المسلح كان هناك مجموعة من المتغيرات والتى ألحت على فكر قيادات العمل الوطنى باستغلالها، ومع الاستفادة بتلك المتغيرات إلى الحد الممكن، بدأت الجبهة ومنذ بداية سنة ١٩٦٨ فى إضافة أهداف جديدة لها، ونظمت أدواتها وتحركاتها بشكل جديد، وقد جرت تلك التطورات بعد المؤتمر الثانى للجبهة في «حمرين» فى سبتمبر سنة ١٩٦٨[٢].

سيطر على مجريات الأمور فى ذلك المؤتمر فريق من القوميين العرب فرع ظفار، من ثم جاء تشكيل اللجنة التنفيذية للجبهة - والتى سمت نفسها «بالجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربى المحتل» بدلا من «جبهة ظفار» - جاء من خمسة وعشرين عضواً كلهم من القوميين العرب اليساريين والمقربين لقوميّ فرع الجنوب اليمنى.

جاءت الأهداف المعلنة من خلال مؤتمر «حمرين» الثانى تعنى استمرار الكفاح المسلح من أجل تحرير عمان كلها من الاستعمار وقوى السلطان، بل ونبذ حكم الأسرة الواحدة، وهو ما يعنى النداء بتحرير إمارات الخليج من ذلك النوع من الحكم، وهو ما دعت إليه الجبهة بالفعل.

وقد أوضح قادة الجبهة أن لجوءهم حينئذ لأية قوى مهما اختلفت أيديولوچياتها كان حتميا طالما كان العمل لصالح الوطن، فلم يكن أمام الجبهة إلا

---

(١) نفس المرجع ، ص ١١٣ - ١١٤ .
(٢) نفس المرجع ، ص ١١٥ - ١١٧ .

ذلك الطريق، وخاصة أن الظروف المحيطة بها قد أدت إلى تضاؤل قدراتها، بما نجم عنها من مشاكل جمة واجهتها ثورة ظفار عبر مسيرتها، بالإضافة لظروف الواقع العربى السيئة، وكذلك للتحالف المطلق للرجعية مع الاستعمار، ويبدو أن المتغيرات السابق التنويه عنها قد أغرتهم بالاستفادة منها، لإكساب مسيرتهم الوطنية قوة دافعة جديدة[١].

فقد كان واقع أقرب الجارات لظفار وهى اليمن الجنوبى قد تبلور بعد أن استقلت وحظيت بدعم واضح من الاتحاد السوفيتى، وقررت الجبهة الوطنية فى ظفار الاستفادة من ذلك بشكل ما، كما كان لقرار الحكومة العراقية الخروج عن صمتها بعد إعلان بريطانيا نية الانسحاب من الخليج دافعًا للحركة الظفارية بالاستفادة من ذلك التأييد، من ثم تحركت الجبهة الجديدة بعد مؤتمر حمرين الثانى متأثرة بتلك الظروف، فكرًا وتوجهًا وأسلوبًا[٢].

حينئذ اشتد الكفاح المسلح طوال السنوات من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٠، حيث شهدت تلك الفترة أعنف العمليات القتالية من الجانبين، من جانب القوى الشعبية وفى دعمها التأييد الاشتراكى المادى والتدريبى من جانب الصين، وبالدعم الإعلامى من جانب العراق فى مواجهة القوات البريطانية، التى قامت قواتها الجوية بالقصف المستمر لقوات الوطنيين،وخاصة سنة ١٩٦٨، وذلك للقرى الساحلية.

تصاعد الكفاح الوطنى بعد تشكيل «الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربى» وقد نسقت عملها مع الجبهة الشعبية، من ثم فتحت جبهات جديدة منذ يونيو ١٩٧٠، فمدت القوى الوطنية عملياتها خارج ظفار لتشمل عمان كلها، إذ ركز القتال على القوات السلطانية فى «أزكى» على الطريق الموصل إلى نزوى، كما هوجمت القاعدة الجوية فى صلالة، وكذلك هوجم قصر السلطان،

(١) الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى ، مرجع سابق، ص ١١ - ١٢.
(٢) محمد رشيد عباس، مرجع سابق ، ص ١١٥ - ١١٧.

ويبدو أن القوات السلطانية ومعها القوات البريطانية، كانوا عاجزين عن الرد الفعال والمؤثر فى مواجهة تلك العمليات(١).

مع ذلك الفشل من جانب السلطات البـريطانية والسلطان، رأت بريطانيا أن تهدئ الموقف، وذلك بالمساعدة فى إجراء إصلاحـات، فساعدت على خلع «سعيد ابن تيـمـور»، وتولى ابنه «قـابوس»، وتركت السلطان الجـديد ليـمـارس سلطاته وإصلاحاته فى ظل حكم مـركزى قوى، بعد أن قضى على معـارضة عمه «طارق ابن تيمور» قائد قوات احتلال عاصمة الإمامة سنة ١٩٥٧.

وبعد فما هو تقييم الحركة الوطنيـة فى عمان خاصة مع ما اكتنف قواها من توجهـات يسارية، ومع دعمـهـا بمساعدات من جـانب الدول الشيوعـية، منذ سنة ١٩٦٨، وذلك تحت ظروف قـائمة بالفـعل فرضهـا الوجود البـريطانى فى بعض مناطق عمان وفى مسقط، فى إطار معـاهدة نظمت العلاقات بين السلطنة والإمامة منذ سنة ١٩٢٠، وما تلى ذلك من احتلال عاصمة الإمـامة وإخضاع عمان لمجرد الحفاظ على الوضع الاستـثمارى القائم للعناصر الأجنبيـة فى فهود، كل ذلك فى ظل تردد عربى ودولى لم يعمل إلا متأخراً عن تحرى الوضع فى الإمامة.

أولا: من الواضح أن معاهدة السيب لسنة ١٩٢٠ قد أقرت استقلال المناطق الداخلة من الإمامة عن سلطنة مسقط، كما أقـر واقع هذا الاستقلال، تقرير شركة نفط العـراق والعـاملة فى مـسقط، وذلك فـى سنة ١٩٤٨، إذ أوضح أن سلطان مسـقط ليست له سلطة وطيدة خارج مـسقط وعلى ساحل البـاطنة وظفار، بل إن المراسلات المتبادلة بين الخارجية الأمريكية وسفارتها فى بريطانيا حول هجوم القوات البـريطانية على عـمان قـد أوضـحت أن معـاهدة سنة ١٨٣٣ والتى عقـدت بين الولايات المتحدة ومسقط قد أثير فى النص الإنجليزى منها أن عمان إمامة مستقلة، المهم أن نظام الحكم الإمامى قـد سيطر بالفعل على مقاطعـات الداخل مع سيطرة بعض رؤساء القبـائل على بعض المناطق العمانية. وذلك باسـتثناء سيطرة السلطان

---

(١) الجبهة الشعبية، مرجع سابق، ص ١٣، وكذلك،
تشكلت الجبـهة الوطنية الديمقراطيـة من قوى الحركة الثـورية الشعبية فى عـمان والخليج العربى، والطلائع الثورية الشـعبية فى عمان والخليج الـعربى، ومنظمة الجنود الوطنيين، وتشكيل القبائل فى عمان.

المسقطى على صور وجعلان والساحل الجنوبى الشرقى الممتد من جعلان إلى ظفار[1].

ومع أن توترات طفيفة قد حدثت بين كلا الجانبين، الإمامة والسلطنة منذ سنة ١٩٣٢ بشأن تنفيذ المعاهدة، متعلقة بتسليم الأسرى وحجم الضرائب، وذلك مع بداية حكم «سعيد بن تيمور»، فإنها لم تكن توترات بالقدر الداعى إلى اعتبار تلك المعاهدة كأنها لم تكن، كما تصرفت على هذا الأساس السلطات البريطانية ومعها السلطان اعتباراً من سنة ١٩٥٤، إذ اعتبروا من جانبهم أنهم لم يخالفوا التزاماتهم باعتبار أن معاهدة ١٩٢٠ ليست معاهدة بالمعنى المعروف، وذلك لظروف إبرامها والتى جاءت لتهدئة الشعور الدينى والقبلى.

المهم أن الدافع الفعلى لعدم الاعتراف بمعاهدة السيب، أو حتى بالالتفات إلى تنبيه الخارجية الأمريكية للمستويات الرسمية البريطانية باستقلالية عمان، إنما جاء لحرص بريطانيا بالمحافظة على استثماراتها فى المنطقة الحدودية بين عمان والسعودية: وجاء ذلك متوافقًا مع رغبة السلطان، فتحركت القوات البريطانية والسلطانية، ومكنت للسلطان من السيطرة على الإمامة كلها نهائيا سنة ١٩٥٩، على اعتبار عدم استقلالية عمان من الأصل.

من ثم فقد توفر دافع قوى لقوى الإمامة، وهو الدفاع عن أهم حقوقها والتى رأت أنه شرعيا، وهو تحقيق أستقلالها، فى مواجهة السلطنة وفى مواجهة بريطانيا، ويبدو أنها رأت أيضًا أن من واجبها تحريك كل قواها المتاحة، واستخدام كل الأساليب والوسائل لتحقيق ذلك الغرض.

ثانيًا: كانت أهداف الإمامة منذ احتلال نزوى سنة ١٩٥٥ وحتى القضاء على مقاومة الثورة العمانية سنة ١٩٥٩ واضحة، وهى استقلال الإمامة عن السلطنة، وهو هدف نجحوا فى تحقيقه سنة ١٩٥٧، لكنه تبدد مع عنف القصفات الجوية البريطانية سنة ١٩٥٧، وما بعدها.

---

(1) F.R.U.S., Vol XIII, No.145, Deptel to Emb., Dec. 13,1955, p.223,see also:
جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

كما أن أهداف القوى الوطنية فى ظفار والمعلن عنها فى سبتمبر سنة ١٩٧٠، كانت محاربة الاستعمار والقوى الرجعية المتحالفة معه، والعمل على بناء جيش على أسس حديثة من بين طبقات الشعب العمانى، يتمتع بكافة الامتيازات، والعمل على تطوير الزراعة، وإقامة شبكة مواصلات وكهرباء حديثة، وإقامة صناعات ثقيلة، واستغلال جميع الثروات الطبيعية لصالح عمان، وإقامة مجتمع ديمقراطى، وإنهاء الحروب والصراعات القبلية، أى أن دعوة قوى ظفار، وأن كانت قد تأخرت إلى سنة ١٩٧٠، فقد دعت إلى استقلال عمان، وقد تم العمل على تحقيق ذلك سواء بالكفاح المسلح فى عمليات أزكى ونزوى وصلالة القتالية لسنة ١٩٧٠، أو بالتحرك السلمى.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان هناك نقد قد وجه لحجم القوى من القبائل المؤيدة للثورة الإمامية بأنه كان قليلا، وربما بما فُسر بأنه يعنى عدم اتفاق الشعب العمانى كله على الثورة والاستقلال، وكذلك النقد الموجه لتوجهات الأئمة لخدمة أغراض شخصية، فلعل الأرجح أن قلة أعداد القبائل المؤيدة للثورة لم تنجم عن عدم الرغبة فى استقلال عمان بقدر ما كان لرغبة فى زعامات قبلية، وهو نفس ما تندرج تحته أهداف الأئمة من الرغبة فى زعامات دينية، وفى النهاية هو قلة وعى ورغبة فى ثبات الأوضاع على ماهى عليه بمعزل عن العالم المحيط، حتى أن أعمال الثورة حينئذ جاءت على نفس الغرار عفوية قليلة القوى قليلة الخبرة وذلك حتى سنة ١٩٥٧م.

ولعل ذلك الواقع كان هو الدافع لقوى شعبية بالتحرك فى ظفار تدعمها مساعدات أجنبية متاحة، وإن كانت الدعوة الظفارية جاءت فى البداية لاستقلال ظفار، فقد عدلت الأهداف لتشمل العمل على استقلال عمان عن السلطنة، بل اتسعت لتشمل الدعوة لتحرير الخليج العربى بأسره.

ثالثا: إذا كان قد وجه النقد لقوى كفاح ظفار كونها يسارية، بما صنفها بمنأى عن القوى الوطنية، فما أوضحته تلك القوى سببًا لتوجهاتها ولأهداف تلك التوجهات، مع كونها صادقة فى أهدافها، فإنها بالتأكيد أهداف لقوى وطنية، ولقد أوضحت الجبهة الشعبية القائدة لكفاح تلك القوى أن دافعها فى توجهاتها كان الواقع المحلى المهلهل والواقع العربى السيئ، وظلم المجتمع الدولى لعمان، وعدم

إيجاد الدعم لتحقيق الأهداف، كما أن أهداف تـلك القوى والمنوه عنها مسبقًا هى مؤكدة لصفة الوطنية لتلك القوى.

وبعد فـقد كـان الأمر المؤكـد هو أن بريطانيا كـان لها الدور الأسـاسى فى تحـريك الأحداث على مـا جرت عليـه، مـروراً بتوقـيع معـاهدة سنة ١٩٠٥ بين بريطانيا ومسقط، ومعاهدة سنة ١٩٢٠بين الإمامة والسلطنه، بل حتى نزاع الحدود بين السعودية وعمان حول البـوريمى وفهود، ثم فى تحديد شكل الصراع بين القوى الوطنية وقـوى السلطان وبسط سيطرة السلطان على داخلية عـمان فى سنة ١٩٥٩ وأخيراً فى سنة ١٩٧٠، وذلك فى الواقع لحرص الإنجليـز على تأمين أستثماراتهم فى عمان، ولحرص بريطانيا على الاحتفاظ بالمواقع الحيوية هناك، وخاصة أنها فى مدخل الخليج، ومما يؤكـد اتجاهها هذا، هو أن محصلة كـل ما جرى لم تكن إلا تحت سيطرتها بتولية «قابوس بن سعيد» والذى قام من جانبه بإصلاحات غيرت من واقع عمان الكئيب(١).

مما عرض فى ذلك الفصل حول دور القـوى الوطنية لليمن الجنوبى وإمارات الخليج العربى فى اتجـاه بريطانيا إلى إعـلان نيتهـا فى الانسحاب من منطقـة شرق السويس، وإتمام ذلك الانسـحاب، اتضح أولا أن قوى العـمل الوطنى فى إمارات الخليج قد استغرقتها الدعوة والسعى إلى تحـقيق إصلاحات اجتماعية دون الاهتمام كثيراً بالإصلاحـات السـياسية وخـاصـة فيما يتعلق بنظـم الحكـم، هذا إضافة إلى التـوجـه العـربى لتلك القـوى ونادراً كـلازمـة تكمـيليـة لمطالب الإصـلاح الاجتماعى.

تغير ذلك الوضع فيـما يتعلق بإمامة عمان من جانب الانتـفاضات القبلية أو من جـانب قـوى العـمل الوطنى بالأخص مـنذ سنة ١٩٦٤الى سنة ١٩٧٠ ومـا بعدها، إذ جاءت مطالبهم فى المرحلة الأولى معبـرة عن الرغبة فى الاستقلال وفى تضاد مع قيود السلطنة مسقط وأساليب الإنجليـز الملتوية، كذلك الرغبة فى التحرر

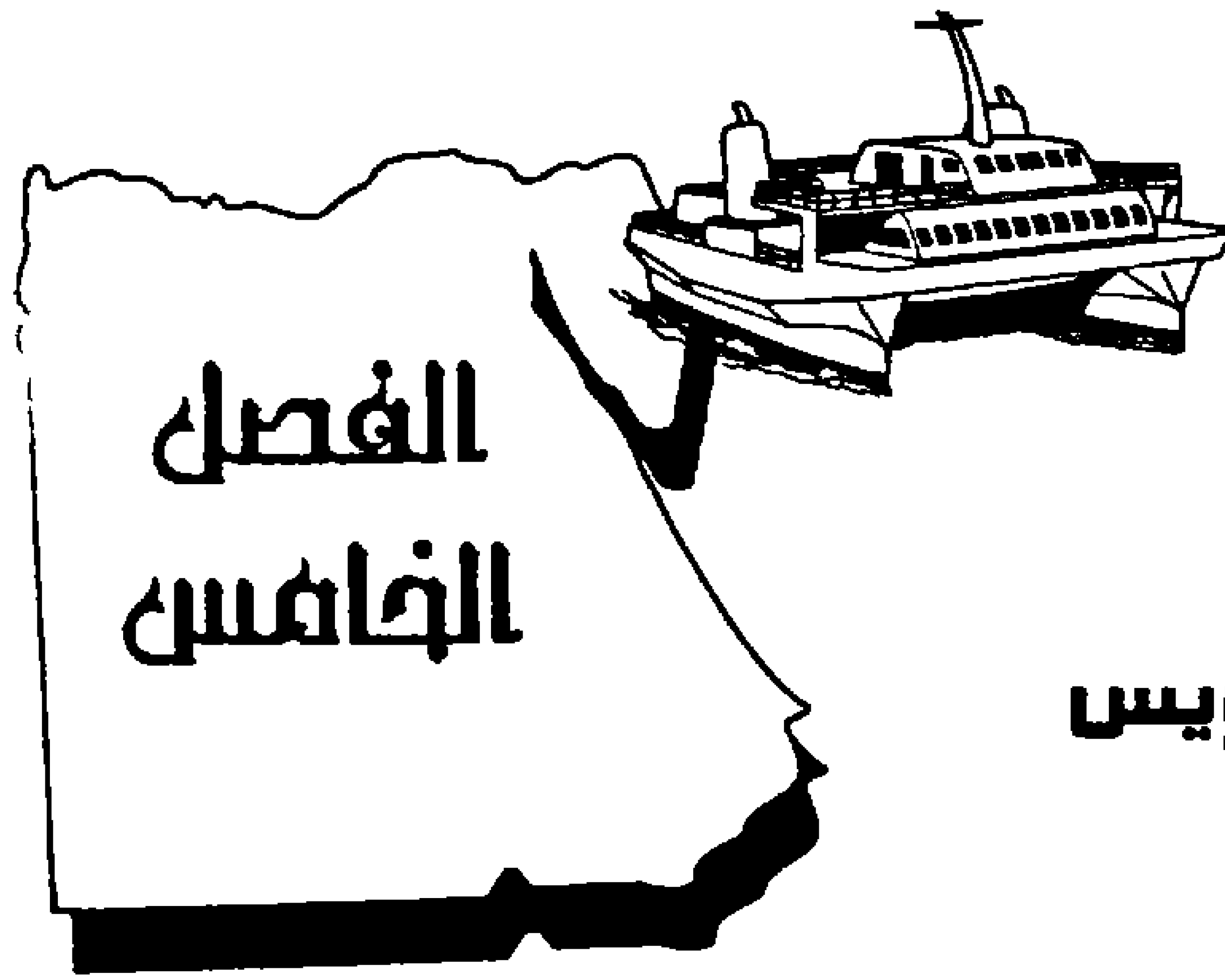
(١) استدعيت القـوات الإيرانية لضرب القوى الوطنية العمانية ، ذلك فـيما بعد سنة ١٩٧١، غير أن المقصود بذلك التنويه هنا هو إيضاح أن تطبيق سياسة عمود الارتكاز الأمريكية أو سياسة الوكيل كان استخدام القوات الإيرانية فى عمان هو أوضح نموذج لتطبيقها.

من كل قيود التحضر أو التغيير، أما فى المرحلة الثانية وبالأخص فى سنة ١٩٧٠ فقد عبروا وعملوا من أجل استقلالهم، ومن أجل توجهاتهم العربية والدولية.

أمافى الجنوب اليمنى فقد تطورت مطالب القوى الوطنية بتطور فترات الكفاح، فقد تطورت أهداف قوى العمل الوطنى ما بين الدعوة إلى تحرير وتطوير عدن بمعزل عن الجنوب إلى الدعوة باستقلال الجنوب كله، واختص بكفاح تلك المرحلة قوى يمكن أن توصف بأنها محافظة وكانت مصلحتها متفقة مع الإنجليز، ومن ثم إذا جاز الوصف يمكن أن يقال أن الكفاح السلمى لتلك الفترة قد استلهم توجهاته من المخططين الإنجليز، وعمومًا أوصل كفاح تلك القوى إلى لا شىء وطنى يذكر إلا من بعض التجاوزات.

اختلف الوضع فيما يتعلق بالعمل الوطنى من حيث التنظيم والقوى والأهداف منذ سنة ١٩٦٣، خاصة مع دعم وتوجيه الجمهورية العربية المتحدة لتلك القوى، وهى فترة بدأ فيها الكفاح المسلح، والتحرك السياسى دوليا، فى آن واحد، فتمت الدعوة إلى استقلال الجنوب العربى، ودُعم ذلك بكفاح مسلح فعال، دفع منظمة الأمم المتحدة إلى إقرار حقوق الجنوب، فى إخلاء القواعد، وفى استقلاله.

وعلى ذلك فإن كفاح القوى الوطنية فى الجنوب العربى أو فى منطقة الخليج قد آتى بنتيجة إيجابية، فما كان منه سلميا نجح فى إظهار الجانب الآخر لفكر الساسة البريطانيين عند تخطيط سياستهم، من قهر واستغلال غير عادل للمنطقة، والذى بكشفه سبب لهم حرجًا فى المجتمعات الدولية، وما كان منه مسلحًا أدى إلى إحراج بريطانيا فى أكثر من مناسبة، بإيقاع الخسائر المادية لقواتها المسلحة، وبكسب جولات سياسية لصالح القضية الوطنية، بما دفع بتلك القضية فى النهاية إلى المستوى الدولى، واتخاذ قرارات قوية لصالحها.



الاقتصاد البريطانى وإستراتيچية شرق السويس

- حالة الاقتصاد البريطانى منذ سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٧١.
- أثر تطبيق إستراتيچية شرق السويس على الاقتصاد البريطانى.
- نتائج عامة.

أصبح أمراً واضحًا أن التدهور الذى لحق بالمكانة البريطانية المتميزة فى العالم، خاصة وباضطراد بعد الحرب العالمية الثانية، إنما كان مرجعه الأساسى للتطورات التقنية الهائلة، وبالتحديد فى مجال تقنيات السلاح النووى، والتى لم تمتلكها بريطانيا إلا متأخراً حوالى سنة ١٩٨٣، كما أن متطلبات موازنة الاقتصاد البريطانى من بين أوضاع أخرى، كان لها أهمية أيضًا فى قناعة بريطانيا بما انحدرت إليه، وتقليص الإمبراطورية البريطانية إلى حدها الأدنى ما بين سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٧١.

والأمر الذى تجدر الإشارة إليه أنه كان هناك ارتباط مؤثر بين متطلبات التطوير التقنى والذى اضطرت بريطانيا أن تكون طرفًا مشاركًا فيه، وبين وضعها الاقتصادى على ما كان عليه، ناهيك عن المؤثرات الأخرى على ذلك الاقتصاد، وهو ما دفعها إلى تغيير سياستها الداخلية، وكذلك بالضرورة تعديل سياستها الخارجية تجاه واحدة من أهم مناطق سيطرتها وهى منطقة الخليج والجنوب العربى، وذلك فى محاولة لضبط اقتصادها، إما بإضافة مدخلات استثمارية من تلك المناطق، أو تجاوزاً، بالتخلص من أعباء المساعدات القليلة التى كانت تقدمها هناك.

والموضوع محل الدراسة وهو استراتيجية شرق السويس والاقتصاد البريطانى، من حيث بحثه فى دور الاقتصاد فى الاتجاه إلى تلك الاستراتيجية، أو تأثير اتخاذ الإستراتيجية على ذلك الاقتصاد، إنما هى دراسة تستوجب معالجتها بالأسلوب التالى، أولا تحديد حالة الاقتصاد البريطانى كلية على ما كان عليه فى بداية فترة تطبيق الإستراتيجية، ثم ما آل إليه حتى سنة ١٩٧١، ثانيا تحديد مدخلات تطبيق الإستراتيجية لذلك الاقتصاد فى بداية الفترة وفى نهايتها، وذلك لضرورة المقارنة ولأهمية نتائجها.

حالة الاقتصاد البريطانى منذ سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٧١م:

من ثم ولتحديد تلك المعطيات بما سيتمخض عنها من نتائج، فإن دراسة حالة الاقتصاد البريطانى منذ سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٧١ هو أمر هام، سيستدعى التعرف على مكونات الاقتصاد البريطانى، وإسهامات قطاعات الأنشطة الاقتصادية

المختلفة تجاهه، والإجراءات التى اتخذت لتنشيط تلك القطاعات، والجهات المسئولة عن اتخاذ تلك الإجراءات الاقتصادية فى فترة تطبيق الإستراتيچية وحتى سنة ١٩٧١.

وأما الجانب الآخر للدراسة فهو البحث فيما نشأ على المستوى الاقتصادى من تطبيق الإستراتيچية فى إمارات الخليج والجنوب العربى، وإظهار الإجراءات الحكومية البريطانية إما لتلافى آثار اتخاذ تلك الإستراتيچية هناك على الاقتصاد البريطانى، أو للاستئثار بأكبر فائدة ممكنة من وراء اتخاذها لصالح ذلك الاقتصاد، وهو ما سيتسنى إيضاحه بعرض لحالة التعاملات البريطانية الخارجية، من تجارة خارجية صادر ووارد إلى استثمار.

على ذلك وبالنتائج المستخلصة من حالة الاقتصاد البريطانى من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٧١ موضحة بإحصائيات لحالات اقتصادية حقيقية، وبما سيتم التوصل إليه من نتائج لتفاعلات النشاط الاقتصادى الخارجى لبريطانيا بينها وبين إمارات الخليج والجنوب، فى نفس الفترة، سيمكن الإجابة على التساؤل الهام، وهو هل كان الخلل الاقتصادى البريطانى دافعًا لاتخاذ إستراتيچية شرق السويس للتخلص من أعباء المساعدات المقدمة لتلك المناطق؟ أم أن الإستراتيچية اتخذت هناك لمساعدة ذلك الاقتصاد ولضبط حالته؟.

من الثابت أن الاقتصاد البريطانى قد عانى مصاعب عديدة، سببها حجم الإنفاق الهائل فى حربين متتاليتين هما الحرب العالمية الأولى والثانية، علاوة على ما أديتا إليه من استنزاف كبير لحجم القوى البشرية، وما ترتب عليهما من نقص فى الإنتاج والاستهلاك، والتبادل التجارى، كما جاء إنتاج السلاح لمتطلبات الحروب، بنتائج معاكسة إذ ضُخم الإنتاج وتكونت نسبة بطالة ضخمة، كل ذلك سبب اهتزازًا بدرجة أو بأخرى لذلك الاقتصاد.

أدى ذلك التدهور إلى تخلف ريادى فى تأثير بريطانيا على الاقتصاد العالمى، وبالتالى على قدرتها فى توجيه العلاقات الدولية، والتى اضطلعت بها قوى أخرى، أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وكانت أهمية ذلك الدور الأمريكى أو اليابانى تكمن فى كونه استطاع مزاحمة التجارة والصناعة

الأوربية خاصة البريطانية فى الأسواق العالمية، وسحب أغلب أسواقها الهامة لصالح تجارتهم، وهو من جهة اخرى ما سبب مزيداً من الإرباك للاقتصاد البريطانى، وأوقع ميزان مدفوعات بريطانيا فى عجز مستمر متزايد.

ومع أن الولايات المتحدة قدمت قروضًا ومنحًا لبريطانيا بعد الحرب الثانية إلا أن الأزمات الاقتصادية التى واجهتها بريطانيا قد ضخمت من حجم ديونها الخارجية، إضافة إلى ديونها الأمريكية، وقد أدت التزاماتها الجديدة الدفاعية المترتبة على التزامات تحالف الأطلنطى، من إنفاق على القوات البريطانية المتمركزة فى ألمانيا الغربية، إلى ما تقدمه من مساعدات ما وراء البحار، وكذلك لتطوير قواتها المسلحة للتمشى مع الإستراتيجية الجديدة، إستراتيجية الحلف، وإستراتيجية شرق السويس، أدت إلى قدر أيضًا من الإرباك لذلك الاقتصاد.

وقد لجأت بريطانيا إلى طرق متعددة لمعالجة ذلك الاقتصاد، كان من أهمها تكثيف استثماراتها فى مناطق الاستثمار الغنية، والتى كان أهمها منطقة الخليج العربى، وإلى الاتجار فى السلاح، وإلى بيع خدماتها الفنية المتفوقة فى مجال أعمال البنوك، والتطوير، والإدارة، والتشييد، والصحة، والتعليم، وذلك للبلاد المتخلفة، وكان من طرق المعالجة أيضًا أن بريطانيا لم تلجأ كلية إلى إجراء التوازن المطلوب بين التطوير الدفاعى للوسائل والقوى وبين توفير قدرة على تحقيق الإستراتيجية الكلية البريطانية، بما حقق وفراً للخزانة، وكذلك قامت بضبط اقتصادها من الداخل.

أثمرت الإجراءات البريطانية بالفعل فى تحقيق تقدم ملحوظ للاقتصاد البريطانى وخاصة مابين سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٧١ وذلك من حيث معدل النمو، وانخفاض البطالة وارتفاع معدل المعيشة وتطور الصناعات الإنتاجية، وتطور الصادرات والذى جاء تخفيض الإسترلينى من (٢,٨٠ دولار) إلى (٢,٤٠ دولار) دافعًا لإحداث ذلك التطور بما حقق حسابا جاريا إضافيا فى سنة ١٩٧١، طبقا لتطور الصادر بالطبع[1].

---

(1) Central Office of Information , Britain 1971, p . 237, also, Britain 1975, p . 201.

ولعل دراسة المؤشرات الاقتصادية التالية، من دخل قومى بريطانى إلى صادرات وواردات، إلى ميزان مدفوعات، إلى معدل البطالة، إلى أسعار التجزئة ومعدل الأجور، إلى الإنفاق الحكومى، إلى نسب مئوية من استثمار واستهلاك من إجمالى الناتج القومى، إلى مسح نقدى، توضح أولا حالة الاقتصاد البريطانى عمومًا، ثم أثر تطبيق الإستراتيجية على ذلك الاقتصاد، وذلك فى الفترة بين ١٩٥٦ إلى ١٩٧١.

من المؤشرات الهامة على صحة الاقتصاد من عدمه هى فيما هو كائن من تطور فى الدخل القومى للدولة، وهل تلك الزيادة حقيقية أم غير حقيقية، ولعل الجدول رقم (١) المسح النقدى لبريطانيا خلال الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٧١ يوضح معدل النمو فى عرض النقود، والذى بقياسه إلى الزيادة فى معدل نمو الدخل القومى والذى سيوضحه الجدول رقم (٢) ستتضح تلك المسألة.

جدول رقم (١) المسح النقدى لبريطانيا من ١٩٥٩-١٩٧١ (مليون جنيه إسترليني)[١]

السنة	صافي الأصول الأجنبية	الائتمان المحلى	النقود	نسبة النقود	إجمالى عرض النقود
١٩٥٩	- ٠,٦٢	١١,١١	٦,٦	٣,٥٤	١٠,٤
١٩٦١	- ٠,٧٢	١١,٨٩	٦,٧٦	٣,٩٢	١٠,٧١
١٩٦٣	- ٤,١٤	١٦,٩٥	٧,٣٢	٤,٠٨	١١,٤٠
١٩٦٥	- ٥,٠٤	١٩,٦٢	٧,٨٥	٥,٠٩	١٢,٩٣
١٩٦٦	- ٤,٩٢	٢٠,١٠	٧,٨٤	٥,٥٥	١٣,٤
١٩٦٧	- ٥,٦٦	٢٢,٣١	٨,٤٤	٦,٤٠	١٤,٨٤
١٩٦٩	- ٦,١١	٢٤,٣٣	٨,٨١	٧,٥٩	١٦,٤
١٩٧١	- ٢,١٨	٢٦,١٦	١١,٠٩	٩,٢٣	٢٠,٣٢

(1) International Monetary Fund, IFS., Year Book, 1987, pp. 1 ff, also,

حساب عرض النقود لمدة الدراسة = (إجمالى عرض النقود سنة ٧١ - إجمالى عرض النقود سنة ١٩٥٩) ÷ (إجمالى عرض النقود سنة ١٩٥٩)

معدل النمو في عرض النقود = (الفرق فى القيمة بين السنتين (نسبة مئوية ٪)) ÷ (عدد السنين)

وحساب معدل النمو بهذا الشكل يعطي نتائج تقريبية، توضح اتجاه عام يتناسب مع المادة التى يحتاجها باحث التاريخ، وليس الغرض إبراز نتيجة متخصصة اقتصاديا.

يتـضح من الجدول رقم (١) أن عـرض النقود سنة ١٩٥٩ كـان (١٠,١٤) مليـار جنيـه وأصـبح (٢٠,٣٢) مليـار سنة ١٩٧١، وهو مـا يعنى نسـبـة زيادة (٢٠٠,٤٪) أى بزيادة قدرها (١٠٠,٤٪) سنـة ١٩٧١ عن سنة ١٩٥٩، وهو ما يعنى أن التغير فى إجمالى عرض النقـود طوال هذه الفترة كان باتجاه متزايد بشكل مستمر، ولقد وصل معدل النمو فى عرض النقود فى المتوسط (٨٪) سنويا تقريبا، وهو ما يعنى أن النظام النقـدى فى بريطانيا متقدم، ولعلـه يمكن التعرف من واقع الجـدول التالى رقم (٢) على طبـيعـة الزيادة فى الدخل القـومى من واقع قيـاس الدخل مع عرض النقود.

جدول رقم (٢) الدخل القومى لبريطانيا من ١٩٥٩-١٩٧١ (مليار جنيه إسترلينى)[١]

السنة	صادرات	إنفاق حكومى	تكوين رأس المال	النقد فى المخزون	إنفاق خاص	ناقصا الواردات	إجمالى الناتج المحلى	الدخل من الخارج	إجمالى الدخل القومى
١٩٥٠	٤,٨٦	٣,٩٩	٣,٨٦	٠,١٨	١٦,٣+	٤,٨٩-	٢٤,٣	٠,٢٦	٢٤,٥٦
١٩٦١	٥,٣٩	٤,٥٦	٤,٧٥	٠,٢٨	١٨,٠٢	٥,٥١-	٢٧,٤٩	٠,٢٥	٢٧,٧٤
١٩٦٣	٥,٨٨	٥,١٤	٥,١٤	٠,١٦	٢٠,٣٢	٦,٣-	٣٠,٦١	٠,٤	٣١,٠١
١٩٦٥	٦,٦٨	٥,٩٩	٦,٦٢	٠,٤٦	٢٣,١١	٦,٩٧-	٣٥,٨٩	٠,٤٤	٣٦,٣٢
١٩٦٧	٧,٤٢	٧,٢١	٧,٧	٠,٢٩	٢٥,٧	٧,١٦-	٤٠,٤٧	٠,٣٨	٤٠,٨٥
١٩٦٩	١٠,١٤	٨،-	٨,٨٣	٠,٥٤	٢٩,٣٨	٩,٩٣-	٤٦,٩٦	٠,٥	٤٧,٤٦
١٩٧١	١٣,٠١	١٠,٢٧	١٠,٨٩	٠,١١	٣٥,٧٥	١٢,١٩-	٥٧,٨٤	٠,٥	٥٨,٣٤

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الناتج القومى لسنة ١٩٥٩ كانت (٢٤,٢) مليـار جنيه إسـترلينى، بلغت عـام ١٩٧١ قيمـة (٥٧,٨٤) مليار، بزيـادة قدرها (١٣٧,٥٪) خلال تلك الفترة، وبمعدل نمو فى الـدخل القومى بالأسعار الجارية بما يزيد عن (١٠,٥٪) فى المتـوسط، وبقـيـاس مـعـدل النمـو فى الدخل القـومى (١٠,٥٪) إلى معدل النمو فى عـرض النقود (٨٪) ولزيادته عنه، يتضح أن هناك زيادة حقيقية فى نمو الدخل القومى طوال فترة الدراسة.

(1) U.N., Year Book 1952-1966, also, International Monetary Fund, Op.Cit., pp. 20 ff.

تبين مما سبق أن هناك ارتفاعًا حقيقيًا فى معدل نمو الدخل القومى، وهو مادل على ان الاقتصاد البريطانى يتحرك فى خطوات صحيحة فى فترة الدراسة، وفيما يتعلق بذلك المؤشر، ولما كانت مكونات ذلك الدخل هى قيم إنتاج الأنشطة الاقتصادية الداخلية المكونة للناتج المحلى، وبالتالى الدخل المحلى، مضافًا إليها الدخل من الخارج، فمن المفيد التعرف على درجة إسهام كل من تلك الأنشطة فى تكوين الدخل المحلى، العنصر الهام فى تكوين الدخل القومى، ولأنها لها دلالاتها هى الأخرى، ولعل الجدول رقم (٣) يوضح ذلك المعنى.

جدول رقم (٣) الأصل الصناعى لإجمالى الناتج المحلى بأسعار تكلفة الإنتاج(١)

السنة	إجمالى الناتج المحلى بسعر تكلفة الانتاج	زراعة ٪	إجمالى الصناعة ٪	تصنيع	التشييد	النقل	قطاع التجارة الإجمالية والتجزئة ٪	خدمات أخرى استهلاكية
١٩٥٠	١١٣٤١	٦	٤٣	٣٧	٦	٩	١٥	٢٨
١٩٥٣	١٤٨٣٣	٥	٤٠	-	٦	٨	١٢	٢٦
١٩٥٨	٢٠١٠٣	٤	٤١	-	٦	٨	١٢	٢٧
١٩٦٣	٢٦٧٦٩	٤	٤٠	-	٧	٩	١٢	٣٠
١٩٦٧	٣٣٨٨٢	٣	٣٩	-	٧	٨	١١	٣٢
١٩٦٩	٣٩٦٣٣	-	-	-	٦,٨	٦,٣	-	-

يتضح من الجدول السابق أن إسهام القطاع الزراعى فى إجمالى الناتج المحلى بسعر تكلفة الإنتاج يمثل (٦٪) سنة ١٩٥٠، وانخفض إلى (٤٪) سنة ١٩٦٣، وانخفض إلى (٣٪) سنة ١٩٦٧، كما جاء إسهام القطاع الصناعى لنفس السنوات على الترتيب (٤٣٪)، (٤٠٪)، (٣٩٪)، وقطاع الخدمات الاستهلاكية ٢٨٪، ٣٠٪، ٣٢٪ وهى قطاعات لتطورات نسب إسهاماتها لها دلالاتها، وهو ما سيتضح لاحقًا.

(1) U.N., Statistical Year Book 1968, p . 575, also, Her Majesties Stationary Office, Britain 1981, An Official Hand Book, London, p . 204.

فيما يتعلق بتطورات تلك القطاعات، يتضح أنه فيما يتعلق بالقطاع الزراعى جاءت مساهمته فى الناتج المحلى قليلة، ومتناقصة على مدار فترة الدراسة، ومع نقصان نسبة إسهامها (٦٪) فى الناتج المحلى فإنها فى نهاية فترة الدراسة كانت قد قلت بنسبة (٥٠٪) عما كانت عليه فى بداية فترة الدراسة.

أما إسهام القطاع الصناعى فى الناتج المحلى ورغم تذبذباته الطفيفة على مدار فترة الدراسة، إلا أنه كان أكبر القطاعات إسهامًا فى تكوين قيم منتجات الناتج المحلى، رجع ذلك الى اهتمام الحكومة بتطوير آلات الصناعة لأحسن استخداماتها التقنية، وتحسين طرق الأداء، ورفع مستوى العمال والمشرفين بعقد دورات دراسية، مما طور الإنتاج، وفى اتصال مع ذلك التطور أسهم قطاع التشييد بزيادة كانت تتطلبها ظروف المجتمع حينئذ، كذلك ازداد إسهام قطاع الخدمات لنفس الظروف، وإن كان إسهام قطاع التجارة الداخلية قد قل سنة ١٩٦٧ عنه فى بداية فترة الإحصاء الموضح[1].

تلك النسب على ماهى واضحة عليه توضح عددًا من الحقائق، وهى أن أهم مكونات الاقتصاد البريطانى، من واقع ما تؤدى إليه من دخل محلى، هما قطاع الصناعة (٣٩ إلى ٤٣٪) من الإنتاج المحلى، وقطاع الخدمات (٢٨٪) إلى (٣٢٪)، ونمو قطاع الخدمات عملية لها دلالاتها الخاصة، إذ تدل على النضج الاقتصادى فى دولة متطورة كبريطانيا بعكس دلالاتها فى الدول النامية، وهى علامة صحية تعبر عن صحة مسيرة الاقتصاد البريطانى[2].

وبرؤيا أخرى، وبالنظر إلى إسهامات القطاع الزراعى والصناعى والنقل والتجارة، يتضح أنها كانت تتجه إلى الانخفاض النسبى، وقد قابلها ازدياد فى قطاعات التشييد والخدمات، وهو أمر دلّ على أن الحكومة التى تولت السيطرة على السياسة الاقتصادية بعد الحرب الثانية كانت قد غيرت دور كل نشاط فى تركيبة تكوين الناتج المحلى، كما يبدو أنها كانت تركز على البناء، بناء المساكن الشعبية خاصة، والاهتمام بالخدمات، لمجتمع ما بعد الحرب.

---

(1) An Official HandBook 1975, Op . Cit, pp . 214 - 215 .

(2) Keeble., David., Industrial Location and Planning in the United Kingdom, p.159,Landon, 1976.

غير أن ما يلفت الانتباه فى القطاعات المتناقصة الإسهام، ذلك التدهور الحاد فى نصيب القطاع الزراعى والـذى تضاءل من (٦٪) إلى (٣٪) سنة ١٩٦٧، ولعل هذا يوضح أحد أسباب العجز فى الميزان البريطـانى، لاحتياج بريطانيا بصفة دائمة للاستيراد من الخارج بسبب قلة مواد الغذاء الزراعية.

لكن الخلاصة أنه ومن إجمالى إسهـام تلك القطاعات يتضح أنه هناك معدل نمو متـزايد فى الناتج المحلى البـريطانى، وهو ما يؤكـد أن هناك تطوراً فى مـعدل النمو الاقتصادى البريطانى الكلى، أخذاً فى الحسـبان ثبات مستوى الأسعار، وهو ما يتفق مع ما تم التوصل إليه فى المؤشر الأول من اتجـاه الاقتصاد البريطانى وجهة صحيحة.

فى اتصـال مع المؤشر السـابق، الناتج المحلى، ولتـأكيـد النتـيجـة التى تم التوصل إليـها، فإن مـعدل النمو فى الناتـج المحـلى الحـقيقى، ومـتوسط الناتج المحلى للفرد يؤكد أن هناك تطوراً فـى الناتج المحلى، ويوضح ذلك الجدول التالى رقم (٤).

جدول رقم (٤) متوسط معدل النمو السنوى للناتج الحقيقى[١]

السنة	إجمالى الناتج المحلى	الناتج المحلى للفرد	الانفاق على الناتج المحلى			التقسيم الصناعى للناتج المحلى			
			استهلاك شخصى	استهلاك حكومى	تكوين رأس المال الثابت	زراعة	مناجم وتعدين	صناعة	تشييد
١٩٥٤-١٩٦٢	٢,٧	٢,١	٢,٩	٠,٤	٥,٦	٢,٥	١,٤	٢,٧	٣,١
١٩٥٠-١٩٦٠	٢,٧	٢,٣	٢,٧	٠.٨	٥,٥				
١٩٦٠-١٩٦٧	٣,٢	٢,٤	٢,٩	٢,٨	٥,٥				

يتضح من الجدول السابق ان معدل النمو فى إجمالى الناتج المحلى فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ كان (٢,٧٪)، بينما ارتفع هذا المعدل فى الفترة من ١٩٦٠

(1) U.N., Statistical Year Book 1964, p. 550, and 1968, p. 580, and 1973, p. 584.

إلى ١٩٦٧ ليصل إلى (٢٫٣٪) وهو ما يعنى أن معدل النمو للناتج المحلى قد ازدهر فى الستينيات، وهو أمر انعكس على الدخل القومى بالطبع، وقد عنى ذلك تحسن فى الأداء الاقتصادى البريطانى فى تلك الفترة الأخيرة مقارنًا بالفترة التى سبقتها.

كما أنه يؤكد تلك النتيجة، وهى تحسن الأداء فى الاقتصاد البريطانى، أن متوسط النمو لمعدل الناتج المحلى للفرد، وهو موضح بالعمود (٣) من الجدول السابق، قد ارتفع من (٢٫٣٪) من سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ إلى (٢٫٤٪) من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧، وعمومًا فتلك الإيجابية من تحسن فى الأداء إنما هى تؤكد ما تم التوصل إليه حتى الآن من إيجابيات للمؤشرات الاقتصادية

انعكس هذا النمو فى الناتج الحقيقى المحلى، على مستوى الاستهلاك الشخصى بشكل إيجابى، فقد ارتفع معدل نمو الاستهلاك الشخصى من (٢٫٧٪) فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ ليصل إلى ما يقرب من (٣٪) فى الفترة اللاحقة لها من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧، وهو أيضًا من جانب آخر يؤكد ما تم التوصل إليه من دلالات.

أحد المؤشرات الأخرى الدالة على طبيعة الاقتصاد البريطانى فى تلك الفترة هو البطالة والعمالة، ويتضح أن الحكومة البريطانية قد عملت فى تلك الفترة ما بين سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٧٠ على توجيه مجهوداتها على أنشطة مطلوبه، منها الخدمات، والإنتاج الصناعى، مع خفض معدل البطالة، وذلك بخلق فرص عمالة فى مختلف قطاعات الإنتاج، وقد نتج عن ذلك أن أصبح المستوى العام لمعدل البطالة فى بريطانيا فى مجمله من المعدلات المنخفضة فى العالم، وذلك طوال العشر سنوات السابقة لسنة ١٩٦٧[١].

ولعل الجدول التالى رقم (٥) يوضح معدلات تغير البطالة فى بريطانيا طوال فترة الدراسة.

(1) Bear., Samuel H., Britain Againist It self, pp.60 - 75 . London, 1982, also, Keeble., Op . Cit, pp . 106 - 107

جدول رقم (٥) البطالة فى بريطانيا خلال سنوات ١٩٥٩ إلى ١٩٧٠ (١)

السنة	نسبة البطالة / سكان ٪
١٩٥٩	٪٢,٢
١٩٦٣	٪٢,٤
١٩٦٤	٪١,٤
١٩٦٧	٪١,٩
١٩٧٠	٪٢,٢

يتضح من الجدول رقم (٥) أن هناك ثباتًا فى معدل البطالة فى الفترة من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٧٠، وقد كان معدل البطالة (٢,٢٪) سنة ١٩٥٩، ثم ارتفع إلى (٢,٤٪) سنة ١٩٦٣، ثم اتجه إلى الانخفاض بشكل واضح وذلك فى السنوات ١٩٦٤، ١٩٦٧ بنسب (١,٤٪ - ١,٩٪) على الترتيب، ثم عادت البطالة إلى معدلها القديم إلى (٢,٢٪) وذلك سنة ١٩٧٠.

عنى هذا أنه كانت هناك جهود تبذل فى هذا المجال من جانب الحكومات البريطانية المتتالية فى الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٧١، وكانت الحكومة البريطانية قد اختصت كلية بوضع السياسة الاقتصادية أثناء الحرب الثانية واستمر الوضع على ذلك، وقد اتخذت تلك الحكومات عددا من الإجراءات للإصلاح الاقتصادى، بتطبيق سياسات تؤدى لخفض الأسعار وارتفاع الدخول، وأحيانا بإعاقة متطلبات النمو المحلى - تقليل الواردات، تم تقليل قيمة الجنيه، وقد نجحت تلك الحكومات فيما اتخذت من إجراءات، بحيث أن تأثير إجراءاتها على واحدة من المشاكل الاقتصادية وهى البطالة قد عدل من وضعها بحيث دل وكما أوضح الإحصاء

(1) U.N., National Accounts, Statistics, Part 2, Unemployment, p. 10, U.S.A., 1990, see also, Cook., Chris., and Other, Modern British History, p. 217, London, 1988, also, Central Office of Information, Britain 1975, Op . Cit, p.334 .

السابق على استقرار النمو الاقتصادى طول فترة الدراسة، وهو ما دعم من جانب آخر كل النتائج السابقة[1].

أما المؤشر التالى من رصد لنسبة مئوية للاستثمار والاستهلاك من إجمالى الناتج القومى وذلك فى الفترة محل البحث، إنما الهدف منه هو تحديد حالة الاستثمارات إن كانت ثابتة أم تميل للارتفاع أو الانخفاض، ويمكن تحديد ذلك عن طريق الاستدلال بما يعرف (بالميل المتوسط وهو = الاستهلاك / الدخل)، إذا كان هذا الميل يتجه إلى الهبوط فهذا يعنى أن هناك ميلا فى الدولة نحو الادخار ونحو الاستثمار، ولعله يمكن إيضاح ذلك المعنى من بيانات الجدول التالى.

جدول رقم (٦) النسبة المئوية للاستثمار والاستهلاك

من إجمالى الناتج القومى المحلى ٥٩ - ١٩٧١ [٢]

السنة	نسبة الاستهلاك ٪	نسبة الاستثمار ٪
١٩٥٩	٨٣,٥	١٦,٦
١٩٦٠	٨٢,٩	١٨,٦
١٩٦٢	٨٣,٣	١٧,٠
١٩٦٤	٨١,٣	٢٠,٤
١٩٦٦	٨١,٠	١٩,٢
١٩٦٨	٨٠,٤	٢٠,٤
١٩٧٠	٧٩,٥	١٩,٦
١٩٧١	٧٩,٦	١٩,٠

يتضح من الجدول السابق أن معدل الاستهلاك يميل إلى الاستقرار والثبات، فقد تراوحت نسب الاستهلاك فى الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٧١ ما بين (٧٩,٦٪)،

(1) Bear., Samuel . H., Op . Cit, pp. 60 - 75, see also, Keeble., David., pp. 106 - 107, and also, HMSO, Op .Cit 1981, p. 201 .

(2) IMF., Op . Cit, pp . 20 ff.

إلى (٨٣,٥٪) وذلك من إجمالى الناتج المحلى، ويمكن بذلك القول أن «الميل المتوسط» يميل إلى الهبوط قليلا، مما يعنى أن الميل للادخار والاستثمار يميل إلى الارتفاع؛ ولذلك نجد أن نسبة الاستثمار من إجمالى الناتج القومى تراوحت فى هذه الفترة ما بين (١٣٪)، إلى ما يزيد قليلا عن (٢٠٪)، كما يعنى أيضًا انخفاض «الميل المتوسط» ارتفاعًا فى الدخل الحقيقى، وهو أمر أكدته المؤشرات والجداول السابقة.

ننتقل إلى واحد من المؤشرات الهامة المعبرة عن حالة الاقتصاد البريطانى وهو الدين العام، والذى سيتم بيانه ومتضمنا فى ميزانية الدولة البريطانية ومعه العجز الحكومى كما يلى:

جدول رقم (٧) الميزانية العامة والدين العام

لبريطانيا ١٩٥٥-١٩٦٨ (مليون جنيه)[1]

السنة	الإنفاق الحكومى	الدخل الحكومى	الفائض (+) العجز (-)	إجمالى	الدين العام	
					خارجي	داخلى
١٩٥٥	٤٩٩٧	٤٩٢٩	٦٨-	٢٧٢٣٣	٢١٣٠٤	٢٥١٠٣٤
١٩٥٨	٦٧١٧	٦٦٥١	٦٦-	٢٧٢٣٢	٢١٦٣	٢٥٠٦٩
١٩٦٠						
١٩٦١	٨١٤٨	٧٩١٦	٢٣٢-	٢٨٢٥٢	١٩٧٩	٢٦٢٧٣
١٩٦٢	٨٥٦٤	٨٦٣٠	٦٦+	٢٨٦٧٤	١٩٢٢	٢٦٧٥٢
١٩٦٣	١٠٣٢٢	٨٧٧٤	١٥٤٨-	٢٩٨٤٨	١٨٧٥	٢٧٩٧٣
١٩٦٤	٩٨٠١	٩٣٧٣	٤٢٨-	٣٠٢٢٦	١٨٣٥	٢٨٣٩١
١٩٦٥	١١١٢٣	١٠٤٧٥	٦٤٨-	٣٠٤٤١	١٨٠٦	٢٨٦٣٥
١٩٦٦	١٢١٨٧	١١٦٤٩	٥٣٨-	٣١٣٤١	١٧٩٥	٢٩٥٤٦
١٩٦٧	١٤٣٩٢	١٢٧٧١	١٦٢١-	٣١٩٨٥	١٨٢٢	٣٠٤٦٣
١٩٦٨	١٥٦٠٢	١٤٧١٩	٨٨٣-	٣٤١٩٤	٢٣٠٢	٣١٨٩٢

(1) U.N.,Year Book 1937 - 1968 , pp . 377 ff and 657 ff.

يتضح من الجدول رقم (٧) ومن الجدول رقم (٢) أن الميزانية الحكومية فى بريطانيا تعانى عجزاً، إذ إنه وطوال سنوات الحصر كانت نسبة العجز الحكومى إلى الدخل المحلى والموضحة فى الجداول المشار إليها تشكل (١٪) عام ١٩٦١ بينما فى عام ١٩٦٨ كانت تشكل نسبة (١,٢٪) وهذا يدل على أن العجز الحكومى فى ازدياد، وهو ما يشير إلى اهتمام وتنفيذ الحكومة البريطانية فى تلك الفترة لمشروعات اقتصادية بهدف تحسين الحالة الاقتصادية، لتحسين الخدمات الاستهلاكية، والخدمات الاجتماعية، من صناديق معاش، لتقليل بطالة، وقد ركزت الحكومة فى بداية تلك الفترة على الإكثار من المشروعات الإنتاجية وعن طريق القطاع العام، وتحت رعايتها.

قامت الحكومة البريطانية بتغطية نسب العجز الحكومى الموضحة عن طريق الاستدانة من الجهاز المصرفى - دين داخلى - وبالاقتراض من الخارج، وإن كانت هناك طريقة ثالثة لم تلجأ إليها عمومًا، وهى طبع النقود دون غطاء، ذلك الإجراء غير المستحب والذى يؤدى إلى التضخم، الخلاصة أنه تكون دين عام لبريطانيا كان للحكومة دور هام فى زيادته من واقع اهتماماتها المبينة فى الفترة الموضحة.

وقد تشكل الدين العام البريطانى من دين خارجى شكل مبلغ ١,٩٧٩ مليار جنيه إسترلينى من إجمالى دين عام قدره ٢٨,٢٥٢ مليار جنيه وذلك عام ١٩٦١ بنسبة دين خارجى إلى إجمالى دين عام ٧٪، وفى سنة ١٩٥٨ بلغ الدين الخارجى ٢,١٦٣ مليار جنيه من إجمالى قدره ٢٧,٢٣٢ بنسبة ٧,٩٪، بينما كانت تلك النسبة فى سنة ١٩٦٨ هى ٦,٧٪ إلى إجمالى الدين العام، أى أن الدولة البريطانية اعتمدت سنة ١٩٦١ بشكل أساسى وبنسبة ٩٣٪ على جهازها المصرفى، أى أن تمويل مشروعاتها كان محليا، وكذلك الحال سنتى ١٩٥٨، ١٩٦٨، وطوال فترة الحصر، وبذلك كان هناك ثبات طوال الفترة على اتجاه محدد وهو الإقلال من الاعتماد على الاقتراض من الخارج، مع الاعتماد على تمويل الجهاز المصرفى للإنفاق الحكومى.

ذلك كان يعنى أن عبء الدين الخارجى على بريطانيا لم يكن له أهمية كبيرة، على العكس، أتاح لها ذلك الوضع بدرجة ما القدرة على أن تصبح دولة

دائنة لما وراء البحار، وقد تزايدت مساعداتها لتلك الدول من ٧٩ مليون جنيه استرليني بين سنتي ١٩٥٠ / ١٩٥٥ إلى أن وصلت إلى ٣١٥ مليون جنيه سنة ١٩٧١ وإن كان ذلك قد تم من جهة أخرى لتحقيق سياستها الخارجية عن طريق بيع خدماتها الدفاعية(١).

يؤكد الاتجاه السابق للحكومة من تنفيذ لتحسين خدمات استهلاكية واجتماعية، إلى إيفاء قدر الإمكان بالالتزامات ما وراء البحار، البيان التالى حول النسبة المئوية لمكونات الإنفاق الحكومى إلى الإنفاق الشخص من إجمالى الناتج المحلى.

جدول رقم (٨) النسبة المئوية لمكونات الانفاق على إجمالى الناتج المحلى(٢)

السنة	إجمالى الناتج المحلى	الاستهلاك الحكومى	الاستهلاك الشخصى	النقد فى المخزون	إجمالى تكوين رأس المال الثابت	صادرات	واردات
نسبة ٪							
١٩٦٠	٢٥,٣٨٤	١٦	٦٦	٢	١٧	٢٠	٢٢
١٩٦٣	٣٠,١٣٣	١٧	٦٦	١	١٧	١٩	٢٠
١٩٧٠	٤٩,٨٧٨	١٨	٦٢	١	١٨	٢٣	٢٢
١٩٧١	٥٥,٥٥٤	١٨	٦٢	صفر	١٨	٢٣	٢١
١٩٧٢-٧١	٦١,٠٩٢	١٩	٦٤	١	١٨	٢٢	٢٢

يتضح من الجدول السابق أن الاستهلاك الحكومى كان فى عام ١٩٦٠ يمثل ١٦٪ من إجمالى الناتج المحلى، وفى عام ١٩٧١ كان ١٨٪، أما الاستهلاك الشخصى فقد كان سنة ١٩٦٠ يشكل ٦٦٪ وفى سنة ١٩٧١ أصبح صفرا، وكان تكوين إجمالى رأس المال الثابت ١٧٪ سنة ١٩٦٠، وفى سنة ١٩٧١ أصبح ١٨٪، وهى أمور كانت تعنى أن الاستهلاك الحكومى فى ازدياد بينما كان

(1) Mosley ., Paul, Overseas Aid, p . 65, Britain , 1987 .

(2) U.N., Statistical Year Book 1973, p .566 .

الاستهلاك الشخصى فى نقصان، ثم كانت نسبة تكوين رأس المال الثابت فى ازدياد، والصادرات تكاد تكون زائدة عن الواردات.

ذلك كان يعنى زيادة الاستهلاك الحكومى لتوفير خدمات محلية، وزيادة الإنفاق النسبى ما وراء البحار، وفقا لسياسة حكومية، وقد قابل ازدياد الاستهلاك الحكومى نجاحًا فى تقليل الاستهلاك الشخصى، وعمومًا تلك الإجراءات الواعية لا تتم إلا فى الدول المتطورة، من جانب آخر عنى نقص المخزون، الاتجاه إلى الاستثمار بشكل موسع، وهو أمر سنوضحه بإسهاب فى الجزء الثانى من ذلك الفصل، أكد ذلك ازدياد نسبة إسهام رأس المال الثابت.

يتعلق بالإنفاق الحكومى وكعنصر من بنود الإنفاق الغاية فى الأهمية الإنفاق الدفاعى، وإيراده هنا هاما من زاوية إيضاح حجم العبء الواقع من جراء ذلك البند الإنفاقى على الإنفاق الحكومى، باعتباره واحداً من بنود الإنفاق الحكومى، وقد تبين أن نسبة الإنفاق الحكومى كانت خلال فترة الدراسة بمتوسط (١٧٪) من إجمالى الدخل المحلى، ولعل الجدول التالى يوضح حجم استهلاك الدفاع ضمن الاستهلاك الحكومى.

جدول رقم (٩) نفقات الدفاع البريطانى من ١٩٥٧-١٩٦٢ (مليار جنيه)[1]

السنة	إجمالى الإنفاق الحكومى	ميزانية الدفاع	النسبة المئوية للدفاع من الانفاق الحكومى	إجمالى النفقات العسكرية بالخارج	نسبتها لإجمالى ميزانية الدفاع	إجمالى النفقات فيما وراء البحار	نسبتها لإجمالى الدفاع بالخارج
١٩٥٧	٦,٩٧٠	١,٦١٠	٪٢٣,١	٠,١٥٧	٪٩,٨	٠,١٠٩	٪٦٩,٤
١٩٥٨	٧,٣٩٨	١,٦٠٣	٢١,٧	٠,١٨٠	٪١١,٢	٠,١٠٨	٦٠
١٩٥٩	٧,٨١٠	١,٦٠١	٢٠,٥	٠,١٦٧	٪١٠,٤	٠,١١٥	٦٨,٩
١٩٦٠	٨,٣٧٧	١,٦٢٣	١٩,٤	٠,٢٠٨	٪١٢,٨	٠,١٣٤	٦٤,٤
١٩٦١	٩,١٩٧	١,٧٧٦	١٩,٣	٠,٢٢٦	٪١٢,٧	٠,١٣٩	٦١,٥
١٩٦٢	٩,٨٥١	١,٨٦٢	١٩,٨	-	-	-	-

(1) U.N., Statistical Year Book 1957 - 1961, see also, Darby., Phillip , British Defence Policy Eest of Suez 1947 - 1969, pp. 159 - 160 , London , 1973 .

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ميزانية الدفاع إلى الإنفاق الحكومى هى ٢٣,١٪ وهى تعتبر نسبة عالية قياسًا للقيم الإنفاقية الحكومية فى الأوجه الأخرى، غير أن تلك النسبة لسنة ١٩٥٧ قد قلت سنة ١٩٦١ إلى ١٩,٣٪، لكن يتضح ان نفقات الدفاع العسكرية بالخارج - ألمانيا الغربية وما وراء البحار - بلغت فى هذين العامين على الترتيب ٩,٨٪، ١٢,٧٪ من إجمالى ميزانية الدفاع، كما أن نسب الإنفاق الدفاعى ما وراء البحار قياسًا للإنفاق العسكرى بالخارج مثلت ٦٩,٤٪ سنة ١٩٥٧ ومثلت ٧٠,٥٪ سنة ١٩٦١.

كما يوضح الجدول التالى إجمالى حجم الإنفاق العام والإنفاق الدفاعى وذلك للسنوات من ١٩٦٨ إلى ١٩٧١، وذلك بأسعار سنة ١٩٧٢.

جدول رقم (١٠) إجمالى حجم الإنفاق العام والإنفاق الدفاعى من ١٩٦٨-١٩٧١ مليار جنيه[1]

السنة	الاجمالى	الدفاع	نسبة الدفاع للاجمالى	نسبته فيما وراء البحار	نسبة المعونة للاجمالى
٦٨/ ٦٩	٢١,٠١٩ مليار	٣,٢٩٩ مليار	١٥,٧٪	٠,٣٣٣	١,٦
٦٩/ ٧٠	٢٠,٩٧٧	٣,٠٣٤	١٤,٥	٠,٣٤٦	١,٧
٧٠,٧١	٢١,٧١٤	٢,٩٣٩	١٣,٥	٠,٣٥٣ (٢)	١,٦
٧١/ ٧٢	٢٢,٦٥٢	٢,٩٦٧	١٣,١	٠,٣٥٣	١,٤

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن إجمالى الإنفاق الدفاعى قد بلغ فى سنة ٦٨/ ٦٩ مقدار ٣,٢٩٩ مليار جنيه إسترلينى أى بنسبة ١٥,٧٪ من إجمالى الإنفاق الحكومى، فى حين بلغ فى سنة ٧١/ ٧٢ نسبة ١٣,١ ٪ بأسعار أساس ١٩٧٢، وهذا يوضح أن نسبة الإنفاق الدفاعى كانت آخذة فى التناقص من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٧١، وهو ما يعنى بشكل عام أن الحكومة البريطانية كانت تعمل على إيجاد توازن بين متطلباتها وبين حجم إنفاقها الدفاعى، والذى لم يكن قليلا قياسًا

(1) Diamond., Public Expenditure in Practice , pp . 186 - 187 , London, 1975, see also , Institute for Strategic Studies, Military Balance, 1969 - 1970 , London , p . 19 .

(٢) الرقم الموضح رقم تقريبى.

لبنود الإنفاق الحكومى الأخرى، وكذلك بين حجم إنفاقها الدفاعى وبين المتطلبات الأخرى، وهو ما يعنى أن الحكومة كانت تسعى بكل الطرق لتقليل وتحويل مخصصات الإنفاق الدفاعى إلى أوجه أخرى لخدمة أنشطة اقتصادية متعددة سبق التنويه عنها، ولخدمة احتياجاتها الداخلية اجتماعية وغيرها.

يتضح من الجدولين السابقين أن إجمالى الإنفاق على الوجود البريطانى فيما وراء البحار كان ٧٩ مليون جنيه إسترلينى سنة ١٩٥٠، ووصل إلى ١٠٩ مليون سنة ١٩٥٧، وصل إلى ١٣٩ مليون سنة ١٩٦١، وإلى ٣٣٣ مليون فى سنة ١٩٦٨، وإلى ٣٤٦ مليون سنة ١٩٦٩، وإلى ٣٥٣ سنة ٧٠/ ١٩٧١، بينما ومما يجدر ذكره كان حجم الإنفاق الدفاعى والمساعدات البريطانية فى منطقة الجنوب العربى فى سنة ١٩٥٨/٥٧ مقدار ٣٠ مليون جنيه سنويا حتى سنة ١٩٦٢، كان منهم ٢٨ مليون جنيه يتم إنفاقها على المستعمرة، والباقى على المحميات، ومنذ سنة ١٩٦٢ بلغت قيمة ذلك النوع من الإنفاق على الجنوب ومنطقة الخليج ٣٥ مليون جنيه سنويا.

يتضح أن حجم الإنفاق على منطقة الخليج والجنوب العربى وقياسًا للحجم المنفق فيما وراء البحار كان يمثل سنة ١٩٦١ نسبة ١٣,٥٪، وكان يمثل فى سنة ١٩٧١ نسبة ١٠٪، وقياسًا لحجم الإنفاق الحكومى فى سنة ١٩٦١ كانت نسبته ٣٢,٠٪، وكان سنة ١٩٧١ يمثل نسبة ١,٠، وهذا الإنفاق لم يكن يمثل إلا القدر القليل جدا من الإنفاق الحكومى، خاصة إذا ما نظر إليه فى ضوء العائدات الربحية الهائلة من تلك المنطقة، والتى شكلت بندًا لا بأس به من بنود تكوين الدخل القومى، وكان لها الأثر الكبير فى ضبط ميزان المدفوعات الإنجليزى، وكان حجم العائدات المالية من استثمار البترول ومن الخدمات الأخرى سنة ١٩٦١ ما قيمته مليار جنيه سنويا[1].

---

(1) C.O., Colonial Annual Report, Aden, 1947, p. 63, see also , Ibid . 1953, p . 73, also, Diamond., Op . Cit, pp . 186 - 187 , also, Hansard, P.D., Commons, Vol 637 , March 28 , 1961, Aden, Grants and Loans, p . 1125, and also ,

عبد الحميد أحمد أبو سليمان، ماجستير، السياسة البريطانية فى عدن والمحميات، ص٢٠٢، القاهرة ١٩٦٢، وكذلك:

C.O.I.O., Britain 1975, p . 191 , and also, Arab Affairs and League of Arab States, May 1969 , p . 2198 .

ننتقل إلى واحـدة من المؤشرات الهـامة على حالة الاقـتصاد الـبريطانى فى الفتـرة محل الدراسـة، وهى الصادرات والواردات، وقد اتضح ممـا سبق أن هناك تطوراً إيجابيا فى معدل نمو الدخل القـومى، وتطوراً للدخل الحقيقى ذاته، وكانت إحدى مكونات ذلك الدخل هى الصـادرات والواردات، والتى أوضح الجدول رقم (٢) أن معدلات نموها فى فـترة الدراسة كانت أكبر من معـدل نمو الواردات، فما هو تفصيل ذلك، لعل الجدول التالى يقدم الإجابة على ذلك التساؤل:

جدول رقم (١١) إجمالى الصادرات والواردات من ١٩٥٩ - ١٩٧١ (مليار دولار)(١)

السنـة	صادرات	واردات	ميزان تجارى
١٩٥٩	٩,٩٥	١٠,٨٧	٠,٩٢٤ -
١٩٦٠	١٠,٦٠٩	١١,٤٤	٠,٨٣٥ -
١٩٦١	١١,٠٧٤	١١,٣٤	١,٩٦٠-
١٩٦٢	١١,٣٧٤	١٢,٧٩	١,٣٥٥-
١٩٦٣	١٢,٢٥٨	١٢,٩٥٨	٠,٧-
١٩٦٤	١٢,٨٨٠	١٥,٩٦٦	٣,٠٨٦-
١٩٦٥	١٣,٨١٠	١٦,١٢٨	٢,٣١٨-
١٩٦٦	١٤,٧٧	١٦,٦٦٣	١,٨٩٣-
١٩٦٧	١٤,٤٩	١٧,٨	٣,٣٠٧-
١٩٦٨	١٥,٤٦١	١٨,٩٦٠	٣,٤٩٩-
١٩٦٩	١٧,٦٤٥	١٩,٩٦١	٢,١١٦-
١٩٧٠	١٩,٤٣٠	٢١,٨٧١	٢,٤٤١-
١٩٧١	٢٤,٠٩٨	٢٣,٨٥٨	٠,٢٤٠+

يتـضح من الجـدول الســابق أن الصــادرات كانــت فى ازديـــاد من ١٩٥٩ حيــث بلغت ١٠ مليار دولار تطورت إلى ٢٤,٩ مليار دولار فى سنـــة ١٩٧١،

(1) Northedge., F.S., The Foreign Policies of the Powers, Adjustment of British Policy, 2nd edn, p.192, U.S.A., 1975, see also, HMSO, Op. Cit, p. 381, also,
الأرقام الموضحة فى الجدول صحيحة، ولكن تقريبية.

وكـــانت نسبة الزيادة (١٣١٪) بمتــوسط نسبة زيادة سنوية (٥٦,٨)، أما الواردات فكانت ١٠,٩ مليـار دولار سنة ١٩٥٩ وبـلغت ٢٣,٩ مليـار دولار سنة ١٩٧١ بنســبـة زيادة (١١٩,٣٪) وبمتــوسط زيادة سنوى (٥٦,٧٪)، لكن يتـضـح أنه فى الفتـرة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧ كان معدل نمو الصـادر أقل من معدل النمو للـفترة الكليـة حيث إن معـدل النمو من سـنة ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧ كان (٣,٢٪) وللفـترة الكلية ٥٩ - ٧١ كـان (٤,٨٪) بينما كان مـعدل نمو الوارد من ٦٠ - ٦٧ يشكل (٣,٤٪) وللفترة الكلية (٤,٣٪).

يتضح إذن أن هناك خللا واضحًا فى العـلاقة ما بين الصادر والوارد لصالح الوارد، أو بمعنى آخـر كان هناك خلل فى الميزان الـتجارى (فـرق صادر ووارد) إذ يتضح أن الميـزان طوال الفتـرة كان سالبًـا باستثناء سنة ١٩٧١ وهــو ما يعنى زيادة الوارد من الصادر، لكـن ما هى درجة تلك السلبـية ودرجة تـغيراتهـا، يتضح أن الميزان التـجارى سنة ١٩٥٩ كان (-٠,٩٢٤) مليـار دولار وأصبح فى سنة ١٩٧١ (+٠,٢٤٠) مليار دولار، وقد بلغت نسبة الزيادة (١٢٦,٥٪).

لكن إذا ماحـسب فرق الصادر عن الوارد منســوبا إلى ناتج الدخل القومى، يمكن رصد درجة السلبية، ودور الصادر والوارد الحقـيقى من واقع نسبة كل منهما وإسهامه فى الدخل القومى، فمـثلا فى سنة ١٩٥٩ كان الميزان التجارى (-٠,٩) ومع نسبته إلى إجمـالى الدخل ٢٤,٥٦ مليار سنة ١٩٥٩، وفى سنة ١٩٦٣ مثلا ميزان (-١,٣) ومع نسبته إلى إجمالى الدخل ٣١,٠١ مليار فى تلك السنة، وفى سنة ١٩٧١ مثلا ميزان (+٠,٢) ومع نسبته إلى إجمالى دخل قومى ٥٨,٣٤ مليار فى نفس السنة، يتضح أن درجة سلبية الميزان تتضاءل وهو ما يعنى علامة صحيحة لمدى تحسن الصادر.

إذن فقـد كان هناك تحسن نسـبى فى تطور عملية الصــادر رغم أنها أقل من الوارد، وهو مــا يعنى أنه كان هـناك تحسن مـستـمـر فى أداء الاقتـصاد القـومى البريطانى، ولابد أن الحكومة البريطانية كانت تبذل جهودا فائقة لضبط تلك العملية على اعتـبار أنها كانت فى حـاجة مستـمرة وملحة للاستـيراد وخاصة أنهـا كانت تستورد نصف استهـلاكها من المواد الغذائية، لتدهور وضعهـا الزراعى، كما كانت

تستورد معظم المواد الخام اللازمة للصناعة، أما صادراتها فكانت مركزة فى الصناعات، المعادن بأشكالها المختلفة، والمواد النسيجية، وهو ما غلَّب الوارد على الصادر.

وقد اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات لتنشيط صادراتها، أولا بتغيير تركيبة الصادرات ذاتها، من صادرات صناعية فقط والتى كانت تمثل خمسة أسداس صادراتها، إلى صادرات صناعية وصادرات خدمية، كما أنها قللت من قيمة الجنيه الإسترلينى أكثر من مرة لتشجيع تلك العملية، وقد نجحت الحكومة وكما تبين فى توجيه صادراتها اتجاه إيجابى مضطرد رغم قلته فى مواجهة الوارد والتى كانت نسبته العالية حتمية عادة لأهمية مكونات تلك الواردات لبريطانيا، هذا باستثناء صناعات السلاح والتى كانت عادة ما توازن الميزان التجارى البريطانى لصالح الصادر، لكن تلك العملية الأخيرة من بيع سلاح، سلبت ميزتها الولايات المتحدة باستيلائها على أسواق بريطانيا الهامة(١).

والواقع أن ذلك النشاط الاقتصادى يمثل واحداً من أهم الأنشطة لضبط ميزان المدفوعات البريطانى، والذى كان ضبطه من أهم الأولويات التى نالت اهتمام الحكومات البريطانية على الدوام، كون ضبطه يعنى ضبط كل عملياتها الخارجية، والتى هى تمثل أهم مصادر الدخل من المنطقة محل الدراسة، تفسير ذلك، أن ميزان المدفوعات يتكون من الحساب الجارى والذى يتشكل من الميزان المتظور، والذى يكونه فى الأساس الميزان التجارى من صادرات وواردات، ومن غير المنظور، والذى يتكون من صافى الخدمات والتحويلات الحكومية، وصافى الخدمات والتحويلات الشخصية، والفائدة والأرباح والأسهم للقطاعين العام والخاص.

من ثم فإن إيضاح موقف الميزان البريطانى فى الفترة محل الدراسة يوضح أثر كل التدفقات فى الاحتياطيات من الخارج، وموقف الدين العام، سواء ديون داخلية من الدولة للقطاع الخاص، أو مديونيتها للخارج، وهو يوضح مدى ودرجة

---

(1) Organization for Economic Co - operation and Development , National Account Statistics, 1953 - 1969, pp . 336 ff , see also , HMSO, Op . Cit , Britain 1981, p . 380 .

إنفاق تلك الاحتياطيات فى دعم الاقتصـاد الوطنى من عدمه، وعمومًا فإن العجز فى ميزان المدفوعات إنما هو مؤشر على مديونية الدولة للخارج والعكس صحيح، ولعل الجـدول التالى يوضح حـالة ميـزان المدفوعـات فى الفتـرة من ١٩٥٩ إلى ١٩٧١.

جدول رقم (١٢) ميزان مدفوعات بريطانيا ١٩٥٩ - ١٩٧١ (مليون دولار)[١]

السنة	ميزان الحساب الجارى	الميزان التجارى	إجمالى الميزان	إجمالى التغير فى الاحتياطيات
١٩٥٩	٣٧٠	- ٣٢٥	- ٣٧٥	- ٥١
١٩٦٠	- ٧٢٣	- ١١٤٢	- ٤٤٢	- ٩١٩
١٩٦١	- ١١	- ٤٢٧	١٠٩	- ٩٥٩
١٩٦٢	٣١٤	- ٢٨٥	٢٤٩	- ٥٤٩
١٩٦٣	٣١١	- ١٩٧	- ٣٧٢	١٦١
١٩٦٤	- ١٠٦٧	- ١٤١١	- ١٨٤٠	١٣٤٧
١٩٦٥	- ٢١٥	- ٦١٥	- ٣٩١	٧٠٢
١٩٦٦	٢٣٢	- ١٦٠	- ١٥٢٤	٧٤٨
١٩٦٧	-١١٠٢	- ١٥٦٦	- ١٤٦٤	- ٤٤٤
١٩٦٨	-١١٨٣	- ١٦٣٧	- ١٤٠٢	١٥١٣
١٩٦٩	١٢١٢	- ٤٢٢	+ ٩٦٧	- ١٣٩
١٩٧٠	١٩١٠	- ٨٢	+ ٢٦٣١	- ٧٠٠
١٩٧١	٢٦٥٦	- ٤٧٢	+٤٠٤٠	- ٧١٥٢

يتضح من الجـدول السابق أن هناك تأرجـحًا فى دلالات الميـزان على مدى سنوات الحصر مابين الإيجابية والسلبية لكنها لصالح الاقتصاد البريطانى، إذ اتضح أن هناك عجزًا مسـتمرًا فى ميزان المدفوعات إجـمالا على مدى ثمانى سنوات من السلسلة الزمنية للحصر، ولم يحقق الميـزان إلا فائضًا فى خمس سنوات، وبتدقيق أكثـر فإن مصـدر العجز إنما كـان مرجعـه إلى الميزان التـجارى الذى حقق عـجزًا

(1) International Monetary Fund, Op . Cit, p . 694 , see also , HMSO , Op . Cit , p . 394 .

مستمراً طوال فترة الحصر عدا فى سنة ١٩٧١، ويتضح أيضًا أن ما ساهم فى تقليل حدة ذلك العجز إنما كان ميزان الخدمات - باقى مكون الحساب الجارى - إذ حقق ميزان الخدمات فائضًا فى معظم سنوات الحصر، ولم يحقق عجزاً إلا فى ست سنوات فقط.

ذلك يعنى من واقع عجز الميزان التجارى، أن الصادر ناقص، وهى نتيجة تم تأكيدها مسبقًا، وإن كانت تتطور بإيجابية، لكنها ناقصة، كذلك العجز يعنى أن الدولة مُدانة، لكن مع ذلك ومن واقع احتياطياتها النقدية السالبة فإنه كان يعنى أن هناك زيادة مضطردة فى اتجاه الاستثمار الخارجى، وفيما يبدو أيضًا أن سنوات ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٧٠، ١٩٧١ من إجمالى الميزان كانت تدل على تحسن الصادر بشكل ملحوظ، وفى نفس الوقت من واقع العجز الشديد فى احتياطيات النقد ما دل على أن هناك استثمارا متزايدا جداً سنة ١٩٧١.

إذن فهناك حقيقة واضحة توضحها إحصائيات ميزان المدفوعات البريطانى وهى أنه كانت هناك محاولات نشطة لتحسين موقف الصادر، ومحاولات أكثر نشاطًا لتخفيض عجز الميزان الكلى، وذلك بالاهتمام بقطاع الخدمات مما رفع قيمة المنتج الخدمى، كما يبدو من ميزان الحساب الجارى، وذلك لقطاع النقل والمواصلات والتأمين والتفريغ والشحن، وتصدير خدماتها المتطورة، مصرفية وتعليمية وصحية، بالإضافة لخدماتها الدفاعية، وذلك مما أدى إلى رفع الاحتياطيات النقدية إلى حد كبير، وإلى المشاركة بثقل أكبر فى تحقيق استثمارات خارجية، فى منطقة الخليج على وجه التحديد، والتى كانت فى أوجها ومتزايدة من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧١(*).

على العموم كان الهدف الأساسى لصانعى السياسة الاقتصادية فى بريطانيا هو ضبط ميزان المدفوعات، والذى تركز فى ضبطه كما تبين على تحسين وضع

(*) إشارة السالب لاجمالى التغير فى الاحتياطيات من الجدول السابق تعنى أنه كلما كبر الرقم السالب عنى أن هناك درجة استثمار عالية خارج بريطانيا، وتمويل ذلك الاحتياطى إما يتم بتصرفات داخلية كما تبين (صادر يزيد - خدمات تزيد)، أو بقروض، وهناك حالة خاصة لمعنى سالبية الاحتياطيات وهى الدلالة على زيادة الالتزامات الخارجية والمعونات والقروض فيما وراء البحار.

الميزان التجارى، وبالتركيز على استغلال توازن الميزان الخدمى لصالح باقى الميزان، وكذلك بالعمل على تقليل الإنفاق الحكومى، ومن بينه الإنفاق الدفاعى، كما تبين مسبقًا، ولقد كان العجز فى ميزان مدفوعات بريطانيا مستمراً، والذى سببه احتياجات الإنفاق على خسائر الحروب، ثم لتغير السياسات بالاعتماد على الدولار وانزواء الإسترلينى مما كون بلبلة فى احتياطى العملة، وما تبعه من تدهور لقيمة الإسترلينى، بالإضافة الى البطالة والإضرابات لعمال الموانئ والسكك الحديدية، لكن المستويات المسئولة عملت على تلافى تلك السلبيات لضبط الاقتصاد والذى ظهر فعلا انه يتحرك بصورة صحيحة نحو التحسن[١].

أخيراً وفى دلالة هامة، لعل معدل الأجور الحقيقية ومعدل الدخل الحقيقى فى بريطانيا يوضح حالة الاقتصاد البريطانى لبعض السنوات بما يدل على حالته المتنامية فى الفترة محل الدراسة، وهو ما يوضحه الجدول التالى.

جدول رقم (١٣) الرقم القياسى لأسعار التجزئة، ومعدل الأجور، والدخل الحقيقى فى بريطانيا[١]

السنة	الرقم القياسى لأسعار التجزئة	معدل الأجور الأسبوعى	الدخل الأسبوعى	معدل الأجور الحقيقى	الدخل الحقيقى
١٩٥٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٠	١١٤	١٢٤	١٣٠	١٠٩	١١٤
١٩٦٥	١٣٦	١٥١	١٧٥	١١٢	١٢٩
١٩٧٠	١٧٠	٢٠٢	٢٥٠	١١٩	١٤٧

يتضح من الجدول رقم (١٣)، وباعتبار سنة ١٩٥٥ هى سنة الأساس، أن الرقم القياسى لأسعار التجزئة سنة ١٩٧٠ قد أصبح (١٧٠٪) وهو أمر يؤكد أن الأسعار فى ارتفاع، كما يوضح الجدول أن معدل الأجر الأسبوعى ومعدل الأجر

(1) The Economist, Vol CLXX VIII , No. 5863, Jan. 7 , 1956, A Less Boisterous New Year, p . 49 .

(2) Cook ., Chris and Other, Op . Cit, p . 208 .

الحقيقى كليهما فى ارتفاع، وذلك باعتبار أن سنة ١٩٥٥ هى سنة الأساس، ويوضح الجدول التالى قيمة الدخل الحقيقى للفرد.

جدول رقم (١٤) الدخل الحقيقى للفرد[1]

السنة	إجمالى الناتج المحلى	الناتج المحلى الحقيقى بأسعار ١٩٦٤	الدخل الحقيقى للفرد
١٩٥٠	١٣,١	٢٢,٢	٤٣٨,٧
١٩٥٥	١٩,٤	٢٥,٧	٥٠٢,٠ -
١٩٥٩	٢٤,٣	٢٧,٩	٥٣٢,٤
١٩٦٤	٣٣,٤	٢٣,٤	٦١٩,٧
١٩٦٧	٤٠,٥	٣٥,٧	٦٥١,٥
١٩٧١	٥٧,٨	٣٩,٦	٧١٢,٢

يتضح من الجدول رقم (١٤) ومن الجدول رقم (١٣) أن معدل الأجور قد حقق معدل نمو سنوى قدره (٦,٥٪) تقريبا، بينما حققت أسعار التجزئة تزايداً خلال الفترة من سنة ١٩٥٥ إلى ١٩٧٠ بنسبة زيادة تصل إلى (٤,٥٪) فى المتوسط، وهى دلالة تعنى على العموم تحسنا لمستوى معيشة الطبقة العاملة، من جانب آخر مما يؤكد صحة تلك الأجور، إن الدخول كانت حقيقية إذ إنه بالمقارنة بين معدل الأجور الحقيقية والدخل الحقيقى، نجد أن معدل الأجر الحقيقى خلال الفترة من سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٧٠ ارتفع بمعدل (١٩٪) بينما ارتفع الدخل الحقيقى بمعدل (٤٧٪)، لنفس الفترة، أى ما يزيد عن ضعف الزيادة فى الأجر الحقيقى، وهو مايدل على ارتفاع الإنتاجية، فهو دخل حقيقى إذن وليس أسمى، وهذا فى حد ذاته علامة صحية على حالة الاقتصاد فى تلك الفترة.

---

(1) IMF., Op . Cit , p . 694, see also , Carrier., Alec, Editor, Britain Economic Prospect Reconcideration , p . 47 , Britain's , 1971 .

وبعد فقد برزت النتائج التالية حول حالة الاقتصاد البريطانى فى الفترة من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٧١ ، أولا: كان أداء الاقتصاد البريطانى يتم على وجه صحيح طوال الفترة محل الدراسة، تأكيد ذلك ما جرى من نمو للدخل القومى فى زيادة حقيقية طوال تلك الفترة، كذلك وفى تأكيد لصحة ما تم التوصل إليه من ذلك المؤشر، فقد كان هناك نمو متزايد للناتج المحلى، أسهمت فى نموه كل قطاعات الأنشطة الاقتصادية المحلية، خاصة قطاع التشييد وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة، وكان الأمر الأكثر وضوحًا أن معدل النمو للناتج المحلى كان قد تصاعد فى فترة الستينيات، وهو ما انعكس على قيمة الدخل القومى لكل الفترة.

كما دلّ انخفاض معدل البطالة طوال فترة الستينيات على تطور الاقتصاد فى نفس الاتجاه، وكذلك ارتفاع النسبة المئوية للاستثمار فى نفس الفترة، ثم نجاح صناع القرار الاقتصادى فى تقليل عبء الدين الخارجى على بريطانيا بالاعتماد بدرجة أساسية على الجهاز المصرفى البريطانى، وكذلك نجاحهم فى تقليل قيمة الإنفاق الدفاعى على الإستراتيجية الكلية، أو تثبيتها، رغم علو قيمتها، وتوجيه وفر ذلك الإنفاق إلى أنشطة اقتصادية أخرى، منها خاصة القطاع الخدمى.

كما دل معدل نمو الصادر، والتميز عن معدل الوارد، رغم كبر قيمة الواردات عن الصادرات، على تحسن أداء الاقتصاد فى الفترة محل الدراسة، وفى اتصال مع ذلك فإن النجاح فى رفع قيم المنتج الخدمى، وقيم الاستثمارات والذى أدى إلى تقليل الخلل فى ميزان المدفوعات، إنما كان دافعًا أيضًا للنجاح فى نفس الاتجاه، وأخيراً فإن الأجور الحقيقية المتزايدة والتى كان يقابلها إنتاجية عالية إنما كان دليلا كافيًا على صحة ذلك الاقتصاد.

وقد حرص صانعو القرار الاقتصادى فى بريطانيا على أن يتم الإصلاح، خاصة بعد الحرب الثانية، فى إطار أساسه الاعتماد على كلا جانبى موارد الدخل المنظورة وغير المنظورة، وذلك بالتركيز على قطاعات معينة، فتم العمل على رفع قيم منتج الخدمات والتشييد بالإضافة إلى استمرار تطوير أداء القطاع الصناعى لرفع قيم إنتاجه، وبنفس الأهمية العمل على تحقيق استثمارات داخلية وخارجية واسعة،

وكان هناك إصرار مستمر على تحسين معدل نمو الصادرات، لرفع قيم مدخولاتها، وقد كان الهدف أن يخدم كل من المنظور وغير المنظور الآخر فى تطوره، والذى كان فى النهاية لخدمة الالتزامات الداخلية بشكل أساسى، ثم توفير القدرة وبدرجة تالية لخدمة الالتزامات الخارجية البريطانية.

فيما يتعلق بتنمية معدل أداء قطاع الخدمات، فقد حرصت الحكومة وخاصة أنها كانت قد تولت الإشراف بشكل كلى تقريبًا على الاقتصاد، بعد تنحية سيطرة القطاع الخاص عليه، حرصت على الإكثار من المشروعات الإنتاجية المحلية والإشراف عليها بهدف رفع قيمة الدخل المحلى، وموازنة ميزان المدفوعات، لتتمكن من تسيير عملياتها الاقتصادية، وللتمكن من توفير فرص الإنفاق على الخدمات الاستهلاكية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية؛ أجور، بطالة، إسكان صحى، تعليم، صحة، وقد دلل على ذلك الاتجاه ما بدا واضحًا من نسب العجز الحكومى فيما عرض من إحصائيات، ومن ارتفاع للدين العام خاصة الدين الداخلى، والذى دلّ - ومن واقع ارتفاع معدلات اداء قطاع الخدمات والتشييد - على اهتمامها بتلك الاتجاهات.

أدت سياسة الحكومة تلك إلى ارتفاع قيمة الدخل القومى، وإلى تقليل خلل ميزان المدفوعات المركز فى الميزان التجار ى، صادرات وواردات، عن طريق الميزان الخدمى، خدمات، كما أدت إلى تحسين الأحوال الاجتماعية، بتوفير خدمات استهلاكية، كما قللت البطالة، ورفعت الأجور، وتم تحسين أحوال صناديق المعاشات، ذلك بالإضافة إلى التوسع فى عمليات البناء والتشييد خاصة للمساكن الشعبية، وإن كانت عملية البناء تلك قد بدأت منذ وقت سابق طوال الخمسينيات.

أما فيما يتعلق بالعمل على تحسين عملية الصادر فقد لجأت الحكومة أولا إلى تغيير نسب تركيبة الصادرات برفع نسب الصادرات الخدمية قياسًا للسلعية، بالتركيز أيضًا على الصادرات السلعية لصناعات اتصفت بأنها عالية الجودة، كما كان هناك اتجاه مسبق بالتركيز على صادرات السلاح، وإن كان هذا الاتجاه قد تم الحد منه بسحب أسواق السلاح من بريطانيا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة منذ بداية الستينيات، كذلك ومن بين الصادرات الخدمية كان هناك بدرجة أو

بأخرى حرص على بيع الخدمات الدفاعية لمن يحتاجها، ثانيا قامت الحكومة - أكثر من مرة كان آخرها سنة ١٩٦٧ - بخفض قيمة الجنيه الإسترلينى لتشجيع تلك الصادرات.

اهتمت الحكومة باستثماراتها الداخلية، والخارجية، وقد دلّ على ذلك ارتفاع قيمة الدين العام، داخلى وخارجى، فى نفس الوقت كان ارتفاع قيمة النقص فى الاحتياطيات النقدية دليلا أيضًا على اهتمام الحكومة بإجراء استثمارات خارجية بتوسع شديد خاصة مع استعدادها لتقليص إمبراطوريتها كلية من مناطق توسعاتها وذلك مع سنة ١٩٦٥، وهى إجراءات استثمارية نُفذت بالفعل، وأوضحتها الإحصائيات.

تبين إذن أن صانعى القرار الاقتصادى ركزوا فى ضبط الاقتصاد البريطانى خلال فترة الستينيات على رفع معدلات أداء القطاع الخدمى وقطاع التشييد والمحافظة على معدل أداء القطاع الصناعى، ثم محاولة ضبط عملية الصادرات لتتعادل على الأقل مع الواردات، أو تتفوق عليها، ثم وفى اجراء عمليات استثمار خارجى واسع، ولعل ما تم عرضه يكن قد أوضح حالة الاقتصاد البريطانى فى الفترة محل الدراسة، أما بالتحديد عن دور منطقة الخليج والجنوب العربى فيما جرى بينها وبين بريطانيا من تعاملات تجارية، صادرات وواردات، وتعاملات استثمارية، وتطور تلك التعاملات فى ضوء الاستراتيجية البريطانية المنفذة هناك بعد سنة ١٩٥٦، فلعل الصفحات التالية توضح طبيعة وتطور تلك التعاملات، ودورها بالتحديد فى الإسهام فى حالة الاقتصاد البريطانى على النحو الذى تبين أنه كان عليه.

أثر تطبيق إستراتيجية شرق السويس على الاقتصاد البريطانى:

أولا: عملت بريطانيا على المحافظة على معدل نمو صادراتها إلى منطقة الخليج، وحاولت التركيز على زيادة صادراتها الخدمية خاصة مع افتقار بلدان الخليج إلى البنية الأساسية لبلدانهم، وافتقارهم إلى الخبرات التنظيمية والإدارية لإدارة مجتمعاتهم الجديدة، خاصة مع تدفق الدخل البترولى وتوسعهم فى التحديث والنطوير والبناء، ولعل الجدول التالى يوضح حالة الصادرات البريطانية سلعية وخدمية لبلدان الخليج والجنوب العربى فى الفترة محل الدراسة.

جدول رقم (١٥) صادرات بريطانيا لدول الخليج والجنوب ١٩٦٢ - ١٩٧١ (مليار جنيه)[١]

السنة	إجمالى الصادرات البريطانية	إجمالى صادرات بريطانيا لإمارات الجنوب والخليج العربى						إجمالى تجارة السياحة	إجمالى صادرات المنطقة	نسب الصادرات للخليج للقيمة الكلية
		عدن	البحرين	الكويت	مسقط وعمان	قطر	إمارات الساحل المهادن			
١٩٦٢	٥,٥٠٤	٠,١٨,٧	٠,١٨,٧	٠,٤٤,٣	٠,١,٣	٠,١٤,٧	٠,٧,٣	٠,٥٠	٠,٢٣٦,٣	٪٤,٢
١٩٦٣	٥,٦١٥	٠,١٦,٦	٠,١٦,٦	٠,٥٢,٥	٠,١,٤	٠,١٠,٢	٠،٨,٧	٠,٦٠	٠,٢٥٢,٤	٤,٤
١٩٦٤	٦,١٠٧	٠,١٦,٧	٠,١٦,٧	٠,٤٦,٥	٠,١,٨	٠,٥,٩	٠,٩,٩	٠,٦٥	٠,٢٤٦,٣	٤,٠
١٩٦٥	٦,٥٣٢	٠,٢٢,٥	٠,٢٢,٥	٠,٦١,٢	٠,٢,٦	٠,٦,٢	٠,٦,٩	٠,٦٥	٠,٢٧٢,٩	٤,٢
١٩٦٦	٦,٩٨٧	٢٢,٤	٢٢,٤	٠,٦٨,٣	٠,٣,٧	٠,٦,٨	٠,٩,٤	٠,٧٠	٠,٢٧٤,٦	٣,٩
١٩٦٧	٦,١٤٤	٠,٢٠,٤	٠,٢٠,٤	٠,٦٨,٢	٠,٢,٨	٠,٦,٦	٠,٢٨	٠,١٠	٠,٢٢٧,١	٣,٠
١٩٦٨	٧,٦٨٧	٠,٢٣,٤	٠,٢٣,٤	٠,٦٦,١	٠,٣,٢	٠,١٦,٢	٠,٤٠,٩	٠,١٩٠	٠,٤١٦,٦	٤,٦
١٩٦٩	٩,٧٢٢	٠,٣٢,٧	٠,٣٢,٧	٠،٨١,٥	٠,٧,٣	٠,١٢,٠	٠,٦٢,٥	٠,٢٠٠	٠,٤٦٤,٩	٤,٨
١٩٧٠	١١,٥٩	٠,٤٢,٣	٠,٤٢,٣	٠,٧٦,٢	٠,٩,٧	٠,١٥,٤	٠,٦٠,٥	٠,٢١٥	٠,٤٩١,٨	٤,٤
١٩٧١	١٣,١	٠,٤٥,٥	٠,٤٥,٥	٠,٧٥,٧	٠,١٩,٢	٠,٣١,٧	٠,٦٤,٦	٠,٢٢٠	٥٣٤,٧	٤,١

يتضح من الجدول السابق أن هناك ازدياداً فى قيمة الصادرات البريطانية الكلية من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٦٦، ففى سنة ١٩٦٢ قدرت القيمة بمبلغ ٥,٥٠٤ مليار جنيه إسترلينى، ارتفعت سنة ١٩٦٦ إلى ٦,٩٨٧ مليار، وقد صاحب هذا الارتفاع زيادة فى صادرات بريطانيا إلى إمارات الخليج، ففى سنة ١٩٦٢ كانت صادراتها السلعية والخدمية للنقد تقدر بمبلغ ٢٢٦,٣ مليون جنيه

(1) IMF., Direction of Trade, 1952 - 1966 , pp . 346 ff , also , Ibid . 1968 - 1972 , pp . 103 - 104, also , Record of Arab League, Op . Cit, Jan ., 1969 , p. 343, also , Rush., Op . Cit , p . 777 , also , Organization for Economic Co - operation and Development , OECD , National Accounts Statistics , 1953 - 1969 , p . 336 , also , U.N., IFS., 1952 - 1966 , p . 338 , and also , HMSO , Britain 1975 , Op . Cit , p . 375 .

تمثل السياحة واحدة من الصادرات الخدمية، وهى تنقسم إلى السياحة للاستجمام لفترات طويلة، الصيف مثلا، أو فى عطلات الأسابيع، بالإضافة إلى رحلات العمل، مع ملاحظة أن أجور السفر ليست مضافة الى الجدول أعلاه.

ارتفعت إلى مبلغ ٢٧٤,٦ سنة ١٩٦٦، لكنه حدث انخفاض هامشى فى قيمة تلك الصادرات سنة ١٩٦٧، وقد رجع ذلك جزئيا إلى ظروف تجارية غير محددة حدثت فى عام ٦٦ - ٦٧، وهو ما دفع بريطانيا إلى تخفيض قيمة الجنيه حينئذ.

تلى ذلك ارتفاع فى قيمة الصادرات البريطانية الكلية، وارتفاع فى صادراتها إلى إمارات الخليج والجنوب، وذلك رغم المنافسة الشديدة من قبل فرنسا وإيطاليا، فارتفعت قيمة إجمالى حجم صادراتها من ٢٢٧,١ مليون جنيه إسترلينى فى سنة ١٩٦٧ إلى ٤١٦,٦ مليون جنيه تقريبًا فى سنة ١٩٦٨، واستمر هذا الوضع فى التصاعد حتى سنة ١٩٧١، حيث وصلت قيمة الصادرات فى تلك السنة إلى ٥٣٤,٧ مليون جنيه.

بذلك يتضح ان نسبة الزيادة المئوية للصادرات البريطانية إلى منطقة الجنوب والخليج سنة ١٩٧١ كانت تمثل نسبة (١١١٪) تقريبًا، وكان مرجع تلك الزيادة الشديدة المنافسة الشديدة بين شركات التصدير البريطانية فيما بينها، ولتشجيع الحكومة للتصدير فى تلك المناطق، وكما تبين باتجاهها لتخفيض قيمة الجنيه، كذلك لاحتياج المنطقة لكل أنواع الصادرات البريطانية، لكنه يجدر أن يراعى أن اليمن الجنوبى قد قلت وارداته الخدمية بشكل يكاد يكون كليا خاصة بعد الاستقلال وإعلان الجمهورية، وهو ماقلل من إسهامه فى رفع حجم الصادرات البريطانية للمنطقة.

عنى وضع الصادرات هذا أن الاقتصاد البريطانى يخطو فى خطوات سليمة، كما عنى من جهة أخرى أن الوزن النسبى لبريطانيا خاصة بين إمارات الخليج إذا ما استبعدنا اليمن الجنوبى كان على ما هو عليه، بل ازدادت أهمية الاحتياج للخدمات البريطانية بين إمارات تلك المنطقة.

ولعل الجدولين التاليين يوضحان قيمة كل من الصادرات السلعية والخدمية للمنطقة لتأكيد المعنى الذى تم التوصل إليه.

جدول رقم (١٦) صادرات بريطانيا السلعية

لمنطقة الخليج والجنوب العربى ١٩٦٢-١٩٧١ (مليون جنيه)[1]

السنة	إجمالى الصادرات البريطانية	إجمالى صادرات بريطانيا لإمارات الجنوب والخليج العربى: عدن	البحرين	الكويت	مسقط وعمان	قطر	إمارات الساحل المهادن	إجمالى تجارة السياحة	إجمالى صادرات المنطقة	نسب الصادرات للخليج للقيمة الكلية
١٩٦٢	٢٣٦,٣	٥٥	٩,٦	٢٠,٣	١,٣	٥,٧	٠,٧,٣	٥,٣	٩٧	٤١٪
١٩٦٣	٢٥٢,٤	٥٥	٨,٨	٢٥,٥	١,٤	٤,٢	٠,٨,٧	٧,٧	١٠٣,٥	٤١٪
١٩٦٤	٢٤٦,٣	٦٠,٥	٨,٩	٢٢,٥	١,٨	٢,٩	٠,٩,٩	٧,٩	١٠٤,٥	٤٢٪
١٩٦٥	٢٧٢,٩	٦٤,٥	١٠,٥	٢٩,٢	٢,٦	٤,٢	٠,٦,٩	٤,٩	١١٥,٩	٤٢٪
١٩٦٦	٢٧٤,٦	٧٠	٩,٤	٣٣,٣	٣,٧	٣,٨	٠,٩,٤	٧,٤	١٢٧,٦	٤٦٪
١٩٦٧	٢٢٧,١	٦٩	٨,٤	٣٢,٢	٢,٨	٣,٦	٠,٢٨,٠	١٢	١٣٦,١٢	٥٦٪
١٩٦٨	٤١٦,٦	٧٩,٨	١٠,٩	٣٠,١	٢,٢	٧,٢	٠,٤٠,٩	١٨,٩	١٤٩,٢	٣٦٪
١٩٦٩	٤٦٤,٩	٦٨,٩	١٧,٧	٤١,٥	٥,٣	٧	٠,٦٢,٥	٢٨,٥	١٦٨,٩	٣٦٪
١٩٧٠	٤٩١,٨	٧٢,٧	٢٤,٣	٣٦,٢	٧,٧	٧,٤	٠,٦٠,٥	٢٤,٥	١٧٣,٨	٣٥٪
١٩٧١	٥٣٤,٧	٧٨	٢٥,٥	٣٥,٧	١٣,٢	١٥,٧	٠,٦٤,٦	٢٦,٦	١٩٤,٧	٣٦٪

يتضح من الجدول رقم (١٦) أن نسبة الصادرات السلعية لمنطقة الخليج والجنوب العربى كانت فى تصاعد مستمر، وإن كانت تمثل النسبة الأقل قياسًا لقيم الصادرات الخدمية، وهو ما أكد الاتجاه إلى نجاح بريطانيا فى المحافظة على أهميتها بالنسبة لإمارات المنطقة، وذلك عن طريق ذلك القسم من الصادرات، وقد تنوعت تلك الصادرات فى بضائع تامة الصنع مثل المنتجات الهندسية الممثلة فى الآلات والمركبات ومعدات نقل أخرى، ومعدات علمية، وكذلك فى بضائع نصف مصنعة، كيمائية ونسيجية ومعادن، وبضائع غير مصنعة مثل التبغ وغيره، وهو ما عنى استيراد منطقة الخليج والجنوب لكل احتياجاتها بنسب عالية من بريطانيا، وإن كانت تلك البلدان قد اعتمدت أيضًا على جهات أخرى فى استيراد احتياجاتها.

---

(1) OECD, Op . Cit , p . 336 , and , also,

كذلك، الجدول رقم ١٥ .

جدول رقم (١٧) صادرات بريطانيا الخدمية

لإمارات الخليج والجنوب العربى ٦٢-٧١ (مليون جنيه)[١]

السنة	إجمالى الصادرات البريطانية	إجمالى صادرات بريطانيا لإمارات الجنوب والخليج العربى						إجمالى تجارة السياحة	إجمالى صادرات المنطقة	نسب الصادرات للخليج للقيمة الكلية
		عدن	البحرين	الكويت	مسقط وعمان	قطر	إمارات الساحل المهادن			
١٩٦٢	٢٣٦,٣	٤٥	٩,١	٢٤	-	٩	٢	٥٠	١٣٩,١	٥٩٪
١٩٦٣	٢٥٢,٤	٤٥	٧,٨	٢٨	-	٨	١	٦٠	١٤٩,٨	٥٩٪
١٩٦٤	٢٤٦,٣	٤٠	٧,٨	٢٤	-	٣	٢	٦٥	٢١٢	٥٨٪
١٩٦٥	٢٧٢,٩	٤٢	١٢	٣٢	-	٤	٢	٦٥	١٥٧	٥٨٪
١٩٦٦	٢٧٤,٦	٢٢	١٣	٣٥	-	٣	٢	٧٠	١٤٥	٥٤٪
١٩٦٧	٢٢٧,١	٢٢	١٢	٣٦	-	٣	١٦	١٠	٩٩	٤٤٪
١٩٦٨	٤١٦,٦	-	١٢,٥	٣٦	١	٩	٢٢	١٩٠	٢٧٠,٥	٦٤٪
١٩٦٩	٤٦٤,٩	-	١٥	٤٠	٢	٥	٣٤	٢٠٠	٢٩٦	٦٤٪
١٩٧٠	٤٩١,٨	-	١٨	٤٠	٢	٨	٣٦	٢١٥	٣١٩	٦٥٪
١٩٧١	٥٣٤,٧	-	٢٠	٤٠	٦	١٦	٣٨	٢٢٠	٣٤٠	٦٤٪

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الصادرات الخدمية البريطانية إلى منطقة الخليج والجنوب كانت أكبر من نسبة الصادرات السلعية طوال فترة الإحصاء، وإن كانت الصادرات الخدمية للجنوب قد قلت بعد سنة ١٩٦٧، لكن ما أسهم فى رفع القيمة الكلية للصادرات الخدمية هى تجارة السياحة، والتى بدورها تفوقت فى رفع قيمة الصادرات الكلية إلى المنطقة إلى حدود كبيرة للصادر الكلى للمنطقة، وهو ما يعنى أن بريطانيا استطاعت أن تعوض عن عدم الاستئثار بكل مميزات التبادل التجارى من واقع وجودها، برفع مدخول السياحة والخدمات مع نيتها فى الاستعداد لإخلاء المنطقة بل وبعد انسحابها منها، ومن ثم فإن ارتفاع قيم الخدمات

(1) OECD ., Op . Cit, p . 336 , see also ,

انظر الجدول (١٦) والجدول (١٥) السابقين .

للمنطقة كما يوضحه الإحصاء إنما هو دليل ليس فقط على استمرار الوزن النسبى لبريطانيا على ما هو عليه، وإنما دليل على ازدياده بين بلدان تلك المنطقة الخليجية.

تمثلت الصادرات الخدمية فى الخدمات الحكومية والتحويلات وخدمات النقل بالسفن والطائرات، وخدمات السفر والرحلات - السياحة - وخدمات أخرى، والتحويلات الشخصية، وقد قُدمت تلك الخدمات فى أحسن أداء لها مما رفع من مدخولها، كما تبين، بل إن الخدمات السياحية علاوة على ما اجتذبته من رؤوس أموال خليجية قد شجعت المستثمرين الخليجيين على استثمار أموالهم فى بريطانيا، وهو وحده مدخول ضخم يمكن أن يضاف إلى الاستثمارات المالية الخليجية فى المملكة علاوة على استثماراتها البترولية فى المنطقة.

إذن ومن واقع تطورات عملية المصادر المبينة فقد نجحت بريطانيا ومع استعدادها للرحيل عن منطقة الخليج فى ضبط جانب من شئونها المالية والاستثمارية عن طريق تلك الإمارات، وهو ما يوضح معنى المناقشات التى دارت فى مجلس العموم البريطانى من أن بريطانيا استطاعت مع نيتها الانسحاب من المنطقة أن تحقق استثماراً لم تحققه طوال العشرين سنة السابقة على إعلان نيتها فى الانسحاب.

ننتقل إلى واردات بريطانيا من منطقة الخليج والجنوب العربى، وتتمثل أهمية الواردات الخليجية وواردات الجنوب فى كونها كانت تصدر فى صورتها الأولية بعكس ماكان يجرى فى بلدان العالم الأخرى، وهو ما حقق انخفاضًا لقيمة تلك الواردات عن نظيرتها فى العالم، والتى تمثلت فى البترول، والمعادن الثمينة، وبعض المحاصيل الزراعية من الجنوب العربى ممثله فى القطن، أو من سلطنة مسقط وعمان ممثلة فى المواد الغذائية، وبالتالى فقد أسهمت واردات الجنوب ومنطقة الخليج بجزء فى تجنيب بريطانيا مواجهة ارتفاع أثمان البضائع المستوردة، وفى تلاشى ما ترتب عن انخفاض قيمة الصرف للجنيه الإسترلينى خاصة فى سنة ١٩٦٧، ولعل الجدول التالى يوضح تطور قيم الواردات من الجنوب ومنطقة الخليج العربى.

جدول رقم (١٨) واردات بريطانيا من منطقة الخليج والجنوب العربى٦٢ - ٧١(مليار جنيه)[١]

السنة	إجمالى واردات بريطانيا من العالم	إجمالى واردات بريطانيا من منطقة الخليج والجنوب						إجمالى	نسب واردات الخليج إلى إجمالى واردات بريطانيا
		الجنوب	البحرين	الكويت	مسقط وعمان	قطر	إمارات الساحل		
١٩٦٢	٥,٥٦٤	٠,١٢,٩,٠	٠,١٨,٥,٠	٠,١٩٠,١	٠,٠,٨٣	٠,٧,٩,٠	٠,٠,٤١	٠,٢٣٠,٦	٥٪
١٩٦٣	٥,٦٤٩	٠,١٣,٢,٠	٠,١٧,٧,٠	٠,١٧٨,٠	-	٠,٦,٨	٠,٩,٦	٠,٢٢٠,٥	٤٪
١٩٦٤	٦,٧١١	٠,١٥,٨	٠,١٦,٨	٠,١٤٤,٣	٠,٠,٤١	٠,٧,٥	٠,٢٠,٤	٠,٢٠٢,٦	٣٪
١٩٦٥	٦,٨٤٢	٠,٦,٧	٠,٥,٥	٠,١٠٥,٨	-	٠,٥,١٢	٠,٢٥,٨	٠,١٥٨,٢	٢٪
١٩٦٦	٧,٠٩٥	٠,١٤,٦	٠,٦,٥	٠,١٠٨,٣	٠,٠,٤١	٠,١٩,٦	٠,١٦,٧	٠,١٦٧,٣	٢٪
١٩٦٧	٧,٥٧٨	٠,١٠,٦	٠,٢,٨	٠,٧٣,٥	-	٠,١٤,٥٥	٠,٦,٥	٠,١٠٨,٠٤	١٪
١٩٦٨	٩,٠٤٨	٠,٦,٧	٠,١,٩	٠,١٤١,٥	٠,١١,٨	٠,٢٤,٧	٠,٥١,٤	٠,٢٣٨,٠	٣٪
١٩٦٩	٩,٥٠٥	٠,١٤,٦	٠,٢,١	٠,١٧٢,٠	٠,١٠,٣	٠,٢٤,٨	٠,٣٠,٣	٠,٢٥٤,٢	٣٪
١٩٧٠	١١,٣٢	٠,٩,٦	٠,١,٥	١٦٥,٤	٠,٧,٨	٠,٣٠,٥	٠,٣٢,١	٠,٢٣٧,٩	٢٪
١٩٧١	١٢,٩	٠,٦,٠	٠,٤,١	٠,٢٠١,٠	٠,٤,٠٨	٤١,٩	٠,٤٨,٠٤	٠,٣٠٥,٦	٢٪

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الواردات البريطانية من منطقة الخليج والجنوب العربى كانت بوجه عام فى تزايد طوال سنوات الحصر الموضحة، وإن كانت قد تناقصت تدريجيا فى سنتى ١٩٦٥، ١٩٦٦، وأصبح تناقصها واضحًا فى سنة ١٩٦٧ بسبب ارتفاع أسعار الشحن المترتبة على الحرب العربية الإسرائيلية، هذا بعكس الفترة من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧١ والتى تزايدت أثناءها واردات بلدان منطقة الخليج، لكن فى نفس الوقت كان هناك تناقص فى واردات الجنوب العربى خاصة بعد استقلاله، ومع اتجاه جمهورية اليمن الشعبية إلى تركيز تعاملاتها التجارية مع الاتحاد السوفيتى.

كان معدل الزيادة فى الواردات البريطانية من المنطقة فى سنة ١٩٧١ بنسبة قدرها (٧٥٪)، تقريبًا عن سنة ١٩٦٢، وقد أدى تزايد الواردات فى السنوات من

(1) IMF., Op . Cit , p . 340 , also , OECD., Op .Cit, p . 336., also , HMSO, Op. Cit , p . 375 , and also , U.N. Statistical Office , Op . Cit , p . 338 , 458. 516 , and , 545 .

١٩٦٨ إلى ١٩٧١ إلى تزايد تلك النسبة، إذ كانت فى سنة ١٩٦٧ أقل بنسبة (٤٧٪) عما كانت عليه سنة ١٩٦٢، بينما تصاعدت النسبة من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧١ لتكون (١٢٦٪) عن تلك الفترة.

الخلاصة أن بريطانيا استطاعت من خلال عمليات الوارد مثل ماكان عليه الحال فى الصادر من تحقيق عملياتها التجارية تلك فى منطقة الجنوب والخليج العربى بأفضل الشروط، وجاءت الطفرة فى تلك العمليات ما بين سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧١، وكانت واردات البترول ومنتجاته تمثل أكبر بند فى قيمة الواردات، كما كانت قيمة مدخول تجارة السياحة تمثل أكبر بند فى قيمة الصادرات لنفس الفترة، وكل ذلك بأفضل شروط وبأكبر مدخول من منطقة من مناطق سيطرتها فيما وراء البحار.

أوضحت عمليات التبادل التجارى والتى جرت بين بريطانيا وبين إمارات الخليج والجنوب العربى أنها كانت لصالح بريطانيا وبأفضل الشروط وبأقل التكاليف؛ فالصادرات سلعية وخدمية كانت تتزايد، وقد أسهم إلى حد كبير فى تزايدها عمليات السياحة والتى كانت تكلفتها محدودة قياسًا لمدخولها، كما كانت الواردات وخاصة أنها كانت فى صورها الأولية بأقل الأسعار نسبة للواردات البريطانية من الدول المتقدمة اقتصاديًا، وهى عمليات كلها أسهمت بالتأكيد فى اضافة للدخل القومى البريطانى بشروط لم تكن هى نفس الشروط المتفق عليها بين بريطانيا وبين الدول المتقدمة حول تلك التبادلات التجارية.

ننتقل إلى أحد أهم البنود فى العمليات الاقتصادية وهى عملية الاستثمار، وإن كان الاستثمار البريطانى المحلى له أهمية قصوى فإن الاستثمار الخارجى لرؤوس الأموال البريطانية فى الخارج واستثمار الأموال الأجنبية داخل بريطانيا له نفس الأهمية من حيث ارتباطه بضبط ميزان مدفوعاتها، ورفع دخلها القومى أيضًا، ولعل الجدولين التاليين يوضحان قيمة الاستثمارات البريطانية فى الخليج، وقيمة الأموال الخليجية المستثمرة فى بريطانيا فقط فى سنتى ١٩٧٠، ١٩٧١ دون احتساب تراكمات الأرباح وتوجهاتها من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٧١، وذلك سواء فى أصول ثابتة أو فى غيرها.

جدول رقم (١٩) استثمارات بريطانيا فى الخليج عدا البترول (مليون جنيه إسترلينى)(١)

السنة	استثمارات فيما وراء البحار عدا البترول	الاستثمارات فى منطقة الخليج	نسبة الاستثمار فى الخليج إلى الاستثمار فيما وراء البحار	نسبة الاستثمار الخليجى إلى الدخل القومى
١٩٧٠	٥٤٦,٢	٣٩٤,١	٪٦٦,٦	٪٠,٧
١٩٧١	٦٧٥,٥	٤٥٠,٣	٪٦٦,٦	٪٠,٨

يتضح من الجدول السابق أن استثمارات بريطانيا فى الخليج تشكل (٦٦,٦٪) من إجمالى استثماراتها فيما وراء البحار، وذلك عدا البترول، كما أنها تشكل (٧،٠٪) من إجمالى الدخل القومى وذلك سنة ١٩٧٠، أما فى سنة ١٩٧١ فإن استثمارات بريطانيا فى الخليج كانت تشكل (٦٦,٦٪) من إجمالى استثماراتها فيما وراء البحار، كما شكلت (٠,٨٪) من إجمالى الدخل القومى، وكانت نسبة الزيادة فى الاستثمارات ما بين سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧١ هى (١١٤,٣٪) اى بزيادة سنة ١٩٧١ قدرها (١٤٪) عن سنة ١٩٧٠.

بذلك يتضح أن حجم الاستثمار فى المنطقة كان فى تزايد، وفى ضوء الاستثمار المالى الخليجى داخل بريطانيا تكون الصورة أكثر وضوحًا ويبين الجدول التالى الاستثمارات المالية الخليجية داخل بريطانيا.

جدول رقم (٢٠) الاستثمارات المالية الخليجية داخل بريطانيا (مليون جنيه)(٢)

السنة	استثمارات فيما وراء البحار عدا البترول	الاستثمارات الخليجية	نسبتها إلى الاستثمار فيما وراء البحار	نسبتها إلى الدخل القومى
١٩٧٠	٣٦٣,٢	٢١٨	٪٦٠	٪٠,٤
١٩٧١	٤٥٠,٣	٢٧٩	٪٦٢	٪٠,٥

(1) Dunnin ., John and Other, Directory of Statistics of International Investment and Production , p . 112, Britain , 1987 , see also .

انظر جدول رقم (٢) من ذلك الفصل.

(2) Ibid . p . 112, see also : =

يتضح من الجدول السابق أن الاستثمارات المالية الخليجية كانت تشكل (٦٠٪) من إجمالي الاستثمار في بريطانيا سنة ١٩٧٠، في حين شكلت نسبة (٦٢٪) سنة ١٩٧١ . كما شكلت (٤ , ٥ , ٠٪) على التوالي من الدخل القومي، وكانت نسبة الزيادة الكلية في الاستثمارات هي (١٢٨٪) أي بزيادة سنة ١٩٧١ قدرها (٢٨٪) عن سنة ١٩٧٠.

ويتضح أيضًا أنه كان هناك زيادة في حجم الاستثمارات الخليجية داخل بريطانيا، ومع مردود تلك الاستثمارات، إضافة إلى أرباح بترولية خالصة مقدارها (٣٩٨,١) مليون جنيه إسترليني سنة ١٩٧٠، وفي سنة ١٩٧١ كان مقدارها (٥٢٧,٢) مليون جنيه، لابد أنها قد أضافت كثيرًا لناتج تعاملاتها التجارية الخارجية حسنة الشروط فيما يتعلق بصادراتها، والخدمية منها على الخصوص، وبوارداتها القليلة التكلفة عن نظيرتها من الدول المتقدمة، استطاعت بريطانيا أن تضبط ميزان مدفوعاتها، الذى عانى من الخلل طوال الفترة من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٨، وبالفعل فقد أوضح ميزانها أن هناك فائضًا من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ١٩٧١.

على ذلك ومثل ما أسهمت الأنشطة الاقتصادية الداخلية في بريطانيا في ضبط ميزان مدفوعاتها عن طريق قيم منتجاتها الخدمية، فإن تجارتها الخارجية، واستثماراتها في الخليج أو لأموال الخليجيين داخل بريطانيا، إنما كانت كلها عمليات أسهمت بقدر مؤثر في ضبط ذلك الميزان.

وإذا كان دور إسهام منطقة الخليج خاصة في الاقتصاد البريطاني قد جرى على نحو ما تبين، فهل أثرت الالتزامات الدفاعية والمساعدات البريطانية المقدمة للجنوب اليمني أو لبعض إمارات الخليج على فاعلية تلك الإسهامات، خاصة مع ما قدم من جانب المنطقة من أرباح كانت في الواقع أكبر بكثير من مناطق الاستثمار الأخرى فيما وراء البحار، لعل الجدول التالي يوضح ذلك.

= جدول رقم (١) وجدول رقم (١٢) من هذا الفصل، وكذلك،
تلك القيم المالية الخليجية المستثمرة هي ما اتضح من مادة علمية، لكن الأرجح أنها كانت أكبر من ذلك بكثير، وخاصة إذا لم تكن حكومية وغير مدونة.

جدول رقم (٢١) نسبة الإنفاق الدفاعى والمساعدات

فيما وراء البحار إلى ميزانية الدفاع (مليار جنيه)[١]

السنة	إجمالى الإنفاق الحكومى	ميزانية الدفاع	النسبة المئوية للدفاع من الإنفاق الحكومى	إجمالى النفقات العسكرية فيما وراء البحار	نسبتها لإجمالى الدفاع	نسبتها للإنفاق الحكومى
١٩٥٧	٦,٩٧٠	١,٦١٠	٢٣,١٪	١٠٩	٦,٧٪	١,٥٪
١٩٦١	٩,١٩٧	١,٧٦٣	١٩,٣	١٣٤	٧,٦٪	١,٤٪
١٩٦٢	٩,٨٥١	١,٨٦٢	١٩,٨	١٣٩	٧,٤٪	١,٤٪
٦٨/٦٩	٢١,٠١٩	٣,٢٩٩	١٥,٧	٣٣٣	١٠٪	١,٦٪
٧٠/٧١	٢٠,٩٧٧	٣,٠٣٤	١٤,٥	٣٤٦	١١,٤٪	١,٦٪
٧١/٧٢	٢١,٧١٤	٢,٩٣٩	١٣,٥	٣٥٣	١٢٪	١,٦٪

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الإنفاق العسكرى فيما وراء البحار إلى نسبة إجمالى ميزانية الدفاع فى بريطانيا من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٧١ إنما كانت نسبة ضئيله، إذ كانت سنة ١٩٥٧ بنسبة (٦,٧٪) وكانت سنة ١٩٧١ بنسبة (١١,٨٪)، لكن قيم ذلك الإنفاق قياسًا لقيم الإنفاق الحكومى مثلث سنة ١٩٥٧ نسبة (١,٥٪) وفى سنة ١٩٧١ نسبة (١,٦٪)، بينما مثلت ميزانية الدفاع إلى الإنفاق الحكومى سنة ١٩٥٧ نسبة (٣,١٪) وسنة ١٩٧١ كانت بنسبة (١٣,١٪).

وإذا كان حجم الإنفاق الدفاعى فيما وراء البحار بهذا القدر القليل، فقد كان حجم الإنفاق على منطقة الجنوب العربى والخليج من أجل الدفاع والمساعدات المالية إنما هو حجم لا يذكر، فإجمالى قيم ما أنفق على المساعدات والدفاع فى المنطقة لم يتجاوز فى أعلى معدلاته أكثر من (٣٥ مليون جنيه) سنويًا مابين سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٧١، وقبل ذلك كان أقل، ويجب التفرقة بين حجم الإنفاق الدفاعى على الإستراتيجية البريطانية الكلية، بمشتملاتها لتكلفة الدفاع الداخلى عن بريطانيا ذاتها، دفاع أيجابى وسلبى، وتكلفة تمركز قواتها فى ألمانيا، وتكلفة تطوير

(١) جدول رقم (٢١) مكون من الجدول رقم (٩) وجدول رقم (١٠) .

قواتها لتحقيق مهام حلف الأطلنطى ليس فى منطقة الخليج وحدها وإنما فى مناطق متعددة من العالم، وهى تكلفة بالفعل كانت عالية تمثلت فيما أوضحته أرقام الحصر البيانى فى الجدول السابق، وحتى تلك الأخيرة نجحت بريطانيا فى تقليلها لتوجه مخصصاتها لبنود أخرى هدفها التنمية الداخلية، وبين تكلفة الإنفاق للدفاع عن حكام وإمارات الخليج والجنوب ضد ثورات محلية.

وأذا ما قُيمً أثر ذلك الإنفاق وتلك المساعدات بالمفهوم الموضح وفى ضوء الأرباح العائدة لبريطانيا من المنطقة والتى تجاوزت أكثر من المليار جنيه إسترلينى سنويًا خاصة منذ سنة ١٩٦٨ فسيبدو واضحًا أنها لم تكن تمثل عبئًا يذكر على الخزانة البريطانية.

النتيجة البارزة بوضوح من جراء نشاط الحكومة البريطانية فى تخطيط وتنفيذ اقتصادياتها فى منطقة الخليج والجنوب العربى من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٧١، تمثلت فى أنها استطاعت ضبط ميزان مدفوعاتها بحيث حقق فائضًا اتضح أنه تم بين سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧١، فقد أسهمت الأرباح الخليجية بنسبة (٥٠٪) تقريبًا فى تحقيق فائض لذلك الميزان، كما أنها أسهمت بنسبة (٧,١٪) فى اضافة للدخل القومى البريطانى[١].

نتائج عامة:

وبعد، ومما عرض حول حالة الاقتصاد البريطانى، وعن أثر تطبيق إستراتيجية شرق السويس على ذلك الاقتصاد، وذلك فى الفترة من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٧١، فقد اتضح أن الاقتصاد البريطانى إنما كان يخطو بخطوات وئيده نحو النجاح، لكنها فى الواقع كانت ثابته ومخططة، وقد اتضح ذلك النجاح خاصة فى الستينيات، وكان أكثر بروزًا فى الفترة ما بين سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧١[٢].

---

(١) ميزان المدفوعات: ما هو إلا مؤشر على حالة الأنشطة الاقتصادية المحلية والخارجية لبلد ما، فهو يوضح مدى التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة للبلد والخارجة منها، كما يوضح مدى توازن الصادر والوارد معا (الميزان التجارى)، وهو يوضح حالة القيم الإنتاجية للأنشطة الداخلية (الحساب الجارى)، فهو يوضح حالة كل التعاملات الاقتصادية منظورة وغير منظورة.

(٢) هناك عدد من المؤشرات الهامة، على سبيل المثال وليس الحصر، بتوفرها يمكن الحكم =

إذ يتضح أن الحكومة البريطانية قد حرصت وفيما يتعلق بالعمليات الاقتصادية الداخلية على تنمية قيم منتجات أنشطتها الاقتصادية لتتوازن مركزة على تولى مشروعات إنتاجية، وكان أحد أهم أهدافها توجيه جزء من إنفاقها على الخدمات الاستهلاكية سواء لقطاع الصحة أو التعليم أو البناء الشعبى، أو رفع معدل العمالة، أو رفع معدل الأجور، أو تحسين أحوال صناديق المعاشات، ولا شك أن بريطانيا كانت فى أمس الحاجة لذلك النوع من الخدمات، خاصة بعد الحرب الثانية بما كان لها من آثار تدميرية على المنشآت والمبانى والطرق والكبارى، وكذلك لما كان لها من آثار نفسية سيئة على المواطن البريطانى، تطلبت نوع من الخدمات الخاصة لإصلاح تلك الحالة.

استمر التركيز على تلك الاتجاهات بعد الحرب الثانية ووصلت إلى ذروة أدائها طوال الستينيات، اتضح ذلك من ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومى (جدول رقم ٢)، ومن ارتفاع نسب الإنفاق على الخدمات الاستهلاكية (جدول رقم ٣)، ومن ثبات نسبة البطالة (جدول رقم ٥)، ومن ارتفاع نسبة الاستثمار الداخلى فى مشروعات إنتاجية تولتها الحكومة (جدول رقم ٦)، ومن ارتفاع الدين الحكومى والذى كان فى جزء كبير منه يوجه لخدمة الاستثمار الداخلى (جدول رقم ٧)، وبالعمل على تقليل نسبة الإنفاق الكلى (جدول رقم ٩).

انعكس كل ذلك واضحًا فى ارتفاع قيمة الناتج المحلى (جدول رقم ٣) والمكون من قيمة الناتج القومى ناقصًا قيمة الدخل الخارجى، كما ارتفع الدخل

= على حالة اقتصاد بلد ما، فإذا كان هناك زيادة فى الناتج القومي بالأسعار الجارية مع زيادته عن حجم الزيادة فى عرض النقود فهو مؤشر لصحة ذلك الاقتصاد، كذلك فإن الزيادة فى معدل الأجر الحقيقى على أن يصاحبها زيادة بمعدل اكبر فى معدل الناتج الحقيقى فهو مؤشر حاسم لصحة الاقتصاد، ثم إذا كان هناك تطور لحالة البطالة بالثبات على ما هى عليه أو يتناقصها فهو دليل تطور، أو أن يكون معدل الزيادة فى العمالة أكبر ومسايرا للزيادة فى الناتج القومى، كذلك فإن تطور ميزان المدفوعات إذا كان متناقص العجز أو متزايد الفائض فهو دليل لنجاح المخططين الاقتصاديين، ثم لو كان النصيب النسبى لقطاع الخدمات، صحية وتعليمية وغيرها، في حدود (٣٠٪) من الناتج القومى على أن يقابله في نفس الوقت ثبات أو تطور لقطاع الصناعات فهو دليل ازدهار اقتصادى، وعدل اجتماعى.

القومى بتقدير حقيقى وليس اسمى، وهو ما ترتب عليه ارتفاع للأجور كان حقيقيا حيث قابله ارتفاع فى الإنتاجية بمعدل أكبر (جدول رقم ١٤).

وقد حقق المخططون الاقتصاديون الإنجليز ذلك كله بالعمل على رفع معدلات أداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة فى قطاع الصناعة والتشييد والبناء، وبالاقتراض الداخلى من النظام المصرفى ومن الخارج لرفع قيم الإنفاق، لكن بتوجيه تلك القروض، وهو المهم، إلى مشروعات فى جانب كبير منها لمشروعات إنتاجية، وعمليات استثمارية، وبالتالى ضمنيا لخدمة الجوانب الاستهلاكية، ثم وبتخفيض بعض بنود الإنفاق لتوجيهها إلى البنود الأهم من وجهة نظرهم حينئذ، مثل تقليل الإنفاق الدفاعى، واستيراد المواد الغذائية تلاشيا لعدم الإنفاق فى قطاع الزراعة.

لكن بريطانيا لم تعتمد فى ضبط اقتصادها على مواردها الدخلية فقط. وإن كانت هى العامل الأكبر إسهامًا فى ضبط ذلك الاقتصاد، وإنما اعتمدت على الخارج أيضًا فى جزء لا يعتبر قليل فيما أسهم به فى نفس الاتجاه، وكان ذلك عن طريق عمليات التبادل التجارى سواء بتجارتها، أو استثماراتها الخارجية.

فقد مارست بريطانيا عملياتها التجارية فى الخارج بجزء ليس بالقليل بين بلدان كانت تعاملاتها النقدية الخارجية تجرى بالعملة الإسترلينية، وهى بلدان عرفت مجمعة بمنطقة الإسترلينى، ومع أن التعامل بالإسترلينى قد قل نسبيًا بين تلك البلدان خاصة مع نهاية سنة ١٩٧١، إلا أن عديدًا منها قد تمسك باستخدام تلك العملة فى تعاملاته الخارجية، وكان أهم البلدان فى تلك المنطقة هى بلدان الخليج واليمن الجنوبى، وعلى الخصوص إمارة الكويت[1].

لقد نجحت الحكومة البريطانية فى رفع معدل صادراتها إلى الحد الذى تفوقت فيه على معدل الواردات وذلك فى سنة ١٩٧١، ولقد حقق الصادر الخدمى، خاصة، طفرة فيما يتعلق بعائد الخدمات المقدمة للإدارات الحكومية والمؤسسات الرسمية فيما وراء البحار، والتى تركزت تقريبًا فى منطقة الخليج

(1) Central Office of Information, Op. Cit, 1975, p. 385.

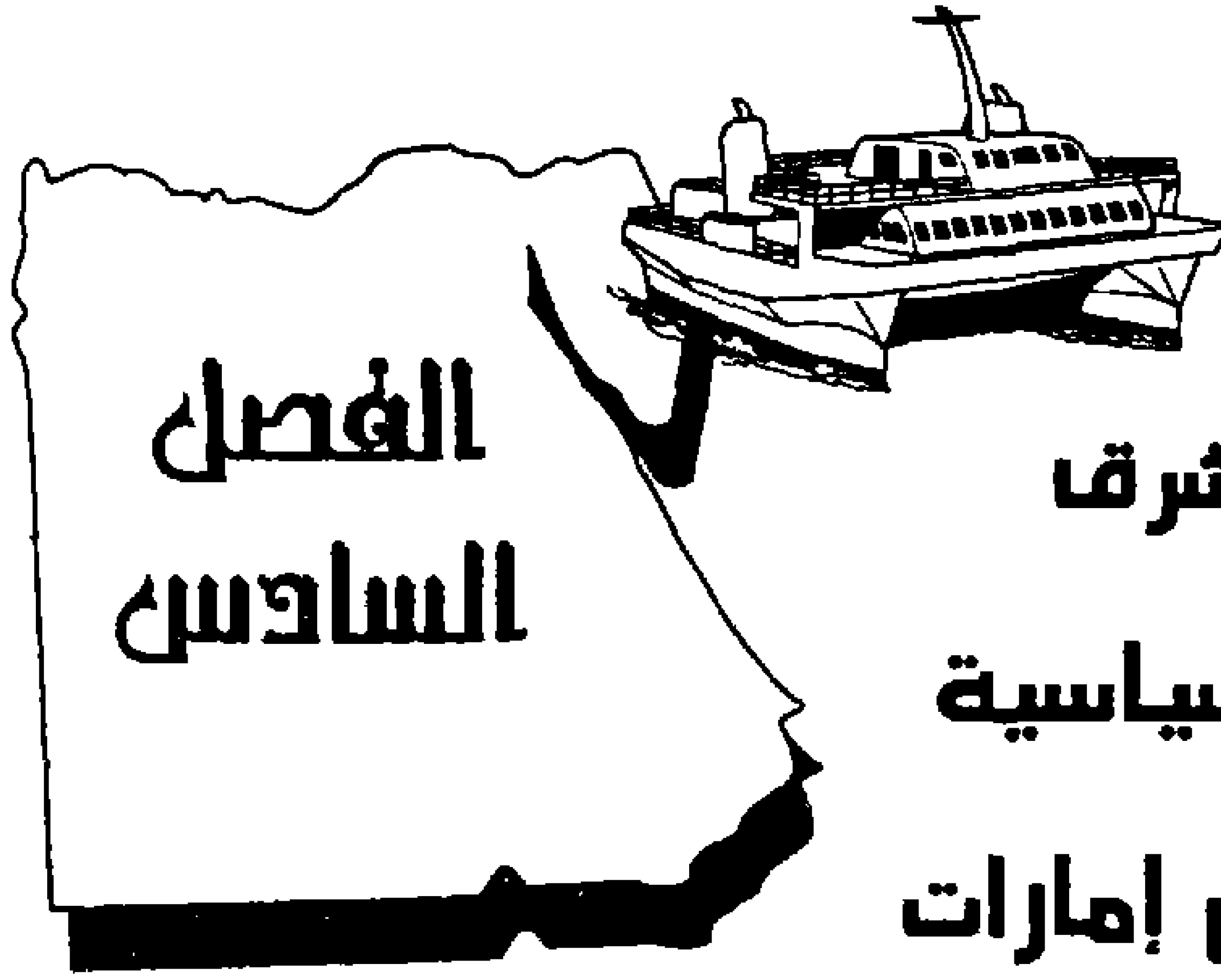
العربى، وكان أهم مصادر الدخل من ذلك القطاع، نشاط السياحة والرحلات، والذى بلغ مداه بالتحديد بين السنوات من ١٩٦٨ إلى ١٩٧١.

أما فيما يتعلق بالوارد فقد نجحت الحكومة فى استيراد أهم المواد الخام فى صورة أولية بأقل أسعار مما وفر جزءاً من نفقات الاستيراد العالية من مناطق أخرى، وقد نتج عن توازن الصادر والوارد أن تم موازنة ميزان المدفوعات بحيث حقق فائضًا سنوات ١٩٦٩ إلى ١٩٧١، ولم يكن الصادر والوارد وحده هو الأساس فى تحقيق ذلك الفائض أو فى رفع قيمة الدخل القومى، أو فى توفير قدرة على الإنفاق الحكومى، وإنما كان الاستثمار المُجزى عاملا هامًا لتحقيق نفس الهدف.

إذ يتضح أن حجم الأرباح العائدة للخزانة البريطانية قد بلغت أكثر من مليار جنيه إسترلينى فى سنة ١٩٧١، وذلك ناتج عائدات الاستثمار البترولى، واستثمار الأموال الخليجية داخل بريطانيا والتى كانت كلها بالعملة الإسترلينية، دونما عناء فى التحويل أو غيره، بل هي على الأصح كانت جزءاً من أرباح بترول البلدان الخليجية، وناتج المشروعات الاستثمارية الخاصة الخليجية داخل بريطانيا، من شراء محلات إلى شراء عقارات، تلك العائدات - وبمثل ما أسهمت قيم الصادرات والواردات وقيم المنتجات الخدمية الداخلية والإنتاجية - أسهمت فى ضبط ميزان المدفوعات إلى الحد الذى حقق معه الفائض المنوه عنه.

لم يكن إذن الدفاع أو المساعدات لمنطقة الجنوب أو الخليج عبئًا على الاقتصاد البريطانى، بل إنه وكما تبين كان عاملا ضابطًا بقدر واضح لذلك الاقتصاد، وذلك فى ضوء مقارنة الأرباح وهى حوالى أكثر من مليار جنيه إلى المساعدات وهى حوالى ٣٥ مليون جنيه، وبالتالى لم تكن إستراتيچية شرق السويس من حيث دورها المحلى مسئولة عن إرهاق ذلك الاقتصاد، وعلى اعتبار أنها جزء من إستراتيچية أكبر، ربما كان فيما فرضته عليها من التزامات تجاوزت منطقة الخليج تكن هى التى شكلت ذلك الإرهاق، وهو بالفعل ما حتم أن تكون ميزانية الدفاع كبيرة قياسًا لبنود الإنفاق الأخرى، ومع ذلك فقد عملت الحكومة على تقليل إنفاق ذلك البند كما بدا واضحًا فى سنة ١٩٧١.

وأخيراً فإن الآثار المباشرة وغير المباشرة لانـتهاج استراتيجية شرق السويس، من تطوير للقوات المسلحـة لمسايرة متطلبات إسـتراتيجية حلف شـمال الأطلنطى، ومن محـاولة اللحاق بركب قـوى التسلح النووى، إنما قد قـابله ومن واقع الآثار المباشرة للإسـهام الخليجى فى ضبط ذلك الاقـتصاد، إن قلت سلبيـات آثار تطبيق تلك الإسـتـراتيچـية على الاقـتصـاد البريطانى، بل إن الآثار غـير المباشـرة لتلك الإسهامات لابد أنهـا كانت مُضاعفة الأثر، فالآثار المباشـرة تتضاعف وتتصل من واقع تأثير كل عـامل اقتصادى علـى الآخر، فالاستـثمار فى الخارج والعـمالة فى الخـارج تسـاعـد على زيادة الاسـتـهـلاك فى الداخل، وهو مـا يؤدى إلى زيادة الاسـتـثمار فـى الداخل مرة أخرى فى جـميع قطاعـات الإنتاج، وبالتالـى تنشيط العمليات الاقتصادية كلها مرة أخرى سواء فى الداخل أو الخارج، وهى كلها أمور قللت بالضرورة مـن آثار تطبيق الإسـتـراتيچيـة على الاقتصـاد، وكانت تؤدى إلى ازدهاره مع الوقت.



اثر تطبيق إستراتيچية شرق السويس على الاوضاع السياسية والاقتصادية والخدمية فى إمارات الخليج والجنوب اليمنى

- تطور النظم السياسية منذ سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٧١.
- تطور الأوضاع الاقتصادية حتى سنة ١٩٧١.
- التطورات الصحية والتعليمية والثقافية حتى سنة ١٩٧١.

كان من نتائج تطبيق إستراتيچية شرق السويس أن حدثت تحولات سياسية واقتصادية وخدمية هامة فى بلدان الخيج العربى واليمن الجنوبى، وقد جرت تلك التحولات منذ وقت مبكر، وخاصة أن مقدمات تلك الاستراتجية كانت قد بدأت مع اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل بمبدأ الاحتواء، وهو ماتركز عليه أيضًا مع استخراج وتصدير البترول من بلدان الخليج، على أن البترول كان العامل الأكثر حسمًا لحجم تلك التحولات عن الإستراتيچية، وكان كلاهما معًا الإستراتيچية والبترول فى تبادل مضطرد مؤثر كل منهما على تلك التحويلات.

جرت تلك التحولات فى كل بلدان الخليج، وما كان منها أكثر ثراءً وفائدة لبريطانيا كانت تجرى التحولات فيه أسبق من غيره، وهو أمر سيبدو واضحًا عند عرض التطورات السياسية والاقتصادية والخدمية، كذلك جرت تحولات مماثلة فى الجنوب العربى، لكنها أجريت لخدمة الأهداف العسكرية للإستراتيچية أكثر من تحقيقها لمردود استثمارى كبير سواء لبريطانيا أو لغيرها، وإن كان المردود الاستثمارى هناك لا يستهان به أيضًا.

أولا: فيما يتعلق بالتحولات السياسية لإمارات الخليج، مرت تطورات الجانب السياسى فى ثلاث مراحل موضوعية واضحة المعالم بحيث كان إنتاج البترول بكميات تجارية هو بداية المرحلة الأولى، وجاءت بداية المرحلة الثانية مع تغييرات عالمية كانت سمة العصر، وقد صاحبها أيضًا تحركات وطنية فى العالم العربى وداخل الإمارات الخليجية، والمرحلة الأخيرة وهى مرحلة تحولات ما بعد الاستقلال.

بدايةً عملت بريطانيا على السيطرة على الأوضاع بين بلدان الخليج والجنوب العربى بإجراءات رأت أنها تحقق ذلك، فسيطرت على أدوات ووسائل العمل السياسى، التشريعى والتنفيذى والقضائى، بطريق مباشر أو غير مباشر كما طورت تلك الوسائل، لكنها سيطرت على حجم ونوع التطور لكل وسيلة.

من جانب آخر فإنها اشترطت فى كل تعاقداتها مع الجنوب العربى وبلدان الخليج ان تكون العلاقات الخارجية للمشيخة أو الإمارة تحت سيطرتها ومن مسئوليتها هى، وذلك بغض النظر عن التجاوز الذى جرى فى كل من الكويت

ومسقط، لأنه فى النهاية كانت كل منهما تحت سيطرتها أيضًا، المهم أن تلك السيطرة استمرت منذ بداية التطور السياسى وحتى استقلال إمارات ومشيخات الخليج العربى واليمن الجنوبى، لكن ذلك لم يكن عائقًا للتغير الذى تم فى إطار تلك الحدود، والذى كان أمرًا له قيمته فيما بعد.

تطور النظم السياسية وفق المراحل الثلاث المقترحة:

تراوحت نظم الحكم فى بلدان الخليج بين الفردية المطلقة، وحكم الشورى، إلى الحكم الدستورى، ففى الكويت تحولت نظم الحكم بعد سنة ١٨٩٦ من الشورى إلى الفردى المطلق حتى سنة ١٩٢١، والشورى ثانية من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦١، ثم إلى الحكم الدستورى بعد ذلك، أما قطر فكان نظام الحكم فيها فرديًا، وفى البحرين تراوح بين الشورى والفردى، وفى مسقط كان النظام فرديًا، وفى الإمارات وبعد تكوين الاتحاد كان نظام الحكم دستوريًا، أما فى عدن، فلا يمكن وصف تجربتها الدستورية بالنقاء الكامل كون عناصر حكمها قبل الاتحاد فى أغلبها كانت أجنبية، وكذلك بعد الاتحاد كانت كلها عناصر وطنية صورية حاكمة، إذ كرست أجهزة الاتحاد الحاكمة المصلحة الأجنبية، على العموم فى كل تلك الأنظمة كان وراء كل نظام، فكر إنجليزى يوجهه، وكان دوره أساسيا فى توجيه فكر حاكم كل نظام من تلك الأنظمة(١).

عن تحولات الجانب التشريعى فى الحكم، سبقت بعض الإمارات والمشيخات نظيراتها فى منطقة الخليج، ففى الكويت أنشئ أول مجلس شورى هناك بمبدأ

---

(1) Hansard, P.D., Commons, Vol 625, June 30, 1960, Aden, Political Parties, p. 134, see also, King., Gillian, Imperial Out Post - Aden, p. 50, also,

جمال زكريا، الخليج العربى ٤٥ - ٧١، ص ٣٦١، وكذلك، محمد حسن العيدروس، دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار إلى الاستقلال، ط ١، ص ١٠١ - ١٠٣، الكويت ١٩٨٩، وكذلك، ميمونة خليفة الصباح، الكويت فى ظل الحماية البريطانية، ص ٣٨٤ - ٣٨٧، الكويت ١٩٨٩، انظر أيضا، يوسف محمد عبيدان، معالم التنظيم السياسى المعاصر فى قطر ١٩٧٢ - ١٩٨٤، ص ٢٧ - ٣١، بيروت ١٩٨٤، وكذلك، محمد الرميحى، البحرين، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعى، ط ٢، ص ٢٣٧ - ٢٤٠، الكويت ١٩٨٤، وكذلك، محمد رشيد عباس، ماجستير، التطورات السياسية فى عمان وعلاقاتها الخارجية ١٩٣٢ - ١٩٧٠، ص ٤٧ - ٤٨، بغداد ١٩٨٨.

الاختيار لأعضائه فـى سنة ١٩٢٢، وجاء من بعده المجلس التشريعى سنة ١٩٣٨، والذى شُكل أعضاؤه بالانتخاب من بين الشـيوخ وأثرياء التجار، وفى العام التالى بعد حل هذا المجلس، شُكل فـى نفس الوقت مجلس شورى بالانتـخاب لكنه لم يعمر طويلا، واستمرت محاولات من هذا القبيل حتى سنة ١٩٦١.

بالتوازى وفى الفـترة الأخيـرة من تلك المحاولات المنوه عنها، ومع الحـاجة الملحة لمواجهة متطلبات تطوير المجتمع الكويتى، سُمح لمستويات استثنائية بالتشريع لما يخص التطوير الخـدمى خاصة، فـشكل ما عرف «بمجلـس الإنشاء» وذلك سنة ١٩٥٢ من أعـضـاء المجلس البلدى، ومن جـميع مـدراء الدوائر التى أوجـدتهـا تشريعات مجلس سنة ١٩٣٨، وهم أعضاء مـقررين، ومن الموظفين الإنجليز بصفة استـشارية، وعلـى رأس هذا المجلس ولى العهـد، وقد اختـصّ المجلس بسلطتى التشريع والتنفـيذ معًا لمسائل الإعـمار والبناء والمرافق الداخلية كلها، وقـد امتدت مهام ذلك المجلس فى مـرحلتين واضحتين، الأولى كانت انتـقالية من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٢، والثانيـة كانت ماعـرفت بمرحلة الاستقـرار السياسى الدسـتورى والتى بدأت من عام ١٩٦٣(١).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا حرصت على أن تشـارك بخبراتها المتعددة منذ بدأ الفترة الانتـقالية ١٩٥٢، وذلك لتعويض الكويت عن عـدم وجود مجلس تشريعى قـانونى هناك، فشاركت فى التـخطيط وفى التنفيذ، فى عـمليات التنظيم والتحضر، وفى البناء والإصلاح، وذلك بإرسال مـستشاريها بناء على طلب شيخ الكويت، كما نظموا الدوائر الحكومية، مثل دائرة المـالية والأشغال والجمارك، كما شاركت خمس شركـات إنجليزية فى إقامة البنية الأساسـية للكويت، وقد تمت كل تلك الأعمال من خلال خطط مجلس الإنشاء المنوه عنه.

تشكل في المرحلة الانتـقالية الأولى أيضًـا الهيئـة التنظيمـية وذلك فى سنة ١٩٥٦، وقد شُـكلت من الأميـر والشيـوخ، وبعض مواطنى الكويت البـارزين، وكانت مهـمتها استشـارية فيما يتعلق بـقضايا البلاد الهامة، لـكنها ناقشت بعض

---

(1) F.O. 371 / 104325., Confidential Note Delivered to Mr. Pelly, Politcal Agent in Kuwait, March, 1953, also, 114694, Commercial Section, March, 1955.

المسائل التشريعيــة مع المجلس الأعلى، والذى شكل أيضًا سنة ١٩٥٦ من الشيوخ والتجار ورؤســاء الدوائر الحكومية والذى اختص بـالتشريع كمهــمة إضافيــة لمهامه الأصلية وهى تولى المسائل التنفيذية، المهم أن صلاحيات الهيئة التنظيمية تضاعفت وخاصة بعد تجمد أعمال المجلس الأعلى(١).

فى تنظيم تالٍ نتج عن دمج الـهيـئة التنظيــميــة مع المجلس الأعلى، تكون المجلس المشــترك، الذى كـان بمثابة مـجلس للوزراء، وبالطبع كـان أعضــاؤه من الشيــوخ ورؤساء الدوائر الحكومــية، والتجــار، وكان المجلس المشــترك آخر هيـئة تشريعية أنشئت فى الفترة الانتقالية الأولى(٢).

قامت أيضًا المجالس المحليــة، وهى المجلس البلدى والمعارف والإنشاء والتى اختير أعضاؤها بالانتخاب من بين التــجار، علاوة على مجالس الصحة والأوقاف بتقــديم المشورة حــيث كلفت بالاشتراك فــى مناقشة سـياسة الحكــومة، لكن هذه المجالس، لـم يكن يتوافر لها الأسانيد القــانونية التى تسمح لها بالتشريع الذى كان من مسئــولية الشيوخ، أو مســئولية أميــر الكويت فعلا، بالتنسيق مع المســتشارين الإنجليز(٣).

فى تغير تالٍ حلَّ مجلس الأمة محل الأجهزة التشريعية السابقة كلها، والذى تكون بعد وضع الدستور، والتــصديق عليه فى ١١/١١/١٩٦٢، وتشكل فى ٢٣ يناير سنة ١٩٦٣ من أعضــاء جاء اختيارهــم بالاقتراع السرى المباشــر، وكان على رأس المجلس أمير البلاد، ومن الجدير بالــذكر أنه كان من بين أعضاء ذلك المجلس عشرة من الجماعة التى عرفت بالقــوميين العرب، والتى مثلت تجاوزا مظهرًا للقوى الوطنية فى الكويت(٤).

---

(١) ميمونة الصباح، مرجع سابق، ص ٤٣٠ - ٤٣٢.

(٢) نفس المرجع ص ٤٤٩ - ٤٥٠.

(٣) نفس المرجع ص ٤٣٢ - ٤٣٤.

(4) Political Studies and Public Administration Department, American University, Beirut, Chronology of Arab Politics, Jan - March., 1963, p. 3, also,

ميمونة الصباح، مرجع سابق، ص ٤٩٥ - ٤٩٦.

يتضح مما سبق عرضه عن الجانب التشريعي في الكويت أنه كانت هناك جوانب إيجابية، فمع أن الأجهزة التشريعية التي كانت قائمة لم يكن متوفرًا لها السند القانوني للتشريع، باستثناء مجلس الأمة، إلا أنها قدمت إنجازات كبيرة، تنظيمية وتنفيذية، فقد انبثق عن مقررات المجلس التشريعي لسنة ١٩٣٨ عدة دوائر هي المالية والصحة والشرطة، والمعارف، قامت بعديد من الإنجازات والتطويرات، وقد اعتبرت الباحثة «ميمونة الصباح» قرارات المجلس التشريعي أنها بمثابة أول دستور صدر بالكويت[١].

كان من الإيجابيات أيضًا أن طور المجلس المذكور من صلاحياته التشريعية، فأدخل العديد من التنظيمات الأخرى في مجال الإدارة والتعليم والصحة والقضاء والاقتصاد، والعمران، والمالية، والجوازات والهجرة والبلدية والجمارك، كما انبثق عن مقرراته لجنة عرفت بلجنة الإصلاح للدوائر الحكومية، كانت مهمتها متابعة تنفيذ قرارات المجلس، ثم تدارس أحوال الدوائر الحكومية واستحداث دوائر جديدة، ثم العمل على رفع كفاءة تلك الدوائر كلها[٢].

ثم جاء التطور الواضح والسريع مع ازدياد الدخل البترولي، ومع مساهمة الخبراء الإنجليز بخبراتهم، وذلك منذ سنة ١٩٥٢، فنظم مجلس الإنشاء السابق ذكره خطوات عمله وجرت تحولات حاسمة تجاه التحضر والتنظيم، والبناء والعمران، وتنظيم وإصلاح الدوائر الحكومية السابق ذكرها، وذلك على أسس حديثة، وقد ركز على تنظيم دائرة المالية والأشغال والمعارف، والجمارك، وبناء الكويت الحديثه، وقد تمت تلك الإنجازات في الفترة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٢[٣].

جاء بعد ذلك التطور التشريعي الأخير والممثل في تكوين مجلس الأمة، فمارس أعماله من خلال الدستور، وبناء على مواده، وهي فترة ما بعد الاستقلال.

---

(١) نفس المرجع ص ٣٧٧ - ٣٨٨.
(٢) نفس المرجع ص ٤٢٣.
(٣) نفس المرجع ص ٤٢٥ - ٤٢٧.

كانت هناك جوانب سلبية أيضًا للعمل التشريعي فى الكويت، فقد جاءت كل المجالس التشريعية منذ سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٦٢ مُشكَّلة من الشيوخ فى الأغلب، ومن أثرياء التجار أحيانا، دون تمثيل لباقى فئات الشعب الكويتى، بل إنه فى مجلس الأمة المنتخب بعض من أعضائه كان للشيوخ هيمنتهم بما جعل الأمور تسير سيرها السابق المعتاد عليه، وبالتالى فقد انحصر التشريع فعليا فى أغلب فترة الدراسة فى يد الأمير، وبتوجيه من الإنجليز، ثم فى فترة الحكم الدستورى كان التشريع تحت سيطرة الأسر الحاكمة وتحت سيطرة البريطانيين، وكان لذلك مساوئه[1].

سبقت الكويت باقى الإمارات والمشيخات فى العمل التشريعى، إذ إنه فى قطر استمر الحاكم هو المشرع الوحيد، وكما هو الحال فى الكويت عوّض الخبراء الإنجليز قطر عن غياب أجهزة التشريع فيها، فقاموا بعمليات التحضير والتنظيم هناك، فساعدوا الحاكم فى رسم سياسة التنظيم الداخلى، وإنشأوا عددا من الإدارات، مثل إدارة الشئون المالية والصحة والتعليم، والأشغال العامة، والشرطة والأمن العام، وجعلوا مدراءها من الإنجليز، وعلى رأسهم مستشار الحاكم، وقد نشطت المساعدات الإنجليزية تلك منذ زيادة موارد الدخل وحتى سنة ١٩٦٠، وذلك حتى تم إقصاء مستشار الحاكم من منصبه وتولى الشيخ «خليفة آل ثانى» ولى العهد هذا المنصب[2].

أما فى البحرين، فقد تركزت سلطة الحكم والتشريع فى يد «آل خليفة»، وكالعادة، فقد عمل وكلاء بريطانيا هناك على الحفاظ على ذلك الوضع طوال الفترة الممتدة حتى سنة ١٩٧١، فانشأوا عددًا من الإدارات، هى المالية والبوليس والرسوم الجمركية، وأضافوا اليها بعد سنة ١٩٥٦ إدارة التعليم والصحة والاشغال العامة والهندسة والمواصلات والزراعة، وشغل أغلب رئاساتها مدراء من الإنجليز، والذين شغلوا أيضًا طاقم عمل «دائرة مستشار البحرين»، والتى حُولت بعد إقالة

(1) University of Beirut, Vol 1, No.1 Jan - march, 1963, Op. Cit, p. 32, see also,
جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٦٦ - ٦٧، وكذلك، الجامعة الأمريكية، بيروت، دائرة الدراسات السياسية، الوقائع العربية، ١٩٦٦، ص ٦٦٧.

(٢) يوسف محمد عبيدان، مرجع سابق، ص ٢٥ - ٢٦.

«بلجريف» إلى «سكرتارية حكومة البحرين» والتى لم يتغير تكوين أعضائها عن الدائرة التى سبقتها[1].

جاء فى البحرين تغير آخر سنة ١٩٧٠؛ إذ شُكل ماعرف بمجلس الدولة؛ برئاسة الشيخ «خليفة بن سلمان»، ومن أعضاء معينين من اسرة آل خليفة وبعض رؤساء الإدارات الحكومية، وطورت تسميته بعد الاستقلال إلى المجلس الوزارى دون تغيير فى شروط التكوين أو العضوية، وسواء فى ظل ذلك المجلس، أو فى ظل تحكم «بلجريف» فى شئون البحرين، لم يختلف الوضع بشكل جذرى[2].

ومع ذلك فقد شهدت الفترة منذ تولى الشيخ «عيسى بن سلمان» فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ سلسلة من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن كان «بلجريف» قد أساء استخدام سلطاته، وتداخلت وتعارضت مهام الإدارات فى عهده، فقد قامت الإدارة فى عهد الشيخ «عيسى بن سلمان» بربط مدن وقرى البحرين بشبكات الماء والكهرباء والمواصلات بالإضافة إلى التوسع الكمى والنوعى فى الخدمات الصحية والاسكان والتعليم[3].

أما فى مسقط فقد ظل التشريع لمدة طويلة فى يد حاكمها وحده بينما خضعت المقاطعات الداخلية بالولاء التام لإمام عمان، وقد تغير هذا الوضع نسبيا فى عهد «سعيد بن تيمور» ١٩٣٢ - ١٩٧٠ فقد اتخذ وزيرا وحيدا كحلقة ربط بين السلطنة والإمامة وخاصة لمقاطعات الساحل، ثم بعد ذلك حَصَرَ «قابوس بن سعيد» تلك الصلاحيات فى شخصه وخاصة بعد عزل عمه «طارق بن تيمور» فى يناير ١٩٧٢، من جانب آخر وعوضًا عن غياب مجلس تشريعى قامت بريطانيا منذ سنة ١٩٥٩ وبناء على اتفاق تعاون فنى وعسكرى سنة ١٩٥٨ بإنشاء بعض الإدارات الحكومية[4].

---

(١) محمد الرميحى، مرجع سابق، ص ٢٠٧ - ٢١٣.
(٢) نفس المرجع ص ٢٣٧ - ٢٤٠.
(٣) سعيد خليل هاشم، ماجستير، تاريخ البحرين من الحماية إلى الاستقلال، ص٢٩٠-٢٩٣، القاهرة ١٩٧٤.
(٤) جمالى زكريا، مرجع سابق، ص ٣١٦، انظر أيضا: محمد رشيد عباس، مرجع سابق، ص ٤٧ - ٤٨.

أعيد تنظيم الإدارة بصورة عصرية، مع العثور على النفط فى عمان بكميات كبيرة منذ سنة ١٩٦٣، تكفل بذلك طاقم من الخبراء والموظفين الفنيين كان معظمهم من الإنجليز، فطوروا من الإدارة الحكومية للتنمية، والتى نشطت فى تنمية الإمكانيات الزراعية والصحية والتعليمية ووسائل النقل، ومع ذلك لم تمس تلك التغيرات الوضع السيئ فى مقاطعات الداخل إلا مع نشاط قابوس الواضح هناك(١).

أما فى الإمارات العربية فيمكن تجاوزا اعتبار فكرة الاتحاد بين إمارات الساحل المهادن والتى اثيرت سنة ١٩٣٥، ثم نفذت سنة ١٩٥٢ فى صورة مجلس استشارى تمخض عنه الاتفاق على تكوين قوة للأمن الداخلى لذلك الاتحاد البدائى، الذى تكون بناء على رؤية بريطانية خالصة، أنه كان أول الطريق للتجارب التشريعية بين تلك الإمارات، كما كانت تلك الخطوة بداية التوحيد الإدارى بينها(٢).

قادت بعد ذلك إمارة أبو ظبى مسيرة التطور، حيث انشئ هناك مجلس تخطيط ذا مهام استثنائية تشريعية، وذلك فى مايو ١٩٦٨، بغرض تخطيط ومتابعة الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٨ - ١٩٧٢، ذلك لتطوير تلك الإمارة مع الزيادة الكبيرة فى دخل البترول، وفى تحول تالٍ وفى أول يوليو سنة ١٩٧١ أنشئ المجلس الاستشارى الوطنى بأعضاء من المواطنين البارزين ذوى الأعمال الجليلة من مواطنى الإمارات كلها، بغرض مناقشة وتقييم التوصيات بشأن مشروعات القوانين للموضوعات العامة المتعلقة بشئون إمارة أبو ظبى(٣).

مع تكوين اتحاد الإمارات العربية فى ديسمبر ١٩٧١، وبناء على دستوره المؤقت، شُكل «مجلس أعلى للاتحاد»، من جميع حكام الإمارات، وعلى رأسه الشيخ «زايد بن سلطان»، وكان هذا المجلس فى الواقع هو الجهة الأساسية لإيجاز

---

(١) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٣١١ - ٣١٣.

(٢) نفس المرجع ص ١٩٠، وكذلك، محمد حسن العيدروس، مرجع سابق، ص٢١٠-٢١٢.

(٣) أسامة عجاج، تغيرات على الخريطة السياسية لمنطقة الخليج، ص٥٢ - ٥٣، بدون.

التشريع، فيما يتعلق بالاتحاد، فيما يخص الشئون الاستراتيجية، فلم تكن سلطات مجلس الوزراء أو المجلس الوطنى الاتحادى لـديها صلاحية اصدار التشريعات أو تنفيذها إلا بموافقة رئيس الاتحاد عليها، مادة (٩٨) ومادة (١١٠) من دستور الاتحاد[١].

ساهمت بريطانيا فى عملية التطوير، لكن مساهمتها جاءت متأخرة هناك قياسًا لما جرى فى الكويت وقطر، فركزت خبراتها فى الإمارات منذ منتصف الستينيات وخاصة سنة ١٩٦٥ بعد إنشاء مكتب التطوير، والذى عنى بإنشائه إعاقة إمارات الساحل عن إنشاء علاقات من أى نوع مع جامعة الدول العربية، وقد وضع هذا المكتب كثيرا من مشروعات التنمية، وإن كان قد ألغى سنة ١٩٧١[٢].

أما عن الجنوب اليمنى فلم تكن قناعة وزارة الخارجية البريطانية أو أعضاء مجلس العموم بوجود نظام تمثيلى سياسى متطور فى عدن أو فى المحميات، فى محلها، إذ إنه فيما يتعلق بالنظام التشريعى كان حاكم عدن الإنجليزى هو المسيطر الوحيد على المجلس التشريعى هناك، فالحاكم أو المندوب السامى لعدن والمحميات كان الرئيس الإدارى الأعلى، ويجب موافقته على كل تشريع وإجراءات تنفيذية فى المستعمرة عدن[٣].

وقد تكوّن مجلس عدن التشريعى من ٢٣ عضوا منهم ست عشرة عضواً منتخبًا إلى جانب النائب العام، وستة أعضاء كان يعينهم المندوب السامى، وكان الأعضاء المنتخبون أغلبهم من الإنجليز، باعتبار أن العرب العدنيين لم يكونوا من وجهة نظر السلطات الإنجليزية صالحين للانتخاب أو الترشيح، إما لانخفاض مستوى وعيهم الثقافى، أو لكون الأغلبية فى عدن من اليمنيين الشماليين بحيث أصبح تميز العدنى من غيره أمرًا شاقًا، أو لأنهم لا يملكون مستلزمات الترشيح من حيث ضرورة حيازتهم لبعض الملكيات الصغيرة أو مؤهلات للدخل، فكان الهنود

---

(١) جمال زكريا، نفس المرجع، ٩٧ - ١٠٣، وكذلك، العيدروس، مرجع سابق، ص٢٣٧.

(٢) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ١٩٠ - ١٩٧.

(٣) محمد حافظ غانم، العلاقات العربية الدولية، ص ١٥٠، القاهرة ١٩٦٧.

والباكستانيون والصوماليون من وجهة نظر تلك السلطات لديهم تلك الصلاحية من واقع انتمائهم لرابطة الشعوب البريطانية(١).

من جانب آخر كانت اختصاصات ذلك المجلس مقيدة، ولا تقترب من التشريع لمسائل السياسة الخارجية والدفاع والأمن والبوليس والمرافق العامة، والمسائل التى تدخل فى اختصاصات النائب العام، أما المسائل الأخرى فيقوم المندوب السامى باتخاذ القرار بشأنها بعد موافقة المجلس التشريعى المكون من تلك العناصر المنوه عنها، وبعد التشاور بينهما(٢).

أما محميات الجنوب فلم تطبق بها تلك النظم، اذ نظمت اتفاقيات صداقة فحماية فاستشارة صورية الأوضاع هناك مع تركها على حالتها البدائية، غير أنه وبعد تكوين الاتحاد فيما بينهم والذى ضم فى بدايته ١٣ مشيخة باستثناء عدن وذلك فى فبراير سنة ١٩٥٩، فإنه بناء على الدستور الاتحادى، كان المجلس يتكون من ٧٨ نائبًا بمعدل ستة نواب عن كل مشيخة، وكانت مهمته التشريع بالاشتراك مع المجلس الأعلى، لكن صلاحياته التشريعية لم تكن إلا صلاحيات صورية، إذ كان عليه إعداد التشريعات بصورة مقبولة، والتى كان المجلس الأعلى هو المصدر الفعلى المشرع لها، كما أنه وبعد ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربى فى سنة ١٩٦٣ استمر العمل بنفس النظم، وكانت اتفاقية سنة ١٩٥٩ بين بريطانيا والاتحاد قد كفلت نفس القيود لتلك النظم(٣).

وبعد فقد اتضح أن مسئولية التشريع فى إمارات ومشيخات منطقة الخليج سواء فى ظل نظم الحكم الفردى أو الشورى أو فى ظل الدساتير المؤقتة أو الدائمة، إنما كانت من مسئولية الشيوخ والأمراء، وكان لوكلاء بريطانيا هناك الدور الأساسى فى توجيه أغلب الأمراء والشيوخ لإصدار تشريعاتهم، كما أنه فى

---

(1) Hansard, P.D., Commons, Vol 625,June 30, 1960, Aden, Political Parties, p. 154, see also, King., Gillian, Op. Cit, pp. 49 - 50, also :

أحمد عطية المصرى، الحركة الوطنية فى اليمن الجنوبى، ص ٦٤، القاهرة ١٩٧٤، وكذلك، غانم، مرجع سابق، ص ١٥٠ - ١٥١.

(2) C.O., Colonial, Report, Aden, 1947.

(3) C.O., Colonial Office List., 1962, p. 54, see also, Colonial Report 1957-1958, p. 153.

الجنوب العربى وقبل تكوين الاتحاد جاء مجلس عدن التشريعى فاقد الشروط القانونية لتكوينه، وبعد الاتحاد كان المجلس مجرد صورة تخفى المحرك الأصلى للأحداث وهو ممثل بريطانيا هناك إلى جانب الرعايا الإنجليز، والموالين لهم من ابناء اليمن الجنوبى.

أما التحولات التى جرت للأجهزة التنفيذية، ففى الجنوب اليمنى يتضح أن الأجهزة التنفيذية فى عدن وقعت تحت سيطرة المندوب السامى البريطانى، إذ إن الجهة التنفيذية وهى مجلس الوزراء كانت مكونة من سبعة وزراء من بينهم رئيس الوزراء المعين من قبل المندوب السامى، كما كان الوزراء يعينون من قبل هذا المندوب بترشيح من رئيس الوزراء، وهم من العرب العدنيين الذين يتم اختيارهم من الأشخاص المعروفين بولائهم التام لبريطانيا وهو الأمر الذى اتبع أيضًا عند اختيار أغلب وزراء اتحاد الجنوب العربى[1].

فى تغير تال وبعد إعلان اتحاد إمارات الجنوب العربى، كان المجلس الأعلى هو السلطة التنفيذية الاتحادية، وقد تكون من خمسة عشر وزيرًا منتخبا بواسطة المجلس الاتحادى، علمًا بأن القوى الوطنية فى اليمن الجنوبى لم تكن راضية عن هؤلاء الأعضاء المنتخبين سواء فى المجلس الأعلى أو فى المجلس الاتحادى، أو نحو فكرة الاتحاد ذاتها، وإن كانت المصادر الإنجليزية توضح أنه كان هناك رضاء تام نحو تلك الإجراءات بين أهل عدن، وبين وزراء الاتحاد، إزاء النظم السياسية فى عدن أو نحو الاتحاد الجديد[2].

نص دستور الاتحاد على أن تتولى حكومته الشئون الخارجية والدفاع والأمن الداخلى والطيران والبريد والعملة والبنوك والصحة، كما تشارك من جانبها مع

---

(1) Hansard, P. D., Commons, Vol 784, June 12, 1967, South Arabia, p. 78.

(2) Ibid. Vol 584, March 20, 1958, Aden, p. 1417, also, Vol 650, Nov. 30, 1961, Aden and Federation of South Arabia, pp. 213 - 214, also, Vol 748, June 12, 1967, South Arabia, p.78, and, Vol 640, May 18, Aden Protectorate Federation, p. 628, see also,

دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية بيروت، الوقائع العربية، ٢ أبريل - مايو ١٩٦٦، ص ٢٢٣.

المشيخات الأعضاء المسئولية فيما يتصل بالزراعة والمصايد والطرق والهجرة، والشئون الاقتصادية الأخرى، غير أنه من جانب آخر يتضح أن اتفاق سنة ١٩٥٩ بين بريطانيا والاتحاد قد حدد في أهم شروطه مسئولية بريطانيا عن إدارة العلاقات الخارجية للاتحاد، والمعاونة فى الدفاع، وهو أمر تناقض مع الصلاحيات الممنوحة للاتحاد، وسلب جانب هام من مقومات الاستقلال والسيادة لليمن الجنوبى[١].

أما عن تطور الأجهزة التنفيذية فى الكويت، فقد تم منذ وقت مبكر، إذ فرض الدخل البترولى الكبير الحاجة الفعلية إلى التنظيم المتخصص للشئون المالية، وما تلا ذلك من العمل على التحضر والتنظيم، كما حدث تطور بعدد من الإدارات على أسس عصرية حديثه، وذلك منذ سنة ١٩٥٢، وكانت بمثابة تطوير للدوائر والمجالس التى سبق أن أنشأها المجلس التشريعى سنة ١٩٣٨، كما أن تلك الدوائر العصرية كان يرأسها الشيوخ، الذين كانوا فى تعاون مع رأس السلطة التنفيذية وهو الامير، الذي استمرت السلطة التنفيذية بيده[٢].

تميز من تلك الدوائر العصرية التكوين دوائر المالية والاشغال والمصارف، إذ ركز المستشارين الإنجليز خبراتهم فى تنظيمها، وقد تابع اعمال تلك الدوائر مجلس الإنشاء السابق التنويه عنه، وقد نتج عن ذلك نشاط فى الإنشاء والجمارك، وتشغيل البريد واللاسلكى، والصحة والتعليم، فبنيت الكويت فى تلك الفترة وقامت بذلك خمس شركات مقاولات إنجليزية[٣].

تكونت كذلك اللجنة التنفيذية سنة ١٩٥٤، وقد تكونت من الشيوخ وبعض التجار، علاوة على مستشار إنجليزى، وبعدها تكون المجلس الأعلى سنة ١٩٥٦ وقد سبق التنويه عنه، علاوة على مستشار إنجليزى، ومما تقدم جمع ذلك المجلس السلطتين التشريعية والتنفيذية معًا[٤].

---

(١) محمد حافظ غانم، مرجع سابق، ص ١٥٥.

(2) F.O. 371/111654, Political Agency, Economic of Kuwait, Feb. 14, 1955.

(٣) ميمونة الصباح، مرجع سابق، ص ٤٢٥ - ٤٢٧.

(٤) نفس المرجع ص ٤٣٠.

حولت الدوائر التنفيذية فى الكويت إلى وزارات، وقد أوضح الدستور الكويتى المصدق عليه فى ١١ نوفمبر ١٩٦٢ أن السلطة التنفيذية يتولاها الأمير، ومجلس الوزراء المشكل من الشيوخ وبعض التجار(١).

أما فى قطر فقد تبينت الحاجة إلى إحكام أدوات الإدارة التنفيذية، إيفاء لمتطلبات تنظيم الدخل، فتكون نظام إدارى خطط له المستشارون الإنجليز، وكان يرأسه مدراء منهم، فتكونت الإدارات السابق ذكرها، ووضع على رأس كل إدارة مدير إنجليزي، وكان يرأسهم جميعًا المستشار المسئول عن تكوين ذلك النظام، وذلك فى الفترة مابين سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٠(٢).

وفى خطوة متطورة أخرى وبعد سنة ١٩٦٠ أنشئت وزارة للمالية، هذا بالإضافة إلى وزارة المعارف المنشأة منذ سنة ١٩٥٦، غير أن رئاسة هذا النظام المستحدث بما فيه من وزارات وإدارات انتقلت بعد سنة ١٩٦٠ إلى ولى العهد بدلا من المستشار الإنجليزى الذى تم اقصائه من مناصبه، وقد تم ذلك طبقًا للقانون القطرى رقم (١) لعام ١٩٦٢ الخاص بالتنظيم الإدارى والحكومى، والذي أناط بولى العهد الاشراف على ذلك الجهاز، كما أنشأت وزارة للخارجية فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٧١ عقب إعلان الاستقلال(٣).

أما فى البحرين وبعد إقالة «بلجريف» شكلت دوائر للصحة والتعليم، واستمرت أغلب الدوائر المستحدثة تحت إدارة مدراء إنجليز مع عدد قليل من البحارنة، وقد ركز الإنجليز جهودهم فى دوائر الصحة والجمارك والأشغال(٤).

جاء التحول التالى لأجهزة الحكم التنفيذية فى البحرين شكليًا، فإلى جوار الدوائر المذكورة أنشئ سنة ١٩٧٠ «مجلس الدولة»، وكان معظم أعضائه من «آل

(١) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٦٠ - ٦٦.
(٢) يوسف عبيدان، مرجع سابق، ص ٢٥ - ٢٦.
(٣) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ١٧٦ - ١٧٩، وكذلك، يوسف عبيدان، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٢٧.
(٤) سعيد خليل هاشم، مرجع سابق، ص ٢٨٥ - ٢٨٦، كذلك، جمال زكريا، مرجع سابق، ص ١٣١.

خليفـة» بالإضافة لبعض رؤسـاء الإدارات، وقد تحول اسـمه بعد الاستـقلال إلى المجلس الوزارى، دون اى تغير لا فى الشكل ولا فى المضمون[1].

فى مسقط تولى تنفيذ الإصلاحات الداخليـة منذ أواخر الخمسينيات شركات النفط الأجنبيـة، خاصة بعد قـمع الثورة العمانيـة، تمثل ذلك فى مد الطرق لربط مقاطعات الداخل بالسلطنة، وذلك لخـدمة مشاريع الاستثمار البـترولية، بعد ذلك نشط الجهـاز التنفيذى للإدارة الحكوميـة للتنمية - وذلك بمعاونة مـادية من جانب بريطانيـا منذ سنة ١٩٥٩ فى تطوير الإمكانيـات الزراعيـة والصحـية والتـعليمـية ووسائل النقل.

بعد سنة ١٩٦٣ ومع تزايد كـميات النفط طُورت الإدارة الحكومـية، وتولى العمل بها طاقم كـبير من الخبراء والموظفين والفنيين كان مـعظمهم من الإنجليز، إذ إن الجهاز التنفيـذى فى عهد «سعيد بن تيـمور» قد أدير بعدد كبيـر من المستشارين وسكرتيرين من الإنجليز خـاصة للشئون العسكرية وشئـون التنمية، ولم يكن هناك رأس الأجهـزة التنفيـذية وهو مجلس الوزراء، بل شُـغلت المناصب التنفـيذية بمن أطلقت عليهم تسميـة مدير عام الجمارك، وسكرتير الخارجيـة والمالية، كما كانت وسيلة المتابعة للتنفيذ بين السلطنة ومـقاطعات الداخل بواسطة ولاه للمدن الرئيسية وفى معاونتهم شيوخ القبائل، وكـانوا مسئولين أمام وزير الداخلية (الوزير الوحيد) وكان هـو حلقة الربط بين السلطنـة وتلك المقاطعـات، ثم تطور الوضع فى عـهد «قابوس بن سـعيد» إذ أصبح الحكم مـركزيا، كمـا مثل السلطة التنفيـذية مجلس للوزراء كان على رأسه السلطان نفسه[2].

أما فى الإمارات، فـقد بدأ العمل بالتنظيمات الإدارية الحـديثة فى إمارة أبو ظبى، حيث تم إنشاء إدارة للـصحة، والتربية، والمواصـلات، والبترول وذلك منذ سنة ١٩٦٦، وفى تحول تال للأجهزة التنفيذية هناك شكلت حكومة لابو ظبى تضم

(١) محمد الرميحى، مرجع سابق، ص ٢٣٧ - ٢٤٠.
(٢) جمال زكريا، مـرجع سابق، ص ٣١١ - ٣١٣، وكذلك، محمد رشيـد عباس، مرجع سابق، ص٤٧- ٤٨.

وزارات ودوائر مختلفة، وقد تحولت تلك الحكومة بعد الاتحاد إلى مجلس تنفيذى خاص بالإمارة[1].

بعد إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة رسميا فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ وطبقًا لمواد الدستور المؤقت ٤٥، ٤٦، ٤٧ تكون المجلس الأعلى للاتحاد، والذى تشكل من جميع حكام الإمارات، ممثلا رأس السلطة التنفيذية، كذلك تشكلت أول وزارة اتحادية من اثنى عشر وزيرًا، كهيئة تنفيذية وكانت تحت رقابة رئيس الاتحاد والمجلس الاعلى، وكان رئيس هذه الوزارة يتم تعيينه أو إعفاؤه من مهامه طبقًا لاقتراح رئيس الاتحاد، ويقوم بتعيينه أو اعفائه المجلس الأعلى[2].

ساعد الإنجليز فى خطوات التطوير للأجهزة التنفيذية، وفي متابعة أعمالها، وقد بدأت تلك المساعدة من الستينيات وتركزت مع بداية تحرك جامعة الدول العربية لمساعدة تلك الإمارات، ومن ثم فقد أنشئ حينئذ مكتب بريطانى لتطوير الإمارات، للجانب التنفيذى أيضا، وكانت تبعيته لمجلس شيوخ الساحل المهادن[3].

عن الشق الآخر من الجهاز التنفيذى بعد الأجهزة الإدارية، تأتي الأجهزة القضائية، فقد مارس البريطانيون سيادة قضائية في إمارات ومشيخات الخليج، فامتدت سيادتهم القضائية على الأجانب مسلمين وغيرهم وعلى الرعايا البريطانيين فى المشيخات المهادنة، وفى الإمارات الأكثر تطوراً مارسوا تلك السيادة على الأجانب من غير الرعايا المسلمين ممن كانوا من الدول الخارجة عن نطاق رابطة الشعوب البريطانية «الكومنولث»، وبالنسبة لمسقط وعمان كانت تمارس تلك السيادة على الرعايا البريطانيين مع سيادة محدودة على بعض رعايا «الكومنولث»، وذلك فى الحالات التى تشمل رعايا غير مسقطيين، وقد نظمت هذه السلطة بمقتضى «أوامر فى المجلس» صدرت لكل إمارة من إمارات الخليج[4].

---

(١) أسامة عجاج، مرجع سابق، ص ٥٢ - ٥٤.
(٢) محمد العيدروس، مرجع سابق، ص ٢٣٥ - ٢٣٧، وكذلك، أسامة عجاج، ص ٩٧ - ١٠١.
(٣) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ١٩٠ - ١٩٧.
(٤) نفس المرجع ص ٣٠.

من جانب آخر مارس الحكام والسلطات المحلية بالإمارات والمشيخات سيادة قضائية، ففى الكويت تطور الوضع القضائي الخاص بتنظيم القضاء لسنة ١٩٥٩ حيث تخلصت الكويت بموجبه من الأنظمة القضائية التى فرضتها بريطانيا هناك منذ سنة ١٩٢٥، وهى أنظمة حرمت الكويت من سيادتها القضائية داخل حدودها الإقليمية بالنسبة للأجانب، أو بالنسبة للقضايا التى تشمل كويتيين وأجانب والتى كانت تحال إلى محاكم قنصلية هناك[١].

سُمح للكويت فى سنة ١٩٦٠ وفى خطوة متطورة أخرى نحو تأكيد سيادتها القضائية بفرض تلك السيادة على جميع المقيمين فيها دون استثناء، وتلى استقلال الكويت قضائيا إصدار مجموعة من التشريعات المدنية والجنائية، عاون فى وضعها عدد من الخبراء القانونيين كان على رأسهم الخبير الدستورى المصري الدكتور «عبدالرازق السنهورى» كذلك وبعد استقلال الكويت أُضاف الدستور مزيداً من التطور للقضاء[٢].

أما فى البحرين فقد أسندت مهام القضاء لأفراد من الأسرة الحاكمة، وذلك فى المحاكم المدنية، كما عُين مستشار قانونى لمحاكمها لمساعدة القائمين عليها، وهو إنجليزى، واستمر الوضع كذلك حتى نهاية فترة الدراسة[٣].

أما فى مسقط وعمان، فإنه ومنذ إبرام معاهدة «السِّيب» سنة ١٩٢٠ كان الأئمة يسيطرون على مقاطعات الداخل ويعينون الولاة والقضاة، أما فى المنطقة الساحلية الباطنه والمنطقة الجنوبية من ظفار والتى وقعت تحت السيطرة المطلقة لسلطان مسقط، فقد باشر السلطان سلطات تنفيذية وتشريعية، كما أشرف على القضاء، وفى تطور تال اكتسبت السلطنة مزيداً من السلطات القضائية منذ عام ١٩٦١، وذلك باقتصار السلطة القضائية البريطانية على موظفى القنصلية البريطانية وعلى الجنود البريطانيين فى قاعدتى صلالة ومصيرة الجويتين[٤].

---

(١) نفس المرجع ص ٥٧، وكذلك، ميمونة، مرجع سابق، ص ٤٤٤.
(٢) ميمونة الصباح، مرجع سابق، ص ٤٩٧.
(٣) سعيد خليل هاشم، مرجع سابق، ص ٢٨٥.
(٤) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٣١٣، أيضا، محمد رشيد عباس، مرجع سابق ص ٤٧ - ٥١.

وفى الإمـارات العربيـة وبعد الاسـتـقلال قـررت المادة (٥٤) من الدستـور استقلال القضـاء، ليصبح القضاه، لا سلطان عليهم فى أداء واجبـهم لغير القانون وضمائرهم[١].

مما عرض عن تطور أجهزة الحكم التشريعية والتنفيذية والقضائية في الخليج، وفى الجنوب العربى، يتضح النقاط التالية على الترتيب:

أولا: كـانت هناك تطورات فعليـة جـرت، لمسايرة طبـيعـة العصـر، وهى إجراءات واكـبت الاتجاه المضطرد لتطبيق إسـتراتيچـية شرق السـويس، وهى أمور كانت مرتبطة بشكل حاسم مع توفر البترول بمنطقـة الخليج، بكميات كافية لإغراق الأسواق الأوربية والأمريكية بمـا يؤمن مستقبل الطاقة لأجيال متـتالية من الغرب، وكذلك مع الحاجة لتوفر مواقع حيوية هناك لخدمة أهداف تلك الإستراتيچية.

ثانيًا: سُمح بالتحول بأسبقيـات متفاوته، وجاء الأسبق تطويرًا مرتبطًا بمدى أهميته لبريطانيا، فقد سبقت إمـارة الكويت طبقًا لهذا الشرط كل أقرانها في مجال التغيـر التشريعى، وجاءت إمـارة أبو ظبى والبحرين وسلطنة مـسقط في ذيل تلك القائمة من أسـبقيات التطور، أمـا الجنوب اليمنى وخاصة عـدن ومع التجاوز عن وضع التبعية الكليـة هناك لبريطانيا، فقد جاءت أجهزتها التشـريعية فاقدة الأساس الشرعى لوجودها ولتطورها.

لكن الأمر اختلف فيما يتعلق بأجـهزة الحكم التنفيذية، ولما كانت مهام تلك الأجهزة مرتـبطة أساسًا بإدارة العملية الاقتـصادية للبترول، فقد سـمحت بريطانيا بالتحولات فى كل بلدان الخليج فى وقت مبكر، وساعدت أيضًا بخبراتها استشاريا وإداريا، ففي الكويت تبلورت أشكال الأجـهزة التنفيذية منذ سنة ١٩٣٨ واسـتمر تطورها، وفى قطر تكونـت تلك الأجهزة منذ سنـة ١٩٤٩ واستمر تطورها، وفى البحرين بدأ التكوين منذ سنة ١٩٢٨ واستمـر التحول، وفى سلطنة مسقط تكونت منذ سنة ١٩٥٩ وجرى تغير لهـا، وفى الإمارات منذ سنة ١٩٦٦، لكن وكما تنوه فـإن دوائر وإدارات تلك المرحلة الزمنيـة شُكلـت أساسًـا لإدارة المسـائل الماليـة، والأمنية، وكلها كانت متعلقة فى وجودها بالأهداف البريطانية هناك.

---

(١) العيدروس، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

من ثم ومع ضرورة وجود أهداف حتمية وملحة أخرى للتطور، فإنه وفي مرحلة تالية بدأ تكوين عدد كبير من الإدارات لمسائل أخرى ذات اهتمام بالأوضاع الاجتماعية لشعوب تلك المناطق، وقد ارتبط ذلك التطور بازدياد الدخل البترولى إلى حد كبير، وقد بدأت تلك المرحلة فى الكويت منذ سنة ١٩٥٢، وفى قطر منذ سنة ١٩٥٦، وفي البحرين منذ سنة ١٩٥٧، وفى مسقط منذ سنة ١٩٦٣، وفى أبو ظبى منذ سنة ١٩٦٦.

ثالثا: اتضح مما ورد عن طبيعة تكوين نظام الحكم وأجهزته، أنه في الأغلب جاء فرديا، أو شورى تجاوزًا، حيث إن جوهر الشورى الذى طبق به فى تلك المناطق لم ينطبق في مرماه مع معايير الدين الإسلامى، فقد أكد الإسلام على احترام حرية الرأى للجميع وحرية الفكر كذلك، وهو أمر لم يطبق هناك بذلك المعنى.

أما عن أجهزة السلطة التشريعية والتنفيذية، فقد رُكزت فى يد الحكام والأسر الحاكمة، وقد عاون الإنجليز هؤلاء الحكام، وطوال فترة الدراسة، إما فى التشريع أو في الإدارة، بالاستشارة وبالإدارة، والواقع أنهم نجحوا إلى حد كبير فى قطع مرحلة واسعة فى مجال تطوير الأجهزة التنفيذية، وفي مجال خطط التطوير والإصلاح التى أُعدت.

ولقد ارتبطت المسئولية التشريعية والتنفيذية، حتى بعد الاستقلال، بالحكام وبأسرهم فى أغلب إمارات الخليج العربى، هذا باستثناء نسبى لكل من دولتى الكويت والإمارات فيما يتعلق بالأجهزة التنفيذية.

أما عن القضاء فقد تمت تحولاته بشكل حيوي فى كل من الكويت والإمارات وخاصة بعد الاستقلال، لكن فى البحرين وقطر وسلطنة عمان لم يكن تطور النظم القضائية متوازنا، وربما رجع ذلك لظروف تلك البلدان، إما لمشاكلها الداخلية، أو لرغبة حكامها فى حصر اركان السلطات الثلاث في شخوصهم.

لقد رتبت بريطانيا الوسائل والطرق لتحقيق أهداف سياستها هناك، فتحولات النظم السياسية تمت فى هذا الإطار، فالحكام وأسرهم تولوا السلطة الفعلية، وكانوا على رضاء تام بتلك السياسة، لقد تمت تطورات السلطات الثلاث

لهذه الأبعاد، وحتى بعد الاستقلال حدد الدستور من صلاحيات تلك السلطات بحيث أصبح جواز سيادتها مرتبطا بمدى موافقة الحكام من عدمه.

دعم نجاح السياسة البريطانية فى الخليج تقديم خدماتها المتفوقة فنيا، وقد شارك خبراؤها بالفعل في تطوير إمارات الخليج لدرجات طيبة من التحضر، عاون ذلك بالطبع تعاقدات ودية وإنما كانت ملزمة، على أنه من الجدير بالذكر أن كل ما جرى من تطور إنما جرى لخدمة شعوب ذات أعداد محدودة لم تكن تتجاوز أعدادها بما فيها الجنوب العربى أكثر من ٤ مليون نسمة، وكانت التحولات التى جرت لصالحها، إنما بالقدر اللازم لإنجاح الإستراتيجية، لكنه فى النهاية قد أدى إلى منع السواد الأعظم من أبناء تلك البلدان عن المشاركة فى التفكير بالتخطيط أو تنفيذ أهم أمور حياتهم اليومية الآنية أو المستقبلية.

تطور الأوضاع الاقتصادية حتى سنة ١٩٧١:

وبعد، لعل الصفحات التالية توضح حجم ومعنى التطور الذي جرى لبلدان الخليج والجنوب العربى، والذى شاركت بريطانيا فى إجرائه، سواء بضبط شئون المالية لتلك الإمارات، أو بدفع عمليات التطور والتحضر الاجتماعى لها، وذلك فى ظل دخول بترولية كبيرة، ومع رغبة حكام تلك الإمارات فى ذلك التحضر(١).

فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية سيتم التركيز على نقاط أساسية من شأنها أن ترصد درجة ومعنى ذلك التغير، دون رصد كل عناصر مكونات البناء الاقتصأدى، من ثم سيتم التركيز على تطور الصادرات والواردات، وتطور العمالة، ومستوى التصنيع، لكن دون الإخلال بنفس المحصلة النهائية للتحول الاقتصادى المرجو رصده.

فيما يتعلق بتطور صادرات إمارات الخليج والجنوب اليمنى يوضح الجدول التالى نوع وجهة وكمية وقيمة الصادرات، وذلك فى سنوات موضحة من شأنها المساعدة فى تتبع خطوات تغيرها.

---

(1) F.O. 371 /104264, Mutual Co - operation, Nov. 20, 1953, see also, 109856, Feb.2, 1954, and also, 114708, Jan. 21, 1955, and, 132593, Nov. 25, 1958.

جدول رقم (١) صادرات إمارات الخليج والجنوب العربى (مليون دولار) [١]

البلد	السنة	نوع الصادرات	جهة التصدير: إقليمى	جهة التصدير: عالمى	الكمية	القيمة بالدولار: بترول	القيمة بالدولار: اخرى	القيمة بالدولار: الاجمالى
الكويت	١٩٥٨	بترول خام أضيف إليه بعد	كل أنواع		-	١١٥٢,٨	١٥,٤	١١٦٨
	١٩٦٢	سنة ١٩٦٢بضائع مصنعه	الانتاج عدا	بترول	-	١٥٥٣,٢	٢٢,٦٩	١٥٧٥,٧١
	١٩٧٠	ومنتجات زراعية	الاغلب من	خام	-	٢٣٩٨	-	٢٣٩٨,٠
	١٩٧١		البترول الخام		-	٢٥٦٢,٢	٢٥٠,-	٢٨١٢,٢
قطر	١٩٥٠	بترول خام أضيف إليه بعد			الف طن	٢٠,٨	-	٢٢,-
	١٩٦٣	سنة ١٩٦٩ منتجات	•	•	مترى	١٣٠,٩	-	١٣ ,٩
	١٩٧٠	زراعية وبحرية وصناعية			١٧,٢٥٧	٢٦٨,٤	٦,١١	٢٧٤,٥١
	١٩٧١				٢٠,٢٠١	٤٣٥,١٦	١١,٢٣	٤٤٦,٣٩
البحرين	١٩٦٠	منتجات زراعية			-	-	-	١٩ ,٠
	١٩٧٠	وصناعة بسيطة	•	•	-	-	-	٢١٨,٤
	١٩٧١	بترول خام			-	-	-	٢٦٥,٤
عمان	١٩٦٠	منتجات زراعية وبحرية			مليون برميل	-	٤	٤
	١٩٦٧	وبترول خام منذ	•	•	٨٨,٢	٤٥,٩٨	٣,٩	٤٩,٨٨
	١٩٧٠	سنة ١٩٦٧ .			١٢١,٣	٢٦٦,٨٦	٢١,٢	٢٨٨,٠٦
	١٩٧١			•	١٠٦,٣	٢٢٣,٨٦	٢٢,-	٢٥٥,٨٦
امارات الساحل المهادن	١٩٦٠	بترول خام منذ			مليون طن	-	-	-
	١٩٦٨	سنة ١٩٦٣	•	•	٢٤,٣	١٥٣	-	٣٤١
	١٩٧٠	وصادرات اخرى			٣٧,٩	٢٥٧	-	٥١٠
	١٩٧١				٥١,٧	٤٧٧	-	٨٣٥
الجنوب اليمنى	١٩٥٠	منتجات بحرية		منتجات	-	-	-	١١١
	١٩٦٠	وزراعية ومنتجات	-	زراعية	٨,٩	-	-	١٧١
	١٩٧٠	البترول		ومنتجات	٦,٠	-	-	١٣٥
	١٩٧١			البترول	-	-	-	٩٦

(1) Statistical Office, U.N., Year Book, 1991, 1989 International Trade, p. 62, see also, International Monetary Fund, U. S. A., Year Book, 1987, International Financial =

مما تيسر من مادة علمية يتضح مما تقدم، النقاط التالية: أولا: كان هناك تطور فى قيمة وكم ونوع الصادرات وخاصة فى السنوات الأخيرة من الإحصاء الموضح، كما يتضح أن معدل التغير كان كبيرا فى حجم الصادرات خاصة بعد استقلال الكويت ومنذ سنة ١٩٦٢، وكذلك فى قطر منذ سنة ١٩٦٠، وعمان منذ سنة ١٩٧٠، والإمارات منذ سنة ١٩٦٨، وكان معدل الزيادة لليمن الجنوبى ثابتًا على مدار سنوات الحصر، وإن كان يتجه إلى الانخفاض، لكن السمة الواضحة ان الغالبية العظمى من الصادرات لكل إمارات الخليج باستثناء الجنوب اليمنى كانت مادة البترول الخام، والذى كانت غالبيته تصدر لدول أوربا والولايات المتحدة، لكن الخلاصة ومن واقع الصادرات أن هناك تطورًا اقتصاديًا كان قد بدأ يجرى.

كانت الغالبية العظمى من صادرات إمارات الخليج كما تبين ممثلة فى البترول الخام، وكان أغلبه يصدر إلى أوربا والولايات المتحدة، وكان لبريطانيا بالطبع نصيب من تلك الصادرات، ولعل الجدول التالى يوضح تلك القيم.

جدول رقم (٢) قيمة وحجم صادرات دول الخليج لبريطانيا (مليون جنيه)(١)

السنة / البلد	١٩٦٣		١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الكويت	-	-	-	١٨٥	-	٣٣٥	-	-
البحرين	-	٣٧	-	٧	-	٤	-	٥,٥
قطر	-	١٦	-	١١	-	٦٠	-	٥٨,٠
عمان	-	-	-	٣	-	٢٨	-	٢٧,٠
أبو ظبى	-	٤٢,٧	-	٣٢	-	١٢٨	-	٧٨,٠

= Statistics, p. 118, also, Regional Office for the Eastern Mediterranean (EMRO),Annual Report, 1970, p. 3, also, Askari., Hossein and Other, Middle East Economics, pp. 382 -396, U.S.A., 1976, see also, Kubruci., Atif, The Economics of the Arabian Gulf, pp. 6 - 8 and 16, London, 1984, see also,

منى مصطفى البرادعى، ماجستير، نمط التنمية الاقتصادية لدول الخليج العربى المنتجة للبترول، ص ١٢٧، ١٨٨، ١٩٢، ٢١١، ٢٧٢، القاهرة ١٩٨٧.

(1) The Research and Publishing House, Year Book, June 1969, Record of the Arab World, p. 343.

يتضح من الجدول السابق أن هناك زيادة مضطردة فى قيمة الصادرات الخليجية لبريطانيا وذلك من كل من الكويت وعمان، وكانت مرتفعة باضطراد لكل من قطر وأبو ظبى ودبى، هذا وتوضح المراجع أن إجمالى صافى الربح لشركات البترول الإنجليزية من كل دول الخليج قد تزايد، فقد وصل سنة ١٩٦٢ إلى ٤٨٠ مليون دولار، وفى أى الحالتين سواء مما تبينه الإحصائيات الموضحة أو ما توضحه المراجع، فقد كان هناك تزايد فى قيمة الصادرات خاصة فى قطر والإمارات على مدى سنوات الحصر، وكذلك بدرجة أخرى فى الكويت وعمان بعكس الحال فى البحرين، وهو أمر يعنى أن الوزن النسبى لبريطانيا استمر على ثقله فى أغلب إمارات الخليج وخاصة فى سنوات الحصر الأخيرة وذلك بعكس الوضع فى البحرين[١].

وإذا كانت تلك الدراسة قد أوضحت أن هناك تطورًا اقتصاديًا كان يجرى فى قطاع الصادرات كمؤشر للنمو الاقتصادى، كما أوضحت أن هناك حفاظًا على الثقل النسبى لبريطانيا إزاء منطقة الخليج، فإن هناك عديدًا من النقاط يجب ذكرها حول ظروف وملابسات العملية التصديرية من إمارات الخليج، لتكتمل الصورة الكلية حول ذلك النشاط الاقتصادى ونتائجه المبينة.

يتضح أن أغلب الصادرات الخليجية كانت ممثلة فى صورة مواد خام، وكانت أغلبها معادن ثمينة وخام البترول، كانت أغلبها تصدر إلى دول أوربا والولايات المتحدة، وهو الأمر الذى كان يعنى أن الدول المالكة للخام لم تكن تبذل مجهودا يذكر، وخاصة مع ظروف استغلال الخام المعروفة، كما لم يسمح لها بتطوير خبراتها بتصنيع تلك الخامات، كما لم تبذل مجهودا يذكر فى إيجاد الأسواق، من جانب آخر كانت الأنواع الأخرى من الصادرات، غير البترول والخامات النادرة، تصدر للدول العربية وإيران(*).

---

(1) Day., Alan. J., Editor, Treaties and Alliances of the World, 4 th edn, p. 316. U.S.A., 1986, also, Treaties Affairs Staff, Department of State, Treaties in Force, pp. 143 - 144, and, 284, U.S.A., June 1990, also,

مجلة البترول، ج.ع.م، السنة الأولى، يوليو ١٩٦٣، الهيكل الدولى لأسعار البترول، مهندس سمير فهمى، ص ١٦.

(*) سُمح لدولة الكويت بتسويق ١٢,٥٪ من انتاج «شركة شل» وذلك منذ سنة ١٩٦٢.

هذا يعنى أن دول أوربا والـولايات المتـحدة لـم تكن تسـمح على الإطلاق بتطوير تقنيـة الصادرات الخليـجيـة، وذلك من واقع حصـولها على الخـامات فى صورتهـا الأولية دون استـيرادها مـصنعة، كذلك لعـدم استـيرادها لأى من باقى الصادرات، من جانب آخـر بتحديد أسواق تلك الخامـات الهامة، على الأقل فى فتـرة الدراسة، فى أوربا والولايات المتحـدة، هو أمر عنى فى النهـاية الدعوة إلى الركون إلى التخلف الصناعـى، وقلة مهارة العمالة الوطنيـة، وبالتالى التحكم فى إبعاد ذلك النشاط التصديرى ووسيلة تحكم فى اقتصاد كل بلد معنية.

أما عن حقـيقة حجم التغيـير لذلك النشاط التصديرى، فهى عـملية كانت تجرى بانتظام، لكن سلبـياتها عديدة، فـعوامل نجاح ذلك النشاط الاقـتصادى فى تكامل لم تكن متوفرة، فالأسواق محـتكرة، والخامات تصدر فى صورها الأولية، ولـم يكن مسـموحًا بالتصـدير بجهد قومى وعلى نطاق واسع، وذلك مع اسـتثناء خام البترول الذى تولت مسئولية تسويقه الشركات المستغلة.

مما سبق يتـضح أن بريطانيا ودول أوربا والولايات المتـحدة قد سـيطرتا على حركـة أهم مورد نقدى ضـمن صادرات إمارات الخليـج، وكانت تلك ميـزة هامة ساعد على تحقيقها طرق ووسائل أخرى عديدة، وهنا يتضح بشكل عملى كيف أن بريطانيـا والولايات المتحـدة جعلتا من الـسياسـات الاقتـصادية بديلا ناجـحًا عن استخدام القـوة البريطانية فى الحفاظ على الاستـثمارات فى إمارات الخليج، وذلك فى إطار إستراتيجيتهما الجديدة معًا، وهى إستراتيجية شرق السويس.

وإذا كانت عمليـة الصادر من إمارات الخليج قد أوضحت كـيف أنها كانت وسيلة لبـدائل أخرى لتحـقيق أهداف بريطانيا، فـهل حقق الوارد إلى تلك الدول نفس الهـدف، لعل الجدول التـالى يوضح تلك المعـانى، من خلال حـجم ونوع وقيمة وجهة الواردات.

جدول رقم (٣) واردات إمارات الخليج والجنوب اليمنى (مليون دولار)[(١)]

البلد	السنة	نوع الواردات	جهة الورود		الكمية		القيمة بالدولار		
			اقليمى	عالمى	إقليمى	عالمى	محلى	عالمى	الإجمالى
الكويت	١٩٥٩ ١٩٦٧ ١٩٧٠	حيوانات حية ، منتجات لحوم ومنتجات حبوب ، وخضر وفواكه ، منتجات زراعية ، غزل ، ملابس سيارات ، معدات حفر	بعد سنة ٦١ كله عدا السيارات ووسائل النقل والحفر	كله حتى سنة٦١ وبعدها سيارات ومعدات حفر	– – –	– – –	– – –	– – –	٢٥٨ ٥٩٣ ٦٢٥
البحرين	١٩٥٩ ١٩٦٦ ١٩٧١	نفس وارادات الكويت بالاضافة للبترول ومنتجاته	بعد سنة ٦٠ • •	كلها حتى سنة ٦٠ بعد ذلك مثل الكويت	(مليون طن) – ٦,٥ –	(مليون طن) – – –	٥٤,٨ ٩٠,٤ –	١١٧,٢ ٨٥,٦ –	١٦٨ ١٧٦ ٣٠٣
عمان	١٩٦٠ ١٩٧٠ ١٩٧١	نفس الواردات كالكويت	– – –	– – –	– – –	– – –	٥,١ – –	١٤,٩ – –	٢٠ ٥٠ ٩٦
قطر	١٩٥٠ ١٩٦٠ ١٩٦٦ ١٩٧١	نفس الواردات كالكويت	بعد سنة ٦٦ •	حتى سنة ٦٦	– – ٥,٧ –	– – – –	– – ٣٤,٢ –	– – ٣٥,٨ –	٧ ٣٢ ٧٠ ١٠٩
الإمارات	١٩٦٠ ١٩٦٨ ١٩٧٠	نفس الواردات كالكويت	بعد سنة ٦٩ •	حتى سنة ٦٩ •	– ٢٠,٣	– – –	– ٣٠٨,٥ –	– – –	١٢,٤ – ٤٣٦,٠
الجنوب اليمنى	١٩٦٠ ١٩٦٩ ١٩٧٠	نفس الواردات عدا الحيوانات الحية ، لكن جلودها ، بترول ومنتجاته ، اسمنت ، منتجات قطنية	– –	– –	٩٥ ٧٥ –	– – –	– – –	– – –	٢٠٣,٠ ٢١٤,٨ ٢٠١,٠

(1) International Monetary Fund, Op. Cit, p. 122, see also, Kubruci., Atif, Op. Cit, pp. 6 - 8, 10 - 12, and 16, also, Askari., Hossein and Other, Op. Cit, pp. 380 - 382, 384, 396, and 309.

يتضح من الجدول السابق أن هناك تزايداً فى قيم الواردات إلى إمارات الخليج وذلك على مدى سنوات الحصر، هذا باستثناء اليمن الجنوبى والذى قلت وارداته نسبيا فى سنة ١٩٧٠، وقد كانت كل واردات اليمن الجنوبى ترد إليه من بريطانيا باستثناء الفترة من بداية السبعينيات، تلك المؤشرات فيما يتعلق بواردات إمارات الخليج واليمن الجنوبى هي مؤشرات سلبية فيما يتعلق بتطور البناء الاقتصادى، وإن كان قد خفف من آثار تلك السلبيات أن بعض الواردات قد وردت إليها من بلاد عربية، ولكن مع ذلك فالمحصلة النهائية لعملية الوارد، أنه لم يكن هناك تناسب بينها وبين صادرات تلك الدول إذا ما استثنينا البترول منها.

كما اتضح أن الواردات كانت متنوعة، وجاءت لخدمة جميع قطاعات الإنتاج والاستهلاك، وهو أمر لا شك سيئ، فهو يقيد إلى حد كبير من الاستقلال الاقتصادى للبلدان المستوردة، ويهدد استقلالها الفعلى، ولعل من المفيد أن نوضح دور بريطانيا فى الإسهام فى تلك العملية، وهو ماسيتضح من الجدول التالى.

جدول رقم (٤) حجم واردات إمارات الخليج والجنوب اليمنى من بريطانيا (مليون دولار)[١]

السنة / البلد	١٩٥٣		١٩٦٤		١٩٦٦		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠	
	القيمة	نسبتها للعالم	القيمة	نسبتها للعالم	القيمة	نسبتها	القيمة	نسبتها	القيمة	نسبتها	القيمة	نسبتها
الكويت(*)	٦٠	٪٤٤,٥	٧٠	–	٨٠,٥	–	٧٢,٥	–	٧٠	–	٧٠	–
البحرين	–	–	١٩	–	٢١,٠	–	٢٦,٥	–	٣١,٢	–	٣٧,٥	–
قطر	–	–	٦,٧	–	٩,٠	–	١٨,٠	–	١٤,٥	–	٩,٧	–
عمان	–	–	٤,	–	٥,٥	–	٧,٠	–	١٣,٢	–	٧,٢	–
الإمارات(*)	–	–	١٤,٠	–	٢٩,٠	–	٤٦,٥	–	٧٠,٥	–	٣٤,٠	–
اليمن الجنوبى	–	–	١٣٦,٧	–	١٦٨,٠	–	١٩١,٥	–	٢١٥,٥	–	١٧٤,٥	–

(1) Research and Publishing House, Op. Cit, June 1969, p. 343, and, Ibid. Jan., 1969, also, Rush., Ade L., Editor, Records of Kuwait 1891 - 1961, p. 777.

(*) كانت أغلب واردات الكويت خاصة بعد زيادة حجم الإنتاج البترولى ترد إليها من بريطانيا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وأوربا والهند، واختصت بريطانيا بنسبة ٤٤,٥٪ من الواردات.

=

يتضح من الجـدول السابق أن واردات إمارات الخليج من بريطانيـا كانت فى أعلى درجاتها لكل من البحرين والكويت والإمارات وقطر واليمن الجنوبى، وذلك طوال سنوات الحصر، كمـا كان حجم تلك الواردات يتصاعد كلما اقـترب موعد انسحاب بـريطانيا من منطقة الخليج، وهو أمر انطـبق على كمية وقـيمة الواردات الكلية إلى إمارات الخليج خاصة، وهو الأمر الذى يعنى أن الوزن النسبى لبريطانيا إزاء تلك الإمارات استمـر كما هو عليه، مع تغير كان حتـميا إزاء اليمن الجنوبى، وهو وضع ساعد فى تحقـيق الأهداف البريطانية من حيث تحقيق الاستـثمار مع نية الانسحاب.

لقد مثلت صادرات بريطانيا لدول الخليج مايعادل النصف أحيانا أو الربع فى أحيان أخرى من إجـمالى صادرات دول العالم غير العربـية لها، ويوضح «مجلس قطاع التجـارة الشرقى» بلندن أن المبيـعات الإنجليزية للشـرق الأوسط ارتفعت إلى ٧٣٦,٨ مليون دولار سنة ١٩٦٨ قيـاسًا لقيمة ٥٢٨,٥٦ مـليون دولار التى كانت عليها سنة ١٩٦٧، وكـان جزء غير قليل من تلك الزيادة يـصدر لإمارات الخليج، والتى لم تكن تنتج شيئًا إلا البترول وفى حاجة إلى البضائع المستوردة، كما أضاف مسـتر «كـينيث ديك» رئيس لجنة تجارة الشـرق الأوسط، أن ارتفاعـات الصادرات البريطانية فى سنة ١٩٦٨ سوف يستمر سنة ١٩٦٩ وسنة ١٩٧٠[1].

من جانب آخر فإن نتائج تلك السياسة الخليجية فى حصر عملية الوارد حتى السـتينيـات، وأهم الواردات بعد ذلـك، فى أوربا والولايات المتحـدة، هذا، ومما سبق، مع حصر أسواق الصادرات فى نفس الدول، إنما هو أمـر مقيد للاستقلال، وإن كان بطريق غير مباشر، وهو واقع عـاشته إمارات الخليج طوال فترة الدراسة، وربما كـان ذلك الواقع مقـبولا حـينئذ من إمـارات الخليج انتظارًا للحصـول على استـقلالهـا التام، وذلك حـتى تكون قادرة مـن الاعتمـاد على كوادر مـدربة فى

= (*) كـانت أبو ظبى تحـصل علـى وارداتهـا من أكـثـر من ٧٠ دولة إلا أن ٦٠٪ من هذه الواردات كانت تأتى إليـها من بريطانيا والولايات المتـحدة واليابان، منهم بريطانيا بنـسبة ٨٠٪ وذلك سنة ١٩٦٩.

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة، دولة قطر، العرض الاقتصادى لسنوات ٦٩-١٩٧٣، ص ٦٦.

التخصصات المختلفة، وخاصة فى قطاع إنتاج البترول، وهو أمر فعلا كانت تسعى إلى تحقيقه بكل الطرق[1].

اتضح من عـمليتى الصـادر والوارد وفيـما يخص إمـارات الخليج أنه رغم ارتفاع دخولها، فقد كان اقتصادها يسعى للنمو ولكن تحوطه سلبيات عديدة. وقد تأكد ذلك الخـلل الواضح فى الشروط والمواصـفات الصحـيحـة لعمليـات تصدير واستيراد صحية، وللملابسات التى كانت تكتنف هاتين العمليتين، إذ يكفى لإثبات ذلك أن الشركـات الأجنبية المستـثمرة هى التى كانت تتـحكم فى حجم ونوع أهم الصادرات وهى البترول، وكذلك السيطرة على الأسواق المفتوحة لإمارات الخليج، ومن ثم السيطرة على نــوع إنتاجها، وبالتالى على كم ونوع وقيمة وارداتها.

قدمت بـريطانيا والولايات المتـحدة وأوربا بضـائع عاليـة الجودة لمسـتوردى الخليج، وإضافـة لما اتخذ من إجـراءات اقتصـادية إزاء عمليـتى الصادر والوارد، ضمنت بريطانيا وحلفائها استمرار استثماراتهم فى ظل أسلوب جديد او استراتيجية جـديدة، من جانب آخـر، خدمت تلك السـياسـة حكام الخليج فـربما عُنى بتلك الأنشطة الاقتـصادية إظهـار استقـلال الإمارات والمشـيخات أمـام شعـوبها، لكن الأرجح، أنها خدمت الشعوب، والحكام من حـيث رغبتهم فى العمل على تطوير بلدانهم فعلا، أى أنها لم تكن ترتيبات ظاهرية كلية[2].

أما عن دور العمـالة كمؤشر للحالة الاقـتصادية فى بلدان الخليج. فسـيبدو ذلك من حجم العمالة وتطوره، ثم من تصنيف العمالة من حيث قطاعات الإنتاج (الأنشطة الاقتـصادية)، ومن نسبـة العمالة الوطنية إلـى العمالة الخارجـية، ولعل الجدول التالى يوضح موقف العمالة فى إمارات الخليج من حيث الجنسية.

---

(1) Trade, No. 9. Sep. 25, 1958. ،F.O. 371 / 156082, 74932, Kuwait Dairy

(2) F.O. 371/132 523, 155915, Kuwait Dairy, Nov. 25, 1958.

- توضح تلك الوثيقة أعلاه أنه اعتبارا من عام ١٩٥٨ أصبحت الكويت سوقا هاما للبضائع البريطانية، وقـد حصلت بريطانيا على النصـيب الأكبـر من حـق ممارسـة التجارة مع الكويت، بل وتنظيم الحركة التجارية لها.

جدول رقم (٥) العمالة فى إمارات الخليج بالجنسية (ألف نسمة)[١]

السنة / البلد	١٩٥٧					١٩٦٥			١٩٧٠				
	الحجم الكلى	عمالة وطنية		عمالة خارجية		الحجم الكلى	عمالة وطنية	عمالة خارجية	الحجم الكلى	عمالة وطنية		عمالة خارجية	
		عدد	نسبة	عدد	نسبة					عدد	نسبة	عدد	نسبة
الكويت	٨٥,٥	٢٨,٤	-	٥٧,١	-	١٧٩,٢	٤٠,١	١٣٩,١	٢٣٤,٤	٥٩,٦	٪٢٥,٤	١٧٤ر٧	٧٤،٦
البحرين	-	-	-	-	-	٥٣,٣	٣١,٢	٢٢,٠	٦٠,٣	٣٧,٩	٪٦٢,٩	٢٢ر٣	٪٣٧,١
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٨,٢	٨٢٠٠	٪١٧	٤٠ر٠٠٠	٪٨٣
عمان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٪٦٥	-	٪٣٥
الامارات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٪٣٣,٨	-	٪٦٧,٣

يتضـح من الجدول رقم (٥) أن هناك تغـيراً فى حجـم العمالة عـلى مدى سنوات الحصـر المختلفـة، لكن هناك سمـة واضحـة لتركـيب العمالة مـن حيث الجنسية، وهو تغلب قـوة العمالة الخارجيـة على نظيرتها الوطنية، وكـانت العمالة الخارجـية غالبـا ماترد لإمارات الخليج فى الفـترات المبكرة من الأربعينيـات وحتى منتـصف الخمـسـينيات من بريـطانيا وأوربا والهند وإيـران وقلة من مصـر، وهذا التركـيب بالطبع له مساوؤه؛ رغم أن عددا لا بأس به من قـوة العمالة العربـية قد شارك فى سنـوات الحصر الموضـحة مع قـوة العمالـة الوطنية، ولعل تبـيان ذلك التركيب أمرٌ له أهميته.

فى الكويت مثلا كانت العمالة الانجـليزية والأوربية والآسيوية والإيرانية فى قطاع الأعمـال التقنية والفنيـة والحرفية تعـادل ٨٥و٤٪ والإدارية ٦٥,٧٪ والإنتاج الميكانيكى ٨٦,٢٪ من العمـالة الكلية فى تلك القطاعات وذلك قبل الاسـتقلال، وبعد الاستقلال ومع جلب عمالة عـربية بكثرة تغيرت تلك النسب، وهذا فى حد ذاته عنى خللا لأسس بناء عمالـة وطنية، ومؤشراً سلبيًا لبناء اقتصاد وطنى[٢].

(1) Askari., Hossein and Other, Op. Cit, p. 278 , 287, 290 & 291, see also, Daftari., May Ziwar, Editor, Issues in Development, pp. 34 - 35 & 106, London, 1980, also, Birks., J. S & Other, World Employment Programme, Geneve, 1978.

(2) Askari., Hossein & Other, Op. Cit, pp. 286 - 287.

أما البحرين فقد عملت على إيقاف تدفق العمالة الأجنبية طوال الخمسينيات، وفى بداية الستينيات، وذلك من جراء الضغط الشعبى على الحكومة هناك لزيادة حجم العمالة الوطنية، لكن مع ذلك لم تتمكن الحكومة من تقليل العمالة الأجنبية خاصة فى الأنشطة ذات المواصفات الخاصة والتى لم يستطع المواطنون هناك الاضطلاع بها، كما أنها لم تكن ذات جاذبية لهم، وعلى ذلك فقد استمر الأجانب فى شغل تلك الأنشطة، والتى بلغت نسبة العمالة الإنجليزية والأمريكية والأوربية فيها ١٠,١٪ من نسبة العرب والإيرانيين والأفارقة والآسيويين(١).

أما فى قطر فقد كانت نسبة العمالة الأجنبية عالية جداً، وكانت نسبة الإنجليز والأوربيين بينهم غاية فى الارتفاع، ويرى «ر.ا ميرنر» فى مؤلفه «التعليم والقوى البشرية فى الخليج العربى» أن ذلك أدى إلى إيجاد تطور صناعى مثالى فى قطر قياساً للإمارات الأخرى(٢).

وقد أُعتمد فى سلطنة عمان فى الأغلب على العمالة الأوربية والهندية والباكستانية وذلك فى غير أنشطة الزراعة والصيد، فمثلوا نسبة ٣٥٪ من العمالة الكلية، وقد أوضح السلطان «قابوس» فى دراسة اقتصادية كان قد أعدها بعد توليه الحكم أن قوة العمالة فى سلطنته تبلغ ١٠٧ ألف فرد من بينهم ٦٣ ألف فى قطاع الزراعة، ١٥ ألف فى قطاع الصيد(٣).

يتضح إذن إنه كان هناك نقص فى العمالة الوطنية لإمارات الخليج، مع شغلها لمهام أغلبها ذات تأثير سطحى فى بناء اقتصادياتهم، وفى مواجهة عمالة أجنبية، وخاصة الأوربية التى إستحوذت على تخصصات العمالة الهامة، وقد عنى هذا الوضع خللا كبيراً، فقد مثلت العمالة الماهرة الأوربية واحدة من عناصر السيطرة هناك، وأحد القيود الهامة على استقلالية الاقتصاد الخليجى، ومع حرص صانعى القرار البريطانيين والأمريكيين على تقديم خدمات اقتصادية متميزة

(1) Birks., Op. Cit, p. 73.

(2) Askari., Op. Cit, pp. 286 - 287.

(3) Ibid. p. 296.

عن طريق قواهم العاملة هنـاك أسهموا مع ظروف الصادر والوارد السابق عـرضها فى استمرار سيطرتهم، واستمرار استثماراتهم.

وبعد ما اتضح من سلبيات لتركيب العـمالة الخليجية، لعله من المفيد عرض طبيـعة الأنشطة الاقتصـادية لتلك العمالة، للتـعرف على نتاج ذلك على التـحول الاقتصادى، ودور العمـالة الوطنية فيها، فقد شـغلت العمالة الوطنية فى الكويت سنة ١٩٦٥ ثلث حجـم العمالة فى قطاع الزارعـة والصيـد، وفى أعمال التـعدين ٢٠٪ سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٧٠ الخمس، وللتصنيع ١٠٪ سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٧٠ نسبـة ٢٥٪، وللبناء ٤٪ سنة ٦٥، سنة ١٩٧٠ بنسبـة ٧٪، وفى أعمـال الكهرباء والغاز والمياه الخُـمس سنة ١٩٦٥، وسنة ١٩٧٠ نسبة ٤٠٪، وفى أعمـال التجارة والبيع بالجملة الثلث سنة ١٩٦٥، وسنة ١٩٧٠ نسبة ٢٨٪، أما النقل والاتصالات ٣٠٪ سنة ١٩٦٥، سنة ١٩٧٠نسـبـة ٢٢٪، والخـدمـات ٥٥٪ سنة ١٩٦٥، سنة ١٩٧٠ أيضًا ٥٥٪[1].

فى قطر شكلت تلك العمالة سنة ١٩٧١ فى قـطاع الزراعة والصيد ٦,٤٪، وفى الأعمـال البنكية ٣,٢٪، وفى البناء ٦,٢٪، وفى أعمـال الحكومة ٦,٢٢٪، وفى التـصنيع ٣٤,٧، وفى أعمـال البتـرول ٦٦,٨٪ والخدمـات ١٣,٧٪، وفى أعمال التـجارة ١١,٤٪، وفى النقل والاتصالات ٢٠ ٪، بإجـمالى عمالة قـومية مشاركة ١٦,٨ ٪ من العمالة الكلية[2].

كان حجم العـمالة المحلية فى البحرين سنة ١٩٧١فى قطاع الزراعـة والصيد ٧٥٪، وفى أعمال البحث والتعـدين ٩٧٪، والتصنيع ٤٣٪، واستخلاص وتكرير البـترول ٨٨٪، والـبناء ٥٤٪، والتجـارة وبيع الجـملة ٦٨٪، وأعـمـال البنـوك والتـأمين ٦٧٪، واعمـال المطاعم والفنادق ٣٢٪، وأعـمـال النقل والاتصـالات ٦٥٪، وخدمـات الحكومة ٩٠٪، وخدمـات أخرى ١٠٪ بإجمالى عـمالة قومـية ٦٣٪[3].

---

(1) Daftari., May, Op. Cit, pp. 112 - 113.

(2) Askari., Op. Cit, p. 279.

(3) Birks., Op. Cit, p. 62.

يتضح من تنوع العمالة من حيث الجنس وتنوع أنشطتها أن هناك تحولا كان يجرى، لكن مع شغل العمالة الخارجية للنسب الكبرى من الأنشطة الاقتصادية وشغلها أيضًا لأهم أنواع تلك الأنشطة، فى مقابل شغل محدود من جانب العمالة الوطنية للأنشطة الهامة، مع معدلات شغل محدودة من جانبها ومتذبذبة إما بالنقصان أو الزيادة لتلك الأنشطة فهو أمر كان ذا آثار سلبية مضافة للسلبيات السابق عرضها والمؤثرة على صفات البناء الاقتصادى، المهم أن محصلة كل ذلك ضمنت للقوى غير العربية استمرار استثماراتها من واقع استمرار الحفاظ على وزنها النسبى، أو ثقلها بين البلدان الخليجية، وخاصة أن العمالة الخارجية لم تقل طوال فترة الدراسة بل كانت فى زيادة، كما أن معدل شغل العمالة الوطنى للأنشطة الهامة كان فى تذبذب.

ولعل الحكم الفيصل لحجم التطور الاقتصادى بين بلدان الخليج من عدمه يتضح من حجم الإنتاج الكلى للأنشطة الاقتصادية المختلفة، كل على حدهة، وهى نقطة دراسة أساسية فى حصر طبيعة وحجم التطور الجارى حينئذ، مع العلم بأن تميز قيمة المنتج الصناعى عن الزراعى والخدمى يمكن أن يتخذ دليلا على نجاح وصحة التطور الاقتصادى، كما يرى البعض أن تطويرًا خدميا فى ظل تطور صناعى وغيره يعطى نفس المعنى، أما إذا تم منفردًا فهو مشكوك فى دلالاته، ولعل الجدول التالى يوضح قيمة الإنتاج الكلى لإمارات الخليج.

جدول رقم (٦) قيمة الإنتاج الكلى لإمارات الخليج (مليون دولار)[١]

البلد	السنة	قيمة الانتاج الصناعى				قيمة الانتاج الزراعى والصيد	قيمة منتج الخدمات الاساسية			إجمالى منتج الخدمات
		بترول وتعدين	تصنيع	صناعات تحويلية	إجمالى		نقل ومواصلات	بنوك	خدمات عامة	
الكويت	١٩٧٠	٢,٤٠٠	١١٩,٨	٩٨,٩	٢,٦١٨,٧	٨,٢	٨٣,٧	٥٨,٦	-	٩١٦,٣
	١٩٧١	٢,٥٤٩	١٥٢,٢	١٢٢,٠	٢,٨٢١,٢	٨,٩	٨٩,٤	٦٥,٤	-	١٠٥٠,٣
البحرين	١٩٧٠	٠,٢٣٨,٤	٢,١	٨,٥	٢٤٩,٣	٢,١	١,٩	١٠,٥	١٣,٧	٤٦,٢
	١٩٧١	٠,٢٨٥,٤	٦,٣	٩,٥	١٠٣,٢	٢,٥	٣,٤	١٢,٦	١٦,٦	٥٥,٦
قطر	١٩٧٠	٠,٢٦٨,٤	٨,٣	٢٣,١	٢٩٩,٨	٥,٤	٢٢,٣	١٣,٣	١٣,٥	٧٣,٥
	١٩٧١	٠,٤٣٥,١٦	١٠,٩	٣٠,٥	٤٧٦,٥	٧,٢	٢٩,٥	١٧,٦	١٧,٩	٩٧,١
عمان	١٩٧٠	٠,٢٦٦,٨	٠,٥	٢٥,٦	٢٩٢,٩	٣٩,٨	١,٧	١,٤	٧,٩	١٨,٥
	١٩٧١	٠,٢٣٣,٨	٠,٥	٤٩,٨	٢٨٤,١	٤٠,٤	٥,١	١,٧	١٤,٠	٣٢,٥
الإمارات	١٩٧٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(أرقام تقريبية)	١٩٧١	٠,٨٣٥,٨	٣١	٨٧	٩٥٣,٨	٢٠	٨٣	-	-	٢٧٤

يتضح من قيم الإنتاج الموضحة فى الجدول رقم (٦) أن أعلاها هى قيم الإنتاج الصناعى، وهو أمر يدل على تطور اقتصادى للإمارات المبينة، لكن مع مراعاة أن أغلب قيم ذلك الإنتاج إنما هى مركزة فى صناعات قطاع البترول، والذى كما بينا فيما سبق، لم تبذل أى جهود فى تصنيعه حيث إنه صُدر كمادة خام، إلا أنه كقاعدة يجب إضافة مدخوله للقيم الكلية لمدخول القطاع الصناعى.

وإذا كانت القاعدة قد حتمت ذلك، إلا أن قيمة مدخول ذلك القطاع - مجازا - الإنتاجى لم توظف التوظيف السليم فى باقى قطاعات الصناعة والزراعة، وهنا يبدو الخلل بما يوضح عدم انضباط سير العملية الاقتصادية، فرغم أن قيمة دخل البترول فى الكويت كانت ٢,٤٠٠ مليار دولار سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧١

(1) Kupruci., Atif, Op. Cit, pp. 5, 7, 9, 11 & 17.

كانت ٢,٤٩ مليار دولار، فإن قيمة منتج التصنيع والصناعات التحويلية إجمالا لم تكن متناسبة مع انعكاسات ذلك الدخل الهائل فى قطاع البترول، وبدا قصور واضح فى قطاع الزراعة والصيد، بعكس قطاع الخدمات، والذى طغت قيمته على كل من قيم قطاع الصناعات التحويلية والزراعة، وقد مثل هذا خللا واضحا فى أسس ونتائج التخطيط للتطوير الاقتصادى.

وقد تماثل الوضع فى البحرين مع الكويت، لكن الوضع كان مختلفًا نسبيًا فى كل من قطر وعمان والإمارات، فقد توازنت النسب بين قيم منتجات قطاعاتها الإنتاجية، وقد برزت تلك الصورة بوضوح فى عمان وقطر، من ثم هاتين الدولتين كانتا تخطوان بالفعل أولى خطوات النمو الاقتصادى على أسس متوازنة.

أما عن الوضع الاقتصادى فى اليمن الجنوبى، فقد احتوى حالتين اقتصاديتين متناقضتين، الأولى لاقتصاد تقليدى متأخر ذى أشكال بدائية للغاية، وقد ارتكز على الزراعة والصيد وتربية الحيوانات، وفى حدود ضيقة على الحرفية. وذلك لمجرد الاستهلاك الشخصى أو المقايضة فى حدود بسيطة، أما الثانية فقد حملت صفات الاقتصاد النامى، وقد تركزت فى عدن والمقاطعات الساحلية، لكنه كان اقتصاد دخيل فرضه الوجود البريطانى هناك، فهو اقتصاد غير متأصل كناتج لمسار تاريخى داخلى.

على ذلك فإن القسم الأكبر من الجنوب اليمنى عاش اقتصاداً متخلفًا، بعكس قطاع صغير هناك عايش الحالة الاقتصادية الأخرى ومع ذلك فإن الاقتصاد الدخيل فى عدن ومقاطعات الساحل لم تحقق له صحة فى شروط عمليات صادراته ووارداته أو فى تكون ونوع عمالته، فقد كانت الصادرات أغلبها زراعية وكانت كلها توجه للغرب، كما كانت وارداته أكبر وكان أغلبها تقريبًا من بريطانيا، هذا مع نسبة بطالة عالية حتى فى عدن(١).

---

(1) U.N. Statistical Office, YearBook1989, Op. Cit, p.62, also, International Labour Office, YearBook of Labour Statistics 1970, 3 rd edn, Swiss, p.422, also, International Monetary Fund, Op. Cit, p. 122, also, Kubruci, Op. Cit, p. 6, 8, 10, 12, and 16, and also, Askari., Op. Cit, p. 832 - 833, and 384 - 386, als[illegible] P sh., Op. Cit, p. 777, also,

محمد عمر الحبيشى، اليمن الجنوبية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ص ٥٦٥، بيروت ١٩٦٨.

اتضح مما سبق عرضه أن التطورات الاقتصادية التى جرت فى بلدان الخليج والجنوب العربى إنما أدت إلى اقتصاديات يمكن وصفها بأنها فى طور النمو، لكن الواقع أنه كانت تكتنفها سلبيات عديدة، بما جعلها أشبه بالاقتصاديات الدخيلة، وذلك على الأقل فى فترة الدراسة، لكن اتضح أن تلك السلبيات ذاتها كانت البديل الهام لتعدل بريطانيا من أسلوب تحقيق أهدافها نحو المنطقة.

التطورات الصحية والتعليمية والثقافية حتى سنة ١٩٧١:

إذا كان التطور الصناعى إحدى الدلائل الرئيسية على التطور الاقتصادى، فإن التطور الخدمى يمكن اتخاذه دليلا أيضًا إذا ما أدى فى النهاية - أيا كان نوعه لخدمة المجتمع أو وسيطًا لتلك لخدمة - إلى خدمة اقتصاد الدولة، بشرط أن يكون فى توازن مع باقى الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وإلا فإنه لن يكون إلا دليلا مشكوكًا فيه على التطور، ولعل الصفحات التالية توضح طبيعة نشاط قطاع الخدمات، والخدمات العامة على الخصوص، وأهدافها، ومدى نمو نشاط ذلك القطاع.

يتضح أن بريطانيا قد ساعدت فى تطوير القطاع الصحى والتعليمى والثقافى، فهى ساعدت منذ أواخر الثلاثينيات فى تقديم الاستشارة أو تولى الإدارة فى مجال الخدمات التعليمية فى منطقتى الجنوب والخليج العربيتين، كما قامت ببعض من إجراءات التطوير فى مجال الخدمات الصحية هناك وذلك منذ بداية أربعينيات هذا القرن، لكنه اتضح أن التغيرات التعليمية التى أجرتها كانت دون المستوى المطلوب، كما جاءت تطويرات الخدمات الصحية لا تفى بالحاجة الفعلية لأغلب سكان تلك المناطق، فمثلا فى سنة ١٩٤٨تبين أن نصيب كل ١٦٢ ألف فرد من سكان المحميات العدنية طبيب واحد معالج، بعكس ما كانت عليه النسبة فى مستعمرة عدن، حيث خصص طبيب لكل ٤٣٠٠ فرد[1].

لكن مع إنتاج البترول بكميات تجارية جرت تغيرات واضحة فى مجال التعليم والثقافة والصحة لبلدان تلك المناطق، وشاركت بريطانيا بقدر أكبر فى عمليات التطوير، كذلك ركزت الحكومات المحلية جهودها للوصول بخطوات

---

(1) U.N.Statistical Office,YearBook,1949-1950,Social Statistics, p.483.

التطوير لآفاق أوسع، هذا، ومن الجدير بالذكر أن منظمة الصحة العالمية قد أسهمت أيضًا فى تطوير هذه القطاعات، حيث نشطت منذ إنشائها سنة ١٩٤٨ فى تقديم ذلك النوع من الخدمات لكل دول العالم، لكن دور تلك المنظمة لم يكن بمنأى عن توجيه القوى المؤثرة حينئذ فى التوازن العالمى[١].

وفيما يتعلق بتغيرات قطاع الصحة، فى الجنوب اليمنى، لعل المقارنة التالية بين عدد المستشفيات والأسرّة والأفراد الطبيين فى سنوات مختلفة توضح حجم التطور الذى جرى.

جدول رقم (٧) عدد المستشفيات والأسرة والأفراد الطبيين[٢]

البلد	السنة	عدد المستشفيات	عدد الاسرة	سرير/ مريض	أطباء بشريين	أطباء أسنان	صيادلة	ممرضات	قابلات ..	طبيب/ سكان	عدد السكان
المستعمرة عدن	١٩٤٨	-	٣٧٥	-	١٩	-	-	١١٥	-	١/٤٣٠٠	٨٠,٧٠٠
	١٩٥٤	-	-	-	٣٩	-	٦	١٦٥	٢٠	١/٣٨٠٠	١٣٦٠٠٠
	١٩٦٠	-	-	-	٦٦	٤	٩	١١٤	١٢١	-	-
محميات عدن	١٩٤٨	-	٣٥	-	١٠	-	-	-	-	١/١٥٠٠٠	-
	١٩٥٤	-	-	-	١٢	-	٢	-	٣	١/٥٤٠٠٠	-
	١٩٦٠	-	-	-	٢٣	٢١	١	-	-	-	-
	١٩٦٢	٨	٢٥٢	-	٢٣	-	٦	٨٠	٥		٨٥٠٠٠٠
الجنوب اليمنى	١٩٦٣	-	-	-	٩٩	٦	١٦	-	٧٣	-	١مليون
	١٩٦٦	١٥	١٠٩٤	١/١٠٠٠	١١٧	٢٠	٥	٣٨٤	-	١/٨٥٠٠	-
	١٩٦٨	١٨	١٢٢٢	-	-	-	-	-	-	-	-

يتضح من الإحصائيات الموضحة فى الجدول رقم (٧) أن هناك تزايدًا فى أعداد المستشفيات والأفراد الطبيين وذلك بمقارنة سنة ١٩٤٨ لسنة ١٩٦٨، كما يتضح أن معدلات التطوير كانت أسرع فى المستعمرة عدن عنه فى محمياتها،

(1) Ibid. 1968, p. 708

(2) Ibid. 1949 - 1950, p. 433, also, 1968, p. 703, and also, WHO, EMRO., 1971, Vol 24, Report No. 3, p. 223, also, U.N. Statistical Office, Op. Cit, 1948, p . 483, and, 1956, p. 570, and, 1960, p. 226, and, 1963, p. 665, and, 1968, p. 206.

وخاصة فى السنوات الأولى من البيان الموضح، بعكس التغير فى محميات عدن والذى جاء بطيئًا إذا ما أُخذ فى الاعتبار عدد السكان، واتخذت السنوات من ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٦٣ مقياسًا لهذه النتيجة، أى قبل انضمام عدن إلى محمياتها فى إتحاد فيدرالى، لكن السمة العامة لهذا التطور أنه كان بطيئًا على مدى سنوات الحصر.

كان التغيير يتم إذًا بمعدلات بطيئة، لكن الواضح أن إجراءات التطوير قبل سنة ١٩٥٤ فى الجنوب اليمنى اختلفت عنها بعد تلك السنة فقد تغير معدل التطور بعدها بنسبة أكبر قليلا وربما كان مرد ذلك لإسهام بريطانيا بقدر أكبر فى هذا المجال خاصة وأنها كانت مقبلة على إعداد نظام جديد فى الجنوب العربى كان يقتضى منها بعض التساهلات فى مجالات عدة، منها المجال الصحى والتعليمى، لكن بالطبع فى حدود الحالة الاقتصادية للمنطقة.

لكن الأمر الواضح أنه ومنذ بداية فترة الحصر البيانى كان تركيز الاهتمام على الحالة الصحية فى مستعمرة عدن أكثر منه فى المحميات، فقد كان الاستقرار للأوضاع الصحية فى عدن هامًا لكى تتجنب القوات البريطانية فى القاعدة مشاكل صحية عديدة هم فى غنى عنها، كالإصابة بأمراض البيئة أو الأمراض الوبائية.

مع ذلك يمكن القول أنه حدث تطور صحى، ومع أنه كان بطيئا على مدى سنوات الحصر، إلا أن إجراءات التغيير فى حد ذاتها شكلت أسسًا لإمكانية إجراءات تطويرية أخرى فيما بعد، لقد كانت التحولات التى أجرتها بريطانيا والحكومة المحلية لها نتائجها المتواضعة، ولكنها فى كل الأحوال تبشر بأن هناك تغييرًا، وهناك استعدادًا له، دليل ذلك أنه جرت زيادة فى معدل الخصوبة، والمواليد، وتقليل نسبة الوفيات، فمثلا كان معدل الوفيات سنة ١٩٦٠ فى المستعمرة ومحمياتها ٢,٩٪ انخفض إلى ٢,١٪ فى الجنوب كله سنة ١٩٧٠[1].

شاركت منظمة الصحة العالمية فى عمليات تطوير الجنوب صحيًا، فقد ساهمت فى حل عدد من المشاكل الصحية، وذلك بتقديم المشروعات العلاجية

(1) WHO , 370 / 5 / Doc 1 / FME 22 / 4, 1977, Democratic Yemen, also, Carrier., Guy, Economic Evaluation of Health Care in Developing Country, p. 175, London, 1944.

لمقاومة أمراض البيئة، كذلك فى إجراء عمليات المسح الطبى، ثم فى تقديم البعثات العلمية سواء داخل إقليم شرق البحر المتوسط أو فى الخارج، وكذلك تقديم الخبرات الاستشارية لتدريب المعينين على القيام باعباء العمل الوظيفى فى المستشفيات ومراكز الصحة(١).

فقد قامت المنظمة بتنفيذ واحد وعشرين مشروعًا صحيًا لصالح اليمن الجنوبى، فمثلا من سنة ١٩٦٤ إلى ١٩٦٥ تم التخطيط لتنفيذ مشروع «ما قبل استئصال الملاريا»، كما تنفذ مشروع «مكافحة الدرن»، وقامت أجهزة المنظمة منذ سنة ١٩٥٧ بإجراء الحملات لتنفيذ التطعيم الجماعى ضد الجدرى، والذى كان منتشرًا حينئذ هناك، ونجحت حملات المنظمة فى تخفيض الإصابات من هذا المرض بشكل واضح جدًا، واستمرت تلك الحملات حتى سنة ١٩٦٦(٢).

كما قدمت المنظمة منحا دراسية لتدريب الموظفين الوطنيين على عمليات إعداد اللقاح المقاوم لأمراض الجدرى والكوليرا، وخاصة مع انتشار الكوليرا فى إقليم البحر المتوسط الشرقى وذلك منذ سنة ١٩٦١، كما قدمت عددا من المنح لبعثات علمية فى تخصصات طبية مختلفة طوال سنوات ١٩٥٣، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤(٣).

أما عن التطويرات الصحية بين بلدان الخليج العربى فقد قطعت شوطًا واضحًا من التطور، أسهم فى ذلك حرص الحكومات المحلية مع توفر موارد مالية ضخمة على التطوير، كما عاونت بريطانيا فى ذلك المجال وخاصة أنه لم يكن يتعارض بشكل مؤثر مع أهداف سياستها هناك، وساهمت أيضًا منظمة الصحة العالمية فى ذلك، والجدول رقم (٨) يوضح أحد جوانب التطوير والتى يمكن أتخاذها دلالة عليه.

---

(1) Simon., Jan and Others, Middle East Health, p.130,WHO, Alexandria, 1980.

(٢) منظمة الصحة العالمية، المركز الإقليمى لشرق البحر المتوسط، التقرير السنوى للمدير الإقليمى، ١٩٦٤- ١٩٦٥، ل أ- ٢/ ١٥ ملحق١، ص١، ٥، ١٣، ١٤، وملحق٢، ص٦، انظر أيضا، نفس المصدر، ١٩٦٦- ١٩٦٧، ل أ ٢/١٧، ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) نفس المصدر، ١٩٦٠ - ١٩٦١، ل أ ٢/١١، ص ٢٢ - ٢٣.

جدول رقم (٨) عدد المستشفيات فى إمارات الخليج العربى[١]

البلد	السنة	عدد المستشفيات	عدد الاسرة	سرير/ مريض	تعداد السكان
الكويت	١٩٦١	٥	٢٠٠٧	-	٣٢١ الف نسمه
	١٩٦٦	١٨	٣٤٨٨	١ : ١٤٠	٥٢٠ الف نسمة
	١٩٦٩	١٨	٣٥٠٥	١ : ١٦٠	-
البحرين	١٩٦٦	١٢	٧٩٤	١ : ٢٤٠	-
	١٩٦٨	١٢	٩٠٨	١ : ٢٣٠	١٩٣
	١٩٦٩	١٢	٨٩٧	١ : ٢٣٠	-
قطر	١٩٦٥	٥	٤٣٢	١ : ١٦٠	٦٠
	١٩٦٧	٥	٦١١	١ : ١٢٠	-
	١٩٦٩	-	٥٩٤	١ : ١٧٠	-
ابو ظبى	٦٧/٦٨	٢	١٠٢	-	-
الامارات	بعد ١٩٧١	-	٢٢٠٠	١ : ٢٣٠	٦٧٠
سلطنة عمان	بعد ١٩٧١	-	-	١ : ٥٩٥	٨٣٩

يتضح من الجدول السابق، أن هناك تزايداً فى عدد المستشفيات وذلك على مدى سنوات الحصر، وبالتالى تغير القدرة إلى استيعاب عدد أكبر من المرضى،

(1) WHO, EMRO, Op. Cit, Doc EM, ST, June 16, 1961, Report 18 - 30, April, 1961, p. annex IV, also, EMRO, EM, ST 154, Bahrain 0002, Nov.1, 1961, p. 2, also, U.N. Statistical Office, Op. Cit, YearBook 1968, p. 703, also, WHO, Statistics, Vol 24, No. 3, 1971, pp. 223 - 227, also, Vol 22, No.11, 1969, pp. 617 - 619, see also, Simon., Op. Cit, pp. 129 - 132, also,

دائرة التخطيط، أبو ظبى، النشرة الإحصائية، المجلد الثالث وكتاب سنوى ١٩٧٤، الصحة العامة، ص ٣٠ - ٣١، وكذلك، منظمة الصحة العالمية، التقرير السادس عن الحالة الصحية فى العالم، ١٩٧٣ - ١٩٧٧، ص ٦٧.

لم توضح إحصائيات منظمة الأمم المتحدة أو غيرها إحصائيات لسنوات أسبق من الموضحة فى جدول ٨/ ٩.

ففى الكويت يبدو ذلك التطور واضحًا خاصة بعد استقلالها، وفى قطر بعد تولى ولى العهد مسئوليات المستشار الإنجليزى الصحية وغيرها بعد سنة ١٩٦٠، وفى البحرين بتولى الشيخ «عيسى بن سلمان»، كما اتضح التحول الكبير فى سلطنة عمان ودولة الإمارات بعد سنة ١٩٧١، ولعل الجدول التالى يضيف مزيدًا من دلائل التطور.

جدول رقم (٩) الأفراد الطبيين فى إمارات الخليج(١)

البلد	السنة	اطباء بشريين	اطباء أسنان	صيادلة	ممرضات	قابلات	طبيب سكان	تعداد السكان
الكويت	١٩٦٠	٢٤٢	٢٠	٣٢	١٢٠	٥٦	١ : ١١٥٠	-
	١٩٦٦	٥٨٧	٥٦	٨٦	١٠٦٠	-	١ : ٧٨٠	٥٢٠ الف نسمه
	١٩٦٩	٦٨٥	٥٩	١٥٧	١٠٧٠	٣٥١	١ : ٨٤٠	-
البحرين	١٩٥٩	٦١	٦	١	-	-	١ : ٢٣٤٠	١٤٣
	١٩٦٦	١٠٣	٧	٤١	٣٩٥	١٠٠	١ : ١٨٣٠	١٩٣
	١٩٦٩	١١٦	-	-	-	-	١ : ١٧٨٠	-
قطر	١٩٦٦	٦٠	٥	٣	١٤٣	-	١ : ١١٧٠	٦٨
	١٩٦٧	٥٠	٣	٣	-	-	١ : ١٥٠٠	-
	بعد١٩٧١	١٢٥	-	-	-	-	١ : ١٤٤٠	-
مسقط وعمان	١٩٦٤	١٩	٢	-	-	١٥	١ : ٢٩٧٠٠	-
	١٩٦٦	٢٣	٢	١	-	١٥	١ : ٢٤٧٥٠	٥٦٥
	بعد ١٩٧١	٤٢٥	-	-	-	-	١ : ١١٤٠	-
أبو ظبى	١٩٦٨	٢٠	-	-	٦٠	-	-	-

يتضح من الجدول السابق أن هناك تزايدًا فى عدد الأفراد الطبيين، و كذلك تنوعًا فى التخصصات، وهو الأمر الذى أدى إلى تقديم خدمات صحية متنوعة، مع زيادة عدد المستشفيات، إلى استيعاب عدد أكبر من الحالات للعلاج

(1) EMRO, Op. Cit, EM / ST 1 / June 6, 1961, p. annex IV, see also, EMRO, Op. Cit, Government of Bahrain, pp. 5, 30, also, U.N., Statistics, Op. Cit, 1968, pp. 206, 226 - 227, 655 - 666 & 690, also, WHO, YearBook, 1969, Vol 22, Op. Cit, pp. 176 - 178 & 186, also, Vol 24, pp. 204, 207.

المتخصص، ولقد أدى هذا التطور إلى تحسن الحالة الصحية فى بلدان الخليج، فمثلا تغيرت نسبة الوفيات بأمراض الشيخوخة فى الكويت سنة ١٩٦١ من ٧٧,٠٪ إلى ٥٣,٠٪ سنة ١٩٧٠، وكذلك تغيرت فى إمارات الساحل المهادن سنة ١٩٦٠ من ١,٩ ٪ إلى ١,٨٪ سنة ١٩٧٠[(١)].

أسهم فى التغيير، علاوة على رغبة الحكام فى تطوير بلدانهم، ومساعدة بريطانيا، منظمة الصحة العالمية والتى قامت بتنفيذ أربعة مشروعات صحية فى البحرين، وثلاثة عشر فى سلطنة عمان، وخمسة مشروعات فى قطر، وأربعة فى الإمارات، وأربعة فى الكويت، مثلا تمثلت المشروعات الصحية التى قدمت للكويت بين سنة ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٦٥ فى إنجاز مشروع مراقبة العقاقير، وإنجاز دراسة استقصائية لتلوث الهواء، وتنفيذ مشروع مكافحة الحشرات، وإعداد مركز تدريب لإصلاح وصيانة المعدات الصحية الفنية، بالإضافة لبعض المشروعات الأخرى كانت تحت الإعداد[(٢)].

قدمت المنظمة أيضًا ومنذ سنة ١٩٥٧ حملات للتطعيم الجماعى ضد الجدرى ونجحت إلى حد كبير، وركزت فى حملاتها على الكويت منذ سنة ١٩٦٧ وخاصة مع إنتشار المرض هناك، هذا مع الدراسات المستمرة لتقييم الحالة التى وصل إليها المرض، وتم تجهيز اللقاحات المضادة، ودُرب الموظفون الوطنيون على عملية تنشيط اللقاح، بالإضافة إلى بذل الجهود فى مقاومة الأمراض الوبائية الأخرى التى انتشرت هناك، مثل الكوليرا، التى بدأ انتشارها فى الكويت سنة ١٩٦١[(٣)].

قُدمت المنح الدراسية داخل الإقليم وخارجه، ومما تيسر من مادة علمية، نجد أنه قُدم للكويت منحًا فى سنوات ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ونالت قطر عددا من تلك المنح بدءًا من سنة ١٩٦٤، وكذلك البحرين، وكانت منحًا

---

(1) EMRO 18 - 30, Op. Cit, p. 2, see also, EMRO 31 - 45, EM / ST / 33, Kuwait, Dec. 6, 1963, Annex II, pp. 2 - 3, also, EMRO, Report, 37015, Statistics, 22 / 4 / 1972, p. 13. also, Carrier., Op. Cit, pp. 175 - 176.

(٢) منظمة الصحة العالمية، التقرير السنوى للمدير الإقليمى، ١٩٦٦ - ١٩٦٧، ل أ - ٢/١٧، ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) نفس المصدر، ١٩٦٠ - ١٩٦١، ص ٢٢ - ٢٣.

لتخصصات مختلفة فى الطب والتمريض، ودراسة الكمبيوتر والإجراءات المكتبية لتسيير عمل المستشفيات على الخصوص.

استدعت أيضًا إجراءات التطوير الصحى، الاهتمام بمشكلة مياه الشرب، ويتيسر مثلين فى هذا المجال، الاول عن تلك المشكلة فى أبو ظبى، فقد قام حاكم أبوظبى وكان الشيخ «زايد بن سلطان» بالعمل على تحسين حالة مياه الشرب، فبعد أن كانت مدينة أبو ظبى تمد بالمياه من منطقة «السد» قرب «العين» ولكن بقدرة محدودة، فقد تم فى أغسطس ١٩٦٨افتتاح خط أنابيب المياه الثانى والذى كان بقدرة أكبر من الأول، كما تم بناء خزان مياه ضخم على ربوة عالية تشرف على مدينة «أبو ظبى» لتُجمع فيه مياه خطى الأنابيب،وقامت دائرة المياه بمد خطوط الأنابيب الفرعية داخل مدينتى أبو ظبى والعين، وذلك لتوصيلها لبيوت الأهالى، كما شرع سنة ١٩٦٨ أيضًا فى مشروع الكهرباء وتقطير مياه البحر، وهو ما قدر له أن ينتج ٥ مليون جالون مياه يوميًا[(١)].

وفى الكويت سعى الحكام إلى طريقة أكثر فعالية للحصول على مياه الشرب، فقد كانت عملية نقل المياه من شط العرب إلى الكويت غير منتظمة، علاوة على أن طريقة تخزينها فى مستودعات كبيرة كانت غير صحية، من ثم جاء تفكير الحكام لمشروع يرمى إلى سحب كمية من مياه شط العرب يوميًا بما يوازى ٣٢٪ من كمية المياه التى يصبها يوميًا فى الخليج، بحيث تكون عملية السحب عن طريق أنابيب تمتد إلى الكويت، لكن هذا الاقتراح توقف لأسباب سياسية اعترضته من جانب العراق، وظلت الكويت تفكر فى إحياء هذا المشروع وخاصة فور انتهاء الأزمة العراقية الكويتية ١٩٦١ - ١٩٦٣، لكن الحساسيات ظلت قائمة أمام المشروع[(٢)].

سعت الكويت مع ذلك إلى توفير حاجتها من المياه عن طريق تقطير مياه البحر وذلك منذ سنة ١٩٥٨، فأنشأت أكبر مستودع لتكرير المياه فى العالم بكفاءة ضخ ٢ مليون جالون مياه شرب يوميًا، وقد صمم المستودع لإمكانية ضخ ٥ ملايين

---

(١) العيدروس، مرجع سابق، ص ٣٤٤ - ٣٤٥.

(٢) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٥٣ - ٥٥.



جالون مياه يوميًا، هذا بالإضافة لمياه الآبار الصالحة للشرب، والتى تم اكتشافها فى منطقة الروضتين فى شمال الكويت وبكميات كبيرة منذ سنة ١٩٦٠[١].

نخلص مما عرض عن التطوير الصحى فى اليمن الجنوبى أنه جرى تطوير بالفعل بين سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٧١، لكن كانت تغيراته بطيئة، وقد تولى مسئولية التطوير السلطات البريطانية هناك، لكنهم اهتموا بتطوير الحالة الصحية فى عدن أكثر مما اهتموا به فى محمياتها، كان مبعث ذلك الاهتمام الزائد توفير بيئة ومناخ صحى مناسب لقواتهم فى القاعدة العدنية، مصداق ذلك أنه تم توفير طبيب معالج لكل ٤٣٠٠ نسمة سنة ١٩٤٨، ولكل ٣٨٠٠ نسمة سنة ١٩٦٠، بينما كانت النسبة فى المحميات طبيب واحد لكل ١٦٢ ألف مواطن سنة ١٩٤٨، وطبيب لكل ٣٥ ألف سنة ١٩٦٠، هذا مع العلم بأن أكثر من نصف سكان عدن المدنيين كانوا إنجليز وجنسيات أخرى غير عدنية أو عربية.

قدمت بريطانيا دعمها لقطاع الصحة فى الجنوب وذلك حتى ضم عدن إلى الاتحاد، بل وحتى خروج القوات البريطانية من هناك، وربما بعد ذلك، وقد قُدم ذلك الدعم بقدر الحاجة ومتمشيًا مع الأوضاع الاقتصادية هناك، فى صورة معاونات مادية واستشارية وإدارية وتدريبية، ثم باستخدام وضع بريطانيا الدولى بتوجيه جهات الاختصاص بمنظمة الصحة العالمية بالمساهمة فى ذلك القطاع، ومهما يكن نوع ودرجة التطوير الذى جرى فى الجنوب فإنه اعتمد بشكل أساسى على بريطانيا، كما أنه كون نواة حقيقية للتحولات الصحية التى جرت فى الجنوب بعد ذلك، وكان أساسًا ومقدمة لها[٢].

أما التطوير الذى جرى فى إمارات ومشيخات الخليج العربى فقد جرى مضطردًا بتطور الحالة الاقتصادية هناك، إذ جرى التحول بخطوات سريعة مع ازدياد الدخول البترولية، ويجب ألا نغفل أن التغير جرى أيضًا وبسرعة فى عهد حكام مستنيرين أرادوا لبلادهم التطور، وقد انسجمت عوامل النجاح التطويرى تلك فى تناغم مع أهداف الاستراتيجية الجديدة.

---

(١) نفس المرجع، ص ٥٥.

(2) Hansard, P.D., Commons, Vol 636, March 16, 1961, Health and Welfare,p. 1731.

حرصت الحكومات الوطنية على أن يتم التطوير فى أحسن الصور الممكنة، مع تقديم خدمات صحية متميزة، ويبدو ذلك من حجم الإنفاق الإجمالى على قطاع الصحة، مثلا فى الكويت كان إجمالى المنفق على ذلك القطاع سنة ٦٠/ ١٩٦١ هو ٣,٠٥٢,٠٠٠ مليون دولار أمريكى، وفى سنة ١٩٦٩,٦٨ ما قيمته ٤,٤٠٢,٧٢٠ مليون دولار، وسنة ١٩٧٠ ما قيمته ٤,٥٨١,٩٢٠ مليون دولار، كما يتضح حجم الانفاق المرتفع على ذلك القطاع فى البحرين، والذى بلغ ١٦ ٪ من حجم الإنفاق الكلى وذلك سنة ١٩٧٠، ذلك بعكس ما كانت الحالة عليه فى اليمن الجنوبى، فقد كان الإنفاق على قطاع الصحة سنة ١٩٤٦ هو ٧٥,٧ الف جنيه، وسنة ١٩٥٦ كان ٢٨٢,٩ ألف جنيه وسنة ١٩٦٣ كان ٥٩٠ ألف جنية(١).

أما عن تطورات قطاع التعليم والثقافة، يتضح أن كل بلدان الخليج شأنها شأن كل البلدان العربية وكبداية لإحياء المعرفة حرصت على إحياء علوم الدين بين أبنائها، مع تعريفهم بقدر الحاجة بمبادئ علم الحساب، ثم تطور الأمر فسبقت بعض بلدان الخليج مثل الكويت والبحرين فى تطبيق التعليم النظامى قبل باقى البلدان الأخرى، لكن التحول التعليمى والثقافى الكبير جاء بعد إثراء تلك البلدان ومع تحكمها فى دخل أكبر من ثرواتها البترولية، ومع حرص حكوماتها على قطع خطى كبيرة فى مجال الثقافة والتعليم وذلك لمسايرة تطورات العصر الذى تعيشه، بل أن إمارات الخليج الأقل ثراءً أصرت على أن تساير جيرانها فى نفس الاتجاه.

فى الكويت كانت المحاولات الرائدة للأهالى دافعًا لإصدار قانون إدارة معارفى الكويت فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٦، والذى كان بمثابة تقدمة فعلية لتحول الاهتمام التعليمى من القطاع الأهلى إلى الحكومة.

---

(1) Hansard, P. D., Commons, Vol 736, Nov. 14, 1966, Abu - Dhabi, Director of Health, p. 1565, see also, Rush., A-De L., Editor, Records of Kuwait 1891 - 1961, Op.cit., pp. 675 and 783, also, EMRO, Annual Report, 1970, Government of Bahrain, also, EMRO, EM / ST / 57, Bahrain 0002 R, 1970, pp. 5 - 6, also,The Research of Publishing House, Op. Cit, 1969, p. 2453.

وتطور العمل فى هذا الاتجاه باستقدام البعثات التعليمية المصرية، وكانت البعثة الأولى سنة ١٩٤٧، وكان لها الفضل فى قطع خطوات كبيرة فى مجال تطوير التعليم، إضافة للجهود الكبيرة التى بذلها المستشارون الإنجليز فى هذا المجال، واستمر السعى حينئذ فى هذا الاتجاه حتى بدأ التفكير فى إنشاء جامعة كويتية، حيث كان التعليم الخاص يتم أغلبه ببعثات منذ سنة ١٩٤٥ إلى القاهرة أو إلى المملكة المتحدة، وفعلا بعد محاولات متعددة انشأت جامعة الكويت فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٦[١].

كذلك كان فى البحرين مجلسى معارف، أحدهما أسسته الحكومة سنة ١٩٢٠، والآخر أسسته الشيعة سنة ١٩٢٧، لكنه فى نهاية العشرينيات أصبح التعليم تحت سيطرة الحكومة، وقد شارك فى تطوير التعليم خبراء إنجليز، كما كان للبعثات المصرية دور واضح، وقد استعاضت البحرين عن عدم تأسيس جامعة بها بإيفاد البعثات العلمية إلى جامعات مصر والهند وباكستان وإنجلترا والولايات المتحدة، وقد وصل عدد الموفدين ببعثات خاصة ١٣٧٣ دارسًا، وحكومية ١٣٧٤ دارسًا وذلك سنة ١٩٥٥[٢].

فى قطر بدأ التعليم النظامى سنة ١٩٥٢ لكنه تطور بمعدل سريع جدًا بين اوائل الستينيات إلى اوائل السبعينيات، حتى إن الحكومة قد نجحت خلال تلك السنوات العشر فى بناء الهيكل التنظيمى لمراحل التعليم ما قبل الجامعة، ونجحت فى افتتاح جامعة قطرية بدأت بكليتى المعلمين والمعلمات فى نهاية تلك الفترة، أما التعليم فى الإمارات فقد بدأ سنة ١٩٥٦، ولم يظهر تحولا واضحًا إلا بعد السبعينيات، ويوضح الجدول التالى حالة المعاهد التعليمية[٣].

---

(1) Rush., Op. Cit, pp. 675 - 677, see also,

عبد الرحمن حسن الإبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٩٦، وكذلك، خضير نعمان العبيدى، البحرين، ط ١، ص ٢٠٤ - ٢٠٥، بغداد ١٩٦٩.

(٣) نفس المرجع، ص ١٠١ - ١٠٦، وكذلك، دائرة التخطيط، مصدر سابق، ص ٢١.

جدول رقم (١٠) معاهد التعليم فى بلدان الخليج العربى[١]

البلد	السنة	المعاهد التعليمية							عدد المدرسين	عدد الدارسين
		حضانة	ابتدائى	ثانوى	فنى	تدريب معلمين	تعليم خاص	تعليم جامعى		
الكويت	١٩٤٥	–	١٥	٢	–	–	–	–	–	٣٨٠٠
	١٩٥٤	٢	٤٠	٢	٣	٢	–	–	٩٤٣	١٤٧٠٤
	١٩٦٣	٢٠	٧١	٤٢	٣	٢	٨	–	–	٦٩٨٠٤
	١٩٦٦	–	–	–	–	–	–	✓	–	١٧٨٦٢٦
البحرين	١٩٥٠	–	١٩	٢	–	–	–	–	–	٥٥٥٥
	١٩٥٤	٢٧	١٧	٢	٢	١	–	–	٣٨٤	١ ٥٦٧
	١٩٦٣	–	٦٦	٢	١	١	–	–	١٣٣١	٣٢٤٣
	١٩٧٠	–	–	–	–	–	–	–	–	٥٠٠٤٩
قطر	١٩٦٣	–	٣	–	–	–	–	–	–	٤٢٠
	١٩٧٠	–	١٩	–	–	–	–	✓	–	١٩ ...
الامارات	١٩٥٦	–	٨	–	–	–	–	–	٢٠	١٢٢٠
	بعد ١٩٧١	–	–	–	–	–	–	–	–	٥١٤٧٦

يتضح من الجدول السابق أن هناك تحولا كبيرا لحق بالتعلم وبأعداد الدراسين فيما بين سنتى ١٩٤٥، ١٩٥٤ فيما يخص الكويت والبحرين، ولعل ذلك يؤكد الدور الرائد والكبير للبعثات المصرية فى تطوير التعليم، فلم يكن الإنجليز قد ألقوا بثقلهم فى هذه العملية، كما لم يكن للدخل البترولى دور كبير فى هذه المرحلة، كما جرى تطور سريع بين سنتى ١٩٦١ ، ١٩٧١ فيما يتعلق بقطر، وقد رجع ذلك لرغبة ولى العهد الملحة حينئذ فى التطوير، وللدخول البترولية، ولجهد المستشارين الإنجليز، ولدور البعثات العلمية الخليجية كويتية وغيرها فى ذلك القطاع.

أما مرحلة التطور الكبير فقد جاءت بعد الستينيات والتى صاحبت استقلال الكويت، واختلاف نسب المشاركة فى استثمارات البترول لصالح دول الخليج، إذ

(1) Statistical Office , U.N. 1956 , Op . Cit , pp . 616 - 618 , also , Ibid . 1959 pp . 559 - 562 , also , 1962 , pp . 651 - 662 , also , 1964 , pp . 698 - 710 , and , 1967 , pp . 752 - 758 .

يتضح أن أعداد الدارسين فى الكويت قد زادت من ٥٢٤٠٦ دارس ودارسة سنة ١٩٦١ إلى ١٧٨٦٢٦ سنة ١٩٦٦، وفى اليمن زادت من ٢٤٢٩٠ سنة ١٩٦١ إلى ٤٩٠٠٥ سنة ١٩٧٠، وفى قطر زادت من ٤٢٠ سنة ١٩٦٣ إلى ١٩ ألف سنة ١٩٧٠، كما تنوعت التخصصات من تعليم عام إلى تجارى إلى تدريب معلمين إلى تعليم فنى، كما أُدخل التعليم الجامعى فى الكويت سنة ١٩٦٦ وفى قطر بعد سنة ١٩٧١.

لكنه فى الواقع لم يُهتم بالتعليم المهنى أو الفنى عموماً فى إمارات الخليج، فقد بلغ عدد الدارسين لذلك النمط من التعليم فى الكويت سنة ١٩٥٠ خمسين دارساً، وسنة ١٩٦١ مائة وتسعا وثمانين دارساً، وسنة ١٩٧٢ عدد ١٩١٢ دارساً، وفى البحرين كان خمس وسبعون دارساً سنة ١٩٥٠، وسنة ١٩٧٢ عدد ١٣٤٩ دارساً، وفى قطر ٦٧ دارساً سنة ١٩٦٠، سنة ١٩٦٢ كان ٦٢٠ دارساً، وفى عمان لم يدخل التعليم الفنى سوى بعد سنة ١٩٧١ مثلما كان التعليم العام فيها متأخراً(١).

لقد أنفقت حكومات بلدان الخليج بسخاء على قطاع التعليم، ففى الكويت تغيرت ميزانية التعليم فى سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ من ١٠٠,٢٤٠ دولار أمريكى إلى ٣,٢٤٨,٠٠٠ مليون دولار سنة ٦٠ -١٩٦١ إلى ٨,٦٨٠,٠٠٠ مليون دولار سنة ١٩٧٠، وفى البحرين كان ما أنفق على التعليم سنة ١٩٥٦ يمثل ٢٥,٨ ٪ من مجموع النفقات العامة، سنة ١٩٧٠ ما يمثل ٢١ ٪ من قيمة الإنفاق الكلى، وفى الإمارات بعد سنة ١٩٧١ كان ١٦٨ مليون دولار أمريكى(٢).

فيما يتعلق بالتطورات الثقافية ظهرت الإشارة إليها فى الإحصائيات بعد سنة ١٩٥٧، ومثل ما اهتمت حكومات الخليج بالتعليم، اهتمت بإنماء الحالة الثقافية سواء عن طريق الإعلام المقروء والمسموع والمرئى أو عن طريق الكتب المستوردة أو

---

(1) Askari., Hossein Op . Cit , p . 306 .

(2) EMRO , Annual Report , 1970 , Op . Cit , p . 5, also, Rush., Op . Cit , p . 783 , also , The Research of Publishing House , Op . Cit , p . 2453 , also,

عبد الرحمن حسن الإبراهيم ، مرجع سابق ،ص٨٩-٩٠: ٩٦، ١٠٠، وكذلك الوضع الصحى فى العالم ، التقرير السادس ، مصدر سابق ، الإمارات.

المؤلفة، بالإضافة إلى الوسائل التقليـدية فى تلك المناطق من مهرجانات ولقاءات، ويوضح الجدول التــالى بيان للوسائل المساعـدة على إحياء وتطوير القطاع الثـقافى لبلدان الخليج.

جدول رقم (١١) الوسائل الثقافية فى الكويت والبحرين ١٩٥٣-١٩٦٧(١)

البلد	السنة	الإذاعة	الصحف اليومية	الكتب	السينما	التليزيون
الكويت	١٩٥٩	–	–	–	٤ سينما	–
	١٩٦٢	✓	١جريدة × ١٠٠٠ نسخة			✓
	١٩٦٣	✓	✓	١٦١كتا ب مؤلف		✓
	١٩٦٤	✓	٤× ١٢ ألف		٧ سينما	✓
	١٩٦٦	✓	٤× ١٥ ألف			✓
البحرين	١٩٤٠	✓	١ (جريدة البحرين)	–	–	–
	١٩٦١	✓	٣ محلية نصف شهرية	–	٨ سينما	–
	١٩٦٢	✓	وصحيفتين باللغة الانجليزية	–	٩×٩٠٠ مشاهد ٩×١٠ الف مشاهد	✓
	١٩٦٤	✓	–	–		✓
	١٩٦٧	✓	–	–		✓

يتضح أن التحــول جرى بتركيز شأن باقى التطورات بعــد سنة ١٩٦٠، فقد نشطت حركة تألـيف الكتب فى الكويت بعد هذا التاريخ، وكذلك حـركة إصدار الصحف اليـومية، كـما كثـفت أجهزة البــث الإذاعى من إرسالها بعــد أن كانت محـدودة فى البـحرين، وكـذلك طبق نفس الأمر فى الكويت، وأدخـل الإعلام

(1) U.N. Statistical office Op. Cit , 1950 - 1969 , pp . 641 , 684 , 729 , 783, 769 , 735 , 778, 752 and 784 , also , WHO , Annual Report , Op . Cit , p . 5 .

المرئى منذ سنة ١٩٦٢ فى كل من الكويت والبحرين، وما عدا ذلك لم تظهر إحصائيات أخرى دالة على أنشطة ثقافية أو وسائل مماثلة لما تم حصره وذلك بباقى بلدان الخليج[١].

أما عن التطور التعليمى فى الجنوب اليمنى فقد تبين أن بريطانيا نفذت نفس السياسة من حيث الاهتمام بعدن أكثر من المحميات، ولعل الإحصاء التالى يوضح المعنى إذا ما قيس عدد الدارسين لعدد السكان.

جدول رقم (١٢) مؤسسات التعليم فى اليمن الجنوبى[٢]

البلد	السنة	عدد المعاهد التعليمية					عدد المدرسين	عدد الدارسين	عدد السكان
		ابتدائى	ثانوى	فنى	تدريب معلمين	تعليم جامعى			
عدن	١٩٥٣	٣٤	٢	١	-	-	٣١٥	٧٢٧٥	-
	١٩٥٧	٣١	٢٤	١	٢	-	٤٦٥	١١٧٠٧	١٠٤ الف عرب
	١٩٦٠	-	-	-	-	✓	-	-	-
	١٩٦١	٤٠	٣٦	٢	٢	✓	٧٥٦	٢٠٢٠٤	١٦٠ الف عرب
المحميات	١٩٥٣	-	-	١	-	-	٣١٣	٧٦٩٣	-
	١٩٥٧	١١٨	١	-	١	-	٢٧٥	١٢١٤٣	٤٥٠ الف
	١٩٦١	١٧٨	١٢	-	-	-	٦٤٢	١٩٤٧٩	١ مليون
اليمن الجنوبى	١٩٦٣	١٧٩	٤٣	١	٣	١	١٣٠٥	٣٧٨٧٨	

البلد	السنة	عدد الدارسين				
		مستوى أول	مستوى ثان	عام	فنى	تدريب معلمين
اليمن الجنوبى	١٩٦٧	٥٠,١٠١	-	١٦١١٣	٤٤٥	٣٦٣

(١) خضير نعمان العبيدى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

(2) U.N. Statistical office , Op . Cit , 1956 , Education , p . 614, also , 1959 , also, 1962, p . 650, see also , 1964, p . 98 , and , 1967 , p . 760 , also , Hickinbotham , Tom , Aden , p . 154 , London , 1958 .

يتضح من الجدول رقم (١٢) ومن الإحصائيات السابقة كم كان الفرق شاسعًا بما جرى من تحول فى اليمن الجنوبى قياسًا لما جرى فى الخليج، كما جاء الاهتمام بعدن أكثر منه فى المحميات، وقد رجع ذلك إلى الحالة الاقتصادية، وبمدى حاجة بريطانيا خاصه فى اليمن الجنوبى إلى العمل على إنجاح أهداف سياستها، وتوضح الأرقام التالية حجم المنفق على قطاع التعليم فى اليمن الجنوبى ففى سنة ١٩٤٦ كان حجم الإنفاق ٢٢,٣ ألف جنيه وفى سنة ١٩٥٦ كان ٢١٠,٦ ألف جنية، وفى سنة ١٩٦٣ كان ٧٥٤ الف جنيه[١].

انعكس ذلك الوضع الاقتصادى على الحياة الثقافية هناك، فقد أُستخدم الإرسال الإذاعى فقط فى عدن وقد بدأ من سنة ١٩٤٨، وكذلك صدرت الصحف اليومية فى عدن فقط، وإن كان ذلك قد أسهم فى تحريك الحياة الثقافية لدولة الاتحاد بعد اتمامه، هذا، وقد بدأ الإرسال التليفزيونى فى اتحاد الجنوب منذ سنة ١٩٦٣[٢].

تبين مما جرى من تطوير للقطاع الخدمى، الصحى والتعليمى والثقافى، فى منطقة الخليج والجنوب العربى أن هناك خُطوات إيجابية اتخذت بالفعل نحو ذلك القطاع، وتبين أن بريطانيا كان لها دور كبير فى ذلك التطوير، والذى اختلفت بواعثه فى اليمن الجنوبى عن إمارات الخليج، فقيمة عدن الاستراتيچية استدعت قدرًا من التطوير للجنوب، وفى منطقة الخليج حتمت الحاجة إلى الاستثمارات الأوربية والأمريكية، بالإضافة إلى وضع المنطقة الاستراتيچى، ضرورة التطوير هناك، وقد دعم ذلك رغبة الحكام فى تطوير بلدانهم.

لكن التطوير جرى إلى حدود لم تكن بأى حال من الاحوال تتعارض وأهداف الإستراتيچية الجديدة، على الأقل فى فترة الدراسة، فالتعليم الجامعى لم يبدأ فعلا إلا سنة ١٩٦٦ فى الكويت، والبعثات التعليمية كان أغلبها يتم فى بريطانيا والولايات المتحدة وأوربا، كما لم يهتم بالتعليم الحرفى والفنى.

---

(١) محمد عمر الحبيشى ، مرجع سابق ، ص ٤٤١ .

(2) U.N. Statistical Office, Op . Cit , 1943 - 1969 , pp .676 , 682 , 684 , 751 .



لكن تطوير الخدمات الصحية تم بشكل جيد وسريع فيما يتعلق بإمارات الخليج وذلك بعكس التطوير البطىء الذى تم فى منطقة الجنوب العربى، والذى كان سببه سوء الاحوال الاقتصادية هناك، ومع ذلك فقد تم تغير على درجة ما فى اليمن الجنوبى.

إن التطوير الخدمى الذى جرى فعلا، ومع استبعاد سلبياته، يبقى منه تجربة ونتيجة تستحق الاشادة، لا شك أنها كانت مقدمة وأساسًا لعمليات التطور التى تمت فى القطاع الخدمى بعد ذلك.

مما عرض فى ذلك الفصل اتضحت النقاط التالية، استدعت الظروف الدولية تطبيق استراتيجية جديدة من جانب بريطانيا فى منطقة الخليج والجنوب اليمنى، وقد أسهم فى بلورة تلك الإستراتيجية الدفع المتتالى لبريطانيا من جانب الولايات المتحدة، بحيث إن مقدماتها بدأت بالفعل منذ إعلان مبدأ «ترومان» ولقد دعم تفجر البترول الخليجى الاتجاه والإسراع نحو تطبيقها.

من بين الآثار التى نجمت عن تطبيق الإستراتيجية تلك التحولات التى جرت لبلدان الخليج والجنوب العربى، فيما يتعلق بأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتى جرت تحت السيطرة، ولم تكن لتصطدم أبدًا بمسيرة أهداف الإستراتيجية، سواء من جانب واضعيها، أو مستقبليها المعنيين بدرجة أو بأخرى.

فالتطور السياسى الذى تم بين دول الخليج والجنوب اليمنى، كان مع أهدافه الضمنية قد جرى فى عدم تعارض مع أهداف استراتيجية شرق السويس، وبالتالى كُرست سلطات كل إمارة فى يد حكامها، فلم يُجَزْ تشريع ما أو تنفيذ إلا بموافقة الحكام والأسر الحاكمة، هذا بالطبع بناء على نصح المستشارين الإنجليز فى أغلب الأحوال، أو طبقًا لمركزية فرضها بعض الحكام بذاتهم.

كذلك كان التطور الاقتصادى فى مجمله يسعى إلى النمو، لكن بعض مقومات بنائه كانت دخيلة، كما كانت الأنشطة الاقتصادية تجرى لكن وفى غير توازن، وهى سلبيات خطيرة، وقد عُمد إلى تركيز تلك السلبيات لتسهم بدورها مع سلبيات التطور السياسى فى تحقيق أهداف الإستراتيجية شرق السويس، فقد تبين من نقطتى دراسة فى الاقتصاد الخليجى والجنوب اليمنى، وهما الصادرات

والواردات، والعمالة، وكذلك من قيمة الناتج القومى باستثناء دخل البترول، نوع تلك السلبيات، وطبيعة تلك المتناقضات.

ومما يؤكد تلك المعانى، أى وضع التطورات لصالح الاستراتيجية، تصور بريطانيا المسبق لما يجب أن يكون عليه الوضع فى الخليج والجنوب العربى، مع نيتها الخروج بقواتها من هناك، ووضع تصوراتها تلك موضع التنفيذ، سواء بالتخطيط أو بالإدارة أو بالاستشارة، ولعله باستقراء أحداث الماضى القريب لتلك التطورات يمكن أن تُؤكد هذه المعانى، ففى سنة ١٩٥٨ أجمع صانعو القرار فى الحكومة البريطانية على ضرورة حماية الاستثمارات البريطانية فى تلك المنطقة، وحماية الحكام ونظم الحكم لتحقيق ذلك، وقد عملوا على ذلك بكل الطرق الممكنة[١].

بل إن المستويات غير الرسمية، ومنذ سنة ١٩٥٦، وضعت تصوراً شاملا لما يجب أن يكون عليه الوضع فى الخليج العربى خاصة وفى نفس الأحوال، وذلك فيما عرف بتقرير «شاتهام هاوس» والذى سبق الاشارة اليه، والأرجح أن كل ما جرى قد توافق مع توصيات الجهات غير الرسمية، والحكومة البريطانية[٢].

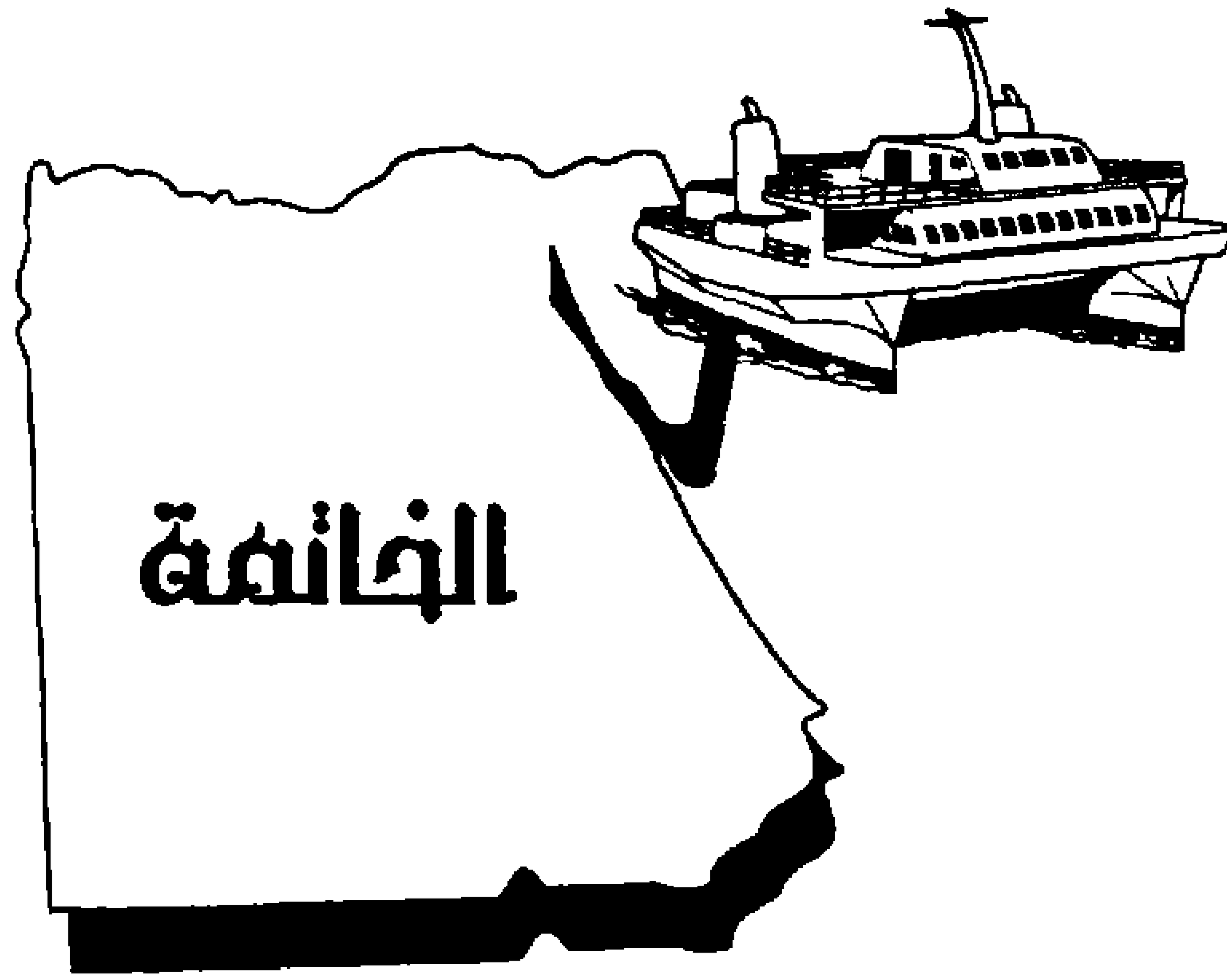
أما التطور الخدمى صحى وتعليمى وثقافى فقد جاء فى مجمله طيبًا، غير أن آثار نجاحه لم تكن فاعلة إلا مع المدى الطويل، خاصة مع تحقيق تلك المعادلة من ضمان ولاء اغلب الحكام وحاجتهم الملحة إلى تطوير بلدانهم، حتى ولو كان بالشكل السابق رصده.

لكن الخلاصة أن تلك التطورات كلها سلبية أو إيجابية، كانت محصلتها إيجابية فيما يخص بلدان الخليج العربى والجنوب اليمنى، لأنها شكلت - على الأقل - أسسا لانطلاقات فى مجال تلك التحولات، كما أنها على الأرجح، كونت الأسس لسياسات الدول الخليجية داخليا وخارجيا، وربما حتى الآن.

---

(١) انظر ، الفصل الأول .

(٢) انظر ، الفصل الأول .



برزت النقاط التالية حول موضوع الدراسة، إستراتيچية القواعد العائمة والدعائم المزدوجة من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٧١:

أولا: كان مضمون تلك الإستراتيچية يعنى التحول بمركز ثقل القواعد العسكرية البريطانية من غرب السويس إلى شرق السويس، ولما كان الهدف الرئيسى دومًا للسياسة الخارجية البريطانية هو تحقيق استثمارات من مناطق سيطرتها، فإنه وبموجب تلك الإستراتيچية تقرر أن تتحقق تلك الاستثمارات دون ضرورة لوجود القوات البريطانية بأراضى الجنوب اليمنى والأراضى الخليجية، وقد رؤى وتكملة لخطوط تلك الإستراتيچية أنه يمكن تحقيق ذلك بأسلوب نجدة الأهداف الحيوية، بالتدخل السريع بواسطة قوات مختلطة جوية وبرية محمولة على وسائل بحرية، ويساند هذا قوات أرضية محدودة للإسهام فى نفس الاتجاه.

ثانيا: لم يكن فقدان قواعد غرب السويس هو الدافع الأهم لاتخاذ تلك الإستراتيچية، وإنما كان مرحلة تالية لمرحلة سابقة، بمعنى انه كانت هناك الدوافع التى حركت بريطانيا مسبقًا لذلك الاتجاه، فمن جهة تبين أن بريطانيا كانت تعانى قلقًا حقيقيًا وإلى حد بعيد من إمكانية توجيه ضربات ذرية أو نووية لها من جانب الاتحاد السوفيتى، مع بداية ظهور بوادر النزاع بين القوتين العظميين، وخاصة أن بريطانيا كانت قد فضلت الاتجاه إلى الجانب الأمريكى؛ لذلك قبلت بريطانيا الحماية النووية الأمريكية بموجب معاهدة شمال الأطلنطى منذ أبريل ١٩٤٩،

وكانت متطلبات ذلك التعاهد قد اعاقت باضطراد بريطانيا على آلا تفى بقدراتها على التوسع فيما وراء البحار.

من جهة أخرى كان الاقتصاد البريطانى يعانى عوائق عديدة سببتها تراكمات المشاكل الاقتصادية ما بين الحرب الأولى والثانية، وأُضيفت إليها خسائرها الجسيمة فى الحرب الثانية، وكان الأنسب وطالما كان ممكنا إجراء الاستثمارات فى مناطق سيطرتها دون الحاجة إلى وجود قواتها فى تلك المناطق، أن تلملم ذاتها داخل حدودها لتوازن اقتصادها، على الأقل بتوفير إنفاقاتها ومساعداتها لتلك المناطق، وكذلك أن تنحنى لمتطلبات التعاهد، ومتطلبات الولايات المتحدة بتحديد توسعاتها، من ثم وهو الأرجح كان إخلاء القواعد سواء غرب السويس أو شرقها، أو حتى من مناطق السيطرة البريطانية كلها، كان اتجاها عامًا فرضته الظروف على بريطانيا، وكان فكر صانعى القرار البريطانيين يعتمل بهذا الاتجاه فى تريث منذ مبدأ «ترومان» سنة ١٩٤٧، وبواقعية وعلى مستوى التطبيق منذ سقطة السويس سنة ١٩٥٦، لكن كان الاستعداد لتطبيقه كلية قد تم منذ سنة ٦٤ / ١٩٦٦.

إضافة لافتقار بريطانيا لتقنيات التطور النووى وللخلل الواقع على اقتصادها منذ الحرب الثانية، فقد كانت هناك عوامل أخرى دفعتها لاتخاذ استراتيجية شرق السويس، وهى التغير فى حجم وتوزيع القوى الدولية والسياسية، والتى نجمت عن بروز القوتين العظميين، ثم وعلى المستوى الداخلى فى بريطانيا التغير بين القوى الوطنية سياسية وشعبية، وإن كان ذلك العامل الأخير أقل قوة من تأثير العوامل الأخرى لذلك الاتجاه.

وقد برهنت الأحداث التى جرت على عمق تأثير تلك العوامل فى دفع بريطانيا إلى نبذ سياستها التقليدية فيما وراء البحار والالتزام بإستراتيجية جديدة خاصة فى منطقة الخليج والجنوب العربى، كانت فى الواقع منبثقة عن إستراتيجية حلف شمال الأطلنطى، إذ يتضح أن الاتحاد السوفيتى تملك قنابل ذرية سنة ١٩٤٩ كان فى مكنة الواحدة منها تدمير أكثر من ثلثى المملكة المتحدة فى فترة قصيرة، وأخرى سنة ١٩٦٢ كان فى مكنتها تدمير تلك الجزيرة مائة مرة، من ثم كان فى

استجابة الولايات المتحدة بامدادها بأسلحة دون رؤوسها النووية ما بين سنة ١٩٥٧ إلى ١٩٦٢ ، أن قبلت بريطانيا في المقابل شروط الولايات المتحدة كلها، ممثلة في التحاق بريطانيا والتي كانت مستعدة لذلك بتحالف شمال الأطلنطي، وهو ما ترتب عليه تعديل السياسة البريطانية الدفاعية لتتمشى مع سياسة الحلف، باستمرار تمركز نصف قواتها بألمانيا الغربية للدفاع عنها تحت قيادته، ووضع قيادة النصف الآخر من تلك القوات تحت نفس القيادة، وهي أمور أدت كلها إلى العجز عن توسع بريطانيا فيما وراء البحار، وأدت بها إلى ضرورة تغيير سياستها الدفاعية، وسياستها الخارجية.

كما أنه ومن واقع تقديم أسلحة دون رؤوسها النووية لبريطانيا ولبعض دول أوربا إلا في حالة حرب فعلية، كان وجود قوات أمريكية نووية في أراضي أوربا الغربية حتميًا للدفاع عنها، وقد سهل وجودها الفعلي الاتجاه إلى السيطرة على القوات البريطانية سواء لنصفها المتمركز في ألمانيا الغربية أو قيادات نصفها الآخر الموجودة في بريطانيا، والتي وضعت كلها بالفعل تحت قيادة حلف الأطلنطي برئاسة ضابط أمريكي سنة ١٩٦٤.

ليس ذلك فقط وإنما سُمح لقوات أمريكية بالتواجد بانتشار واسع في قواعد في أراضي المملكة المتحدة منذ سنة ١٩٥١، ثم وقبل ذلك التاريخ بفترة قليلة في مناطق السيطرة البريطانية في العالم، وبالأخص وما كان يهم الولايات المتحدة في منطقة الخليج لمشاركتها هناك في استثمارات آبار البترول الغنية.

تلك النتائج التي ترتبت على التخلف النووي البريطاني أدت إلى شلل جزئي لقيادات العمل السياسي والعسكري البريطانيين عن اتخاذ قرارات خالصة فيما يتعلق بالسياسة البريطانية - إلى حد القول أن بعض هذه القرارات كانت لا تصدر إلا مبنية على القرارات الأمريكية - أسهم في ذلك حالة الانكسار النفسي لدى المواطن الإنجليزي بوجه عام لوجود قوات أجنبية على أراضيه، نتج عن ذلك أن كان على صانعي القرار البريطانيين التفكير جديًا لقبول فكرة مشاركة الولايات المتحدة لبريطانيا في دور طالما لعبته منفردة في مناطق توسعاتها في العالم، وهو ما عنى ضمنيا ضرورة تغيير أساليب وطرق تنفيذ السياسة البريطانية، ثم بوجه عام تغيير أسس بنائها.

بهذا الصـدد، ومما أوضحته المراجع البـريطانية ذاتها، وهو أمـر مثير حـقًا، اتضح أنه ومع بدء وضع استـراتيچية شـرق السويس موضع التنفـيذ لم تكن هناك سياسة مـوحدة من جانب الحكومة البريطانيـة إزاء منطقة الخليج والجنوب العربى، إنما تمثل الأمر فى خطـوط سياسـية تمت متـابعتهـا باستقـلال من جانب الوزارات المختلفة، سواء أن كـانت وزارة الخارجية أو وزارة المستعـمرات، بحيث كان هناك غياب واضح لإشراف وتوجيه حكومى، فكانت وزارة المسـتعمرات تعمل فى اتجاه ووزارة الخارجية تعمل فى اتجاه آخر، وكانت أساليـبهما مختلفة، ولقد أبرز غياب حدود تقسيم المسـئولية لعلاقات بريطانيا فيـما وراء البحار صعوبة صياغـة سياسة واضحة لتلك المناطق، المـهم أنها كلها أمور ربما أكدت مـاتم التوصل إليه من راى حول تبعية قرار السياسة الخارجية والدفاعية البريطانية للقرار الأمريكى.

فمع أنه جرت دراسات غير رسمية، ورسمية، ابتداء من سنة ١٩٥٦ لصياغة شكل لسياسة بريطانية جديدة تصلح لممارستها نحو الخليج وعدن، واستمر البحث بشأنها حتى سنة ١٩٥٨ ، فإنه لم يستـقر على أسس متكاملة لرسم تلك السياسة، إلا من خطوط تفى بضرورة الحفـاظ على الثروات الخليجية وبضـرورة الدفاع عنها دونما ضرورة لوجود القوات البريطانية بالمنطقة، أولا لتـوفير إنفاق، وثانيا للتمشى مع سياسة حلف الأطلنطى، وثالثا وربما لتحـقيق أمانى القوى الوطنية للمنطقة فى الحصـول على استقـلالها، بل إن الحكومـة البريطانية طلبـت من لجان وضع تلك السياسات المبسطة التريث لفحص أنسب السياسات للتعامل مع تلك المنطقة.

جاء توجيه الحكومة هذا فيما يرجح لواحد من الاحتمالات التالية، أولا إما لعدم وضوح رؤيا حول المؤثرات المحيطة بالمنطقة مـحل تنفيذ مزمع لتلك السياسة، أو لأنه كان هناك قيود ما على رسم سياسـة متكاملة نحوها كما كان الإنجليز يرون أنها يجب ان تكون عليه، أو لأنهـم كانوا قد قرروا فعلا الانسـحاب من المنطقة، وهو الأمر الأكثر ترجيحًا، وفى اتصال مع ما سبقه، لم تكن هناك سياسة خارجية بعيدة المدى لازمـة حينئذ نحو المنطقـتين إلا من خطوط بسيطة أهم أهدافهـا تحقيق الاستثمـار، والدفاع عن مصادره، وتحقيق أهداف قوى شـمال الأطلنطى، بقوات تقليدية أو مطورة.

لم تكن عوامل الدفع الأمريكية لبريطانيا على تغيير أساليب وطرق تنفيذ سياستها قاصرة على ما تم بيانه، وإنما أثارت الولايات المتحدة لها العراقيل أمام وجودها فى منطقة الخليج وبطرق مباشرة، عن طريق تقديم عوائد استثمارية لمالكى الآبار هناك منذ بداية الخمسينيات أفضل مما كانت تقدمه بريطانيا، وبتقديم خدمات متطورة كانت فى مستوى الخدمات البريطانية، وكذلك بطرق غير مباشرة أكسبها قيمتها شعور حكام المنطقة بقدرات الأمريكيين الدفاعية المتفوقة، ثم وبإثارتها حفيظة بعض إمارات المنطقة ضد الأساليب البريطانية التى أصبحت غير مقبولة وسافرة.

كما أن الولايات المتحدة وبإطلاق أمانى مكبوتة لدول متحفزة كإيران، بوعدها بالقيام بدور حيوى فى المنطقة، وبوعد السعودية بنفس الدور، إنما كانت توجه نظر بريطانيا أن الوقت قد حان لضرورة إخلائها للمنطقة لتدار بطرق وأساليب وقوى أخرى، وقد قطعت الولايات المتحدة شوطًا ليس بالقليل فى ذلك الاتجاه وذلك باتباع سياسة إعداد البديل منذ سنة ١٩٥٠، وركزت على ذلك الاتجاه منذ سنة ١٩٥٧، بل آتى ثماره سنة ١٩٧٣، كما أنها سلحت إمارات المنطقة ذاتها منذ سنة ١٩٦٢ للإسهام فى نفس الاتجاه.

وأخيرا وحول الدور الأمريكى فى التأثير على القرارات البريطانية، فإن انفراد الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى منذ سنة ١٩٦٢ بالتشاور والاتفاق حول تطوراتهم النووية دون مشاركة بريطانيا بالوقوف على أبعاد تلك المشاورات أو الاتفاقات، إنما هو أمر سبب قلقًا زائدًا لبريطانيا مما رسخ لديها صحة توجهها بقبول الحماية الأمريكية النووية، وبالتالى الاستجابة لمتطلبات تلك الحماية.

كان العائد لبريطانيا نتيجة قبولها للحماية النووية الأمريكية، والتزامها بتعاهد شمال الأطلنطى وبشروطه، أن استمر تسليحها نوويًا، ومساعدتها جديًا على تطوير برامجها النووية خاصة طوال السبعينيات حتى أنها تملكت صواريخ نووية متوسطة المدى ناتج عقول خبرائها سنه ١٩٨٣، من جانب آخر اتفقت الولايات المتحدة معها ضمنيا على السماح بمد فترة بقاء قواتها بمنطقة الخليج والجنوب العربى منذ سنة ١٩٥٦ لترتيب شئونها الاستثمارية هناك، واستمر ذلك حتى سنة ١٩٧١،



بحيث حققت بريطانيا مكاسب مالية طوال الأربع سنوات الأخيرة قبل انسحابها مثل ما لم يحقق طوال العشرين سنة السابقة لإعلان نيتها فى الانسحاب من المنطقة وهو أمر ساعد فى ضبط ميزان مدفوعاتها وتنشيط اقتصادها، بل رتبت شئون استثماراتها المستقبلية إلى حد بعيد.

أما عن مدى عمق تأثير خلل الاقتصاد البريطانى فى اتخاذ سياسات بريطانية جديدة، بدفع بريطانيا إلى تقليل التزاماتها العالمية، بل وبعض التزاماتها الداخلية لضبط ذلك الاقتصاد عملا بمبدأ الأهم فالمهم يتضح الآتى، مع عجز ذلك الاقتصاد عن الإيفاء بمتطلبات البنية الأساسية البريطانية، وفى عجز الدولة عن تحقيق التزاماتها الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، ومع تراكمات ذلك الخلل ذاته، أصبحت دعائم بناء الأمن القومى البريطانى ضعيفة، وقد اتضح ذلك فى الموشرات الاقتصادية.

فمثلا طوال سنوات ما بعد الحرب الثانية كان هناك خلل فى العلاقة ما بين صادرات بريطانيا ووارداتها، فالصادرات قليلة لسلع متوفرة والواردات كبيرة لسلع غير متوفرة وعليها استهلاك كبير، وقد عنى خللا واضحًا لتجارتها الخارجية كواحدة من أهم أنشطة إقتصادها، وعلاوة على ما كان يسببه ذلك الخلل من نقص فى الدخل القومى، فإن خلل مستتبعات عملية النشاط الإنتاجى من أجل التصدير، ومن بطالة إلى نقص عمالة إلى انخفاض أجور، قد أضاف أعباء قاسية كان على صانعى القرار السياسى مواجهتها، وقد أثرت بالطبع على حرية قراراتهم الداخلية والخارجية.

كان هناك أيضًا مشكلة الدين العام، داخلى وخارجى، وكان على الحكومة مواجهة ذلك الموقف، وكل مشاكلها الاقتصادية الأخرى بحسم، خاصة بعد ما سببته الحرب الثانية من تخريب للمنشآت والطرق والكبارى، وتضخم البطالة وانخفاض الأجور، وسوء حالة المعاشات، ومع ذلك الإيفاء قدر الإمكان بمتطلبات توسعاتها الخارجية إذا ما أصرت على الاستمرار فى سياستها التقليدية، بما كان يعنى ضرورة ارتفاع حجم الإنفاق الحكومى خاصة على الخدمات الاستهلاكية والتشييد، ولم يكن منطقيا أن يُحقق ذلك معتمداً باستمرار على الديون سواء

داخلية أو خارجية؛ ولذلك رؤى من الأنسب أن يتم زيادة الإنفاق بالاعتماد على رفع قيم مدخولات الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مع تقليل بعض أوجه الإنفاق الحكومى غير الإنتاجية، مثل الإنفاق الدفاعى، ثم رفع الدخل بتوجيه ذلك الوفر عن طريق الاستثمار لصالح مشروعات إنتاجية.

ولم تكن تلك الحلول متوافقة بطبيعة الحال مع سياسة الاستمرار فى التوسع فى مناطق السيطرة التقليدية البريطانية لانعدام عوائد فى مقابل مساعدات ما وراء البحار إلا من مناطق الخليج وعدن وكينيا، ما لم تتحرر الخزانة البريطانية من الإنفاق على تلك المناطق تحت ظروف إمكانية استمرار الاستثمارات فى تلك المناطق الغنية بعد تركها، وليكون تواجد القوات البريطانية عند اللزوم، مؤقتًا وليس دائما.

على ذلك جاء قرار الحكومة البريطانية بقبول الحماية النووية الأمريكية منذ سنة ١٩٤٩ مناسبًا لمواجهة كل تلك المشاكل، إذ أتاح لها مواجهتها بحلول سياسية واقتصادية وعسكرية، إذ إنه وبناء على قرارها السياسى بالاشتراك فى تحالف الأطلنطى نالت مساعدات اقتصادية وعسكرية أمريكية قررها مشروع «مارشال» سنة ١٩٤٨ ولم تحصل عليها إلا بعد التحاقها بذلك التحالف، وقد أدى ذلك إلى انتعاش اقتصادها القومى، وإن كان قد قلل من آثارها التزاماتها إزاء تحالفها الجديد، ثم ولإنفاقها الموسع على محاولة اللحاق بركب التسلح النووى.

كما جاء قرارها السياسى والعسكرى باتخاذ استراتيجية جديدة شرق السويس، كما هو متفق عليه، منذ سنة ١٩٥٦ لحماية مصادر البترول بالدفاع عن الحكام والإمارات المالكة لتلك الآبار، ودون داعى لبقاء القوات البريطانية بصفة دائمة فى تلك المناطق، ما أسهم وعلى المدى الطويل فى ضبط الاقتصاد البريطانى، من واقع الاستثمارات البترولية وغيرها.

وتكملة لخطوط تلك الإستراتيجية وإضافة لما تحققه من دفاع عن منطقتى الخليج عن طريق الجنوب اليمنى فإنها إستلزمت أيضًا إجراء تطوير لإمارات المنطقة، سياسية واقتصادية وخدمية، وهو ما أسهم أيضًا فى إضافة مدخولات استثمارية أكثر مقابل بيع تلك الخدمات التطويرية وغيرها.

عملت الحكومـة البريطانيـة على أن تؤدى قراراتها العـسكرية إلى الأهداف المنشودة مـن ورائها، وذلك بالقـيام بدور دفاعى فـعلى عن بعض إمارات مـنطقة الخليج، من ثم فـإن تدخل القوات البـريطانيـة لترجـيح كفـة سلطان مسـقط فى مواجهة ثوار عمـان من سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٥٩، وتدخلها لنجدة الكويت فى مواجـهة توقعات بـغزو العراق لها، أتاح منـاخًا مثاليًـا من الود عرفانا بالجـميل، واستثماراً لم يُحقق لبريطانيا من قبل وفى جميع أوجه الاستثمار.

كذلـك فيمـا يتعـلق بالقرارات البـريطانية السـياسـية بضـرورة تطوير تلك الإمارات، جاءت طبيـعة تطوراتها ممثلة فى تقديم خدماتها الـفنية فى مجال تطوير النظم السيـاسية تشريعـية وتنفيذيـة وقضائية، ولنظام الحكم، وللإدارة الحكومـية، وأهم ما طورته منها الإدارات المالية، ثم طورت قطاع البنوك والأعمال المصرفية،

وكذلـك طورت قطاع الخدمـات الاستـهلاكيـة والتشـيـيـد، ورغم أن تلك التطورات لم تكن تعبـر عن دلالات إيجابية، باسـتثناء ما تم من تطوير للأجـهزة التنفيـذية، وللخدمات باعتـبار أنه كان هناك حـاجة لها، إلا أنها شكلت أسـاسًا للتطور فيـما بعد بواسطة القـوى الوطنية فى تلك المجالات، من جانب آخـر كان يقابل تلك الخدمات عـائدا باعتبارها صادرات خدميـة تمثل إحدى شقى الصادرات البريطانية للمنطقة.

نخلص مما سبق أنه ومن جـراء انتهاج سياسـة بريطانية ذات خيوط سيـاسية مبـسطة فى مناطق السـيطرة البريطانيـة كلها أن قللت قـيمـة المساعدات عـسكرية وغيرها والتى كانت تنفق هناك والتى قلت إلى حـد كبير منذ سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٧١، وذلك قياسًا إلى حـجم الإنفاق الدفاعى، والحكومى، إذ اتضح أن حجم النفقـات والمساعدات العـسكرية خارج بريطانيـا كان يقدر بمبلغ ١٥٧ مليـون جنيه إستـرلينى سنة ١٩٥٧ من ميـزانية دفاع قـدرها ١,٦١٠ مليار جنيـه، ومن إنفاق حكومى قـدره ٦,٩٧٠ مليار جنيه، وقـد بلغت تلك المساعـدات فى سنة ١٩٧١ مبلغ ٣٥٣ مليـون جنيه من ميزانيـة دفاع قدرها ٣ مليار جنيـه ومن إنفاق حكومى قدره ١٨,٣٢١ مـليار جنيـه، وقد كـان لذلك الخفض قـيمـتة وخاصـة أن تلك المناطق، عـدا منطقة الخليج وكـينيا، لم تكن تقـدم عائدا ربحيـا يوازن الذى أنفق هناك.

كمـا أنه ومن جراء اتحـاد بريطانيا لإسـتراتيچـية شـرق السويس أسـهمت استثمارات الخليج بما يزيد عن مبلغ مليار جنيه إسترلينى سنويا من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧١ ، كانت عائداً لاستـثماراتها البترولية، ومن صادراتهـا الخدمية ممثلة فى تقديم خـدمات التصوير لبلدان الخليج، واجتـذاب سياحـة الرحلات والاستجـمام داخل بريطانيـا، واسـتثـمـار أموال تلـك البلدان هناك، أسـهم ذلك كله فى رفع العوائـد المضافة للدخـل القومى البريـطانى، بل والإسهـام فى تنشيط أحـد شقى الصادرات، وهى الصـادرات الخدميـة، ومن ثم الإسهام فـى الاقتصـاد البريطانى كلية، بل وفى ضبط ميزان مدفوعاتها.

بالفعل بدأت الأنشطة الاقتـصادية البريطانية فى تفـاعل صحيح نشط طوال فترة السـتينيات. من واقع عوائد الخليج الاستـثمارية، وتقليل النفقات فـيما وراء البحار، وبموجب إجراءات اقتصادية داخل بريطانيا ذاتها، بالتركيز على المشروعات الإنتاجية، ثم الاجتهاد إلى حد كـبير فى رفع الصادرات، إلى حد النجاح فى أنها فاقت الواردات سنة ١٩٧١ ، مع التـركيز على استيـراد الاحتياجات البـريطانية من منطقة الخليج فى صـورها الأولية، لقلة ثمنها، أدى كل ذلك إلى تحرك الاقـتصاد البـريطانى بخطوات صحـية وصلت إلى أفـضل حالاتهـا فى الفـترة الأخيـرة من السـتينيات، حتى أن دلالات النمـو الاقتصـادى، قد أوضحهـا ميزان المدفـوعات البريطانى بفوائض من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ١٩٧١.

على ذلك ومما سبق عنيت المؤشرات الاقتصادية البريطانية طوال الستينيات أن اتخاذ إستـراتيچية شرق السويس إنما جـرى ليسهم فى ضبط الاقتـصاد البريطانى، ولتتفق مع أهداف السياسة الأمريكية نحو المنطقة، كما أنه وبمنظور أشمل فإن تغيير بريطانيا لسـياستها الاسـتعمارية فى العـالم كان قد تم قبل ذلك ليـسهم فى نفس الاتجاه، من واقع تقليل الإنفاق والذى لم يكن عائده مجزيا من تلك المناطق، وقد تمكنت بريطانيا بالفعل من تقليل إنـفاقها الدفاعى وميزانيـة دفاعها سنة ١٩٥٧ من ١ , ٢٣ ٪ إلى ١ , ١٣ ٪ سنة ١٩٧١ وذلك نسبة للإنفـاق الحكومى، لتتمكن بما تم تقليلة من وفـورات دفاعيـة إلى الإنفاق على مشـروعات إنتـاجية داخليـة لخفض البطالة ورفع الأجور، وكذلك لتـتفرغ بما وصل الحجم الية بميزانية الدفـاع للتركيز على أولوياتها الدفاعية، ولتحقيق تطور نووى لبريطانيا.

ولم يكن هناك مانع مع الاتجاه إلى تغيير السياسة التقليدية البريطانية لما نبأت بتحقيقه من ضبط للاقتصاد البريطانى، ومن اتفاق مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، من أن تتكيف تلك السياسة التقليدية لتتفق مع كل المتغيرات الدولية الناشئة بعد الحرب الثانية، ولتكون بريطانيا على قناعة بتوزيع جديد لقوى العالم السياسية، ثم ولتحقق بدرجة ما أمانى ومطالب القوى الوطنية لبلدان منطقة الخليج والجنوب العربى، وكذلك وهو أمر مهم، لتحقيق مطالب القوى الداخلية فى بريطانيا والتى تركزت فى الأغلب على إصلاح الأجور وتقليل البطالة.

الخلاصة ومما تم التوصل إليه فى تلك الدراسة، فإن تطبيق استراتيجية شرق السويس قد شُرع فى العمل بها مع بداية سنة ١٩٥٧، وبعد إخلاء القواعد غرب السويس لتُركز شرقه، غير أن ما رجحناه هو أن مقدمات الإعداد لتلك الإستراتيجية إنما بدأت مع ظهور نوايا أمريكية بالاستعداد للاضطلاع بدور بريطانيا الذى طالما قامت به فى مناطق سيطرتها فى العالم، وبالتالى فقد كانت تلك الاستراتيجية مُخاض ضغوط متصلة على بريطانيا منذ ذلك الوقت المبكر لواحدة ضمن إستراتيجية عالمية بنبذ فكرة الاستعمار التقليدى، كما اتضح أن تطبيق تلك الإستراتيجية جرى فى الأساس لدعم الاقتصاد البريطانى بمدخلات الاستثمار الخليجية الضخمة.

على ذلك ومما ترجح كانت أهم العوامل المؤثرة فى اتخاذ تلك الإستراتيجية، ومرتبة حسب أسبقية وأهمية تأثيرها، هى التخلف التقنى البريطانى فى مجال الأسلحة النووية فى مواجهة تقدم سوفيتى فى نفس المجال بما فرض عليها قبول الحماية النووية الأمريكية، والتى فى مقابلها نجحت الولايات المتحدة فى تنفيذ أهدافها فى العالم، وتقليص الإمبراطورية البريطانية إلى حدها الأدنى ما بين سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٧١.

كما جاء ضعف الاقتصاد البريطانى بعد الحرب الثانية دافعًا لتتخلص بريطانيا من قيود التزاماتها إزاء مناطق سيطرتها فيما راء البحار، فيما كان من شأنه التخفيف من خلل اقتصادها، ودافعًا لاتخاذ إستراتيجية شرق السويس لتحقق بذلك إسهاما فى ضبط ذلك الاقتصاد، وذلك بالتركيز على الاستثمارات

الخليجية فى مقابل توفير الحماية لمصادر تلك الاستثمارات ثم بتقديم خدماتها المتطورة.

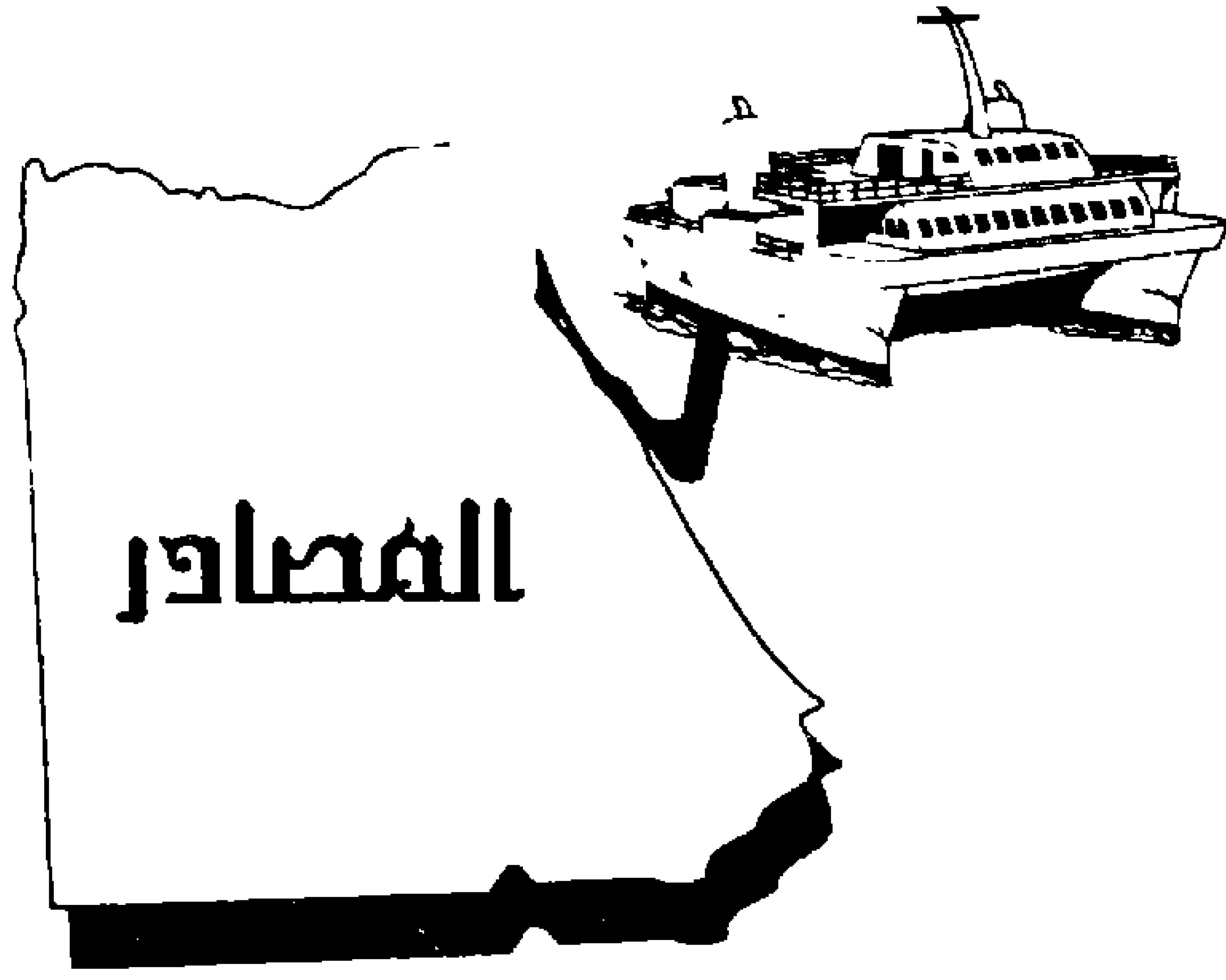
كذلك كان التغير فى ميزان القوى السياسية بعد الحرب الثانية دافعًا هامًا لتنحنى بريطانيا أمامه، ولتقنع بما هو مفروض عليها، وإلا كان تجاهلها للحكمة بتصرف مغاير فى مواجهة ذلك التغير لأفقدها ليس فقط مكانتها الخارجية، بل ربما يقوض أركان بنيانها الداخلى.

وأخيرًا فإن موافقتها على تلبية رغبات شعوب منطقة الخليج والجنوب، للاستقلال - وهى خطوة حققتها لهم فى مقابل استمرار استثماراتها - لم تقف حائلا دون تحقيق الأهداف البريطانية فى المنطقة، بل هى حققتها إلى أبعد الحدود.

وبعد، ومع تلك النتائج التى تم التوصل إليها حول إستراتيچية شرق السويس، ربما يوجه نقدًا إلى ما ترجح بأن الاتجاه إلى نبذ الأساليب التقليدية من أجل الاستثمار من جانب بريطانيا قد بدأ مبكرا عن بدء تطبيق الإستراتيچية عمليا منذ سنة ١٩٥٦، وذلك بالاستناد إلى المناقشات التى استمرت دائرة داخل البرلمان الإنجليزى أو خارجه، من حيث معارضتها فى عدم إخلاء منطقة الخليج وعدن، دعمًا لذلك النقد.

غير أن الإجابة على ذلك تتمثل فى أن متطلبات الأمن القومى البريطانى استدعت منطقيا، وهو ما تمت عليه واقعيا، أن تتم بالصورة التى جرت عليها، وهو ما كان قد استقر فى فكر صانعى القرار البريطانيين من المستويات العليا لرسم السياسة البريطانية، وهم من فُوضت لهم صلاحيات صنع القرار دون مشاركة باقى القوى فى بريطانيا، من ثم لم يجدوا أى حرج فى عدم الالتزام أمام الرأى العام سواء داخل البرلمان أو خارجه بأية مقترحات تتعارض مع ذلك الأمن، وقد دعم موقفهم هذا الاستناد إلى التقاليد المتوارثه للحكومة البريطانية، والأصل المتجانس للإنجليز، والاستقرار العميق للمؤسسات، مع إعلان القدر المسموح به من تلك السياسة للرأى العام باستمرار، وقد دعم ذلك قناعة المواطن الإنجليزى بمراعاة حكومته لأسس وسمات فى صالح المملكة، وعلى ذلك لم تكن تلك المناقشات إلا تعبيرًا فى حدود حرية الرأى.

كذلك وفى اتصـال مع التسـاؤل السابق ربما يرى بعض البـاحثين أن تركـيز بريطانيا للقـواعد بتوسع فى منطقة الخليج منذ سنة ١٩٦٢ إنما يتـعارض مع ما تم التوصل إليه من رأى حـول نيتها المبكرة فى الخروج من المنطقة، لكن عـملية إنشاء تلك القواعد تؤكد أكثـر فكرة اعتزامها إخلاء المنطقة، إذ إنها وفـيما كانت تعد لما بعد خروجها من المنطقة، كانت تلك القواعد بمثابة خطوط فتح قتالية مثالية لقوات جوية وبحرية وبرية مُستدعاه لحماية المصادر البترولية فى منطقة الخليج.



المصادر :

١- الوثائق :

أ : وثائق غير منشورة :

- وثائق باللغة العربية :

(١) وثائق مصرية، عام دول أجنبية، ٣٥١ / ٤١ / ١٥ مخ / ١٥٠ / ٢ / ٦.

(٢) وثائق مصرية، الجنوب العربى، ٤٥٨ / ٥٣ / ٧١ / ٦٤.

(٣) وثائق مصرية، تقدير موقف رقم (٢٠)، ٦٥٢ / ٧١ / ٦٤.

(٤) وثائق مصرية، بريطانيا، مخ ١٥٠ / ١ / ١١ / ٦٥.

(٥) وثائق مصرية، الإمارات، ٣٣٤ / ٣٨ جـ ٧ / مخ ١٥٠ / ١ / ١٠ / ٦٦.

(٦) وثائق مصرية، اليمن الجنوبى والشمالى، ٧٤ / مخ ١٥٠ / ٢٠ / ١ / ٤ / ٦٧.

(٧) وثائق مصرية، هـ. ع، المخططات البريطانية تجاه الدول، ٣٢٤ / ٣٨ جـ ٤ / ٥٩.

(٨) وثائق مصرية، هـ. ع، مخططات بريطانيا تجاه الشرق الأوسط، ٤٤٨ / ٢٠٠ / ٦٥.



- وثائق باللغة الأجنبية

(١) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F . O . 371 .

وقد استخدم منها السنوات والأرقام التالية :

1948 · F O . 371 / 74951 .

1949 : F . O . 371 / 74952 .

1950 : F . O . 371 / 82036 .

1951 : F . O . 371 / 93000 .

1953 : F . O . 371 / 104191 , 104194 , 104264 , 104269 & , 104325 .

1954 : F . O . 371 / 108380 & , 109856 .

1955 : F . O . 371 / 114654 , 114694 & , 114708 .

1957 : F . O . 371 / 127536 & 1958 , 132572 & 32593 .

(٢) وثائق وزارة المستعمرات : C . O ., Reports of :

- 1947 , 1951 , 1952 , 1957 , 1958 .
- Aden Blue Book , 1945 .
- Colonial Office , 1015 , 823 , 1954 .
- Colonial Office , 1015 , 828 , 1956 .
- The Colonial Office List , 1962 .

(٣) مجموعة تقارير وبيانات وإحصائيات خاصة بالأوضاع الصحية فى العالم، غير منشورة، ومحفوظة بمنظمة الصحة العالمية، بمكتبة المركز الإقليمى لشرق البحر المتوسط، بالإسكندرية، وقد أشرنا إليها بالمختصر الموضح (EMRO)، واستخدم منها السنوات والأرقام التالية :

1962 : EMRO , EM / ST / Report , No , 18 - 30 .

EMRO , EM / ST / Report , No , 31 - 75 .

EMRO , EM / ST / BAHRAIN , No . 0002 .

1963 : EM/ST / 33 , Kuwait .

1970 : EMRO , Annual Report , Bahrain .

1971 : EMRO , Vol . 24 , Report No . 3 .
1977 : EMRO , 370 / 5 .

ب : وثائق منشورة :

- وثائق باللغة العربية :

- دائرة التخطيط، أبو ظبى، النشرة الإحصائية، المجلد الثالث، وكتاب سنوى ١٩٧٤، الصحة العامة.
- منظمة الصحة العالمية، التقرير السادس عن الحالة الصحية فى العالم من سنة ١٩٧٣ الى سنة ١٩٧٧.
- منظمة الصحة العالمية، المركز الإقليمى لشرق البحر المتوسط، التقرير السنوى للمدير الإقليمى من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٧.
- وزارة الاقتصاد والتجارة، دولة قطر، العرض الاقتصادى لسنوات ١٩٦٩ الى ١٩٧٣.

-وثائق باللغة الأجنبية:

(١) مجموعة وثائق وزارة الخارجية الأمريكية:

Department of State
F.R.U.S.

وقد استخدم منها السنوات والمجلدات التالية:

1952: F.R.U.S., Vol. XII. No. 1429, 1435, & 1436.
1952-1954: F.R.U.S., Vol. XII, Part 1, No. 353.
1955: F.R.U.S., Vol. XII, No. 286, 288, 296, & 40.
1955-1957: F.R.U.S., Vol. XIII, No. 114, 145, 148, 150, 151, 193 & 165.
1956: R.F.U.S., Vol XII, No. 33, 43, 35, 44, 55, 58, & 72.

(٢) مجمـوعة الوثائق من الأرشيف الأمريـكى ومجلس الشيوخ ووزارة الخـارجية الأمريكية:

- American Archives, Public Papers of the President Eisenhower, 1958.
- Department of State, North Atlantic, 1949.
- Department of State, Treaties and Other International Agreements, 1981.
- Department of State, Treaties in Force, 1990.
- Department of State, U.S.Treaties, U.S.A., 1958.
- Glenon, John, F.R.U.S., 1955-1957, Vol. XXIV, Report by C.I.A., July 18, 1956.
- U.S.A. Congress, Senate, No. 48, 1944.
- U.S.A. Senate, Vol. 1, Part, 1, Treaties, 1910.
- Zinner., Paul E., Editor, Documents on American Foreign Policy, U.S.A., 1958.
- Zinner, Paul, E., Editor, Documents on American Foreign Relations U.S.A., 1959.

(٣) مجموعة وثائق مجلس العموم البريطانى الفترة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٨:

Hansard, P.D., House of Commons.

وقد استخدم منها السنوات والمجلدات التالية:

1952: Vol. 537 and 543.

1956: Vol., 543, 551, 552, 557 and 651.

1957: Vol. 569 and Vol. 584, and 589.

1959: Vol. 653 and 614.

1960: Vol. 623 and 625.

1961: Vol. 633, 636, 637, 640, 642, 644, 650.

1962: Vol. 654, 655 and 663.

1963: Vol. 673 and 679.

1966: Vol. 730, 736 and 1967, Vol. 739, 749, 748, 753.
1968: Vol. 759, 773 and 775.

(٤) تقارير وكتب سنوية رسمية:

- Blackman, Raymond, Jane's, Fighting Ships 1960-1961.
- Central Office of Information, Britain 1971, an Official Hand Book, COIO, Britain 1975, Official HandBook.
- Her Majesties Stationary Office, Britain 1981, Official HandBook.
- IMF., Direction of Trade, 1952-1966, 1972.
- International Labour Office, Statistics, 1970, 3rd edn, Swiss, 1970.
- International Monetary Fund, 1987, Finanical Statistics.
- Obern., Richard, Jane's, Fighting Ships, 1970-1991.
- Organization for Economic Co-operation and Development, National Account Statistics, 1953-1969.
- Pretty., R.T., and Other, Editors, Weapons System 1973-1974.
- Regional Office of The Eastern Mediterranean "EMRO", Annual Report, 1970.
- Rush, Records of Kuwait 1891-1961.
- Taylor., Jane's, All the World. Air craft 1960-1961.
- The Research of Publishing House, The Record of Arab World, Jan., 1969.
- U.N., International Statistics, 1949-1991.
- U.N., National Accounts Statistics, Part 2, 1990.

٢- الدوريات:

أ - باللغة العربية:

- البترول، ج.م.ع.، المؤسسة المصرية العامة للبترول، السنة الأولى، العدد الأول، يناير ١٩٦٣، وعدد مايو ١٩٦٦م.

- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، عدد ٤، أكتوبر ١٩٧٥، عدد ٩، يناير ١٩٧٧م.
- الوقائع العربية، الجامعة الأمريكية، بيروت، عدد ٢، أبريل - يونيو، ١٩٦٦، وعدد ٤، أكتوبر - ديسمبر ١٩٦٦.

ب- باللغة الأجنبية:

- Arab Affairs and League of Arab States, May 69.
- Chronology of Arab Politics, University of Beirut, Vol. 1, No. 2, Jan-Apr., 1963.
- The Economist Vol. CXCL., No. 6036, May 2, 1959 and Vol. CIXX-VIII, No. 5863, Jan. 7, 1956 and Oct. 8, 1960, and Air Edition, Aug 25, 1962.
- Life, Vol. 34, No. 7, Apr. 22, 1963 and Vol. 35, No. 2, July 29, 1963.
- The Manchester Guardian, No. 33, 802 March, 1955, No. 33, 803, March 2, 1955, No. 33, 813, March 14, 1955, No. 33,814, March 15, 1955, No. 33, 820, March 23, 1955 and No. 33, 827, March 30, 1955.
- Military Balance, Royal Institute, London, 1969-1970.
- New York-Times, Sep. 24, 1960.
- The Times, No. 2, 825, Apr. 20, 1956, No. 53,985, Oct. 30, 1957, No. 54, 041, Jan. 6, 1958, and Aug. 1., 1960, and No. 55, 513, Jan. 2, 1963, No. 55, 522, Jan, 7, 1963, No. 55, 590, 1963, No. 55, 612, Jan. 30, 1963, No. 56, 647, July 4, 1966, No. 56, 685, No. 56,587, 1966, No. 56, 698, and 56, 752, Oct. 3, 1966.
- Times Weekly New Magazine, Jan. 13, 1954.
- The Times Weekly Review, No. 63, March 12, 1953, No. 131, July 1, 1954, No. 133, July 15, 1954 and No. 136, Aug. 5, 1954.

٣- المؤلفات والبحوث والدراسات:

أ - المؤلفات والتراجم الصادرة باللغة العربية:

- أحمد عطية المصرى، دكتوراه، الحركة الوطنية فى اليمن الجنوبى، القاهرة، ١٩٧٤م.
- أسامة عجاج، تغيرات على الخريطة السياسية بمنطقة الخليج، بدون.
- آلان نيفنز وآخر ترجمة محمد بدر الدين خليل، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ايداع ١٩٨٣.
- الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى، وثائق النضال الوطنى ١٩٦٥ - ١٩٧٤، ط١، بيروت ١٩٧٤.
- أميرة الشنوانى، دكتوراه، سلاح البترول العربى، وآثاره على أزمة الشرق الأوسط، القاهرة ١٩٨٢.
- انتوني ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ناصر، القاهرة ١٩٨٥.
- إيجور أوساتشيف ترجمة سعد رحمى، مبادئ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى ايداع ١٩٨٥.
- بسيونى محمد الخولى، دكتوراه، ظاهرة الأحلاف العسكرية، القاهرة ١٩٨٨.
- بونداريفسكى ترجمة خيرى الضامن، سياستان إزاء العالم العربى، موسكو ١٩٧٥.
- جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، القاهرة ١٩٦٩.
- جمال الدين زكريا قاسم، الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر، القاهرة ١٩٧٤.
- جمال زكريا، الخليج العربى ١٩٤٥ - ١٩٧١، الكويت ١٩٧٨.
- خضير نعمان العبيدى، البحرين، ط ١، بغداد ١٩٦٩.
- روبير شنيرب ترجمة يوسف أسعد داغر واخر، تاريخ الحضارات العام، جـ ٦، ط ٢، بيروت ١٩٨٧.

- ريتشارد جاردنر ترجمة أحمد شناوي، نحو نظام عالمي، الولايات المتحدة ١٩٦٤.
- ستيبانوف واخرون، دار التقدم، موسكو، سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية، موسكو بدون.
- سرغييف ترجمة دار التقدم، وكالة المخابرات المركزية بدون قناع، موسكو ١٩٨٨.
- سعيد خليل هاشم، ماجستير، تاريخ البحرين من الحماية الى الاستقلال، القاهرة ١٩٧٤.
- محمد الرميحى، البحرين، الكويت ١٩٨٤.
- محمد حافظ غانم، العلاقات الدولية العربية، القاهرة ١٩٦٧.
- محمد حسن العيدروس، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط ١، الكويت ١٩٨٩.
- سيد نوفل، الخليج العربى او الحدود الشرقية للوطن العربى، ط ١، القاهرة ١٩٦٩.
- سيد نوفل، الخليج العربي، بيروت ١٩٦٩.
- شارل عيسوى ترجمة صليب بطرس، تاريخ اقتصادى للشرق الأوسط وشمال افريقيا، الولايات المتحدة ١٩٨٢.
- صلاح العقاد، المشرق العربى المعاصر، القاهرة ١٩٨٨.
- عادل أمين خاكى، دكتوراه، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، القاهرة ١٩٧٩.
- عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية، ايداع ١٩٧٠.
- عبدالحميد أحمد أبو سليمان، ماجستير، السياسة البريطانية فى عدن والمحميات ١٧٩٩ - ١٩٦١، القاهرة ١٩٦٣.
- عبدالرحمن حسن الابراهيم واخرون، التعليم العام فى دول مجلس التعاون الخليجى، الكويت ١٩٩٠.
- عبدالقوى مكاوى، اليمن الجنوبى - الى اين، ايداع ١٩٨٧.

- عصام نومان الدليمى، ماجستير، السياسة الامريكية فى الخليج العربى، القاهرة ١٩٨٨.
- فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨، بدون.
- لوريمر ج ج ترجمة مكتب امير دولة قطر، دليل الخليج، جـ ٧، قطر بدون.
- ليونتى كوتوف ، أكاديمية العلوم السوفيتية، نضال الاتحاد السوفيتى من أجل السلام والأمن، موسكو ١٩٨٤.
- محمد الرميحى، البحرين، الكويت ١٩٨٤.
- محمد حافظ غانم، العلاقات الدولية العربية، القاهرة ١٩٦٧.
- محمد حسن العيدروس، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط ١، الكويت ١٩٨٩.
- محمد رشيد عباس، ماجستير، التطورات السياسية فى عمان ١٩٣٢ - ١٩٧٠، بغداد ١٩٨٨.
- محمد لبيب شقير واخر، وثائق ونصوص، اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية، جـ ٢، القاهرة ١٩٦٠.
- محمد عمر الحبيشى، اليمن الجنوبية سياسياً واقتصاديا واجتماعياً ، بيروت ١٩٦٨.
- محمود محمد كامل جمال الدين، ماجستير، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١ - ١٩٥٦، القاهرة ١٩٨٩.
- معهد البحوث والدراسات العربية، دراسه مسحية لدولة الامارات، ١٩٧٨.
- مكتب الدراسات والفكر، جذور الصراع الماركسى ، بدون.
- موريس كروزيه، ترجمة يوسف أسعد داغر واخر، تاريخ الحضارات العام، جـ ٧، ط ١، بيروت ١٩٧٨.
- ميمونة خليفة الصباح، الكويت فى ظل الحماية البريطانية، الكويت ١٩٨٨.
- والاس إيروين الصغير ترجمة نور الدين الزرارى واخر، اضواء على السياسة الامريكية فى العالم، ايداع ١٩٨٦.

- وزارة التجارة والصناعة، سلطنة عمان، الاقتصاد العماني فى عشر سنوات، عمان ١٩٨٠.

- يوسف محمد عبيدان، معالم التنظيم السياسى فى قطر ١٩٧٢ - ١٩٨٤، بيروت ١٩٨٤.

ب - المؤلفات باللغة الأجنبية :

- Askari., Hossein & Other , Middle East Economics, U.S.A., 1976 .
- Bartlett., C.J., British Foreign Policy in the 20 th Centurey , London . 1958 .
- Beer ., Samuel H., Britain Againist Itself , London, 1982 .
- Beloff ., Max , New Dimensions in Foreign Policy , Britain , 1961 .
- Birks., J.S, & Other , World Employment Programme , Geneve, 1978 .
- Brune ., Lester H ., Editor , Chronological History of U.S.A. 1776 - 1981 , Vol II , U.S.A, 1981 .
- Cambell ., Christopher ., Nuclear Weapons , England , 1984 .
- Carrier ., Alec , Editor , Britains Economic Prospect Reconcideration Britain ,1971
- Carrier ., Guy , Economic Evaluation of Health Care in Developing Country , London , 1944 .
- Clark ., Micheal , & Other , Editors , Policy Implementation , London , 1985 .
- Cook ., Chris , & Other , Modern British History , London , 1988 .
- Cordsman ., Anthony H ., The Gulf and the West , London , 1988 .
- Cottrell ., Alvins J. & Other, U.S . Overseas Bases, Vol V , No . 47 , U.S.A, 1977 .
- Daftari ., May Ziwar , Editor , Issues in Development , London , 1980 .
- Darby ., Phillip , British Defence Policy East of Suez, 1947 - 1968 , London ,1973 .
- Day ., Allen J ., Treaties and Alliances of the World 3 rd edn , U.S.A, 1974 .
- Dunnin ., John , & Other , Directory of Statistics of International Investment and Production , Britain , 1987 .

- Diamond ., Lord , Public Expenditure in Practice, London . 1975 .
- Dupuy ., T.N., & Other , The Almanac of World Military Power, 2 nd edn . U.S.A., 1972 .
- Elliot ., Jeffrey M . , The Arms Control , Disarmament ; And Military Security Dictionary , U.S.A., 1989 .
- Freedman., Robert B ., Soviet Policy Toward The Middle East Since 1970 , U.S.A., 1978 .
- Furer., Howard B ., Harry S. Truman 1884 - 1945 . Chronology Documents , U.S.A.,1970 .
- Furer ., Howard B ., Editor , Lyndon B . Johnson, U.S.A., 1971 .
- Garphalf ., Raymond L ., Detente and Confrontation , U.S.A., 1985 .
- Gromyko., & Others , Editors , History of Soviet Foreign Policy . 2 nd edn , London, 1974 .
- Hamlyn Publishing Group , Nuclear Weapons , England , 1984 .
- Harkavy., Robert E., Great Power Competition for Overseas Bases . U.S.A., 1982 .
- Hay ., Robert , The Persian Gulf State , U.S.A., 1959 .
- Hickenbotham ., Tom , Aden , London , 1958 .
- Hurewitz ., J.E., Middle East Politics : The Military Dimension , U.S.A., 1969 .
- Ingrams ., Dorren , Social and Economic Condition in Aden Protectorate , London , 1949.
- John., Keegan , World Armies , 2nd edn , Britain, 1983 .
- Keeble ., David , Industrial Location and Planning in the United Kingdom,
London , 1976.
- Kubruci., Atif, The Economics of the Arabian Gulf , London , 1984 .
- King ., Gillian , Imperial Out post - Aden , It's Place in British Strategic Policy , London , 1984 .
- Kruger., Robert B ., The U.S. International Oil , U.S.A., 1976 .
- Kubchan., Charless A., The Persian Gulf and the West . U.S.A., 1987 .
- Labrie., Roger P ., Editor , SALT HandBook U.S.A., 1979 .
- Lee., Asher , Editor , The Soviet Air and Rocket , U.K., 1959.

- Malloy ., William , Treaties of U.S.A. and Other Powers . U.S.A.. 1910
- Marketing International Inc. , U.S . Treaties . U.S.A.. 1985 .
- Mcintosh.. Molcolm , Arms Across the Pacific . London . 1987
- Middle East Studies Committe , University of Toronto . The Middle East : Oil , Politics and Development , U.S.A., 1976 .
- Mosley ., Paul , Overseas Aid , Britain , 1987 .
- Naidis ., Mark , The Second British Empire 1783 - 1965 , U.S.A., 1970.
- Northedge., F.S., Editor , The Foreign Policies of the Powers , London , 1968 .
- Olson ., WM.J., Editor , U.S. Strategic Interests in the Gulf Region , London , 1987.
- Reichart ., John F., & Other , Editor , American Defence Policy , 5 th edn , U.S.A., 1982 .
- Rotbalt ., Joseph , & Other , Editors , Nuclear Strategy and World Security , London , 1985 .
- Royal Institute of International Affairs , British Interests in the Mediterranean and M.E, London , 1958.
- Royal Institute of International Affairs, A Documentary Record , The Western Powers and the Middle East, London , 1959 .
- Safran ., Nadav , From War to War , U.S.A., 1969 .
_ Sellers ., Robert C., Armed Forces of the World , 3 rd edn , U.S.A., 1971 .
- Simon ., Jan , & Other , Editors , Middle East Health , WHO, Alexandria, 1980 .
- Stebbins ., Richard P . & Other, Editors, Documents on American Foreign Relations, U.S.A., 1963 .
- Stone ., Ralph A., Editor, John F. Kennedy, U.S.A, 1971 .
- Wallace ., William, The Foreign Policy Process in Britain, London, 1975,
- Worly ., Marvin . J.R., A Digest of New Development 2 nd edn, U.S.A., 1959 .



يعرض لفترة هامة بعد الحرب العالمية الثانية وهى فترة تشكلت فى بداياتها دعائم السياسات الجديدة الأوربية والأمريكية، والتى اتضح أن نتائج ممارساتها لازالت فاعلة حتى الوقت الحاضر على المسرح العالمى بعامة، وعلى المسرح العربى بخاصة تجاه أهم إمبراطوريات ذلك العصر، الإمبراطورية البريطانية، وتجاه المنطقة العربية خاصة العراق وبلدان الخليج وفى اشتراك مؤثر ومهم فى إيران.

لقد رؤى أن يتم استبدال أساليب وجود القواعد والقوى من ركائز النظام الاستعمارى القديم بنظم استعمارية جديدة هى محتوى إستراتيجية شرق السويس، وهى النظم التى سيتم عرضها فى ذلك الكتاب.



* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية الآداب، جامعة أسيوط ، وعمل قبل ذلك ضابطا عاملا بالقوات المسلحة فترة ما قبل حرب ١٩٦٧، وحتى التقاعد فى سنة ١٩٨٤، وليستمر فى طريق العمل الجامعى.

المؤلفات:

* كتاب «تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين»، وذلك بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان نوار.

* كتاب «من تاريخ مصر المعاصر» الفترة من سنة ١٩٥١ حتى ١٩٥٦.

I.S.B.N. 977-10-1856-6